موجـــز تاريخ تـركــيا
في القرن العشرين

موجـــز تاريخ تركـــيا
في القرن العشرين

الأستاذ الدكتور
كريم مطر حمزة الزبيدي

عنوان الكتـــاب : موجـــز تاريخ تركــيا في القرن العشرين

تـــأليــــف : الاستاذ الدكتور كريم مطر حمزة الزبيدي

القيـــــاس : ١٧سم × ٢٤سم

عدد الصفحات : ٤٩٢ صفحة

الإخـــراج الفني : نـهلة نشأت الشمري

سنـــة الطـــبع : ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠ م

المطبعـــــــة : جعفر العصامي للطبع والتجليد الفني

النـــاشـــــر : مؤسسة ثائر العصامي



2020

ISBN: 978-9922-629-37-7

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٠٧٧ لسنة٢٠٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة العلق(آية ١-٥)



المحتويات

المقدمة

تكتسب الدراسات التاريخية بدول الجوار أهمية كبيرة ، لا سيما المتعلقة بإيران وتركيا . كون البلدين لهما روابط مشتركة مع العراق تتعلق بالعمق التاريخي المشترك ، والمصالح السياسية والاقتصادية المشتركة.

تركيا دولة جارة للعراق من جهة الشمال ، وتربطنا معها علاقات قديمة تعود الى عصور الدولة الإسلامية ، وفي تاريخنا الحديث تعد الدولة العثمانية، التي كان العراق جزء منها ، تاريخ مشترك لكلا الدولتين ، كما ان تركيا الحالية هي امتداد طبيعي للدولة العثمانية ؛ لذلك الاهتمام بالتاريخ التركي له فوائد كثيرة لباحثينا والمهتمين بالشأن التركي .

اعددنا هذه الدراسة الموجزة عن تاريخ تركيا في القرن العشرين (١٩٢٣-٢٠٠٠) لطلبة الدراسات العليا لغرض الاطلاع على مسارات التاريخ التركي والاستفادة منها في فهم السياستين الداخلية والخارجية للحكومات التركية المتعاقبة طيلة سبعة عقود من الزمن . وهذه الدراسة ليست الدراسة الأولى عن تركيا في العراق ، فتوجد دراسات عديدة عن التاريخ التركي لكننا وجدنا تشذيب المعلومات وتبسيطها للطلبة ضروري ، ومن له الرغبة في الاستزادة من معلومات إضافية فتوجد عشرات المصادر عن تاريخ تركيا مثبته في قائمة المصادر .

قسمت الدراسة الى تسعة فصول ، تناول الفصل الأول موجز التاريخ التركي في عهد مصطفى كمال اتاتورك ١٩٢٣ – ١٩٣٨ ، تضمن في البدء تمهيد للفصل الذي تناول المدة التي سبقت اعلان الجمهورية عام ١٩٢٣ والمتعلقة بنشاطات حركة التحرير الوطنية بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢٢ ، وقد اوضحنا في هذا الفصل بأيجاز عن التطورات الداخلية في تركيا بجوانبها السياسية والاقتصادية خلال المدة المذكورة انفا ، كما اعطينا ملامح علاقة تركيا الخارجية لاسيما مع الدول الغربية ، فضلا عن اهم المعاهدات الدولية التي كانت تركيا

المحور الرئيس فيها ، فكانت معاهدة لوزان ١٩٢٣ الأهم في تركيا ، ومعاهدة مونترو ١٩٣٦ الخاصة بالمضائق التركية .

واختص الفصل الثاني بعهد عصمت اينونو ١٩٣٨ – ١٩٥٠ اذ وضحت فيه الأوضاع العامة في تركيا اثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ، لاسيما الذي يتعلق بموقف تركيا من الفريقين المتحاربين في الحرب العالمية ، والاثار السلبية لموقف الحياد من الحرب الذي اتخذته تركيا ، في الجانبين الاقتصادي والعسكري تحديدا . فضلا عند دراستنا للتطور السياسي في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية والمتمثل بانتقال تركيا من نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية ، إضافة الى تنامي العلاقات التركية مع الدول الغربية لا سيما مع الولايات المتحدة الامريكية .

اما الفصل الثالث فقد ناقش التاريخ التركي في حقبة حكم الحزب الديمقراطي ١٩٥٠ – ١٩٦٠ ، وتناول فيها التطورات السياسية والاقتصادية في تركيا ، ومنها دخول تركيا حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ وحلف بغداد عام ١٩٥٥ ، إضافة الى تدهور الاقتصاد التركي الذي أدى الى صراع بين الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري ، وتلك الظروف هيأت لتدخل الجيش في السياسة والقيام بانقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ الذي انهى حكم الديمقراطيين في تركيا .

وتناول الفصل الرابع الأوضاع العامة في تركيا في عهد جمال كورسيل ١٩٦١ – ١٩٦٦ ، لاسيما الجانب السياسي الذي تمثل بسن دستور عام ١٩٦١ وتأسيس أحزاب جديدة ، فضلا عن التطورات الاقتصادية وعلاقات تركيا الخارجية . وتمثلت هذه المدة في الفوضى السياسية وتنامي قوة الجيش وتدخلها في الحياة السياسية التركية.

اما الفصل الخامس فناقش التطورات العامة في تركيا في عهد الرئيس جودت صوناي ١٩٦٦ – ١٩٧٣ ، وكانت هذه المدة مليئة بالأحداث السياسية في تركيا التي يأتي في طليعتها التنافس الحزبي على السلطة مما ولد فوضى سياسية أدت بالجيش التدخل والقيام بأنقلاب عام ١٩٧١ ، إضافة الى الازمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بالبلاد . كما تم

تسليط الضوء على علاقات تركيا الخارجية التي تميزت بفتح صفحة جديدة مع الدول الإسلامية ، لا سيما العربية منها .

وفي الفصل السادس سلطنا الضوء بإيجازعلى مدة حكم الرئيس فخري كورتورك ١٩٧٣ – ١٩٨٠ ، اذ مرت تركيا بأزمة سياسية اقتصادية كبيرة ، أدت بنهاية المطاف ان يقود كنعان ايفرن الجيش والقيام بأنقلاب عام ١٩٨٠ ، كما كان لعلاقة تركيا الخارجية لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية نصيب في هذا الفصل .

كان الفصل السابع استعراض للتطورات العامة في تركيا في عهد حكم الرئيس كنعان ايفرن ١٩٨٢ – ١٩٨٩ ، تناول التطورات السياسية بدأ بدستور عام ١٩٨٢ ، وتشكيل الأحزاب المعارضة ، ومن ثم التطورات الاقتصادية التي كانت بين الازمة الحادة والنمو البطيء ، فضلا عن العلاقات الخارجية لتركيا لاسيما مع الدول الكبرى والإقليمية .

الفصل الثامن ناقش التطورات العامة في تركيا في عهد الرئيس توكورت اوزال ١٩٨٩ – ١٩٩٣ ، لاسيما في الجانبين السياسي والاقتصادي ، فضلا عن علاقاتها الخارجية ، واثر حرب الخليج الثانية ١٩٩١ على تركيا .

وتناول الفصل التاسع ايجازللاحداث والتطورات التي مرت بتركيا وفي مختلف الصعد السياسية والاقتصادية ، في عهد الرئيس سليمان ديمريل ١٩٩٣ – ٢٠٠٠ ، لاسيما الازمة الاقتصادية التي مرت بتركيا والتي يأتي من أسبابها الحصار الاقتصادي على العراق ، اذ يعد العراق المستورد الرئيسي للبضائع التركية ، كذلك تدخل الجيش في السياسة خاصة في عام ١٩٩٧ اذ فرضوا ارادتهم في تغيير الحكومة .

وفي الختام نتمنى ان نكون قد وفقنا في هذه الدراسة خدمة لطلبة الدراسات العليا والباحثين الأعزاء والمسيرة العلمية في بلدنا العزيز ، ومن الله التوفيق .

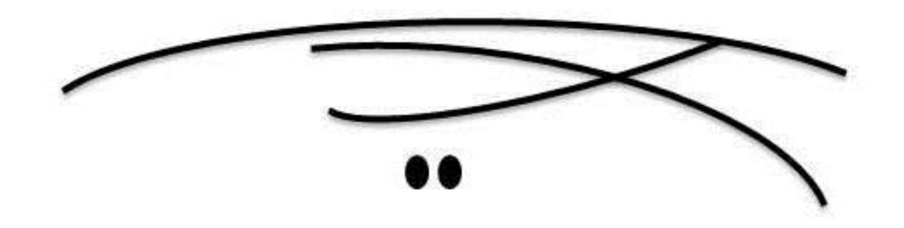
المؤلف

٢٧/ كانون الثاني / ٢٠٢٠

الفصل الأول

تركيا في عهد مصطفى كمال اتاتورك

١٩٢٣ – ١٩٣٨



المبحث الاول
أوضاع تركيا بعد الحرب العالمية الاولى

اولا / حركة التحرير الوطنية حتى اعلان الجمهورية

تمكنت الجيوش البريطانية من تحطيم قوات الدولة العثمانية في فلسطين وسوريا والعراق عندها ادركت جمعية الاتحاد والترقي [(١)]

عن هزيمتهم الحتمية في الحرب العالمية الاولى لذلك انسحب طلعت باشا من الصدارة العظمى في ٨ تشرين الاول ١٩١٨ وتم تكليف احمد عزت باشا بتشكيل مجلس الوزراء في ١٤ تشرين الاول ١٩١٨ وكان من اول اعماله التفاوض مع دول الوفاق الودي من اجل التوقيع على هدنة.[(٢)]

في ٢٠ تشرين الاول ١٩١٨ بدأت المفاوضات بين الدولة العثمانية ودول الوفاق الودي بواسطة القائد العسكري البريطاني الذ تم اسره اثناء حصار مدينة الكوت العراقية ، وهو الجنرال طاونزند وخول مجلس المبعوثان (مجلس النواب) الحكومة صلاحية التوقيع على اتفاقية هدنة موندروس (٣).

---

(١) جمعية الاتحاد والترقي : تعود جذور هذه الجمعية الى سنة ١٨٦٤ انشأت في لندن مجلة حريات باشراف الاستاذ رفعت بك فتكونت جمعية تركيا الفتاة وكان نشاطها ادبيا ،وفي ١٨٨٩ بدأ اول نشاط سياسي يستهدف عزل السلطان عبد الحميد فأسس اول خلية طبية عسكرية في اسطنبول وانكشف امرهم وطاردهم رجال السلطان ونقلو نشاطهم الى باريس ثم قاموا بانقلاب ١٩٠٨ واعلنوا الدستور . ينظر : عبد الجبار الجبوري، الحركة الحزبية في العراق ١٩٠٨-١٩١٢، جريدة المدى، العدد ٢٤٠٧، الاثنين ٢٧ شباط ٢٠١٢ ،ص٢

(٢) حميد بوز رسلان ، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة : حسين عمر ، ط٢ ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٣٣ .

(٣) مودروس: ميناء جزيرة ليمنوس في بحر إيجة، وقد نصت هدنة مودروس على مايأتي:

أ- فتح الدردنيل والبسفور، واحتلال الحلفاء لحصونهما .

ب- نزع سلاح الجيش العثماني .

ج- تضمنت حق الحلفاء في احتلال اية نقطة ستراتيجية تهددها .

د- استخدام السفن الحليفة للموانئ العثمانية واشراف ضباط الحلفاء على السكك الحديد في الدولة العثمانية.=

وتم التوقيـــع عليهـــا في ٣٠ تشـــرين الاول ١٩١٨ .(١) انهـــت هدنـــة مونـــدروس الحـرب المسـلحة بـين دول الحلفـاء والدولـة العثمانيـة ، وفي الوقـت نفسـة كانـت هـذه الهدنـة سـبيلا يهـدف الى انتـزاع سـيادة الدولـة العثمانيـة والقضـاء علـى اسـتقلالها السياسي.[٢]

بعد ان اصبح مصيرها بين دول الوفاق التي سبق لها ان مارست اراضي الدولة العثمانية ولقرون طويلة شتى صنوف السيطرة بقوة اقتصادهم وامتيازاتهم الاجنبية والقنصليات الدبلوماسية . [٣]

وجد الحلفاء في خضم الاوضاع المتدهورة ضالتهم المنشودة لينفذوا ما سبق وان اقروه في المعاهدات السرية وبهذا احتلت بريطانيا وفرنسا وايطاليا الاراضي التي كانت خاضعة للدولة العثمانية وفي ١٥ ايار ١٩١٩ احتلت القوات اليونانية ازمير بمساعدة قوات الحلفاء ولم يتحرك السلطان العثماني محمد السادس لانقاذها من الاحتلال وحاولت الدول الاستعمارية بزعامة بريطانيا القضاء على الكيان السياسي للدولة العثمانية ودب الخلاف بينهم حول تقسيم تركة الدولة العثمانية وتسبب تحكم بريطانيا بمفاصل الحياة الرئيسية في الدولة العثمانية الى تأجيج الصراع بين الدول الاستعمارية ودخلت الولايات المتحدة ساحة الصراع محاولة تنفيذ سياستها الاستعمارية وتحقيق اطماعها في منطقة الشرق الاوسط. [٤]

=و- استسلام جميع الحاميات العثمانية في الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق واستسلام الموانئ العثمانية في شمال افريقيا .. للمزيد ينظر: انس يونس عبد ،سياسة تركيا الخارجية اتجاة دول اوربا الغربية ١٩٥٠-١٩٦٠ (دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير ، جامعة بابل ،كلية التربية ، ٢٠٠٥ ، ص١١ .

(١) سيار الجميل ، العرب والاتراك والانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص١٠٦-١٠٧ .

(٢) قيس اسعد شاكر حميدي ، فوزي جقماق ودورة العسكري والسياسي في تركيا ١٨٩٦-١٩٥٠ ، اطروحة دكتوراه ،كلية التربية ، جامعة سامراء ، ٢٠١٥ ، ص٨٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٨٦ .

(٤) لقاء جمعة عبد الحسن جبار الطائي ، العلاقات التركية – الامريكية في عهد كمال اتاتورك (١٩٢٣-١٩٣٨) ، اطروحة دكتوراه ،كلية تربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٣١.

ان موافقة حكومة السلطان في اسطنبول على شروط هدنة موندروس معناه ان الاتراك قد خسروا كل ما شيدوه في عصور المعارك والفتوح حيث تحطمت بمقتضى هذه الهدنة امبراطوريتهم وتفككت الى اجزاء صغيرة وانسلخت عنها الاقطار التي كانت خاضعة لها وباتت تركيا ذاتها معزولة وخاضعة لسيطرة الحلفاء الذين احكموا قبضتهم عليها .[١]

قلصت هدنة موندروس المساحة التي كانت تشغلها الامبراطورية العثمانية جغرافيا من ٦١٣،٥٠٠ ميل مربع الى ١٧٥،٠٠٠ ميل مربع وانخفض عدد سكانها من ٢٠ مليون نسمة الى ٨ ملايين ، كما ان المجموع الكلي للجيش العثماني اصبح عدده لا يتجاوز ٥٠.٠٠٠ جندي فقط وبشكل عام فقد كانت هدنة موندروس بمثابة اعلان نهائي عن سقوط الامبراطورية العثمانية التي دوخت العالم لمدة زمنية طويلة .[٢]

تم تنصيب الادارة العسكرية للحلفاء في اسطنبول بتايخ ٨ كانون الاول ١٩١٨ ، واحتلت قوات الحلفاء المناطق المتفرقة للمدينة ، وفي الوقت نفسة تقدمت قطاعات عسكرية فرنسية من سوريا الى ولايتي قليقيا وادنه واحتلت قوات بريطانية الدردنيل وسامسون وعينتاب ونقاط استراتيجية اخرى ، اضافة الى الخط العام لسكة حديد الاناضول ، كما حطت قطعات عسكرية ايطالية بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩١٩ في منطقة انطاليا لتستولي بذلك على بعض المناطق التي خصصت لها في اتفاقيات الحلفاء السرية خلال مدة الحرب[٣]

---

(١) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية ١٩٢٣ –١٩٨٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١٨ .

(٢) lord Everley K the Turkish Empike- Its growth and decay , lahor- 1959,p.413 .

(٣) هـ . س . ارمستونج ، الذئب الاغبر ، ترجمة ونشر دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص١٠٠ .

عندما برزت شخصية مصطفى كمال [1] وقاوم الاحتلال اليوناني لأزمير بعد خمسة ايام من الانزال اليوناني لهذه المنطقة اذ غزت اليونان بحر ايجة التركي وذلك بمساندة قوات البحرية التابعة للحلفاء وعلى اثرها اعلن مصطفى كمال الثورة هناك ، وامر بمساندة اتراك الاناضول ، واستطاع ان يواجه جبهة الحلفاء والتي ارادت احتلال تركيا ، وان الشعور الوطني في تركيا لا يمكن تجاهلة او مقاومته والذي جاء رداً على سياسة الحلفاء القمعية واحتلالها اجزاء واسعة من الدولة العثمانية ومساندة اليونانيين بقتل الاتراك وطرد الجيوش العثمانية من المدينة ، ولم يتحرك السلطان العثماني لردهم بل انه امر قواته العسكرية بعدم التعرض لهم بحجة ان تقدمهم سيكون مؤقتاً وسوف يخرجون من المدينة [2] .

كما نقلت القوات اليونانية الى ازمير يوم ١٣ مايس ١٩١٩ واحتلتها رسميا بأسناد من قوات الحلفاء. [3]

ومن الجدير بالذكر ان لليونانيين اطماعا معلنة في منطقة الاناضول الغربي، حيث اكدوا منذ البداية بأنهم سوف لن يأتوا الى ازمير بهدف احتلالها مؤقتا ، بل انه الحاق دائم من اجل تكوين اليونان الاعظم ، واعادة الامجاد الغابرة للامبراطورية الاغريقية في القسطنطينية[4].

---

(١) مصطفى كمال : ولد في ولاية سلانيك عام ١٨٨٠ في عائلة البانية الاصل استقرت في هذه الولاية ، وفي ١٩١٩ شارك في حروب التحرير ، طالع تاريخ نابليون ومولتكة ودراسة الخطط والخرائط التي خاضا بها معاركهما الظافرة فكان فذاً في قيادة الجيش التركي .احمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا الحديثة (١٩١٩–١٩٣٨) ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص١٤ .

(٢) لقاء جمعة عبد الحسن الطائي ، المصدر السابق ، ص٣٨ .

(٣) أمين محمد سعيد وكريم خليل ثابت ، سيرة مصطفى كمال ، القاهرة ، ١٩٢٢، ط٣٠ .

(٤) المصدر نفسة ، ص٣٠ .

وعند دخول القوات اليونانية مدينة ازمير تعرض المدنيون الاتراك ، وكذلك الحاميات العسكرية التركية الى سلسلة من المذابح والعمليات الارهابية وازاء ذلك لم تحرك حكومة اسطنبول ساكنا ، وكان رأي السلطان التسليم بذلك[1].

لقد ترتب على مرحلة ما بعد الاحتلال الأجنبي لأجزاء من الاراضي التركية ، ان تجرع المواطن التركي طعم الهزيمة والاذلال ، كما ساد البلاد من اقصاها الى اقصاها وضعا سياسيا متأزما للغاية ، اذ انسحق الجيش في كل الجهات ، ووقعت الهدنة بشروط قاسية ، وتركت الحرب الطويلة الشعب معدما وفقيرا . اما هؤلاء الذين دفعوا البلاد الى محرقة الحرب فقد تركوها ولاذوا بالفرار الى الخارج ، بينما كان وحيد الدين القيم على السلطنة والخلافة منشغلا بالبحث عن طريقة ما ينقذ بها نفسة وعرشة ، وفي وقت كان فيه المجلس الذي يرأسة الداماد فريد باشا ضعيفا ويفتقر الى الهيبة والشجاعة وخاضع لمشيئة السلطان وحده . أما الحلفاء فأنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار احترام شروط الهدنة التي فرضوها على تركيا فأذنوا لجيوشهم بأن تحتل المدن والموانئ والقصبات التركية واطلقوا اليد للضباط والموظفين الأجانب ووكلائهم الخاصين للعمل في كل مكان . وهكذا انهى الحلفاء عملية تمزيق الامبراطورية العثمانية واصبحت هذه العملية حقيقية لا غبار عليها بحيث لم يبقى منها غير تلك البقعة التي يقطنها الاتراك [2] .

في ظل تلك الظروف بدأت تتشكل في منطقتي الاناضول وتراقيا اثر احتلال جيوش الحلفاء للاراضي التركية ، وبصورة تلقائية ، مجموعات محلية عرفت بشكل عام بأسم (جمعيات الدفاع عن الحقوق) التي عملت جميعها على تحقيق الاستقلال الوطني

---

(١) محمد محمد توفيق ، كمال اتاتورك ، منشورات دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص٦١ .

(٢) tafa K ammal Ataturk , Asbch , ministry of Education printing plant , Istanbul ,p.1

ومعارضة الانفصال الاقليمي وحماية الحقوق الفردية للمواطنين في المناطق التي تتواجد فيها[1] .

وازاء تلك الظروف الصعبة المريرة التي شهدتها تركيا كان لا بد من بروز قائد مميز ، يتحلى بقدرة عالية في التفاعل مع الجماهير التركية واستعداد عال في التضحية في سبيل مصالحها ، وان يقود في ذلك الوقت نضالها الوطني التحرري ضد قوى الاحتلال . في تلك اللحظات ظهر مصطفى كماال على مسرح الاحداث التركية مجددا ، لكن ليس هذه المرة بوصفة الرجل العسكري صاحب البطولات المشهودة فحسب ، بل قائدا جماهيريا بارزا[2].

قرر مصطفى كمال تنظيم حركة مقاومة مسلحة تهدف الى التحرر الوطني والتخلص من الاحتلال الاجنبي ، ورأى ان تكون منطقة لاناضول القاعدة الاولى لانطلاق تلك المقاومة اذ كانت لدى مصطفى كمال تصورات كاملة عن تلك المنطقة منذ وقت سابق.[3]كان الدين واللغة عام ١٩١٨ عنصرين اساسيين مهمين للوحدة في هذه المنطقة ولا غرابة ان اصبحت بمثابة نواة اجتمعت حولها القوى القومية الجديدة التي كانت تنادي تركيا للاتراك وجاء تدخل الدول الغربية في شؤون الدولة العثمانية واحتلالها لأجزاء من الاراضي التركية فأذكى الاحساس واجج المشاعر القومية التركية في تلك المنطقة [4] .

اتيح لمصطفى كمال الفرصة للشروع ببرنامجه الوطني عندما تم تعيينه في ١٥ حزيران ١٩١٩ مفتشا عاما للجيوش المرابطة في منطقة الاناضول . فعمل مصطفى كمال على جعل نفسة مركزا للاستقطاب الوطني ، معتمدا بذلك على السمعة الشعبية الكبيرة التي

---

(١) قاسم خلف عاصي الجميلي ، المصدر السابق ، ص٢٠ .

(٢) ت . كويلرينج ، الشرق الادنى مجتمعه وثقافته ، تعريب عبد الرحمن ايوب ، بيروت ، د . ت ، ص٢٥٩ .

(٣) ضابط تركي سابق ، ترجمة عبد الله عبد الرحمن ، الرجل الصنم ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص٦٠ .

(٤) ت ، كويلرينج ، المصدر السابق ، ص٢٠٦ .

نالها في معارك غاليبولي عام ١٩١٥ ضد البريطانيين . واجرى في الوقت نفسة اتصالات مكثفة مع عدد من قادة الجيش التركي حثهم من خلالها على الدفاع عن مصير تركيا [١]

في المدة ٢٣ تموز–أب ١٩١٩ انعقد مؤتمر ارضروم [٢] التي دعت الى انعقادة جمعية الدفاع عن الحقوق في ارضروم والولايات الشرقية وقد اوضح مصطفى كمال ان اهداف المؤتمر تتلخص في تحقيق تعاون عسكري وسياسي بين القادة العسكريين والمناضلين المدنيين، وان تكون اللجنة التنفيذية لهذا المؤتمر بمثابة الجهاز السياسي لحركة المقاومة وان يمثل المؤتمر مختلف فئات الشعب، وقد انتخب مصطفى كمال رئيسا له بالاجماع .[٣]

وفي المدة ٤–١١ ايلول عقد مؤتمر ثاني لجمعية الدفاع عن حقوق ارضروم والولايات الشرقية في مدينة سيواس وقرر في المؤتمر تغيير اسم الجمعية الى(جمعية الدفاع عن حقوق الاناضول والروملیلي) كما اكد على المبادئ المقرة في مؤتمر ارضروم واصبحت بنوده الاساس الذي استندت عليه مبادئ الميثاق الوطني فيما بعد [٤] .

ومن الجدير بالذكر ان مؤتمر سيواس كان قد اصدر تصريحا قبل انقضاء أعماله ، اعلن فيه عن قطعه لكافة العلاقات مع حكومة اسطنبول بدعوى انها غير شرعية ، وان الحكومة التي تشكلت يجب ان تحوز على ثقة الأمة ، كما ارسل رسالة الى العاصمة بأسم المؤتمر تطالب بأستقالة حكومة الداماد فريد باشا وتدعو الى عقد اجتماع فوري لمجلس النواب ،

---

(١) **Bernard Lewis ,the Emergente of modevn turkey ,London, 1961, p.242 .**

(٢) **G.L lewis ,turkey ,London1955,P56.**

(٣) **مؤتمر ارضروم ١٩١٩ : تعاهد فيه الوطنيون الاتراك على اعلان الميثاق الوطني ومقاومة المحتلين وطرد اليونانيين من ازمير والمحافظة على وحدة الاراضي التركية ورفض معاهدة سيفر وعين في المؤتمر مصطفى كمال رئيساً للجمعية الوطنية المنتخبة وزعيماً للمعارضة الوطنية الرافضة لخضوع السلطان العثماني للحلفاء وسكوته عن الاحتلال اليوناني لأزمير. ينظر: لقاء جمعة عبد الحسن جبار الطائي ، المصدر السابق ، ص٣٧ .**

(٤) **قاسم خلف عاصي الجميلي ، المصدر السابق ، ص٢٥ .**

وقد رفضت حكومة اسطنبول هذه الرسالة ، الا انه برغم هذا الرفض فأن الدلائل قد بدأت تشير الى الحركة الوطنية اضحت قوة يحسب لها الف حساب [١] .

بدأت بعض الشخصيات الكردية بالتحرك والوقوف ضد مقررات اتاتورك في ارضروم وسيواس ، لذا نظموا انتفاضة ملاطيا ١٩١٩ بسبب عدم اعتراف مصطفى كمال بالحقوق القومية للكرد واستقلال كردستان ويعد هذا اول تحرك جدي للكرد حيث كان اتاتورك على علم بالانتفاضة ، وقد امر باعتقال كل شخصية كردية تتوجة الى ملاطيا وكانت هذه الانتفاضة بمساندة البريطانيين . اجرى اتاتورك مباحثات مع بعض الشخصيات الكردية لكي لا ينضموا الى المنتفضين وفي الوقت نفسة وجه قواته الى ملاطيا للقضاء على الانتفاضة ، كما ان الكرد فقدوا المساندة البريطانية [٢] .

ان اخفاق الانتفاضات الكردية شجع الكماليون في مطاردة الكرد ولكن رغم هذا الاخفاق فأن الكرد طرحوا قضيتهم في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ من خلال الاعتراف الدولي بحقوقهم القومية حيث نصت المادة ٦٢ على تأسيس الحكم الذاتي ، وعلى الرغم من بقاء بنود المعاهدة حبرا على ورق الا انها اعطت اهمية للقضية الكردية [٣]

ومن الجدير بالذكر ان معاهدة سيفر عقدت في ١٠ اب ١٩٢٠ بين حكومة اسطنبول ودول الحلفاء وهي معاهدة مجحفة بحق تركيا حيث قضت في بعض بنودها اعلان حياد المضائق وادارتها عن طريق هيئة تشكل من دول الحلفاء وان يكون الوضع الاداري لمدينة اسطنبول مقرونا بنوعية معاملة الاتراك للاقليات اذ ستمنع عنها الادارة التركية اذا ما ثبت انه حصل اعتداء على حقوق هذه الاقليات ، وان تمنح الولايات الشرقية استقلالا لتقام عليها دولتا كردستان وارمينيا ، كما تحصل اليونان على ازمير وتراقيا ، بينما تكون حصة

---

(١) G.L Lawis ,op .c.t,p.56

(٢) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٢ ، ص١٥٧ .

(٣) كريم مطر حمزة الزبيدي ، دراسات في تاريخ تركيا الحديث ، بيروت ، دار العلوم العربية ، ٢٠١٥ ، ص٧٠ .

ايطاليا النصف الجنوبي من الاناضول الغربي والاوسط ، وتأخذ فرنسا القسم الجنوبي الشرقي من الاناضول .[١]

ان الاعلان عن معاهدة سيفر كان فرصة ملائمة انتهزتها الحركة الوطنية كي تصعد عن مقاومتها لحكومة اسطنبول ، كما اصدر مصطفى كمال بهذا الصدد منشورا اكد فيه ان حكومة المجلس الوطني الكبير ترفض بكل اباء هذه المعاهدة [٢] .

وفي تلك المرحلة قررت الحركة الوطنية التركية اتخاذ مدينة انقرة مقرا لها ، وجاء هذا الاختيار لعدة اعتبارات منها سهولة الاتصالات التلغرافية بينها وبين اسطنبول ووضعها الملائم على تفرع خط سكة حديد الاناضول ، وايضا الاستفادة من موقعها المتوسط في منطقة ذات تحصينات طبيعية قوية مما يوفر فرصا افضل للدفاع عنها ، اضافة الى عزم قادة الحركة الوطنية التركية على قطع صلة الاتراك بما كانت تمثله اسطنبول انذاك من مفاهيم بالية وتراث تقليدي[٣].

وقد نشطت حركة المقاومة الجماهيرية خلال تلك المدة بشكل كبير ، بحيث كان البحر الاسود والبسفور يزخر بسفن وقوارب الصيد القديمة وهي تحمل على متنها الشباب التركي ومعهم الاسلحة والذخائر المخبأة تحت طبقات السلال والفاكهة او شباك الصيد . وشملت هذه الحركة حتى الخارجين على القانون من ابناء الشعب التركي الذي نزلوا من معاقلهم في الجبال وانبروا يقاتلون المحتلين ، في الوقت نفسة انسحب فيه هذا النشاط على اسطنبول ايضا التي تشكلت فيها جمعيات تضم عددا كبيرا من الموظفين الذين استغلوا مناصبهم الحكومية وقاموا بأرسال الاسلحة والذخيرة الى الاناضول [٤] .

---

(١) لويس الحاج ، مشكلة المضائق والعلاقات الروسية –التركية ، منشورات دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٤٧ ، ص ٣٠ – ٣١ .

(٢) بيار مصطفى سيف الدين ، السياسة البريطانية تجاه تركيا واثرها في كردستان ١٩٢٣–١٩٢٦، اربيل ، ٢٠٠٤، ص٣٩–٤٠

(٣) محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة ، بيروت ، ١٩٤٦ ، ص٢٨ .

(٤) احمد عبد الرحيم مصطفى ، في اصول التاريخ العثماني ، بيروت ، ١٩٨٢، ص٢٩٩.

انصبت جهود مصطفى كمال اتاتورك على تخليص تركيا من المخاطر الخارجية ، والتأكد على حدود معينة ، وجعل من انقرة عاصمة له منذ ١٩٢٣، قام اتاتورك بالتقرب من العالم الغربي ونادى بشعار (السلم في الداخل والسلم في الخارج) وهدفة استقطاب اكبر عدد ممكن من الدول الغربية الى جانب تركيا ، والشأن الداخلي أقام بالغاء الخلافة واستبدل الحروف العربية بالحروف اللاتينية وتغيير قانون الاحوال الشخصية وتبنى مبدأ العلمانية في الداخل [١] .

كما افتتح المجلس الوطني الكبير في انقره (٢٣ نيسان ١٩٢٠) بمثابة الاعلان لبدء الجهد العسكري لتحرير الارض من المحتلين ، وقد اعتمد مصطفى كمال على شخصيات عسكرية مرموقة في قيادات حرب التحرير في طليعتهم عصمت اينونو وفوزي جقماق[٢] .

وكان على حركة المقاومة الوطنية ان تخوض ثلاث معارك رئيسية وعلى ثلاث جبهات مختلفة، سياسية ضد حكومة السلطان من اجل اقامة الحكم الوطني في تركيا وعسكريا ضد القوات الاجنبية التي تحتل الاراضي التركية، ودبلوماسيا من اجل ضمان دولي بأستقلال تركيا ووحدتها الإقليمية [٣] .

بعد ان كانت الفوضى تعم الجهد العسكري للحركة الوطنية التركية بأعتمادها على المليشيات منها مجموعة ادهم الشركسي ، قرر مصطفى كمال حل جميع المليشيات وبناء جيش يقوم على اسس حديثة ويتمتع بروح ثورية عالية ، وتمكن بمعاونة رفاقة العسكريين في القيادة لاسيما فوزي جاقماق [٤] وعصمت اينونو [٥]

---

(١) انس يونس عبد ، المصدر السابق ،ص٩-١٠

(٢) ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف ٢٤/٣، تقرير عام للمفوضية العراقية انقرة ، رقم ٦٣٩ في ايار ١٩٣٣.

(٣) H.Bshorabi,Government and politics of the middle East in the twentieth coutury ,u.s.a 1962,P37

(٤) قاسم خلف عاصي الجميلي ، المصدر السابق ، ص٣٩ .

(٥) عصمت اينونو : ولد مصطفى عصمت اينونو عام ١٨٨٤ من عائلة من الطبقة المتوسطة دخل المدرسة العسكرية وتخرج منها عام ١٩٠٥ خدم في عدة مناطق من الامبراطورية العثمانية ، شارك في الحرب ضد اليونان وهزمها=

وكاظم قره بكر باشا [١] الذي كان مصطفى كمال يستشيرة في اهم الامور العسكرية والسياسية في جميع ادوار حرب الاستقلال [٢] .

اعتمد بناء الجيش الجديد على التجنيد الالزامي والتموين الذاتي من المناطق الوسطى والشرقية لتركيا ، اذ كان لزاما على السكان تجهيز الجيش بالسلاح والمؤن الاخرى طيلة مدة حرب الاستقلال ، وبتلك الطريقة استطاعت الحركة الوطنية تحقيق الانتصارات الباهرة اثناء حرب الاستقلال [٣] .

واستعان بعصمت وفوزي من اعادة تنظيم قواته فأستدعى للخدمة جميع الذين هم فوق الثامنه عشر واستبدل جميع قادة الفرق والوحدات بقادة جدد من الشبان واصلاح المدافع المعطلة [٤] .

خاضت القوات التركية التابعة لحكومة انقرة معارك في الجبهة الغربية والجنوبية عندما قاتلت لسحق القوات المتمردة التابعة لادهم الشركسي واخوته في منطقة بوزغات في وسط الاناضول ، وفي الوقت نفسة قاتلت القوات التركية اليونانية عندما تحركت قواتهم لأحتلال منطقتي اسكيشهر وافيون في ٦ كانون الثاني ١٩٢١ ، لكن القيادة التركية استطاعت

=في المعركة ١٩٢١ ، كان من اقرب المقربين الى مصطفى كمال فأرسله على رأس الوفد المفاوض الى لوزان اصبح رئيساً للوزراء خلال مدة حكم اتاتورك حتى استقال ١٩٣٧ ، من منجزاته ابعاد تركيا عن اتون الحرب العالمية الثانية رغم الضغوط الدولية .ينظر: حسن علي خضير العبيدي ، السياسة التركية تجاه اليونان (١٩٣٥–١٩٧٤) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٢ ، ص٣٧ .

(١) فوزي جاقماق : ولد في استانبول في ١٢ كانون الثاني ١٨٧٦ ، دخل الكلية العسكرية في استانبول ثم دخل اكاديمية الاركان اذ منح رتبة ضابط ركن في عام ١٨٩٨ . ينظر : احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص٢٤.

(٢) كاظم قره بكر : ولد في استانبول ١٨٨٢ كان والده محمد امين باشا من عائلة كرامان تخرج من الكلية العسكرية واكاديمية الاردكان في عام ١٩٠٥ اشترك في حرب البلقان وفي الحرب العالمية الاولى واصبح قائدا للجيش الخامس عشر في فيالق ارضروم ونظم المؤتمر الاول في المدينة في ٢٣تموز ١٩٢٠ . ينظر : المصدر نفسه ، ص٢٣ .

(٣) مصطفى الزين ، اتاتورك وخلفاؤه ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٢ ، ص١٢٣–١٢٤.

(٤) مصطفى الزين ، ذئب الاناضول ، رياض الريس للكتاب والنشر ، لندن ، ١٩٩١ ،ص١٨٠ .

بخطة ذكية الأنتصار على الجيش اليوناني في منطقة اينونو ، وهذا الانتصار رفع من معنويات الحركة الوطنية التركية لمواصلة الحرب ضد المحتلين وفي طليعتهم اليونانيين[1] .

بعد هزيمة اليونانيين في معركة اينونو الاولى ، حاولا أعادة الهجوم مرة اخرى رغبة منهم في تحقيق نصر على الاتراك ، وجرت المعارك بين ٢٦-٣١ اذار في منطقة اينونو انتهت بنصر كبير للأتراك .وبعد ذلك بدأ جيش الحركة الوطنية التحرك لملاحقة الجيش اليوناني ، واستطاع الجيش التركي تحقيق النصر في معارك كوتاهية –اسكيشهر ، وسقاريا ، ومعركة سقاريا كانت حاسمة انتصر فيها الجيش التركي نصراً كبيرا في ١٢ ايلول ١٩٢١ اذ فقد اليونانيين ثلث جيشهم في هذه المعركة [2] .

ان نصر سقاريا منح حكومة انقرة امكانية تحقيق النجاحات السياسية ، فتم عقد اتفاقية قارس في ١٣تشرين الاول ١٩٢١ مع ارمينيا وجورجيا ، واذربيجان ، فضلاً عن تخلي فرنسا عن مطالبها في تركيا بتوقيعها اتفاقية انقرة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ [3] .

بينما كان اليونانيون يهربون نحو ازمير تاركين ورائهم كل مكان محروق ومدمر ، كانت القوات التركية تتقدم نحو مدينة ازمير واستطاعت القوات التركية ان تحطم الجيش اليوناني على مشارف ازمير من الشرق وان تدخلها في ١٩ ايلول ١٩٢٢ وفي اليوم التالي (١٠ ايلول ١٩٢٢) دخل كل من مصطفى كمال وفوزي جاقماق وعصمة باشا مقر ولاية ازمير وسط احتفالات كبيرة من الاهالي ، وجرى تطهير كامل اراضي الاناضول من اليونانيين في ١٩ ايلول ١٩٢٢ [4] .

---

(١) علا طه ياسين النعيمي ، عصمة اينونو ودوره السياسي في تركيا ١٨٨٤-١٩٧٣ ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ .

(٢) مصطفى الزين ، ذئب الأناضول ، ص١٨٠ .

(٣) وديع ابو زيدون ، تاريخ الامبراطورية العثمانية من تأسيس الى السقوط ،الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص٣٤٤-٣٤٥

(٤) قيس اسعد شاكر حميدي ، المصدر السابق ، ص١٥٤.

قرر ان يضرب ضربته القاضية فاستنفر جميع قواته وحاصر القوات اليونانية فالتحم معهم في معركة لم يكد يحين وقت الظهر حتى تمكن من شطرها الى شطرين ودمر جميع مواقعها الخلفية ووجد اليونانين انفسهم مطوقين من جميع الجهات فانهارت جبهتهم انهياراً كاملاً [١] .

كان الاتحاد السوفيتي تساعد جيش التحرير بالسلاح والمستشارين ، وقد توطدت العلاقات السوفيتية التركية اثر توقيع معاهدة للصداقة بينهما في ١٦ اذار ١٩٢١ التي اكدت على الدعم السوفيتي لتركيا في المحافل الدولية [٢] .

بعد التحرير التام لمنطقة الاناضول لم تبقى سوى تركيا الاوربية التي ما تزال بيد اليونانيين، بالاضافة الى ان كلا جانبي المضايق كانت تحت سيطرة الحلفاء ، لذلك سارعت قوات من الحكومة الوطنية بالزحف نحو تلك المنطقة بهدف تحريرها من قبضة الاحتلال الا انه في الوقت الذي تحركت فيه هذه القوات بادرت القوات الفرنسية والايطالية الانسحاب من الجانب الاسيوي من المضايق تاركة بذلك البريطانيين في الجانب الاخر بقيادة الجنرال هارنكتون منفردين وجها لوجه مع القوات الوطنية التركية [٣] .

وفي ١٢ من تشرين الاول ١٩٢١ عقدت هدنة (مودانيا) التي اعترفت بمقتضاها حكومات الحلفاء بعودة السيادة التركية الى اسطنبول وبوغازين وتراقيا الشرقية (لواء الاسكندرونة) .[٤]

قرر لويد جورج فتح باب المفاوضات مع الحكومة الوطنية ، اسفرت عن توقيع الطرفين على هدنة مودانيا بتاريخ ١١ تشرين الاول ١٩٢٢ حيث نصت بعض بنودها على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لاخلاء القوات اليونانية من تراقيا الشرقية ، وان تتوقف العمليات

---

(١) مصطفى الزين ، ذئب الاناضول ، ص١٨٤ .

(٢) قاسم خلف عاصي الجميلي ، المصدر السابق ، ص٤٢ .

(٣) H.B.Sharabi, op .c.t,p.34

(٤) . عبد القديم زلوم ، كيف هدمت الخلافة ، ط٣ ، دار الامة للطبع والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص١٦٨ .

الحربية بين القوات اليونانية والقوات التركية ، وتم بمقتضى الهدنة تسليم اسطنبول والمضايق وتراقيا الشرقية ومارتازا الى الحركة الوطنية [1]

وفي يوم ١٩ تشرين الاول ١٩٢٢ دخلت القوات الوطنية التركية مدينة اسطنبول وسط استقبال حافل من سكانها ، وقد صاحبت هذه القوات بعثة خاصة تمثل حكومة المجلس الوطني الكبير برئاسة رأفت باشا احد الزعماء البارزين للحركة الوطنية التركية .[2]

وبعدما اتمت حكومة انقرة الوطنية مهمة تطهير الاراضي التركية من الاحتلال الاجنبي كان من الطبيعي ان تصطدم مع المؤسسات العثمانية القديمة وعلى رأسها السلطنة – الخلافة ، اذ ان وجود حكومتين في دولة واحدة ، تقوم الاولى على ايدلوجية دينية في حين تعتمد الثانية نظرية سياسية قومية وتتمتع بانتصار عسكري وتأييد شعبي واسع يعني انه قد بات من الصعب خلق انسجام ما بين الحكومتين لذلك قررت حكومة انقرة الغاء السلطنة والابقاء على الخلافة لكي لا تثير معارضة في ذلك الوقت . [3]

وادرك مصطفى كمال انه قد حان الوقت ليضرب ضربته بأن يقنع النواب بخلع السلطان وحيد الدين خان والغاء السلطنة وصعد على المنصة واقترح على النواب ان يفصل بين السلطنة والخلافة فتلغى السلطنة ويخلع وحيد الدين وتشكلت لجنة قانونية لدراسة الاقتراح، ولما وجد الغازي معارضة قطع مناقشات المجتمعين وقال لهم لقد اغتصب السلطان العثماني السيادة من الشعب بالقوة وبالقوة اعتزم الشعب ان يستردها منه ان السلطنة يجب ان تفصل عن الخلافة وتلغى وسواء وافقتم ام لم توافقوا فسوف يحدث هذا كل ما في الامر ، وذهب السلطان وغادر السلطان وحيد الدين الى سويسرا تحملة بارجة بريطانية .[4]

---

(١) رضا هلال ، السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان ،ط١ ، دار الشروق ، مصر ، ١٩٩٩ ، ص٦٠ .

(٢) Bernard Lewis ,op. cit ,p249.

(٣) قاسم خلف عاصي الجميلي ، المصر السابق ، ص٥٢ .

(٤) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص٦٠-٦١ .

ان التطورات المارة الذكر جعلت الخليفة وحيد الدين يشعر بأن الخطر قد يهدد حياته ، لذلك لجأ يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢ الى طلب الحماية من البريطانيين ، فتمكن بمعونتهم من مغادرة اسطنبول على ظهر بارجة حربية بريطانية اقلته الى مالطا ، فبادر المجلس الوطني الكبير في اليوم التالي الى عقد جلسة طارئة اصدر فيها قرارا خلع بموجبه وحيد الدين من منصب الخلافة وعين ابن عمه عبد المجيد افندي خليفة جديدا للمسلمين.(١)

واعد مصطفى كمال مع عصمة اينونو مشروعا لأعلان الجمهورية جاء فيه ان نظام الحكم للدولة هو النظام الجمهوري ويتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية ورئيس المجلس هو رئيس الدولة الذي يرأس ايضا المجلس الوطني وجرى التصويت على المشروع ووافق ١٥٨ عضوا من ٢٨٧ عضوا وامتنع الباقون شكل الدولة جمهورية ودينها الاسلام ولغتها التركية ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتولى رئاسة المجلس الوطني وقد يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء من اعضاء المجلس ، وعين مصطفى كمال رئيس للجمهورية ورئيس الوزراء عصمت اينونو .(٢)

ثانياً : معاهدة لوزان :

بعد توقف الاعمال العسكرية دعت دول الوفاق الاتراك الى المفاوضات وكانت بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليونان هي الدول المضيفة ، وتم تعيين عصمت اينونو على رأس البعثة التركية الى لوزان ، واختار عصمت لأنه من أكثر المؤيدين لمصطفى كمال (٣) .

كانت الدول الممثلة في المؤتمر بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليونان وتركيا ، ودعيت الاتحاد السوفيتي واوكرانيا وجورجيا ورومانيا وبلغاريا الى الجلسات، حيث تم حل المسائل الاساسية

---

(١) **Bernard Lewis ,op. cit ,p254.**

(٢) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص٦٤-٦٥ .

(٣) اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث ، تر : عبد اللطيف الحارس ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠١٣، ص ٢٣٦ .

المتعلة بالاراضي (حدود تراقيا والنظام المستقبلي للمضائق) اما قضية الموصل تم تأجيلها، حيث انحلت المشكلة الثنائية بين اليونان وتركيا فحصلت تركيا على تعديل بسيط في حدود تراقيا مقابل تخليها عن مطالبتها بتعويضات الحرب ، ارادت دول الوفاق الحصول على تنازلات اقتصادية وقضائية مقابل حصول تركيا على الامتيازات لكن تركيا رفضت بسبب ان سكان دول الوفاق لم يكونوا مستعدين للذهاب للحرب، وتم توقيع تركيا على المعاهدة في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، واصبحت الاناضول وشرقي تراقيا جزءا من الدولة الجديدة ، اما منطقة المضائق اصبحت بأشراف لجنة يرأسها تركي وجردت من السلاح بأستثناء حامية من ١٢ الف رجل في استانبول وبقية الامتيازات ملغاة ، وفشلت مساعي القوى العظمى من فرض اشرافها على النظام القضائي التركي ، التنازل الوحيد قبول المراقبين الاجانب في المحاكم التركية وتم التخلي عن كل مطالب تعويضات زمن الحرب ، وفيما يخص الاقليات الزمت فيها تركيا نفسها بحماية مواطنيها بغض النظر عن الدين والقومية واللغة ، الا انه لم يكن هناك اي اشراف على طريقة معاملة تركيا لأقلياتها (١) .

وفي مدينة لوزان السويسرية عقد مؤتمرا دوليا بين ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢-٢٤ تموز ١٩٢٣ لمناقشة القضية التركية ، وحضر المؤتمر مندوبين عن تركيا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان ورومانيا ويوغسلافيا والولايات المتحدة الامريكية (٢) .

وبعد مناقشات طويلة حول عدة مسائل منها المضائق والدين العثماني والحدود التركية وقعت المعاهدة ، وتم فيها اضافة الى تحديد وضع المضائق دوليا ، تحديد حدود تركيا الاوربية ، والغاء الامتيازات الاجنبية ، وتوزيع الدين العثماني العام ، ونصت هذه المعاهدة

---

(١)اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث ، المصدر السابق ، ص٢٣٨ .

(٢) هبة فلاح يحيى ، المضايق التركية في استراتيجية دول الحلفاء ١٩٢٣-١٩٤٥، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠١٤ ، ص٥٦-٧٥ .

على مغادرة قوات الوفاق الودي اسطنبول والمضائق ، وبالفعل غادرتها في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٣ [١] .

عرضت المعاهدة على التصويت فصوت عليها المجلس الوطني الكبير بعد ان وضح عصمت اينونو في خطاباً مطولا تناول فيه سير المفاوضات والصعوبات التي اكتشفها واصفاً المعادة انها تعد من وثائق الصلح التي تبرمها الامم على اساس التفاهم ومفاوضة الند للند ، الا ان المعاهدة حرمت تركيا من انشاء اية تحكيمات عسكرية اوقلاع او حصون دفاعية على جانبيهما او نشر قوات مسلحة على سواحلها او تمركزها على المرتفعات المحيطة بها [٢] .

واعترفت الدول الكبرى بتركيا دولة مستقله ذات سيادة اصبحت نموذجاً تسعى اليه البلدان في الشرق الاوسط ، ان بريطانيا حصلت على نصر كبير من تأمين مرور سفنها الحربية في البحر الاسود من خلال المعاهدة ، اما الاتحاد السوفيتي غير راض عن المعاهدة بالرغم من توقيع الاتحاد السوفيتي عليها لكنه لم يصادق على هذه المعاهدة كما ان الموقف التركي في لوزان عد حجر عثرة امام الصداقة السوفيتية التركية لمدة قصيرة .[٣]

ومن المشاكل التي عالجها المؤتمر والتي تنعكس على العلاقات التركية اليونانية وتلقى بظلالها على السياسة التركية تجاه اليونان هي مشكلة تبادل السكان اذ كان اليونان ترى ان يكون التبادل طوعياً الا ان تركيا رفضت الطرح اليوناني واصرت على التبادل الالزامي ليوناني الاناضول واتراك اليونان مع استثناء يونانيو اسطنبول الذي يبلغ تعدادهم حوالي ١٠٠٠٠٠ الف نسمة واتراك اليونان الذي يبلغ تعدادهم ١٢٤٠٠٠ الف نسمة مع عدم

---

(١)هبة فلاح يحيى ، المضايق التركية في استراتيجية دول الحلفاء ١٩٢٣-١٩٤٥، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠١٤ ، ص٥٦-٧٥ .

(٢) كريم مطر حمزة الزبيدي ، دراسات في تاريخ تركيا الحديث ، ص١٧١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص١٧٢ .

السماح لليونانيين المرحلين بالعودة الى تركيا وبذلك بلغ عدد المرحلين من تركيا الى اليونان بموجب الاتفاقية ١٨٨٠٠٠ الف نسمة بينما رحل ٢٨٨٠٠٠ الف تركي[1] .

كانت الحكومة التركية غير راضية على قانون المضائق ١٩٢٣ وخاصة بعد قيام المانيا وايطاليا بتهديد سواحل البحر الاسود والمتوسط لذا طالبت تركيا دول الحلفاء التي اجتمعت في مؤتمر لوزان الى عقد مؤتمر جديد للنظر في قضية المضائق واخضاعها للأشراف التركي المباشر وليس للجنة الدولية، ثم جاءت معاهدة مونترو حيث اتيحت لتركيا بموجب هذه المعاهدة المعقودة في مدينة مونترو السويسرية حق الاشراف على المضائق (البسفور والدردنيل) ولتركيا الحق في اقامة الاستحكامات العسكرية على جانبي المضائق ، الا ان الولايات المتحدة لم تشارك فيه وكان التقييم الامريكي لمعاهدة مونترو (ان سيادة تركيا على المضائق ، هي ملائمة لأهداف بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي ودول أخرى (كما سنوضح ذلك لاحقا) .

---

(١) حسين علي خضير، السياسة التركية تجاه اليونان ١٩٤٥-١٩٧٤، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت،٢٠٠٢،ص٢٩

المبحث الثاني

التطورات الداخلية في تركيا

اولاَ : التوجه نحو العلمانية :

مفهومها انها الفصل بين المؤسسات الدينية والزمنية ، ويشير في الغرب انفصال السياسة المحدودة عن الكنيسة في الدولة .[1]

أما الاتراك فكانوا يعتنقون الإسلام دينا منذ القرن التاسع الميلادي ، وكانوا يستقرون في اواسط اسيا الشرقية.[2]

كان التيار الاسلامي لا يزال قويا في المجتمع التركي عند انتهاء الحرب العالمية الاولى وانهيار الدولة العثمانية وكانت منطقتي الاناضول وتراقيا من المناطق الاسلامية الاصيلة في تطبيق الشريعة الاسلامية . لكن مصطفى كمال رأى ان الاسلام والتوجه نحو الشرق من مأسي تركيا ونقطة تخلفها وكان تحليله هذا نابعا من قراءته للتاريخ العثماني ، ولذا كان رأية ان تتجة تركيا كليا الى الغرب ، وان تكون قطعة منه في كل جوانب الحياة [3] .

قال مصطفى كمال (العلمانية لا تعني اللاديني ، بل انها منحت المجال الواسع امام المؤمنين بدينهم للعبادة الصحيحة . وغلق المجال امام المحتالين على الدين والسحرة والذين ربطوا مفهوم العلمانية بمفهوم اللاديني هم الذين يتفقون مع الاعداء بقلوبهم وضمائرهم)[4].

لقد أسس مصطفى كمال الجمهورية التركية الحديثة على انقاض الدولة العثمانية ، وقام النظام البديل على اساس حكم مناهض للدين وسوق المجتمع التركي المسلم نحو الغرب ، والغاء ثقافته الاسلامية الاصلية ، او بالاحرى نقله من مكان الصدارة في الشرق وموقع

(١) احمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا (١٩١٩-١٩٣٨) ، بغداد ، ١٩٩٠، ص١٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٥٣ .

(٣) كريم مطر الزبيدي ، دراسات في تاريخ تركيا الحديث ، ص١٧٧ .

(٤) احمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا (١٩١٩ – ١٩٣٨) ، ص١٦٩ .

القيادة في العالم الاسلامي الى مؤخرة العالم الغربي ، ويمكن القول ان وصول مصطفى كمال الى السلطة والزعامة ومن ثم الغاء الخلافة الاسلامية شكل نقطة تحول كبيرة في السياسة التي كان يخطط لها الغرب منذ مدة طويلة تجاه تركيا سبقت الحرب العالمية الاولى ليس انتزاعها من موقعها القيادي في العالم الاسلامي وحسب وانما لشطب انتمائها الاسلامي [١] .

ان مصطفى كمال كان قادراً على بناء هذه السياسة الجديدة مؤكدا ان الضباط العسكريين لا يحق لهم الذهاب الى مكتبهم قبل التفويض ، ولا يسمح للجيش التصويت في الانتخابات ، وحتى قراءة الصحف في صورتها العامة وهذا يعني ان القوات المسلحة بقيت بقوة وراء الحكومة اذ تحددت مهمتها الدفاع عن الامة ضد العدوان الداخلي والخارجي على حد سواء وهذا يعني ان الجيش بقي يدافع عن الثورة الكمالية والدستور[٢] .

تؤكد مبادئ اتاتورك الست على الجمهورية والقومية والشعبية والدولتية والعلمانية والثورية[٣] كانت اجراءات مصطفى كمال تجاة الشريعة الاسلامية متطرفة تمثلت في عدة قرارات اولها الغاء الخلافة الاسلامية في ٣ اذار ١٩٢٤ ، والغاء المحاكم الدينية في ٨ نيسان ١٩٢٤ ، واحيل قضاتها الى التقاعد ، وتم الغاء منصب شيخ الاسلام ووزارة الاوقاف وتأسيس بدل عنها ادارة الشؤون الدينية وادارة الاوقاف وهما تابعتان لرئاسة

---

(١) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر الموصل ، ١٩٩٢ ، ص ٢٤٣-٢٤٧

(٢) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا (١٩٤٥-١٩٨٠) ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٩١ .

(٣) سجا محسن محمد ، الاسس الفكرية لحزب الشعب الجمهوري واثرها في الحياة السياسية التركية المعاصرة ، (١٩٢٣-١٩٣٨) ،رسالة ماجستير ،كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص٦٧ .

الوزراء ، وكذلك حذفت عبارة الاسلام هو دين الدولة من الدستور ، بالاضافة الى الغاء نظام التعليم الديني واغلاق كل مدرسة او هيئة تعليمية تقوم بتدريس العلوم الشرعية [١] .

ومن خطب مصطفى كمال التي تدلل على اصرارة تطبيق العلمانية الخطاب الذي القاه بتاريخ ٣٠ اب ١٩٢٥ في محافظة قسطموني حيث تنتشر الطرق الصوفية فيها قال فيه (يجب ان تعلموا ايها السادة انتم وافراد اسركم والامة التركية بأسرها بأن الجمهورية التركية العلمانية لا يمكن ان تكون بعد اليوم ارضا خصبة للمشايخ والدراويش واتباعهم من اصحاب الطريقة ، واذا كان هنالك من طريقة حقيقية فهي طريقة الحضارة المبنية على العلم ، وعلى مشايخ الطرق ان يفهموا الكلام بموضوح وبالتالي يغلقوا زواياهم وتكاياهم عن طيب خاطر والى الابد قبل ان ادمرها فوق رؤوسهم) [٢] .

وفي سبيل تغيير النمط الثقافي والاجتماعي للشعب التركي قرر استخدام القلنسوة للرجال ومنع ارتداء العباءة او الرداء من قبل النساء وكذلك استعماله الحروف اللاتينية بدل العربية في الكتابة كما الغي استخدام التقويم الهجري المعمول به لدى المسلمين واحلال التقويم الميلادي المعمول به لدى الغرب واحل القانون المدني السويسري في تركيا بدل القوانين الاسلامية وبدأت خطوات من اجل حذف الكلمات ذات الجذور الفارسية والعربية من اللغة التركية وقرر ان يكون يوم الاحد يوم العطلة الاسبوعية بدل يوم الجمعة الذي يعد يوم المسلمين المبارك [٣] .

ان هذه التغيرات تركت اثار مهمة في الحياة السياسية والاجتماعية للشعب التركي ومن بينها :

١. سيطرة اكبر للدولة على الدين .

---

(١) سليم الصويص ، اتاتورك منقد تركيا وباني نهضتها الحديثة ، عمان ، مطبعة شنلر ، د . ت ، ص ٢٦٠.

(٢) James P Piscatori ,Islam in the Political Process , Cambridge university press , 1983 , pp .139-140 .

(٣) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة داود سلمان الواسطي وحمدي حمد الدوري ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٠ ، ص٢٦٠ .

٢. اتساع العلمانية .

٣. ابعاد المتدينين من خلال قانون صدر عام ١٩٣٠ تقرر ان يكون مسجد واحد في كل ٥٠٠ كم ، فجرى بذلك تخريب المساجد التي لم يكن وجودها ينسجم مع هذا القانون [١] .

لم تكن الاجراءات الكمالية لتمر دون ان تفرز ردود فعل قوية وقد تباينت ردود الفعل هذه وتعددت بتعدد الجهات التي اكتوت بلظى هذه الاصلاحات ، ويمكن رصد ثلاثة اشكال من ردود الفعل اتجاه الاجراءات الكمالية :

الاتجاة الاول : تميز بالراديكالية ، حيث دعا اصحابة الى وجوب مقاومة الحكومة والانتفاض كليا ضد سياستها .

الاتجاه الثاني : دعا اصحابة الرضا بما حصل لأن ما وقع مقدر ليس للمسلم الا ان يصبر علية

الاتجاة الثالث : جمع اصحابة بين رفض جزء من سياسات الدولة الكمالية الحديثة وقبول التعايش مع اعمالها وسياساتها الاخرى وشمل رد الفعل الأخير شريحة كبيرة من مكونات المجتمع التركي ، ضمن كثيرا من اتباع الطرق الصوفية [٢] .

وقد اتخذ الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة العلمانية في تركيا اشكالا متعددة ، العلمانيون اتخذوا من سلطة الدولة وقوة الجيش سلاحا لمحاربة الاسلام ، فيما قاوم الاسلاميون هذه الامور بالأنحناء تارة والمواجهة تاره اخرى ، ولكن في اطار سلمي بعيد عن العنف ، فأتخذ العلماء وسائل لمواجهة العلمانية ، فظهرت فتاوي عن حكم صلاة الرجل بالقبعة ، وغالى البعض فحكم بكفر من يرتديها فقاومها بأعتبارها رمزا لنموذج مرفوض واتجه العلماء الى بناء المبادئ الاسلامية سرا في النفوس ، ولاسيما وانهم واصلوا

---

(١) طارق عبد الجليل ، الحركات الاسلامية في تركيا المعاصرة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص٧٤ .

(٢) ادريس يووانو ، مكونات التيار الاسلامي في تركيا ، ص١ نقلاً عن www.arabgate.com

اعمالهم بشكل سري بين جماهير القرى والأرياف وسكان المدن البعيدة حيث ظل الملايين من ابناء هذه المنطقة ملتزمون بمعتقداتهم الدينية [١] .

ثانياً : حزب الشعب الجمهوري :

ظهرت حاجة مصطفى كمال الى حزب سياسي كي يكون اداة للحكم بعد ان تمكن من خلع السلطان محمد السادس ودعى لذلك عددا من المثقفين لتبادل الاراء حول هذا الموضوع ، كما قام بجولة في انحاء البلاد وقد توصل الى جمعية الدفاع عن الحقوق بما لها من خبرة في العمل الوطني تمثل اساسا مناسبا لبناء حزب سياسي [٢] .

وانشأ مصطفى كمال الحزب على مبادئ جمعية الدفاع في عام 1923 ليحل محل جمعية الدفاع عن الحقوق ، والتي كانت اداة في تنظيم المقاومة ضد الغزو الأجنبي [٣] .

بعد اعلان الجمهورية حقق مصطفى كمال كل ما كان يعتمل في نفسة من الافكار والمطامح التي خاض من اجلها المعارك الحربية والسياسية المريرة والتي يعجز عن خوضها مئات الافذاذ من الرجال فقد اصبح رئيساً للجمهورية ورئيساً للجمعية الوطنية وقائداً اعلى للجيش وزعيماً لحزب الشعب الحزب الوحيد المرخص في البلاد ،اضافة الى ممارسته الفعلية لرئاسة مجلس الوزراء ، اذ انه افسح المجال لنفسة في التعديل الدستوري الذي اجراه لترأس هذا المجلس عندما تقضي الضرورة وكان دائماً يجد الضرورة لذلك [٤] .

كانت الخطوة الاولى اجتماع عقدته جمعية الدفاع عن حقوق الاناضول والروميلي بتاريخ ٨ نيسان ١٩٢٣ ، وفي انقرة ، القى فيه مصطفى كمال بينان تضمن تسع مواد هي بمثابة اراء حول السيادة الشعبية والحكومة النيابية واصلاحات اخرى ، وقد تبنت الجمعية هذه الاراء واقرتها كبرنامج عمل حزبي لها . وفي ٩ اب ١٩٢٣ بدا المؤتمر

---

(١) طارق عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص٥٠ .

(٢) احمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا (١٩١٩ – ١٩٣٨) ، ص١٨٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص١٨٥ .

(٤) مصطفى الزين ، ذئب الاناضول ، ص٢٢٧

التأسيسي لحزب الشعب برئاسة مصطفى كمال ونوقشت فيه اللوائح المتعلقة بالحزب ومن ثم تمت الموافقة عليها ، حينذاك اعلن مصطفى كمال ان جمعية الدفاع عن حقوق الاناضول والروملي قد حولت نفسها الى حزب الشعب الذي اجيز رسميا من قبل الحكومة في ٩ ايلول ١٩٢٣ ، وانتخب مصطفى كمال امينا له(١) .

ان ضرورة عدم تعدد الاحزاب قد اكد عليها مصطفى كمال منذ البداية حيث جاء في احدى احاديثة (ان الامة قد احترقت ونالها اكبر الاضرار من تعدد الاحزاب ، وفي البلاد الاخرى تعدد الاحزاب حسب اختلاف المذاهب الاقتصادية التي هي من مظاهر تعدد الطبقات وتفاوتها فيتألف حزب لصيانة حقوق طبقة اخرى وهو طبيعي ، اما عندنا فقد تعددت الاحزاب ونالت امتنا ضررها العظيم في حين ان امتنا ليست متفاوته او متعددة الطبقات وان حزب الشعب هو حزب الامة كلها وليس حزب لطبقة منها) ، وقد جاء في برنامج حزب الشعب الجمهوري منذ عام ١٩٢٧ على ان العلمانية التي تمثل الفكرة هي ركن من اركان مبادئ الحزب وقد نص هذا الركن على صلب الدستور في عام ١٩٣٧ (٢) .

وفي تطور مهم في التاريخ التركي هو اعلان نظام الحكم الجمهوري ففي يوم٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ عقد المجلس الوطني الكبير جلسة مهمة عدل في بعض موادها دستور عام ١٩٢١ ، وذلك لأضافة عبارة (ان شكل حكومة الدولة التركية جمهورية) الى المادة الاولى من هذا الدستور ، وكذلك الاشارة في المواد الاخرى الى ان رئيس الجمهورية يجب ان ينتخب من قبل المجلس الوطني ومن بين اعضائة ، وانه يمكنه ان ينتخب من بين اعضاء المجلس رئيس الوزراء الذي يشكل بدوره المجلس الوزاري . بعد ذلك اوعز عصمت باشا ، بصفته رئيس المجلس الوطني ، بالتصويت على مقترح التعديل فجاءت النتيجة الى جانب

---

(١) . Gazi Tuekish ministry of press and tourism , broadcasting Mustafa kemal Ataturk , Ankara ,1961 , p.p 178-179

(٢) احمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا الحديثة (١٩١٩-١٩٣٨) ، ص١٨٨-١٨٩.

اقرار النظام الجمهوري . كما تم انتخاب مصطفى كمال بالاجماع في الجلسة نفسها رئيسا للجمهورية التركية [١] .

وان تسميته الى حزب الشعب الجمهوري كانت تقربة من الثورة الفرنسية ومن التعابير السائدة في القرن التاسع عشر وهذا التشابه يتأكد في الدستور التركي الذي يمنح كل السلطة للجمعية الوطنية الكبرى ، كما هو الحال في ايام حكومة المؤتمر الوطني الفرنسي يرفض انشاء سلطة تنفيذية مستقلة ، وان الازمة الاقتصادية في الثلاثينيات في العالم الرأسمالي ازمة عام ١٩٢٩ اعطت مجالا واسعا في تدخل الدولة في تركيا وان هذه الازمة هي التي قادت الى تقوية وتطوير حزب الشعب ، ونشأ مفهوم الدولتية التي تعد من المبادئ الست لحزب الشعب الجمهوري وهي كالاتي (الجمهورية والقومية والعلمانية والشعبية والدولتية والاصلاحية وتبنت هذه المبادئ في عام ١٩٣١ ، وهذه الفكرة ادمجت بالدستور منذ ١٩٣٧ بموجب التعديل الذي اجرى على الدستور في المادة الثانية من الدستور.[٢]

المادة الثانية من الدستور اصبحت كالاتي :(ان تركيا دولة جمهورية وقومية وشعبية ودولتية وعلمانية وثورية) ، واكدت التجربة التركية في نظام الحزب الواحد انعدام الانفصال بين حزب الشعب الجمهوري والحكومة وان الحزب كان هو الحكومة وان قادة الارياف المحليين كانوا من الحزبين يحكمون هذه الارياف كما ان غالبية موظفي الدولة اصبحوا اعضاء في حزب الشعب الجمهوري ، ويرى مصطفى كمال ان ضرورة عدم تعدد الاحزاب السياسية(أن الامة احترقت ونالها اكبر الاضرار من تعدد الاحزاب ومظاهر تعدد الطبقات ويقول ايضا ان حزب الشعب هو حزب الامة كلها وليس حزب طبقة منها) [٣] .

---

(١) قاسم خلف عاصي الجميلي ، المصدر السابق ، ص٨٢ .

(٢) احمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا (١٩١٩ – ١٩٣٨)،ص١٨٦–١٨٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص١٨٨–١٨٩.

اسهمت افكار مصطفى كمال في وضع الاسس الاولى للأيديولوجية التي كان يعمل على اشاعتها بين الناس ، ولقيت هذه الافكار قبولا من الشعب التركي فوفر ذلك الأرضية المناسبة لأقامة دولة عصرية تواكب التطور ، وتأسيس تنظيم سياسي تقع عليه مسؤولية ادارة شؤون البلاد ونقلها الى بر الامان يرتكز بدوره على مبادئ أساسية يسير عليه في مسيرته لبناء الدولة[١].

وأصبحت العلمانية التي تمثل ركن من اركان مبادئ الحزب هي جزء من صلب الدستور وتقوم عليها نظام الدولة وابعاد الاحكام الشرعية من صلب الدستور وذلك في عام ١٩٢٨ [٢] .

اوضح الحزب مبادئة الست في النقاط التالية :

١. يعبر الحزب عن قناعته بأن الجمهورية هي شكل الحكومة والتي تمثل الأمان الاكثر للسيادة القومية ، وعلى هذا الاساس يقوم الحزب بالدفاع عن ذلك لدرء جميع الاخطار
٢. يقوم الحزب بالحفاظ على الصفة الخاصة والموحدة المستقلة التامة بالكيفية التي جاء بها الدستور في المادة الثانية .
٣. ان مصدر الارادة والسيادة هو الشعب، وانها تستخدم لتنظيم الانجاز الافضل للواجبات المشتركة لخدمة الدولة للموضوع كما يؤكد الحزب مساواة الافراد المطلقة امام القانون ، بانه لا امتياز لأي فرد او عائلة او طبقة او طائفة ، لأن الامتياز الى الشعب جميعا .
٤. مصلحة الدولة ومصلحة الشعب والدولة الى الرفاهية والأزدهار في وقت قصير وممكن وتشجع الدولة المشاريع الخاصة وتنظيم وسيطرة العمل[٣].

---

(١) سجا محسن محمد ، المصدر السابق ، ص٦٧ .

(٢) احمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا (١٩١٩ – ١٩٣٨) ، ص١٨٩ .

(٣) احمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا (١٩١٩ – ١٩٣٨)، ص١٩٢ .

وان النظام السياسي يعتمد على الفلسفة السياسية لأفكار مصطفى كمال القائمة على وجهات نظر محددة لدولة حديثة والمتأثرة بالنظام الغربي في الحكم حيث ربطت الفلسفة الكمالية بين التقدم الغربي وحاجة تركيا لهذا التقدم العلمي ولتوضيح مبادئ اتاتورك :

١. الفكرة الجمهورية : تعني استبدال نظام الخلافة بنظام جمهوري
٢. الشعبية وتعني المساواة امام القانون ، ونبذ الامتيازات الطبقية والخلاف الطبقي
٣. العلمانية : اي فصل الدين عن الدولة
٤. الانقلابية وتعني قطع الصلة نهائيا بالماضي العثماني
٥. الوطنية المواطنة المشتركة والاخلاص للمثل العليا
٦. الدولتية تعني تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيهه بما يتفق مع المصالح الوطنية والسيطرة على المرافق الاساسية والمواد الحيوية [١].

استمرت مرحلة الحزب الواحد مدة سبع وعشرين سنة حيث سيطر حزب الشعب الجمهوري على تشكيل المجلس الوطني التركي الذي جعله دستور عام ١٩٢٤ مركزا للسلطتين التشريعية والتنفيذية ، فالقرار السياسي ينبع من الحزب ويناقش داخل اجتماعاته قبل عرضة على المجلس وعلى ضوء مبادئه التي اعلنها مؤتمر الحزب في مايس ١٩٣١ وهي الجمهورية والقومية والشعبية والدولتية والعلمانية والاصلاحية ويتحدد الاتجاه السياسي للدولة ساعد على ذلك عدم وجود تنظيمات سياسية منافسة له لأرتباطه من جانب بشخصية زعيمة مصطفى كمال الذي منحه المجلس الوطني التركي الكبير في تشرين الثاني ١٩٣٤ لقب ابو الاتراك او اتاتورك [٢].

وان ارساء النظام الجديد لأهميته في نقل الانسان من نظام العبودية الى مرحلة التحرر من نظام الخلافة العثماني الى النظام الجمهوري الذي يعترف بحقوق الانسان وهو الامر الذي يمثل احد اركان النظام السياسي لتركيا الذي بات يتلاءم مع واقع المجتمع ، وان

---

(١) احمد عبد العزيز محمود ، تركيا في القرن العشرين ،المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، ٢٠١٢ ، ص٨٠ .
(٢) احمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا (١٩١٩ – ١٩٣٨) ، ص١٩٣ .

تمسك اتاتورك بمبدأ الجمهورية لا رجع فيه وعلى قناعة ان الجمهورية هي شكل الحكمة التي تمثل الأمان الأكثر[1] .

استطاع مصطفى كمال ان يقضي على مناوئية داخل المجلس الوطني التركي الكبير بعد ان تمكن منذ بداية العشرينات تكوين تنظيم سياسي عن طريق تأسيس حزب الشعب الجمهوري وقد بدأت محاولة القضاء على هؤلاء عن طريق تكوين معارضة سياسية في داخل المجلس الوطني التركي الكبير واضعا هؤلاء امام التجربة الجديدة في النظام السياسي وشكل هؤلاء اقلية برلمانية كما كانت هذه التجربة وسيلة لوضع هؤلاء تحت مراقبة اتاتورك ، وعمل على القضاء على هؤلاء واصبح حزبة هو الحزب الوحيد في داخل المجلس الوطني التركي الكبير الى وفاته عام ١٩٣٨ [2]

بينما كانت القيادة السياسية تسيطر سيطرة تامة على كل من الحزب ومجلس النواب فان التوترات قد تصاعدت بين عصمت اينونو الذي خدم كرئيس للوزراء لأثني عشرة سنة متتالية من عام ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٣٧ ، ان انشغال الرئيس مصطفى كمال بمشاريع الاصلاح ، الحرف واللغة ، وكان معه مجموعة من الخبراء ويناقشون مختلف ميادين الحياة في القصر الرئاسي، اصبحت قرارات مصطفى كمال غير متناسقة مع قرارات رئيس الوزراء عصمت اينونو ، وان مصطفى كمال يعد زعيم البلاد وبإمكانه ان يتحكم برئيس الوزراء وحكومته ، كان تدخل مصطفى كمال من خلال اجبار احد الوزراء على الاستقالة دون استشارة عصمت اينونو مما اغضب عصمت ، ادى الى مشاجرة علنية في ايلول ١٩٣٧ وعمل اتاتورك على اقالة عصمت اينونو ، بحجة اسباب صحية ، وحل محلة محمود جلال بايار [3] .

---

(١) سجا محسن محمد ، المصدر السابق ، ص٦٩

(٢) احمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٣٨ ، ص٢١٢.

(٣) اريك زوركر ، المصدر السابق ، ٢٦٨ .

ثالثاً : حركة سعيد النورسي

كانت حركة الشيخ سعيد النورسي [1] معتدلة نسبياً من ناحية طريقة عملها وان لم تختلف عنها من حيث اهدافها وهي الحركة التي تبناها العلامة الكردي الذي اشتهر بلقبة بديع الزمان سعيد النورسي وقد سمي الشيخ تلاميذه (اخوان النور) وسميت حركته بعده (الحركة النورية) نسبة الى كتب الشيخ التي اطلق عليها (كليات رسائل النور) [2].

دعى بديع الزمان الى مركز المقاومة في انقرة من قبل اتاتورك للأنضمام اليه لكنه رفض الدعوة لأنه اراد ان يجاهد من اخطر الامكنه في مواجهة المحتل ، لكن بعد الحاح اتاتورك عليه حضر النورسي في انقرة حيث اقيم حفل في مجلس النواب تكريماً له الا انه انزعج كثيرا لما رآه من انصراف النواب عن الدين وتركهم للصلاة ، لذا وجه اليهم بيانا من عشر نقاط يذكرهم فيه بالاسلام ووجوب الالتزام بتعاليمه واستهله بقوله ايها المبعوثون ... انكم لمبعوثون ليوم عظيم) على اثر ذلك التزم ما يقارب ستين نائبا للصلاة حتى ان مسجد بناية المجلس لم يعد يتسع للمصلين ، تضايق اتاتورك من هذا البيان فاستدعى النورسي ليعاقبة قائلا (لا ريب اننا بحاجة الى استاذ قدير مثلك لقد دعوناك الى هنا للاستفادة من ارائك المهمة ولكن اول عمل قمت به هو الحديث عن الصلاة ، فكان اول جهودكم هنا هو بث الفرقة بين اهل هذا المجلس) اجابه بديع الزمان في حدة يا باشا (ان اعظم حقيقة بعد الايمان هي الصلاة وان الذي لا يصلي خائن وحكم الخائن مردود) .[3] على اثر ذلك حاول اتاتورك ابعاده الى شرق الاناضول بحجة تعيينه واعظا عاما لكردستان لكنه

---

(١) بديع الزمان سعيد النورسي : ولد بقرية نورس التابعة لناحية اسبارط قضاء هيزان شرق تركيا عام ١٨٧٦ وتوفي عام ١٩٦٠ وكان من مؤيدي حركة الاتحاد والترقي كما ايد المقاومة التي قادها مصطفى كمال وقد ابعد الى اسبارطةعام١٩٠٩ وسجن عام ١٩٢٥ ويعد النورسي رجل فكر وحركة ، امن بالجامعة الاسلامية ولاقى تعاون من الحزب الديمقراطي .ينظر : كريم مطر حمزة الزبيدي ، دراسات في تاريخ تركيا الحديث ، ص١٣٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٣٠ .

(٣) جمال الدين فالح الكيلاني و زياد حمد الصميدعي ، بديع الزمان سعيد النورسي قراءة جديدة في فكره المستنير ، ط١ ، دار الزنبقة ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص٢٨ .

رفض وظل في انقرة يكتب ويؤلف الرسائل في ترسيخ العقيدة والدين ، والرد على الانحراف والشك والالحاد التي تسربت الى المسؤولين والموجهين بالمذاهب المادية الغريبة ، لقد فقد النورسي الأمل في رجال السياسة والفكر واقتنع ان اصلاح الاوضاع يحتاج الى بناء جديد تكون قاعدته الاساسية جيلا قرآنيا مسلحا بعقيدة سليمة راسخة [١] .

حاول استمالة كبار السياسيين والعسكريين الى الاسلام لكنه وجد منهم صدوداً كبيرا ، وحاول ان يتبنى مشروعا خاصا في اصلاح الساسة وحثهم على تبني المشروع الاسلامي[٢].

موقف النورسي من ثورة الشيخ سعيد بيران ، حيث لم يشارك في الثورة بسبب معارضته مبدأ الثورة ذاته الذي ينجم عنه قتل الاخ لأخية ، وكذلك ان النورسي كان يرى ان الطرفين غير متساويين وان الثوار لا يملكون القوة اللازمة لثورتهم [٣] .

ان النورسي لم يهادن نظام اتاتورك لكنه افتقر الى الوسائل المادة لمقاومته، وان عدم مشاركة النورسي بسبب الاحباط الشديد الذي اصيب به بعد هزيمة العالم الاسلامي ووقوعه تحت الاستعمار ثم الأنحراف الكبير الذي اصبح يقوده من ينتسبون الى الاسلام وهو انحراف استهدف القضاء على العقيدة والترويج للمذاهب المعادية للدين الامر الذي جعل بديع الزمان يؤوب الى ذاته بحثا عن وسيلة مجدية لأصلاح الأوضاع [٤] .

اراد الشيخ في رسائلة حول التوحيد والايمان والدين وحقيقة قدرة الايمان على انقاذ الدين من الافكار الفاسدة وحاول التمييز بين افكاره والطرق الصوفية الاخرى من خلال تأسيس واقع ايماني يقوم على التعليم والعمل والتعاون من خلال اقامة علاقة مع الدول

---

(١) المصدر نفسة ، ص٢٩ .

(٢) هادي عبيد حسن الويسي ، الدنيا عند بديع الزمان النورسي وارتباطها بعقيدة الاخرة رؤيا معاصرة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاسلامية ، مج٧ ، العدد ٢٤ ، ٢٠١٥ ، ص٣٩٠ .

(٣) جمال الدين فالح الكيلاني و زياد حمد الصميدعي ، المصدر السابق ، ص٣٠ .

(٤) المصدر نفسة ، ص٣١ .

الغربية ، بهدف الاستفادة من النتائج الحضارية للغرب بدون الأخذ بمنظومته الفكرية والاخلاقية [1] .

بعد انتهاء ثورة سعيد بيران قامت الحكومة بأعتقال زعماء العشائر الكردية ونفيهم الى اماكن اخرى حتى يظلوا تحت المراقبة ، سيق النورسي من الجبل الذي كان يتعبد فيه الى استانبول فمكث بها عشرين يوماً ثم نقل الى مدينة (بوردور) وظل منفياً فيها لمدة سبعة اشهر تفرغ خلالها للعبادة والتأليف ، فكتب رسالة (المدخل الى النور) وهي دروس قرآنية مخطوطة اصبحت تتداول بين طلابه ومن بوردور نقل الى اسبارطة ومكث بها عدة اشهر الى ان تقرر نفيه الى بارلا في شتاء ١٩٢٦ وهي بلدة صغيرة تابعة لنواحي اسبارطة ، حيث انجز فيها رسائل النور فكان منها رسائل (الكلمات، المكتوبات ، واللمعات) ركزت كلها على بيان حقائق الاسلام ومحاربة التيارات الالحادية ودعوة المسلمين الى المحافظة على عقيدتهم وتوزيعها سراً [2].

رابعاً : الثورات الكردية في عهد مصطفى كمال اتاتورك

١ – ثورة الشيخ سعيد بيران ١٩٢٥ [3]

ان مسألة ممارسة نفوذ سياسي كبير من قبل قائد ديني شيخ قضية غير اعتيادية في كردستان حيث كانت الطريقتان الصوفيتان القادرية والنقشبندية خاصة التنظيمين الوحيدين اللذين تمكنا من تجاوز الاختلافات العشائرية وكان قادة هاتين الطريقتين الصوفيتين غالبا ما يتم استدعاؤهم لحل الخلافات بين مختلف العشائر مما اكسبهم هيبة

---

(١) كريم مطر حمزة الزبيدي ، دراسات في تاريخ تركيا الحديث ، ص١٣٢ .

(٢) جمال الدين فالح الكيلاني و زياد حمد الصميدعي ، المصدر السابق ، ص٣٢ .

(٣) سعيد بيران : ولد الشيخ سعيد عام ١٨٦٥ في قضاء بالو التابع لولاية الأزغ في كردستان الشمالية تلقى تعليمه الاولي على يد والده الشيخ محمود بن علي البالوي النقشبندي ،اعدم الشيخ على اثر هذه الثورة . ينظر : عصام كاظم عبد الرضا ، انتفاضة عام ١٩٢٥ في تركيا وانعكاساتها على قضية الموصل ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١١،ص١٧٥

وعلاقات وثروات كبيرة ، وكان الشيخ سعيد عضواً نافذاً في الطريقة النقشبندية ، وتدهورت العلاقة بين الاكراد والجمهورية التركية بسبب هدف الحكومة نشر الوعي القومي ومارس سياسة قمعية ضد الهوية الكردية وحضر الأستخدام العلني للغة الكردية وتدريسها واعادة اسكان ملاكي الاراضي الاكراد ورؤساء العشائر النافذين وبالقوة في غربي الوطن . كانت اولى اشارات مقاومة هذه السياسات تمرداً فاشلاً من قبل حامية شباب في اقاصي مناطق الجنوب الشرقي في اب ١٩٢٤ [١] .

ففي شرق تركيا كانت سلطة الدولة ضعيفة بسبب ولاء السكان الى قادتهم السياسيين والروحيين ، ولهذا نجد الاغاوات والشيوخ لهم سلطة كبيرة على عشائرهم في جوانب متعددة وهذه السلطة نابعة من القيم الاسلامية المتوارثة[٢].

جاءت ثورة الشيخ سعيد في عام ١٩٢٥ لتمثل حركة دفاع مخلص عن الشريعة الاسلامية ورد فعل غاضب ضد سياسة اتاتورك ، وقال عصمت اينونو الذي اصبح رئيسا للوزراء اثناء حالة الطوارئ التي اعلنت اثر انفجار تلك الثورة واصدر (قانون السكون) وقضت على الثورة بقوة ، قال في مذكراته : (اننا كنا نقول في الداخل عن الثورة انها ثورة كردية حتى لا يميل اليها الشعب التركي ، فنقول ازاء العالم الخارجي انها ثورة اسلامية حتى يسامحنا الانكليز والغرب) [٣] .

ان الطبقة الفلاحية كانت الأكثر تضررا لأن النخبة الحاكمة كانت قابضة على كل زمام الامور في الدولة ولم تقدم اي شيء يذكر وان اي اجراء يتخذ يصطدم مع مصالحها الذاتية لا ينفذ وكانت المناطق الكردية هي المناطق الاكثر تضررا بفعل سياسة التهميش والاضرار الاقتصادي الذي تبناه الكماليون تجاه تلك المناطق ، علاوة على كل ذلك كان

---

(١) اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٢٤٩ .

(٢) اندرو فنكل ونوكهت سيرمان ، تركيا المجتمع والدولة ، ترجمة حمدي حميد الدوري وعدنان ياسين مصطفى ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٢ ، ص٣٣٨ .

(٣) محمد الفاتح ، مدخل الى فهم الحركة الاسلامية في تركيا ، ص٣ نقلا عن www.alazrar.net

استغلال الثروات المعدنية في المناطق الكردية بالتعاون مع رأس المال الاجنبي حاضرا بكل قوة دون ان يكون هناك اي نتائج مثمرة تصب في مصلحة سكان تلك المناطق التي كانت ذو اغلبية كردية وخاصة ان نهج الحكومة الشوفيني تجاه الاكراد ، دفع الطبقة البرجوازية التركية التي تكونت بعد حرب الاستقلال التي استغلت الثروات دون حساب ، وانصارهم من ملاكي الارض والسماح لهم بتوسيع اراضيهم على حساب اراضي الاقليات ، اما السلطات التركية من الطبقة الحاكمة يستولون على التجهيزات الغذائية دون دفع ثمنها ويعتمدون على مصادرة الماشية [1] .

اندلعت الثورة بسبب سياسة التتريك التي انتهجتها حكومة مصطفى كمال واطلقوا على الكرد (اتراك الجبال) [2]. واستغل مصطفى كمال وعصمت اينونو حركة الشيخ سعيد لتعزيز الحكم الفردي والاستبداد ، وفي ١٣ شباط ١٩٢٥ اندلعت الثورة وبدأ ينشر الشيخ سعيد بيران المنشورات التي قال فيها (ان الحكومة التركية هي حكومة لا دينية وان على الكرد ان ينفصلوا عنها ويؤسسوا حكومة كردية مستقلة) واصبحت ولاية كنج منطقة الثورة وقاعدة لها ومركز للثائرين ، وطالبوا بألغاء ضريبة العشر التي اثقلت كاهل الفلاح الكردي وحثوا السكان على تقديم المؤن للثوار والتي لاقت قبولاً حسناً من لدن الجماهير الفلاحية ولقب الشيخ سعيد بأمير المجاهدين ، كان يريد الخلافة في دولة كردية وان اهداف الثورة الكردية قومية بحتة [3] .

سيطر الثوار على مدن عديدة في جنوب شرق تركيا مثل ديار بكر ، مردين ، وارغني ، وشكل هؤلاء خطرا حقيقيا على حكومة انقرة التي اتخذت اجراءات سريعة لقمع الثوار[4].

---

(١) عصام كاظم عبد الرضا ، المصدر السابق ، ص١٨١-١٨٢.

(٢) كريم مطر حمزة الزبيدي ، دراسات في تاريخ تركيا الحديث ، ص٧١ .

(٣) عصام كاظم عبد الرضا ، المصدر السابق ، ص١٩١-١٩٢ .

(٤) ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث ، تر: راج ال محمد ، بيروت ، دار الفارابي ، ٢٠٠٤ ، ص٣٠٤-٣٠٦

ادت هذه التطورات الى حدوث مواجهة عسكرية بين الجانبين استمرت مدة شهرين من شباط حتى نيسان ١٩٢٥ ابتدأت في نجاح الاكراد في دخول ديار بكر التي سرعان ما تمكنت قوات الحكومة من استعادتها بعد معارك ثم دعت الشباب للتجنيد الذين اعمارهم بين (٢٣-٢٦) سنة ، مع فرض الاحكام العرفية لمدة شهر في الولايات الشرقية وفي وقت اصدرت المحاكم احكاما بالشنق او النفي او السجن لكثير من زعماء الاكراد ، وفي مقدمتهم الشيخ سعيد الذي تم شنقة حتى الموت ، وقد استغل قادة حزب الشعب تلك الاوضاع للقضاء على خصومهم السياسيين الذين اسسوا الحزب المعارض حزب التقدم الجمهوري وانفرد الحزب بصفتة صاحب السلطة في البلاد . [١] كانت القوة المحركة لانتفاضات الاكراد هم الفلاحين ولكن القوة التي تقودها هي الرجعية الموالية للاستعمار اي الشيوخ وزعماء القبائل وبعض الاقطاعيين ، هدفها التحرر من الاضطهاد القومي [٢] .

واثر هذه الثورة انشأ ما يسمى بمحاكم الاستقلال والتي اعدمت الكثير من المشايخ مثل الشيخ عاطف افندي ، بسبب كتاب نشره ينتقد الغرب في الحياة والسلوك وفي الزي ايضا ، ويوضح موقف الشريعة من التشبة بالكفار بأسلوب علمي وموضوعي ، حيث تمت دعوته الى المحاكمة لأجل التحقيق فقط ، ولم يطلب المدعي العام اعدامه اصلا وحكمت المحكمة ببراءته ، ومع ذلك اخذوه مرة ثانية وقاموا بإعدامه [٣] .

ومن اجل إحكام السيطرة على الانتفاضة الكردية ومنع نشر أخبار قمعها لكي لا يتعاطف معها الرأي العام المحلي والخارجي قامت حكومة عصمت اينونو بتعطيل وإغلاق عدد من الصحف التركية في استانبول مثل :صحيفة (توحيد أفكار) و(صون تلغراف)

(١) سجا محسن محمد ، المصدر السابق ،ص٩٥ .

(٢) مجموعة من الباحثين السوفيت ، تاريخ تركيا المعاصر ، تر: هاشم صالح التكريتي ، مؤسسة حمدي للطباعة ، ٢٠٠٧ ، ص١٣١ .

(٣) محمد الفاتح ، المصدر السابق ، ص٣ .

و(الاستقلال) و(سبيل الرشاد) ، دون أن توجه أي تهمة لأصحابها أو أن تعتقلهم ، مما جعل البعض يعد ذلك بمثابة مقدمة لإعلان الأحكام العرفية [١] .

لقد تصرف الجيش بدون شفقة عند انتقاله عبر الريف ، حيث احرقت قرى بكاملها او سويت بالارض ، وقتل الرجال والنساء والاطفال وحدث هذا في قرى ونواحي ديار بكر[٢] .

اعطت الثورة المبرر للتحول المباشر الى العلمانية من خلال اغلاق المؤسسات الدينية المتبقية ، وباتت كافة التكيات محرومة من حياة القانون ، وحتى العلويين المؤيدون للحكومة وجدوا مؤسساتهم الدينية تتعرض للاضطهاد ، وكما تساءل مصطفى كمال : هل تستطيع امة متحضرة ان تسامح حشدا من الناس الذي يسمحون لأنفسهم ان يقادوا من انوفهم من قبل مجموعة من الشيوخ والاسياد والامراء [٣] .

وبعد ثورة الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥ لم يكن الهدوء الذي نعمت به البلاد الا هدوءا ظاهريا حيث كان قد عهد الى احسان نوري باشا قيادة العمليات العسكرية ضد حكومة انقرة، بدأ على الفور بأختيار منطقة جبل ارارات في شمال شرق اسيا الصغرى كمنطقة ارتكاز يبدأ منها اعمالة العسكرية [٤] .

اما حكومة عصمت اينونو سعت في مناطق كردستان تركيا لإحكام قبضتها على مدن الإقليم ، فأعلنت الأحكام العرفية لمدة شهر واحد في المدن وبعض أقضية ارضروم وكبخ وموش ودرسيم وارغاني وديار بكر وماردين واورفه وسيفر بك وتبليس ووان وحكارى ، وحصلت على موافقة المجلس الوطني بمقتضى المادة (٨٦) من الدستور التركي لعام ١٩٢٤

---

(١) علاء طه ياسين النعيمي، المصدر السابق ، ص٩٦ .

(٢)ديفيد مكدول ، المصر السابق ، ص٣٠٧ .

(٣) المصدر نفسة ، ص٣٠٨ .

(٤) عبد الرحمن قاسملو ، كردستان والاكراد دراسة سياسية واقتصادية ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص٧٠ .

على ذلك ، إذ بموجب هذه المادة يحق لمجلس الوزراء إعلان الأحكام العرفية الجزئية أو الشاملة في حالات الحرب أو الحالات التي تؤدي إلى الحرب أو في حالة حدوث ثورة [١].

ان المبادئ والافكار التي عمل على تطبيقها حزب الشعب الجمهوري تتمثل بالقضاء على كل القوميات غير التركية عبر اتباعه سياسة التتريك ولأجل ابراز الهوية القومية التركية، وهو الأمر الذي لمسناه في استخدام القوة العسكرية لقمع الحركة الكردية المطالبة بالاستقلال [٢] .

دمرت القوات التركية ٢٠٦ قرية كردية واحراق ٨٧٥٨ منزل وتكبد كلا الطرفين خسائر فادحة جراء الانتفاضة وبالاضافة تهجير الاف الاسر الكردية[٣].

من اسباب فشل الثورة الداخلية والخارجية :

١. معرفة الاثراك للثورة واستعدوا لها
٢. اندلاع الثورة قبل موعدها بخمسة عشر يوما
٣. الفرق الشاسع بين القوتين الكوردية والتركية من حيث العدد وفنون القتال
٤. تأخر كردستان وصعوبة المواصلات والاتصالات
٥. لم يقدر الكرد قوة اعدائهم الاتراك عند بدء الثورة
٦. خيانة احد اتباع الشيخ سعيد القريبين له مما ادى الى القبض على الشيخ سعيد واعوانه
٧. نفاذ العتاد لدى الكورد وغياب الوحدة بين رؤساء العشائر وغياب التنظيم السياسي الموحد والقوي للكورد .
٨. لم تحظ الثورة بأي دعم خارجي

---

(١) علاء طه ياسين النعيمي ، المصدر السابق ، ص٩٨ .

(٢) سجا محسن محمد ، المصدر السابق ، ص٩٦ .

(٣) كريم مطر الزبيدي ، دراسات في تاريخ تركيا الحديث ، ص٧٤ .

٩. طلبوا الكماليون من السلطات الفرنسية استخدام سكة حديد حلب وعبور الاراضي السورية لضرب القوات الكوردية الثائرة في كردستان من الخلف

١٠. تمكنت السلطات التركية من اظهار الثورة الكوردية بمظهر انتفاضة شيخ رجعي[١].

٢- ثورة ارارات ١٩٢٧ :

بعد ثورة الشيخ سعيد بيران لم يكن الهدوء الذي نعمت به البلاد الا هدوءا ظاهريا حيث كان حزب خويبون قد عهد الى احسان نوري باشا حيث بدأ على الفور باختيار منطقة جبل ارارات في شمال شرق اسيا الصغرى كمنطقة ارتكاز يبدأ منها اعماله العسكرية.

تأسست جمعية(خويبون)[٢] للثأر لعملية التنكيل والتهجير التي تعرض لها الكرد بعد فشل حركة عام ١٩٢٥ اذ جاء رد فعلهم القومي قويا على اساليب التعصب القومي والسعي لأذابتهم في العنصر التركي ، عقد قادة الكرد بداية شهر تشرين الاول ١٩٢٧ على اختلاف فئاتهم السياسية مؤتمرا لهم لوضع ميثاق وطني وتحقيق اهدافهم [٣] .

ونجح حزب خويبون مع عام ١٩٣٠ في ان يشهد انتفاضة مسلحة في اقليم ارارات بقيادة احسان نوري واستمرت حتى عام ١٩٣٢ قبل ان يتم اخمادها.[٤] بهدف تحرير

---

(١)كريم مطر الزبيدي ، دراسات في تاريخ تركيا الحديث، ص٧٤ .

(٢) خويبون(الاستقلال) : في تشرين الأول عام ١٩٢٧ في مصيف بحمدون في لبنان عقد مؤتمر ضم رؤوساء أربع منظمات كردية هي منظمة كردستان، منظمة تقدم كردستان، منظمة الأمة الكردية، وجمعية الاستقلال، وكانت ظروف تركيا السيئة قد منعت عقد المؤتمر على أراضيها واختيرت حلب المقر الرئيس للمنظمة وكانت تدار من قبل لجنة وكان يرأس هذه اللجنة جلادت أمين عالي بدرخان إلا أنها اضطرت إلى مغادرة حلب بفعل الضغوط الفرنسية على أعضاء المنظمة واتخذت من أحد جبال ارارات مقراً لها وأقرت الجمعية تدريب المقاتلين الكرد بعد تزويدهم بالأسلحة الحديثة وكلف أحسان نوري باشا بقيادة الحركات المسلحة ، كانت لها عدة فروع في أوروبا والولايات المتحدة وحضيت بدعم مباشر من الاكراد القاطنين في الولايات المتحدة حتى بلغ مجموع التبرعات الكردية هناك مابين ٥٠-٦٠ إلف دولار سنوياً. ينظر : عصام كاظم عبد الرضا ، ص٢٢٢ .

(٣) علاء طه ياسين النعيمي ، المصدر السابق ، ص١٠١ .

(٤) عصام كاظم عبد الرضا ، المصدر السابق ، ص٣٨٧ .

كردستان تركيا واجبار الاتراك على التراجع عن سياستهم الهادفة الى تتريك القوميات داخل تركيا ، وبدأت المواجهات المسلحة وعمل عصمت اينونو على استخدام سياسة المناورة وابقاء تحركاتهم في منطقة (اغري داغي) ومنع توسعهم ، الى ان انتهت بمباحثات واصدر عفواً عن الكرد وايقاف اوامر النفي من مناطقهم الى المناطق التركية والسماح بعودة المهجرين الكرد الى مناطقهم ابتداء من ١٩٢٩ وتعيين مفتش عام لأدارة المناطق الكردية يتمتع بصلاحيات واسعة مقابل القاء الكرد السلاح والخضوع للحكومة وحل جمعية (خويبون) ، اكد عصمت اينونو على حل الجمعية لأنها نجحت في تأطير المقاتلين الكرد حول اهداف محددة من الفروع داخل وخارج تركيا وقدرتها على اثارة عشائر كردية داخل ولاية ديار بكر.[١]

في اوائل عام ١٩٢٨ شكل المجلس التركي لجنة مصالحة التقت مع الوفد الكردي برئاسة احسان نوري واكدت له انها ستعلن عفوا عن الثوار ، وعرضوا عليه منصب في الدولة الا انه رفض ، في ٦ نيسان ١٩٣٠ دحر الثوار فصيلة تأديبية جهزتها القوات التركية .[٢]

منيت القوات الحكومة بالفشل اثر معارك ضارية واسقطوا الكورد ١٢ طائرة واخمدوا ٦٠ رشاشا و٢٤ الية وقسمت القوات الحكومة البلاد عام ١٩٢٨ الى اربع مناطق عسكرية سميت بالمناطق المفتشية العامة وامام هذه الاوضاع اعلنوا النفير العام في تركيا ، ومنذ شهر مايس ١٩٣٠ سمحت الحكومة الايرانية للقوات التركية بعبور الاراضي الايرانية والوصول لمؤخرة الثوار واستمر هجوم الاتراك على الثوار بمساعدة الطيران النشيط مدة طويلة.[٣]

---

(١) علاء طه ياسين النعيمي ، المصدر السابق ، ص١٠٣-١٠٤ .

(٢) باسل نيكيتين ، الاكراد ، تر : لويس ماستيون ، دار الروائع ، بيروت ، ١٩٥٨ ، ص٨ .

(٣) كريم مطر حمزة الزبيدي ، دراسات في تاريخ تركيا الحديث ، ص٧٥ .

لفتت هذه الحركة التحررية انظار العالم اليها ، وهكذا اخمدت الحركة الكردية مرة اخرى في النصف الثاني من عام ١٩٣٠ ، وفي اوائل عام ١٩٣٧ ثار الكرد في منطقة ديرسيم بقيادة سيد رضا .[١]

٣ – ثورة سيد رضا ١٩٣٧:

ارسل زعيم كورد ديرسيم سيد رضا رسالة الى الحكومة التركية طلب فيها الغاء القانون الجديد حول ديرسيم والاعتراف بحقوق سكانها وردا على ذلك أرسلت حكومة انقرة فرقة من المشاة وفوج من الشرطة ضد سكان ديرسيم وكانت تقوم يوميا بالتحليق فوق ديرسيم ومع حلول فصل الشتاء ١٩٣٦ اضطرت القيادة التركية بوقف عملياتها العسكرية والذي تولى هذه الحملة هو الكردي (عصمت اينونو) الساعد الأيمن لاتاتورك ، ارسل سيد رضا نجلة ابراهيم الى البدوغان (قائد منطقة ديرسيم العسكري ممثلا عن حكومة انقره) للمفاوضات فأحتال عليه بأن استدرجة الى قرية دشت وهناك قتله بوحشية ، وفي بداية ١٩٣٧ انذر كورد ديرسيم الحكومة التركية طالبين منها اخلاء المنطقة الكردية من الجيش والغاء الاعمال الانشائية والغاء اسكان الاتراك في اراضي الكورد ، الا ان الحكومة لم تتجاهل هذه المطالب فقط بل حشدت كذلك في كردستان اكثر من ٣٠ الف جندي امرت القيادة العسكرية التركية بحرق الغابات المحيطة بديرسيم ولجئ الثوار الى حدود العراق والفرار الى المناطق الجبلية وجرت في منطقة قوزلجة معركة بين القوات التركية والقوات الكوردية جرح سعيد رضا فيها وتكبد الكثير من الخسائر ، كتب الوطنيون الكورد في نداء الى عصبة الامم والدول الكبرى يشرحون فيه المعاناة وقضيتهم ولكنهم لم يحصلوا على رد ، وجه البدوغان رسالة الى سيد رضا يدعوه للمفاوضات ولكن ما ان وصل حتى اعتقل في ارسنجان وحكم بالأعدام مع عدد من المعتقلين ونفذ في ١٨ كانون الاول عام ١٩٣٧ وبذلك انتهت الثورة بالفشل .[٢]

---

(١) حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص٢٢٨ –٢٢٩ .

(٢) كريم مطر حمزة الزبيدي ، درسات في تاريخ تركيا الحديث ، ص٧٦ .

دستور عام ١٩٢٤

ويعد المجلس الوطني التركي احد اهم المؤسسات التي حرصت القيادة التركية خلال مرحلتي الاستقلال والعهد الجمهوري بأن تسند لها دورا قياديا في عملية تهيئة واقرار التغيرات الثورية في المجتمع التركي وعلى شتى الاصعدة .[١]

وتوافقا مع الاجراءات التي اتخذها الحزب الحاكم في تركيا لابد من سن دستور جديد ليتلاءم مع هذه التطورات الذي اعلن عنها في نيسان ١٩٢٤ .[٢]

ومن الطبيعي جدا ان تقوم الحياة الجديدة في تركيا على اساس قانوني متطور تمثل باصدار دستور جديد للبلاد يحل محل دستور عام ١٩٢١ ، عد من ابرز المهام التي واجهت المجلس الوطني التركي الكبير في تلك المرحلة ، فقد اقر الدستور الجديد اول ما يسمى ب (القانون الاساس) رقم (٤٩١) في ٢٤ نيسان ١٩٢٤ ، الذي يتكون من ١٠٥ مادة .[٣]

و احتوت على عدة مبادئ منها :

ان الدولة التركية جمهورية ، والسيادة مستمدة من الشعب دون قيد او شرط، والمجلس الوطني التركي الكبير هو الهيأة القانونية التي تمثل الشعب وتمارس حق السيادة نيابة عنه ، وتتحد السلطات التشريعية والتنفيذية في المجلس الوطني الكبير الذي يمارس بنفسة السلطة التشريعية ، وفي حين يمارس سلطته التنفيذية عن طريق رئيس الجمهورية الذي يختاره المجلس الوطني التركي الكبير وبدوره يختار مساعده وهو رئيس الوزراء الذي يختار هو الاخر وزراءه من بين اعضاء المجلس الذي يكون مراقبا لأعمال الوزارة ومن مواده الاخرى : ان تكون

(١) قاسم خلف عاصي الجميلي ، المصدر السابق ، ص١٠٩ .

(٢) سجى محسن محمد ، المصدر السابق ، ص٩٢ .

(٣) خضير البديري ، التاريخ المعاصر لايران وتركيا ، بيروت ، شركة العارف للمطبوعات ، ٢٠١٥ ، ص٢٥٧ .

اللغة الرسمية هي اللغة التركية ، والعاصمة انقرة ، وان يستقل القضاء وفقا لأساليب وقوانين حديثة.[1]

ان اجراءات الغاء الخلافة كانت جزءا من سياسة علمنة الدولة والمجتمع التركي التي اتبعها الحزب وعدت من الاسس الفكرية التي اعتمدها في منهاجة وعمله وقد مرت في مرحلتين : الاولى بين سنوات (١٩٢٣- ١٩٢٨) وتميزت بأصدار قوانين وتشريعات عدة استهدفت تقويض المؤسسات الدينية وقطع كل ما له صله بايام الدولة العثمانية ، فيما ابتدأت المرحلة الثانية عام ١٩٢٨ واستمرت عشر سنوات كان الحزب خلالها قد استكمل تلك الاجراءات لوضع الاسس للدولة الحديثة على غرار الدول الاوربية في محاولة منه التقرب من دول الغرب وتلقي دعمها للتحولات الجارية في تركيا .[2]

تطرق الدستور الى عملية انتخاب المجلس الوطني التركي الكبير مؤكدا انها تتم عن طريق ابناء الشعب ممن بلغ (١٧) عاما ممن يعرفون القراءة والكتابة ، اما الترشيح الى عضوية المجلس الوطني الكبير فتقتصر على كل مواطن تجاوز الثلاثين من عمره ان يرشح نفسة للعضوية وبنسبة شخص واحد لكل ٢٥ الف ناخب ، ولكن مع كل ذلك فأن مصطفى كمال كانت له اوجه متعددة للسلطة تمثلت في المجلس الوطني التركي الكبير وحزب الشعب، المتمثل فيه ، والسلطة التنفيذية المنبثقة عنه ، الى الحد الذي اصبحت فيه القيود الدستورية التي وضعت للحد من نفوذ وسلطة رئيس الجمهورية كانت صيغا دستورية جامدة بقيت دون تنفيذ ، اذ عبر مصطفى كمال نفسة عن ذلك صراحة بقوله (انا الذي جمعت هذا المجلس وانا الذي صنفته ، من لا يرغب ان يرى صنع يده كاملا ؟) .[3]

---

(١) المصدر نفسه ، ص٢٥٧ .

(٢) سجا محسن محمد ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٣) جاسم محمد شطب ، التطورات السياسية والاقتصادية الداخلية في تركيا ١٩٢٣-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٩-١٠ .

لقد كانت غاية زعماء الاتراك من الاتجاه نحو الغرب ، محاولة فصل تركيا عن ماضيها المرتبط بالدولة العثمانية ، ومن هنا فأن معظم التغيرات كانت مجرد تنفيذ لجانب المظهري من قيم الغرب وقوانينه ومؤسساته . هذا فضلا عن ان معظم الناس في تركيا ، لم يكونوا انذاك متحمسين ، لهذه التغيرات ، خاصة في الريف ، حيث كانت المقاومة شديدة . ومن هنا فأن تلك الاجراءات لم تؤد ، كما ظهر ذلك واضحا تغيرات جذرية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد . وضلت مشكلات كثيرة تنتظر الحل ، كالمشكلة الزراعية ، وقضايا التنمية والتطور الصناعي وبناء سكك الحديد . كما لم تعالج مشكلة الديون الخارجية التي بلغت انذاك ٨٦ مليون ليرة ذهبية ، وكانت تمثل عبئا ثقيلاً على الدولة وظلت فئات واسعة من السكان تعاني من الفقر وضنك العيش ، لذلك تولد لديها من اسباب الاستياء الكثير .[١]

وفيما يتعلق بالنظام السياسي والتوجه الديمقراطي لتركي ، يمكن ان يلاحظ بأن مجمل التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها تركيا منذ بداية الحركة الوطنية تدل بوضوح على وجود انحراف عن اسلوب الحكم الديمقراطي وفق النمط الليبرالي الغربي على اقل تقدير ، فأسلوب الادارة السياسية للدولة التركية كان اقرب الى صيغة الحكم الفردي منه للحكم الديمقراطي ، حتى ان بعض الكتاب يرون الى ان مصطفى كمال حكم تركيا ، معظم مدة وجوده في السلطة كدكتاتور ، لكن دكتاتورية مصطفى كمال ، وان كانت حازمة ، لم تكن قاسية ، او عدوانية خاصة وان شخصية مصطفى كمال كانت قد فرضت نفسها تماما على المؤسسات الحزبية للدولة.[٢]

---

(١) عبد الجبار قادر غفور ، تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨-١٩٨٠ ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص٤٣.

(٢) عماد احمد الجواهري ، المبادئ الاتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا ١٩٢٣ -١٩٦٠ ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، العدد ٨-١٢ ، ١٩٨٢ ، ص١٠٨ .

خامسا : السياسة الاقتصادية التركية خلال عهد مصطفى كمال اتاتورك :

يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ عقد المجلس الوطني الكبير جلسة مهمة اعلن نظام الحكم الجمهوري وتم انتخاب مصطفى كمال أتاتورك بالأجماع في الجلسة حيث اتجه الى تحديث تركيا محاولة منه فصل تركيا عن ماضيها المرتبط بالدولة العثمانية، الا ان معظم الناس في تركيا لم يكونوا آنذاك متحمسين لهذه التغيرات.[١]

كان الموضوع الرئيسي الذي سيطر على السياسة التركية والرأي العام هو الاقتصاد ويظهر ادراك القيادة التركية لأهمية المشاكل الاقتصادية، ظهرت فلسفة الاعتماد على الذات في سياستها الاقتصادية خاصة السنوات الاولى من قيام الدولة كان اعتماد السيادة المطلقة في مرتبة استقلال الوطن واخذت التجارب السلبية التي نجمت عن التجارة الحرة بفعل الامتيازات المعروفة اثناء العهد العثماني ومعاهدة لوزان وقتا طويلا للتخلص من اثارها، حيث اصبحت الاعمال الاقتصادية الحكومية سائدة لا سيما في القطاع التصنيفي وهنا كان تغيير بارز في الاستراتيجية خلال عقد الثلاثينات. الاقتصاد التركي ازدهر انما على حساب دين متزايد وتضخم مرتفع وبطاله متنامية.[٢]

مثلما اخضع أتاتورك السياسة والمجتمع للدولة اتجه مصطفى كمال الى الاقتصاد أيضا في اطار مشروعة لتغريب وتحديث تركيا تمثلت السياسة الاقتصادية بمرحلتين المرحلة الاولى: امتدت طيلة عقد العشرينات كان تدخل الدولة غير مباشر من خلال تشجيع الدولة للرأسمالية المحلية لبناء قاعدة اقتصادية تركية، اما المرحلة الثانية كان تحول الدولة الى التدخل المباشر في الاقتصاد خلال عقد الثلاثينات وتشجيع الرأسمالية المحلية التي طالب بها الملاك والمزارعون والصناعيون والتجار[٣]

---

(١) كريم مطر حمزة الزبيدي ، موجز تاريخ تركيا الحديث ، ط١، دار الرياحين ، بابل ،٢٠١٨، ، ص٢٤، ٣٥.

(٢) فيليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، ترجمة ميخائيل نجم الدين ، ط١، دار قرطبة للنشر ، ١٩٩٣، ص٢٢.

(٣) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص٧٥- ٧٦.

أكدت حكومة اتاتورك وبموجب مفهوم الدولتيه على ايجاد تحالفات في أطارها كانت هناك خلافات ومع ذلك هناك امور توفيقيه وقد اتجه الضباط والموظفون والمفكرون الى التطرف في التغيير وأرادوا دولة فعاله تقوم على تطبيق البرامج.

اما التجار ورجال الاعمال فكانوا لا يثقون يتدخل الدولة وقد عدوا هنا التدخل بمثابة تهديد لمصالحهم عن طريق امكانية اصلاح الارض واحتكار الدولة للتجارة [١]

والدولتيه تعني تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي بيد الدولة الى تدخل الدولة في بناء الاقتصاد الوطني وعلى الدولة ان تتدخل من اجل حماية نفسها من نفوذ كبار الرأسمالين والاقطاعيين وقد أقرها كمال أتاتورك، في عام ١٩٣١ بانها الاقرار بأهمية النشاط الخاص كأساس وقد ادرك انه توجد بعض الانشطة لا يمكن للجهود الفردية ان تضطلع بها وان الدولة يجب ان تتولى مهمة الاشراف على الاقتصاد حتى يمكن مواجهة جميع احتياجات البلاد وتعني ايضا قيام نظام مختلط تساهم فيه الدولة في النشاط الاقتصادي حينا الى حين مع النشاط الخاص اذ تستدعي الحاجه لمواجهة متطلبات البلاد[٢].

وعلى المستوى الاقتصادي اصدر مؤتمر أزمير ١٩٢٣ الميثاق الاقتصادي الذي اصبح الرديف الاقتصادي للميثاق القومي التركي حيث دعا الميثاق الى مكننة الزراعة وتطوير الصناعة وتحسين المواصلات في مشروع تغلب فيه السيادة القومية على السيادة الاقتصادية ويتلاشى فيه الصراع الطبقي لمصلحة الأمه التركية والاقتصاد القومي[٣]

كرس معظم النقاش في المؤتمر في الاختيار بين الليبرالية وتدخل الدولة في برنامج الاقتصاد الوطني طالب المؤتمر بحماية الصناعة المحلية الا انه لم يعارض الاستثمارات

---

(١) أحمد نورى النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، ص٢٠١.

(٢) هزير حسن شالوخ العنيكي، التطورات الدستورية في تركيا وأثرها في السياسة الداخلية ، اطروحه دكتوراة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، ٢٠٠١ ، ص٥٩

(٣) رشيد رضا واخرون، الدولة والخلافة في الخطاب العربي ايان الثورة الكمالية في تركيا، تقديم وجبة كوثراني ، ط١، دار الطليعة للطباعة، بيروت ،١٩٩٦ ،ص١٢.

الاجنبية شريطة ان لا يعطى الاجانب الافضلية في المعاملة. وقد اعلن وزير الشؤون الاقتصادية محمود عزت يوز كورت ان السياسات الاقتصادية التركية سوف تقوم على اساس المدرسة الاقتصادية التركية الجديدة التي كانت لا رأسمالية ولا اشتراكية ، الا ان ما تقوم به المدرسة الجديدة لم يتضح على الاطلاق، اتبعت في العشرينات خطآ ليبراليا اي تقوم على المبادرة الفردية الا انها لم تكن ليبرالية لجهة عدم التدخل من جانب الدولة . لقد عملت الدولة فعليا في مجال الاستثمارات الرئيسية واهم الاستثمارات انشاء سكك الخطوط الحديدية بين سنوات ١٩٢٣- ١٩٢٩. ومن عام ١٩٢٥ تم شراء احتكار التبغ العثماني القديم الذي يشكل الوجود الرئيسي الاخر في الاقتصاد تحول الى احتكار للدولة.[١]

ان مقررات المؤتمر لم تحدد سياسة واضحة لذلك ظلت تركيا تتخبط في سياستها الاقتصادية في السنوات التالية بين المبادرات الخاصة والتدخل الحكومي المحدود بهدف اقامة رأسمالية، بعد ان اطمأنت بريطانيا وفرنسا لنتائج المؤتمر عندها وقعت معاهدة لوزان بين الطرفين ووقع الطرفان ملحق اقتصادي للمعاهدة في ٢٤تموز ١٩٢٣ . على الرغم من المكاسب الاقتصادية التي حصلت عليها تركيا كإلغاء ديون الحرب العثمانية والغاء الامتيازات الاجنبية الا انها فرضت شروطا ثقيلة، وبقي الاقتصاد التركي الفتي ينأ بحملها كمسألة الدين العثماني رغم تقليص الديون العثمانية على تركيا الى ٧مليون جنيه استرليني بعد ان كانت اكثر من (٨) مليون ، وبقاء التعريفة الجمركية على البضائع المستوردة على ما كانت عليه عام ١٩١٦ سارية المفعول لمدة خمس سنوات مع مراعاة التباين الحاصل في سعر الصرف للعملات الاجنبية للدول المؤتمرة في لوزان أزاء الليرة التركية[٢]

---

(١) أريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٢٨٣- ٢٨٤.

(٢) علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (١٩٢٦- ١٩٥٨) ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ،كلية الاداب ، ٢٠٠٤ ، ص٥٧.

على الرغم من الجهود الواسعة التي بذلتها الدولة لدعم التنمية في الصناعة والزراعة التركية خلال العشرينات فأن التنمية الرأسمالية فشلت في التوصل الى النتائج المطلوبة لأنعاش الاقتصاد التركي لوجود ثلاث عقبات رئيسة

١. مقاومة الملاكين في مناطق كانت فيها مصالحهم مهددة بالتوسع الصناعي
٢. فشل التحول المتوقع للعملاء الاتراك الى رأسمالين صناعيين
٣. الشروط الغير مؤاتية لمعاهدة لوزان النافذة المفعول ١٩٢٥ وحتى ١٩٢٩ الملاحق بين تركيا ودول هذه المعاهدة والتي من خلالها استمر الاتراك بالالتزام بالامتيازات الممنوحة للشركات الاجنبية من قبل الدولة العثمانية قبل ١٩١٤م. لم يتميز الاقتصاد التركي مقارنة مع عام ١٩١٤استمرت استثمارات الرعايا الاجانب وكانت موضع تشجيع[1]

كانت السياسة الاقتصادية المتبعة اثناء حياة أتاتورك محافظة اذ حرص على توازن الموازنات والتجارة الخارجية اعقاب ازمة ١٩٣٠ وتحقيق التقدم نتيجة الجهود المحلية وان تركيا حينها لا تزال بلدا فقيرا ومتخلفا ويغلب عليها الطابع الريفي ولكن القانون والنظام وانتهاء قطع الطرق ووجود ادارة مستقرة هي المستلزمات الاولى للتقدم[2]

أ–الزراعة:

لم يقتصر اهتمام الكماليين بالجوانب السياسية بل اهتم بالتنمية والنهوض بالمستوى الاقتصادي حيث احتلت الزراعة مكانا بارزا في هذا الاهتمام اذ شكلت طبقة الفلاحين عماد المجتمع التركي واحدى ركائز النظام الاقتصادي الكمالي[3]

---

(١) المصدر نفسه، ص٥٩

(٢) اندرومانجو، اتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة ، ترجمة عمر سعيد الايوبي ، ط١،دار الثقافة والسياحة كلمة ،ابو ظبي ، ٢٠١٨، ص٥٥٩

(٣) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٢٧٢

كان مصطفى كمال ينتمي الى فئة الفلاحين وكان له عطف خاص على هذه الفئة من الشعب ، كان يعد نفسه مديونا لها بجميع ما احرزه من انتصارات في معاركه الكبرى ، فجميع الذين حملوا السلاح ضحوا بأنفسهم ضد اليونان والبلغار والايطاليين ، كانوا من ابناء الفلاحين ، فعمل في كل قرية مدرسة ومستوصفا وربط القرى بشبكة واسعة من الطرقات لتسهيل نقل المحاصيل الزراعية الى المدن باقل كلفة وانشأ السدود وامد الاراضي الزراعية بشبكة واسعة من اقنية الري وانشأ التعاونيات الزراعية وادخل الآت حديثة في الزراعة وقدمها مجانا للفلاحين [١]

افتتحت الحكومة المصرف الزراعي ١٩٢٤ لتسليف الفلاحين ووصل حجم الاعتمادات التي قدمها الى (١٧)مليون ليرة تركية وبدأ يقدم قروضا للفلاحين مقابل ضمانات مساوية في القيمة وليس مقابل رهن كما كان في السابق [٢]

اتخذت الحكومة جملة من الاجراءات لتشجيع رأس المال الخاص في الريف حيث عملت على الغاء (ضريبة العشر) عام ١٩٢٥ وتوزيع الاراضي على الفلاحين الذين ليست لديهم اراضي وقامت بتزويد المزارعين بالبذور المحسنة وتشغيل مرشدين زراعيين في القرى وتدريب الجنود على (الزراعة الالزامية) خلال مدة خدمتهم العسكرية [٣]

ونظرا للتطور الذي وصلته الولايات المتحدة في مجال زراعة القطن شجعت الحكومة الزراع على استعمال بذور كليفلاند الاميركية وهيأت اراضي تبلغ مساحتها ستة الاف هكتار للقيام بالتجارب اللازمة لهذه البذور[٤]

حاولت الحكومة التركية ان تطور الاوضاع الاقتصادية من خلال تشجيع الاحتكارات الصناعية والزراعية كاحتكار التبغ والكحول والشخاط والملح وقد حققت بعض النتائج

---

(١) مصطفى الزين ، ذئب الاناضول ، ص٢٤٥- ٢٤٦

(٢) علاء طه ياسين النعيمي ، المصدر السابق ، ص٩٠

(٣) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص٧٦-٧٧

(٤) علاء طه ياسين النعيمي ، مصدر سابق ، ص١١٨

الايجابية ولكنها فيها بعض الجوانب السلبية اسهمت الاحتكارات من سد نسبة معينة من الحاجة المحلية بعد ان كانت تعطي بالكامل من المستوردات الاجنبية ، على سبيل المثال كانت تركيا تحصل ما كانت تحتاجه من السكر والبالغ (٦٠ الف طن سنويا) من الخارج فعندما وضع تحت الاحتكار الحكومي تم انشاء معملين في (اوشاك) والاخر (البولو) عام ١٩٢٥ فانتجا عام ١٩٢٦ (٥٧٠ طن) واحتكرت الدولة العديد من الاستثمارات والمزروعات [١] .

اثرت الازمة الاقتصادية في الاقتصاد التركي بتراجع اسعار السلع وكذلك وجود ضرائب عديدة مفروضة على الفلاحين منها ضريبة على الماشية وضرائب لتمويل بناء الطرق والجسور ، وكان الفلاحون يجدون صعوبة في دفع الضرائب [٢]

مع حلول عام ١٩٣٠ اصبح بمقدور تركيا ان تستغني عن استيراد القمح وعدت مصدر للحبوب للأعوام المقبلة بفضل التحسينات التي ادخلها الاحتكار الحكومي في قطاع الزراعة حتى وصل انتاج التبغ الى(٧٠)الف طن واتجهت الحكومة لدعم القطاع الزراعي كان من اولويات عملها القيام بالإصلاح الزراعي لمعالجة توطين المهاجرين الاتراك الوافدين الى البلاد ضمن اتفاقية تبادل السكان بين تركيا اليونان ، عملت على توفير الارض للفلاحين المحرومين منها والذي تحقق ما بين ١٩٣٤- ١٩٣٨ [٣]

اعلن مصطفى كمال في خطابه امام المجلس الوطني الكبير في تشرين الثاني ١٩٣٧ على ان يكون من الضروري لكل فلاح قطعة ارض تمنح له ولأفراد عائلته ولكن اصحاب الملكيات الكبيرة في حزب الشعب كان لهم تأثيرهم بعدم اقرار ذلك [٤]

---

(١) علي حمزة عباس عثمان العوفي ، مصدر سابق ، ص٥٨

(٢) اندرو مانجو ، المصدر السابق ، ص٤٩٢

(٣) علي حمزة عباس عثمان العوفي ، المصدر السابق ، ص٩٤- ١٢٢.

(٤) هزير حسن شالوخ العنبكي ، المصدر السابق ، ص٦٢

لم يترتب على الاجراءات التي اتخذتها الدولة زيادة او تحديث الزراعة الا لدى كبار ملاك الارض الذين افادوا من الائتمان الزراعي والمكننة الزراعية بما لديهم من سيطرة اجتماعية وسياسية في الريف التركي [١]

ان الوعود الكثيرة التي وعدت بها الفلاحين لم تطبق منها سوى جزء قليل جدا فلم يجري اصلاح زراعي جذري واصبح الاكثرية الساحقة من الفلاحين مجردين من الارض ، وفي الوقت نفسه ازداد الضغط الضريبي بشكل غريب فهناك ضرائب فرضت على الطبقات الدنيا مثل ضريبة السخرة اذ ان كل فلاح لا يستطيع دفع الضريبة كان ملزما ان يقوم بالعمل لدى السلطات الحكومية لمدة عشرة ايام بدون مقابل فلم تكن مصادفة ان تتحرك جماهير الفلاحين وتلتف حول الحركات الرجعية ، فقد كان الفلاح في الدولة الكمالية لا يريد اعادة عهد السلاطين العثمانيين ولكن وضعه كان افضل مما عليه آنذاك ، اذ كان يستطيع في السابق الهرب من فرض الضرائب ولكن في العهد الكمالي كانت اجهزة الدولة قوية فلم يتمكن بنفسه الافلات منها ، بالإضافة الى استمرار الاستغلال الاقطاعي [٢]

وحصلت تغيرات جوهرية في ميدان تربية الحيوانات حيث الزيادة السريعة في رؤوس الماشية التي بلغت (٥٤٦٠٠٠٠٠) وانشاء ، صناعة لمعالجة المنتجات الحيوانية عاملا ذا دلالة كبيرة في تطوير الرأسمالية في المناطق الزراعية في تركيا وانشأ معامل في قارص وارضروم لأنتاج الزبد والجبن ومصانع للنسيج الصوفي واتخذت الحكومة جملة من الاجراءات لحماية وتطوير هذه الفروع الصناعية ، ففي تموز ١٩٣٧ زادت من ضرائب الاستيراد على المنتجات الصوفية والجلدية الأمر الذي زاد من القدرة التنافسية لبضائع الانتاج المحلي في السوق الداخلية وفي الوقت نفسه حصلت في ١٩٣٣- ١٩٣٩ زيادة حادة في تصدير المنتجات الحيوانية والجلود والاصواف [٣]

---

(١) رضا هلال ، مصدر سابق ، ص٧٧

(٢) خضير البديري ، مصدر سابق ، ص٢٧٣

(٣) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص١٩٨

ان انحسار الانتاج الزراعي خلال فترة العشرينات يعود الى عوامل عديدة قلة الايدي العاملة بسبب الحروب وضياع الارواح اثر واضح في انخفاض القوة المنتجة التي انخفضت نسبة ٢٠% وكذلك عدم توفر الآلات المساعدة في الزراعة فأن الفلاحين في تركيا كانوا لا يزرعون اكثر من ثلث الارض الزراعية التي بيدهم ، لذلك فان نسبة الارض المزروعة في تركيا الى مساحة الارض الكلية حوالي ٥% ، كما ان فقدان الاسواق الكافية وعدم كفاءة وسائط النقل وعدم كفاءة وسائل الري وتعرض تركيا الى حالة الجفاف ١٩٢٧- ١٩٢٩ لذلك عدت (١٩٢٣- ١٩٢٩) مرحلة اعادة تعمير اكثر مما هو تنمية زراعية [(١)]

ب- التجارة

لم يكن القطاع التجاري غائبا عن سياسة أتاتورك ، فقام بتحويل التجارة من ايدي الشركات الاجنبية الى الاتراك وفرضت ضرائب على هذه الشركات واسست مجتمعات تعاونية [(٢)]

ان التطور المحدود الذي شهدته الصناعة التركية وتذبذب الانتاج الزراعي خلال تلك الحقبة ادى الى انعكاسات بارزة على الوضع الشامل للتجارة الخارجية التي كانت تعاني من تدني واضح في مستواها العام وكان استمرار العجز في الميزان التجاري بعد عام ١٩٢٣ مؤشرا واضحا على ذلك وقد اثقلت الحكومة التركية كاهل الشعب بمجموعه من الضرائب محاولة منها لموازنة ميزانية الدولة وتغطية حالة العجز ، وقد تحققت تلك الموازنة فعلا في ميزانية عام ١٩٢٦ بفضل هذه الايرادات المتزايدة وبما ان تركيا بلدا زراعيا اكثر مما هو صناعي فقد كانت صادرتها في عام ١٩٢٤ من الانتاج الزراعي والحيواني تشكل (٧٢.٦%) من مجموع الصادرات الكلية. وكانت اكثر الصادرات الى ايطاليا ثم بريطانيا

---

(١) سعاد حسن جواد ، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، اطروحه دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، ١٩٨٩، ص٣٩

(٢) علي حمزة عباس عثمان العوفي ، مصدر سابق ، ص١٢٣

وفرنسا والولايات المتحدة بينما الحجم الاكبر من الاستيرادات من ايطاليا ثم بريطانيا و المانيا [1]

اتسم الوضع التجاري بميزان تجاري سلبي اذ كانت واردات الدولة اكثر من صادراتها واستمرت عمليات استنزاف العملة التركية مما دفع تركيا الى الاقتراض من دول اخرى في حين تحملت الطبقات الكادحة والفقيرة سياسة الدولة التجارية واعباءها ، جاء تقليص الواردات على حساب حاجيات الناس الضرورية [2]

اتخذت تركيا الاتجاه العالمي وازداد تدخل الدولة في الاقتصاد واستندت على نزعة حماية التجارة ومعظمها يجري بموجب ترتيبات المقايضه ، مما يعني مقايضته المنتجات التركية بمصنوعات اجنبية بأسعار اصطناعية واطلقت حملات وطنية لحث الناس على الادخار وشراء المنتجات المصنوعة محليا وانشأ البنك المركزي التركي في ١٩٣٠ لتنفيذ السياسة النقدية الصارمة المضادة للتضخم التي انتهجها عصمت [3]

ركزت الحكومة في المجال التجاري على تطوير التجارة الداخلية والخارجية ومحاولة معالجة ركود التجارة الخارجية بالدرجة الاساس واتخذ عدة تدابير منها تصفية الميزان التجاري والكف عن الاقتراض خلال تلك الحقبة ودعم الموارد الداخلية العامة [4]

وانشأت الدولة المجلس الاقتصادي الاعلى وضمن الية كبار الاقتصاديين ، وافتتح نشاطه برئاسة رئيس الوزراء عصمت اينونو ووضعت لجان لمعالجة الشؤون الجمركية والمبادئ التي تقوم عليها التعريفة الجمركية التي قررت الحكومة تطبيقها وهي ترمي الى حماية الأنتاج الزراعي والصناعي و المزاحمة الأجنبية . واخضعت تجارتها لمبدأ التعامل بالمثل وتمنح الدولة

---

(١) المصدر نفسه ، ص٥٩-٦١

(٢) خضير البديري ، مصدر سابق ، ص٢٧٣

(٣) اندرو مانجو ، مصدر سابق ، ص٥٠١-٥٠٢

(٤) علاء طه ياسين النعيمي ، المصدر السابق ، ص٨٦

المتاجرة معها ذات التسهيلات التي تمنحها لبضائعها المصدرة وسجلت التجارة الخارجية لتركيا تحسنا ملحوظا [١] .

وفي خلال النصف الثاني من ثلاثينات القرن العشرين هناك تزايد ثابت في اجمالي الناتج القومي العام لتركيا بالتزامن مع تعافي الاقتصاد العالمي وتعافت التجارة ايضآ على الرغم من ان معظمها اصبح يتم من خلال اتفاقيات ثنائية بين حكومات الدول الاوربية وتركيا ، كان حوالي ٥٠% من تجارة تركيا في سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية مع المانيا مما اعطى مجالا اوسع لهذا النوع من التجارة عوضآ عن الاقتصاد الغربي الاكثر لبرالية ، ومع ذلك كان الاقتصاد التركي في وضع حساس عندما وقعت الحرب العالمية الثانية [٢]

تظافرت عوامل عدة ادت بالنتيجة الى ركود التجارة التركية الخارجية في مدة العشرينات من بينها سعر الدولار والجنيه الإسترليني لهما دور كبير في تحديد الطلب على الصادرات التركية ، اي يعني ان هبوط في سعر الدولار بالنسبة للصادرات التركية كالتبغ والصوف والفواكه المجففه لا يحث على شراء المزيد منها مما يؤدي الى كسادها في الاسواق العالمية وبطبيعة الحال انعكس ذلك على عملية تراكم رأس المال الوطني لذلك اكثرت الايرادات تبادل العملات الأجنبية مما عرض البلاد لأزمة مالية حادة [٣]

ج –الصناعة:–

كانت الصناعة التركية ما تزال ضعيفة جدا واستغرقت وقتا طويلا لتخطي الاثار السابقة ، وقد منعت معاهدة لوزان وحتى ١٩٢٩ من رفع تعرفتها الجمركية ، كانت

---

(١) علي حمزة عباس عثمان العوفي ، المصدر السابق ، ص٧٦–٧٧

(٢) اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٢٨٨

(٣) سعاد حسن جواد ، المصدر سابق ، ص٤٨–٤٩.

المؤسسات الصناعية نسبة قليلة القوة الميكانيكية ، اما الاكثرية الساحقة عبارة عن معامل حرفية [١]

عندما انتقل مصطفى كمال الى الحقل الصناعي لتحديثه اصطدم بعقبتين كبيرتين هما :عدم وجود عمال فنيين اتراك بسبب عدم وجود صناعة حديثة سابقا ، وانها صناعات حرفية . والثانية عدم وجود رأسمال ان يبني بواسطته المصانع والمعامل اما الصعوبة الاولى تغلب عليها بأن صادر جميع المدارس الدينية الاسلامية والمسيحية واليهودية وحولها الى مدارس حكومية مهنية ، واستدعى الخبراء الاجانب لتعليم الشباب الاتراك وتربية كادر يستطيع ان يدير الآلة ، فنشأ جيل جديد من الخبراء والفنيين الصناعيين ، ثم انتقل الى الخطوة الاخرى استدعى مهندسين صناعيين روس و المان وفرنسيين واخذ يبني المصانع معتمدا خطة تنمية وفقآ لبرامج مرحلية مصانع للسكر الشمندري والحديد الفولاذ والاسمنت الصلب ، كما انشأ عدة مصارف وطنية منها مصرف سومر بنك لتمويل المشاريع والاشراف عليها [٢]

بالإضافة الى وجود اكبر المصارف في البلاد البنك العثماني وتمت اعادة تنظيم البنك الزراعي القديم عام ١٩٢٤- ١٩٢٥ وتم تأسيس مصرفين جديدين مصرف الاعمال ايش بنكاسي والمصرف الصناعي (صنايعي بنكاسي) ، واهتم مصطفى بشكل خاص بمصرف الاعمال ، وقام بأستثمار المساعدات التي ارسلت اليه من قبل الهنود خلال مدة النضال الوطني الا ان الزخم السياسي لهذا المصرف جاء عن طريق دمجة بمصرف الاعتماد الوطني الذي اسسته نخبة الاتحاد والترقي خلال الحرب العالمية الاولى [٣] .

---

(١) ايمان معيزي وياسمينة ملاح ، التطورات السياسية والعسكرية في تركيا ١٩٢٤–١٩٤٥ ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي التبسي– تبسة ، كلية العلوم انسانية واجتماعية ،٢٠١٦ ، ص٣٢

(٢) مصطفى الزين ، ذئب الاناضول ، ص٢٤٧

(٣) اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٢٨٤

واصدرت الحكومة التركية في ٩ نيسان ١٩٢٤ قانون استثنت بموجبه مواد الخام للصناعات التصديرية من الرسوم واضيفت الصفة القانونية على اتحاد الحرفيين حيث خضعت للسيطرة الحكومية من خلال اشراف غرفة التجارة ووزارة الاقتصاد الوطني واصبح من واجباتها العمل على تطوير الحرف وتنظيم المساعدات المالية وتسوية النزاعات بين اعضاء الحرف [١] .

لم يوقف نقص الموارد الشعب لتأميم الاقتصاد وعمل على نقل منشآت الأجانب وغير المسلمين الى الدولة التركية ، وفي ٢٦ شباط١٩٢٥ استولت الدولة التركية على شركة اجنبية وهو الاحتكار الذي يديره الفرنسيون وكان جزء من الدين العام ، وفي ١٩٢٥ افتتح القسم الاول من السكك الحديدية التي تصل بين انقرة و سيواس ثم ارضروم في الشرق [٢]

وفي ٢٨ مايس١٩٢٧ صدر قانون تشجيع الصناعة بهدف منح الامتيازات واعفاءات ضريبة للمشروعات الصناعية وتضمن القانون ان تمنح تلك المشروعات مساحة ارض مجانية تبلغ حوالي ٣٠ هكتار للمشروع واعانات مالية تقدر ب(١٠% من القيمة السنوية للإنتاج واعفاء منشآتها من جميع الضرائب واستثناء مواد نسبتها من الرسوم الجمركية وبالرغم من تشجيع الدولة للرأسمالية الصناعية التركية فأن البرجوازية التركية تلكأت كثيرا مما ادى الى فشل عملية التصنيع خلال العشرينات [٣] .

على الرغم من ان تركيا بلدا زراعيا فأن الخطة الاقتصادية العامة كان تصطبغ بطابع التصنيع المطلق لمواكبة التحديث التركي واللحاق بالتطور الاوربي و تطلب تقديم تضحيات كبيرة من الشعب التركي للوصول في المستقبل للاستقلال والتطور الاقتصادي [٤]

---

(١) علاء طه ياسين النعيمي ، المصدر السابق ، ص٩٠

(٢) اندرو مانجو ، المصدر السابق ، ص٤٥٦

(٣) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص٧٦-٧٧

(٤) علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، المصدر السابق ، ص٩٣

اتجهت الحكومة للاهتمام بالنهوض الاقتصادي العام اتجهت لاحتكار بعض الصناعات مثل صناعة الملح والمشروبات الروحية والاسلحة والسكائر ووحدت مصالحها ، اكد هذا الجانب هدف الدولة لرفع مستوى الحياة الاقتصادية وحققت خطط التنمية الاقتصادية لمختلف المشاريع الخاصة بالتعدين والصناعة وانشاء العديد من المصارف التي تشرف عليها الدولة واختص المصرف المركزي بأصدار العملة الورقية والأشراف على جميع الخطوط المالية [١]

وعندما سقطت القيود التي فرضت في معاهدة لوزان في عام ١٩٢٩ تم رفع التعريفة الجمركية مباشرة وهذا ما اثر في المؤسسات التجارية التركية اكثر من تأثيره في المنتجين الاجانب وبكل الاحوال فأن الافتقار الى الخبرة عند رجال الاعمال وانعدام وجود السوق المزدهرة قد منع القطاع الصناعي من التوسع ، وكانت الدولة تهدف الى ميزانية متوازنة عبر سياسة مالية محكمة الا ان تركيا كانت تعاني من عجز في الميزان التجاري خلال مدة العشرينات وهذا ما دفع نسبة صرف الليرة التركية الى الهبوط تدريجيآ. [٢] يعد عام ١٩٢٩ نقطة تحول في الاقتصاد التركي ذلك الاقتصاد المؤلف من جوانب متعددة ادى الى هبوط اسعار المنتجات الصناعية واثر على معيشة العمال وتوقفت القروض الاجنبية والمساهمة [٣]

بدأت تركيا ١٩٣٤ تنفيذ الخطة الخمسية وقد اشتركت بعثة امريكية في اعداد الخطة ، واكدت الخطة على استخدام الصناعة المستقبلية للمواد الاولية المحلية وتنمية صناعات نسيجية واسعة النطاق مبنية اساسآ على المواد الخام المحلية وطالبت بتوزيع جغرافي سليم

---

(١) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٢٦٨

(٢) ايمان معيزي وياسمينة ملاح ، المصدر السابق ، ص٣٢-٣٣

(٣) علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، المصدر السابق ، ص٩٢

للمراكز الصناعية واعطاء الاولوية لأنتاج السلع الاستهلاكية مع تمهيد لصناعة السلع المنتجة (١)

وركزت الحكومة على التصنيع المطلق ووضعت برامج وخطط اقتصادية منها مشروع السنوات الثلاث لتطوير الصناعات التعدينية وبرنامج العشر سنوات لتطوير الطرق (٢)

من اجل حماية الصناعة الوطنية الناشئة مع استيراد السلع من الخارج ، اما الاموال التي تبنى فيها الصناعة الوطنية جمعها من المداخيل التي توفرت من تصدير الفائض من المحاصيل الزراعية والمواد الوطنية الاخرى وقد رفض فكرة اللجوء الى القروض الاجنبية وماجرته على البلاد من كوارث ونكبات ادت فيما بعد الى سيطرة الدول الاجنبية على مرافق الحياة في تركيا ومصادر ثروتها (٣)

رفض التجار ورجال الأعمال مبدأ تدخل الدولة وقد عدوا هذا التدخل بمثابة تهديد لمصالحهم عن طريق امكانية اصلاح الارض واحتكار الدولة (٤)

كان هناك عمال في تركيا الذين اعتنقوا المذهب الاشتراكي تظهر لديهم بوادر نقد للبرنامج الاقتصادي الحكومي ، وبسبب الظروف المعيشية الصعبة التي كانوا يعيشونها قاموا بتأليف النقابات المعارضة للحكومة في تحديد ساعات العمل التي كانت لاتقل عن احدى عشر ساعة في اليوم لذلك اصيبت الجماهير الكادحة بخيبة امل الامر الذي ادى الى خروج العمال في انتفاضات عديدة في ازمير وانقرة (٥)

---

(١) نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع ، العلاقات الامريكية خلال الحزب الديمقراطي ١٩٥٠- ١٩٦٠ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ،كلية تربية ، نيسان ٢٠٠٤، ص٣٥

(٢) علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، المصدر السابق ، ص١٢٢

(٣) مصطفى الزين ، ذئب الاناضول ، ص٢٤٧-٢٤٨

(٤) هزير حسن شالوخ العنبكي ، المصدر السابق ، ص٩٦

(٥) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٢٧٤

شجعت النجاحات الملموسة التي حققتها الخطة الخمسة الاولى دعاة تطوير القطاع الحكومي فوضعت وزارة الاقتصاد عام ١٩٣٦ الخطة الخمسة الثانية وصادق عليها المؤتمر الاقتصادي في انقرة وشملت جميع فروع الاقتصاد هدف منها بناء اكثر من ١٠٠ معمل [١]

د- اثر الازمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد التركي:-

شهدت تركيا مع بدايات عام ١٩٣٠ اخطر ازمة مرت بها منذ تأسيس الجمهورية كانت ازمة ذات ابعاد اقتصادية وسياسية وتكمن اهم الاسباب الداخلية اللازمة في تركيا ان الزعماء الاتراك الذين ارسوا اسس البناء الاولى للدولة اعتقدوا ان عملية التطوير والتحديث تتعلق بالدرجة الاولى بالأخذ بمعالم النظام الرأسمالي الغربي دون الاخذ بنظر الاعتبار امكانيات تركيا بوصفها دولة نامية ، فتركيا حتى نهاية القرن العشرين لم تصل مرتبة الدول الصناعية ، اما الاسباب الخارجية اتباع تركيا النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي في تحديث البلاد منذ العشرينات والاندماج بالسوق الغربية ، واصبحت تركيا بحكم امكانياتها سوقا مصدرة للمواد الاولية وبعض المحاصيل الزراعية ومستوردة للبضائع المصنفة [٢] فضلا عن عوامل اخرى سبب سوء التدابير الحكومية كأرتفاع اسعار المواد الغذائية التي تحتكرها والاستغلال الممنهج لجهود الطبقة العاملة يفرضها ساعات عمل اضافية وزج النساء والاطفال في العمل وزيادة عدد العاطلين عن العمل والتي تمثلت سلسلة من الاضرابات قام بها عمال الطباعة في انقرة فضلا عن حوادث السرقة والرشوة والاختلاس التي اصبحت ظاهرة واضحة [٣] اثرت الازمة في تركيا البلد الزراعي وبالدرجة الرئيسية على الزراعة وكان للكوارث الطبيعية الجفاف والرياح عام١٩٢٧-١٩٢٨ تأثير في حالة الزراعة في تركيا حيث تقلصت مساحة الاراضي المزروعة واثرت الازمة على زراعة القطن ، ان الازمة التي حلت بالأسواق العالمية للقطن انعكس على هذا الفرع من الاقتصاد التركي فقد

---

(١) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص١٩٩

(٢) علي حمزة عباس عثمان العوفي ، المصدر السابق ، ص٩٥

(٣) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٢٧٠

انخفض محصول القطن بعد ان كان ١٩٢٧، ٦٩.٣الف طن، وصل الى (٤٥ الف طن) عام ١٩٢٩. وان انخفاض الطلب في الاسواق الداخلية والخارجية ادى الى انخفاض حاد في اسعار السلع الزراعية كالحنطة والشعير وغيرها الامر الذي ادى الى استمرار تقلص المساحات المزروعة [١]

وتركت اثر واسعا في الاقتصاد التركي المندمج في الاقتصاد العالمي، حيث تدهورت صادرات تركيا من المواد الاولية والمنتجات الزراعية ونقص النقد الاجنبي اللازم لأستيراد المعادن الرأسمالية ومستلزمات الصناعة وأدخال عملية التطور الاقتصادي في مأزق ، وبأثر ذلك تحولت الدولة الى مرحلة التدخل المباشر لأعمال سياسة الدولة.

قادت الدولة حملة شاملة لتأميم اغلب الشركات الاجنبية وبدأ التأميم بتولي الدولة مؤسسات وأجهزة المنافع والخدمات العامة كالسكة الحديدية والنقل والموانئ ونفذت الدولة الخطة الخمسية عام ١٩٣٢ ، وكان هدفها انتاج السلع الاستهلاكية وانشاء البنى الأرتكازية الضرورية لتصنيع المواد الرئيسية [٢]

قد اعطت الازمة الاقتصادية مجالا واسعا في تدخل الدولة في تركيا وقادت الى تقوية وتطوير نظام الحزب الواحد في تركيا وبدأت الحكومة منذ عام ١٩٣٠ تؤدي وظيفة مهمة في الفعالية الاقتصادية [٣]

شهدت المحاصيل الزراعية هبوطا حادا آثر على معيشة الفلاحين منها اثر هبوط اسعار المنتجات الصناعية على معيشة العمال وكانت التجارة تتراجع بسبب انخفاض قيمة الصادرات والواردات فكان هبوط اسعار المنتجات الزراعية سبباً في هبوط قيمة التجارة

---

(١) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص١٤٤

(٢) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص٧٧

(٣) احمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا ١٩١٨ – ١٩٣٨ ، ص٢١٢

الخارجية من ٢٢٤ مليون ليرة عام ١٩٢٨ الى ١٧٠مليون ليرة عام ١٩٣٣ وتأثر ميزان المدفوعات للبلاد لشحة العملات الصعبة [١]

اعجبت تركيا بالتصنيع البلشفي ففي سنة ١٩٣٢ توجه عصمت اينونو الى الاتحاد السوفيتي لعدم تأثره بالأزمة الاقتصادية العالمية ، فحصل على خدمات المخطط السوفيتي البروفسور (اورلوف) ساعد في وضع برنامج تنمية اقتصادي مدته خمس سنوات وتم التفاوض مع السوفيت لتقديم عرض بقيمة (٨) مليون دولار لتمويل في معمل نسيج عن طريق مهندسين سوفيت [٢]. خططت الحكومة التركية للقيام ببعض الاجراءات لأضعاف الأزمة الأقتصادية العالمية على الزراعة في البلاد ، فقد اخذت الحكومة تشتري الحبوب وبعض السلع الزراعية الاخرى.

اما اهم التدابير لمعالجة الازمة منها:-

قامت الحكومة بتخفيض النفقات الحكومية وتقليص بعض ابواب الصرف ففي عام ١٩٣٠ خفضت الحكومة نفقاتها بمقدار١٨،٨٠٠،٠٠٠ ليرة من اجمالي ميزانيتها البالغة ٢٢٨ مليون ليرة وتم الاستغناء عن ١٥% من موظفي الدولة وذلك بأحالة قسم منهم من خدمته ٣٠ سنة للتقاعد وعدم تعيين موظفين جدد .

اصدرت الحكومة التركية في شباط ١٩٣٠ قانون حماية العملة التركية وبموجبه صار شراء الأسهم والعملة وبيعها وتصديرها من ضمن مهام مجلس الوزراء وحسب قرار مجلس الوزراء الدولار يعادل ٢١٢ قرش تركي ، والجنية الاسترليني يعادل ١٠٣٢ قرش تركي .

اسست وزارة المالية مع المصارف الوطنية والاجنبية الموجودة في تركيا نظام مالي اشبه بشركة احتكارية يدعى كونسورتيوم في اذار ١٩٣٠ برأسمال قدرة ١،٢١٥،٠٠٠ جنيه استرليني ووظيفته دعم العملة التركية في اسواق المبادلات الخارجية .

---

(١) علي حمزة عباس عثمان العوفي ، المصدر السابق ، ص٩٥

(٢) اندرو مانجو ، المصدر السابق ، ص٥٠٠

عمدت الحكومة الى اتخاذ الوسائل التي يمكن من خلالها جلب العملة الصعبة الى البلاد ومنها انعاش صناعتها الوطنية وتعزيز صادراتها وتشجيع السياحة والاصطياف اخذت تقدم التسهيلات الجمركية اللازمة للسياح ، واعلنت الحكومة التركية من طرف واحد تأجيل دفع الديون الخارجية [١]

قانون حماية الحنطة في اب ١٩٣٢ بأسعار ثابته تزيد على اسعار السوق الداخلية وسمحت بأستيراد المكائن الزراعية دون ضرائب جمركية . وعلقت امال في تنفيذ سياسة التسليف في الريف الى البنك الزراعي . في الواقع هذا البنك عمل على تقوية العناصر الرأسمالية قبل اي شيء اخر. وفي سنوات الازمة حاول البنك ان ينظم الزراع والأسعار في السوق الداخلية عن طريق تقليل او زيادة تسليف منتجي هذه المحاصيل ، وفي عام ١٩٣١ سمح للفلاحين بدفع الحنطة او بعض السلع الزراعية الاخرى ايفاء للسلف وعلى اساس اسعار ثابتة ، وفي عام ١٩٣١ شرعت الحكومة التركية قانون يخص ضريبة الارض شملت بموجبة جميع الاراضي المملوكة للأفراد ، بما في ذلك الأراضي البور واعفيت من الضرائب المزارع النموذجية والأراضي التي تزرع عنبا وبساتين الفاكهة والزيتون .كانت سياسة الحكومة في المجال الزراعي قليلة الفعالية لم تخف من تأثير الازمة العالمية [٢]

اتخذت الحكومة التركية تدابير اخرى ففي مجال التجارة عملت على تقليص استيراداتها واقتصارها على الضرورية منها من أجل التوازن بين الصادرات والواردات وحددت تجارتها الخارجية على اساس المقايضة [٣]

وفي عام ١٩٣٠ منح المجلس الوطني التركي الكبير الحكومة صلاحية تنظيم المتاجرة بالعملة اي وضع القيود عليها ثم اصدرت مرسوم حماية العملة التركية الذي حدد بيع وتصدير العملات المعدنية والسندات استطاعت الحكومة بفصل الاجراءات لزيادة دور

---

(١) سعاد حسن جواد ، المصدر السابق ، ص٩٠-٩١

(٢) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص١٤٧

(٣) علي حمزة عباس عثمان العوفي ، المصدر السابق ، ص٩٩

الدولة في تنظيم الرأسمال ان يحقق لأول مرة في تاريخ البلد فائضآ في الميزان التجاري وان تحافظ عليه في السنوات التالية من الازمة الاقتصادية [1]

وكانت الأجراءات التي اتخذتها الحكومة لرد تأثيرات الازمة تبدو وكأنها حققت نجاحات ملموسة من خلال زيادة حجم الصادرات على الواردات في التجارة الخارجية الا ان هذه السياسة كانت هروبا من الازمة بدليل انخفاض مستوى المعيشة وتدني القوة الشرائية للفرد التركي وارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض مستوى الانتاج الزراعي ، وقد حاول المسؤولون الاتراك الأستجابة للأزمة الأقتصادية استجابة نفعية بعدما رأى كمال أتاتورك الظروف التي كان يمر بها ابناء الشعب من خلال تبني ستراتيجية جديدة للتنمية تحت اسم الدولتية[2] .

---

(١) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص١٤٩

(٢) علي حمزة عباس عثمان العوفي ، المصدر السابق ، ص١٠١

المبحث الثالث

سياسة تركيا الخارجية

في عهد مصطفى كمال اتاتورك

اولاَ : مشكلة الموصل

تأسست الجمهورية التركية الحديثة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ اي بعد نحو ثلاثة شهور من توقيع معاهدة لوزان وبرزت بعد المعاهدة مشكلة الموصل التي اثرت على العلاقات بين الدولتين (بريطانيا وتركيا) وبهدف حسم المشكلة جرت مباحثات بين الوفد البريطاني برئاسة برسي كوكس المندوب السامي البريطاني على العراق والوفد التركي برئاسة فتحي بك اوكيار رئيس المجلس الوطني التركي في(مؤتمر القسطنطينية) وقدم فيه فتحي مختلف الحجج اكتفى بأثارة مشكلة الاثوريين المهاجرين ، وانتهى المؤتمر بالفشل لأن بريطانيا لم تكن جادة وارادتها ورقة ضغط على تركيا ، فعرضت مشكلة الموصل على مجلس عصبة الامم في ١١ اب ١٩٢٤ ، فقدمت تركيا عشرين نسخة من مذكرة ويرافقها خريطة الى مجلس العصبة ، وقرر مجلس العصبة تشكيل بعثة خاصة من ثلاثة اعضاء هم البول تلكي الجغرافي المشهور ورئيس وزراء المجر سابقا ، وأي أف فرسن وزير السويد المفوض في بخارست ، واي بولس العقيد المتقاعد من الجيش البلجيكي قررت اللجنة بعد زيارتها للموصل ان تبقى الموصل ضمن العراق واتخاذ خط بروكسل حداً فاصلاً بين الدولتين .[(١)]

وتثبيت خط الحدود بين العراق وتركيا (خط بروكسل) على وفق ما اقره مجلس العصبة في ٢٩تشرين الاول ١٩٢٤ ، ومنح العراق مبلغ نصف مليون جنية استرليني بدلا من

---

(١) حنا عزو بهنان ، العلاقات البريطانية التركية (١٩٣٦-١٩٣٩) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦- ٢٧ .

استلام مدفوعات سنوية واعتراف تركيا بأستقلال العراق والتعاون لمكافحة اعمال السلب والنهب والمحافظة على حسن الجوار.[1]

اقامت تركيا خلال المدة التي اعقبت اعلان الجمهورية ، علاقات دبلوماسية مع العديد من بلدان العالم . كما عقدت بعض المعاهدات مع البلدان المجاورة ، لحل المشاكل المتعلقة ومن ذلك معاهدة ٥ حزيران ١٩٢٦ التي انهت مشكلة الموصل بين تركيا مع جهة والعراق من جهة اخرى وقد تنازلت تركيا في هذه المعاهدة عن ادعاءاتها في الموصل وحصلت جزء من التسوية لحل المشكلة ، على تأكيد اشراكها بنسبة ١٠ % من حصة العراق من امتياز النفط المعطى لشركة النفط التركية ولمدة خمس وعشرين سنة .[2]

ثانياً : العلاقات مع الدول الكبرى

١/ العلاقات مع بريطانيا

بعد مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ بدأت تركيا بالضغط لضمان اعادة الصفة العسكرية لها ونتيجة لذلك عقد في ٢٢ حزيران ١٩٣٦ مؤتمر استطاع فيه عصمت اينونو ان يفشل محاولات الرئيس ولسن ايام مؤتمر فرساي في ايجاد مبرر يضع المضايق التركية تحت انتداب الدول الكبرى ، وبدأ التقارب بين تركيا وبريطانيا لأنه كان يعتقد ان اسناد تركيا من دولة عظمى قوية من شأنه ان يعزز دور تركيا السياسي والعسكري ، بعد اطماع ايطاليا الفاشية في البقان المتاخمة لها وثقت ان بريطانيا دولة بحرية قادرة على مواجهة اي قوة اخرى.[3]

انتهجت تركيا في عهد وزارة عصمت اينونو الثالثة سياسة خارجية جديدة مع بريطانيا فقد توصلت معها الى معاهدة من خلالها تعززت العلاقات السياسية والاقتصادية فقد

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٩

(٢) فاضل حسين ، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية البريطانية –العراقية –التركية وفي الرأي العام ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص٢٤٢ .

(٣) علاء طه ياسين النعيمي ، المصدر السابق ، ص١١٤ .

صدرت تركيا الى بريطانيا من ميناء ازمير (١١٠٦) طنا من البضائع قدرت قيمتها ب(٧٦٠٠٠) ليرة تركية خلال شهر كانون الاول ١٩٣٤ [١]

وتعزيزآ للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وبريطانيا ارسل عصمت اينونو رئيس الوزراء الى لندن وفدآ في ٢ تموز ١٩٣٦ لعقد اتفاقية (كليرنك) لتبادل الصكوك وتصفية الحسابات التجارية بين مختلف المصارف الموجودة في البلدين على اساس الثقة في حالة عدم توفر رصيد من الذهب ودخلت حيز التنفيذ في ١٨ ايلول ١٩٣٦ و اعتبرت بادرة صفة لتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين كانت بريطانيا تستهدف تحويل تركيا الى سوق للبضائع البريطانية بدلا من اعتمادها على المانيا كانت نسبة التجارة مع المانيا ٥٠% [٢]

وحيث عملت بريطانيا على الاستفادة منها كسوق للبضائع البريطانية خلال عام ١٩٣٧ بدلاً من اعتمادها على المانيا واعطت بريطانيا قرضا بقيمة (١٦) مليون ليرة تركية بكفالة الحكومة البريطانية على ان تدفع تركيا بضائع مقابل (١٠) ملايين ليرة مع اضافة (٤٠ %) كفائض واعفاء (٦) ملايين ليرة من الفائض لمدة عشر سنوات على ان تدفع ذلك بالبضائع التركية.[٣]

٢ /العلاقات مع الاتحاد السوفيتي :

حافظت حكومة عصمت اينونو على علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفيتي فوقعت في ٢٧ كانون الاول ١٩٢٥ معاهدة صداقة وحياد مع حكومة موسكو اكد فيه الجانبان على التزام الحياد في حالة وقوع حالة اعتداء على احدهما وان لا يشترك اي منهما في حلف او اتفاق سياسي مع دولة او عدة دول يكون موجها ضد احدهما او من شأنه ان يمس

---

(١) علاء طه ياسين النعميمي،المصدر السابق،ص١١١

(٢)علاء طه ياسين النعميمي،المصدر السابق،ص١١٣

(٣) المصدر نفسة ، ص١١٥ .

سلامته وامنه الوطني ، وحددت مدة المعاهدة ثلاث سنوات وسرعان ما تم تمديدها مرتين في ١٩٢٩ و١٩٣٠ وفي ١٩٣٥ تم تمديدها عشر سنوات .[١]

حققت تركيا من معاهدة عام ١٩٢٥ بعض الفوائد الاقتصادية وفي مقدمتها الحصول على قرض مقداره (٨) مليون دولار قيمة بنى تحتية صناعية مصدرة من الاتحاد السوفيتي اليها[٢] . فضلا عما حققته من اطمئنان على سلامة حدودها الشمالية .[٣]

الا ان الاتراك اصابهم القلق على حدودهم الشمالية بعد توقيع الاتحاد السوفيتي ميثاق تعاون مع المانيا عام ١٩٣٩ وكان مصدر القلق التركي ينبع من امرين هما :

١. ان الاتحاد السوفيتي جارهم الشمالي قد وضع يده بيد الالمان الذين كانوا يدعون الى تغيير الاوضاع الراهنة بالقوة المسلحة في حين انه كان يدعو قبل ذلك الى المحافظة على السلامة والامن

٢. ان صداقة تركيا مع فرنسا وبريطانيا سوف تكون موضع انتقاد في موسكو .[٤]

كان مبلغ الاعتماد السوفيتي تؤلف ثلث مجموع الرأسمال المستثمر في الصناعة التركية في المرحلة ١٩٣٤- ١٩٣٩ له دورا في اشاعة الصناعة ، فقد بنى به مجمعان "انه سيكون مثالا رائعا لإنجازات الصناعة السوفيتية، وقد استفادت الصناعة التركية من امكانية استخدام تجربة البناء الصناعي السوفيتي الغنية جدا.

لذلك فأن العلاقات التجارية كانت لها اهمية بالنسبة للصناعة وذلك ان شراء الاتحاد السوفيتي بشكل منتظم كميات من بضائع التصدير التركية كان سيساعد على انعاش السوق التركي الداخلي ورفع مستوى الاسعار[٥]

---

(١) المصدر نفسة ، ص ١١٠ .

(٢) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٢٥٤ .

(٣) انس يونس عبد ، المصدر السابق ، ص٢١ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٢٣.

(٥) احمد نوري النعيمي ، العلاقات التركية –الروسية دراسة في الصراع والتعاون ، ط١، دار زهران ، عمان ، ٢٠١١ ، ص٣٢

٣/ علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية

وفيما يتعلق بالعلاقات الامريكية التركية، حاولت الولايات المتحدة الامريكية التعامل مع تركيا الجديدة بدبلوماسية تختلف عن الدبلوماسية التي تعاملت بها مع الدولة العثمانية، اذ تمكن وزير الخارجية الامريكي جيمس بارتون من اقناع مجلس الشيوخ على التعاون مع النظام التركي الجديد والتقرب من تركيا ، على الرغم من محاولة اللوبي الصهيوني تشويه صورة الاتراك في اوساط الرأي العام الامريكي ووصف الرجل التركي بـ (الرجل الفظيع) الا ان جملة الاصلاحات التي قادها مصطفى كمال اتاتورك ادت الى تحسين سمعة الاتراك في الاوساط السياسية الامريكية ، لكن المسألة الارمينية التي كانت تتخلل التعامل الدبلوماسي (غير الرسمي) بين الولايات المتحدة وتركيا كانت عامل تعقيد مستمر للعلاقات بين البلدين حتى نهاية عقد العشرينيات .[١]

ان الولايات المتحدة لم توقع على معاهدة لوزان لأن لم تخدم مصالحها بصورة تامة حسب وجهة نظرها ، ووقعت الولايات المتحدة اتفاقية منفصلة مع تركيا في ٦ اب ١٩٢٣ وجاء في المادة الخامسة من الاتفاقية ان السفن التجارية والطائرات والسفن الحربية للولايات المتحدة يجب ان تحصل على حرية تامة في الملاحة والمرور خلال مضائق الدردنيل وبحر مرمرة والبسفور على اساس المساواة مع السفن والطائرات المشابهة لأكثر الدول ملائمة كدول البحر الاسود والتي نصت عليها في اتفاقية المضائق الموقعة في لوزان ٢٤ تموز عام ١٩٢٣ .[٢]

حصلت الولايات المتحدة على امتياز بناء شبكة من السكك الحديدية طولها ٢٢٠٠٠ كم في المناطق الشرقية من الاناضول ، وكذلك التنقيب عن النفط لمسافة ٢٠ كم على

---

(١) توماس اي برايون ، العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الاوسط ١٧٨٤ ١٩٧٥ ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، د . ت ، ص١١٢ .

(٢) كريم مطر حمزة الزبيدي ، دراسات في تاريخ تركيا الحديث ، ص٤٠ .

جانبي السكة لكن الغت الحكومة التركية الامتياز نهاية عام ١٩٢٣ بحجة افلاس صاحب الامتياز شكلياً .[١]

وكان للعلماء الامريكان دور بارز في توجيه تركيا الى احضان الغرب والتشبه بمدنيته واخذ معالم حضارته ففي حقل التربية كان لجون ديوي وبريل باركر اثر واضح في رسم اسس التعليم الابتدائي في تركيا كما كان الاثاريين الامريكان نشاط في تركيا واسع في مجال التنقيب عن الاثار في تركيا ، وان التنقيبات الاثارية لم تخل من اهداف سياسية تخدم الوجود الامريكي في المنطقة.[٢]

نجح المبعوث الامريكي برستول [٣] في عام ١٩٢٦ في ترتيب اتفاقية تجارية بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية ، حائزا على معاملة مفضلة للتجارة الامريكية في تركيا . فتمكن برستول من تحقيق نصر شخصي اخر عندما نجح في عقد اتفاقية تجارية جديدة في ١٧ شباط ١٩٢٧ فاتحا بذلك صفحة جديدة من العلاقات التركية الامريكية .[٤]

كانت العلاقات التركية الامريكية قطعت شوطآ كبيرآ وعلى اسس مبنيه تعكس المنافع المشتركة لكلا البلدين خلال عهد مصطفى كمال واكدت الحكومة البريطانية ضرورة عقد معاهدة تعاون اقتصادي مع تركيا وتم ارسال جوليان غيلسبي الخبير التجاري في المفوضية الامريكية واوضح لحكومته عن رغبه حكومة انقرة اقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع الولايات المتحدة دون ان تسمح للولايات المتحدة التدخل في شؤونها السياسة وضرورة

---

(١) المصدر نفسة ، ص٤١ .

(٢) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ط١ ، دار الرضوان للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص٤٣ .

(٣) مارك . أي . برستول (١٩١٩-١٩٢٦) : عسكري وسياسي امريكي ، ولد في شيكاغو ودخل البحرية الامريكية شارك في معارك بحرية ضد اسبانيا ، ترقى في سلك البحرية الامريكية حتى وصل الى رتبة أدميرال وعين كضابط بحرية اقدم في استانبول ، في عام ١٩١٩ عين بمنصب المفوض السامي الامريكي في استانبول واستمر في منصبه حتى عام ١٩٢٦ . ينظر : لقاء جمعة عبد الحسن جبار الطائي ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٤) **John .A. Denovo , American interests and politics in the middle East 1900 ,139 . Minneapolis , 1963,p 424 .**

تقدير الشعب من اجل نيل الحرية والاستقلال وبدأ بحث بلاده على استثمار اموالها في تركيا [1]

كانت اتفاقية عام ١٩٢٧ بداية حقيقية لاقامة علاقات دبلوماسية على المستوى الرسمي بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية عندما اقدمت الادارة الامريكية على تعيين جوزيف سي كرو سفيرا للولايات المتحدة الامريكية في تركيا . ومن جهتها ارسلت تركيا سفيرها الى واشنطن وكان هناك تخوف من وصوله في اوساط الرأي العام الامريكي بسبب التهديدات والتظاهرات التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية . اتخذت اقصى الاجراءات الامنية لحماية السفير التركي في واشنطن .[2]

وبعد قيام العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وتركيا عام ١٩٢٧ نشطت التوجهات الامريكية الى تركيا خاصة في مجال النفط على الرغم من فشل محاولاتهم في ١٩٢٣ لكن هذه المرة حققت الشركات الامريكية نجاحاً على الشركات الفرنسية والبريطانية عام ١٩٢٨ عندما حصلت على نسبة ٢٣،٧٥% من اسهم شركة النفط التركية والتي تغير اسمها الى شركة نفط العراق التي اصبح لها حق استثمار نفط الموصل .[3]

وفي عام ١٩٢٩ وبمناسبة مرور مائة عام على توقيع معاهدة عام ١٨٣٠ بينهما ، صادق الكونكرس الامريكي على معاهدة تجارية جديدة مع تركيا وتولت بعد ذلك المعاهدات بين الجانبين ، وعملت شركات الأستثمار الامريكية في تركيا ، واقامت العديد من الشركات الامريكية فروعا لها في تركيا وسرعان ما ظهرت منتجات شركة فورد للسيارات ومنتجات شركة كيرتس رايت لشوارع تركيا .[4]

---

(١) لقاء جمعة عبد الحسن جبار الطائي ، المصدر السابق ، ص٤٠-٤١

(٢) امين عباس نذير ، العلاقات التركية – الامريكية ١٩٣٩-١٩٤٥ دراسة تاريخية اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٣ ، ص٢٨ .

(٣) كريم مطر الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ص٤٣ .

(٤) John . M . p Parker 8 chares Smith , Modern Turkey , London 1942,pp 136-139 .

كانت الولايات المتحدة تنظر بخشية الى معاهدات الصداقة بين تركيا والاتحاد السوفيتي عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٥ حيث عملت على بذر الخلاف بينهما وأيدت انضمام تركيا الى الحلف البقاني ١٩٣٤ وميثاق سعد اباد ١٩٣٧ وأثنت على السياسة التركية في هذا الاتجاه حتى وصفت تركيا انها اصبحت صانعاً للسلام في الشرق الاوسط .[١]

وجرت مباحثات بين البلدين ٨ ايلول ١٩٢٩ انتهت بتوقع معاهدة انقرة التي اعطت للولايات المتحدة الأفضلية في مجال التعريفة الجمركية والرسوم الاخرى ، وتعهدت الدولتان بالألتزام بمعاملة متساوية مع الدول الاخرى في مجال المنع والتحديدات على الصادرات والواردات ، وفي خلال الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ ابرزت اهمية تركيا كسوق للصناعات الامريكية فقد أبتاع الاتراك من الامريكيين السيارات وماكنات الخياطة ، وثم شهدت تركيا مزيدا من الاستثمارات لرؤوس الاموال الامريكية وفتحت الشركات الامريكية فروعا لها في تركيا وانتشرت المنتجات الامريكية بسرعة في السوق واستعانت تركيا بالخبراء الامريكيين في بناء البنى التحتية الاقتصادية كما قام المهندس (أدورد دى) بتأهيل النظام التجاري ووصل عدد من الخبراء في مجالات النفط والمرور وتنظيم الشرطة[٢]

على الرغم من زيادة النشاط الامريكي في تركيا خلال الثلاثينات لكنها لم تحصل على موقع متقدم اقتصادي بالقياس مع الدول الاخرى بريطانيا وفرنسا[٣]

شهدت سنوات الثلاثينيات تعزيزاً للأندفاع التركي نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وأتضح ذلك جليا عندما طلبت وزارة عصمت اينونو الخامسة في عام١٩٣١ قرضا أمريكيا ، وطلبت مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في تحسين زراعة وصناعة القطن، وبالفعل لبت الأدارة الأمريكية المطلب التركي ، ووصل عدد من الخبراء الزراعيين الأمريكيين إلى

---

(١) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ص٤٧ .

(٢) نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع ، المصدر السابق ، ص٢٩-٣٠

(٣) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة اتجاه تركيا ، ص٤٦

تركيا ليسهموا في هذا المشروع ، فضلا عن قيام بعض الشركات الأمريكية باستثمار أموالها في تركيا مثل شركات التبغ .[١]

وفي مجال العلاقات العسكرية بين تركيا والولايات المتحدة ففي عام ١٩٣٧ وافقت الولايات المتحدة على تجهيز تركيا ب (٢٠) طائرة من قاذفات القنابل الثقيلة ، وكانت الحكومة التركية قد طلبت من مصانع كلارك مارتن الامريكية تجهيزها بهذه الطائرات ، وبقيت الجوانب الاقتصادية ذات شأن كبير في العلاقات الامريكية التركية حتى قبيل اندلاع شرارة الحرب العالمية الثانية ، ففي اب ١٩٣٨ اوفدت الأدارة الامريكية لجنة تجارية للتفاوض مع الحكومة التركية بشأن مشروع معاهدة تجارية تعقد بين الطرفين وكان الخلاف قائما بينهما بسبب تمسك الولايات المتحدة بمبدأ التبادل التجاري الحر ، وفي الاول من نيسان ١٩٣٩ تم الاتفاق على اتفاقية تجارية تحدد تعريفه الاسعار والعلاقة التجارية بين الطرفين . [٢]

٤ / العلاقات مع المانيا

عقدت تركيا في عهد وزارة عصمت اينونو الثانية معاهدة صداقة مع ألمانيا عام ١٩٢٤.[٣]

طورت تركيا علاقاتها الأقتصادية مع المانيا بسبب حاجتها الى مصادر لتمويل خارجي لخطتها الخمسية الاولى ، والمانيا كانت تبحث عن اسواق بيع جديدة في البلقان واقطار الشرق . وزادت من عملياتها التجارية في تركيا منذ عام ١٩٣٤تتبعه لمنح الشركات الألمانية اعتمادات قصيرة الأجل وعقدها معاهدة تجارية معها وكانت حصة المانيا من الأستيراد والتصدير الذكي في عام ١٩٣٦ حوالي ٥١% [٤]

---

(١) علاء طه ياسين النعيمي ، المصدر السابق ، ص١١٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١١١ .

(٣) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ص٤٨ .

(٤) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٢٢٠

اثار احتلال إيطاليا للحبشة عام ١٩٣٥ ، وقيام هتلر ، مستشار المانيا ، بحرق معاهدة الصلح في فرساي بإعلانه تسليح بلاده في العام نفسه ، ومحاولات المانيا وإيطاليا تقوية نفوذهما في البحر المتوسط وشبه جزيرة البلقان ، المخاوف والقلق لدى تركيا ، مما دفعها لأن تظهر تقاربا واضحاباًتجاه بريطانيا وفرنسا[١].

٥ / العلاقات مع فرنسا

اما علاقتها مع فرنسا فقد تحسنت كذلك بعد وصول الطرفين في ٣ تموز ١٩٣٣ الى اتفاقية نصت على خضوع لواء الاسكندرونة [٢] (السوري) لحكم فرنسي – تركي مشترك ، علما أن فرنسا قد توصلت مع السوريين الى اتفاق وقع في ايلول ١٩٣٦ ونص على وعد من الفرنسيين لمنح سوريا ، ومن ضمنها لواء الاسكندرونة ، الاستقلال ، وبعد تعقد المشكلة وعرضها على مجلس عصبة الامم ، تقرر اجراء الانتخابات في اللواء المذكور ، وبعد تدخلات عديدة من الاتراك ، كانت نتيجة الانتخابات لصالحهم ، فأعلن مجلس عصبة الامم استقلال الاسكندرونة في ٢ ايلول ١٩٣٨ وبأسم جمهورية هاتاي وقد طلبت هذه الجمهورية الانضمام الى تركيا .[٣]

---

(١) فيروز احمد، المصدر السابق، ص١٥٥٤–١٥٥٥ .

(٢) لواء الاسكندرونة : تبلغ مساحة اللواء ١٤ الف كم٢ . اما عدد سكانه حين استولى عليه الاتراك فكان ٣١٠ الف نسمة وكان منهم ٢٠٠ الف عربي والبقية من جنسيات مختلفة كان اللواء جزءاً من سوريا طبقاً لاتفاقية انقرة الموقعة سنة ١٩٢١ ما بين حكومة انقرة وسلطات الانتداب الفرنسي على سوريا برزت القضية على السطح سنة ١٩٣٦ عندما طالب النواب الاتراك في المجلس الوطني التركي الكبير ضم اللواء الى تركيا واشار اتاتورك في الكلمة التي القاها في المجلس المذكور الى الاسكندرونة وعدها الموضوع الخطير الذي يشغل بال الشعب التركي وعلى اثر مقاطعة الاتراك في الاسكندرونة انتخابات المجلس السوري في السنة نفسها وما ادى من تظاهرات واصطدامات مع الشرطة في كانون الاول ١٩٣٦ وعرضت الحكومة الفرنسية الموضوع على عصبة الامم وعد ذلك انتصاراً لتركيا . ينظر : حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص١٢٦ .

(٣) جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر الخياط ،ج١ ، مكتبة دار المتنبي ، بغداد ، ١٩٦٤ ، ص١٨٣ .

استؤنفت المباحثات الفرنسية –التركية بخصوص الاسكندرونة بعد صدور البيان المشترك ويعود الفضل في ذلك الى المساعي التي بذلها سفير بريطانيا في تركيا هوجيسن الذي استطاع تقريب وجهات نظر الطرفين الفرنسي والتركي .[(١)]

عقدت الاطراف الثلاثة في انقرة تموز ١٩٣٩ اجتماع تناولت دراسة المقترح الفرنسي بشأن التوصل الى تفاهم سياسي مؤقت في بادئ الامر لكن الجانب البريطاني رفض المقترح واكد لنظيره الفرنسي على ضرورة التوصل على معاهدة نهائية للمساعدة المشتركة ، لكن المطالب التركية باهضة التي لم يكن بأستطاعة بريطانيا وفرنسا تلبيتها كانت سبباً رئيسياً لتأخر تلك الاطراف في التوصل الى معاهدة سياسية الا ان التطور المفاجئ الذي شهدته الساحة الاوربية والتقارب السوفيتي الالماني ، وارادة تركيا تحرير اقتصادها من اعتماده على المانيا ، وتوفير اسواق بديلة وقروض لشراء المعدات ، فوافقت بريطانيا وفرنسا ووافقتا على توفير قروض قيمتها ٣٥ مليون جنية استرليني.[(٢)]

في ٢٣ حزيران ١٩٣٩ وقعت تركيا وفرنسا ميثاق عدم الاعتداء ، ان العلاقات قد تحسنت مع فرنسا بعد خضوع لواء الى تركيا ، حيث منحت فرنسا تركيا بموجب هذا الميثاق قرضاً لشراء الاسلحة واصبح الطريق مفتوحاً امام الاخيرة للتعاون الوثيق مع الغرب وقد وجد الاتفاق مع فرنسا تطورا موازيا له تمثل بتعزيز الروابط بين بريطانيا وتركيا وحصلت تركيا بعد ذلك على قروضا جديدة من بريطانيا لتحسين وضعها الاقتصادي والعسكري واسهمت تلك الاتفاقيات في تحسين العلاقات البريطانية – الفرنسية مع تركيا عشية الحرب العالمية الثانية [(٣)].

ان توثيق العلاقات الفرنسية التركية ساعد كثيرا على تعزيز الروابط السياسية بين كل من بريطانيا وتركيا من خلال توقيعها على ثلاث اتفاقيات خاصة بتزويد تركيا بالقروض المالية

---

(١) حنا عزوا بهنان ، المصدر السابق ، ص١٢٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٢٩ .

(٣) انس يونس عبد،المصدر السابق، ص٢٢.

البريطانية في ٢٧ آيار ١٩٣٨ مما ساعد في تحسين العلاقات الفرنسية البريطانية مع تركيا لتأمين تحييدها في الحرب القادمة .[١]

ثالثاً / الدبلوماسية التركية مع الدول المجاورة

١/ مشكلة المضائق

ان اهمية المضايق التركية يعد امراً استراتيجيا بجانبة السياسي والاقتصادي وتكمن اهمية الممرات التركية في ربطها بين قارتي اسيا واوربا، كما وانها تربط البحر الاسود بالبحر المتوسط ، ولهذا اكتسبت هذه الممرات اهمية قصوى للدول الكبرى في اوقات الحرب والسلم .[٢]

كما اكدت الولايات المتحدة على قضية المضائق والحصول على ضمانات فعالة لحرية مرور السفن التجارية والحربية في مضائق البسفور والدردنيل وبحر مرمرة لشق طريقها الى استانبول عبر البحر الاسود وجعل المضائق عامة ومفتوحة امام جميع السفن طيلة ايام السنة ولا تكون تحت سيطرة استثنائية لتركيا او لروسيا السوفيتية ، وفي حال وضعت لجنة دولية للأشراف عليها فيجب ان يكون للولايات المتحدة ممثلين في هذه اللجنة مساويين لممثلي الدول الاخرى .[٣]

افتتح مؤتمر لوزان في ٢٠ / تشرين الثاني ١٩٢٢ رأس فية كرزن الوفد البريطاني واختير كرزن ليكون رئيسا للمؤتمر بوصفة اكبر الاعضاء سنا وكان عصمت اينونو ممثل الحكومة التركية وحضرت المؤتمر وفود من معظم دول اوربا والعا لم .[٤]

---

(١) جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص١٨٤ .

(٢) هبه فلاح يحيى الربيعي ، المصدر السابق ،ص١ .

(٣) لقاء جمعة عبد الحسن جبار الطائي ، المصدر السابق ، ص٥٦ .

(٤) سحر عباس خضير ، سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا (١٩١٧-١٩٢٣) دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ،كلية الاداب ، ٢٠٠٢ ، ص٢٦٤ .

وفي مؤتمر لوزان درست مشكلة المضائق بعمق من قبل وفود دول الحلفاء والدول الاقليمية وتركيا وتوصل المؤتمرون في نهاية المطاف الى اقرار ميثاق المضائق الذي تألف من ثمان عشرة نقطة ، نصت المادة الاولى من الميثاق على ان الدول تعلن وتعترف بمبدأ حرية الملاحة والمرور في البحر والجو[1]، في مضيقي البسفور والدردنيل وبحر مرمرة [2] لسفن جميع الدول في وقت السلم والحرب اذا كانت تركيا على الحياد ،اما اذا كانت تركيا طرفا في الحرب فيحق لها منع السفن الحربية العائدة للدول المعادية اما بقصفها بالمدافع او بزرع الالغام في المضائق . واما طائراتها فأنها تتمتع بحق التحليق على المضايق على مسؤوليتها وعليها ان تعلن في الوقت المناسب عن هويتها كي لا تتعرض لأخطار محدقة ، كما ان مصلحتها تقضي بالهبوط في المطار الذي تعينه الحكومة التركية اذا طلبت اليها ذلك .[3]

وفي المادة الثانية نظمت قواعد المرور وملاحة السفن والطائرات التجارية والبواخر والطائرات الحربية في السلم والحرب . وتناولت المواد من ٤-٩ المناطق التي تجرد من السلاح المحيط بالمضائق التي تضم جزر بحر مرمرة وشواطئ البسفور والدردنيل وجزر تينيد و سواميروس في بحر ايجة ، وهدم التحصينات والمنشئات العسكرية والقواعد الجوية القائمة بأستثناء الموجودة في اسطنبول . ويسمح لأسطنبول بالأحتفاظ بأثني عشر الف جندي وبدار للصناعة وقاعدة بحرية .اذ يمكن لتركيا وسائر دول البحر الاسود ان تحدد عدد السفن الحربية التي يجوز لها زيارة موانئها فضلا على ان يتعين على الغواصات ان

---

(١) عبد شاكر الطائي ، النظرية العامة للمضائق مع دراسة تطبيقية على مضيق تيران وباب المندب ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص١١٦ .

(٢) مضيق البسفور : يربط مضيق البسفور بحر مرمرة بالبحر الاسود . ويبلغ طوله ١٧ ميلاً اما عرضة فيتراوح ما بين ٧٥٠ ياردة الى ٤.٥ ميل ويقع مركز مدينة استانبول على الطرف الجنوبي للمضيق وعلى ساحلة الاوربي في واد ضيق يعرف بـ (القرن الذهبي) ، اما مضيق الدردنيل : يربط بحر ايجة ببحر مرمرة ويبلغ طولة ٣٦ ميلاً تقريباً وعرضة ما بين ميل الى ميلين ويتراوح عمقة ما بين ١٥٠-٣٠٠ قدم اما بحر مرمرة ويبلغ طولة حوالي ٣٦ ميلاً . ينظر : حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ،ص٣٦ .

(٣) عبد شاكر الطائي ، المصدر السابق ، ص١١٦ .

تظهر كاملة على سطح الماء عند عبورها المضائق ويحضر على السفن الحربية الوقوف في المضائق الا اذا احضرتها لذلك حالة البحر او حدوث خلل طارئ للسفن . [1]

وفيما يخص حياد المضائق نص الميثاق على التزام تركيا الحياد عند نشوب حرب عالمية وامتناع الدول المتحاربة عن القيام بأي عمل عدواني في المضائق ، مثل مطاردة السفن او مصادرتها ويحق لتركيا نقل جيوشها عبر المناطق المجردة من السلاح ، كما يحق للطائرات التحليق ولسفنها الرسو فيها.[2]

وتناولت المادة ١٠-١٦ بتأليف لجنة دولية في اسطنبول تسمى (لجنة المضائق) ويرأسها مندوب تركي ومهمتها الاشراف على تطبيق هذا الميثاق.[3]

وفي المادة الثامنة عشر من بنود ميثاق المضائق تعهدت الدول التي لها مندوبين في لجنة المضائق بمساعدة تركيا اذا تعرضت للخطر في منطقة المضائق . [4]

لقد تم في هذه المعاهدة اضافة الى تحديد وضع المضائق دوليا تحديد حدود تركيا الاوربية والغاء الامتيازات الاجنبية وتوزيع الدين العثماني العام ونصت هذه المعاهدة عبر مغادرة قوات الوفاق الودي من اسطنبول والمضائق، وبالفعل غادرتها في ٤ تشرين الاول عام ١٩٢٣ . [5]

وعرضت معاهدة لوزان امام المجلس الوطني الكبير في تركيا في ٢٣ آب ١٩٢٣ والقى فيه عصمت اينونو خطابا مطولا تناول فيه سير المفاوضات والصعوبات التي واجهها ، مؤكدا ان تركيا الجديدة من خلال هذه المعاهدة (قد كلفت بأمر الدفاع عن المضائق واسطنبول الى الابد) واسطرد مختتما كلامة بالقول (اننا نضع اليوم نتائج اعمالنا وجهودنا بين ايديكم لتبدوا رأيكم في هذه النتائج والجهود ، الامة والعالم بأسره في انتظار

---

(١) لويس الحاج ، المصدر السابق ، ص٣٦ .

(٢) عبد شاكر الطائي ، المصدر السابق ، ص١١٦ .

(٣) المصدر نفسة ، ص١١٥ .

(٤) هبه فلاح يحيى الربيعي ، المصدر السابق ، ص٧١ .

(٥) حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص٢٣ .

رأيكم هذا) وبالفعل عرضت المعاهدة بالتصويت فصوت لصالحها ٢١٣ نائبا ، في حين صوت ١٤ نائبا ضدها [١]

وهكذا فأن الاستعدادات التي ابدتها تركيا تجاه بريطانيا من حيث تقديم مختلف الخدمات لأسطولها في البحر المتوسط والدفاع عنه من جهة وخوفا من حصول تقارب بين تركيا من جهة والمانيا والاتحاد السوفيتي من جهة اخرى جعلها تتقرب من تركيا حفاظاً على مصالحها ، وان تركيا كانت متلهفة للتقرب من بريطانيا .[٢]

وعلى الرغم من الانجازات التي حققها الاتراك في معاهدة لوزان الا انه رغم ذلك ، فأن هذه المعاهدة فرضت على تركيا الوراثة للدولة العثمانية المنهارة شروطا وقعها الحلفاء المنتصرون ، نصت على تدويل المضائق وابقائها خارج سيطرة الدولة التركية الجديدة وذلك بحرمانها من انشاء اية تحكيمات عسكرية او قلاع وحصون دفاعية على جانبيهما او نشر قوات مسلحة على سواحلها او تمركزها على المرتفعات المحيطة بها او تواجد قطع بحرية تابعة لمنظمة الامم المتحدة للأشراف عليها وظلت المضائق على حالها منذ ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٣٦ اي في مؤتمر مونترو .[٣]

مؤتمر مونترو :

وافقت تركيا على تطبيق الأحكام الخاصة بمعاهدة لوزان على امل انتظار الفرصة المناسبة للمطالبة بتعديلها ، ففي الحادي عشر من نيسان عام ١٩٣٦ وجهت الحكومة التركية مذكرة الى الدول الموقعة على المعاهدة لأعادة النظرفي البنود الخاصة بالمضائق بسبب المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية وضعت عصبة الامم التي لم تعد لها القدره في

---

(١) علاء طه ياسين النعيمي ، المصدر السابق ، ص٨٧ .

(٢) حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص٤٩ .

(٣) صبحي ناظم توفيق ، الميثاق البلقاني ومعاهدة مونترو في وثائق الممثليات العراقية في تركيا ١٩٣٠-١٩٥٧ ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٢ ص٢٠ .

الاشراف على تنفيذ هذه المعاهدة فضلا عن زوال الضمان الجماعي لمجلس العصبة من جهة والتسابق الدولي المحتوم على التسلح من جهة اخرى .[1]

وقدمت الحكومة التركية مذكرة الى الدول الموقعة على معاهدة لوزان تضمنت عدة نقاط اهمها :

١- في اوقات السلم ينبغي ان تمنح القوى الغير مطله على البحر الاسود حرية المرور فقط من اجل القيام بزيارة مجاملة وان عليها ان تقدم اشعارا بذلك قبل شهر . وينبغي ان لا يتجاوز وزن اي وحدة بحرية تدخل البحر الاسود ١٤ الف طن وان لا تزيد الحمولة الكلية للقوة البحرية الغير مطلة على البحر الاسود في تلك المياه على ٢٨ الف طن ، وان لا تبقى سفن حربية تعود الى دولة غير مطلة على البحر الاسود لمدة اكثر من ١٥ يوما وكان هناك بند جديد في المذكرة تم ادخالة كنتيجة للضغط السوفيتي ونص هذا البند على انه يمكن لدول البحر الاسود ارسال سفن خلال المضائق بمفردها.

٢- وفي حالة الحرب وعندما تكون تركيا دولة محاربة ، فأنه ينبغي الحصول على تخويل خاص لمرور السفن الحربية من الحكومة التركية .

٣- وفي حالة الحرب مع كون تركيا دولة محايدة ، يتم تطبيق البند نفسه كما في وقت السلم ومن بين التحديثات في المذكرة التركية هي ادراج اوقات التهديد بالحرب .[2]

٤- فاذا ما اعتقدت تركيا بأنها مهددة بالحرب فأنه يتطلب الحصول على تخويل مماثل من الحكومة التركية مع تبليغ عصبة الامم والدول الموقعة على المعاهدة ونصت المذكرة التركية على منع مرور الغواصات خلال المضائق منعا باتا كما يمكن ايضا مرور الطائرات المدنية والحربية فوق مناطق معينة من المضائق .

---

(١) وليد بيطار ، القانون الدولي العام ، مجد المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٣١٥ .

(٢) هبه فلاح يحيى الربيعي ، المصدر السابق ، ص١٠٦-١٠٧ .

٥- حاولت تركيا ترسيخ كامل سلطتها على المضائق من خلال الغاء المناطق المنزوعة السلاح وهيئة المضائق ووضع قيود كبيرة على مرور السفن الحربية اضافة الى اختراع ما يسمى وقت التهديد بالحرب .

وفي الوقت نفسه فأن مسودة المعاهدة كانت مؤاتية اكثر للاتحاد السوفيتي لأن الحمولة الاجمالية قد انخفضت للسفن لأي قوة غير مطلة على البحر الاسود التي قد يتم ارسالها الى البحر الاسود . (١)

كان لينين قد اعلن موقف بلاده من المضائق (يتضمن برنامجنا أغلاق المضائق في وجه كل السفن الحربية في زمن السلم والحرب وهذا يخدم المصالح التجارية المباشرة لكل الدول وليس الدول التي تتاخم اراضيها بل كل الدول الاخرى) وبذلك تطابق الموقف السوفيتي باغلاق المضائق مع الموقف التركي .(٢)

وجدت بريطانيا المسودة التركية في صالح الاتحاد السوفيتي معتقدة بأنه سوف لم تحول البحر الاسود الى بحيرة سوفيتية فحسب بل ستؤثر تأثيرا سليا على توازن القوى في البحر المتوسط ، لكن في عام ١٩٣٦ اصبح البريطانيون اكثر خوفا من ادخال ادولف هتلر للتجنيد الالزامي في المانيا وهجوم بنيتو موسوليني على اثيوبيا من خوفهم من الاسطول السوفيتي ورحب الاتحاد السوفيتي بمقترح عقد المؤتمر بوصفة فرصة لتعديل نظام المضائق في صالحها (٣) .

وسعت الحكومة السوفيتية لأخذ دور اكبر في منطقة البحر الاسود كما يمكن تفسيرة بأهتمامها المتزايد بأسبانيا وهناك سبب اخر للأهتمام السوفيتي هو تنامي التهديد الالماني لموانئ البلطيق مما دعا الاتحاد السوفيتي للتفكير في الحصول على موطئ قدم في البحر

---

(١) المصدر نفسه ، ص١٠٧ .

(٢) حسين علي خضير ، المصدر السابق ، ص٢٩ .

(٣) هبه فلاح يحيى الربيعي ، المصدر السابق، ص١٠٩ .

المتوسط ، وهكذا ردت الحكومة البريطانية والسوفيتية بالموافقة على الطلب التركي في ١٦ نيسان عام ١٩٣٦ لعقد مؤتمر بدون اي تأخير .(١)

اراد مصطفى كمال اتاتورك ضمان حماية المضائق خاصة بعد ازدياد الخطر الالماني والايطالي في الساحة الدولية واعلم بريطانيا وفرنسا عن رغبتة في تعديل معاهدة لوزان فيما يخص المضائق وفي ١٠ نيسان ١٩٣٦ تم الابلاغ بأن الموقعين على معاهدة لوزان يملكون النية لتعديلها بمعاهدة جديدة هي معاهدة مونترو المنعقدة بمدينة مونترو في سويسرا في ٢٢ حزيران –٢٠ تموز ١٩٣٦ وشاركت فيه تركيا بريطانيا وفرنسا وروسيا واليونان واليابان وبلغاريا ويوغسلافيا ورومانيا الا ان ايطاليا امتنعت عن الحضور لان تركيا وافقت على قرار عصبة الامم في توقيع العقوبات على ايطاليا عام ١٩٣٥ كما لم تشارك فيه الولايات المتحدة التي عادت الى سياسة عدم التدخل في شؤون الشرق الاوسط والتي كانت لا تزال طاغية على الحياة السياسية الامريكية .(٢) وعقد السفير الامريكي في تركيا جون فان انتويرب ماكموري مؤتمراً مع وزير الخارجية التركي توفيق رشدي اراس في ٢٢ نيسان ١٩٣٦ وذكر توفيق رشدي اراس ان تركيا ستكون سعيدة للتفاوض بشأن معاهدة ، لكن اوضح السفير انه لا يوجد سبب يدعو الى ارسال مراقبين لكي يعدلوا معاهدة لوزان ١٩٢٣ ، واوضح السفير التركي توفيق رشدي اراس ان بنود معاهدة لوزان الخاصة بالمضائق سوف لا تلحق الضرر بالمصالح الامريكية في المضائق التركية والتي اقرتها المعاهدات المعقودة بين البلدين ، اعادت المعاهدة لتركيا سيادتها الكاملة على اراضيها ومياهها الوطنية وتمكنت من الحصول على مكاسب مهمة حول السيادة على المضائق والاشراف الكامل عليها مما قوى مركزها في منطقة البحر الاسود والبحر المتوسط بموجب هذه المعاهدة . (٣)

---

(١) المصدر نفسه ، ص١٠٩ .

(٢) لقاء جمعة عبد الحسن جبار الطائي ، المصدر السابق ، ص٨٥ .

(٣) المصدر نفسة ، ص٨٦ .

عقد مؤتمر مونترو في ٢٢ حزيران ١٩٣٦ في فندق مونترو في سويسرا بمشاركة وفود من النمسا وفرنسا وبريطانيا واليونان واليابان ورومانيا والاتحاد السوفيتي وتركيا ويوغسلافيا اذ كرست الجلسات الاولى للمؤتمر لمسودة المعاهدة التركية والمناقشات المرتبطة بها وعبرت ديباجة مسودة المعاهدة التركية عن رغبة الحكومة التركية في تنظيم المرور والملاحة في المضائق بطريقة تؤمن حماية التجارة الدولية وفي اطار تحقيق امن تركيا ما عدا بعض التفاصيل البسيطة حول تنظيم مرور التجارة فأن الاختلاف الرئيس بين المقترح التركي ومعاهدة لوزان يكمن في القسم الثاني الذي يتعلق بالسفن الحربية وقد تضمن المقترح ايضا تنظيم الحمولة والمرور وانواع السفن.(١)

وفي ٢٠ تموز ١٩٣٦ تم التوقيع على معاهدة مونترو كان حلم تركيا منذ عام ١٩٢٣ ، وبعد التوقيع على هذه المعاهدة زحفت القوات التركية على المنطقة منزوعة السلاح في اليوم نفسه الذي وقعت فيه المعاهدة في مونترو ومع ذلك فقد جرى سريان المعاهدة بشكل مؤقت وذلك لأنه كان من الضروري الحصول على ست مصادقات ، اما المصادقة النهائية لمعاهدة مونترو فقد وقعت في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٦ من قبل ممثلي بريطانيا وتركيا وبلغاريا واليونان والاتحاد السوفيتي ورومانيا ويوغسلافيا وفرنسا في باريس. وهكذا اكتملت جهود تركيا في اعادة سيطرتها على المضائق هي المصادقة على هذه المعاهدة سمح لتركيا بتحصين مضائقها وتعزيزها بمنشئات عسكرية فكانت المعاهدة نصراً لأنقرة عززت فيها هيبة النظام وحصلت تركيا بموجبة على مكاسب مهمة في السيادة على هذا الممر المائي الأستراتيجي وترسيخ نفوذها في حوض البحر المتوسط ومنطقة البحر الاسود ، كما فتحت باب التقارب التركي البريطاني توجته زيارة ادوارد الثامن ملك بريطانيا لتركيا في بداية ايلول ١٩٣٦، بأنتهاء اعمال المؤتمر حصلت تركيا على حرية التصرف في استخدام المضائق بشكل كامل فحصلت على ممتلكات جغرافية ثمينة في العقد القادم ، ومنذ عقد

---

(١) **Gonlubol , Atatuks Foreign policy and principles in turhan Fevzioglu ,Ataturks way , Astanbul ,1987 ,pp 289-290 .**

هذه المعاهدة اصبح الممر الأستراتيجي بين دول البحر الاسود ودول البحر المتوسط بيد الاتراك .[1]

ونتائج المفاوضات ايضا حق السفن التجارية المرور في وقت السلم. اما في زمن الحرب، فان السفن التجارية لها الحرية المطلقة بالمرور في المضائق اذا كانت تركيا من الدول المحايدة. اما اذا كانت محاربة، فانه يحق للسفن التجارية غير المشاركة بالحرب المرور شريطة ان لا تقدم المعونات للعدو. اما السفن الحربية فلا يجوز لها مساعدة (العدو) اي الدول التي تدخل حربا ضد تركيا في اي حال من الاحوال. اما اذا كانت تركيا محايدة فانها لا تمنع مرور هذه السفن .[2]

من الطبيعي ان تتقرب تركيا اكثر الى بريطانيا بعد ان ظهرت تحالفات جديدة على الصعيد الدولي بين المانيا وايطاليا واليابان والاطماع التوسعية لهذه الدول لاسيما وقوف تلك الدول السلبي من اتفاقية مونترو ففي ٢٦ شباط ١٩٣٧ ابلغت الحكومة الالمانية نظيرتها التركية رفضها الشديد لبعض المواد المتعلقة بالاتفاقية ، وبالاخص تلك التي سمحت لدول البحر الاسود وبضمنها الاتحاد السوفيتي بأرسال اساطيلها الحربية الى البحر المتوسط وطلبت من تركيا عقد اتفاق جديد فيما بينهما يسمح للاسطول الالماني الحربي بحرية المرور عبر المضائق التركية وردت تركيا ان المانيا ليست ضمن الدول الموقعة على اتفاقية مونترو ، وان تركيا لا تسمح بالتدخل في الشأن الحيوي لأمن تركيا   ، فتراجعت المانيا عن موقفها.[3]

(١) **J.C Hurewit , the middle East and North Africa in world Politics , British , Franch Supermacy 1924 –1945 , London,1945 , p146 .**

(٢) سجا محسن محمد ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

(٣) حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص٨٦ .

اما الحكومة الايطالية التي قاطعت مؤتمر مونترو فانها عملت على اقناع تركيا بالأنضمام الى محور روما برلين لكنها فشلت في مسعاها حيث اعلنت تركيا صراحة انها لا تنضم الا الى (محور السلام) اي الى جانب بريطانيا وفرنسا (١) .

ومن نتائج ميثاق مونترو حصول تركيا على تقارب شديد مع فرنسا وبريطانيا امام محاولات الالمان النازية وايطاليا الفاشية ، لتقوية نفوذها في البحر المتوسط وشبة جزيرة البلقان (٢) .

٢/ ميثاق سعد اباد :

أسباب كثيرة دفعت تركيا الانضمام الى هذا الميثاق ، منها رغبتها في تأمين حدودها الشرقية ، بسبب تزايد مخاوف حزب الشعب من بريطانيا التي لا ترغب بحصول تقارب تركي- عراقي ، لاسيما بعد حسم قضية الموصل، فضلا عن تصاعد خطر سياسة ايطاليا التوسعية ، بعد تولي موسوليني (١٩٢٢-١٩٤٣) الحكم هناك ، واحتفاظ تركيا بعلاقات طيبة مع ايران ، على اثر زيارة رضا شاه بهلوي شاه إيران (١٩٢٥-١٩٤١) الى انقرة في حزيران ١٩٣٤، كل هذه التطورات شكلت الارضية المناسبة لدخول تركيا في الميثاق.(٣)

اخذت القضية الكوردية تشكل خطرا على الدول التي يسكنها الكورد وراحت حكومات العراق وتركيا وايران تتخذ تدابير مشتركة ضد الخطر الكوردي ، ففي عام ١٩٣٧ تم التوقيع على ميثاق سعد اباد وتتعهد الدول المشتركة فيه بالعمل سوية للقضاء على الحركات الانفصالية والمقصود بها الحركات الكوردية .(٤)

نتيجة للأجتياح الإيطالي للحبشة عام ١٩٣٥ كثفت تركيا جهودها مع جاراتها من اجل توقيع ميثاق عدم الاعتداء بين الدول الاربع بعد حل خلافاتها الحدودية في قصر

---

(١) المصدر نفسة ، ص٨٧ .

(٢) انس يونس عبد ، ص٢١ .

(٣) سجا محسن محمد ، المصدر السابق ، ص١٠٧ .

(٤) كريم مطر الزبيدي ، دراسات في تاريخ تركيا الحديث ، ص٧٧ .

سعد اباد (مقر الاقامة الصيفي لشاه ايران) في ٨ تموز ١٩٣٧ ، تعهدت الدول الاربع بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الموقعة على الميثاق ، واحترام الحدود المشتركة ، وحل الخلافات التي تنشأ بينها عن طريق عصبة الامم ، وقد رحبت بريطانيا بحرارة بهذا الميثاق .[١] وفي ٨ تموز عام ١٩٣٧ عقد ميثاق سعد اباد بين تركيا وجيرانها في الشرق العراق، ايران وافغانستان .[٢] نص هذا الميثاق الذي تم توقيعه في قصر سعد اباد بطهران على الامور الآتية :

١. تعهد الفرقاء بمراعاة حركة حدودهم المشتركة
٢. اتباع سياسة الامتناع المطلق عن اية تدخل في الشؤون الداخلية
٣. الحيلولة دون قيام نشاطات سياسية معادية تهدد السلام وتخل بالامن والنظام في داخل الدول الموقعة على الميثاق ، ويبدو ان هذه المعاهدة التي جاءت بمحاولة تركية ، تزعمها اتاتورك، رد فعل لايجاد كتلة دفاعية في منطقة (الشرق الاوسط) في مواجهة بعض الاطماع الدولية، لاسيما بعد ان اظهرت عصبة الامم عجزها عن حماية الدول الصغيرة كما حدث لمأسات الحبشة بعد استيلاء موسوليني عليها .[٣]

تعهدت الدول الاربع بموجب مواد ميثاق سعد اباد بعدم تدخل اي منهما في الشؤون الداخلية للدول الاخرى الموقعة عليه واحترام حدودها المشتركة وحل الخلافات التي تنشأ بينها عن طريق عصبة الامم ، وقد رحبت بريطانيا بهذا الميثاق ، ضمنت تركيا امن حدودها البرية الشمالية الغربية بواسطة حلف البلقان والحدود الجنوبية الشرقية بواسطة هذا الحلف ، وكذلك تأمين حدودها ناحية البحر المتوسط [٤].

---

(١) حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص٨٩ .

(٢) اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٢٩٢-٢٩٣ .

(٣) انس يونس عبد ، المصدر السابق ، ص٢٢ .

(٤) حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص٨٨-٨٩ .

ويعد ميثاق سعد اباد من ضمن الأحلاف العسكرية التي سعت بريطانيا لإقامتها ومواجهة المد الشيوعي بأتجاه منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما منطقة الخليج العربي التي تعدها بريطانيا حيوية ولايمكن التنازل عنها للأعداء .[١]

ومع ان بعضهم في تركيا قد فسر الميثاق على انه عودة لسياسة (الجامعة الاسلامية) الا ان هذا التفسير غير صحيح ، ذلك ان مصطفى كمال الذي كان يسعى منذ تولية الحكم ، الى ان يجعل من تركيا دولة غربية ، قد عمل ، على الاسناد الى حقائق الجغرافية ، وليس الى حقائق التاريخ كما انه سعى من اجل قطع تركيا عن ماضيها الشرقي والاسلام وعلى هذا الاساس نجد ان تركيا لم تدعم اي واحد من المؤتمرات الاسلامية التي عقدت بين سنتي ١٩٢٦-١٩٣١ ومهما يكن من امر فأن ميثاق سعد اباد طمئن تركيا على حدودها الشرقية وكذلك ساعدت في الوقوف امام اية حركات كردية تشكل تهديدا لتوجهها العلماني ، كما قدمت بريطانيا الى تركيا عشية الحرب العالمية الثانية ، قروضا بهدف تأمين ارتباطها بالاحلاف الغربية او تحييدها على الاقل لأية حرب مقبلة[٢].

نص ميثاق سعد اباد على المواد التالية :

المادة الاولى : يتعهد الفرقاء المتعاقدون الساميون بأتباع سياسة الامتناع المطلق عن اية تدخل في شؤونهم الداخلية

المادة الثانية : يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون تعهداً صريحاً بمراعاة حركة حدودهم المشتركة

المادة الثالثة : التشاور فيما يخص كل الاختلافات

(١) G.L.Lawis ,op . cit , pp . 132-133 .

(٢) عبد الجبار قادر غفور ، المصدر السابق ، ص٤٤ .

المادة الرابعة : التعهد بعدم الحرب على اي احد منهم وعدم الأستيلاء على اراضي الدول الاخرى وعدم هجوم دولة بقواتها البرية والبحرية والجوية على بلاد دولة اخرى .[١]

المادة الخامسة : واذا خرقت المادة الرابعة او كادت ان تخرق فعليه ان تعرض القضية على عصبة الامم

المادة السادسة : اذا قام احد المتعاقدين بالأعتداء على دولة من غير الدول الموقعة ، انهاء احكام هذه المعاهدة نحو الفريق المعتدي بدون سابق انذار

المادة السابعة : عدم تكوين عصابات مسلحة او قيامها باعمال لغرض الاخلال بالنظام والامن العام في اي قسم من بلاد الفريق الاخر

المادة الثامنة : حل الاختلافات بالطرق السلمية

المادة التاسعة : ان المعاهدة لا تعارض ميثاق عصبة الامم

المادة العاشرة : حررت هذه المعاهدة باللغة الفرنسية ووقع عليها بأربع نسخ ويعترف كل من الفرقاء المتعاقدين الساميين باستلام نسخة منها وانها عقدت لمدة خمس سنوات .[٢]

٣/ حلف البلقان :

كانت دول البلقان تبحث عن معاهدة صلح شاملة فيما بينها ، كانت ايطاليا تعمل على تعزيز نفوذها في شبه الجزيرة البلقانية وجعل دول البلقان تدور في فلكها السياسي حيث كان لإيطاليا نفوذا في كل من بلغاريا والبانيا ، ففي آب من عام ١٩٢٧ رفضت ايطاليا رفضا قاطعا المشاركة في المناقشات البريطانية الفرنسية مع الحكومة البلغارية الرامية الى كبح نشاط المنطقة الثورية المقدونية الداخلية ، اما موسوليني حاول ان يعزز موقفه في شرق البحر المتوسط فعقد معاهدة صداقة وحياد مع تركيا في ١٠ مايس ١٩٢٧ ومع اليونان في ٢٣ ايلول من العام نفسة وكان يأمل من ذلك عقد معاهدة ثلاثية ايطالية –

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ، ط٢ ،مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٥٣ ، ج٢ ، ص٤٣

(٢) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص٣٠٦ .

تركية –يونانية ، الا ان المشاكل التي كانت قائمة بين تركيا واليونان جراء تبادل السكان حالت دول ذلك ، وكذلك ان تركيا واليونان قلقتين من الدكتاتور الايطالي وجاءت النتائج عكس ما يريد ، ومن جهة اخرى فبينما كان موسوليني يعمل على عزل يوغسلافيا عن محيطها البلقاني توصلت الحكومتين اليوغسلافية واليونانية الى اتفاق وضع حد للنزاع الذي دام طويلا بين البلدين حول المنطقة الحرة في سالونيك عندما وقع الطرفان في ١٨ اذار ١٩٢٩ اتفاقية وضعت بموجبها اسس ادارة وتشغيل المنطقة الحرة ، كما انه اصيب بالاحباط لتوصل اليونان وتركيا الى عقد معاهدة صداقة وحياد وتحكيم بينهما في تشرين الاول من عام ١٩٣٠ (١) .

شهدت دول البلقان تطورا سياسيا تمثل محاولة تنظيم جبهة قوية وموحدة لمقاومة عوامل جذب وضغوط الدول الكبرى عن طريق عقد سلسلة من المؤتمرات البلقانية ، عقد اول مؤتمر غير رسمي في اثينا في تشرين الاول ١٩٣٠ وقد حضره ممثلون عن اليونان وتركيا ويوغسلافيا ورومانيا والبانيا وبلغاريا ، وتقرر فيه اقامة اجتماع سنوي لوزراء خارجية دول البلقان وانبثقت عن المؤتمر لجنة لصياغة مشروع معاهدة بلقانية تعمل على نبذ الحرب وحل النزاعات بين دول البلقان بالطرق السلمية ، كما تقرر خلال المؤتمر اقامة هيئة دائمة هدفها تعزيز التقارب بين دول البلقان في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلاقات السياسة (٢) .

عقد المؤتمر الثاني لدول البلقان في اسطنبول في ٢٠-٢٦ تشرين الاول ١٩٣١ وخلال انعقاد جلسات المؤتمر قدم الجانب اليوناني مشروع معاهدة الحلف البلقاني التي ضمت مسودتها المبادئ الاساسية الاتية :

١. تجنب الحرب في حل النزاعات الدولية
٢. اتباع الطرق السلمية في تسوية النزاعات الدولية

---

(١) عبد شاطر عبد الرحمن ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، مج٥، العدد ١٨ ، ص٢٨٨-٢٨٩ .
(٢) عبد شاطر عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص٢٨٩ .

٣. التعاون المتبادل بين دول البلقان

٤. عند انتهاك المعاهدة يجب ان لا يلجأ الى الحرب

حاولت تركيا ايجاد حل لبعض الصعوبات التي ظهرت خلال المناقشات بين اليونان وبلغاريا ولكن الاخيرة كانت السبب في عرقلة التوصل الى مشروع المعاهدة البلقانية اذ اعاد البلغار فتح ملف مشكلة الاقليات لا بل انهم هددوا بطرح المشكلة التي لا تزال من اكثر المشاكل تعقيداً وهي مشكلة الحدود ، وفي تشرين الثاني ١٩٣٢ عقد المؤتمر البلقاني الثالث في بوخارست وطرحت فيه مسودة المعاهدة البلقانية للنقاش الا ان الوفد البلغاري رفض ذلك واصر على ضرورة تسوية مشكلة الاقليات واقترح تأجيل مناقشة المعاهدة الى العام القادم ، وتوصلوا في حالة اي مشكلة لا يتوصل فيها الى حل يتم احالتها الى عصبة الامم ، الا ان الوفد البلغاري رفض مناقشة هذه المقترحات ، وتعزز موقف تركيا الدولي بعد دخولها عصبة الامم عام ١٩٣٢ واخذت تعمل من اجل تحقيق فكرة التعاون البلقاني الوثيق ليمنح هذا النهج السياسي تدريجيا لتركيا دوراً قياديا بين دول البلقان .[١]

عقدت تركيا مع اليونان في ١٤ ايلول ١٩٣٣ معاهدة اكدت الصداقة وعدم الاعتداء والضمان المتبادل لصون حدودهما المشتركة فاتحة الطريق لعقد معاهدات مماثلة مع كل من رومانيا في ١٧ تشرين الاول ويوغسلافيا في ٢٥ تشرين الثاني من السنة نفسها ومهدت هذه المعاهدات السبيل امام تشكيل حلف البلقان بين تلك الدول وتشكيل جهاز استشاري حال وقوع تهديد للسلام في منطقة البلقان [٢].

وعملت الحكومة التركية على ايجاد تقارب بين بلغاريا واليونان وتسوية الخلافات بينهما فرحبت الحكومة اليونانية بذلك الا ان بلغاريا تنضر بعين الشك الى التقارب التركي

---

(١) المصدر نفسة ، ص٢٩٩ .

(٢) حنا عزوبهنام، المصدر السابق، ص٤٧.

اليوناني ، لانها رأت في ضمان تركيا لحدود اليونانية بموجب هذه المعاهدة قد وضع عائقاً جديداً في طريق الطموحات الاقليمية البلغارية [1].

ومع بداية عام ١٩٣٤ تم الاتفاق من حيث المبدأ من قبل الدول البلقانية الاربع (تركيا ، اليونان ، رومانيا ، يوغسلافيا) على المعاهدة البلقانية التي استندت على المبادئ الاتية :

١. ضمان متبادل لحدود دول البلقان
٢. الدخول في مباحثات متبادلة حول الاحداث التي تؤثر على الوضع في منطقة البلقان
٣. الاحجام عن التوصل الى اتفاقية سياسية مع دول اخرى من دول البلقان من دون الموافقة المسبقة للاطراف الموقعة على المعاهدة
٤. تبقى امكانية الانضمام الى المعاهدة مفتوحة امام الدول التي ترغب بالانضمام اليها

غير ان موقع بلغاريا الجغرافي ضمن شبة الجزيرة البلقانية جعل من المستحيل على الدول البلقانية الاخرى تجاهلة وان عدم مشاركة بلغاريا في الحلف يبقى يشكل خطراً لانها تمتلك امكانية منح موطئ قدم لاي من القوى العظمى الراغبة في التدخل في الشأن البلقاني [2] .

اما مراسيم التوقيع النهائية على معاهدة الحلف في ٤ شباط ١٩٣٤ قام بها وزراء خارجية كل من تركيا واليونان ورومانيا ويوغسلافيا في بلغراد وتوصلوا الى توحيد وجهات نظرهم من حيث المبدأ من مضامين المعاهدة البلقانية

المادة الاولى الضمان المتبادل لامن جميع الحدود البلقانية ، المادة الثانية بالتشاور في ما بينهم حول الاجراءات التي يجب اتخاذها في وجه الاعمال الطارئة التي لها تأثير على مصالحهم كما حددتها المعاهدة وبعدم مباشرة اي عمل سياسي باتجاه دول بلقانية اخرى

---

(١) المصدر نفسة ، ص٢٩٢

(٢) عبد شاطر عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص٢٩٥ .

غير موقعة على المعاهدة دون مناقشة متبادلة مسبقة ولا يتخذ اي التزام سياسي تجاه دول بلقانية اخرى دون التشاور مع الاطراف السامية المتعاقدة ، المادة الثالثة تصبح نافذة حال التوقيع عليها ويبقى موضوع الانضمام اليها مفتوحاً امام الدول البلقانية الاخرى التي تفضل الدول المتعاقدة انضمامها وتعمل من اجل تحقيقة [١] .

برز سؤال بعد توقيع المعاهدة من الحكومة السوفيتية الى الحكومة التركية من خلال السفير السوفيتي في انقرة الى انه في حال نشوب صراع بين الاتحاد السوفيتي ورومانيا فربما تقف بلغاريا الى جانب الاتحاد السوفيتي ، وان تركيا ستقف لجانب رومانيا بموجب المعاهدة ، وان هذا العمل سيعد انتهاكا لمعاهدة الحياد التركية – السوفيتية المعقودة ١٩٢٥ وقد تم التغلب على هذه الصعوبة بمادة من رومانيا حيث اعلنت بتصريح لها انها لا ترغب في اية مساعدة من قبل تركيا في حال نزاعها مع السوفيت [٢] .

ان ايطاليا تتمتع بعلاقات قوية مع بلغاريا وكانت تساند الاخيرة في مطالبتها بتعديل معاهدات الصلح ، وانها المسؤول المباشر عن موقف بلغاريا السلبي في مؤتمرات البلقان ، حيث وصفت الصحافة الايطالية ان مشروع المعاهدة البلقانية بمثابة وضع نهاية للمصالح الايطالية في منطقة البلقان.[٣]

هدف تركيا من تكوين حلف البلقان من اجل تأمين حدودها الغربية خاصة ضد التطلعات البلغارية ، لكن لم تنظم بلغاريا بسبب تحريض من ايطاليا وكذلك اتخذت المانيا موقف معادي من الحلف ، بينما رحبت فرنسا وبريطانيا والإتحاد السوفيتي بالحلف[٤].

---

(١) أريك زوركر ،المصدر السابق ، ص٢٩٢ .

(٢) المصدر نفسة ، ص٢٩٣ .

(٣) سجا محسن محمد ،المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٧ .

وبهدف ابعاد الخطر الايطالي وتأمين حدودها الغربية اتجهت تركيا صوب دول البلقان متناسية خلافاتها السابقة بعد ان ادرك اتاتورك ان بلاده ستكون عرضة للتهديد الايطالي عاجلا او اجلا وان مصلحة بلاده العليا تفرض عليه ترك سياسة العزلة التي انتهجتها تركيا ، وكانت المعاهدة التي عقدتها تركيا مع اليونان في ١٤ ايلول ١٩٣٣ والتي اكدت الصداقة وعدم الاعتداء والضمان المتبادل لصون حدودهما المشتركة فاتحة الطريق لعقد معاهدات مماثلة مع كل من رومانيا في ١٧ تشرين الاول، ويوغسلافيا في ٢٥ تشرين الثاني من السنة نفسها. ومهدت هذه المعاهدات السبيل امام تشكيل حلف البلقان بين تلك الدول في ٩ شباط ١٩٣٤، والذي اكد ما ورد في تلك المعاهدات الثنائية، فضلا عن تشكيل جهاز استشاري للتشاور في اتخاذ اجراءات مناسبة في حال وقوع أي تهديد للسلام في منطقة البلقان .[1]

اسهمت معاهدة ١٩٢٦ بين بريطانيا والعراق وتركيا في تسوية المشاكل السياسية بين بريطانيا وتركيا وتحسين العلاقات بينهما للتفرغ تركيا انذاك لحل مشاكلها مع اليونان ، عدوتها السابقة بأتباعها سياسة ناجحة وصائبة بالجنوح الى حالة السلم معهما بأتفاق مصالح الطرفين على ذلك ، ومنع بلغاريا من تغيير الوضع الراهن في تراقيا انذاك ، فبعد مباحثات هامة جرت بين البلدين في انقرة توصل الطرفان الى عقد معاهدة يونانية تركية في تشرين الاول ١٩٣٠ حسمت حالة الاحتكاك الخطرة بينهما والناجمة عن مطالب ممتلكات السكان الاتراك واليونانيين الذين تم تبادلهم بين البلدين ، وانهت العديد من المشاكل العالقة بينهما ، وابدا الفريقان تأييدهما بتثبيت الوضع الراهن اقليما ، واتفقا على مبدأ التساوي البحري في شرق البحر المتوسط ، في حين اثبت دخول تركيا عضوا في عصبة الامم في ١٨ تموز ١٩٣٢ توجهاتها السلمية وتقاربها مع المعسكر الاوربي ، كما عدت بداية للسياسة التركية الفعالة في منطقة البقان ذات المصالح التقليدية لتركيا ، عن

---

(١) حنا عزو بهنان ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

طريق انضمامها الى ميثاق حلف البلقان في ٩ شباط ١٩٣٤ الذي وحد كل من اليونان ويوغسلافيا ورومانيا وتركيا نفسها في وحدة مشتركة لضمان السلام والاستقلال والتماسك الاقليمي وتبادل المساعدة العسكرية فيما بينهم في حالة الهجوم على احدها وقد حاولت تركيا جاهدة ضم بلغاريا الى الحلف البلقاني الا ان الاخيرة ظلت خارج الحلف لرفضها القبول بحدود دولتها ، وطالبت بمنفذ الى البحر المتوسط واستعادة دبروجه .[١]

٤ / مشكلة لواء الاسكندرونة

على اثر خسارة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى، اصبحت بلاد الشام (سوريا- لبنان، فلسطين- الاردن) تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي، وعندما وصل الكماليون للحكم طالبوا بلواء الاسكندرونة بحجة ان اغلب سكانه من الاتراك ، الا ان قيام فرنسا بعقد معاهدة مع سوريا في ايلول ١٩٣٦، وتقديم الاولى وعودها بأستقلال سوريا بما فيها لواء الاسكندرونة ، الأمر الذي اثار استياء الاتراك، فسارعت حكومة حزب الشعب الى تقديم شكوى الى عصبة الامم، فأصدرت الأخيرة قرارا بتاريخ الخامس من ايار ١٩٣٧، يتضمن منح اللواء الحكم الذاتي، مع ضمانات للسكان وعدم تسليمها لتركيا ومع ذلك تواصلت الاتصالات بين تركيا وفرنسا، ففي الثالث من تموز ١٩٣٨ توصلوا الى عقد بروتوكول انطاكية، احتوى على سبل التعاون بين القوات الفرنسية المرابطة في سوريا، والقوات التركية للمحافظة على الامن في الاسكندرونة ، الذي صار يحكم بشكل ثنائي بين تركيا وفرنسا الى ان يبت في امره ، الا ان الانتخابات التي جرت في الاسكندرونة في الاول من ايلول من العام نفسه كانت نتيجتها فوز الاتراك باغلبية (٢٢) مقعدا من مجموع المقاعد الـ (٤٠) ، وفي اليوم نفسه اعلن المجلس المنتخب الحكم الذاتي تحت اسم (جمهورية هاتاي) وتم رفع العلم التركي، ثم ارسل وفدا الى انقرة يطالب بالانضمام الى الوطن الام تركيا.[٢] وفي الرابع والعشرين من حزيران ١٩٣٩ عقدت الحكومتان اتفاق تعاون، اذ

---

(١) جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص١٨٠-١٨١ .

(٢) سجا محسن محمد ، المصدر السابق ، ص١١١ .

اعترفت فرنسا لتركيا في ملكية لواء الاسكندرونة، مما آثار حالة من الاستياء من الشعب العربي، ولاسيما السوري، وبذلك يكون حزب الشعب قد نجح في مساعيه في ضم الاسكندرونة، عبر جهود حكوماته، على الرغم من عدم أحقية تركيا في الاسكندرونة العربية (ارضا وسكانا) ،على اننا نرى ان الحزب قد خالف ما اعلنه من مبادئ وافكار اسست بسياسات تركيا الخارجية في ما ذهب اليه في تفسيره للقومية بوصفها احدى مبادئه الستة بقوله: "ان الامة التركية في نهجها القومي لا تضمر العداء لأحد، وتعتبر المواطن التركي من يتكلم اللغة التركية وممن يعيش داخل حدود الجمهورية ، في حين نرى سياسة تركيا ترمي الى ضم الولايات التي كانت خاضعة لحكم الدولة العثمانية الى املاكها. [(١)]

وبذلك اصبحت هاتاي مع بداية كانون الثاني عام ١٩٣٨ العمل بالطوابع البريدية التركية وعليها علم دولة هاتاي وصورة اتاتورك واصبح الموظفون يتقاضون اجورهم بالعملة التركية ، واصدرت القوانين لحمايتها اقتصاديا مثل السيطرة على تبادل العملات الاجنبية ، ومنع تصدير رأس المال.[(٢)]

وفي شهر نيسان ١٩٣٩ منع التعامل بالليرة السورية في اسواق هاتاي والغيت جوازات السفر بين تركيا وهاتاي والغيت الحدود بين الدولتين ، ومنعت التعليم الفرنسي في المنطقة ، ولم تجدد تركيا عقود الموظفين والقضاة الفرنسيين وغادروا الدولة في نهاية ١٩٣٨ ، وبحلول شباط ١٩٣٩ اصبحت هاتاي جزء من تركيا فقد تم العمل بالادارة التركية وتطبيق القانون التركي والغيت التشريعات السابقة .[(٣)]

---

(١) المصدر نفسة ، ص١١٢ .

(٢) حسام النايف ، لواء اسكندرونة حكاية وطن سلب عنوة ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٣ ، ص١٧٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص١٧٩ .

كانت بريطانيا وفرنسا مؤيدة لانضمام الاسكندرونه الى تركيا لأن تركيا لم تكن منحازة الى اية دولة اوربية رئيسية وكذلك الرغبة بتهدئة تركيا.[١]

بريطانيا كانت حريصة على توثيق العلاقات بين تركيا وفرنسا وتشجيع التقارب بين الدولتين بهدف الحيلولة دون أرتماء تركيا في احضان المانيا النازية لذلك بذلت جهدها لتحقيق التقارب بين فرنسا وتركيا بالطرق الدبلوماسية ، وحتى لا تكون الاسكندرونه عائق امام التحالف مع تركيا فقررت فرنسا التخلي عن لواء اسكندرونة لصالح تركيا .[٢]

وفي ٢٤ تموز ١٩٣٩ ارسلت الحكومة الفرنسية كتابا الى الامين العام لجمعية الامم المتحدة لأعلامه عن توقيع الاتفاقية الفرنسية التركية وارسلت معه نسخة عن الاتفاقية وملاحقها ، وفي الاجتماع الاخير الذي عقدته جمعية هاتاي في ٢٦ حزيران ١٩٣٩ وافقت على حل نفسها والانضمام الى تركيا.[٣]

٥/ العلاقات مع ايران :

جاء تنصيب رضا بهلوي شاهاً لايران (١٩٢٦-١٩٤١) فاتحة للعلاقات التركية الايرانية ، حاولت حكومة رضا شاه التقرب من الاتراك لاقامة علاقات جديدة بين البلدين تطوي صفحة التجاوزات السابقة وتضع اساساً للتعاون المشترك بينهما لتنتهي السلسلة الطويلة من الحروب والمشكلات الحدودية التي شهدها تاريخ العلاقات بين البلدين في العهود السابقة .[٤]

أسهمت مجموعة من العوامل في تحسين العلاقات بين البلدين منها تأثر شاه ايران واعجابة الشخصي بمصطفى كمال ورغبته في محاكاة اصلاحاته التي طور من خلالها

---

(١) فيليب روبنس ، تركيا والشرق الاوسط ، تر : ميخائيل نجم خوري ،ط١، دار قرطبة ، ١٩٩٣ ، الجزائر ، ص٣٢ .

(٢) حسام النايف ، المصدر السابق ، ص١٨٢ .

(٣) المصدر نفسة ، ص١٨٥ .

(٤) منهل الهام عبد ال عقراوي واخرون ، العلاقات التركية –الايرانية (١٩٢٣-٢٠٠٣) دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية ،ط١، دار غيداء ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص٢٢ .

بلاده، حاول الشاه تحرير اقتصاد مناطق شمال ايران من الاعتماد على الاتحاد السوفيتي من خلال ايجاد منفذ للأسواق الايرانية عن طريق الموانئ التركية ، بدأت الحكومة الايرانية بتطوير علاقتها مع الحكومة التركية بعد ان اقدمت على توقيع معاهدة للصداقة في ٢٢ نيسان ١٩٢٦ ، كانت بواسطة من حكومة الاتحاد السوفيتي وذلك بطلب من انقرة وركز تلك المعاهدة على عدم الاعتداء والحياد وتضمنت ايضا مبادئ اساسية تحكم علاقتهما فضلاً عن عدم السماح بالأخلال بالأمن والتصدي لعمليات التهريب على الحدود ، أسهم عقد المعاهدة بين البلدين في تخفيف روح الحذر والشكوك التي سادت العلاقات بينهما نتيجة العداء المستفحل بين الدولة الصفوية والعثمانية على مدى قرون طوال ، كانت نتيجة ذلك قيام وزير البلاط الايراني تيمور طاش بزيارة لتركيا على رأس وفد حكومي في خريف ١٩٢٦ ونتج عن الزيارة التوقيع على العديد من الاتفاقيات التي عززت العلاقات بين البلدين وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٧ وقع البلدان اتفاقية تجارية مؤقته لتنشيط العلاقات الأقتصادية وتسهيل انتقال البضائع بينهما واقيم ١٩٢٨ اتصالاً تلغرافياً بين انقرة وطهران .[١]

ان هذا التحسن في العلاقة لا يخلو من مشاكل فالنشاطات الكردية المسلحة على جانبي الحدود ولاسيما بعد قيام حركة الشيخ سعيد بيران التي انطلقت في الاراضي التركية عام ١٩٢٥ ونتيجة لأجراءات والتدابير التي قامت بها الحكومة التركية في قمع تلك الحركة اضطر عدد كبير من الاكراد الى اللجوء الى الحدود التركية واعتقاد الحكومة التركية ان هؤلاء المسلحين يتلقون الدعم من ايران .[٢]

اضطرت تركيا لتحشيد قوات عسكرية في ولاياتها الجنوبية الشرقية في محاولة لمنع الاكراد من القيام بحركات ، حيث حدثت حركة مسلحة بين عامي (١٩٢٧-١٩٣٠) وهي

---

(١)منهل الهام عبد ال عقراوي واخرون ، العلاقات التركية –الايرانية (١٩٢٣-٢٠٠٣) دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية ،ط١، دار غيداء ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص٢٣ .

(٢) المصدر نفسة ، ص٢٣ .

حركة ارارات وتأزمة العلاقات التركية الايرانية مرة اخرى وذلك بعد ان اتخذ المسلحون الاكراد قواعد لهم داخل الأراضي الايرانية ، وبسبب الخسائر الكبيرة التي تكبدتها القوات التركية على ايدي المسلحين الاكراد ، وتدهورت العلاقات بين البلدين وتبادل الطرفان الأتهامات بشأن ايواء هذه العناصر وتشجيعها للقيام بحركات مسلحة ضد الطرف الاخر ، في الواقع لم يقدم الايرانيون للاكراد المساعدات التي اشارت اليها تركيا ، بل ان سياسة مصطفى كمال اتاتورك المعادية لكل ما هو كردي ، وشنه الحرب ضدهم هي التي دفعتهم الى حمل السلاح ضد حكومته ، لأن ايران لم يكن من مصلحتها دعم اكراد تركيا لكونها تضم اعداداً غير قليلة من الذين ينسقون عملياتهم مع الاكراد الاخرين ، وفي عام ١٩٣١ استطاعت الحكومة التركية ان تحصل على موافقة نظيرتها الايرانية للسماح لقواتها اجتياز الحدود لمطاردة المسلحين الاكراد والقضاء على تحركاتهم في المنطقة الحدودية المشتركة بين البلدين من نتائجة تخفيف حدة الحركات الكردية وتحسين العلاقات بين البلدين، و في ١٧ كانون الثاني ١٩٣٢ وتطورت العلاقات حيث ترأس وزير الخارجية التركي توفيق رشدي اراس وفد بلادة لزيارة العاصمة طهران وكانت مهمة الوفد البحث هي تعزيز العلاقات بين البلدين[(١)]

تمخضت المباحثات التي اجراها وزير الخارجية التركي مع نظيره الايراني محمد علي فروغي عن التوصل الى :

١ . وضع اسس الاتفاق التجاري الاقتصادي الذي نص على منح تسهيلات كبيرة للتجار والعاملين الاتراك في ايران

٢. موافقة على مد خط سكة حديد يربط تبريز بطرابزون مروراً بمنطقة ارضروم

٣. الموافقة على مرور البضائع التراكية عبر الخط الحديدي بريق الترانزيت

---

(١) منهل الهام عبد ال عقراوي واخرون ، العلاقات التركية –الايرانية (١٩٢٣–٢٠٠٣) دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية ،ط١، دار غيداء ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص٢٦ .

٤. اعادة النظر في معاهدة الصداقة التركية – الايرانية لعاد ١٩٢٦ وتطور بنودها على وفق مقتضيات المرحلة المستقبلية بشكل يتفق مع تطور العلاقات الايجابية بين الطرفين .

وقع البلدان في ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٢ اول اتفاقية حدودية نصت على انهاء النزاع الحدودي الذي استمر بينهما قروناً طويلة وصيغت هذه الاتفاقية بما يرضي الاتراك ، وحصلت تركيا على المنحدرات الشمالية الشرقية في منطقة (اغري داغ) مقابل مساحات صغيرة من الاراضي التي منحها الاتراك لإيران .[١]

ان زيارة الشاه الى تركيا لها اثار ايجابية بين البلدين ، حيث عملت تركيا دور الوسيط لحل المشاكل الحدودية بين ايران وافغانستان عام ١٩٣٤ ، وكما شهد البلدان حركة واسعة من التبادل التجاري والنشاط الثقافي الملحوظ ولم يكن من قبيل الصدفة ان ترجح الحكومة الايرانية طريق تركيا لنقل بضائع الترانزيت ومباشرتها بتعبيد القسم الايراني من الطريق الذي يصل تبريز بطرابزون مروراً بمرند ، وتوقيع اتفاقيات بصيانة الحدود والتعاون القضائي بتبادل المجرمين واتفاقيات البرق والهاتف والكمارك والإقامة ، اخذت العلاقات التركية الايرانية تسير وفق مبادئ ميثاق سعد اباد اكثر من الدول الاخرى التي انضمت اليه بشأن عدم السماح بأنتقال المسلحين الاكراد عبر حدودهما المشتركة .[٢]

وابرز ملامح تطور العلاقات التركية الايرانية اعلان البلاط الشاهنشاهي الحداد لمناسبة وفاة مؤسس دولة تركيا الحديثة مصطفى كمال في تشرين الثاني ١٩٣٨ لمدة شهر كامل ، وعقد البرلمان الايراني جلسة خاصة لهذا الغرض القى فيها رئيس البرلمان خطاباً اشاد فيه بدور اتاتورك في بناء تركيا واثرة في تعزيز العلاقات بين البلدين[٣]

---

(١)منهل الهام عبد ال عقراوي واخرون ، العلاقات التركية –الايرانية (١٩٢٣–٢٠٠٣) دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية ،ط١، دار غيداء ، عمان ، ٢٠١٤ ،ص٢٧ .

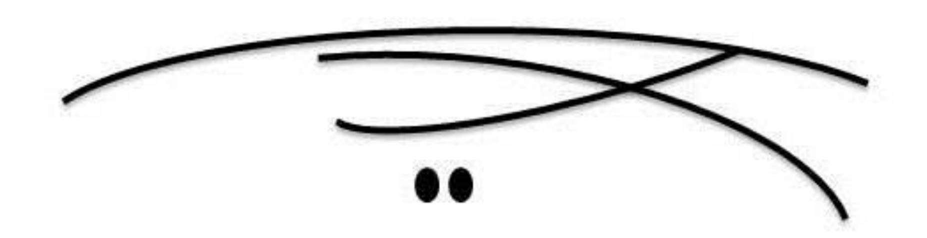
(٢) المصدر نفسة ، ص٣٠ –٣١ .

(٣) المصدر نفسة ، ص٣٢ .

الفصل الثاني

تركيا في عهد عصمت اينونو

١٩٣٨ – ١٩٥٠



المبحث الأول

أوضاع تركيا الداخلية

توفي كمال اتاتورك في العاشر من تشرين الثاني ١٩٣٨ وقد نص الدستور على انتخاب رئيس للجمهوريه فور فراغ المنصب ، لذلك في البدايه عمل جلال بايار بعرض المنصب على رئيس الاركان الجنرال فوزي جاقماق [١] و جرت الانتخابات عن طريق الاقتراع السري واسفرت عن فوز اينونو[٢] بمجموع ٣٢٢ صوتا من ٣٢٣ لعل ما منح عصمت اينونو وضعية المرشح الأوحد لرئاسة الجمهورية هو نفوذه داخل المؤسسة العسكرية والبيروقراطية المدنية ، وقد كان تولي اتاتورك رئاسة الجمهوريه وعصمت اينونو رئاسة الوزراء منذ تاسيس الجمهورية عاملا مؤثرا في ترسيخ فكرة وجوب تولي شخصية عسكرية قادرة على حماية الجمهورية ومبادئها وبهذه الكيفية اتخذ الجيش قراره بتولية عصمت اينونو رئاسة الجمهورية حتى ان الفريق فخر الدين الطاي قائد الجيش الاول قد جاء ومعه عدد من قادة الفيالق والفرق وبعض وحداتهم العسكرية والتفوا حول البرلمان صبيحة يوم اجراء الانتخابات وهو ما يبرز دور الجيش الضالع في تنصيب عصمت اينونو رئيسا للجمهورية[٣].

---

(١) فوزي جاقماق : ولد في اسطنبول ١٨٧٦ ويعد من القادة البارزين ايام حرب الاستقلال وهو رئيس الاركان الذي منحه اتاتورك هذه الرتبة عام ١٩٢١ لذلك اصبح القائد الاعلى في الجيش خلفا لاتاتورك وبالرغم من ان اينونو كان عسكريا يحمل رتبة جنرال الا انه لم يكن القائد الاعلى في الجيش الا ان فوزي جاقماق رفض هذا المنصب . ينظر: ايمان معيزي و ياسمينه صلاح ، المصدر السابق ، ص ٧٢ ؛ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، التطورات السياسيه الداخليه في تركيا ١٩٦٠–١٩٨٠ دراسة تاريخيه ، اطروحة دكتوراه مقدمه الى مجلس كلية التربيه جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣.

(٢) طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور في تركيا من القبضه الحديديه الى دستور بلا عسكر ، ط٢ ، مط النهضه ، القاهرة ، ١٩٣٨، ص ٦١

(٣) علاء طه ياسين النعيمي ، المصدر السابق ، ص ١٥٥

وكان اينونو قد تولى زعامة حزب الشعب الجمهوري بعد وفاة مصطفى كمال اتاتورك حيث اكد مبدأ المشاركة الواسعة لقطاعات الشعب في ادارة الدوله والأبتعاد عن دكتاتورية الحزب الواحد .[١]

اولاً : تركيا والحرب العالمية الثانية

اعلنت تركيا حيادها في الحرب العالمية الثانية وسعت منذ البداية في عام ١٩٣٩الى اغلاق المضايق بوجه السفن الحربية الأجنبية التزاما منها بالمادتين ٢٠ و٢١ من ميثاق مونترو[٢] ولغرض ابعاد البلاد عن خطر الحرب ارغمت الحكومة التركية على التدخل بشكل جدي في كل اوجه الحياة التركية فأصدرت قانونا جديدا حمل اسم قانون الدفاع الوطني (قانون حماية الأمة) في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ الذي منح الحكومه سلطات استثنائية واسعة للسيطرة على الأوضاع الداخلية ودرء الخطر الخارجي عن تركيا بالعمل على اقامة جيش قوي وتحويل اقتصاد البلاد الى اقتصاد حرب من خلال فرض السيطرة على الأسعار وتجهيز البضائع للسوق واستخدام السخرة (التشغيل القسري في المناجم) ، ووجهت الحكومة التركية الصناعة اتجاهاً يخدم متطلبات الحرب ، لذا أصدرت قانون السيطرة على المشاريع الخاصة بإنتاج السلاح والذخيرة الحربية ، إلا أن الإنتاج الصناعي في تركيا المدني منه والعسكري ، شهد تذبذبا واضحاً كماً ونوعاً في ظل ظروف الحرب ، بسبب حاجة الصناعة التركية الى تقنيات ومكائن أنتاجية وقطع غيار، كانت تستوردها من الخارج ، وتغيرت ظروف الأستيراد أثناء الحرب [٣]

فعند اندلاع الحرب العالمية الثانية التي جذبت الى مدارها عشرات الاقطار ولم يكن الصراع في الاوساط الحاكمة في تركيا قد حسم حول اختيار الاتجاه في السياسة الخارجية

---

(١) كريم مطر حمزة الزبيدي، موجز تاريخ تركيا الحديث، ص٦٥.

(٢) جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص ١١٨.

(٣) هربز حسن شالوخ العنبكي ، المصدر السابق ، ص ٦٩.

وقد تفوقت الفئات التي كانت تدعو الى الوقوف في صف الكتله البريطانية – الفرنسية التي كانت تنتهج سياسة ميونيخ سيئة الصيت التي انتهجتها الدول الاوربية والقائمة على حسابات مفادها ان التناقضات بينها وبين الدول الفاشية يمكن تذليلها عن طريق الحرب ضد الاتحاد السوفيتي وقد بذلت كل الجهود من اجل توجيه العدوان الهتلري نحو الشرق ، وفي ايلول ١٩٣٩ وصل موسكو وزير خارجية تركيا سراج اوغلو لأجراء مفاوضات وقد اقترحت الحكومة السوفيتية عقد معاهدة ثنائية حول المساعدات المتبادلة تتحدد بمنطقة البحر الاسود فقط ، واخذت بالحسبان في ذلك مصالح الاتحاد السوفيتي وتركيا مسترشدة بأهداف ضمان السلم على حدودها الجنوبية وطالبت بالأضافة لذلك بضمانات حقيقية في ان لا تستخدم المضايق من قبل الدول المعتدية بما يضر الشعب السوفيتي ، رفضت تركيا هذه المطالب واصبح واضحا للحكومه السوفيتيه بأن زيارة سراج اوغلو ما هي الا مناورة من الرجعية العالمية هدفها اثارة صدام مسلح بين الاتحاد السوفيتي والمانيا في خريف ١٩٣٩، وفي نفس الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات في موسكو كانت الحكومه التركيه تجري مفاوضات اخرى مع بريطانيا وفرنسا انتهت في تشرين الاول ١٩٣٩ قبل ان يعود سراج اوغلو الى الوطن بالتوقيع على معاهدة تحالف ثلاثية بريطانية فرنسية تركية لقد الزمت هذه المعاهدة التي كانت مدتها ١٥ سنة تركيا بأن تنضم الى جانب الحلفاء في حالة اذا ما شمل النزاع العسكري البحر المتوسط وان تبدي المساعدة لليونان ورومانيا اذ ما تعرضتا للهجوم ، وضمنت بريطانيا وفرنسا من جانبهما مساعدة تركيا عسكريا اذ ما تعرضت لعدوان من جانب دولة اوربية ، وجاء في البروتوكول رقم ٢ الملحق بالمعاهدة ان الألتزامات التي اخذتها تركيا على عاتقها بحكم هذه المعاهدة المذكورة اعلاه لا يمكن ان تجبر تركيا على اعمال تكون نتيجتها او عاقبتها جرها الى نزاع مسلح مع الاتحاد السوفيتي ، وقد جرى دفع ثمن التحالف مع بريطانيا وفرنسا بسخاء عن طريق منح تركيا قروضا

واعتمادات بمبلغ ٣٤.٥ مليون جنيه استرليني لأغراض التسليح وحل المشاكل الاقتصاديه في البلاد [١]

بذل تشرشل جهودا مضنيه لأقناع عصمت اينونو بأعلان الحرب على المحور الا ان محاولاته باءت بالفشل ، الا ان السياسة التركية اظهرت بعض المرونة فيما بعد .[٢]

وقد جاء سقوط فرنسا واستسلامها في ١٤ حزيران ١٩٤٠ دافع لتركيا للتمسك بحيادها ، وقد اعلنت في ٢٦ حزيران من العام نفسه التزامها بالحياد التام لكي لا تثير المانيا وايطاليا ولم تحاول بريطانيا الضغط على تركيا من اجل تغيير موقفها لأنها كانت مدركه للظروف المحيطه بتركيا ، وفي ٢٥ تموز ١٩٤٠ وقعت تركيا اتفاقية اقتصادية مع المانيا بهدف ابعاد الخطر الالماني ولمعرفة رد الفعل البريطاني من هذه الاتفاقية وعلى الرغم من معارضة بريطانيا لهذه الأتفاقيه الا انها لم تعلن رفضها لها او معارضتها ولكنها طلبت من تركيا ان يكون تبادلها التجاري مع المانيا محدودا مما حفز تركيا لزيادة التبادل التجاري مع المانيا [٣]

اكد عصمت اينونو في خطاب له على مبادئ السياسة الخارجية التركية ولخصها في النقاط التالية :

١. الأبتعاد عن المشاركة في الحرب بكل الوسائل الممكنة
٢. لا تخوض تركيا غمار الحرب ما لم تعتد عليها احدى الدول المشاركة فيها.

---

(١) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ –٢٣٩

(٢) احمد عبد العزيز محمود ، المصدر السابق ، ص١٥٨

(٣) معاذ هلال جاسم و فهمي احمد فرحان ، ازمة القصدير واثرها على العلاقات التركية –البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونيه والسياسيه ، العدد ٥ ، جامعة الانبار ، ٢٠١٨ ، ص ١٣٧– ١٣٨

٣. احترام تركيا لكل المعاهدات التي وقعتها مع الدول الكبرى ، مؤكدة وفاءها لعهودها ومواثيقها [١] .

ادرك اينونو حراجة الموقف الذي تمر به بلاده من الاطراف المشاركة في الحرب ، فحاول التوفيق بين علاقاته الوثيقة بالمانيا ، وتوقيعه معاهدة تجارية معها وبين ضغط بريطانيا وفرنسا على بلاده من اجل دفعها للأنضمام الى جهدهما العسكري ضد دول المحور ، الا ان القيادة التركية مع ذلك ظلت مصرة على حياد تركيا ، الا اذا هاجمت احدى الدول تركيا ، فيضطر حينذاك للانضمام الى الجهة المعادية لتلك الدولة [٢] .

هيمن القلق التركي من خطر المانيا على تفكير اعضاء الحكومة التركية ، وقادة الجيش التركي ، لأن الأنتصارات الالمانية الكبيرة التي احرزتها في معظم الجبهات جعلتهم يتوقعوا في اي لحظة وصول القوات الالمانية الى الحدود التركية مما سيضع الاتراك امام خيارين لا ثالث لهما وهما اما الاشتراك الى جانب الالمان في الحرب او الدفاع عن الاراضي التركية وخوض الحرب ضدهم ، ولم تنفع التطمينات الالمانية لعصمت اينونو ، لأن الأخير كان يعرف ان الحرب تحتمل المساومات والمناورات بدرجة اكبر من السلم [٣].

لقد حرصت تركيا ، على منع انزلاق دول البلقان المجاورة لها في الحرب، وخلال عام ١٩٤٠ كانت تركيا ، تخشى في ان تتجه المانيا نحو الشرق ، لذلك نشطت في الدعوة الى تعزيز الوحدة بين الدول البلقانية ، والتوصل الى نوع من الاتفاق حول النزاعات الاقليمية ، الا انها لم تنجح ، فقد اصبحت رومانيا وبلغاريا تدوران في فلك المانيا تدريجيا ، وفي الوقت نفسه خلق احتلال ايطاليا لليونان في تشرين الاول ١٩٤٠ مشكلة كبيرة بحيث ان انتوني ايدن وزير خارجية بريطانيا زار انقرة في شباط ١٩٤١ لدراسة الموقف العسكري مع القادة

---

(١) د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٧٢٢ / ٣١١، تقرير سري ومستعجل من المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية لشهر تشرين الثاني عام ١٩٤٠ ، الوثيقة رقم ١٩

(٢) حسين علي الساموك ، تركيا وسياستها ازاء الدول المتحاربة في الحرب العالمية الثانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٧) ، بيروت ، ايار ١٩٧٠ ، ص١٢١

(٣) امين عباس نذير ، المصدر السابق ، ص٨٣

الاتراك ، والحصول على موافقتهم على استخدام الجيوش البريطانية في الدفاع عن اليونان ، وما ان حل حزيران عام ١٩٤١ حتى وجدت تركيا نفسها مطوقة ببلاد تهيمن عليها قوى الالمان العسكرية او نفوذها السياسي ، ومن ذلك خضوع اليونان ويوغسلافيا وكريت ورومانيا وبلغاريا وسوريا ، وحتى الجزر اليونانية في بحر ايجه ، القريبة من الساحل التركي ، اصبحت في قبضة الالمان (١) .

وهنا ادرك القادة الاتراك ان مصلحة تركيا تقتضي الحصول من الالمان على تعهد بعدم الاعتداء، وقد نجح السفير الألماني في انقره (فون بابن) في اقناع تركيا على الدخول في مفاوضات مع المانيا لتطوير العلاقات بين الطرفين. وقد ساعد على ذلك وجود عدد كبير من القادة العسكريين الاتراك، ممن يكنون شعورا وديا لألمانيا، وهكذا وقعت تركيا معاهدة صداقة وعدم اعتداء مع المانيا في ١٨ حزيران ١٩٤١ امدها عشر سنوات. كما عقدت في ٥ تشرين الاول ١٩٤١ اتفاقا تجاريا مع المانيا، يتم بموجبه تصدير ٩٠,٠٠٠ طن من مادة الكروم الخام المهمة الى المانيا في سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ مقابل حصولهما على اسلحة ومعدات حربية المانية بقيمة ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة تركية (٢)

ارتاح المسؤولين الاتراك من دخول القوات الالمانية للأراضي السوفيتية في ٢٢ حزيران عام ١٩٤١، لأن القوتين التين كانتا تهددان بلاده قد دخلتا في حرب بينهما، وانشغلت احداهما بالأخرى، الأمر الذي اوضحه السفير الالماني في انقره، حينما كتب الى وزير خارجيته قائلا : " ان تركيا عبرت عن سرورها " لما حصل(٣) .

كان اينونو وحكومته يعتقدون ان من الضروري تجنب الحرب والتمسك بسياسة الحياد، والتعاون مع الجانب الذي يضمن مصالح بلاده، ولا يمس سيادتها وحرمة اراضيها، مع المحافظة على العلاقة مع الجانب الاخر في الحرب، والسعي بكل السبل لتهدئته وعدم

---

(١) جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص١٩٠

(٢) ابراهيم خليل العلاف وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٢٥٧ .

(٣) سعاد حسن جواد ، المصدر السابق ، ص ص١٣٥ – ١٣٧ .

استفزازه لأن هذا من شأنه ان يبعد تركيا عن نيران الحرب التي اصبحت قريبة من الحدود التركية، الا ان اينونو، مع ذلك، لم يكن متمسك بحياد جامد لبلاده، بل ان عنصر المناورة لم يغب عن انظاره بين الحين والاخر[1] .

حاول الحلفاء اقناع تركيا بدخول الحرب الى جانبهم خاصة بعد دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب واتفاق الحلفاء في مؤتمري موسكو وطهران المنعقدين خلال عام ١٩٤٣ على ضرورة دخول تركيا الحرب في نهاية عام ١٩٤٣. وقد جرت عدة محاولات للضغط الدبلوماسي عليها ومن ذلك الطلب الذي قدمه كل من الرئيس الامريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل للرئيس التركي عصمت اينونو، عند عودتهما من اجتماع طهران في تشرين الثاني ١٩٤٣. وقد تضمن ان تكون الخطوة الاولى في ذلك قيام الحلفاء بأستعمال القواعد الجوية التركية[2] .

ويبدو ان الاتراك قد شعروا بان ميزان القوى في الحرب العالمية الثانية، أخذ يميل لصالح الحلفاء وان الهزائم الالمانية بدأت تترى، لذلك قاموا باتخاذ بعض الخطوات وعلى النحو الاتي:

١. اعلان تركيا في ١٤ حزيران عام ١٩٤٤ بانها سوف تغلق المضايق بوجه سفن الاسطول الالماني استنادا الى ميثاق مونترو واتفاقية عام ١٩٣٩ بين تركيا وبريطانيا وفرنسا.

٢. اعلنت تركيا في ٢٢ شباط عام ١٩٤٥ الحرب على المانيا واليابان وكانت الخطوات التركية تستند على عدة دوافع اهمها ما ياتي:

أ- ان هذه الخطوات كانت شكلية، فالحرب بدأت تضع اوزارها وتركيا لم تدخل الحرب فعليا.

---

(١) امين عباس نذير ، المصدر السابق ، ص٨٥ .

(٢) جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص ص١٩٧-١٩٨ .

ب- ارادت ان يكون لها مقعد في مؤتمر الامم المتحدة المقترح انشاؤها انذاك خاصة وان مؤتمر يالطا، قد منع الدول التي لم تعلن الحرب على المحور، حضور هذا المؤتمر الذي انعقد في ٢٥ نيسان عام ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو لصياغة ميثاق أقامة منظمة الأمم المتحدة وقد انتهى ذلك في ٢٦ حزيران عام ١٩٤٥ وتأسست بموجبه الأمم المتحدة واصبحت تركيا عضوا اصيلا فيها في ١٥آب عام ١٩٤٥ بعد مصادقة البرلمان التركي على ميثاقها . ولم يكن وقوف تركيا على الحياد خلال الحرب العالمية الثانية عملية بسيطة وانما كلفها ذلك ثمنا غاليا، ذلك انها اضطرت للأحتفاظ بجيش تعداده مليون مقاتل ، كما توقفت عجلة الحياة في كثير من مرافق الدولة ، تلبية لألتحاق عدد كبير من أبناء الشعب بالجيش التركي[١] .

وافق الاتراك من حيث المبدأ على دخول تركيا الحرب، ولكن على وفق شرطين :

١. ان تكون هناك خطة عمل عسكرية متكاملة بين تركيا والحلفاء .
٢. ان تتم معالجة النواقص التركية بالمعدات والتجهيزات والنقل لكي تتمكن تركيا من الدفاع عن نفسها ان تعرضت لهجوم من قبل المانيا[٢] .

جاءت تطورات الأحداث الاخيرة للحرب العالمية الثانية منسجمة تماما مع توجهات ومصالح تركيا ، فسرعان ما غيرت الحكومة التركية سياستها وبشكل سريع عندما بدأ في الأفق يلوح انحدار المانيا ، وذلك اثر النجاحات التي حققها الحلفاء مع الهجوم السوفيتي المضاد ودخول الولايات المتحدة الامريكية بثقل كبير في الحرب الى جانب الحلفاء وتعثر المانيا في ميادين الحرب الأخرى ، لذا اتخذ الاتراك خطوات واضحة بهذا الاتجاه [٣] .

---

(١) انس يونس عبد ، المصدر السابق ، ص ٢٦-٣٠

(٢) Metin tamkoc , The Warrior Diplomats , University of Utah Press salt Lake city , 1979 , P.213 .

(٣) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٢٨٨ .

كان اصرار الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وضغوطهما على تركيا لكي تعلن الحرب، لم يكن بغية اشراكها في العمليات العسكرية وانما كان بقصد الاحتفاظ بها لكي تساند السياسة الغربية وتقوم بدور الحماية في البلقان والشرق الاوسط في مرحلة ما بعد الحرب الأمر الذي اشارت اليه بكل صراحة ووضوح صحيفة واشنطن بوست في اليوم التالي لإعلان تركيا الحرب، اذ ذكرت ان اعلان تركيا الحرب له اهمية لا للحرب وانما للسلم، لذلك كان من الطبيعي ان يعبر تشرشل عن ارتياحه للقرار التركي وسروره لدعوة تركيا لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو في اثناء خطابه امام مجلس العموم البريطاني في ٢٧ شباط ١٩٤٥ كذلك عكست تصريحات الرئيس روزفلت في الصحافة الغربية تأييد واشنطن لإعلان تركيا الحرب في حين لم يؤيد الاتحاد السوفيتي القرار التركي وعده قرارا انتهازيا جاء في وقت متأخر [١]

لم يكن وقوف تركيا على الحياد خلال الحرب عملية بسيطة، وانما كلفها ذلك غاليا. ذلك انها اضطرت للاحتفاظ بجيش تعداده مليون مقاتل، كما توقفت عجلة الحياة في كثير من مرافق الدولة، نتيجة لألتحاق عدد كبير من ابناء الشعب بالجيش والقوات المسلحة التركية. وعلى الرغم من عدم دخولها الحرب، فان اثار الحرب كانت واضحة على المجتمع التركي. خاصة بعد ان كرست لخدمة الجيش كثير من موارد البلاد الاقتصادية. لذلك فقد عانى الشعب التركي كثيرا. واضطرت الحكومة الى تقنين السلع الغذائية وارتفعت اسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعا جنونيا لندرتها من جهة، ولتوقف التجارة الدولية من جهة اخرى. كما ادت النفقات العسكرية الى رفع الضرائب وخاصة ضريبة الممتلكات التي كان واردها عام ١٩٤٢ (٣٢٠) مليون ليرة اي ثلث الدولة لذلك العام، ولم تتوقف الدولة عند هذا الحد، بل اضطرت الى مصادرة الحبوب بأثمان منخفضة. واصدر المجلس الوطني التركي الكبير في شباط ١٩٤٠ قانونا يمنح الحكومة صلاحيات استثنائية مطلقة لدرء

---

(١) امين عباس نذير ، المصدر السابق ، ص١٣٣ .

الخطر عن الدولة عرف بقانون (حماية الامة). وسنت الحكومة قوانين اخرى للحد من حرية الانسان التركي، واعطيت الشرطة صلاحيات واسعة، واعلنت الاحكام العرفية في بعض الولايات[1] .

لقد كان عبء الاجراءات الأقتصادية على الفئات المتوسطة والفقيرة ، اكبر ما كان على الفئات الغنية. فقد ادى التحاق عدد كبير من ابناء الشعب بالجيش الى قلة بالأيدي العاملة ، واحاطت التجارة الخارجية الكثير من المصاعب الاقتصادية. فضلا عن المبالغ الكبيرة من الاموال، والتي خصصتها الحكومة لشراء الاسلحة والمعدات العسكرية. وقد انتعشت السوق السوداء واختفت المواد الغذائية، وتمكنت بعض الفئات من استغلال الوضع الاقتصادي هذا لجمع ثروات طائلة، فتركز راس المال لدى اقلية رأسمالية. وقد لجات الحكومة امام هذا الواقع الى اصدار قانون الدفاع الوطني في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ والذي منح الحكومة صلاحيات واسعة في مراقبة الانشطة الاقتصادية. وتشكلت لجنة من رئيس الوزراء و وزراء الاقتصاد والمالية والدفاع وغيرهم لتنفيذ القانون المذكور. الا ان الضرر سرعان ما لحق بالفلاحين، جراء وضع تسعيرة غير مناسبة لمحاصيلهم بينما استفادت فئات اخرى احتكرت المنتجات لحين ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب. وهكذا فان تلك الاجراءات، جاءت لصالح الفئات البرجوازية في الريف والمدينة فبدأت تضغط باتجاه الدعوة الى المشاركة السياسية في الحكم[2] .

كان هناك الكثير من الجدل حول تطبيق تركيا لمعاهدة مونترو خلال الحرب، فقد كان من المتوقع الى حد كبير ان يفكر كل من تركيا والحلفاء في ان تصبح مشكلة المضائق واحدة من القضايا المهمة جدا في تسوية ما بعد الحرب. وفي واقع الحال، لم تكن المعاهدة مناسبة في معالجة الظروف الجديدة التي نشأت من الحرب، والذي اكد ذلك مسألة عبور

---

(١) عبد الجبار قادر غفور ، المصدر السابق ، ص٤٥ .

(٢) محسن حمزة حسن العبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦ – ١٩٦٠ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ ، ص ص٥٣ – ٥٤.

البارجتين الالمانيتين، وهذا ما اعطى فرصة للسلطات السوفيتية ، لإثارة رغباتهم مرة اخرى لإنشاء قاعدة على شاطئ المضائق لكي تصبح قوة في الوسط مسيطرة، وللقيام بذلك، كان السوفييت يفضلون تحقيق هذا الهدف من خلال مفاوضات ثنائية مع انقرة. بعد ذلك قاموا باختيار حلفائهم في زمن الحرب، وهم بريطانيا والولايات المتحدة اضافة الى تركيا ، لكي يرى بان هذه الدول ستسمح للأتحاد السوفيتي في تثبيت نفسه في منطقة المضائق ، وبهذا واجهت الرغبة الغربية في التعاون مع السوفييت لتحقيق اهدافهم من جهة، وخلق قلق حول خطط السوفييت بعد الحرب بين السلطات البريطانية والامريكية[1]

كان الاتحاد السوفيتي مستعد لأن يعقد معاهدة جديدة مع تركيا ، اذا وافقت تركيا :

١. ضم ولايتي قارص واردهان ومنطقة اروين الى ارمينيا السوفيتية .
٢. اشراك الاتحاد السوفيتي في الأشراف على المضائق بإعطائها قواعد في البسفور والدردنيل .
٣. اعادة النظر في معاهدة مونترو .
٤. تعديل الحدود التركية في القسم الاوربي .
٥. استبدال الدستور التركي الى دستور اكثر ديمقراطية .

فكان رد الحكومة التركية رفض هذه الشروط ، وساندتها في ذلك كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية[2] بقيت مسألة المضائق قلقة بسبب تصلب الموقف السوفيتي ومطالبته بالأشراف المشترك مع تركيا على المضائق ، لكن حدة التوتر خفت حول هذا الموضوع بعد موت ستالين عام ١٩٥٣ .

---

(١) هبة فلاح يحيى الربيعي ، المصدر السابق ، ص١٨٣ .

(٢) لويس الحاج ، المصدر السابق ، ص٤٩ .

ثانيا/ الاثار الاقتصادية للحرب العالمية الثانية وانعكاستها على تركيا:

تمكن عصمت اينونو من تحييد تركيا ودفع كوارث الحرب عن تركيا الا انه لم يتمكن من تجنبها الأزمة الأقتصادية حيث ارتفعت اسعار السلع الأستهلاكية ارتفاعآ جنونيا لندرتها من جهة وتوقف التجارة الدولية من جهة اخرى[١]

كان على تركيا ثمن باهظ عليها دفعة جراء وقوفها على الحياد خلال الحرب العالمية الثانية انها اضطرت بتعبئة جيش تعداده مليون مقاتل في الوقت ذاته لم تؤدي المؤسسات التركية دورها بشكل جيد فأن مظاهر الحرب واضحة على المجتمع التركي لا سيما بعد تحول جهد الدولة من طابعة المدني الى العسكري ، وكان تأثير الأجراءات الأقتصادية المتوسطة على الفئات الفقيرة اكثر مما على الفئات الغنية ، وتمكنت بعض الفئات من استغلال الوضع الاقتصادي لجمع ثروات طائلة[٢]

عملت تركيا منذ الايام الاولى للحرب لأعادة تنظيم اقتصادها بأجمعه نحو تعبئة الموارد المالية وايجاد الاحتياطات اللازمة ، وكانت التخصيصات الأكبر في الميزانية العسكرية بلغت اعلى نسبة وصلت ٥٥-٦٠% ، ومن اجل الحصول على الاموال اللازمة فرضت الحكومة ضرائب جديدة ولجأت الى القروض الداخلية والخارجية وتوسعت في اصدار النقود الورقية[٣]

وقد ادى التحاق عدد كبير من ابناء الشعب بالجيش الى قلة الأيدي العاملة ، واحاطت بالتجارة الخارجية الكثير من المصاعب الاقتصادية فضلا عن المبالغ الكبيرة من الاموال والتي خصصتها الحكومة لشراء الاسلحة ، وقد انتعشت السوق السوداء واختفت المواد الغذائية فتركز رأس المال لدى اقلية رأسمالية فاضطرت الحكومة الى اصدار قانون

---

(١) مصطفى الزين ، ذئب الأناضول ، ص٢١٣

(٢) علي عبد الواحد حسون احمد الصائغ ، حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الاقليمية و الدولية من الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠ ، مجلة القادسية ، كلية العلوم التربوية ، مجلة(٩)، عدد(٢)، ٢٠١٠، ص١٩٨

(٣) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٢٤١

الدفاع الوطني في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ الذي منح الحكومة صلاحيات واسعة في مراقبة الانشطة الاقتصادية ، وتشكلت لجنة من رئيس الوزراء ووزراء الاقتصاد والمالية والدفاع وغيرهم لتنفيذ القانون الا ان الضرر سرعان مالحق بالفلاحين جراء وضع تسعيره عير مناسبة لمحاصيلهم بينما استفادت فئات اخرى احتكرت المنتجات لحين ارتفاع اسعار السلع وزيادة الطلب[١]

اما ما يتعلق بالعمال الصناعيون ما يزالون اقلية صغيرة جدآ في المجتمع التركي وكان وضعهم الأجتماعي والأقتصادي ضعيفآ ، وكانت التنظيمات القائمة على الطبقات والنقابات العمالية ما تزال محظورة في تركيا وقد انهارت القدرة الشرائية للعمال مثل باقي الفئات الأخرى[٢]

وجرى ايجاد حل لمشكلة الأيدي العاملة التي برزت في القطاع الزراعي بسبب تعبئة جيل للأستعداد العسكري خلال الحرب بنفس طرق الأكراه الاقتصادي ، اتخذ قرار بإجبار الفلاحين العمل في مزارع الملاكين وان تكييف الزراعة لسد الحاجات عن طريق مصادرة جزء كبير من محصول الفلاحين على شكل ضرائب عينيه وشراء الجزء المقرر منه بأسعار حكومية للتوازن بين التوسع في زراعة الارض غير المزروعة والانتاج في مزارع الملاكين ، وكان الملاكين واغنياء الفلاحين يمتلكون الأحتياجات الأساسية من الحاصلات لكن كانوا يلجأون الى الكثير من الطرق مفضلين بيعها في السوق السوداء على بيعها للدولة بأسعار منخفضة[٣]

والغيت الخطة الخمسية الثانية التي بدأت عام ١٩٣٩ مع ارتفاع معدلات الانفاق العسكري ونقص المواد الخام الذي اثر سلبا على الانتاج الزراعي[٤]

---

(١) كريم مطر حمزة الزبيدي ، موجز تاريخ تركيا الحديث ، ص٦١-٦٢

(٢) اريك زوركز ، المصدر السابق ، ص٣٠١

(٣) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٢٤٣

(٤) برنارد لويس ، ظهور تركيا الحديثة ، ترجمة قاسم عبده وسامية محمد ، ط١، المركز القومي ، القاهرة ، ٢٠١٦، ص٣٦٢

كان ميزان التجارة الخارجية التركية في سنوات الحرب إيجابيا على الدوام الذي مكنها من توفير احتياجات لا يستهان بها من الذهب والسندات الاجنبية وازداد احتياجات الذهب والأوراق المالية الأجنبية في بنك الاصدار التركي[١]

واجهت الحكومة التركية خلال الحرب الحاجة الى اطعام جيش كبير وتجهيزه ودفعت لتأمين هذه الحاجيات عن طريق معمل المصرف يطبع الاموال ، لذلك حدث التضخم وحاولت الحكومة التحقيق اثار هذه السياسة عبر تحديد الاسعار وفرض الضرائب عقابية على الأرباح الزائدة ، ادى التضخم الى انخفاض حاد في القدرة الشرائية ، وكان انخفاض عند المرتبات الدنيا من موظفي الدولة ، وكان كبار ملاكي الاراضي عنصرا اساسيآ في (تحالف الاتراك الشبان) الا انهم غضبوا من سياسة الحكومة القائمة على تخفيض زائد لأسعار المحاصيل الزراعية لمحاربة التضخم خلال الحرب[٢]

أصدرت الحكومة التركية في كانون الثاني عام ١٩٤٠ قانون الدفاع الوطني الذي خول الحكومة صلاحيات متعددة في اثناء الظروف الاستثنائية بما في ذلك حالات التعبئة والتغير العام ودخول البلاد في الحرب او قيام الحرب بين الدول الأجنبية التي تؤثر على تركيا بشكل مباشر حيث اصبح للحكومة طبقاً للمادة السابعة من القانون الحق في تنظيم المشاريع التعدينية والزراعية والنقل والمؤسسات التجارية والاقراضية الخاصة والرسمية باتجاه تطمين حاجات السكان والدفاع الوطني ملزمة إياها بتوسيع معدات المعامل والمصانع واحداث تغيرات في حجم الإنتاج ، كما خولت المادة التاسعة من القانون الحكومة التركية تجهيز المشاريع الصناعية والتعدينية والمؤسسات الاخرى بالكوادر العاملة والاختصاصيين وبذلك يسمح لهذا الغرض اخضاع السكان للعمل الجبري[٣].

---

(١) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٢٨٢

(٢) اريك زوركر ، المصدر سابق ، ص٣٠١-٣٠٢

(٣) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص ١٤٢.

ان هذه التدابير أدت الى التهرب من دفع الضرائب فكانت النتيجة ان ازداد ثراء التجار في المدن ومعظمهم من اليهود واليونانيين ، وتضخمت ثروات كبار ملاكي الأرض في الأرياف بشكل كبير. لم تتردد الحكومة في ممارسة الصلاحيات التي خولها لها قانون الدفاع الوطني اذ الغت قانون تشجيع الصناعة عام ١٩٤١ لأن بنوده لم تنسجم مع ماجاء في نص هذا القانون فقضى قانون الدفاع الوطني على معظم الإنجازات التي تحققت قبل الحرب الا انه في الوقت نفسه منح الدولة حق الاشراف على جميع المحاصيل الزراعية وتحديد أسعارها دون أسعار السوق المحلية ليتمكن المواطنون ولاسيما في المدن من الحصول على قوتهم من الخبز

ونتيجة لنقص المواد الغذائية اصدرت الدولة (تسعيرة للمواد الغذائية) الامر الذي ادى الى الحاق الضرر بصغار الفلاحين بسبب اضطرارهم الى بيع منتجاتهم الزراعية بسعر السوق وفي وقت الحصاد بينما افاد الملاكون الكبار من الاحتفاظ بمنتجاتهم لحين ارتفاع الاسعار بزيادة الطلب[١].

ان هذه الاجراءات والقوانين جاءت لصالح البرجوازية ، اذ منحهم مكاسب وارباحاً لا يستحقونها وزاد من معاناة الفقراء والمعدمين. ولهذا الغرض انشأت الحكومة التركية مكتب محاصيل التربة الذي يلزم الفلاحين ببيع محاصيلهم كاملة اليه باسعار ادنى من السوق بكثير ومن يخالف هذا الاجراء فانه يتعرض للمسائلة القانونية والهدف من هذا الاحراء تقليل احتمال وقوع المجاعة وتأمين توزيع متكافئ للغذاء والمحافظة على اسعار المواد الغذائية ولاسيما الخبز[٢].

وجهت الحكومة التركية الصناعة اتجاها يخدم متطلبات الحرب لهذا اصدرت قانون السيطرة على المشاريع الخاصة بأنتاج السلاح والذخيرة الحربية الا ان الأنتاج الصناعي في تركيا المدني منه والعسكري شهد تذبذباً كماً ونوعاً في ظل ظروف الحرب بسبب حاجة

---

(١) مصطفى الزين، أنانورك وخلفاؤه ، ص٢٠٠.

(٢) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣.

الصناعة التركية الى تقنيات ومكائن انتاجية وقطع غيار كانت تستورد من الخارج وتغيرت ظروف الاستيراد اثناء الحرب فاثرت سلباً على الصناعة التركية[1].

تعرضت تركيا بداية عام١٩٤٢ لأزمة اقتصادية حادة نتيجة لعوامل داخلية عمق تأثيرها تفاقم صراع الدولة واشتداد الازمة العالمية اذ انها عبأت اعداد كبيرة من الجيش التركي ويعني تمويل الجزء الاكبر من المؤهلين للعمل من السكان وجعلهم مستهلكة لذلك ظهرت سلبيات سخرة الالاف من الأيدي العاملة من مناطق الأرياف لتعبئتها للخدمة العسكرية وتقليص المساحات المزروعة ولذلك هبط الانتاج الزراعي مما ادى الى حصول ازمة حادة في المواد الغذائية[2].

لجأت الحكومات التركية الى اجراءات غير اعتيادية لغرض زيادة عوائد الدولة ولتمويل الانفاق الكبير الذي تقوم به لأغراض الدفاع المدني الذي قدر بمليون ليرة تركية يومياً ومن هذه الاجراءات فرض ضرائب جديدة على رأس المال وكان السبب الذي دفع الحكومة الى هذه الاجراءات التناقضات التي نشأت بين الدولة ممثلة بالنخبة الكمالية الحاكمة وبين كبار ملاكي الأراضي والبرجوازية الصناعية والتجارية[3] اذ توسعت خلال الحرب وصلت الى ذروتها لذلك عمدت الحكومة الى اتخاذ هذه الأجراءات لمواجهة تلك التناقضات واحتواء الملاكين البرجوازيين والصناعيين والحد من تنامي نفوذهم الاقتصادي والسياسي فأصدر المجلس الوطني الكبير قانوناً في تشرين الثاني عام ١٩٤٢ يقضي بفرض ضريبة رأس المال على اصحاب الأملاك والمزارعين الكبار ورجال الأعمال واعطت الحكومة الى اللجان المحلية صلاحية تحديد المبالغ المفروض دفعها وفقاً لتقديراتها الشخصية بحسب قدرة الافراد على الدفع ثم ارسال القوائم الخاصة بالمدفوعات للعمل بها ، وكان قرار هذه اللجان حاسماً وغير خاضع لأي اعتراض او شكوى وقد طبق هذا القانون بشكل اساسي على سكان

---

(١) سعاد حسن جواد ، المصدر السابق ، ص ١٠٤.

(٢) أحمد علي ، التطورات الأقتصادية في تركيا ، تر مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٢، ص ١٢٤.

(٣) هزير حسن شالوخ العنبكي ، المصدر السابق ، ص١٦.

الأرمن واليهود واليونانيين ، وكان المطالبون بدفع هذه الضرائب مقسمين الى اربع فئات هم المسلمون واليهود والاجانب وغير المسلمين ، وكان ربع العدد البالغ (٦١٦٧٣) شخص من المسلمين الذين افادوا من تلك التخفيضات[١].

عكست ضريبة رأس المال الطبيعة الاستبدادية للسلطة في تركيا خلال هذه المرحلة ففي مجال القوت الذي تمت فيه مساواة الاجنبي مع المواطن التركي في نسبة الضريبة وطريقة التعامل في حالات عدم الدفع فكان التمييز في التفاعل مع ابناء الشعب الواحد مجحفاً بحق اولئك الذين يشكلون اقليات لأختلافهم الديني والقومي والعرقي عن غالبية سكان تركيا فضلا عن ذلك فأن المعاملة الأنسانية كانت من ابرز ظواهر تطبيق الضربية عن الملزمين بدفعها فعلى الرغم من عدم السماح لدافعي الضرائب بتقديم الاعتراضات الا انه كان لهم حق دستوري للألتماس فقط ، ان التفاعل السطحي في تطبيق الضريبة جعل الحكومة التركية ترحل اشخاصاً الى مخيمات الأعمال الأجبارية العامة لا يمتون بأي صلة لفئة رجال الاعمال واصحاب الاملاك فقد ضم المرحلون الذين لم يدفعوا الضرائب المترتبة عليهم عدداً كبيراً من الحرفيين والكسبة واصحاب المهن البسيطة ، وقد بررت الحكومه التركية اقرارها هذا القانون بأنه اجراء لابد منه لردع الظواهر الشاذة التي افرزتها ظروف الحرب اذا اشار عصمت اينونو في خطاب له بمناسبة افتتاح المجلس الوطني الكبير في تشرين الثاني عام ١٩٤٢ الى ذلك[٢]

ان مقاومة الملاكين والبرجوازيين والتجار لهذه الضريبة واحتجاجهم في داخل المجلس الوطني الكبير سد الطريق امام الحكومة لتنفيذ جباية هذه الضريبة فألقت الحكومة هذه الضريبة في المرحلة الاخيرة من الحرب العالمية الثانية ، كذلك اصدر المجلس الوطني الكبير في

---

(١)حميد بروز اسلان ، المصدر السابق ، ص٧١.

(٢) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، المصدر السابق ، ص١٧.

اذار ١٩٤٤ قراراً يقضي بأعفاء اولئك الذين لم يدفعوا الضرائب المترتبة بذمتهم والمحتجزين واعفائهم من دفع المبالغ التي لم تسدد[١]

ثالثا/ الاساليب العلاجية للأزمة الأقتصادية :

كان اكبر تراجع وتقلص شهده الاقتصاد التركي كان في عام ١٩٤٥ اي في اعقاب الحرب العالمية الثانية بسبب ظروف الحرب التى دمرت اقتصاديات دول عديدة ففي عام ١٩٤٦ وضع حزب الشعب الجمهوري خطة خمسية لاقتصاد تركيا مشابه لخطط ماقبل الحرب مع التركيز على سياسة الاكتفاء الذاتي الا انه تم التخلص منها عام ١٩٤٧ واعتمدت مخطط الانماء التركي ركز هذا المخطط على المؤسسات الحرة وعلى تطوير الزراعة والصناعات القائمة عليها بدلاً من الصناعات الثقيلة وعلى تطوير الطرق بدلاً من الاعتماد على السكك الحديدية وتطوير الطاقة . في عام ١٩٤٧ اعتمدت سياسة اقتصادية جديدة حيث اراد قادة الحزب الديمقراطي الأكثر اعتدالاً ومنهم جلال بايار بتغير الدولة في الاقتصاد حيث كانت تعتمد السياسة الدولاتية وهي سيطرة الدولة على المشاريع الصناعية ، فدعى الى تشجيع المبادرة الفردية ودعمها وفي نهاية عام ١٩٤٧ اسس عدد من رجال الاعمال في اسطنبول جمعية تجار اسطنبول حيث انتقدت هذه الجمعية السياسة الدولاتية واعتبرتها مسؤولة عن عدم التطور الاقتصادي[٢].

كانت تركيا تأمل في المساعدات التي سوف تحصل عليها من الولايات المتحدة الامريكية ستساهم في معالجة الأزمة الاقتصادية التي لحقت بتركيا بعد الحرب ، حيث طلبت الولايات المتحدة الامريكية من الحكومة التركية الانضمام الى صندوق النقد الدولي ولكي تصبح عضواً في الصندوق اتخذت عام ١٩٤٦ قراراً بتخفيض قيمة الليرة التركية بنسبة ١٢% كما ان المساعدات الامريكية التي حصلت عليها تركيا وفق مبدأي ترومان

---

(١) محسن حمزة العبيدي ، المصدر السابق ، ص٦٩.

(٢) مصطفى الزين ، اتاتورك وخلفاؤه ، ص٢٨٨.

ومارشال رغم انها احدثت تطوراً نسبياً في الصناعة الا انها في الوقت نفسة خلقت مشكلة اقتصادية تمثلت في مشكلة الديون التي ارتفعت الى ٥ مليار ليرة تركية.

ويمكن القول انه على الرغم من قيام الحكومة التركية ببعض الأجراءات لمعالجة المشكلة الاقتصادية المتأزمة الا انها فشلت فازدادت نسبة البطالة ووصلت نسبة العاطلين عن العمل الى ٥٥% واستمر التدهور في قيمة الليرة التركية الامر الذي ادى الى التضخم المالي[١].

أ. الزراعة

كان الفلاحين عديمي الارض وقليل منهم الذين يملكون مساحات صغيرة حيث كانوا يعملون مستأجرين في اراضي الملاكين طرح عصمت اينونو عام ١٩٤٥ قانون توزيع الاراضي وقدمه للمجلس النيابي اذ كانت تركيا ما تزال امة من صغار المزارعين وكانت الملكيات التي تزيد مساحتها عن ٥٠٠ دونم تشكل فقط ٠،٠١% كان معظم المزارعين يملكون من ١٢٥ اكر. لم تكن الأراضي المزروعة كافية لإعالة حوالي(٣) مليون عائلة فلاحية ، وكقاعدة عامة كان كبار ملاكي الأراضي او الأغنياء يقدمون المعدات والبذور ويحصلون مقابل ذلك كل سنة ربع المحصول ، وكان الهدف من القانون تأمين ما يكفي من الأراضي للمزارعين الذين يملكون القليل من الاراضي بتوزيع عليهم الاراضي غير المستعملة او اراضي الاوقاف[٢] .

تمت المصادقة على القانون رغم النقاشات الحادة التي رافقته اتجاهات رأسمالية الدولة في الزراعة ، وتقرير سيادة كبار ملاكي الارض الذين كانوا يقفون على رأس جميع مؤسسات السيطرة والتنظيم ، وقد تطورت رأسمالية الدولة في الزراعة لا عن طريق انشاء او تطوير القطاع الحكومي وانما هيئة تنظيم اقتصادي حكومي للإنتاج الزراعي يتحقق بواسطة منظمات منها ادارة المنتجات الزراعية وادارة المشاريع الزراعية ومكننة الزراعة[٣]

---

(١) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص١٤٧.

(٢) اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٣٠-٣٥

(٣) مجموعة من الباحثين السوفييت ، مصدر سابق ، ص٢٨٨

لغرض دعم النشاط الأقتصادي للدولة في تركيا ١٩٤٥-١٩٥٠، فرضت ضرائب وكانت الأجراءات الاقتصادية التي اعتمدت عليها الحكومة التركية هيأت المجال للتغير فالمؤسسات التي انشأت لحماية الفلاحيين من الاستغلال وظفت لصالح الملاكين والتجار الذين استغلوا هذه القروض التي منحتها الدولة لتحسين ظروفهم وزيادة ثرواتهم على حساب الفلاح(١)

ولمعالجة الاوضاع المتردية باشر المجلس الوطني عام ١٩٤٥ مناقشة لائحة قانون الأصلاح الزراعي وقرر المجلس الغاء ضريبة العينية على المحصول واقر قانون منح المزارعين ارض ووضع هذا القانون الملاكين واصحاب الاعمال الرأسماليين في وضع يعطي كل الأمتيازات في مواجهة العناصر شبه الاقطاعية(٢) واتخذت كذلك قرارا الزم بموجبه الفلاحين بيع محاصيلهم من الحبوب كاملة الى الدولة واوعز الى السلطات المختصة القيام بدوريات تفتيشية للبحث عن المخازن التي يخفي فيها التجار حنطتهم وانزال العقوبة بهم وفرض غرامة بقدر ٢٥٠٠ ليرة مع سجن لمدة ثلاث سنوات حيث عانت من هذه الاوضاع الفئات الاجتماعية الفقيرة اما فئات اخرى كالتجار والسماسرة جنو إرباح(٣)

لم يتضح نجاح الأقتصاد السياسي التركي الا بعد عام١٩٤٥ وانتصار الديمقراطيات الليبرالية وحتى الريف الذي اهمله النظام الكمالي لأسباب سياسية تأثر بالتحول الذي حدث بعد الحرب واندمج بصورة اسرع في اقتصاد السوق العالمي(٤)

وإنشات الحكومة التركية مكتب محاصيل التربة الذي يلزم الفلاحين بيع محاصيلهم كاملة اليها بأسعار اقل من السوق بكثير ومن يخالف الاجراء يتعرض للمسآلة القانونية والهدف منع وقوع المجاعة وتأمين متكافئ للغذاء والمحافظة على اسعار المواد الغذائية(٥)

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١١

(٢) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر سابق ، ص٣٠٣ ،٣٠٤

(٣) علاء طه ياسين النعيمي ، المصدر السابق ، ص١١٥

(٤) علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، المصدر السابق ، ص٢٤٠

(٥) هزير حسن شالوخ العنبكي ، المصدر السابق ، ص٦٨

لم تكن الاوساط الحاكمة قادرة على تأمين الغذاء لسكان البلد المتزايد بسرعة كانت مضطرة الى استيراد المنتجات الزراعية من الخارج ولم تكن تملك الاموال الكافية لزيادة الأنتاج وبالتالي فشلت المحاولات التي قامت بها الاوساط الحاكمة ١٩٤٥-١٩٥٠ لتغيير هذا الوضع(١)

اهتمت الحكومة لتحسين الحيوانات وتربية الدواجن وانشأت مراكز عديدة للتطعيم والمعالجة فالحيوانات وخاصة الدواجن في تركيبة الزراعة ذات المراعي الواسعة عماد ثروتها وتجارتها حين تبلغ حسب ما جاءت في احصائية الحكومة عام ١٩٤٢ نحو ٥٠مليون(٢)

ب_التجارة:-

واجهت الحكومة صعوبات عديدة في مقدمتها الآثار الأقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية ومنها في الجانب التجاري حيث زادت الحكومة من تدخلها في التجارة الخارجية وذلك عن طريق فرض القيود على الأستيراد والتصدير ، واخر نظام الرخص ووضع قيود على العملة وشمل نظام الرخص عام ١٩٤٢ عمليا تصدير كل انواع البضائع التركية وقامت بأحداث تغيير جذري في البنية التنظيمية للتجارة بأنشائها عام ١٩٤٠ جمعيات الأستيراد والتصدير اطلق عليها اسم (بيرليك) فاصبح لكل مجموعة من التجار (بيرليك) خاص بهم على اساس نوع البضاعة اي يتاجرون بها ولهم صلاحية ترويج البضائع المستوردة داخل البلاد(٣)

عقدت تركيا في ٩ تشرين الاول ١٩٤١ ميثاق تجاري مع المانيا تاجرت على اثره مع المانيا على نطاق واسع وزودتها بمواد استراتيجية مهمة كانت المانيا بامس الحاجة اليها مثل

---

(١) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٣١٦

(٢) محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص٢٩٥

(٣) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٢٤٥

مادة (الكروم الخام) وكانت المانيا قد تعهدت من جانبها تقديم اسلحة ومعدات حربية الى تركيا[1]

ساهمت التجارة الخارجية في التخفيف من وطأة التضخم النقدي فزادت كميات المواد المستوردة بعد رفع السيطرة على الاستيراد وتخفيض قيمة الليرة التركية في ايلول ١٩٤٦[2]

قامت الحكومة التركية ١٩٤٦بتخفيض قيمة الليرة التركية حيث خفض سعرها بالنسبة للدولار بأكثر من مرتين واتخذت الحكومة هذه الأجراءات على امل ان يؤدي الى زيادة الرأسمال الأجنبي الأمريكي بالدرجة الأولى من خلال شرائه للمنتجات الزراعية التركية الرخيصة[3] عملت الحكومة التركية على تخفيض لقيمة الليرة بعد ان قدمت طلبآ للأنضمام الى عضوية صندق النقد الدولي ولكي تصبح مؤهلة لهذه العضوية اتخذت ما يسمى بقرارات السابع من ايلول ١٩٤٦ اضافة الى عدد من الأجراءات الليبرالية الهادفة الى دمج الاقتصاد التركي بالأقتصاد العالمي[4]

كانت تركيا تتمتع بميزان تجاري جيد وبقيت بهذا المركز خلال الحرب العالمية الثانية حيث كان يتجمع فيها قدر كبير من الذهب والنقد الأجنبي وفي عام ١٩٤٦ كان مجموع احتياط تركيا من الذهب والنقد الاجنبي ٣،٧ مليون دولار[5]

ونتيجة للحصار الذي فرض عن طريق البحرية في تركيا منعت من الوصول الى مصادر تجهيزها واسواقها الأعتيادية وقلصت بشدة مجالات تعاملها التجاري الخارجي فتقلصت صادراتها ، وبالتالي ادى الى حدوث مشاكل انعكس على السوق الداخلي . ولكن حالة التصدير في تركيا ستكون اكثر صعوبة لو لم يحتدم بين البلدان المتحاربة بريطانيا والولايات المتحدة من جهة والمانيا من جهة اخرى صراع اقتصادي من اجل الأستحواذ على الخامات

---

(١) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٢٨٦

(٢) علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، المصدر السابق ، ص٢٤١

(٣) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٣١٤

(٤) اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٣١٢

(٥) ابراهيم زرقانة ، تركيا ، مطبعة يوسف ، القاهرة ، د . ت ، ص٥٥

التركية ، فقد كان الجانبان المتحاربان كلاهما سعيا للأحتفاظ بالسوق التركي بدفع مقابل البضائع التركية اسعاراً عالية[1]

واتخذت الحكومة حملة من الأجراءات لمعالجة اثار الحرب منها في عام ١٩٤٦ اعطاء المجال للأستيراد الحر وفتح الأبواب امام القطاع الخاص لا سيما في ميدان التجارة الخارجية وكان الهدف منه خلق التنافس بين التجار مما يؤدي الى انخفاض الأسعار وتحقيق اعباء المعيشة للأغلبية الساحقة[2]

تمثل المدة (١٩٤٦-١٩٥٠) فشل للحكومات التي شكلها حزب الشعب الجمهوري في حل المشاكل المزمنة لا سيما المشكلة الأقتصادية وارتفاع نسبة التضخم المالي[3]

وفي كانون الثاني ١٩٤٧ اسس عدد من رجال الأعمال والتجار في اسطنبول (جمعية تجار اسطنبول) ، هي اول تجمع غير مسيطر عليه من قبل الدولة وقد انتقدت هذه الجمعية الدولانية واعتبرتها مسؤولة عن انعدام التطور الأقتصادي في الوطن ودعمت الأفكار التي طرحها الديمقراطي في مؤتمرهم الأقتصادي قي تشرين الثاني عام ١٩٤٨ [4]

بدأ ازدهار التجارة فقد ارتفع الطلب على المنتجات التركية وبيعت بأسعار استراتيجية بدلا من الاسعار التجارية ادى هذا التطور الى جانب ارتفاع معدل الأنفاق الحكومي ونقص المواد الاساسية الى ضغوط تضخمية كبيرة وجمع التجار والوكلاء في اسطنبول ثروات ضخمة تعود جزء منها نتيجة التهرب من دفع الضرائب وعدم وجود اي نظام فعال لتقييم جمع الضرائب[5].

---

(١) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٢٨٥-٢٨٦

(٢) هزير حسن شالوخ العنبكي ، المصدر السابق ، ص٩٣

(٣) علي عبد الواحد حسون احمد الصائغ ، المصدر السابق ، ص١٩٩

(٤) اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٣١٢

(٥) برناردر لويس ، المصدر السابق ، ص٣٦٢

ج- الصناعة:-

عملت الحكومة التركية على تحويل اقتصاد البلاد الى اقتصاد حرب من خلال فرض السيطرة على الاسعار وتجهيز البضائع للسوق واستخدام السخرة.[1]

كان نشاط الحكومة في ميدان الانتاج الصناعي لصالح البرجوازية ولم يقلل بأي درجة من الأرباح الرأسمالية في كانون اول ١٩٤٠ لشرع قانون يخص السيطرة على جميع المشاريع الصناعية في البلد ، وجرى التأكيد على ان الأجراءات الحكومية تجاه المشاريع الصناعية لا ينبغي ان تلحق الضرر بما لديها وحاولت الحكومة ان تؤثر في توجهات النشاط الخاص عن طريق السيطرة على تجهيز المشاريع الصناعية بالخامات الناقصة وتصريف منتجاتها الجاهزة. تعرضت الصناعة التركية لتأثير عديد من العوامل الجديدة منها ضرورة سد حاجات السوق الداخلي بسبب تقليل استيراد البضائع الاجنبية وما ادى اليه ذلك من ضعف المنافسة الأجنبية مؤقتا كانت تؤثر باتجاه زيادة الأنتاج الصناعي في البلد وبالإضافة تقليص الأستيراد معادن المصانع والمعامل الضرورية وعدم كفاية الكوادر والعمال المهرة وعدم وجود الأموال واستطاعت الصناعة ان تزيد بعض الشيء[2].

وضعت الحكومة عام ١٩٤٦ خطة خمسية للأقتصاد الجديد وكانت مشابهة بخطط ما قبل الحرب مع التركيز على سياسة الأكتفاء وسيطرة الدولة الا انه تم التخلص منها عام ١٩٤٧ واعتمدوا مخطط الأنماء التركي جاءت وفق رغبات رجال الاعمال حيث ركز على المؤسسات الحرة وتطوير الزراعة والصناعة القائمة عليها بدلا من الصناعات الثقيلة.[3]

---

(١) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٢٨٥

(٢) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر سابق ، ص٢٢٤، ٢٨٠.

(٣) اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٣١١-٣١٢.

اتخذت وزارة حسن سعاد عام ١٩٤٧ اجراءات منها عدم السماح للأستيراد الحر الا للحاجات الضرورية وبإجازات الأستيراد وتشجيع القطاع الخاص والحد من اشراف الدولة على الاقتصاد[١]

سمحت الحكومة التركية بقيام الاتحادات النقابية للعمال والتجار عام ١٩٤٧ لكنها منعت عليهم القيام بالإضرابات والتدخل السياسي وقد وعدهم الحزب الديمقراطي بمنح العمال حق الاضراب في انتخابات عام ١٩٤٦ ولكن الهدف كان كسب اصواتهم في الأنتخابات ولم يمنح لهم حق الأضراب بحجة ان البلاد حديثة العهد باتحادات العمال وقد يساء فيها استعمال هذا الحق[٢].

ان نمو الانتاج الصناعي في فروع صناعية معينة حصل بالدرجة الاولى تبعه استغلال الطبقة العاملة عن طريق تحديد يوم العمل ١١-١٣ ساعة والغاء ايام العطلة الأسبوعية وتكثيف العمل والتوسع في استخدام النساء و الأطفال.

ونتيجة لأرتفاع تكاليف المعيشة اخذت الحكومة تدفع معونات مالية لمجموعات من السكان قليلي الدخل لكن هذا الاجراء لم يشمل العمال الذين كانوا يعانون من عوز كبير وقد عانت تلك المرحلة الحركة العمالية التي كان يمكن ان تكفل الشغيلة في النضال من اجل الحرية حيث كان لجميع الانتفاضات التي قام بها العمال كقاعدة ذات طابع اقتصادي[٣].

وكان الدعم الغربي –الامريكي وفق مبدأ ترومان ضد سياسة توسع الدولة وسيطرتها على الحياة الاقتصادية ، وهدفت المساعدات بالدرجة الأساس احتواء النظام الشيوعي وكانت اقل على تشجيع المؤسسات الأقتصادية الخاصة في تركيا[٤]

---

(١) علي حمزة عباس عثمان العوضي ، المصدر السابق ، ص٢٤١

(٢) ابراهيم رزقانه ، المصدر السابق ، ص٣٦

(٣) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٢٩٠-٢٩٥

(٤) نوال عبد الجبار سلطان طاهر ، المصدر السابق ، ص٧٢.

وقد صدرت تقارير حول احتمالية التطور الأقتصادي في تركيا وقدما بعثات منها بعثة ترأسها الصناعي (ماكس بورينرغ) من قبل البنك الدولي وصدر تقريره ١٩٤٩ وجاءت توصياتها متوافقة مع مخطط الأنماء التركي لعام ١٩٤٧ وكانت سنوات ١٩٤٥-١٩٥٠ ازدهار بالنسبة للأقتصاد التركي كان نسبة النمو في اجمال الدخل العام حوالي ١١% وهناك مؤشرات على تحقيق الأكتفاء الذاتي النسبي لتركيا بلغ نهايتها وكذلك الأندماج بالأقتصاد العالمي يسير بخطى اسرع[١]

وفي ظل الظروف قررت الحكومة ايجاد مخرج مالي طارئ وهو ضريبه رأس المال وكان فرض هذا النوع في بلد تعاني من ازمة اقتصادية ومالية مبررا بصورة عادلة وطبيعية بوصفها وسيلة لجمع الايرادات وكأداة للسيطرة على الاقتصاد الوطني ولكن في واقع الامر ان هذه الضريبة لم تطبق بصورة عادلة[٢]

رابعا / التعددية الحزبية في تركيا :

تخلت تركيا وبشكل تدريجي عن قانون الضرائب الذي شرع في تشرين الثاني ١٩٤٢، والذي كان غير عادل تجاه الاقليات ، ثم الغي بشكل نهائي في اذار ١٩٤٤. علاوة على ذلك فان عائد الدولة بقي ثابتاً وغير كافي لتلبية مستلزمات الدولة بسبب ميزانية الدفاع لسنوات الحرب ولغرض دعم النشاط الاقتصادي للدولة في تركيا بعد الحرب ١٩٤٥ – ١٩٥٠ تم فرض نظام الضرائب وكانت الأجراءات الاقتصادية التي اعتمدت عليها الحكومة التركية خلال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين قد هيأت المجال لهذا التغيير ، وفي الاول من تشرين الثاني ١٩٤٥ أشار الرئيس عصمت اينونو في خطابه الأفتتاحي لدورة البرلمان بأنه مستعد لأجراء تعديلات كبيرة في النظام السياسي وان تكون هذه التعديلات متماشية مع الظروف والمتغيرات في العالم[٣] وانه مرحب بظهور احزاب

(١) اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص ٣١٣- ٣١٤

(٢) يرناردر لويس ، المصدر السابق ، ص٣٦٢

(٣) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٠ -١١

معارضة كان ذلك بعد ان انتقد كل من جلال بايار وعدنان مندريس وفؤاد كوبرلو ورفيق كورلتان النظام الداخلي للحزب الجمهوري [١]

وبدأ في تلك المدة وضع أسس وبرامج جديدة لحزب الشعب الذي كان عليه أن يتأقلم مع طبيعة المتغيرات الجديدة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتوالت تصريحات عصمت إينونو حول ضرورة إزالة أسباب الكساد الأقتصادي في البلاد وعوائقه ، وبهذا السبب أكد عصمت إينونو في خطابه الذي وجهه للشعب التركي في التاسع عشر من أيار عام ١٩٤٥ ، إذ ذكر ما نصه : (إن النظام الجمهوري المستند إلى حكم الشعب ، سيستمر في سيره التقدمي ، وإنه كلما زالت أسباب المصاعب والتحديات التي اقتضتها حالة الحرب ، أمكن التوسع في النشاط الديمقراطي ولقد كان من أمر نظام مجلس الأمة الذي اخذ على عاتقه مسؤولية الحكم في البلاد ، والذي يستند إلى حرية الرأي ، أن ينجح نجاحًا باهرًا في تعويد الناس على الديمقراطية ومعانيها، وفي صيرورتهم أفضل مما كانوا عليه ، وأزال الفوضى التي كانت تتلقف أمور الدولة بين الأيدي والأقدام ، وسيضمن المجلس للحكم تقدمًا كبيرًا مع وقاية البلاد التي مرت بأدوار انقلابية من الهزات) بدأ عصمت إينونو يدرك أن اتجاهات الرأي العام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية كان يميل إلى الحرية والديمقراطية ، ونبذ الدكتاتورية وسياسة الحزب الواحد ، لذلك لا بد من مراعاة هذه الاتجاهات والأخذ بها ، خوفًا من أن تتهم تركيا في عهده بأنها لا تأخذ بنظام تعددي للأحزاب ، وقد تقصف المعارضة النظام برمته ، إذا لم يتم استيعاب توجهاتها ، لا سيما إن وسائل الإعلام كانت تصل إلى تركيا، وهي تتكلم على آفاق جديدة انفتحت للعالم الحر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، بدأت تأثيرات الضغوط الداخلية والخارجية على عصمت إينونو تتضح بالدرجة الأساسية داخل حزب الشعب ، قبل أن تمتد إلى مؤسسات الدولة التركية ، لذلك كان من الطبيعي أن يصرح

---

(١) علي عبد عبد الواحد حسون احمد الصائغ ، المصدر السابق ، ص ١٩٨

متحدث باسم حزب الشعب الجمهوري بتوجيه من عصمت إينونو أن (السيادة في تركيا تعود إلى الشعب ، ويجب الاعتراف بمثل هذه الحقيقة) ، وأكد المتحدث أن " النظام السياسي ديمقراطي وعلى هذا الأساس ، يجب أن نعلم أن الديمقراطية موجودة في تركيا لمدة ثلاثة وعشرين سنة ، أي منذ تأسيس الجمهورية [١]

كانت قناعة الساسة الأتراك إن أنتصار الحلفاء في الحرب لأنها أخذت بالنظم الديمقراطية ، إذ أوجد قناعة تامة بأن الاخذ بأسلوب الديمقراطية هو السبيل الامثل لمنع قيام أية حروب كبرى مرة أخرى، وان الديمقراطية هي صمام الامان الذي يجنب الدول الوقوع في المغامرات غير المحسوبة، ويمكن أن يُضاف سبباً أخر، أن تركيا كانت بحاجة الى أعادة بناء اقتصادها بعد الحرب، وان مسألة الحصول على المساعدات الامريكية في حالة عدم الأخذ بالنظام الديمقراطي تصبح غير واضحة، وهكذا فأن تركيا أدركت بعد انتهاء الحرب بأن مصلحتها السياسية والاقتصادية، تقتضي التعاون مع الغرب لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية [٢]

فقد ادركت تركيا ان افضل طريقة لضمان تأييد المعسكر الغربي لها بهدف حماية أمنها القومي هي التخلي عن نظام الحزب الواحد ، كما ان قبول تركيا لميثاق الأمم المتحدة كان يتطلب منها التوافق مع الأعلان الصادر عن الامم المتحدة في الاول من كانون الثاني عام ١٩٤٥.[٣]

شهد الثامن من ايار١٩٤٥ نهاية نظام الزعيم القومي والحزب الواحد ، وكانت هزيمة ايطاليا الفاشيه قد حطم مشروع اقامة قطب ثالث لعالم غير ديمقراطي ، كما ان هزيمة المانيا للمرة الثانية خلال خمسه وعشرين عاما قد وضعت نهاية لذلك النظام ، قدم اينونو على انه بطل بل محارب قديم من اجل الديقراطية ،وقد قرر اينونو السماح بتشكيل

---

(١) علاء طه ياسين النعيمي ، المصدر السابق ، ص١٥٥

(٢) هربز حسن شالوخ العنبكي ، المصدر السابق ، ص٧٤

(٣) علاء طه ياسين النعيمي ، المصدر السابق ، ص ١٥٧

الاحزاب المعارضة ، وتشير كل الدلال على انه فهم التعدديه الحزبيه على انها صيغة من المعارضة المسيطر عليها [(١)] .

و بذلك شهدت تلك المرحلة اتجاهات جديدة غيرت مسار السياسة التركية الداخلية، يأتي في مقدمتها قيام نظام تعدد الأحزاب في البلاد ،بدلا من نظام الحزب الواحد ،الذي هيمن على الحياة السياسية التركية طوال مدة حكم مصطفى كمال اتاتورك ، وجاءت اولى الدعوات لتبني التعددية الحزبية والحد من مبدأ الدولتية على لسان عصمت اينونو زعيم حزب الشعب التركي ، في التاسع عشر من ايار عام ١٩٤٥، حينما اكد انه سيعمل على تعزيز الحياة الديمقراطية في البلاد، ولم يأت ذلك التصريح عبثاً وانما جاء نتيجة ضغوط داخلية وخارجية في آن واحد، منها فشل الحزب الحاكم في استيعاب المعارضة المسموح بها داخل الحزب نفسه فوجهت انتقادات لسياسة وقرارات الحزب وتعالت الأصوات المطالبة بتغير النظام الانتخابي والسير في طريق الديمقراطية لتطوير تركيا. وكان اينونو قد تولى زعامة حزب الشعب الجمهوري بعد وفاة مصطفى كمال اتاتورك حيث اكد مبدا المشاركة الواسعة لقطاعات الشعب في ادارة الدولة والأبتعاد عن دكتاتورية الحزب الواحد [(٢)] .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حين تنفس الناس الصعداء وتحركت المنافسة الواسعة بين عصمت اينونو وجلال بايار فشكل الثاني الحزب الديمقراطي ليكون جبهة المعارضة وانضوى تحت لوائه الكثير ليعبروا عن نقمتهم وكراهيتهم للحزب الجمهوري الذي اسسه مصطفى كمال وخلفه اينونو في زعامته [(٣)]

طرأت بعض التغييرات البسيطة على سياسة الحزب الواحد في تركيا بعد وفاة مصطفى كمال اتاتورك من خلال ايجاد معارضة سياسية داخل المجلس الوطني التركي الكبير، ولكن

---

(١) حميد بوزرسلان ، المصدر السابق ، ص٧٢

(٢) محمود شاكر ، التاريخ الاسلامي ، التاريخ االمعاصر تركيا ، ط٢ ، مطبعة المكتب الاسلامي ، دمشق ، ١٩٩٦، ص ٧٩

(١) علاء طه ياسين، النعيمي ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

عصمت اينونو لم يذهب بخصوص ذلك الى الحد الذي يسمح بتشكيل حزب للمعارضة على غرار حزب الحر الجمهوري في عام ١٩٣٠، فقد اقر المؤتمر الخامس للحزب المنعقد للمدة ٢٩ آيار — ٣ حزيران ١٩٣٩ تشكيل جماعة نيابية معارضة مستقلة في المجلس اطلق عليها اسم (الفرقة النيابية المستقلة)، الا ان هذه الفرقة لم تؤد عملها بنزاهة ضمير، حتى عندما كانت القوانين تخرق خرقا واضحا، اذ كانت عبارة عن معارضة رمزية الهدف من ورائها ابقاء الدولة في حالة انتباه دون ان تتحدى بشكل فعلي شرعيتها، وكان الهدف من انشائها تطويق المعارضة الحقيقية وتنظيماتها، وفي الوقت نفسه شكل اندلاع الحرب العالمية الثانية فرصة ثمينة للقضاء على هذا التوجه[١] .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اشتدت حركة المطالبة باطلاق الحريات الديمقراطية والغاء القوانين الأستثنائية ورفع الرقابة عن الصحف، واجازة الاحزاب السياسية والنقابات العمالية واصلاح الاوضاع الاقتصادية، ليس في تركيا وحسب، بل وفي معظم اقطار العالم، ففي تركيا، اقتضت ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية ان تقدم البرجوازية التركية على خطوة مهمة تتعلق بتطويع المبادئ الأتاتوركية للمتغيرات الجديدة في العالم . ولعل في مقدمتها الرغبة في بدء عهد جديد يتوافق اساسه الايدلوجي مع الاسس الديمقراطية الغربية[٢]

وكان لأنهيار نظام الحزب الواحد في المانيا وايطاليا وقبول تركيا لإعلان ميثاق الامم المتحدة اثر كبير في خلق توجهات جديدة في تركيا وخاصة في ضرورة ان تكون هناك معارضة دستورية. ويربط بعض المؤرخين بين توجه تركيا نحو الأخذ بمبدأ تعدد الاحزاب، والصداقة التركية – الأمريكية التي توثقت في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة وان

---

(١) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص١٦١ .

(٢) عماد احمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص ص١٠ - ١١ .

الولايات المتحدة ساندت تركيا ازاء ما تعرضت اليه من ضغط سوفيتي يتعلق في المطالبة بقيام دول البحر الاسود بإدارة المضائق والدفاع عنها[١] .

خضعت الأوساط الحاكمة في تركيا الى الأمر الواقع الجديد وابدت بعض التنازلات ففي حزيران ١٩٤٥ اعلنت السلطة عن انتخابات حرة للمجلس الوطني التركي الكبير وابدت رغبتها التامة بالسماح للأحزاب السياسية والنقابات بالتنظيم وممارسة العمل السياسي العلني، وقد تزامن ذلك مع صدور بعض الجرائد والمجلات ذات الصبغة الديمقراطية والأمر الذي ولد تيارات سياسية متصارعة داخل صفوف حزب الشعب الجمهوري نفسه استغلت حالة الاستياء الشعبي من سياسة الحزب الواحد للمطالبة بالعديد من المطالب التي تعلقت بقيام الدولة بتنفيذ مبدا السيادة الوطنية بشكل تام كما وردت في الدستور لعام ١٩٢٤ والعمل على تغيير منهاج الحزب عن طريق ممارسة العمل الحزبي طبقا لمبادئ الديمقراطية، واجراء انتخابات حرة ، الا ان مؤتمر الحزب الحاكم لم يرفض مطالب المعارضين حسب، بل طرد ثلاثة اعضاء بارزين من حزب الشعب الجمهوري هم كل من :

١. البيروقراطي رفيق كورلتان
٢. مالك الارض ومزارع القطن عدنان مندريس
٣. المؤرخ البروفيسور فؤاد كويرلو

واستقالة رجل الاعمال المصرفي جلال بايار في الاول من كانون الاول ١٩٤٥، وهذا ما اكد الشكوك التي تناقلتها الصحافة التركية حول قرب قيام جلال بايار واصدقائه بتشكيل حزب للمعارضة، الذي اعلن عن تأسيسه فعلا باسم " الحزب الديمقراطي " في ٧ كانون الثاني ١٩٤٦[٢].

الحزب الديمقراطي من حيث تركيبته الاجتماعية، لم يكن مختلفا عن حزب الشعب الجمهوري ف(٦٧%) من قادته الممثلين في المجلس الوطني الكبير في دورته الثامنة سنة

(١) جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٢٠٢ .

(٢) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص ص٢٣٢ – ٢٣٣ .

١٩٤٦ كانوا من الوجهاء والملاكين. اما نسبة المثقفين فلم تكن تتجاوز (٦%). وهذا ما جعل بعضهم، يشير الى ان تأسيس هذا الحزب، قد تم في اطار اللعبة السياسية التقليدية التي وضع خططها الحزب الحاكم والعناصر التي خرجت عنه بزعامة جلال بايار وزملائه، عدنان مندريس وفؤاد كويرلو ورفيق كولتان. لذا كان من الطبيعي ان يستقبل الرأي العام التركي، اعلان ولادة الحزب الديمقراطي بنوع من الفتور والتردد، وذلك لاعتقاد الناس ان الامر لم يخرج عن الاطار الذي كان قد رسم لما سمي بـ " الفرقة النيابية المستقلة " التي انشأها الحزب الحاكم عام ١٩٣٩ بهدف تطويق المعارضة السياسية وتنظيمها[١].

صدرت خلال المدة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية مجموعة من القوانين التي استهدفت تنظيم الحياة السياسية في تركيا. ففي ٥ حزيران ١٩٤٥ تغير النظام الانتخابي في تركيا من الأنتخاب غير المباشر الى الانتخاب المباشر. كما عدل قانون الجمعيات لعام ١٩٣٨ في عام ١٩٤٦. اذ سمح بتأسيس احزاب وجمعيات سياسية على اساس الطبقة والمصالح الأقتصادية والدينية. لذلك ظهرت في تركيا احزاب صغيرة الى جانب حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي، ومن هذه الاحزاب :

١. حزب النهضة القومية ، اسس في ١٨ تموز ١٩٤٥ ، من اهم مؤسسيه نوري ديميراغ وحسين عوني اولاشي وجواد رفعت اتيلهان، اغلق الحزب عام ١٩٥٥ بسبب ضعف قاعدته الشعبية .

٢. الحزب الاشتراكي التركي، اسس في اسطنبول في ١٤ آيار ١٩٤٦، اسسه اسعد عادل مستجاب ورفاقه، للحزب صحيفة ناطقة باسمه "الحقيقة"، اغلق الحزب عام ١٩٥٢ لملاحقة الحكومة لكوادره .

---

(١) محسن حمزة حسن العبيدي ، المصدر السابق ، ص٦٨ .

٣. حزب العمال والفلاحين، اسس في ٢٠ حزيران ١٩٤٦، اسسه شفيق حسني ديمره ورفاقه، وهو حزب شيوعي، له صحيفة ناطقة باسمه "النقابة" ومجلة " الجمهور ". اغلق الحزب بعد عدة شهور.

٤. حزب الامة، اسسه المارشال فوزي جاقماق وعثمان يولوك ياشي واخرين، له صحيفة ناطقة باسمه " الصباح الجديد " وبعد عدة اجراءات على الحزب، الغي عام ١٩٨٠ .

٥. حزب العدالة الاجتماعية والحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب المزارعين والفلاحين والحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الوطن وحزب الدفاع عن الاسلام والحزب المثالي وهي من الاحزاب المحدودة الأهمية[١] .

استغل الديمقراطيون استياء الشعب وتذمره من حكومته ببراعة في كسب التأييد لهم والوصول الى السلطة فيما بعد ، وكانوا بأستمرار ينتقدون الطبيعة الأستبدادية لدولة الحزب الواحد، وطالبوا بالحريات الديمقراطية والسماح بقيام الاحزاب والنقابات ، ولكن في الحقيقة ان برنامجهم السياسي لا يختلف كثيرا عن برنامج الحزب الحاكم "حزب الشعب الجمهوري" من خلال تبنيهم " لمبادئ الكماليين الستة " كما اقرها الدستور، وان ادعوا بان هدفهم الرئيس هو تحقيق الديمقراطية، كما ان الحزب كان يمثل مصالح البرجوازية والاقطاع الى جانب سماحه بتغلغل الرأسمال الاجنبي، ومنح الفرص الواسعة امام النشاط الخاص، ومعنى هذا ان التحول الديمقراطي في تركيا كان تحولا شكليا، ولكن على الرغم من ذلك اكتشف الجمهوريون خطر الحزب الديمقراطي بسرعة واستجابوا لذلك باتخاذ بعض اجراءات التغيير في الحزب والمجتمع، ففي آيار عام ١٩٤٦ تخلى عصمت اينونو عن لقبي " الزعيم الوطني " و " الرئيس الدائم " للحزب، وتبنى قرارا تضمن انتخاب الرئيس كل اربع سنوات، كما قرر الجمهوريون ايضا اجراء انتخابات نيابية عامة في ٢١ تموز ١٩٤٦ بدلا

---

(١) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥ – ١٩٨٠ ، ص٤٣ .

من عام ١٩٤٧، الذي كان مقررا ان تجري فيه لكي لا يمنحوا الديمقراطيين الا قليلا من الوقت لتنظيم انفسهم. وتعاظم نفوذهم وبالتالي استفحال خطرهم، الا ان الانتخابات التي خاضها أنذاك الحزب الديمقراطي اسفرت عن فوزه بـ (٦٧) نائبا في المجلس الوطني التركي الكبير، مما جعل منه حزبا منافسا رئيسيا لحزب الشعب الجمهوري في الصراع على السلطة[١] .

مثلت السنوات ١٩٤٦ – ١٩٥٠ مرحلة انتقالية مارس فيها الحزبان نشاطهما في مفهوم جديد للحصول على ثقة الناخب التركي، ويرى بعض المراقبين ان المدة (٢١ تموز ١٩٤٦ – ١٢ تموز ١٩٤٧) كانت حاسمة في ترسيخ سياسة التعددية الحزبية تم خلالها استبعاد خيار الحزب الواحد ومنحت المعارضة " حرية الفعل والمساواة بحزب الشعب الجمهوري " آنذاك، الذي تضمنه بيان ١٢ تموز ١٩٤٧ لتعدد الاحزاب السياسية ، واعلنه للصحافة والرأي العام عصمت اينونو رئيس الجمهورية[٢] .

رغم الارتياح الذي ابداه اعضاء الحزب الديمقراطي ببيان ١٢ تموز، الا انه ادى الى حدوث تصدعات داخل الحزب، فقد كان بعض نوابه يعتقدون ان قبول هذا البيان كان عبارة عن تبني التفاهم وتقديم التنازلات من دون حل المشاكل الموجودة بين حزب الحكومة والحزب الديمقراطي[٣] .

عقد حزب الشعب الجمهوري مؤتمره العام السابع في انقره في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٧ . وقد اقر المؤتمر فصل منصب رئاسة الجمهورية عن رئاسة الحزب. وانتخب حلمي أوران رئيسا للحزب، بدلا من عصمت اينونو. كما قرر الأستمرار في سياسة دعم القطاع

---

(١) عبد الجبار قادر غفور ، المصدر السابق ، ص ص٤٦ – ٤٧ .

(٢) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٢٩٤ .

(٣) قيس اسعد شاكر حميدي ، المصدر السابق ، ص٢٤٣.

الخاص، والحد من اشراف الدولة على الأقتصاد ، وتعزيز نظام تعدد الاحزاب، والسماح بتعليم بعض الدروس الدينية في مدارس المرحلة الأولية وبصورة اختيارية[١] .

اتجهت الحكومة التركية الى تعديل الدستور بما يتماشى مع نظام تعدد الأحزاب السياسية واعداد مشروع قانون جديد للأنتخابات تمثلت اهم خطوطه في وضع الانتخاب تحت اشراف القضاء دون اشراف ممثلي السلطة السياسية ، فمنذ ١٥ شباط ١٩٥٠ صادق المجلس الوطني التركي الكبير على القانون الذي ضمن الحرية للأنتخابات النزيهة، لذلك برز هذا الاتجاه جليا في ١٤ آيار عندما جرت الانتخابات الوطنية الحرة[٢] .

حقق الحزب الديمقراطي اول نصر ساحق له عندما فاز في انتخابات ١٤آيار ١٩٥٠ بأغلبية (٥٣.٦ %) من المقاعد في المجلس الوطني الكبير (٤٢٠ مقعد) مقابل ٤٠ % من المقاعد حصل عليها حزب الشعب الجمهوري ، وحصل الحزب الوطني على مقعد واحد والمستقلون على (٣) مقاعد. وقد اصبح جلال بايار رئيسا للجمهورية وعدنان مندريس رئيسا للوزراء ورفيق كورالتان رئيسا للمجلس الوطني الكبير. وتعهدت الحكومة بأتباع برنامج سياسي واقتصادي اكثر ليبرالية. وهناك اسباب عديدة ادت الى فوز الحزب الديمقراطي، ولعل في مقدمتها امرين اثنين اولهما : رغبة الشعب التركي في تغيير نظام الحكم، بعد قرابة ٢٧ سنة من حكم حزب الشعب الجمهوري. وثانيهما فشل حزب الشعب الجمهوري في وضع الحلول الناجحة لمشاكل تركيا الأقتصادية وخاصة في مجال ارتفاع مستوى المعيشة وضعف الكفاءة الأقتصادية للمشروعات المملوكة من قبل الدولة. ولا يمكن ان نغفل اعتماد الحزب الديمقراطي في الانتخابات على البرجوازية الوطنية وملاكي الاراضي الذين بدأوا يخشون من المفاهيم الاشتراكية التي تسربت الى حزب الشعب الجمهوري بعد الحرب العالمية الثانية. وكان للعامل الديني كذلك دور مهم في فوز الحزب الديمقراطي خاصة، بعد ان اكد في برنامجه السياسي على اعادة التعليم الديني

---

(١) ابراهيم خليل العلاف وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٢٧٠ .

(٢) نوال عبد القادر سلطان الطائي ، المصدر السابق ، ص٢١ .

وادراج البرامج الدينية في الراديو، والسماح للمنظمات الدينية بالعمل في انحاء مختلفة من البلاد[١].

خامسا / الأسلام والسياسة التركية :

بعد ظهور الأحزاب المعارضة عام ١٩٤٦ اصبحت هناك اهتمامات من قبل الشعب التركي بالأسلام وكتبت صحيفة العهد الجديد في ٤ شباط قائلة يجب ان لا ننسى ان الأتراك مسلمون وان الأسلام الحقيقي يحمل اسم الخالق في التبجيل والأحترام وان تعاليم القران الكريم ليست ضد المبائ الأنسانية الخيرة والمدنية والعلمية ومؤسسات العالم الحديث ، وعلى الرغم من ان حزب الشعب الجمهوري قد منع في نهاية ١٩٤٦ اية مناقشة حول المسائل الدينية وعدم السماح لمسألة التعليم الديني ، الا انه قام بالسماح لهذه الامور بالظهور نهاية الاربعينيات . ان تغير سياسة الحزب يرجع اساسا الى ان التاثير الغربي على الريف التركي كان قليلا والريف التركي في وقته كا يشكل ثلاثة ارباع السكان وعليه فأن المدة بين ١٩٣٨-١٩٤٩ تعد المراحلة المهمة في السلوك السياسي التركي اذ قام اينونو بأصدار قوانين تخص الدين وعلى سبيل المثال صدر قانون رقم ٤٠٥٥ في حزيران ١٩٤١ والخاص بالعقوبة في حالة ارتداء الطربوش وترتيل الاذان باللغة العربية فنتيجه لذلك جرت بعض التغيرات على الماده ٥٢٦ من قانون العقوبات التركي وبموجب رقم ٤٠٥٥ وقد اكدت هذه المادة المعدلة زيادة العقوبة من شهر واحد الى ثلاثة اشهر وقامت الحكومة بأضافة بعض الامور على المادة ٦٦٧ من القانون الصادر في ١٩٢٥ بموجب الماده المرقم ٥٤٣٨ والمؤرخ في حزيران ١٩٤٩ وقد تناولت امور شتى منها السجن والغرامه والنفي وهذه الامور لها علاقه بالانظمه المتعلقه بالدراويش [٢]

---

(١) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥ – ١٩٨٠ ، ص ص٤٩ – ٥١ .

(٢) احمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، مط دار زهران ، عمان ، ٢٠١١، ص١٤٥-١٤٧

تحولت تركيا الى التعددية الحزبية عام ١٩٤٥ بتكوين حركة معارضة قوية تمثلت في الحزب الديمقراطي الذي اسس في ٧-١-١٩٤٦ وكان اعضاؤه اعضاء سابقون في حزب الشعب الجمهوري ومن ابرزهم جلال بايار وعدنان مندريس وحرص الرئيس عصمت اينونو قبل السماح بهذا التحول على مطالبة بايار صراحة بألا يستغل الحزب الديمقراطي الدين لأغراض سياسية واستفادت القوى الاسلامية من التعددية الحزبية لتجتمع قدر الأمكان تحت مظلة احزاب منافسة لحزب الشعب الجمهوري ، وفي الوقت نفسه بدأت الطرق الدينية في الأنتقال من العمل السري في مدة قبل عام١٩٤٥الى ممارسة نشاطها بصورة اقل سرية بل ان بعضها عاد للظهور العلني ، ومن المفارقات في هذا الخصوص ان الحزب الجمهوري ورغم كونه قلعة العلمانية الرئيسية كان سباقا الى الأنفتاح على الأسلامين من خلال الأجراءات التي اقرها في مؤتمره العام عام ١٩٤٧ ، وتعد تحولا نوعيا عن المفهوم التقليدي للعلمانية الذي تبناه الحزب منذ تأسيسه ، ففي ذلك المؤتمر تم اعتبار الدين غذاء الروح للمجتمع وتم اتخاذ توصيات باقامة دورات لتخريج الأئمة والخطباء وفتح كلية الألهيات بجامعة انقره[١]

وقد جسد حزب الشعب الجمهوري العلمانيه خلال مؤتمره السابع الذي عقد في ٢ كانون الاول ١٩٤٧ اذ قرر ما يأتي (يعد حزبنا جميع القوانين مع متطلبات المدنية الحديثة وان منع الأفكار الدينية من الشؤون العلمانية للحكومة والسياسية تكون العامل الرئيس لنجاح التقدم والتطور) ونتيجة لذلك اكدت الحكومه في برامجها في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٩ السياسه العلمانيه والمتعلقه بالمدارس الابتدائيه حيث جاء فيه (نحن لا نقبل الخرافات التي سكرت هذا الشعب لقرون ، ان نرجع للخلف تحت ستار الدين) [٢]

---

(١) جلال عبد الله معوض ، تركيا ازمة الهويه من سقوط الخلافه الى الترشيح لعضوية الاتحاد الاوربي ، د مط ، ص ١٢٩

(٢) احمد النعيمي ، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني ، ص ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤

المبحث الثاني

علاقات تركيا الخارجية :

تتفق الآراء حول اهمية موقع تركيا وانعاكساته على سياساتها الخارجية حيث ترى الدول الأوربية والولايات المتحدة ان تركيا هي بمثابة قاعدة لوجستية متقدمة ذات موقع ستراتيجي مهم وقريب من مسرح العمليات في الشرق الاوسط وانها قادرة على اداء دور قيادي مهم(١)

اولاً : علاقة تركيا مع بريطانيا :

شهد عقد الثلاثينيات تحسنا في العلاقات التركية البريطانية الأقتصادية ابرمت الاتفاق الثلاثي (بريطانيا فرنسا وتركيا) والحق به اتفاقية مالية ١٩٣٩م نصت على تقديم قرض بريطاني فرنسي مشترك لتركيا تصدر بقيمة ١٥٦،٢٥٠ مليون ليرة لشراء معدات من بريطانيا وفرنسا وقرض اخر بقيمة ١١٥،٦٢٥ مليون ليرة لدفع الحجز عن الارصدة التركية المجمدة . وعقدت اتفاقية تجارية بموجبها تعهدت بريطانيا شراء ٢٠٠ الف طن من معدن الكروم سنويا ومنتوجات زراعية ، وبناءآ على ذلك قررت الحكومة التركية وفق ذلك منع تصدير الكروم الى المانيا وازداد حجم الصادرات التركية الى بريطانيا عام ١٩٣٩(٢)

وان هذه الأتفاقية الثلاثية كان لتزويد تركيا بالقروض البريطانية وادت الى تحسين علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا(٣)

وتعهدت تركيا مقابل هذه الاتفاقية ان تؤدي لهاتين الدولتين اموالآ تركية بطريقة الافتراض الذي يعني ارتباط التجارة الخارجية بفرنسا وبريطانيا وان ابرز دليل على تطور العلاقات التجارية بين الدولتين ما يظهره حجم التبادل التجاري بينهما بلغت قيمة

---

(١) انس يونس عبد ، المصدر السابق ، ص٣٦

(٢) حنا عزو بهنان ، العلاقات البريطانية التركية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ ، مركز الدراسات الإقليمية ، عدد(٧) ، ٢٠٠٧، ص٣٣

(٣) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٢٧٩

الصادرات البريطانية الى تركيا ٩،٧مليون ليرة بينما بلغت قيمة وارداتها من تركيا ١١،٥ مليون ليرة مما يدل ان العلاقات الأقتصادية قد تطورت بشكل ملحوظ[١]

كان البريطانيون والفرنسيون يآملون من توسع العلاقات التجارية الأقتصادية مع تركيا بجرها الى مغامرة معادية للسوفيت[٢]

ثانياً :العلاقات التركية الأمريكية :

ظلت العلاقات الامريكية – التركية حتى الحرب العالمية الثانية توصف بأنها ضعيفة، وعلى حد تعبير احد السياسيين الأمريكيين : " بقيت تركيا بالنسبة لمعظم الامريكان ارضا بعيدة " ووصف سياسي امريكي اخر السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط بقوله : " ان الاتجاه السياسي للولايات المتحدة نحو الشرق الاوسط حتى عام ١٩٤١ يمكن وصفه بانه غير مكترث وذا تصميم غير جيد لأن المنطقة محمية بريطانية فلم تزدهر فيها المصالح الامريكية الرئيسية بالمستوى المطلوب "[٣] .

وعلى الرغم من الحياد التركي المعلن، فقد رحبت تركيا بالمساعدات الأمريكية الأقتصادية والعسكرية وفي الوقت الذي ناقش فيه الكونكرس الامريكي قانون الأعارة والتأجير، عرضت الولايات المتحدة على تركيا تقديم المساعدات العسكرية في حالة تعرضها للهجوم الالماني او خطر التهديد بالهجوم[٤] .

ومن المعروف ان تركيا قد تلقت معونات عسكرية هائلة من بريطانيا خلال الحرب، كما ان الولايات المتحدة هي الاخرى امدت تركيا بمساعدات عسكرية، وقد بلغت قيمة هذه

---

(١) حنا عزو بهنان ، العلاقات البريطانية التركية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ، ص٣٦

(٢) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٢٩٧

(٣) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ص٣٥ .

(٤) **The Memoirs of cordell Hull , Vol . 11 , Newyork , 1948 , p.929 .**

المساعدات خلال اربع سنوات اعتبارا من تاريخ صدور قانون الأعارة والتأجير في ١١ آذار عام ١٩٤١ (٩٥) مليون دولار[١] .

واشار الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في كانون الاول عام ١٩٤١، بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب الى جانب الحلفاء على اثر الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر الامريكي في ٧ كانون الاول عام ١٩٤١، الى اهمية تركيا في الاستراتيجية الامريكية بقوله : " ان الدفاع عن تركيا امر حيوي وضروري من اجل الدفاع عن الولايات المتحدة "[٢].

واكد جورج مارشال " وزير الدفاع ومن ثم الخارجية في عهد هاري ترومان " على اهمية تركيا للحلفاء ووجوب العمل على استمالتها لقطع علاقاتها مع المانيا وجلبها الى جانب دول الحلفاء[٣] .

وبعد ان قطعت تركيا علاقاتها مع المانيا ضاعفت الولايات المتحدة من حجم مساعداتها الى تركيا خلال عام ١٩٤٤ وتم تصدير كميات من الادوية والورق والجلد المدبوغ والملابس ، وانشاء مؤسسة المعدات الزراعية في تركيا لتكون مسؤولة عن توفير ما يحتاج الية القطاع الزراعي وبدأت الدعوة لمستثمرين امريكيين لتوظيف رؤوس اموالهم في مشاريع صناعية في تركيا[٤]

هناك مؤشرات كثيرة يستدل منها على ان تركيا بدأت تميل الى الحلفاء فكانت تسمح بهبوط الطيارين الامريكيين " بصورة سرية " عند عودتهم من قصف المنشآت النفطية الرومانية، كما ان وزارة الدفاع التركية كانت تستعين بضباط امريكيين لتدريب جنودها على

---

(١) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف الشمال الاطلسي ، عمان ، المطبعة الوطنية ، ١٩٨١ ، ص٧٤ .

(٢) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياساتا الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ص٣٦ .

(٣) Maurice Matloff and Edwain Snell , United states Army in World War 11 , The War Department Strategic planning For coalition War Fare 1941 – 1942 , Washington D.C ,1953 , p.203 .

(٤) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ص٣٧

صنوف الاسلحة الحديثة، وكان للكليات الامريكية في تركيا دور كبير لتحقيق الغرض نفسه، ولا شك ان التحاق عدد كبير من افراد بعثة وزارة الدفاع التركية في مؤسسة امريكية هي خطوة تؤيد وقوف الاتراك في صف الحلفاء[1] .

كان الحياد التركي اكثر نفعا للحلفاء من دخولها الحرب الى جانبهم لأن دخول الجيش التركي في الحرب يكلف الحلفاء كثيرا في تجهيزه بالسلاح، خاصة وان الجيش التركي متأخر في قدراته العسكرية بالقياس الى جيوش الحلفاء، بالأضافة الى ان توسيع جبهات القتال الى تركيا تشتت قوة الحلفاء ويجعلهم في موقف صعب[2] .

في اخر مؤتمر عقده زعماء الحلفاء قبل انتهاء الحرب وهو " مؤتمر يالطا " المنعقد بين ٤ – ١١ شباط عام ١٩٤٥ اكدوا فيه على ضرورة دخول تركيا الحرب ضد المانيا، واخيرا اعلنت تركيا الحرب على المانيا في ٢٣ شباط عام ١٩٤٥ استجابة لضغوط الحلفاء، وبعد ان اتضح لها ان نتيجة الحرب تحولت لصالح الحلفاء وانهيار المانيا، عندها وفي ٢٣ شباط عام ١٩٤٥ وقعت الولايات المتحدة وتركيا اتفاقية حول مساعدات الأعارة والتأجير الامريكية، جاء فيها : " حصول تركيا على المواد الغذائية والدفاعية من الولايات المتحدة طيلة مدة الحرب، شريطة ان تسترد الولايات المتحدة كافة المواد غير التالفة او المفقودة او غير المستهلكة من تركيا متى ما وضعت الحرب اوزارها"[3].

وكان قد تم تشكيل لجنة التنسيق الامريكية البريطانية غير الرسمية من هيئات من السفارتين الامريكية والبريطانية في انقره ومسؤولية هذه اللجنة تدقيق البضائع المسموح بها للتصدير الى تركيا، ومراقبتها داخل تركيا لكي لا تتسرب الى دول المحور، وسمحت هذه اللجنة لما قيمته (١٢٥،٠٠٠،٠٠٠ دولار) من بضائع الاعارة والتأجير الامريكية في

(١) تقرير القنصلية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٤٠ المرقم ٩٥/٧/١ ، د.ك.و ، رقم التصنيف ٣١١/٧٢١ ، رقم الوثيقة ١٦ ، ص٤٨.

(٢) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ص٤١ .

(٣) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي ، ص٧٥ .

الدخول الى تركيا، وقد توقفت المساعدات الامريكية الى تركيا وفق قانون الاعارة والتأجير بعد الحرب مباشرة وعليه فان اعتماد تركيا قد انصب بالدرجة الاولى على بريطانيا في المعونات الخارجية[١] .

بعد استلام ترومان مهام منصبه، ناقش المسألة التركية مع كبار مسؤولي حكومته ومنهم وزير البحرية جيمس فورستال وسفيره الجديد في انقره ادوين ولسن. وكان رأي ترومان انه يتوجب على الولايات المتحدة مساندة تركيا، لكن الولايات المتحدة لم تبدي رأيا قاطعا حول مقترحات الاتحاد السوفيتي بشان المضائق والتي طرحها وزير الخارجية السوفيتي مولتوف على السفير التركي في موسكو سليم ساربر، واكدت الادارة الامريكية ان المشكلة يجب ان تناقش من قبل الامم المتحدة بعد انتهاء مؤتمر سان فرانسيسكو التأسيسي الذي انعقد يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران عام ١٩٤٥[٢] .

ان اهمية تركيا لدى الولايات المتحدة نابعة من اهمية حماية المصالح الامريكية في الشرق الاوسط، وهذه المصالح تتعلق في الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية ويتحدد الوضع الأستراتيجي للشرق الاوسط في السياسة الامريكية الى درجة بالغة بالطاقة النفطية التي تتزايد اهميتها باستمرار بالنسبة للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، وقد اصبحت الأرباح العائدة من استخراج النفط في الشرق الاوسط الذي تقوم الشركات الامريكية باستثمار القسم الاكبر والمتزايد منه ، عامل استقرار هام بالنسبة لأقتصاد الولايات المتحدة[٣] .

---

(١) **Sydney Nettleton Fisher , The Middle East a history , NewYork , 1959 , p.480 .**

(٢) **Bruce Robellet Kuniholm , The Origins of The cold War in The Near East , New Jersey , 1980 . p.258 .**

(٣) **يفغيني ماكسيوفيتش بريماكوف ، تشريح نزاع الشرق الاوسط ، ترجمة سعيد احمد ، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، ١٩٧٩ ، ص٢٣٣ .**

بدأت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية التقرب المتزايد نحو الغرب بسبب تزايد الضغط السوفيتي اذ طالب السوفييت بالأشراف على المضائق واعادة ولايتي قارص واردهان وتعديل معاهدة مونترو لعام ١٩٣٦ واقامة قواعد عسكرية في المضائق. الا ان تركيا رفضت المطالب السوفيتية، وقد ساندت الولايات المتحدة وبريطانيا تركيا في موقفها واعلنتا استعدادهما لتقديم الدعم المادي والمعنوي لها لخشيتها من وقوعها تحت السيطرة السوفيتية ، الأمر الذي يعرض مصالحهما في الشرق الأوسط للخطر[١] .

في الوقت الذي انهارت فيه آمال الادارة الامريكية حول تعاونها مع موسكو لحل مشاكل تركيا وخاصة المضايق من خلال مؤتمر وزراء الخارجية غير الناجح الذي انعقد بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٤٥ في موسكو، لهذه الأسباب وفي مطلع عام ١٩٤٦ اشار ترومان بنفسه الى تخلصه من الأوهام التي راودته حول امكانية التفاهم مع السوفييت بشأن تركيا، وقد رد ذلك في مذكرة مشهورة رفعها الى وزير الخارجية بيرنز محذرا من انه لم يكن هناك اي شك ان السوفييت ينوون ان يهاجموا تركيا، وما لم يواجهوا بقبضة حديدية ولغة شديدة فان حربا اخرى ستقع[٢] .

واكب الدعم السياسي والعسكري لتركيا توجه اقتصادي يتمثل بدعوة المستثمرين الامريكيين لتوظيف رؤوس اموالهم في مشاريع صناعية في تركيا، ففي شهر شباط عام ١٩٤٦ عقد اجتماع في وزارة الأقتصاد الأمريكية حضره ممثلون عن مؤسسات الصناعات المنتجة للمواد الأستهلاكية، وحضره وزير الأقتصاد الأمريكي وثلاثة من خبراء الأقتصاد الأمريكيين بينهم استاذ علم الأقتصاد في جامعة هارفارد، وفي هذا الأجتماع طلب وزير الأقتصاد الامريكي من الحاضرين استثمار جزء من مدخراتهم في منطقة الشرق الاوسط

---

(١) روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في العالم ، ترجمة حسن صعب ، بيروت ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، ١٩٦١ ، ص٤٠٥ .

(٢) Department of Stats , Georges Hawis , The United States and Turkey . There Problems in historical Perpective , December 1970 , Film 23 , p.624 .

وخاصة في تركيا بضمانة من الأدارة الأمريكية تكفل حد ادنى من الربح هو ١٠% سنويا. مقابل استثمار هذه المدخرات في انشاء مشروعات صناعية ثانوية كصناعة الملابس الجاهزة والسكر والملح ومشتقات الزيوت والصناعات المعدنية(١) ، وفي الوقت نفسه عملت الأدارة الأمريكية على تشديد قبضتها على الحكومة التركية عن طريق منحها القروض المالية ففي اذار ١٩٤٦ ارسلت الادارة الامريكية رسالة الى حكومة تركيا اعلنت موافقتها على منح الحكومة التركية قرضا بمبلغ (٢٥) مليون دولار، وكان هذا ردا على طلب تركي سابق بإقراضها مبلغ (٥٠٠) مليون دولار، وهكذا بدأ الأهتمام المتزايد من جانب الامريكيين لغزو الأسواق التركية اقتصاديا، يرافقه الدعم العسكري بحجة حماية تركيا من الهجوم السوفيتي(٢) .

وفي اذار ١٩٤٦ اقترح ونستون تشرشل، خلال زيارته الى الولايات المتحدة، اقامة تحالف امريكي – بريطاني ضد الاتحاد السوفيتي، ويبدو ان البريطانيين اقتنعوا بانهم لم يعودوا يمتلكون الامكانيات الأقتصادية لكي يتعاملوا مع الوضع في الشرق الاوسط بمفردهم، والملاحظ ان احتواء الاتحاد السوفيتي ومنع انتشار الشيوعية وبزوغ المعارضة الوطنية للامبريالية في انحاء دول الشرق الاوسط جعل من المستحيل على بريطانيا الأستمرار بدورها الذي ادته في القرن التاسع عشر، فكان على الولايات المتحدة (ملء الفراغ) في الشرق الاوسط وخاصة تركيا(٣).

في ٢١ شباط ١٩٤٧ اخبرت بريطانيا وزارة الخارجية الامريكية انه بانتهاء السنة المالية البريطانية في الحادي والثلاثين من اذار ١٩٤٧ ستتوقف بريطانيا عن تقديم المساعدات الأقتصادية والمالية والأستشارية الى تركيا. وكانت الأسباب التي دفعت بريطانيا الى التخلي

---

(١) فؤاد القصاص ، امريكا والغزو الفكري لمنطقة الشرق الاوسط ، بيروت ، دار الجيب ، ١٩٦٩ ،،ص٥١ .

(٢) نوري عبد الحميد العاني ، السياسة الاقتصادية في تركيا بين مناهج الاحزاب الوطنية والضغوط الاجنبية ١٩٤٥ – ١٩٦٠ ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ص١٠٨ .

(٣) Yilmaz altug , he United states of Americas Policyes towards turkish straits , Belleten Dort Ayda Bricikar , April , 1992 , p.416 .

عن تقديم المساعدات للجيش التركي هو ان الأمبراطورية البريطانية قد اصابها الأنهيار السريع بعد ان اضنتها جهود الحرب، وانهكها الضعف الأقتصادي وموجة القومية الأسيوية العارمة[١] .

بعد موافقة الكونكرس على التوصيات التي رفعتها اليه وزارة الخارجية، في ١٢ اذار ١٩٤٧ طلب هاري ترومان من الكونكرس الامريكي الموافقة على تخصيص (٤٠٠) مليون دولار لأستخدامها في مساعدة تركيا واليونان، وان هذه المساعدات تتركز ماليا وعسكريا ضمن جهودهم للوقوف ضد انتشار الشيوعية[٢] .

كان تبرير الأدارة الأمريكية حول تحملها تقديم المساعدات الى تركيا هو عدم قدرة الأمم المتحدة على تحمل هذه المسؤولية. ويلاحظ ان هذه التبريرات الهدف من ورائها التدخل في الشؤون العالمية دون الرجوع الى الامم المتحدة، وان الولايات المتحدة لا تعير اهمية لقرارات الأمم المتحدة ، وهذا يدل على انها تؤمن بعنصري القوة والدولار[٣] .

وفي ٢٢ مايس ١٩٤٧ اقر الكونكرس برنامج المساعدة لتركيا واليونان وفق القانون المرقم ٧٥ – ٨٠، وخول رئيس البعثة الامريكية لمساعدة تركيا لنسفور اوليفر تنفيذ البرنامج بالتشاور مع السفير الامريكي في انقره وفق الامر التنفيذي ٩٨٥٧ في ٢٢ مايس ١٩٤٧[٤] .

وكان جورج مارشال وزير الخارجية الامريكية قد بعث بكتاب الى البعثة الامريكية في تركيا طلب منهم القيام بالأجراءات التالية :

---

(١) اموري . د . رينكور ، القياصرة القادمون ، ترجمة احمد نجيب هاشم ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ ، ص٤٤١ .

(٢) **Oscar The Odore Barck , America in The World , NewYork , 1961 , p.387 .**

(٣) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ص٧١ .

(٤) **Foreign Relations of The United states , 1947 , Nolumev , The Near Easte and Africa , Washington , 1971 , p.255 .**

١. يقوم السفير الامريكي في تركيا بدراسة ميدانية للنواحي الجغرافية والبشرية والأقتصادية لعموم تركيا .

٢. القيام بدراسة شاملة للقوات المسلحة التركية للأطلاع على مدى قابليتها للقيام بتحمل مسؤولية الدفاع الوطني ، وكذلك لوضع التوصيات اللازمة لمساعدة تركيا ضمن حدود مالية مناسبة .

٣. يقوم السفير الأمريكي بمهمة المشاورة مع الدوائر المعنية في الحكومة التركية والقوات المسلحة التركية والبعثات البريطانية او المنتسبين الآخرين في القوات المسلحة البريطانية في تركيا والوكالات الاخرى المماثلة والأفراد كما يراه مناسبا .

٤. يقدم السفير الأمريكي تقريرا الى وزارة الخارجية الامريكية في موعد اقصاه ١٥ تموز ١٩٤٧ يتضمن خلاصة لأنشطته واعماله في تركيا التي كلف بها من قبل حكومته.

٥. ان الأهداف الأساسية من وراء المساعدة الأمريكية لتركيا كما بين في ادناه ما هي الا دليل على الأستمرار في قوة التصميم العالمي من جانب الولايات المتحدة لمقاومة التهديد السوفيتي :

- يتطلب هذا الثقة المستمرة من قبل المسؤولين الأتراك في الولايات المتحدة كمصدر للمساندة والاستمرار في العمل لخلق جيش قوي .
- العمل من اجل ان يكون الأقتصاد التركي بحالة جيدة لكي لا تكون هناك حالة من عدم الاستقرار الأجتماعي في تركيا[١] .

ويبدو ان البعثة الأمريكية في تركيا اصبحت تتمتع بصلاحيات واسعة حتى يمكن القول بأن صلاحياتها تفوق صلاحيات المسؤولين الأتراك في بلدهم وهذه الصلاحيات الواسعة لها اثر عميق في توجيه السياسة والاقتصاد التركيين وفق الاهداف والمصالح الأمريكية في الشرق الاوسط، وبهذا الصدد فقد ورد في مذكرة لوي هندرسون مدير دائرة شؤون الشرق

---

(١) **Foreign Relations of The United states , 1997 , Volumev , op .cit p.162 .**

الادنى وافريقيا في وزارة الخارجية الامريكية الى دين أجيسون وكيل وزير الخارجية الامريكية : " اننا مهتمون جدا بصورة خاصة لتجنب الظهور بمظهر من يملي على تركيا شروطه ورغباته، فيجب علينا ان لا نضع شروطا صعبة وسريعة كبديل عن تقديمنا المساعدات الى الجيش التركي والتي لها علاقة بالتركيب المستقبلي للقوات المسلحة التركية "[1] .

اضافة الى مبدأ ترومان فقد اعلنت الأدارة الامريكية مشروعا جديدا بهدف تقديم المساعدات الى البلدان الاوربية ، ففي ٥ تموز ١٩٤٧ القى جورج مارشال وزير الخارجية الامريكية خطابا على طلبة جامعة هارفارد وعد فيه بمساعدة الدول الاوربية وسمي برنامج المساعدات هذا بـ (مشروع مارشال للإنماء الأوربي) الذي قدمت الولايات المتحدة باسمه مساعدات فنية واعتمادات مالية لستة عشر بلدا من ضمنها تركيا[2] .

وفي ١٢ تموز ١٩٤٧ عقدت اتفاقية المساعدات بين الولايات المتحدة وتركيا وفق مبدا ترومان بشأن صرف هذه المساعدات، وقد ابتهج المسؤولون الاتراك وقطاعات اخرى متنفذة من الشعب التركي بهذه الاتفاقية[3] .

ان نصيب تركيا من المساعدات الأمريكية وفق مبدا ترومان (١٠٠) مليون دولار، وهي نسبة قليلة بالقياس الى نصيب اليونان، وهذه المساعدات لم تكن كافية لتحديث الماكنة العسكرية التركية ، ولم تزود تركيا بالأسلحة الامريكية المتطورة، وانما زودت بالمعدات الفائضة عن حاجة الجيش الامريكي .[4]

---

(١) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ص٧٥ .

(٢) تشارلس اورليتش ، الحرب الباردة وما بعدها ، ترجمة فاضل زكي محمد ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٦ ، ص١٢٨ .

(٣) المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في ٢٣ تموز ١٩٤٧ ، د.ك.و ، رقم التصنيف ٢٧٣٧ ، رقم الوثيقة ١٠٩ ، ص١٧٤ .

(٤) William yale , The Near Easte a Modern history , Michigan , 1958 , p.418 .

ويعد مشروع مارشال مشروع سياسي –اقتصادي اقترحه وزير الخارجية للدول التي تضررت من الحرب العالمية الثانية للحيلولة دون امتداد المبادئ الشيوعية وتقديم مساعدات لتركيا ولتنفيذ الخطط سافر وزير خارجية تركيا في ٨ شباط ١٩٤٩ لحضور اجتماع وزراء الخارجية في طلب زيادة حصة تركيا بمبلغ (١١٢) مليون دولار خلال عام ١٩٤٩–١٩٥٠ ولأسباب منها تردي الوضع في تركيا اقتصاديا وماليا واضطرار تركيا الى تخصيص مبلغ ٥٠% من وارداتها الى الجيش وسوء موسم الزراعة وكان يعد هذا المشروع وسيلة لأستمالة تركيا الى الكتلة الغربية ، والأمريكيين ارادوا توجيه القسم الأكبر الى بناء القوات المسلحة ، حصلت تركيا على مساعدات عسكرية تقدر بـ ٧٥ مليون دولار[١].

وفي ٢٧ كانون الاول ١٩٤٩ عقدت الولايات المتحده وتركيا اتفاقية تنص على صرف ما قيمته خمسة ملايين دولار من اموال الأعاره والتاجير الفائضة وفي ١٩٥٠ اعلنت الخارجية الأمريكية ان تركيا واليونان تسلمتا معا خلال ثلاث سنوات مساعدة عسكريه تبلغ قيمتها ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار ومساعدة اقتصاديه قيمتها ٧٦٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار بموجب مبدا ترومان ومشروع مارشال ولم يكد يمضي شهر حتى اعلن ان ادارة التعاون الأوربي خصصت لتركيا ٢٧٥,٠٠٠ دولار لتنفيذ مشروع بحري للملاحه مهم للتعمير والأنعاش الأقتصادي[٢] بعد تطبيق مبدأ مارشال وترومان احتلت الولايات المتحدة الموقع الأول بالنسبة لبقية الدول في صادراتها الى تركيا حيث التبغ والكروم ليكون الأقتصاد التركي مرتبط بالأقتصاد الرأسمالي الامريكي[٣]

ثالثاً : العلاقات التركية السوفيتية

خلال الحرب العالمية الثانية ساندت الولايات المتحده والدول الاوربية المناهضه لألمانيا موقف الاتحاد السوفيتي الرامي الى تعديل اتفاقية مونترو ففي مؤتمر يالطا الذي عقد خلال

(١) نغم عبد الهادي مهدي شبع ، المصدر السابق ، ص ٤٦–٤٧

(٢) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة في تركيا ، ص٦٧

(٣) المصدر نفسه ، ص٦٨

المدة ٤-١١ شباط ١٩٤٥ وهو اخر مؤتمر عقده زعماء الدول الثلاث الولايات المتحدة – الأتحاد السوفيتي _ بريطانيا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية لم تمانع الولايات المتحده من حيث المبدأ اقتراح ادخال تعديلات ثانوية على نظام المضائق غير ان المباحثات الجوهرية بين الزعماء بخصوص المضائق التركيه لم تبدا الا في ١٠ شباط ١٩٤٥ [١]

حصل الأتحاد السوفيتي في مؤتمر بوتسدام [٢] في صيف ١٩٤٥ من الولايات المتحده الامريكيه وبريطانيا على مبدأ تعديل معاهدة مونترو عن طريق مفاوضات مباشرة بين الحكومة التركية والحكومات الثلاث ، وقد قامت الولايات المتحدة بتقديم اول مقترحات توجهيهية بالنسبه للتعديل في تشرين الثاني ١٩٤٥ اذ ارسلت مذكرة للحكومة التركية ضمنتها المبادئ التالية فيما يختص مستقبل المضائق :

١-تظل المضائق مفتوحة لمرور السفن الحربية في جميع الأوقات بالنسبة لدول البحر الأسود

٢-تظل المضائق مفتوحه امام السفن التجارية لجميع الدول في جميع الأوقات

٣- يمنع مرور السفن الحربية لغير دول البحر الأسود في جميع الأوقات ماعدا حمولة معينة يتفق عليها في زمن السلم الا بعد موافقه خاصة من دول البحر الاسود او عندما تكون الأعمال الحربية تحت اشراف الأمم المتحدة

---

(١) نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع ، المصدر السابق ، ص ٣٢

(٢) مؤتمر بوتسدام :– وهو المؤتمر الذي عقد للمده من شهر تموز الى شهر اب ١٩٤٥ يتضمن رد الفعل البريطاني تجاه المطالب السوفيتيه بشان المضائق التركيه فقد مارست بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية ضغطا على تركيا من اجل التخلي عن الحياد لصالح الحلفاء عن طريق مساندة الموقف السوفيتي الرامي الى تعديل اتفاقية مونترو فاشار تشرشل الى ضرورة اشراك تركيا بالحرب من اجل تسهيل وصول الامدادات الى الاتحاد السوفيتي فضلا عن استخدام المجال الجوي التركي ضد دول المحور نتيجة لذلك وافق تشرشل والرئيس الامريكي روزفلت على مطالب ستالين الزعيم السوفيتي بشأن اجراء تعديلات على معاهدة مونترو . للمزيد ينظر : :شاكر ضيدان جابر و محمود شاكر حميد ، الموقف البريطاني تجاه المطالب السوفيتيه بشأن المضائق التركية في مؤتمر بوتسدام ، محور الدراسات التارخية ، العدد ١٦ د. ت ، ص ٨٧-٨٩

٤-تعديل معاهدة مونترو بما يتفق والحالة الدولية الجديده مثل حلول الأمم المتحدة مكان عصبة الأمم واستبعاد اليابان من توقيع الاتفاقية

ابلغت محتويات المذكرة للحكومتين البريطانية والسوفيتية وسرعان ما وافقت الحكومتان البريطانية والتركية مبدئيا وتاخرت الحكومة السوفيتية ما يقارب عشرة اشهر وبعثت مذكره تفصيلية ذكرالجزء الأول منها تركيا بعدد من الحوادث التي حدثت اثناء الحرب العالمية الثانية وخرج من ذلك بأن اتفاقية مونترو لم تمنع استخدام القوات المعادية للمضائق ولا يمكن لتركيا ان تتهرب من مسؤولية تلك الحوادث وانه يجب مراجعه المذكرة ، وفي الجزء الثاني اقترحت الحكومة السوفيتية خمسة مبادئ لتنظيم الملاحة في المضائق كان اول ثلاثة مبادئ تكرار للمبادئ الثلاثة الأولى التي ذكرتها الولايات المتحدة ، اما المبدأين الرابع والخامس فقد كانا بعيدين كل البعد عما يرضي المعسكر الغربي فقد اقترح الأتحاد السوفيتي ترك تنظيم نظام الملاحة في المضائق لتركيا والبحر الأسود ، كما طالب في المبدأ الخامس بأن يتقاسم الدفاع عن المضائق مع تركيا ، كان من نتائج المذكرة سلسلة مفاوضات دبلوماسية بين موسكو وانقره وواشنطن دافعت فيها تركيا عن اتهامات السوفيت لها معترفه بمرور قطع صغيرة قليلة بواسطة الخداع بتنكرها على هيئة سفن تجارية ، كما اعلنت بأنه لا يمكن الموافقه على الأقتراحات السوفيتية الخاصة بالمضائق ،ورد الأتحاد السوفيتي على ذلك محاولا اثبات سوء نية تركيا ولم يتم التوصل الى حل في النهايه بسبب اصرار الأتحاد السوفيتي على قبول مقترحاته [١]

من خلال ذلك يتضح تأزم العلاقات بين الأتحاد السوفيتي وتركيا نهاية الثلاثينيات على اثر الأتفاقيات بين هتلر وستالين التي شملت تقسيم بولندا ، وخلال الحرب تعرضت تركيا لضغوط سوفيتية قوية ، ودعا السوفيت الى ضرورة معاقبة تركيا لموقفها غير الحليف خلال الحرب ، واتهموا الأتراك بالأنحياز للمحور ، وفي ١٩٤٥ الغيت معاهده الصداقة مع تركيا مما دفعها للأنخراط الى جانب المعسكر الغربي [٢]

---

(١) احمد عبد القادر الجمال ، من مشكلات الشرق الاوسط ، مط الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٥٠٠- ٥٠٥

(٢)خضير البديري ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦

ادركت تركيا ان الأتحاد السوفيتي المجاور لحدودها، بات يهدد مصالحها بعد ان امتد نفوذه الى اوربا الشرقية، واقتربت القوات السوفيتية من المضائق التركية (البسفور–الدردنيل)، التي طالما حلم الروس بالوصول اليها، و وطالبوا باسترداد قارص واردهان التي هي من اقاليم الحدود التركية مع الأتحاد السوفيتي، رد الأتراك على لسان عصمت اينونو زعيم حزب الشعب الجمهوري ورئيس الجمهورية، في الخامس عشر من نيسان ١٩٤٦بخطاب امام المجلس الوطني التركي الكبير، جاء فيه:" اذا اصر الروس على مطلبهم،(فأننا سنقاتل الى اخر تركي) جاء ذلك بعد ان اقدم السوفيت على الغاء معاهدة مونترو، ومطالبة الرئيس السوفياتي(ستالين)، باقامة قاعدة دائمة في الدردنيل وجاء تصريح ستالين في الحادي عشر من نيسان ١٩٤٦، لسفير الولايات المتحدة الأمريكية في موسكو، ليؤكد ذلك قائلا:" ان تركيا ضعيفة والأتحاد السوفيتي يدرك جيدا خطر السيطرة على المضائق، وليس لتركيا القوة بحيث تستطيع حمايتها.ويرى البعض ان الأعتبارات الأمنية المتمثلة بالهاجس التركي من الخطر على ان رغبة تركيا في الحصول على المساعدات الأقتصادية والتسليحية وبشروط تفضيلية ، بغية المحافظة على التوازن ، ولحل نزاعها مع اليونان بشان جزيرة قبرص ، فضلا عن تطلعاتها للقيام بدور اقليمي في المنطقة كانت عوامل مكملة لتلك الدوافع، متناسية روابطها الأسلامية مع الاقطار العربية والأسلامية. [١]

رابعاً / العلاقات التركية الالمانية

مع الأنتصارات الألمانية الساحقة في السنوات الأولى من الحرب وخصوصا استسلام فرنسا في ٢٦حزيران ١٩٤٠ امام الألمان وتدخل ايطاليا وامتداد الحرب الى البحر المتوسط، غازلت تركيا انذاك المانيا في الوقت الذي كان يحتم عليها الأرتباط بالتدخل في الحرب لصالح الحلفاء تنفيذا لبنود المعاهده الثلاثيه بينها وبين كل من بريطانيا وفرنسا ، ولكنها تصرفت بشكل مخالف لذلك ، كررت التزامها بالحياد مره اخرى على لسان رئيس وزرائها

---

(١) خالد عبد الوهاب عبد الرزاق ، موقف الاحزاب السياسية التركية من القضايا العربية ١٩٤٥–١٩٧٤ ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية التربيه ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٩–٥٠

رفيق صايدام الذي ابلغ المجلس الوطني التركي الكبير حينها بضرورة ان تبقى تركيا في معزل عن الحرب في ظل الظروف التي استجدت على الساحة الأوربية وقد تحولت تركيا اثناء سنوات الحرب العالمية الثانية الى احدى القواعد الأساسية للجاسوسية الألمانية في المنطقه وعينت برلين احد ابرز الساسة الهتلرين فون بابن السكرتير السابق للرايخ الثالث الألماني سفيرا لها في تركيا اذ ابدى نشاطا دبلوماسيا واسعا خلال تلك المدة[1]

اصبحت السياسة الخارجية التركية بعد استسلام فرنسا تظهر ميلا متزايدا مع المانيا . ان الأتراك عندما كانت علاقاتهم وثيقة مع بريطانيا –فرنسا لم يقطعوا علاقاتهم السياسة ولا التجارية مع المانيا ، ففي المدة ١٩٣٩–١٩٤٠ تقلصت حجم التجارة بين تركيا والمانيا لكنها لم تتوقف ابدآ. حيث في كانون الثاني ١٩٤٠ وقعت اتفاقية مؤقتة للتجارة تداول البضائع بمبلغ غير كبير ، ثم اتفاقية اخرى عقدت بعد هزيمة فرنسا ضاعفت حجم التجارة بين المانيا وتركيا عده مرات الا انه في الوقت نفسه اقلقها التوسع الألماني حتى بعد استيلاءها على رومانيا . كانت تركيا بحاجة الى مساعدات عسكرية واقتصادية فدعتها بريطانيا للعمل المشترك ضد الزحف الألماني نحو الشرق[2]

امتدت اثار التعاون التركي الألماني الى جميع دول الشرق الأوسط تقريبا ، ونتيجة لخشية تركيا من انجراف دول البلقان في اثناء الحرب العالمية الثانية نحو الحرب بذلت تركيا جل جهدها من اجل تعزيز وحدة دول البلقان ، وفي عام١٩٤٠ ابدت مخاوفها من تقدم المانيا باتجاه الشرق في عملياتها الحربية مما اضطرها لحث دول البلقان للتوصل الى حل لنزاعاتها الاقليمية الا ان ذلك لم يؤد الى نتيجة تذكر ، وقد مرت دبلوماسة فون بابن في تركيا بثلاث مراحل اذ حاول خلال المرحلة الاولى ١٩٣٩–١٩٤٠ ان يبقي تركيا على الحياد بثنيها عن الحلف البريطاني الفرنسي ، واستعمل في المرحلة الثانية ١٩٤١–١٩٤٣ الضغط لكي يوجد روابط اوثق بين انقرة وبرلين في المجالات السياسية والأقتصادية والعسكرية ، اما

---

(١) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٢٨٤–٢٨٦

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٤٩–٢٥٠

في المرحلة الثالثة عام ١٩٤٤ فقد عاد من جديد الى المجهود الذي بذله اول الامر باقناع الأتراك بالوقوف على الحياد . في ١٩٤١ وقع الألمان معاهدة عدم اعتداء مع تركيا مدتها عشر سنوات وقد قبلها الأتراك ضمانا لهم ضد أي اعتداء الماني قد يقع عليهم وفي تشرين الاول ١٩٤١ رضخت تركيا رضوخا جزئيا للضغط الالماني فعقدت مع الرايخ ميثاقا تجاريا ينتهي ٣١ اذار ١٩٤٣ وكان ينص على بيع ٩٠,٠٠٠ طن من مادة الكروم الخام وفي مقابل ذلك تعهدت المانيا بتقديم معدات حربيه بقيمة ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة تركية على ان يشحن منها ما قيمته ١٨,٠٠٠,٠٠٠ ليره قبل انتهاء سنة ١٩٤٢ وقد ظل فون بابن يضغط على تركيا لكي تصبح اكثر صداقة لألمانيا .(١)

حاولت بريطانيا منذ البداية التأثير في السياسة التركية محاولة جرها للدخول في الحرب الى جانب الحلفاء ولكن الظروف التي رافقت سنوات الحرب تركت انقرة في حالة تذبذب وعدم استقرار ، وفي اوائل شباط ١٩٤٣ اجتمع تشرشل رئيس الوزراء البريطاني بالرئيس عصمت اينونو برفقة العديد من المستشارين الكبارللنظر في الموقف من الحرب ، واتضح ان تركيا غير مجهزه تجهيزا عسكريا مناسبا يسمح لها بخوض حرب عالمية وجاءت تطورات الأحداث لصالح تركيا عندما بدا ان اندحار المانيا يلوح بالأفق وذلك اثر النجاحات التي حققها الأتحاد السوفيتي المضاد ودخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب (٢)

في عام ١٩٤٤اوقفت تركيا صادراتها لاسيما الكروم وهي مادة حربية حيوية لألمانيا ، ومنعت مرور السفن الألمانية التجارية عبر المضائق ، ثم قطعت علاقاتها الدبلوماسيه بدول المحور في ٢ اب ١٩٤٤ واعلنت اخيرا الحرب عليها في ٢٣ شباط ١٩٤٥ أي قبل ستة ايام من انتهاء المهلة التي حددها مؤتمر يالطا للأشتراك في مؤتمر سان فرانسسكو ، وعشرة ايام قبل انتهاء الحرب (٣)

---

(١) جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص ١٩٢، ١٩٣

(٢) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص ٢٨٧

(٣) احمد عبد العزيز محمود ، المصدر السابق ، ص١٥٦

خامساً : علاقات تركيا مع الدول العربية

تعد تركيا موضوع تطوير العلاقات مع العراق سياسة وطنية ، وعن طريق العراق يمكن تطوير العلاقات مع الدول العربية ، وكان للموقف المتفهم الذي ابداه العراق من القضية القبرصية اكبر الأثر في المركز الذي يتمتع به العراق في السياسة التركية ، وكان انفراج مشكلة الموصل بين البلدين آسهم في بناء اللبنة الاولى بأنطلاق النشاط التجاري فدخلت العلاقات العراقية- التركية طورا جديدا منذ توقيع معاهدة ١٩٢٦. وطالبت غرفة تجارة الموصل من وزراء المالية اتخاذ تدابير لتحسين العلاقات التجارية بين البلدين حيث انشاء مواصلات برقية وبريدية وإيصال السكك الحديدية من كركوك الى نهاية الحدود العراقية- التركية وفتح معاملات الترانسيت للصادرات والواردات حرة امام التجار والأسراع بعقد اتفاقية تجارية جمركية ووضع اسس ثابتة للرسوم التي يتقاضاها الجانبان وتأكيد حسن نية العراق تجاه تركيا . بعد زيارة الملك فيصل تركيا عام ١٩٣١ تم تحويل مبلغ قدره (١٤٠ الف جنيه) استرليني في ١٦ تموز ١٩٣١ الى البنك العثماني وهي حصة تركيا من الدفعة الاولى من شركة نفط العراق[١]

نتيجة لذلك توصل الطرفان العراق وتركيا للتوقيع على اتفاقية في عام ١٩٣٢ تجارية أهم ما ركزت عليه هو منح الطرفين كل منهما معاملة الأمم الأكثر حضوة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب والتكاليف المفروضة على الاستيراد والتصدير[٢]

وعلى الرغم من ذلك بقي التبادل التجاري محدودا بين العراق وتركيا بل اخذ يتناقص نتيجة للتشابه الكبير في فروع الأنتاج وصعوبة المواصلات على الرغم من عقد معاهدة تجارية الا ان شروط المعاهدة تم تنفيذ جزء منها وابرم في ٨ ايار١٩٣٤ وبقي الآخر سرياً ونص على تعهد الحكومة العراقية بخفض رسوم الأستيراد بمقدار الثلث على ما يستورد من

---

(١) علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، المصدر السابق ، ص٧٣-٧٤

(٢) احمد عبد العزيز محمود ، المصدر السابق ، ص٢٢٤

تركيا من الأخشاب والماعز ، وتعهدت مقابل ذلك الحكومة التركية بتخفيض ثلث ايضآ على ما تستورد من التمور العراقية الا انه اخل كل من البلدين في تنفيذ هذا الشرط[١]

زاد اهتمام تركيا بالعراق خلال سنوات الحرب على الصعيدين الأقتصادي والسياسي فوصل الى بغداد وفد تجاري في اب ١٩٤٠ لدراسة الأحوال التجارية في الشرق والبحث في موضوع امكانية اتخاذ ميناء البصرة منفذا بحريا بعد ان اغلقت التجارة عن طريق اوربا واصبحت الأسواق التركية تعتمد على سكك حديد العراق وميناء البصرة وعدت من اهم الطرق التي تربط تركيا بالخارج وان ظروف الحرب العالمية وانقطاع سبل التجارة العالمية اسهم بشكل مباشر في تحريك الجمود والفتور بين العراق وتركيا ، بدأت تركيا بعد الحرب ولأول مرة الأعتماد على العراق والتعاون معه وساعد على ربط سكك الحديد التركية واصبحت تأخذ منحا أخر مرضيا خلال شهر كانون الثاني من عام ١٩٤١ اذ أخذت البضائع التركية تتوارد عبر سكك حديد بطريق الموصل[٢]

وفي عام ١٩٤٥ تم تشكيل وفد من نوري السعيد وعبد الاله للدخول في مفاوضات مع الحكومة التركية وبدأ التفاوض على الشؤون الاقتصادية والثقافية واهم ما يريده الجانب العراقي التفاوض بشأنه في الجانب التجاري الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية للمنتوجات الزراعية فقط التي تفيض عن حاجة الأستهلاك المحلي ووجوب عدم الاخذ بمبدأ عدم اعفاء اي مادة من المواد التي يجري تبادلها بين البلدين[٣]

شهد البلدين خلال عام ١٩٤٦ اوضاع اقتصادية متشابهة ، فقد شهد العراق خلال وزارة ارشد العمري موجه غلاء الأسعار وهبوط القدرة الشرائية لدى عامه الشعب ، اما تركيا واجهت خلال عهد وزارة رجب بكير الأثار الأقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية

---

(١) علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، المصدر السابق ، ص١٠٧-١٠٩

(٢) علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، المصدر السابق ، ص١٤٥-١٤٦

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ط٤ ، بيروت ، ١٩٧٤، ص٥٢-٥٣

الثانية . استمرت حركة التبادلات التجارية بين العراق و تركيا من تفوق تجاري لصالح تركيا وتزايد حجم الصادرات التركية نحو العراق ويقابلها ندرة الصادرات العراقية الى تركيا(١)

اما عن العلاقات التركية المصرية فقد كانت قلقة منذ أيام جمال عبد الناصر الذي عارض تأييد تركيا للسياسة الغربية حيال المنطقة العربية ، وتتمتع تركيا بعلاقت ودية بكل من تونس والجزائر والمغرب والسودان واليمن وموريتانيا ولبنان ، وقد حصل تطور كبير بعلاقاتها بالأقطار العربية في الخليج العربي فأسست علاقات دبلوماسية بكل من قطر والبحرين والكويت وعمان والأمارات المتحدة لأن تركيا تحاول الأستفاده من العلاقات الأقتصادية بالدول المنتجة للنفط (٢)

الا ان تركيا كانت اول دولة اسلامية اعترفت بأسرائيل كدولة عام ١٩٤٩ وعملت على إقامة علاقات تجاريه معها وقدمت للغرب كل ما أراده ليرضى عنها ويقبل بها عضوا في السوق الاوربية المشتركة وقبلت ان تكون أداة للغرب على الرغم من ان مصالحها وتجارتها وتاريخها يرتبط بجيرانها العرب وبذلك بقيت العلاقات التركية- العربية بشكل عام في دائرة الشك والسلبية ويعود الأمر بالدرجة الأولى إلى أن البعد الغربي ظل حاضراً بقوة في سياسات تركيا الأمنية العسكرية والاقتصادية الأمر الذي جعل الطرف العربي ينظر إلى هذه السياسة بعين الشك والحذر والقلق (٣) .

مع تولي اينونو رئاسة الجمهورية ١٩٣٨ دخلت العلاقات التركيه السوريه فصلا داميا من خلال سلخ لواء الاسكندرونة ، وعلى الرغم من ان اينونو قد حاول السير على سياسة معلمه مصطفى اتاتورك والتي تتلخص (سلام في الداخل وسلام في الخارج) أي لا حروب ولا نزاعات الا ان سلخ لواء الاسكندرونة قد تم في عهده . يقع لواء الاسكندرونة في سوريا وتقدر مساحته ٤٨٠٦ كم٢ وطوال العهود التاريخية منذ الفتح الإسلامي وحتى

---

(١) علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، المصدر السابق ، ص٢٣٢-٢٤٩.

(٢) احمد عبد العزيز محمود ، المصدر السابق ، ص ١٦٢

(٣) خورشيد حسين دلي ،تركيا وقضايا السياسة الخارجية ،مط اتحاد الكتاب العرب، د . م، ١٩٩٩ ،ص ٣٦-٣٧.

سلخ اللواء عام ١٩٣٩ كان تابعا لولاية حلب ، تحديدا بعد الأحتلال الفرنسي لسوريا وقعت انقره اتفاقية (فرانكلين ــبويون) عام ١٩٢١ حيث وضعت هذه الأتفاقيه البذور الأولى لمشكلة الأسكندرونة عندما استطاعت تركيا ان تحصل من فرنسا في تلك الأتفاقية على تطوير الثقافة التركية الخاصه واعتبار اللغه التركية لغة رسمية في اللواء وعلى الرغم اعتراف هذه المعاهده بوجوب إدارة اللواء باعتباره جزءا من سوريا الا ان الوضع كان مشوشا فيه الى حد السماح برفع العلم التركي فيه الى جانب العلم الفرنسي ، وبعد محاولات تركية لضم اللواء وعملت على إحالة المشكلة الى عصبة الأمم وقد تمكنت من ضم اللواء بعد ان عقد برلمان اللواء جلسة اطلق فيها تسمية دولة هاتاي على لواء الاسكندرونه وفي شباط ١٩٣٩ تم فرض العملة التركية كعملة تداول وحيدة ومصادرة العمله التركيه ، وفي حزيران ١٩٣٩ اعترفت فرنسا لتركيا بضم اللواء واعتباره جزءا من الجمهورية التركية [(١)] .

استمرت السياسة الخارجية التركية تجاه الأقطار العربية عموما وسوريا والعراق خصوصا على ثوابتها التي وضعها اتاتورك وخليفته عصمت اينونو ففي عام ١٩٤٦ وبعد تأزم العلاقات السياسية في اوربا من جراء تصاعد القوة الالمانية النازية العسكرية والفاشية الايطالية، مارست كل من دول المحور ودول الحلفاء، الضغوط على تركيا للدخول في الاحلاف العسكرية لكل منهما، الا ان تركيا فضلت التمسك بسياسة الحياد وفضلت الخروج من سياسة العزلة عن الاقطار العربية والاسلامية ، فبذلت الجهود للتوصل الى اتفاقية دفاعية عام ١٩٣٧ ضمت كل من تركيا والعراق وايران وافغانستان والتي عرفت بأتفاقية سعد اباد التي حاولت كل دولة من دول الحلف استخدامها لاغراضها الخاصة ، ولكنها فشلت في الوقوف ضد العدوان الخارجي ولم يكن لهذا الميثاق اثر فعلي ، وانتهى

---

(١) وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية ، مط شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، لبنان ، ٢٠٠٦ ، ص٨٠، ٨١ ٨٨ ؛ علي احمد زوبع ، دراسة في الموقف الفرنسي تجاه محاولات تركيا لضم لواء الاسكندرونة وردود الفعل الوطنية السورية ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ،المجلد ٧ ،العدد ٣ ، كركوك ، ٢٠١٢ ،ص١٠ –١١

مع بداية الحرب العالمية الثانية ، ولم تتمكن دول الحلف من مواجهة العدوان المسلح على أراضيها ووقعت تركيا في عام ١٩٤٦ مع العراق معاهدة جديدة للصداقة وحسن الجوار، وجرى التوصل الى جملة ملاحق تناولت قضايا الامن والتربية والتعليم والثقافة والبريد والأمور الأقتصادية. وتسليم المجرمين والتعاون القضائي، واستخدام المياه المشتركة لنهري دجلة والفرات وروافدهما[١] .

ثم شجعت مرحلة الأنفتاح الداخلي على التعددية الحزبية عام ١٩٤٥الحكومات التركية على ان يكون لبرامج احزابها وسياسات حكوماتها اتصالات خارجية واسعة وبالأخص عند نهاية الحرب العالمية الثانية فكانت نظرة الساسة الأتراك تتجه نحو الغرب الأوربي لتكون خطوط دفاع ضد الأتحاد السوفيتي .[٢]

هذا ما ولد نوع من التنافر بين العرب والأتراك فالعرب راؤا الغرب الأستعمار والسيطرة والهيمنة والاستغلال ، بينما رأته تركيا النموذج الذي يحتذى به والأنضمام الى دوله [٣]

وان السبب وراء العداء بين العرب والأتراك في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية يقوم على عاملين اساسين هما

١- التزام التيار الوحدوي العربي بفكرة الحياد

٢- التعاون مع الأتحاد السوفيتي لدعم مشاريع التنمية ورفده بالسلاح اللازم للدول العربية حتى تتمكن من التصدي لعدوهم الكيان الصهيوني وكان تناقض الخيارات والمصالح العربية والتركية قد أدى الى انضواء كل منهما في المعسكر المعادي للآخر [٤] .

---

(١) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (سوريا والعراق) ١٩٨٠-١٩٩٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس معهد الدراسات القومية _ الجامعه المستنصرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢ ٢١

(٢) محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية التركية ، السياسات الدولية ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ١٨٧-١٨٨

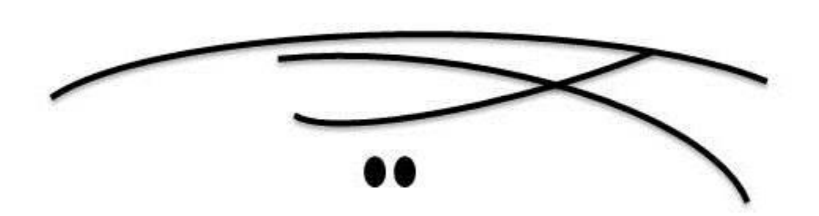
(٣) عمر الحضرمي ، العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها ، مط دار جرير ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٢١٠

(٤) وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص ٩٤

الفصل الثالث

تركيا في عهد جلال بايار

١٩٥٠ - ١٩٦٠



المبحث الاول

موجز السياستين الداخلية والخارجية

اولاً :- وصول الحزب الديمقراطي للسلطة

انتهت الحملات الانتخابية للاحزاب مساء يوم العاشر من آيار عام ١٩٥٠ وجرت انتخابات يوم الرابع عشر من آيار عام ١٩٥٠ إذ توجه حوالي تسعة ملايين ناخب الى صناديق الاقتراع في جميع انحاء البلاد لأنتخاب ٤٨٧ ناخب عضواً في المجلس الوطني التركي(١) ، وقد جرت الانتخابات في ظروف تعرض خلالها الناخبون الى ضغوط كبيرة من السلطات ووقعت حوارات عديدة واصبحت الشرطة تقود الناخبين الى صناديق الاقتراع وتجبرهم على الأنتخاب لصالح الحزب الجمهوري (٢)

وعلى الرغم من ذلك فأن الحزب الجمهوري تعرض الى هزيمة قوية وكانت نتائج الانتخابات حصول الحزب الديمقراطي على ٤٠٨ مقعداً وحصل (بايار)(٣) لوحدة على ٣٧٠ الف صوت وحصل الحزب الجمهوري على ٦٢ مقعداً ، وكان من اسباب فوز الحزب الديمقراطي في الانتخابات هو عدم تمكن الحزب الجمهوري من حل المشاكل الاساسية وخاصة الزراعية (٤)

بالإضافة الى وعود الحزب الديمقراطي بتوفير الحريات الدينية وفشل الحزب الجمهوري بتطبيق قانون توزيع الأراضي الذي شرع عام ١٩٤٥ أما التجار والطبقة الوسطى فقد

---

(١)الجلس الوطني : تأسس في أنقرة ٢٣ نيسان ١٩٢٠ وهو الهيئة التشريعية الوحيدة المخولة للنظر وتعديل الدستور التركي ويتكون من ٥٥٠ عضو . المزيد ينظر : رواء زكي يونس الطويل ، الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقيه التركية . دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٠ ، ص٧١

(٢) المصدر نفسة

(٣)جلال بايار : هو الرئيس الثالث للجمهورية التركية ولد في بورصة عام ١٨٨٣وتوفي في اسطنبول عام ١٩٨٦ . للمزيد ينظر : ياسر عدنان عليوي ، جلال بايار ودورة السياسي والاقتصادي في تركيا ١٨٨٣-١٩٦٠ . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة سامراء ،كلية التربية ، ٢٠١٣ ، ص١-٢

(٤) محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية التركية ، ص٥٠٣.

أعطوا اصواتهم الى الحزب الديمقراطي لأنهم لا ينتمون الى الأقليات الدينية كالأرمن واليهود واليونان وكانوا هؤلاء غير مرتاحين الى سياسة الحزب الجمهوري الأقتصادية[1].

كما أن العوامل والمتغيرات القومية ادت دوراً مهماً في تطور الأحداث السياسية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد أنتشار الديمقراطية وتنامي حركات التحرر القومية في بلدان العالم الثالث وصوت الموظفين لصالح الحزب الديمقراطي بسبب قلة رواتبهم التي لم تتناسب مع متطلبات العيش ، كل هذه العوامل أدت الى انتصار الحزب الديمقراطي وعقد المجلس الوطني اجتماعه الأول في الثاني والعشرين من ايار عام ١٩٥٠ وانتخب جلال بايار رئيسا للجمهورية ، كما تم انتخاب (رفيق كورلتان)[2] رئيسا للمجلس الوطني التركي اما منهاج حكومة مندريس[3] فقد تضمنت عدة قضايا مهمة من أهمها الأستمرار في سياسة البلاد الخارجية والتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الغربي والقضاء على البطالة[4].

لم يكن فوز الحزب الديمقراطي، يمثل انعطافة سياسية تقدمية في تاريخ تركيا المعاصر ، وانما كان مظهرا من مظاهر الرغبة في التجديد بعد دكتاتورية الحزب الواحد التي استمرت اكثر من ربع قرن، وفي الحقيقة ان نجاح الحزب الديمقراطي لم يكن تحديا لحزب الشعب الجمهوري بقدر ما كان نتيجة للأنتقال السلمي من نظام الحزب الواحد الى نظام تعدد الأحزاب السياسية، لذلك فأن الحزب الديمقراطي ، من حيث النظرية العامة ، لم يكن يختلف كثيرا عن فلسفة حزب الشعب الجمهوري ، اذ ان الحزب الديمقراطي اكد على

---

(١) ماري ملزباتريك ، سلاطين بن عثمان ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت_، ١٩٨٦، ص٩١

(٢)رفيق كورلتان : ولد في ديريغي عام ١٨٩١ كان قاضياً مرموقاً ومن قيادي حزب الشعب الجمهوري. ينظر: أريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٣١.

(٣)عدنان مندريس : ولد في أيدن عام ١٨٩٩ اكمل دراسة الحقوق في الكلية الامريكية في أزمير ، كان من ملاك الأراضي ، اصبح رئيسا للوزراء بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ . ينظر: ياسر عدنان عليوي ، المصدر السابق ، ص٤١.

(٤) أحمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، ص٤١.

المبادئ الست المعروفة لحزب الشعب الجمهوري، ومن هنا فان المؤرخين يسمون مدة حكم الحزب الديمقراطي التي امتدت من ١٩٥٠ حتى ١٩٦٠ بأسم (الجمهورية الثالثة)، وكانت عقب الجمهورية الاولى برئاسة اتاتورك والجمهورية الثانية برئاسة اينونو والتين طبقتا الأفكار العلمانية تطبيقا متشددا، في حين كانت الجمهورية الثالثة اخف حدة في هذا السبيل[١] .

اكد احزب الديمقراطي الحاكم على تمسكه بالمبادئ الأتاتوركية ، وفي الوقت نفسه لم يخف رغبته في الأستفادة من المشاعر الدينية للأتراك وتوجيهها لصالحه. وقد اتضحت سياسته في هذا المجال بإصدار عدة اجراءات في حزيران ١٩٥٠ ومنها السماح برفع الاذان، وقراءة القران الكريم باللغة العربية، واعادة فتح معاهد تخريج الأئمة والخطباء ، وفتح كلية الألهيات في جامعة انقرة وبناء جوامع جديدة وفتح المزارات والسماح بأداء فريضة الحج التي كانت ممنوعة منذ عهد اتاتورك وتقوية موقع رجال الدين واصحاب الطرق الصوفية في المجتمع. وقد قدرت احصائية نشرتها دائرة الشؤون الدينية التركية، عدد المساجد الجديدة التي بنيت في تركيا خلال مدة تولي الحزب الديمقراطي للحكم ١٩٥٠ — ١٩٦٠ بـ (٥٠٠٠) مسجد، خمسين منها في انقرة وحدها. ارتفع عدد معاهد تخرج الائمة والخطباء، خلال المدة ذاتها لتصبح (١٩) معهدا بعد ان كان (٧) معاهد فقط، كما دعمت الحركة النورسية وهي حركة دينية سياسية اسسها بديع الزمان النورسي (١٨٧٣ ، ١٩٦٠) وهو امام وداعية، كرس حياته وكتاباته لخدمة قضية الأيمان في تركيا، والسماح لها بإصدار جريدة باسم (الأتحاد) عام ١٩٥٠. واطلاق سراح مؤسسها والسماح له بإصدار مؤلفاته المشهورة باسم (رسائل النور) والتي تتضمن نبذ المظاهر الأتاتوركية

---

(١) محمد حرب عبد الحميد ، المعالم الرئيسية للاسس التاريخية والفكرية لحركة حزب السلامة (الخلاص) في تركيا ، في مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ندوة اتجاهات الفكر الاسلامي المعاصر ، البحرين ٢٢ — ٢٥ شباط ١٩٨٥ ، الرياض ، ١٩٨٧ ، ص٤٤٤ .

والدعوة الى تطبيق الشريعة الاسلامية والعودة الى الماضي والتقاليد العثمانية القديمة. وقد هاجم النورسي عهد اتاتورك وحزب الشعب واتهمه بالدكتاتورية والكفر المطلق[١] .

كما شنت بعض الصحافة التركية حملة شعواء على العلمانية وطالبت بالعودة الى الحروف القرآنية المقدسة (الألف باء العربية)، في حين اعلن العديد من اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير " بأن الأمة التركية، غير مسؤولة عن اجراءات اتاتورك وانها لا تتحمل مسؤولية انقطاع حبل الأسس الأخلاقية في المجتمع التركي المسلم " ، وطالب بعض منهم بإعادة المادة الثانية من الدستور والتي كانت تنص على ان (الاسلام هو الدين الرسمي للبلاد)، وعادت الطرق الصوفية وتكايا الدراويش الى ممارسة نشاطاتها، ورحب رئيس الوزراء التركي بدور رجال الدين في تربية الجيل الجديد بروح الإخلاص للوطن والشريعة[٢] .

ان هذا التراجع الذي سلكه الحزب الديمقراطي كان تراجعا تكتيكيا، الهدف منه تحقيق هدفين اساسيين، اولهما تحقيق ادارة سياسة انتخابية تنافسية، وثانيهما : الإقرار بتخفيض القيود عن اجراءات اتاتورك الصارمة، حيث ان تلك الأجراءات بدت ضرورية بوصفها قواعد للإصلاح على المدى البعيد، مما جعل الأتراك يلاحظون ان سياسات الحزب الديمقراطي بدت اكثر ديمقراطية من غيرها[٣] .

ملأ الغرور نفوس الديمقراطيين الذين باتوا ينظرون بأستمرار الى انفسهم بوصفهم بناة لتركيا المعاصرة ويعدون انفسهم الوحيدين الذين تهمهم مصلحة البلد، لهذا لم يفكروا بالحاجة الى وجود حزب معارض الا قليلا، الامر الذي جعلهم يعتقدون ان دور حزب الشعب الجمهوري قد مضى زمانه وانتهى، وعلى الجمهوريين الإنسحاب من العملية السياسية ليفسحوا المجال امامهم للمضي قدما في اصلاح هذا البلد ومواصلة حالة التغير المطلوبة، والانكى من ذلك انهم تصوروا عدم الحاجة لوجود احزاب اليمين هي الاخرى،

---

(١) احمد فهد الشوابكة ، حركة الجامعة الاسلامية ، الزرقاء ، ١٩٨٤ ، ص٥٦ وما بعدها.

(٢) عبد الجبار قادر غفور ، الديانة والطرق الصوفية ، في كتاب ابراهيم خليل احمد واخرون ، ص ص٩٤ – ٩٥ .

(٣) نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، المصدر السابق ، ص٢٩ .

بوصف الحزب الديمقراطي يفهم جيدا حاجات الشعب التركي الروحية وفي نيته اصدار التشريعات التي تلبي تلك الحاجات، بوصفهم يمثلون الارادة الشعبية التي يعدون انفسهم مسؤولين امامها فقط، ولكن على الرغم من ان الديمقراطيين ادعوا بأنهم يؤمنون بالديمقراطية، الا ان فهمهم لها كان سطحيا الى الحد الذي فشلوا فيه حتى في التخلص من عقلية الحزب الواحد، التي لم تكن تتحمل اي شكل من اشكال المعارضة حتى وان كانت من داخل الحزب نفسه[1] .

لم يكن النصر الذي حققه الحزب الديمقراطي على حزب الشعب الجمهوري في انتخابات آيار ١٩٥٠ هو النصر الأول والأخير في تاريخ الحزب، بل ان الحزب استطاع ان يتفوق على حزب الشعب الجمهوري بانتخابات آيار ١٩٥٤ ، وانتخابات ١٩٥٧ وتهيأ له ان يحكم تركيا خلال المدة ١٩٥٠ – ١٩٦٠ ، ففي انتخابات ٢ آيار ١٩٥٤ حصل الحزب الديمقراطي على اكثرية المقاعد. اما حزب الشعب الجمهوري فلم يحصل الا على (٣١) مقعدا لذلك بدا الديمقراطيون يضيقون ذرعا بالنقد يوما بعد اخر، ولم يترددوا في ان يسوقوا الى المحكمة نقيب الصحفيين الاتراك حسين جاهد بالتشين وعددا اخر من الصحفيين الذين حكموا بالسجن آنذاك. وما ان حل آب ١٩٥٥ حتى كان الصراع بين الديمقراطيين والجمهوريين على اشده، فلقد قاطع الجمهوريون الأنتخابات البلدية، وانتخابات الولايات. وعلى اثر ذلك، اعتقل الدكتور قاسم كولك السكرتير العام لحزب الشعب الجمهوري، واقيمت الدعوى عليه[2] .

بينما كان الديمقراطيون يحاولون اسكات المعارضة اخذوا يعانون من الانقسام والأنشقاق بين صفوفهم اذ اخذ الجناح اليميني في الحزب، والعناصر الليبرالية، يعارض الجماعة المتزعمة للحزب برئاسة عدنان مندريس رئيس الوزراء. ولم يتردد مندريس في طرد معارضيه من الحزب، واتهامهم بالميول الدينية الاسلامية، وبالشكل الذي جعلهم في نظر

---

(١) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص٣١ .

(٢) جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص٢١١ .

الكثيرين، وكأنهم خارجون على القانون. وقد هاجم مندريس هؤلاء في شباط ١٩٥٣ قائلا : " ان الحزب الديمقراطي يوافق على جميع المظاهر الدالة على احترام الاسلام في تركيا ، لكنه يعارض الاحكام الشرعية " لأن العمل من جديد بمقتضاها يؤدي الى " ارباك الدين بالسياسة وبلبلته بالشؤون الدنيوية "[١] .

ثانياً: التطورات الاقتصادية في تركيا

شهد عهد الديمقراطيين تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة ففي مجال السياسة الاقتصادية اهتمت الحكومة بقضيتين اساسيتين، اولهما : تحسين اوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية، وثانيهما : تشجيع رأس المال الخاص في القطاع الصناعي وفتح الباب امام رأس المال الأجنبي، فبخصوص المسألة الاولى عملت حكومة مندريس على توزيع الأراضي على الفلاحين مقابل ثمن يدفع من قبلهم على مدى عشرين عاما، وصدر لهذا الغرض قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥١ ، الذي عالج اسكان الفلاحين في الاراضي السيحية الحكومية، كما وزعت اراضي اخرى لأغراض التنمية الحيوانية، وتم انشاء بعض السدود ودخلت الآلة الحديثة واستعملت الأسمدة في العمليات الزراعية، وارتفعت اعداد الجرارات المستعملة في الزراعة، وتدخل الدولة لدعم الأسعار، الا ان هذه الأعانات الحكومية لم تصل بشكل مباشر الى الفلاحين، بل توجهت لمنفعة كبار ملاكي الأراضي، اما الصناعة فقد عملت الحكومة على ايجاد قطاعات صناعية مستقلة عن سيطرة الدولة، وباشرت بنقل المشروعات الحكومية الى القطاع الخاص، حيث اسهمت الحكومة عام ١٩٥٠ بتأسيس مصرف الإنماء الصناعي لأجل تقديم العون والمساعدة للقطاع الخاص عن طريق القروض، مما شهدت صناعات الانسجة والاسمنت والفولاذ وانتاج الطاقة الكهربائية

---

(١) المصدر نفسه ، ص٢١٢ .

تقدما واضحا في حين شهدت مشاريع الإستثمار وبشكل خاص في قطاع البناء تطورا كبيرا [1] .

أهتمت حكومة جلال بايار بالقطاع الزراعي من أجل الأحتفاظ بتأييد الفلاحين وابناء الريف عن طريق تحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال توزيع الأراضي عليهم طبقاً الى القانون الذي صدر عام ١٩٤٥ وعدل عام ١٩٥٠ حيث باشرت الحكومة بتوزيع الأراضي على الفلاحين وبخاصة اراضي الدولة والبلديات والأراضي المتروكة ، كما عملت حكومة جلال بايار على أستخدام الالات الزراعية الحديثة التي ساعدت على استخدام تلك المساحات استخداما جيداً بالإضافة الى استخدام الحكومة سياسة الأسعار التي كان لها الأثر الكبير في تشجيع الانتاج الزراعي حيث كانت الحكومة تدفع الى المنتجين اسعار بضعف السعر العالمي لقاء شرائهم المنتجات الزراعية وعملت الحكومة على منح القروض الزراعية للفلاحين عن طريق المصرف الزراعي[2]

اما الصناعة فقد شهد عام ١٩٥٠ نهضة صناعية تمثلت في صناعة الأسمنت والسكر. ان اهم ما تمتاز به الصناعة التركية هو التنوع عن اي دولة اخرى في الشرق الاوسط ، خلال هذه المدة قامت الحكومة بأتخاذ مجموعة من الاجراءات لتطوير الصناعة من تأسيس مصرف الاعتماءالصناعي التركي عام١٩٥٠ من اجل تقديم العون والأموال للقطاع الخاص مما كان له الاثر الكبير في تطور الصناعة حيث بلغ مقدار القروض التي منحها ١٣٥ مليون ليرة تركية كما شجعت على استثمار رووس الأموال الأجنبية بقانون اصدره المجلس الوطني الكبير عام ١٩٥١ لكن الاقتصاد التركي لم يخلو من السلبيات

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، المصدر السابق ، ص ص٢٢ – ٢٤ .

(٢) محمد زاهد جول ، ألانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي ، دار أبن حزم ، بيروت ، ٢٠١٧ ، ص١٧.

اهمها التضخم النقدي الذي اثر على الملايين من الشعب التركي اضافة الى مشكلة الديون نتيجة لطلب المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية ومشكلة البطالة[١].

اما القروض التي منحها مصرف الإنماء الصناعي التركي عام ١٩٥٤ حوالي (١١٧) مليون ليرة، انتفع منها (٢٦٦) مشروعا خاصا. كما اصدر المجلس الوطني الكبير في آب ١٩٥١ قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا وكانت الولايات المتحدة في مقدمة البلدان الرأسمالية الكبرى التي استثمرت رؤوس اموالها في تركيا، حيث بلغت مساهمتها في نهاية الخمسينات قرابة ٦٥٪ من مجموع الأستثمارات الأجنبية[٢] .

خلال المدة من ١٩٥٠-١٩٦٠ حصلت تركيا على ثلاثة مليارات دولار من الولايات المتحدة الامريكية وعلى شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية ، وقد استفادت الولايات المتحدة الامريكية من هذه المساعدات في بيع الأسلحة فضلاً عن الأستعانة بالقوات التركية لتقوية مواقع حلف شمال الأطلسي.

وفي خطاب القاه جلال بايار يوم افتتاح الدورة العاشرة للمجلس الوطني الكبير في تشرين الثاني ١٩٥٤ اشار بأعتزاز الى ازدياد نسبة الأنتاج الزراعي في السنوات القليلة الاخيرة، الى ٢٠٠٪ ، وكيف ازداد عدد الساحبات (التراكتورات) يومذاك ست او سبع مرات اكثر مما كان موجودا فيها عام ١٩٥٠، كما ان ناتج القـوة الكهربائـية قد رفع من (٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠) كيلو واط الى، (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) كيلوا واط في اربع سنوات. وحصل تقدم في شبكة الطرق التي توسعت من (٢٦٣٠) كيلوا مترا في عام ١٩٥٠ الى (٢٢.٠٠٠) كيلوا مترا في عام ١٩٥٤ وانشاء الجسور (زيادة من ٢٨٩ الى ١١٨٩ وحدة) والأسطول التجاري الذي تضاعفت حمولته فبلغت الـ(٧٠٠.٠٠٠) طن[٣] .

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص٧١.

(٢) محسن حمزة حسن العبيدي ، المصدر السابق ، ص١١٢ .

(٣) جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٢١٣ .

قدمت عدة شركات امريكية وبريطانية وسويدية طلبات لتشغيل رؤوس أموالها وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة البلدان الرأسمالية التي استثمرت رؤوس أموالها في تركيا ولم يهمل دور الدولة في توجيه الاستثمار الصناعي أذ بلغ مجموع استثماره في القطاع الصناعي ما يقارب ٧٥٧,٥٠٠,٠٠٠ ليرة. أدت تلك الاجراءات الى تطور نسبي في الصناعة التركية في المدة الأولى من حكم الحزب الديمقراطي ، وساهمت السياسة الاقتصادية لحكومة الحزب الديمقراطي في تحقيق فوز الحزب في الأنتخابات عام ١٩٥٤ وأدت هذه السياسة الى توسيع النشاط التجاري فأن الواردات كانت اكثر من الصادرات الذي ادى الى عجز في الميزان التجاري [١].

وفيما يخص القطاع الأجتماعي والثقافي عملت الحكومة الجديدة على تحديث المجتمع التركي ، واكدت على أتباع النظم الجديدة متأثرة بشكل كبير بالنظم الغربية وسعت الى القضاء على المظاهر والتقاليد الشرقية وتوجية المجتمع التركي نحو الغرب ، وحاول الغرب استخدام ثقافة واقعية كوسيلة لنشر نفوذه في تركيا فتشكلت لجان غربية كاللجنة الثقافية لوكالة الأعلام المركزية كما قامت الحكومة بتشكيل هيئة خاصة تتكون من أعضاء يمثلون المؤسسات الحكومة هدفها تنظيم برامج لتعليم اللغات الأجنبية وتدريب الإداريين والفنيين في كافة النواحي الزراعية والصناعية والتجارية ووضعت الحكومة بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية احدث أجهزة التدريب تحت تصرف الهيئة التركية[٢].

وقد برز أثر هذه الهيئة على الواقع في نقل مظاهر الحياة الغربية الى تركيا حيث دعا بعض أعضاء أتحاد المدرسين الأتراك الى التخلص من كل ما هو شرقي في الكتب المدرسية التركية وأن التطورات التي حدثت في تركيا أدت الى تكوين نخبة متأثرة بالحياة الغربية بعيدة عن الواقع التركي مما ادى الى التنافر بينها وبين الجماهير الشعبية الواسعة وصنع فجوة كبيرة اثرت على التطورات السياسية اللاحقة في البلاد وأدت الى نمو

---

(١) أحمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، ص٢٥.

(٢) رواء زكي يونس الطويل ، المصدر السابق ، ص٥٧.

الأستياء من الحزب الديمقراطي الذي وضع نفسة بين تيارات متصارعة لا يمكن التوافق بينها[١]

ومع ذلك لم يخل التقدم الاقتصادي هذا من سلبيات كان ابرزها التضخم النقدي الذي واجهته تركيا وهدد استقرارها الاقتصادي، وتعرض الملايين من شعبها الى العوز ومكابدة الآلام . ويبدو ان الديمقراطيين، لم يأخذوا بعض المبادئ الأقتصادية بنظر الاعتبار، عند بروز تحمسهم للتقدم والتجديد، كما تغاضوا عن التفكير في قابلية بلادهم المتأخرة من الناحية الحضارية على استيعاب التقدم التكنولوجي . وفي النتيجة وجدوا انفسهم عام ١٩٥٤ بحاجة ماسة الى المساعدات الأقتصادية الأجنبية، لذلك التفتوا الى الولايات المتحدة في طلبها، كما وافقوا على الحصول على مختلف المنح التي كانت تقدمها لهم الولايات المتحدة، باسم (الأمن المتبادل) و (المساعدة الفنية) ومع ان حجم المساعدة الامريكية قد بلغ في نهاية ١٩٥٤ حوالي ٦٦٠.٥ مليون دولار، منها ٤٠٥.٥ مليون دولار على شكل منح، والباقي على شكل قروض، الا انهم واجهوا انتقادا لاذعا من واشنطن، وخاصة في مجال افراطهم في توسيع اقتصادياتهم، واستنكار تغاضيهم عن التوصيات التي كان يقدمها الخبراء الامريكيين الذين كانوا يساعدون الأتراك في مشاريع التنمية. ويشير لنشوفسكي الى ان لهذا الانتقاد علاقة بالشعور الذي كان يسود الاوساط الامريكية بسبب التحول الذي اخذ يحصل في سياسة تركيا الداخلية[٢] .

اما التجارة الداخلية فقد ارتفعت الأسعار في عام ١٩٥٦ وفشلت جهود الحكومة في السيطرة على الأسعار ومما زاد من ارتفاع الأسعار هو ارتفاع الضرائب الذي نتج عنه ارتفاع نفقات المعيشة ، اتخذت الحكومة عدة اجراءات منها ان يلتزم المستوردون والمصدرون وتجار الجملة او التجزئة بأن يقدموا فواتير تبين الثمن والربح وفرض عقوبات على كل من يرفض البيع ويلتزم كل تاجر في حالة عدم وجود صنف معين لديه بأن يقدم

---

(١) برنارد لويس ، المصدر السابق ، ص١١٥.

(٢) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٢٧٣ .

اقراراً كتابياً بذلك ، وضلت التجارة الخارجية لمدة طويلة مركزة على دول اوروبا الغربية وكانت المانيا اكبر سوق للسلع التركية لكن بعد هزيمة المانيا في الحرب العالمية الثانية اصبحت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية اكبر عميلتين لتركيا ، وبموجب برامج المعونة الامريكية استثمرت تركيا في استيراد البضائع الامريكية ومازالت بريطانيا من الدول الموردة الى تركيا وبذلك نجد ان تركيا مدينة لأغلب الدول دائماً لا تستطيع سد ديونها الا بمعونة الولايات المتحدة الامريكية بقروض طويلة الأجل حيث ان بريطانيا لا تقبل بقروض طويلة الأجل ، وبسبب الصعوبات التي يواجها الإقتصاد التركي اضطرت تركيا الى الأقتراض من الولايات المتحدة الامريكية قروض طويلة الأجل صغيرة الفائدة[1] .

احدثت المساعدات الامريكية تطورا نسبيا في الصناعة التركية في تاريخ حكم الديمقراطيين، ولكنها في الوقت نفسه خلقت مشكلة اقتصادية تمثلت بمشكلة الديون، التي ارتفعت الى (٥) مليار ليرة عام ١٩٦٠، في حين عانت تركيا من مشكلة البطالة، التي عدت من اهم المشكلات التي واجهت حكومة الديمقراطيين خلال عقد الخمسينيات، اذ كان للسياسة الاقتصادية اثرها الفاعل في تقليل فرص العمل الزراعي، مما ادى الى هجرة الأعداد الكبيرة من ابناء الريف الى المدن التركية، بحيث وصلت نسبة العاطلين عن العمل في المدن التركية الى ٥٠% ، ولم تستطع حملة التصنيع التي شهدتها البلاد من التخفيف من حدة البطالة، بل ازدادت بسبب انهاء عقود الآلاف من العمال الأتراك العاملين في بلدان اوروبا الغربية، وفي الوقت نفسه ازدادت الفجوة بين الريف والمدينة الى الحد الذي كانت هناك نسبة ٣٨% من السكان تعيش في فقر مدقع وتحصل على دخل منخفض جدا لا يلبي الأحتياجات الأساسية[2] .

في السنوات الاخيرة من حكم الحزب الديمقراطي كان عدنان مندريس يتعامل مع مجموعته البرلمانية بمنتهى الحذر، ومع ان الحكومة التركية كانت قد ركزت على اهتمامها

---

(١) رواء زكي يونس الطويل ، المصدر السابق ، ص٥٥

(٢) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٣٠٣ .

على التقدم الأقتصادي الذي خطا خطوات جريئة الى الأمام في المرحلة السابقة بسبب المساعدات الأجنبية ، الا ان التضخم النقدي المتزايد، والركود الأقتصادي في المرحلة الاخيرة من حكم الديمقراطيين والناتجين عن عجز كبير في العملة الصعبة اجبر رئيس الوزراء التركي على تبني سياسات اكثر شعبية، عندما بدا بأستغلال الدين لأغراض سياسية[١] .

ولم تخفف المساعدات الامريكية من حدة اثار الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد التركي للمدة ١٩٥٩ – ١٩٦٠ ، لأنها لم تهدف اصلا الى ذلك، وانما جاءت تلبية لمتطلبات الأستراتيجية الامريكية في المنطقة والعالم، وقد حصلت تركيا خلال المدة ١٩٥٠ – ١٩٦٠ على ثلاثة مليارات دولار من الولايات المتحدة على شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية، ولو قارنا بين ما حصلت عليها تركيا من مساعدات وما صرفته على الشؤون العسكرية والتي بلغت نصف ميزانية البلاد لأدركنا ان المساعدات العسكرية الأمريكية لم تكن تكفي لتغطية المصروفات العسكرية، فضلا عن الأرباح الكبيرة التي حصلت عليها الشركات الامريكية لقاء استثمار اموالها في تركيا، وقد ارتفع مجموع حجم الأستثمارات الأجنبية في تركيا للأعوام ١٩٥١ – ١٩٦٠ الى حوالي ملياري ليرة تركية كانت حصة الولايات المتحدة منها ٦٤.٥% وبريطانيا ٢٤% كما ان الولايات المتحدة سيطرت على ثلثي استثمارات النفط في تركيا للمدة المذكورة انفا، كما سيطر الرأس مال الأمريكي على صناعة المطاط والاسمدة الكيمياوية والمعدات الكهربائية وغيرها من الصناعات[٢] .

والحقيقة ان الدولارات التي تقدمها الولايات المتحدة لتركيا تعود لها ثانية من خلال شراء الأسلحة والمعدات والمكائن، فضلا عن ارباح الأستثمارات المالية الامريكية في الاقتصاد التركي، واستفادت الولايات المتحدة من جانب اخر عندما استعانت بالقوات

---

(١) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص ص٢٥٥ – ٢٥٦ .

(٢) عبد الجبار قادر غفور ، الديانة والطرق الصوفية ، ص٩ .

العسكرية التركية لتقوية مواقع حلف شمال الاطلسي شرق البحر المتوسط ، لأن تكاليف الاحتفاظ بالجنود الامريكيين كانت اكثر بكثير من استخدام الجنود الأتراك[1] .

وعلى حد تعبير احد المفكرين الأتراك فان ادعاءات واشنطن بحرصها على اجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية في تركيا هي ادعاءات كاذبة ولا اساس لها من الصحة، فحينما تتدخل وزارة الدفاع الامريكية في اطار اهتمامات الأستراتيجية العسكرية في الشؤون الداخلية لتركيا وتدعوها لزيادة ميزانيتها العسكرية وتطوير نفقاتها الحربية، فان هذا كله يعني ضرب تطلعاتها المستقبلية في التنمية وفي اختيار طريق تطورها الاقتصادي بنفسها[2] .

ثالثاً: السياسة الخارجية

أ–العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية

اعتلى الحزب الديمقراطي بتاريخ ١٤ ايار ١٩٥٠ سدة الحكم بعد سنوات طويلة من سيطرة حزب الشعب المنفردة حيث اتجهت السياسة الخارجية للحزب الديمقراطي على تأسيس علاقاته مع الغرب والشرق بناء على ما تقتضيه المصالح القومية لتركيا حيث تم ارسال مجموعة من الجنود الأتراك للأشتراك مع الولايات المتحدة الامريكية و١٥ دولة حليفة في الحرب الكورية عام ١٩٥٠ لأقناع الولايات المتحدة الامريكية بقدرة تركيا العسكرية على المساهمة في ارساء مصالح القطب الغربي ، وبالفعل تمكنت تركيا عام ١٩٥٢ من الدخول الى حلف شمال الاطلسي والأنضمام الى حلف البلقان عام ١٩٥٣ واخيراً الانضمام الى حلف بغداد عام ١٩٥٥ ، وعقد معاهدات ثنائية مع الولايات المتحدة حيث وجهت الحكومة التركية دعوة لراندل رئيس اللجنة الأقتصادية للسياسة الخارجية الامريكية لأجل دراسة الوضع الاقتصادي في تركيا لتشجيع استثمار رؤوس

---

(١) نديم البتكين ، تركيا بوابة استراتيجية للأمبريالية العالمية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٢٨.

(٢) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ص١٥٩ .

الأموال الأجنبية الى تركيا حيث اثبتت البحوث الجيولوجية للتربة التركية في نهاية الأربعينات وبداية عقد الخمسينات من القرن العشرين احتمالية اكتشاف النفط وبكميات كبيرة لذلك فأن المساعدات الامريكية كان من اهم اسبابها رغبة الولايات المتحدة الامريكية بأستمالة تركيا لأجل عقد اتفاقية لأستثمار النفط[1].

تم انشاء بنك التنمية الصناعية عام ١٩٥٠حيث تلقى المساعدة من الحكومة ومن البنك الدولي وبدعم امريكي ، كما تم تركيز الأستثمار الأمريكي في صناعة المطاط والأطارات والأسمدة والكيمياويات والمعدات الكهربائية ، كما طلبت تركيا من الولايات المتحدة مساعدتها في مشاريع الري وتوليد الطاقة الكهربائية من الدول الغربية ، وهكذا سيطر بلد واحد في مجال الأستثمارات هو الولايات المتحدة الامريكية وان الارباح التي جنتها الشركات الأمريكية قد وصلت الى مستويات مرتفعة ، كما طبقت الحكومة سياسة الأنفتاح الثقافي الامريكي الغربي ، اخذ الوضع يتغير فبرزت الثقافة الامريكية واللغة الانكليزية في معظم الدراسات.

جلبت الحكومة التركية في بداية الخمسينيات الخبراء الامريكيين ، كما ارتبطت تركيا هاتفياً مع الولايات المتحدة والدول الأوربية فأسست شركة كبيرة في مجال الاتصالات التجارية وافتتحت في ١٦اشباط ١٩٥٣ خطوطاً للهاتف بين تركيا والولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا ، كما وصلت تركيا عام ١٩٥٢بعثة من الولايات المتحدة لتأسيس محطات للتلفزة وتأسيس شركات التلفزيون برأس مال تركي امريكي وبأدارة اختصاصيون امريكيون حيث اصبحت السياسة الثقافية الأمريكية تجاه تركيا وسيلة لتشجيع التغلغل الاقتصادي فقط عن طريق نشر الثقافة الامريكية[2]

كانت المساعدات الاقتصادية العسكرية مهمة في الحملة الأنتخابية للحزب الديمقراطي حيث انجزت الولايات المتحدة في تشرين الاول ١٩٥٣ تشيد الميناء العظيم في

---

(١) اريك روزكر ، المصدر السابق ، ص٣١٩-٣٢١.

(٢) نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع ، المصدر السابق ، ص٦٢-٦٣.

الاسكندرونة وقد كلف تصميمه وبناؤه عدة ملايين من الدولارات ، وقررت الإدارة الامريكية تقديم هذا الميناء الى تركيا دون مقابل على ان تستفيد منه السفن الأمريكية ودول حلف الاطلسي والقوات البحرية المشتركة في الدفاع عن اوروبا[1] ، فحاول الحزب الديمقراطي استخدام علاقاته مع الولايات المتحدة كأحدى اساليب الدعاية للحكومة في الأنتخابات المقبلة عام ١٩٥٤ ، وفي شهر مايس من عام ١٩٥٥ صرح عدنان مندريس لوكالة الأنباء التركية بأن المساعدات العسكرية الأمريكية الى الجيش التركي لا يمكن ان ننساها وانه بفضل هذه المساعدة وصل الجيش التركي الى هذه الدرجة من القوة والنظام[2]

وان سياسة الحزب الديمقراطي في تبني الحرية الاقتصادية قد سجلت ارتياح الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وادت المساعدات الأمريكية دوراً في تطور الاقتصاد التركي ، كما عينت الولايات المتحدة سفيراً لها في تركيا وحين وصولة الى مقر عملة الجديد استقبلة جلال بايار ، وفي كانون الثاني ١٩٥٤ قام جلال بايار بزيارة الى الولايات المتحدة الامريكية ومدتها ثلاثة ايام وقامت الولايات المتحدة الامريكية بأستقبال جلال بايار والوفد المرافق له ، وقام الأتراك بصناعة بعض الهدايا التي قدمها الرئيس التركي الى الرئيس الامريكي كالسجاد التركي ، وخلال هذه الزيارة استعرض الرئيس الامريكي لبايار امكانية الولايات المتحدة السياسية والأقتصادية ودعم تركيا في كافة المجالات ، والقى بايار خطاباً في مجلس الشيوخ الامريكي أستعرض فيه أثار الحرب العالمية الثانية ، ولاقى هذا الخطاب ترحيباً حاراً من أعضاء مجلس الشيوخ[3].

وقامت حكومة الحزب الديمقراطي في مكافحة الشيوعية في البلاد حين أقر المجلس الوطني التركي في تشرين الثاني عام ١٩٥٠ قانوناً ينص على فرض عقوبة الأعدام على

---

(١) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص٩٨.

(٢) محمود شاكر، تركيا موطن الشعوب الأسلامية في اسيا ، مط المكتب الإسلامي للنشر والتوزيع ، ط٧، بيروت ١٩٨٩، ص٩٤.

(٣) أحمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، ص٩٩.

المنتمين للشيوعية ، وفي عام ١٩٥١ أوقفت الحكومة صاحب جريدة الصوت الجديد في أسطنبول لنشره مقالاً تحت عنوان (ياعمال اتحدو) ، كما كانت منظمة الطلبة القوميين المعروفة بولائها الى الحزب الديمقراطي جادة في مواجهة النشاط الشيوعي.وفي عام ١٩٥٤ قامت السلطات التركية بألقاء القبض على ١٨٤ شخصاً منهم الرجال والنساء بتهمة المحاولة لإحياء الحزب الشيوعي برأت المحكمة ٥٣ منهم ، وحكمت على الباقين بالسجن لمدد مختلفة أقصاها ١٠ سنوات ، وعندما لم يتمكن الشيوعيين من ممارسة اي نشاط في تركيا لجأوا الى خارج البلاد فأقاموا مركز لهم في موسكو عام ١٩٥٦ ، وفي أثناء الحملة الإنتخابية لعام ١٩٥٤ قامت حكومة الحزب الديمقراطي بحملة واسعة لأعتقال الشيوعيين(١). من جهة اخرى كان لوفاة زعيم الاتحاد السوفيتي (جوزيف ستالين)(٢) أثر كبير في تغيير سياسة الاتحاد السوفيتي العدائية تجاه تركيا أذ ارسلت الحكومة السوفيتية مذكرة الى الحكومة التركية بين فيها السوفيت الرغبة في حسن الجوار ولايوجد لديهم اي اطماع داخل تركيا ، كما بين رغبة السوفيت بالتنازل عن المطالبة بتأسيس قاعدة بحرية في المضائق ، وقد عبر جلال بايار عن عدم اطمئنانه للمذكرة السوفيتية، وربما أرادت موسكو أداء دور بين تركيا ودول حلف البلقان من جهة وبين تركيا ودول حلف شمال الاطلسي من جهة اخرى(٣).

وحاول الحزب الديمقراطي استعمال علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية كأحد أساليب الدعاية الحكومية في الأنتخابات المقبلة عام ١٩٥٤ ، ووجهت الحكومة التركية الدعوة الى رئيس اللجنة الاقتصادية للسياسة الخارجية الأمريكية من أجل دراسة الوضع الاقتصادي في تركيا لتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا . كان من اسباب

---

(١) محمود شاكر ، تركيا موطن الشعوب الاسلامية في اسيا ، ص٨١.

(٢)جوزيف ستالين : القائد الثاني للاتحاد السوفيتي ولد في كانون الاول ١٨٧٨ وتوفي في اذار١٩٥٣ شغل منصب السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي ورئيس مجلس الدولة حتى عام ١٩٥٣. ينظر: ياسر عدنان عليوي ، المصدر السابق ، ص٨٥.

(٣) محمود شاكر ، تركيا موطن الشعوب الإسلامية في اسيا ، ص٧١.

المساعدات الامريكية الى تركيا هو رغبة الولايات المتحدة الامريكية بأستمالة تركيا لأجل عقد اتفاقية لأستثمار النفط ، ويبدو ان الحكومة التركية ارادت الحصول على قرض مقداره مليار دولار من الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى الرغم من المساعدت الامريكية التي كان لها دور في عملية التطور الاقتصادي والتطور النسبي في الصناعة في مدة الحكم الاولى للحزب الديمقراطي التي كانت احدى الاسباب في نجاح الحزب الديمقراطي في انتخابات عام ١٩٥٤ فقد ظلت القروض والمعونات المصدر الوحيد الذي يمكن استعماله في تمويل الواردات اللازمة للنمو الاقتصادي في تركيا (١).

وكان نتيجة لتوسع العلاقات الأمريكية التركية خلال مدة الحزب الديمقراطي ان أقيمت العديد من القواعد العسكرية الامريكية على الأراضي التركية منها القواعد والمحطات الجوية وأهمها:-

١. القاعدة الجوية في جيفلي الوسطى على بحر ايجة وفيها مقر القيادة البحرية للجزء الجنوبي الشرقي لحلف شمال الأطلسي حيث أعدت أكثر أهمية للولايات المتحدة لما لها من مكانة استراتيجية وموقع متميز بوجود أحواض المياه والخدمات الطبيعية.
٢. قاعدة انجرليك موقع القافلات الامريكية الهجومية في تركيا ، تأسست في ٢٣ حزيران ١٩٥٤ من أهم القواعد الامريكية في الشرق الأوسط لما تحتويه من مخازن للأسلحة.
٣. قاعدة انقرة الجوية ومقر القيادة المركزية لخدمات القمرين عبر تركيا.
٤. قاعدة ديار بكر وتتواجد فيها محطة جوية ذات رادار بعيد المدى وايضاً محطات المخابرة الإستخبارات الألكترونية ، أنشأت الولايات المتحدة الامريكية محطات المخابرة في تركيا بهدف التنصت على جميع المخابرات التي تجري في أي دولة حاولت الولايات المتحدة الامريكية ممارسة سلطتها الفعلية في القواعد العسكرية ، حيث أبرمت معاهدة مع الحكومة التركية في ٥ اذار ١٩٥٩ في ان الولايات المتحدة سوف

---

(١) – محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص٥٥.

تتدخل في الأوضاع الداخلية لتركيا في حالة وقوع عدوان مباشر وغير مباشر عليها.

ألا أن الولايات المتحدة الأمريكية وقفت موقف المتفرج من الأنقلاب العسكري في ٢٧ اذار ١٩٦٠ الذي أطاح بحكم عدنان مندريس[١]

ب- العلاقات مع الاتحاد السوفيتي

كان توجة الحزب الديمقراطي منذ تأسيسة نحو الغرب لذلك رفع شعاراً في مكافحة الشيوعية ، كما أكد هذا التوجة جلال بايار حينما صرح بان سياسة الحياد هي سياسة غير اخلاقية ونود الأشارة الى ان ان حكومة الحزب الديمقراطي لم تكن هي اول حكومة تركية تعمل على مكافحة الحركة الشيوعية في البلاد بل انها سارت على نهج الحكومات السابقة التي حكمت البلاد في عهد حزب الشعب الجمهوري منذُ قيام الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣[٢].

ج -العلاقات مع اليونان :

بعد الأستقالات المتتالية لوزراء حكومة الديمقراطيين، نتيجة الانشقاق الذي حصل داخل الحزب نفسه ، قام عدنان مندريس في صيف عام ١٩٥٥ بتشكيل وزارته الرابعة منذ تسنم الديمقراطيين الحكم ، التي واجهت مشكلتين اساسيتين اسهمتا في تعميق الأزمة السياسية تمثلتا بالمشكلة القبرصية واحداث ٦/٧ ايلول ١٩٥٥، ففي ٩ شباط ١٩٥٣ ساعدت الظروف الدولية تركيا بالدخول مع اليونان ويوغسلافيا في حلف البلقان، الا ان تلك الصداقة بين تركيا واليونان لم تعمر طويلا، فقد اثارت اليونان قضية قبرص عن طريق مطالبتها في عام ١٩٥٤ بأتحاد الجزيرة مع اليونان، غير ان ذلك المطلب اليوناني قوبل بالرفض الشديد من لدن اتراك الجزيرة وحكومة انقرة ايضا، وكان الموقف البريطاني انذاك مؤيدا للموقف التركي، ومع ان اليونان كانت على علم مسبق بالموقف البريطاني من القضية القبرصية فإنها ذهبت بعيدا بعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة،

---

(١) نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع ، المصدر السابق ، ص ٧٠-٧٢.

(٢) محمد زاهد جول ، الأنقلاب العسكري في تركيا ، ص٩٥.

التي ردت الطلب اليوناني مرتين الأولى في يوم ١٧ كانون الاول ١٩٥٤ والثاني يوم ٢٣ ايلول ١٩٥٥، ورفضت ادراج النزاع التركي – اليوناني بخصوص قبرص في جدول اعمالها، الا ان اليونان واصلت سعيها من اجل ضم الجزيرة اليها، وهذا ما ادى الى تزايد اعمال العنف والعداء بين كل من الطائفتين التركية واليونانية في قبرص، ناهيك عن توتر الأوضاع بشكل اكبر على الحدود بين الدولتين لاسيما في منطقتي تراقيا وبحر ايجه، لذلك اصبحت القضية القبرصية انذاك موضع اهتمام الرأي العام التركي بشكل عام دون تميز الى الحد الذي اعلن فيه حزب الشعب الجمهوري من جانب واحد في ٢٦ آب ١٩٥٥ تعاونه مع حكومة الديمقراطيين في هذا المجال على الرغم من حالة الأختلاف بين الحزبين وبشكل واضح وعلني(١) .

ومما زاد في تعميق الأزمة السياسية بين الحزبين الديمقراطي الحاكم والشعب الجمهوري المعارض، احداث ٦/٧ ايلول ١٩٥٥ ، التي ادت الى تأجيج المشاعر القومية المتطرفة وتفاعلها بين اوساط الطلبة والشباب ، فعلى اثر القاء قنبلة على مبنى القنصلية التركية في مدينة سلانيك اليونانية، حدثت ردود فعل عنيفة لدى الأتراك، على الرغم من الاعتذار الرسمي الذي قدمته الحكومة اليونانية بهذا الصدد، فقد اندلعت العديد من المظاهرات في كل من اسطنبول وازمير تحمل لافتات رفعت شعارات منددة باليونان ومطالبة في الوقت نفسه بأنهاء هموم المشكلة القبرصية عن طريق ضم الجزيرة الى تركيا، ولم تنته الأمور عند هذا الحد حسب، بل هاجم المتظاهرون خلال يومين مئات المحلات والدور والكنائس الأرمنية واليونانية، مما ادى الى الحاق اضرار فادحة في الممتلكات قدرت بمليار ليرة تركية، ومما زاد في تأزم الموقف انعكاس تلك التطورات على الصراع بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري اثر لجوء حكومة الديمقراطيين الى اصدار قرارات تشريعية جديدة لقمع المعارضة من خلال منع التظاهرات والتجمعات ومصادرة الصحف والمجلات التي حاولت

---

(١) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركي ، ص٧٣ .

تغطية الأحداث او نشر المقالات المتعلقة بالوضع الاقتصادي للبلاد، ففرضت الأحكام العرفية لتدارك الموقف لمدة ستة اشهر، واجرت تغييرات على الجيش والجندرمة وقادة الشرطة، من اجل السيطرة على الأمن الداخلي وتقويته عن طريق اضطهاد السكان وقمع تحركاتهم من خلال اطالة العمل بتلك الأحكام العرفية التي ظلت نافذة المفعول في اسطنبول حتى اذار ١٩٥٦ ، في حين رفعت عن انقره وازمير في ١٧ كانون الاول ١٩٥٥[١] .

(١) **خضير البديري ، المصدر السابق ، ص ٣١١ .**

المبحث الثاني

تركيا وحلف شمال الاطلسي

أولاً: أسباب دخول تركيا الحلف

منذ منتصف عام ١٩٤٨ اصبحت الولايات المتحدة مهتمة في تأسيس ترتيب امني جماعي رسمي لأوروبا، وكان هذا تحولا بالغ الأهمية في السياسة الامريكية ذلك لأعتباره خروجا عن سياسة الحياد التقليدية التي لطالما اعلنتها الولايات المتحدة، وفي ٤ نيسان ١٩٤٩ ظهر الى الوجود حلف شمال الاطلسي. وتتذرع الولايات المتحدة في اقامة حلف شمال الاطلسي والأحلاف الاخرى بحجة صيانة العالم الحر من عدوان يقوم به الشيوعيون بصورة مباشرة او غير مباشرة. ولكن هذا ليس الهدف الوحيد، بل هناك اهداف اخرى اهمها هو امنها الخاص وسلامتها اذ بإقامة هذه الأحلاف تجعل ميادين الحرب بين الغرب والشرق بعيدة عن اراضيها، ويجعل من المحيط الاطلسي بحيرة امريكية(١) .

و لم تكن تركيا عضوة في حلف شمال الأطلسي عند تأسيسه في الوقت الذي كانت فيه الحكومة التركية مهتمة في الأنضمام الى هذا الحلف(٢) .

منذ تأسيس الجمهورية التركية راعى الزعماء الاتراك العلاقات السوفيتية التركية متخذاً منها أساساً وطيداً للسياسة الخارجية التركية الا ان السوفييت ولدوافع استراتيجية كان لهم دوافع إقليمية في تركيا لتعزيز مركز أسطولهم في البحر المتوسط والشرق الاوسط ، وقد أدرك القادة الأتراك بأن تركيا يجب أن لا تبقى منطوية على نفسها في صراعها مع السوفييت ، لذلك اوجدوا علاقات صداقة مع القوى الأوربية القوية(٣). وفي أثناء نشوب الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩_١٩٤٥ كانت تركيا مهتمة بمستقبل العلاقات مع الأتحاد

---

(١) ابراهيم شريف ، الشرق الاوسط ، بغداد ، وزارة الثقافة والارشاد ، ١٩٦٥ ، ص٢٢٣ .

(٢) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركياا ، ص١٠٣ .

(٣) أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي ، ص٨٠

السوفيتي ولاسيما بعد الأنتصارات الاخيرة في الحرب وكان هناك حذر تام من جانب تركيا لأنها لا ترغب بالدخول في هذه الحرب سيما وانها ذاقت مرارة الحرب العالمية الاولى ونتائجها السلبية[١].

كان هناك تساؤل في تركيا مفاده هو من يضمن سيادة تركيا في نهاية الحرب فيما لو أصبحت تركيا قاعدة عسكرية للجيش الأحمر وكانت القيادة التركية في تلك المدة تقف على الحياد بين القوى الغربية والأتحاد السوفيتي ولكن نرى ان تركيا غيرت من موقفها حيث أقتنعت بأن الحرب قد حسمت الى صالح دول الحلفاء وفي التاسع عشر من اذار عام ١٩٤٥ أعلنت تركيا الحرب على دول المحور لتعلن انضمامها الى دول الحلفاء لضمان استقرارها في المنطقة ، خاصة وأنها خسرت الكثير من اراضيها في اشتراكها في الحرب العالمية الاولى الى جانب المانيا[٢].

الا انها تفاجأت بعد صدور قرار من الاتحاد السوفيتي في السابع من كانون الثاني عام ١٩٤٨ بأنهاء معاهدة الصداقة والحياد التي وقعت بينها وبين الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٥ وبذلك عدت تركيا هذا القرار أشارة واضحة لنشوب حرب باردة بين تركيا والاتحاد السوفيتي، ومن وجهة نظر الاتراك ان المدة الواقعة بين اذار ١٩٤٥ الى شباط عام ١٩٥٢ هي مدة حرجة للسياسة الخارجية التركية لأن بقاء تركيا كدولة مستقلة لوحدها دون تحالفات بعد الحرب العالمية الثانية سيكون في خطر أكيد ، كما عد الأتراك هذه المدة شبيه بمدة حرب الإستقلال التي امتدت من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٢٢ لتقرير مصيرها[٣].

فبعد هزيمة دول المحور اصبح من الصعوبة مواجهة تركيا للقوة السوفيتية دون الأعتماد على قوة رئيسية كالولايات المتحدة الامريكية لذلك دعا وزير خارجية الاتحاد السوفيتي

---

(١) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٣١

(٢)أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، ص٨١.

(٣) أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، ص٥٦.

(مولوتوف)[1] السفير التركي للأخذ بنظر الاعتبار شروط ثلاثة الى المعاهدة بين الدولتين وتتضمن هذه الشروط اعادة كل من قارص وأردهان الى الاتحاد السوفيتي ومنح القواعد العسكرية للاتحاد السوفيتي في المضائق التركية وتعديل معاهدة (مونترو)[2] .

قامت الصحف السوفيتية بحملة واسعة النطاق ضد تركيا واصفة حكام تركيا بالفاشيين والرجعيين ، ووجد السفير الامريكي في تركيا ان مطالب الاتحاد السوفيتي هي اكثر من ذلك ومع تطورات الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت اهمية منطقة الشرق الاوسط وبالأخص تركيا لدى الولايات المتحدة الامريكية وبخاصة في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين ، ويتضح ذلك من التصريحات التي ادلى بها المسؤولين الامريكيين ، ودعا اعضاء الحزب الديمقراطي الأدارة الامريكية الى تركيز اهتمامها على القسم الشرقي من البحر المتوسط[3]. بدلاً من اهتمامها بحلف شمال الاطلسي وأن تبني لتركيا قواعد جوية وتدعمها بالأسلحة المتطورة لتتمكن من المحافظة على مافي الشرق الاوسط من حقول غنية بالنفط[4].

ثانياً: دخول تركيا الحلف

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة الامريكية مهتمة بتأسيس وضع امني جماعي رسمي لأوربا ، وكان هذا تحول بالغ الأهمية في السياسة الامريكية لخروجه على سياسة الحياد التقليدية التي اعلنتها الولايات المتحدة ، وفي الرابع من نيسان عام ١٩٤٩ ظهر الى الوجود حلف شمال الاطلسي ولم تكن لتركيا اشارة في عضويته ، في الوقت

---

(١)موتولوف : ولد في مدينة كوكارا أنظم الى الحزب الشيوعي عام ١٩٠٦ وتولى منصب رئيس الوزراء عام ١٩٣٠ تقاعد من منصبة عام ١٩٦١ للمزيد ينظر: ياسر عدنان عليوي ، المصدر السابق ، ص٧٧.

(٢)مونترو : أتفاقية تتمتع بمرور سفن مدنية وحربية عبر مضايق البحر الاسود وفق شروط محددة وقعت في ٩ نوفمبر ١٩٣٦ بين روسيا وتركيا، للمزيد ينظر: محمد زاهد جول ، الانقلاب العسكري في تركيا ، ص٣٢.

(٣) أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، ص٦٥

(٤) المصدر نفسه ، ص٦٦.

الذي كانت فية الحكومة التركية مهتمة بالأنضمام الى هذا التنظيم ، وتم قبول تركيا في بادئ الأمر في مجلس أوربا للدول الديمقراطية عام ١٩٤٩ كونها اصبحت دولة ذات تعددية حزبية الذي تشكل لتشجيع الوحدة الاوربية[١]. وبعد نشوب الحرب الكورية[٢] في حزيران عام ١٩٥٠ حاولت تركيا استغلال هذه الحرب للتقرب من الولايات المتحدة والدول الغربية معلنة تأييدها الى مبادئ السلام العالمي لتسهيل هدفها في الانضمام الى حلف شمال الاطلسي ، وفي الخامس والعشرين من تموز عام ١٩٥٠ قدمت لواء من الجنود مجهزين تجهيزاً عسكرياً كاملاً وأرسلتة الى كوريا ، ويعد الجيش التركي المشارك في الحرب الكورية ثاني أكبر قوة بعد جيش الولايات المتحدة الامريكية[٣]. وقد أثنى القادة الامريكيين على مشاركة تركيا في هذه الحرب وعلى بسالة الجيش التركي في الحرب الكورية وهذا ما سهل انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي ، وبعد مشاركة تركيا في الحرب الكورية طلب وزير الخارجية التركي (فؤاد كوبرلو)[٤] قبول تركيا في حلف شمال الاطلسي[٥]، ألا ان هذا الطلب رفض من قبل مجلس حلف شمال الاطلسي بأجتماعه في أيلول عام ١٩٥٠ ، ومن الواضح ان الولايات المتحدة الامريكية ادت دوراً فعالاً في أقناع دول حلف شمال الاطلسي لفكرة انضمام تركيا الى الحلف وكانت كل من النرويج والدنمارك وبريطانيا وفرنسا من أشد المعارضين لأنضمام تركيا الى الحلف الاطلسي[٦].

---

(١) ياسر احمد حسن ، تركيا البحث عن المستقبل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص٢١.

(٢) الحرب الكورية : بدأت عام ١٩٥٠ عندما هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية وتوسعت بدخول الولايات المتحدة والصين وانتهت عام ١٩٥٣. ينظر: ياسر عدنان عليوي ، المصدر السابق ، ص٦٦.

(٣) المصدر نفسة ، ص٢٧.

(٤) فؤاد كوبرلو : ولد في قارص عام ١٨٩٠ وهو من أسرة كوبرلو الالبانية الاصل. ينظر: عصام كاظم عبد الرضا ، المصدر السابق ، ص٨١.

(٥) يوسف أبراهيم الجهماني ، تركيا والأرض ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٠، ص٥٢.

(٦) أنجيل اباسا و ستيفن لارابي ، صعود الأسلام السياسي في تركيا ، تر: أبراهيم عوض ، مركز انماء البحوث والدراسات ، بيروت_لبنان ، ٢٠١٥ ، ص٥١.

وكان السبب الرئيسي الذي وضع كل من النرويج والدنمارك الى معارضة انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي هو ان هاتين الدولتين كانت تتلقيان معونات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة الامريكية وعند دخول تركيا الى الحلف فأن قسطاً كبيراً من هذه المعونات ستنفق على تركيا وبالتالي فأن هذه الدول ستضرر من ذلك ، أما بريطانيا فأنها ارادت أنشاء حلف دول الشرق الأوسط بزعامة تركيا ، اما فرنسا فقد اعتقدت ان دخول تركيا الحلف يؤثر على مصالحها في الشرق الاوسط ، وكانت زيارة رئيس تركيا جلال بايار للدول المعارضة لها دوراً كبيراً في انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي(١).

اقترحت وزارة الخارجية الامريكية في منتصف ايار عام ١٩٥١ على اعضاء الحلف قبول تركيا واليونان عضوين في الحلف ، وتحت الضغط الامريكي اقتنع البريطانيون لفكرة توسيع حلف شمال الاطلسي الى شرق البحر المتوسط وبعد موافقة بريطانيا على انضمام تركيا للحلف حدث استعداد تركي للتعاون بهدف أقامه ترتيب أقليمي شرق اوسطي في الوقت نفسة ، وفي الثامن عشر من شباط عام ١٩٥٢ أنظمت تركيا الى حلف شمال الاطلسي(٢).

أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٥٢ بأن انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي لايؤدي فقط على الحفاظ على امنها وانما الحفاظ على امن الغرب(٣).

أما الدبلوماسية التركية فقد عبرت عن غبطتها بأنضمام تركيا الى الحلف، يتضح مما تقدم عن طريق جهود جلال بايار وعدنان مندريس المتواصلة تم قبول تركيا في حلف

---

(١) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ص ١٠٥

(٢) مريم عبد الرزاق ، الصراع التركي اليوناني على جزيرة قبرص ١٩٦٣-٢٠٠٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خضير ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٢٠١٥ ، ص٦١.

(٣) فيليب روبنس ، المصدر السابق ، ص٥١.

شمال الاطلسي في شباط عام ١٩٥٢ وعندما اصبحت تركيا لها العضوية الكاملة في حلف شمال الاطلسي كان نجاح الرئيس بايار استثنائياً أذ أنه لم يحصل فقط على الألتزام الرسمي في الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي بل أيضاً القبول الرسمي لتركيا في عائلة الشعوب الاوربية وقد اثار انضمام تركيا الى الحلف مخاوف الاتحاد السوفيتي ، ولكن في الحقيقة كان هدف تركيا من الأنضمام الى الحلف هو الحفاظ على أمنها القومي[١].

وبذلك تطلب الأمر اضافة فقرات جديدة الى بروتوكولات الحلف اهمها : ستكون اجراءات الحرب قائمة في حالة اي هجوم مسلح على المناطق الآتية :

١. على اي جزء من اراضي الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي، في اوروبا وامريكا الشمالية او على اراضي تركيا .
٢. على اي قوة من قوات الدول الأعضاء في حلف شمال الاطلسي او سفنها او طائراتها[٢]

وبعد دخول تركيا حلف شمال الأطلسي اصبحت استراتيجية الولايات المتحدة تجاه تركيا كالاتي :

١. انه في حالة تعرض تركيا الى تهديد سوفيتي جديد فان الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية ستقف في الحال الى جانب تركيا وستقدم لها المساعدات الضرورية .
٢. ان الولايات المتحدة سوف تستمر في تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لبناء جيش تركي حديث وتطوير اقتصاد تركيا المتخلف.
٣. ان الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة استوعبوا مسألة انتماء تركيا الى حلف شمال الاطلسي، لذلك فقد وضعت الخطط على تنسيقها باتجاه الشرق الاوسط عن

---

(١) رواء زكي يونس الطويل ، المصدر السابق ، ص٦٦ .

(٢) هوبرتس لوينتين ، حلف شمال الاطلسي والدفاع عن الغرب ، ترجمة محمد طلعت حسن ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، د.ت ، ص١٠٣ .

طريق احلاف وترتيبات امنية لئلا تفقد رصيدها الأستراتيجي في الشرق الاوسط، وحتى لا تصبح عبئا امنيا مضافا على الولايات المتحدة بعد الأمن الاوربي[1] .

لقد اتاح انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي الفرصة بالنسبة لقوات الحلف عموما، والقوات الامريكية خصوصا للأستفادة من القواعد والمنشآت العسكرية المهمة في تركيا، وتشمل اهم هذه المنشآت التي تستخدمها الولايات المتحدة قاعدة خفر السواحل في كارغابارون في الشطر الاوربي من تركيا، وقواعد المراقبة في سينوب على شواطئ البحر الاسود، وقاعدة في ديار بكر جنوب شرق تركيا اضافة الى مرصد متطور للمراقبة في بلباس في وسط تركيا. وهناك تسهيلات اخرى مهمة مثل قاعدة انجرليك و مستودعات التموين في الاسكندرونة وبمورتاليك في جنوب وسط تركيا قرب الحدود التركية – السورية، وقاعدتي ازمير وسيفلي الجويتان في غرب وسط تركيا على شاطئ بحر ايجه، وفضلا عن ذلك كله تقدم تركيا تسهيلات قيادية واخرى للمراقبة فضلا عن مواقع عدة لنظام الاتصالات الدفاعية الامريكية و ١٤ محطة رادار للإنذار المبكر في شبكة الدفاع الجوي الأرضية لحلف شمال الاطلسي، ففي اغلبية هذه القواعد والمنشآت العسكرية اجهزة الكترونية للمراقبة والتتبع ومهمتها الأساسية جمع المعلومات عن النشاطات الجوية والبحرية السوفيتية في منطقة البحر الاسود، وعن تجارب الصواريخ والتجارب النووية السوفيتية، وتعد قاعدة انجرليك اكبر موقع للمقاتلات الحربية المتطورة في تركيا وتستخدم في التدخل السريع للقوات الجوية الامريكية وللطائرات الجوية الاوربية المشاركة في عمليات حلف شمال الاطلسي بسبب قدرة المقاتلات الامريكية الموجودة فيها على القيام بمواجهات نووية تقليدية او تكتيكية في شرق البحر المتوسط. اما ازمير فهي موقع للدعم الجوي ومركز قيادة الجنوب الشرقي البرية لحلف شمال الاطلسي وللقوة الجوية التابعة للأسطول السادس الامريكي، اما

---

(١) خليل ابراهيم محمود ، السياسة الخارجية التركية ازاء للشرق الاوسط لمدة الواقعة من ١٩٤٥ – ١٩٩١ ، اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص٤٨ .

قاعدة سيفلي شمال قاعدة ازمير فهي قاعدة جوية تستعملها عند حاجة الوحدات الجوية الامريكية في مناورات حلف شمال الاطلسي[1] .

وتشير المعلومات السرية الى ان الامريكيين حصلوا على حوالي ٢٥% من المعلومات المتعلقة بتجارب الصواريخ السوفيتية، الأولى من محطة بليار بالقرب من انقرة حيث توجد فيها اجهزة تسجيل التفجيرات النووية السوفيتية تحت الأرض، والثانية في ديار بكر في الأناضول الشرقية حيث توجد رادارات رصد مسارات الأقمار الصناعية السوفيتية، والثالثة في سينوب على البحر الأسود تلتقط رسائل الراديو الخاصة بالأتصالات السوفيتية ، علما ان هذه المحطات تابعة لوكالة المخابرات المركزية المكلفة بكافة القضايا المتعلقة بفك الرموز وحل الشفرة والتشويش وحماية الأتصالات[2] .

وقد اشادت الصحف التركية الموالية لحكومة انقرة بأهمية دخول تركيا الى حلف شمال الاطلسي والفوائد التي ستحققها من وراء ذلك، فنشرت صحيفة ظفر الناطقة بلسان حزب الحكومة (الحزب الديمقراطي) مقالا جاء فيه : " اذا ما هوجمت تركيا وهي عضو في حلف شمال الاطلسي فلا بد ان تضمن المساعدات الامريكية اوتوماتيكيا" . كما انجز الكثير للأعتراف بتساوي تركيا مع الدول الاوربية الغربية في الشروط المتضمنة في صلب الإتفاقية بضمها الى حلف شمال الاطلسي، وبالنسبة للأتراك كان القبول في حلف شمال الاطلسي يؤكد اعتقادهم المعتزين به وهو انهم كانوا، ولا بد ان يعترف بهم كجزء مكمل لأوروبا[3] .

---

(١) شكر محمود النداوي ، الوجود الامريكي – السوفيتي في البحر المتوسط (الواقع – المستقبل) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ص٧٢ – ٧٣ .

(٢) هادي احمد مخلف ، تركيا في استراتيجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، بحث غير منشور ، ص٢٤ .

(٣) Quoted in Department of states , Georgs . S. Howis , The United states and turkey . There Problems in historical perpective , December 1970 , Filem 23 , p.662

وبعد انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي تسلمت من الولايات المتحدة صواريخ متوسطة المدى I.R.B.M ، وصواريخ جوبتير، واجهزة نووية تكتيكية وقنابل نووية، وكل هذه الأسلحة تدار من قبل طاقم امريكي يعاونه اتراك، لكن الادارة الفعلية لهذه الأسلحة في تركيا كانت بيد الولايات المتحدة. كما ان صواريخ ارض – ارض ذات الرؤوس النووية التكتيكية قد نشرت من قبل الامريكيين في النواحي الجبلية القليلة السكان في شرق الأناضول. وكأجراء دفاعي اتخذ حلف شمال الاطلسي بتوجيه مباشر من الولايات المتحدة قرارا نهائيا ببناء قاعدة للصواريخ المتوسطة المدى على الأراضي التركية، علما بان هذا النوع من الصواريخ قادر على قطع مسافة ٢٤٠٠ كم وبذلك يتمكن من اصابة اي هدف في الأراضي السوفيتية الاوربية واكثر اقاليم اسيا الوسطى، وقد بنيت هذه القواعد الصاروخية على سواحل البحر الاسود[١] . وحتى حزيران عام ١٩٥٢ حصلت تركيا من الولايات المتحدة على مساعدات مالية كبيرة ، وهذه المساعدات تدخل في جوانب متعددة ، ولكنها جميعا، تخدم المصالح الامريكية في تركيا، وخاصة في مواجهتها للاتحاد السوفيتي، فاهتمت بالجانب العسكري، وبالجوانب التي تخدم القوات المسلحة التركية، كالطرق ومصانع الكيمياء والمعاهد المتخصصة والسيارات ، وغيرها[٢] .

وبعد دخول تركيا حلف شمال الاطلسي اصبحت المساعدات الامريكية الممنوحة بموجب مبدا ترومان او مشروع مارشال مصنفة تحت اشراف حلف شمال الاطلسي، وهذه البرامج هي تعهدات وارتباطات متعددة السنوات، اضافة الى ذلك فان الارتباط بحلف شمال الاطلسي سيؤدي الى تعاظم النشاطات الامريكية في تركيا من خلال الاتفاقيات الثنائية التي تتطلب المزيد من التعاون العسكري الحميم الى التوسع خارج مشاريع المساعدات الفنية الى تنوع كبير لمجالات الحياة التركية[٣] .

---

(١) نوري عبد البخيت السامرائي ، العلاقات الامريكية – التركية ، بحث غير منشور ، ص٣٤ .

(٢) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة ، ص١١٢ .

(٣) Department of states , George . S. Hawis , op . cit , p.667 .

وكانت تركيا قبل انضمامها الى حلف شمال الاطلسي تتعامل مع شركات اجنبية متعددة الجنسيات في بناء اقتصادها، ولكن بعد انضمامها لحلف شمال الاطلسي بدأت تمنح الأستثمارات الى شركات امريكية بالدرجة الاولى[١] .

وقد توجت عملية انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي بعقد اتفاقية ثنائية تتعامل مع حقائق معينة للتعاون العسكري التركي الامريكي، ففي حزيران عام ١٩٥٤ وقعت كل من تركيا والولايات المتحدة اتفاقية نشاط القوات الامريكية في تركيا التي وفرت امتيازات وحصانات للموظفين غير الدبلوماسيين في خدمة حكومة الولايات المتحدة، واخذت الأتفاقيات الأخرى التي تم التوقيع عليها بين الدولتين وبالتالي شكل تبادلات عامة لمذكرات تشير الى الموافقة على قضايا اجرائية معينة، ولكن بالاضافة الى ذلك كانت هناك تبادلات سرية لمذكرات واتفاقيات تنفيذية تخص امورا مثل انظمة الاسلحة في تركيا وحق موظفي الولايات المتحدة بتنفيذ نشاطات ذات طبيعة عسكرية او استخباراتية[٢].

ونتيجة للمساعدات العسكرية الامريكية لتركيا، تأثرت الصناعة العسكرية التركية ودبت فيها حالة التدهور والإنحطاط لإعتمادها على الصناعات الامريكية، وادى هذا بالتالي على اشراف الولايات المتحدة على المصانع العسكرية التركية وتشغيلها وانتاج الأسلحة وتصديرها الى دول حلف شمال الأطلسي، كما قامت الولايات المتحدة بفتح عدة مدارس للطيران منها مدرسة الطيران في اسكي شهر، وتدريب الطيارين الأتراك على ايدي خبراء امريكيين، واستيراد طائرات امريكية لهذا الغرض[٣] .

وحصلت على مساعدات غربية في المجالات العسكرية والاقتصادية وكانت المساعدات العسكرية التي تستلمها تركيا من الولايات المتحدة وبريطانيا صواريخ متوسطة

---

(١) المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد ، بتاريخ ١١ تشرين الاول ١٩٥٢ (د.ك.و) ، رقم التصنيف ٣١١/٢٧٤٠ ، رقم الوثيقة ٥١ ، ص٨٨ .

(٢) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ص١١٨ .

(٣) السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ ١٩٥٣/٤/١٠ ، (د.ك.و) ، رقم التصنيف ٣١١/٢٧٤ ، رقم الوثيقة ٥٩ ، ص١٣٩ .

المدى وأجهزة نووية تكتيكية وقنابل نووية وكانت هذه الأسلحة تدار من طرف طاقم امريكي يعاونهم أتراك وتم نشر صواريخ ارض أرض ذات الرؤوس النووية من قبل الأمريكيين في النواحي الجبلية القليلة السكان في شرق الأناضول وتم بناء قاعدة للصواريخ المتوسطة المدى على الأراضي التركية[1]. وقد بنيت هذه القواعد الصاروخية على سواحل البحر الاسود وتم تحديث القوات المسلحة التركية لتكون أقرب ما يكن الى الأنموذج الأمريكي ولهدف أدخال وجهات نظر جديدة في الذهن العسكري التركي تجاه المعدات والتقنيات الامريكية المتطورة طالبوا تجميع نفوذ الملاكات العسكرية القديمة في الجيش[2] .اما المساعدات الاقتصادية فكانت البعثة الأقتصادية الامريكية الدائمة في تركيا تعمل بنشاط لإدارة المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لتركيا والإشراف عليها وكذلك دراسة وضع البلاد الاقتصادي والتعاون في أنماء البلد ومكافحة العوامل التي تهدد اقتصاديات البلد ووضعها المالي كالقضاء على التضخم في عملتها وأثره على التجارة الخارجية[3].وكذلك تحسين أساليب الزراعة وتجهيزها بالآليات ويمكن القول أن اعمال هذه البعثة خير وسيلة للدعاية للولايات المتحدة في تركيا بخاصة بعد أن اخذت المساعدات الامريكية الاقتصادية تأتي بنتائج ملموسة في اقتصادياتة[4]. يضاف الى ما تقدم فقد أدى انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي سعي القادة الأتراك الى تعزيز علاقاتهم الأقتصادية مع الاقطار الأوربية بخاصة بعد أنشاء السوق الاوربية المشتركة اذ ان تركيا لم تبق منأى عن التطورات والاحداث الاقتصادية التي حصلت في أوربا في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين ، زد على ذلك أن المعسكر الغربي أراد تقوية الروابط بين الدول الأعضاء لحلف شمال الاطلسي عن طريق المجتمع الأقتصادي الأوربي [5].

---

(١) ياسر احمد حسن ، المصدر السابق ، ص٧٨.

(٢) فيليب روبنس ، المصدر السابق ، ص٨٩.

(٣) محمد زاهد جول ، الانقلاب العسكري في تركيا ، ص ١٠٥.

(٤) أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي ، ص١٠٥.

(٥) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ص ١١٨

المبحث الثالث

موقف تركيا من الثورات العربية ١٩٥٠-١٩٥٨

أولاً/ موقف تركيا من الثورة في سوريا

شهدت الحياة السياسية في سوريا منذ حصولها على الاستقلال عام ١٩٤٦ تطوراً جديداً تمثل في تدخل الجيش في شؤون السياسة الداخلية كما شهدت أحداثاً سريعة متتالية من الأنقلابات العسكرية وكان الإنقلاب الأول في الثلاثين من اذار عام ١٩٤٩ والثاني في الرابع عشر من اب عام ١٩٤٩ ان هذه الإنقلابات العسكرية المفاجئة والمتلاحقة التي جرت في سوريا وتصريحات بعض المسؤولين السوريين التي عبرو فيها عن أستيائهم من ضم الاسكندرونة في تركيا(١) سجلت مرحلة جديدة من التوتر في العلاقات التركية السورية ، كما شهدت أهتماماً كبيراً في المحافل السياسية والشعبية التركية التي امتنعت في بادئ الأمر عن التعليق عليها وألتزمت جانب الصمت والتحفظ في أبداء رأيها فيما جرى لكنها لم تستطع ان تكتم أسفها وأمتعاضها لتكرار حوادث الإنقلابات العسكرية في بلد مجاور لتركيا ، وقد اهتمت الحكومة التركية في كل مايقع بسوريا ورأت أن مسألة استقرار الأمن وعودة الحياة الطبيعية الى سوريا لايمكن انكار اهميتهُ الحيوية لتركيا بسبب الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة والروابط التاريخية فيما بينهما(٢).

وسادت الأوساط التركية رأي يقضي بضرورة تدخل تركيا السريع والحاسم لإستقرار الأوضاع في سوريا وتطبيق الأمن والنظام وانهاء الفوضى والإنقلابات العسكرية فيها لأن أمنه وسلامته من امن تركيا . وبعد هدوء الأوضاع الداخلية في سوريا واستقرارها نسبياً

---

(١) أحمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا ، ص٥١.

(٢) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص٧٧.

بعد الإنقلاب الأخير ومجيئ الحزب الديمقراطي الى السلطة عام ١٩٥٠ أتجهت تركيا الى تطبيع علاقاتها مع سوريا[١].

من أجل ضم الأخيرة الى مشاريع الأحلاف الغربية المقترحة في المنطقة فقد زار دمشق أواخر عام ١٩٥١ وفد تركي برئاسة أحد الضباط الكبار وقابل الوفد الرئيس السوري وأبلغه أعتراف تركيا بالحكومة السورية الجديدة ، كما صرح جلال بايار في بيان عبر فيه عن أملة في تطوير علاقات بلادة مع سوريا وأزالة أجواء التوتر بين البلدين[٢]. وإزاء تفاقم الأوضاع الداخلية في سوريا وتشديد المعارضة رفضها لحكومة (الشيشكلي)[٣] الذي لجأ الى القمع والشدة ضد معارضيه ، قام الجيش السوري بأنقلاب عسكري جديد في الخامس والعشرين من شباط عام ١٩٥٤ ضد حكومة الشيشكلي وغادر على أثرة الأخير البلاد وتشكلت حكومة أتلافية مؤقتة[٤]

وقد أعربت الأوساط السياسية التركية رغبتها في تصفية جميع الخلافات الموجودة بين تركيا وسوريا كما ركزت الصحافة التركية في مقالاتها على أن من واجب سوريا أن تعترف بوضع تركيا الحالي وتقصد به بقاء الأسكندرونه ضمن الأراضي التركية ، وقد ادت تركيا طوال الخمسينات دوراً كبيراً في مجال الضغط على سوريا لدخولها ضمن الأحلاف الغربية في المنطقة ولم تتخل عن محاولاتها في تغيير النظام القائم فيها آنذاك لتقربه من الاتحاد السوفيتي الذي يشكل خطراً عليها[٥].

---

(١) برنارد لويس ، المصدر السابق ، ص٣٣.

(٢) أحمد ياسين ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة–قطر ، ٢٠١٠ ، ص٩١.

(٣)الشيشكلي :أديب بن حسن الشيشكي قائد الانقلاب العسكري الثالث في تاريخ سوريا الذي حدث عام ١٩٤٩ وأصبح رئيساً لها بين عامي ١٩٥٣–١٩٥٤. ينظر: محمود شاكر، المصدر السابق، ص٧٧

(٤) ياسر عدنان عليوي ، المصدر السابق ، ص٣١.

(٥) برنارد لويس ، المصدر السابق ، ص٦٦.

ثانياً/ موقف تركيا من ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨

كان لثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ واقع شديد على الحكومة التركية التي كانت ترتبط بالنظام الملكي في العراق بعلاقات متميزة وتطورت بسبب أرتباطها بحلف بغداد وتطابق سياستها الخارجية في عدد من القضايا والمسائل الدولية والأقليمية ضمن أطار السياسة الغربية وتوجهاتها في المنطقة ، وكان الحزب الديمقراطي الحاكم في تركيا يعد النظام الملكي من دعائم الصداقة التركية–العراقية ومن اسباب توثيق العلاقات بين البلدين لذلك تلقت الأوساط التركية أنباء الثورة في العراق بأستغراب ودهشة ولم تتمكن الحكومة التركية في الساعات الاولى من قيام الثورة بأتخاذ موقف محدد او الأفصاح عن وجهة نظر او رأي لأفتقارها الى المعلومات عن الموقف في العراق ، لهذا تابعت بحذر وترقب وبقي الموقف التركي الرسمي غامضاً لدى الرأي العام في تركيا الذي غالباً ما يتأثر بموقف الحكومة والصحافة من الأحداث العالمية[١].

توضح الموقف التركي تجاة الثورة في العراق ضمن أجتماع مندوبي الدول الأعضاء لحلف شمال الاطلسي الذي أنعقد في باريس في يوم الخامس عشر من تموز عام ١٩٥٨ بناءاً على طلب لبحث ما يمكن أتخاذة من إجراءات بخصوص المستجدات والمتغيرات التي يمكن ان تحدثها الثورة في العراق ودول الجوار ، وحمل المندوب التركي الدول الغربية مسؤولية ما حصل في العراق لتقصيرها في دعم ومساندة دول حلف بغداد وأقترح على الأعضاء عدم الأعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق[٢]. كما حذر أن الثورة في العراق ستحدث مشاكل مشابهة يمكن لها أن تنتشر من أسيا الى أوربا ، كما دأبت اذاعة انقرة في نشرتها الأخبارية باللغتين العربية والتركية على وصف حكومة الثورة في العراق بالعصاة المأجورين[٣].

---

(١) سمير سبيستان ، تركيا في عهد رجب طيب أوردغان ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١١، ص٥٢.

(٢) المصدر نفسة ، ص٦٣.

(٣) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص١٠١.

أجتمع في اسطنبول رؤساء حكومات حلف بغداد لمناقشة الإجراءات الضرورية وأيدوا الموقف الامريكي في انزال قوة عسكرية في لبنان ، وعبروا عن اعتقادهم بأن الأحداث التي جرت في الشرق الاوسط تؤكد الحاجة الى إجراءات امنية . كانت الحكومة التركية قد عرضت فكرة التدخل العسكري للإطاحة بنظام الحكم الجديد في العراق على الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، كما طلبت تدخل قوات البلدين مع تركيا في العراق واعلمت تركيا الولايات المتحدة الامريكية بخططها للعمل العسكري ضد الحكومة العراقية وطلبت غطاء جوي منها[١].

وجاء الرفض الأمريكي لفكرة غزو العراق عسكرياً من قبل تركيا لأسباب منها خشية الامريكيين من رد فعل الاتحاد السوفيتي ضد تركيا في حالة تدخلها في الثورة ضد العراق لأن تركيا لها حدود مشتركة مع الاتحاد السوفيتي مما يسهل استخدام القوة العسكرية من السوفيت ضد تركيا في حالة العمل العسكري ضد الثورة في العراق[٢].

بالإضافة الى اقتناع الولايات المتحدة الامريكية بعدم وجود اي مقاومة داخل العراق ضد نظام الثورة في العراق ، وكان لديها اعتقاد بأن الشعب العراقي وقواتة المسلحة سيقاومان اي تحرك عسكري أقليمي مما جعلها تعتقد أنه لاجدوى من التصرف التركي المقترح من الناحية العسكرية[٣].وكذلك خشية الامريكيين والبرطانيين من ردود الأفعال لدى الأطراف العربية والأقليمية ، كما يؤدي ذلك الى معارضة شديدة في الامم المتحدة ويحدث خلافاً في حلف شمال الاطلسي الذي بدأت بوادره من خلال تعبير كل من فرنسا والمانيا الغربية عن مخاوفها من مهاجمة العراق ، كما انه سوف ينتهي حلف بغداد ويجعل الامريكين والبريطانيين والرعايا في الاردن ولبنان في وضع صعب للغاية[٤]

---

(١) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسات الولايات المتحدة تجاة تركيا ، ص٨١.

(٢) فيليب روبنس ، المصدر السابق ، ص٣٢.

(٣) أريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٩٢.

(٤) سمير سبيستان ، المصدر السابق ، ص٩٩.

عقد المجلس الوطني التركي جلسة طارئة في السادس والعشرين من تموز عام ١٩٥٨ بناءاً على طلب احزاب المعارضة التركية لدراسة الوضع الجديد في العراق والمستجدات التي رافقت قيام الثورة على الصعيدين الأقليمي والدولي ، وتطرق وزير الخارجية التركي الى مستقبل العلاقات بين العراق وتركيا اذ قال (أود ان ابحث عن علاقاتنا الجديدة مع العراق وأرى قبل كل شيئ هو أبقاء علاقاتنا الرصينة القائمة بيننا وبني هذا الشعب الصديق[١])

أخذت العلاقات العراقية–التركية بالتحسن التدريجي اذ قامت الحكومة العراقية بتعيين سفير جديد لها في أنقرة في اليوم السادس من تشرين الاول عام ١٩٥٨ وقد أبدى السفير نشاطاً محلوظاً في تقريب وجهات النظر بين الحكومتين العراقية والتركية خاصة بعد ان التقى جلال بايار ، واكد الرئيس بايار على ضرورة تجديد العلاقات بين البلدين وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للبلدين اللذان تربطهما علاقات تاريخية[٢].

---

(١) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص٨١.

(٢) محمد زاهد جول ، الانقلاب العسكري في تركيا ، ص٥٦.

المبحث الرابع
انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠

أولاً: أسباب الأنقلاب ودوافعه :

١ / الأسباب السياسية

بدأ التذمر من صفوف الضباط الصغار منتصف الخمسينيات وتزامن مع بدايات التوجه التضخيمي في الإقتصاد ، وكانوا يأملون باصلاح عام شامل يتناول البنية العسكرية ، لقد وجد هؤلاء الضباط تدهور هيبتهم في عصر التعددية الحزبية وتدهور مستواهم المعاشي المتواضع[١]

فرغم دعم صغار الضباط للحزب الديمقراطي في صراعة على السلطة ضد حزب الشعب الجمهوري فأن آمال وطموحات هؤلاء الضباط قد ذهبت سدا بعد وصول الحزب الديمقراطي للسلطة عام ١٩٥٠م ،حيث سعى هذا الأخير منذ الاعوام الاولى لتأسسه سنة ١٩٤٦ لجذب الجنرالات المتقاعدين الى صفه وابرز مثال على ذلك محاولة جذب قائد الاركان المشير فوزي جاقماق للحزب وبالتالي يصبح بمثابة الداعم الكبير للحزب وضمانة له ضد اي انقلاب من قبل الشعب[٢].

حرص زعماء الحزب الديمقراطي بعد فوزهم في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٠ على تجنب الصراع والصدام مع قادة القوات المسلحة في بادئ الأمر، ومن ثمة عجزوا عن تحقيق طموحات صغار الضباط الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية وبدأ يغير سياسته اتجاه الجيش التركي، وانتج سياسة احكام سيطرته على الجيش واخضاعه لأوامر السلطة السياسية ولم تقم ادارة الحزب الديمقراطي بوضع الجيش تحت السيطرة فقط بل شرعت في التحفيز من الجيش ،اضافة الى ترديد عدنان منديس عبارات من شأنها ان تحط من قيمة

---

(١) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص٢٩-٣٠

(٢) طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور في تركيا ، ط٢، دار النهضة مصر للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٣، ص٧١

الجيش مثل "بطال- غازي" اي اعتباره جيش غير نظامي وقوله: "يمكنني ان ادير الجيش بالضباط الاحتياطيين"[1].

حيث كان لأنظمام تركيا لحلف الناتو عام ١٩٥٢ اثار سلبية لدى صغار ضباط الجيش التركي منها:-

- اكتشاف صغار الضباط الأتراك مدى التخلف العسكري والتقني في تركيا مقارنة بالجيوش الاوربية والامريكية .
- انزعاجهم مقاصد التعاون العسكري المشترك ، وشعروا بان ثمة عملية أمركة يخضع لها الجيش التركي وانه في طريق فقدان خصوصيته.
- نظرتهم الى سياسة الأنفتاح الديمقراطي التي انتجها الحزب الديمقراطي في مختلف المجالات لا سيما مجال العلمانية والدين بإعتبارها خرق لمبادئ اتاتورك.
- وكذلك استمرار حالة معاناة الضباط الصغار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي رغم حالة الإنتعاش الاقتصادي التي حلت بالقطاعات الرأسمالية في تركيا في زمن الحزب الديمقراطي.

كان لهذه الظروف الدافع لزيادة التوتر وعودة التنظيمات السرية داخل الجيش، وكانت التنظيمات قد بدأت بين الضباط الشباب عام ١٩٥٥، ثم تعددت في مواقع مختلفة لا سيما في انقرة واسطنبول ، ومع اقتراب عام ١٩٥٧ شرعت هذه التنظيمات في الأتحاد والعمل من اجل انقلاب عسكري ضد حكومة الحزب الديمقراطي ونزعه عن السلطة واعادة حزب الشعب الجمهوري ليتولى ادارة البلاد[2]

وايضا توتر العلاقات بين القادة السياسيين المدنيين وبين القادة العسكريين ويعود هذا التوتر الى الحادثة التي وقعت عام ١٩٥٥ حول الأضطرابات التي وقعت ضد اليونان

(١) نور اقجو ، الانقلابات العسكرية في تركيا ١٩٦٠ – ١٩٨٠ الأسباب والنتائج ، مذكرة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١٧ ، ص٢٩

(٢) طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور في تركيا ، ص٧٢-٧٣

بسبب الأزمة حول قبرص حيث أستخدمت الحكومة الجيش في القضاء على الاضطرابات ووجهت الإنتقادات الى ضباط الجيش لأنهم فشلوا في الحفاظ على الأمن والنظام[1].

وكذلك شعور ضباط الجيش التركي بأن مراكزهم بدأت تتدهور أجتماعياً وتحول مراكز القوة الى قطاع التجار ورجال الأعمال ، كما أن الحزب الديمقراطي قام بإخضاع عمليات نقل الضباط بين القوات المسلحة على وفق درجة الولاء الى الحزب الديمقراطي وهذا ما أدى الى نوع من الحساسية بين ضباط الجيش تجاه الحزب الديمقراطي[2].

ولقد جرت محاولات كثيرة منذ كانون الثاني ١٩٥٦ لتجميع احزاب ومجموعات المعارضة للحزب الديمقراطي الحاكم في جبهة وطنية. وقد قاد حزب الشعب الجمهوري معظم هذه المحاولات، ولكن مساعيه ادت الى الفشل، ويعود ذلك الى رغبته في السيطرة عليها. وفي تشرين الاول ١٩٥٨ اعلنت الحكومة التركية الحرب على المعارضة تحت شعار (الجبهة الوطنية) اثر وقوع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق وسقوط النظام الملكي المتحالف مع الغرب، وسيادة حالة من التوجس والارتياب من وقوع ثورة مماثلة في تركيا. وكان يقود حركة المعارضة عصمت اينونو الرئيس السابق للجمهورية[3]

لم تكن خطة عدنان مندريس في تشكيل (الجبهة الوطنية) في ايلول ١٩٥٨ سوى محاولة لوضع حد لتدهور شعبية حزبه وحكومته. وقد نشرت الجبهة، دعاوي سياسية تقول : بأن الجبهة تعني الدفاع عن (الاسلام) وحمايته ضد (اللادينية) والتي يمثلها حزب الشعب الجمهوري المعارض. وقد نجحت الجبهة في كسب اعداد غفيرة من السكان، وخاصة في القرى والأرياف. كما وثقت الجبهة علاقاتها بالحركة الدينية السياسية التي تتمتع

---

(١) أحمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص٥٦.

(٢) محمد نور الدين ، قبعة وعمامة مدخل الى الحركات الاسلامية في تركيا ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٢١.

(٣) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٢٠٧ .

بتأييد الفلاحين وابناء الريف وفي مقدمة هذه الحركات : الحركة النورسية. وكان عدنان مندريس يراسل زعمائها ويستميلهم بعبارة (اقبل ايديكم). كما لجأت الحكومة الى بعض الأساليب، ومنها قطع التيار الكهربائي عن القرى التي رفضت تأييد الجبهة الوطنية[1] .

فعلى الرغم من حرص الحزب الديمقراطي على تطبيق ما أمن به واعلن في برنامجه العام الذي صدر عام ١٩٤٧ في اشاعة الديمقراطية، وحرية الاجتماع والعدالة والأنتخابات الحرة الا انه ظل يهاجم حزب الشعب ويتهمه بالدكتاتورية ، ومع تسلمه السلطة عام ١٩٥٠ بدأ ينتهج سياسة اسكات المعارضة موجهاً اليها مختلف الإتهامات المعادية للأتاتوركية فشن الحزب الديمقراطي حملته العدائية ضد حزب الشعب منذ كانون الأول ١٩٥٠ وصرح اغا اوغلو نائب رئيس الوزراء ووزير العدل : ان حزب الشعب الجمهوري قد سقطت هيبته امام الجماهير وبدأ بكيل الأتهامات ضد الحكومة وبإختلاق الأكاذيب ضد الحكومة وبإختلاس اموال الدولة[2].

كما شملت اجراءات حكومة الديمقراطيين تقييد الحرية لأحزاب اخرى ومنظمات ثقافية وصحفية . ويعد قانون آب ١٩٥١ المتضمن حل (بيوت الشعب Halk Evleri) ونقل ملكيتها الى الدولة اهم الأجراءات التي اتخذت ضد حزب الشعب . ثم تلاها قانون صدر في ٢١ تموز١٩٥٢ يحرم اساتذة الجامعات من التدخل في الشؤون السياسية. ثم توسعت لتشمل الحركة الاسلامية ومنها الحركة التيجانية وقادة الحزب القومي الذي قضت محكمة انقرة بحله ، فضلا عن تعرض الحزب الشيوعي التركي للعديد من الاجراءات المقيدة لنشاطه . فقد امر المجلس الوطني التركي الكبير ، فرض عقوبة الإعدام بحق الأفراد المنتمين الى الشيوعية ، كما رفع الحزب الديمقراطي شعار (كل الخطر آت من اليسار) بهدف مكافحة الشيوعية، وتضييق الخناق عليها بتحديد مناطق تجول موظفي سفارات

---

(١) محسن حمزة حسن العبيدي ، المصدر السابق ، ص١٥٤ .

(٢) ابراهيم خليل احمد ، الاحزاب السياسية في تركيا ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٦٧

وقنصليات ورعايا الدول الاشتراكية ولا سيما دبلوماسيي الاتحاد السوفيتي ، إذ ان الحكومة رأت في تحركهم خطورة على الأمن القومي[١]

سرعان ما تفاقمت الأزمة السياسية في البلاد، في اعقاب لجوء الحكومة الى مزيد من الأجراءات القمعية بهدف تخويف المعارضة، ففي ٧ كانون الاول ١٩٥٩ صدر في انقرة حكم بالسجن لمدة عشرة اشهر على زعيم الحزب الفلاحي القومي المعارض، عثمان بلوكباش وذلك لمهاجمته زعماء الحزب الديمقراطي واسهامهم بالطغيان والأستبداد، كما طلب عدنان مندريس في نهاية شباط ١٩٦٠ من المجلس الوطني الكبير رفع الحصانة البرلمانية عن عصمت اينونو وعشرة من نواب حزب الشعب الجمهوري المعارض. وقد منع عصمت اينونو في ٢٤ آذار ١٩٦٠ من حضور مؤتمر حزب الشعب الجمهوري في ولاية قيصرية. وتعرض بعض الصحفيين لكثير من الإضطهاد ، فقد اعتقل محررا جريدة يني كون (الصباح الجديد)وجريدة اولوس وغيرهم لكونهم من المؤيدين لحزب الشعب الجمهوري[٢].

وقد شهدت تركيا في المدة الواقعة بين ١٩٥٨ — ١٩٥٩ تحولا في الرأي العام اذ بدا عدنان مندريس يفقد دعم المثقفين وابناء المدن، وحتى بين بعض شرائح الرأي العام في الريف الذي كان يعتمد عليه كليا في الحصول على الأصوات. وقد ازداد العداء بين الحزب الديمقراطي الحاكم وحزب الشعب الجمهوري، خاصة بعد ان منع حزب الشعب الجمهوري من اقامة الأجتماعات السياسية، ونتيجة لهذا الموقف، حدث توتر سياسي شديد خلال شهري شباط وآذار ١٩٦٠، وفي ٢ نيسان ١٩٦٠ وقعت حادثة مدينة قيصرية، حيث منع عصمت اينونو من الدخول الى المدينة وقد بقي جالسا في مقصورته الخاصة في القطار الذي اقله قرابة ثلاث ساعات، اضطر بعدها العديد من انصاره وبعض ضباط الجيش المتعاطفين معه الى اقتحام القطار واصطحابه وسط الجماهير والجنود والضباط الذين كانوا يأخذون له التحية العسكرية كما لو انه ما زال جنرالا او رئيسا للجمهورية. ويعد بعض

---

(١) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٢٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٥٨ .

الكتاب هذه الحادثة، على انها كانت حاسمة ادت في ما بعد الى قيام انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠، وذلك لأن حكومة مندريس اعتقلت الضباط الذين رفضوا اوامر الحكومة الخاصة بمنع اينونو من حضور مؤتمر حزب الشعب في قيصرية[1] . وعلقت المعارضة امالا كبيرة على اجتماع وزراء خارجية دول حلف شمال الاطلسي المنعقد في اسطنبول بداية مايس عام ١٩٦٠ ليضغطوا على مندريس وحكومته لهدف الأبتعاد عن منهج القمع المرير الذي كاد ان يحول تركيا الى ساحة قتال مدنية. وحتى ان مغادرة السفير الامريكي المفاجئة لإسطنبول خلال المؤتمر، ليقوم بزيارة قصيرة الى مندريس في انقرة اولت من بعض كخطوة لإجبار الحزب الديمقراطي للتنازل عن قرار الحضر والتشدد على كل صوت معارض، هذا التفسير ولد انكارا مباشرا من قبل السلطات التركية[2] .

تفاقمت حالة السخط الموجودة بين بعض صغار الضباط تجاه السلطة والقيادات العليا العسكرية، وتبلورت في شكل عدد من التنظيمات السرية العسكرية في مناطق مختلفة من أنحاء البلاد، ورغم ان هذه التنظيمات لم تكن تجمعها شبكة واحدة أو تنظيم عسكري كبير، ويكاد يكون هدفها محصور إما الإطاحة بحزب أو دعم حزب آخر، وتعود جذور التنظيمات السرية داخل الجيش إلى عقد الأربعينيات[3].

وجد الجيش ان حكومة الحزب الديمقراطي قد انتهكت الحقوق الطبيعية للامة، وعطلت اصلاحات اتاتورك لخدمة مصالح ذاتية، لذلك اكد قادة الجيش بان المبادئ الكمالية قد تعرضت للخطر وان لا بد من انقاذ البلاد. ويمكن البحث عن اسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية اخرى وراء الإنقلاب، فالأسباب الاقتصادية تمثلت بحالة التضخم التي ادت الى عرقلة النمو الاقتصادي والإستثمارات التي ضحى بها لتحل محل سياسة جائرة غير مدروسة ومنحازة، لذلك فان الميزانية قد استنزفت كليا . ولتفادي الحاجات الآنية فأن الحكومة

---

(١) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص١٢٢ .

Department of states , George S . Hawis , op cit , p.717 . (٢)

(٣) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، المجلس الوطني ، ص ٥٩

عمدت الى طبع الأوراق النقدية بدون رصيد، مما ادى الى سقوط قيمتها في الداخل والخارج وهذا ادى الى تدهور التجارة. اما الأسباب السياسية فابرزها الفساد والرشوة التي انتشرت في المؤسسات العامة، واعضاء الحزب الحاكم سيطروا سيطرة تامة على ماكنة الدولة. وكانت السياسة الخارجية عقيمة ومخزية مما ادى الى سقوط هيبة الدولة. وتمثلت الأسباب الأجتماعية في انقطاع صلات الود بين المواطنين، واثر ذلك على الوحدة الوطنية، وعوضا عن الاخلاص فقد انتشر شعور بالشك والأرتياب، وانقسم الشعب الى قوتين متصارعتين. كما عم الفقر في البلاد وانتشر التعصب الديني والطائفي، وانتهكت الحقوق والحريات وهجرت مؤسسات التربية والتعليم، وانتشر الحكم الاستبدادي وعطلت القوانين، وسادت الطموحات والأطماع التي لا حد لها[١] .

لكن في ظل تحول تركيا إلى نظام التعددية الحزبية إرتأت هذه التنظيمات السرية العسكرية ان تؤجل فكرة الإنقلاب على السلطة إلى ما بعد الإنتخابات البرلمانية ١٩٥٠ الا ان جهودهم ذهبت سدى الأمر الذي دعاهم الى تشكيل تنظيمات سرية[٢].

اذ مثلت المؤسسة العسكرية في تركيا اكثر المؤسسات الحكومية اهمية منذ تأسيس الجمهورية التركية، فهي التي كان لها الأثر الأكبر في قيادة معارك التحرير وانقاذ البلاد من السيطرة الأجنبية بعد الحرب العالمية الاولى، وهي التي بذلت الجهود المضنية من اجل تأسيس الدولة التركية الجديدة التي نقلت البلاد الى مراحل الحداثة والتحديث ، وتمكنت من فرض حالة الأمن والإستقرار في الداخل ووقفت بقوة امام تلك الأطماع الأجنبية التي كانت تريد ان تنال من مكاسب الجمهورية الجديدة، فضلا عن ذلك فإنها كانت اليد الضاربة في الدفاع عن المبادئ الاتاتوركية القومية و العلمانية وصاحبة الحضور الواضح والمهم الذي طالما كانت البلاد بحاجة اليه للتدخل في حل الصراعات والنزاعات بين الاحزاب السياسية التركية المتناحرة، التي تصل احيانا الى اثارة الفوضى وتصدع الحياة

(١) ابراهيم خليل احمد واخرون ، تركيا المعاصرة ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ص١٦٧ – ١٦٨ .

(٢) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، المجلس الوطني ، ص ٥٩.

السياسية في البلاد والتجاوز على القوانين والأنظمة المتبعة، ناهيك عن قدرة هذه المؤسسة في التأثير بشكل مباشر في صناعة القرار السياسي، لاسيما عندما تكون الأمور قريبة ومرتبطة ارتباطا كليا بالدفاع الوطني، خصوصا اذا علمنا ان هذه المؤسسة اتسمت بالأستقلالية بشكل تام عن سيطرة المؤسسة السياسية، التي خضعت هي لمراقبة اعمالها بدلا من الهيمنة عليها، لا بل انها سارعت ولمرات عدة لرصد انعكاسات سياساتها بشكل دقيق، بعد ان اهتزت الجبهة الداخلية، للأنقضاض عليها وارجاع الحياة السياسية الى مسارها الصحيح، لذا فليس من الغرابة ان تحظى هذه المؤسسة المميزة في تاريخ تركيا المعاصر عن غيرها من المؤسسات الاخرى بمكانة مرموقة واهتمام عاليين من لدن المجتمع التركي، لذلك شهدت تركيا خلال الحقبة ١٩٦٠ – ١٩٨٠ ثلاث انقلابات عسكرية[١].

وكانت التنظيمات السرية قد بدأت بين ضباط شباب عام ١٩٥٥ ثم تعددت في مواقع عسكرية مختلفة ولاسيما في أنقرة واسطنبول، ومع اقتراب عام ١٩٥٧ شرعت هذه التنظيمات في الإتحاد والعمل من اجل تنظيم انقلاب عسكري ضد حكومة الحزب الديمقراطي ونزعه من السلطة واعادة حزب الشعب الجمهوري ليتولى ادارة البلاد[٢].

لم يكن الهدف من وراء تنظيمهم السري داخل الجيش حماية الديمقراطية او دعمها بل كان الرغبة في استعادة الجيش لهيمنته وسلطته وتقليص تلك الحريات التي سمحت للسلطة المدنية بأحتقار الجيش[٣].

وقد مهدت للأنقلاب ظروف عده ففي نهاية عام ١٩٥٨ وبداية عام ١٩٥٩ حاول الحزب الديمقراطي استعادة السلطة من جديد بتأسيس جبهة وطن الأسلاف، التي كانت ترمي إلى توحيد الجميع خلف الحكومة ، إلا ان المعارضة رفضت الإنضمام إليها، وحين

---

(١) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٣٣٢ .

(٢) احمد نوري النعيمي ، الدور السياسي للاحزاب الإسلامية في تركيا ، مجلة العلوم السياسية ، العدد٣٨ ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص ٢٤٨.

(٣) طارق عبدالجليل ، العسكر والدستور في تركيا ، ص ٧٣.

بدأ التأييد الشعبي يظهر مؤشرات تراجعه لتأييده للحزب الديمقراطي بدأ يظهر وبشكل متزايد علامات أقوى على التسلط والإستبداد[1].

كانت وراء هذه الأوضاع ظهور احزاب معارضة تشدد معارضتها و انتقاداتها لحكومة مندريس، كما جرت اضرابات عمالية في المدن الكبرى، إضافة إلى اضرابات الفلاحين في الريف التي كانت تطالب بتحسين اوضاعها المعيشية والسياسية ، حيث أعلنت الحركة الثورية في تركيا والحركة الفلاحية والعمالية رفضها القاطع لكل أشكال الابتزاز الداخلي والخارجي الذي يتعرض له الشعب التركي وقادت تظاهرات شعبية ضد الحكومة[2].

وايضاً بعد تقلد مندريس الحكم في تركيا ذهب ليغير كوادر الدولة وأحال بعض جنرالات الجيش إلى التقاعد الذين يشك بولائهم لحزبه وللحكومة الجديدة ، إذ ازاح رئيس القيادة العامة وقادة الأسلحة البرية والأسطول والقوات الجوية فقد نقلوا إلى وظائف إدارية، حيث بلغ عدد كبار قادة الجيش الآخرين الذين أحيلو إلى التقاعد مائة وخمسين عقيد وكان هذا هو اول مواجهة بين الجيش وحكومة الحزب الديمقراطي، وكانت نظرة الجيش للحزب الديمقراطي تقوم على انه حصل على السلطة من طرف المدنيين دون ان يكون مؤهلا لذلك، حيث صرح مندريس انه يستطيع ان يدير شؤون مؤسسة الجيش بضباط الإحتياط في حالة وجود اضطراب وعدم رضا في صفوف الجيش، كل هذه الظروف قد مهدت لقيام الأنقلاب[3].

وكان تعيين "ليغى اورنيك" وزيرا للدفاع القومي ١ كانون الأول ١٩٥٠، بعد ان كان وزيرا للاتصالات في وزارة مندريس الاولى التي تشكلت في ٨ آذار ١٩٥٠ قد خلق نوعا من الضجر والضيق عند قدامى العسكريين حيث تحدث راديو انقرة مثلا عن الحزب الديمقراطي قبل انتخابات عام ١٩٥٠ وجاء بحديثه (....ان الحزب الديمقراطي ينظر الى

---

(١) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، المجلس الوطني ، ص ٢٠٤.

(٢) طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور ، ص ٧٣.

(٣) احمد نوري النعيمي ، الدور السياسي للاحزاب الإسلامية في تركيا ، ص ٢٤٩.

موضوع الدفاع ليس على انه عسكري فقط بل على انه دعوة قومية تتعلق بكل نشاطاته اللازمة ، وان الحزب الديمقراطي اعتمد نظرية الأمة المسلحة تعبيرا عن عسكرة الديمقراطية ويجب من اجل حماية وجود الأمة ان تزال شتى الفوارق بين الحياة المدنية والحياة العسكرية بل عسكرة الامة.....)[1]

قام رئيس الأركان جمال كورسيل ببعث رسالة إلى جلال بايار في ٥مايس ١٩٦٠ طالبا منه الإستقالة وقوبل هذا الطلب بالرفض بالإضافة إلى إستخدام مندريس إلى وحدات الجيش ضد الحزب الجمهوري أدى إلى إثارة غضب قائد القوات البرية، لهذا في ليلة ٢٧/ مايس / ١٩٦٠ إنطلقت بعض قوات الجيش التركي بدباباتهم ومصفحاتهم بإتجاه دار الإذاعة وسائر المباني والمؤسسات الحكومية فأحتلتها، وتوجه بعضها الآخر نحو مقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي، فأعتقلوا بعض زعماء الحزب وجميع الوزراء[2].

في البداية كان واضحا أن قادة الإنقلاب مقتنعون بأن المطلوب ابعد من مجرد تغيير حكومة، ولذلك فإنهم عهدوا إلى خمسة من أساتذة القانون في جامعة إسطنبول بصياغة دستور جديد، واصدروا إعلان بمثابة فتوى جديدة لتبرير التدخل العسكري في إطار أن حكومة الحزب الديمقراطي تصرفت بشكل غير دستوري وأنها بذلك أصبحت غير شرعية[3] حيث تلا الكولنيل وقائد الإنقلاب ألب أرسلان توركيش البيان الأول على الأمة التركية جاء فيه: (إن ضباط مجلس قيادة الثورة قاموا بإنقلاب عسكري فجر اليوم ،من أجل وضع حد للتطاحن الحزبي الأرعن، الذي هوى بالبلاد إلى الدرك الأسفل من الشقاق والفوضى، ومزق وحدة الشعب التركي وداس كرامة الشرفاء من أبنائه، إن هدف الإنقلاب هو تصحيح مجرى الحياة الديمقراطية في البلاد، مع الوعد باجراء إنتخابات نيابية عامة

---

(١) هزير حسن شالوخ العنبكي ، المجلس الوطني ، ص٢٠٥

(٢) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص ١١٤.

(٣) مصطفى الزين ، ذئب الأناضول ، ص ٣٣٢.

حرة نزيهة في أقرب وقت ممكن، وتسليم الحكم إلى الحزب الذي سيفوز بأغلبية المقاعد ، إن مجلس قيادة الثورة يحترم جميع المعاهدات والمواثيق الدولية التى ترتبط بها تركيا ، إن مجلس قيادة الثورة يتعهد بالمحافظة على المبادئ الأتاتوركية وحمايتها من عبث العابثين)،وبقبول لجنة الوحدة الوطنية لهذا التبرير، دخل الجيش في مواجهة مباشرة مع الحزب الديمقراطي، إنتهت بوقف نشاطه في ٣١/ اب ، ثم حله في ٢٢/ ايلول[١].

لقد كان الضباط الذين قاموا بالإنقلاب عام ١٩٦٠ ، في الاربعينيات من العمر، وكان جميعهم عسكريون محترفون ممن تربوا تربية اتاتوركية خالصة، قوامها إبعاد الجيش عن الساسة و ابعاد الساسة عن الجيش، كما انهم جميعهم متخرجون من الأكادمية العسكرية، وقد أمضى بعضهم دورات عسكرية تدريبية في الخارج لاسيما أوربا، أما عددهم فكان ٥٩ ضابطا خمسة منهم برتبة جنرال و ١٣ برتبة كولونيل و ١٩ برتبة مقدم و ١ برتبة نقيب، وفي البداية صادفتهم مشكلتين الأولى: كيفية ترتيب اوضاعهم في قيادة الإنقلاب والثانية : كانت البحث عن ضباط الرتب الكبيرة لكسب تأييد القوات المسلحة[٢].

بعد محاولات فاشلة، وجدوا ضالتهم في الجنرال جمال كورسيل القائد السابق للقوات البرية، كان محبوب لدى القوات المسلحة، وقد قبل ان يقود الإنقلاب، برغم أنه لم يكن يعلم بتفاصيل التنظيم الذي وراءه، وعندما نجح الإنقلاب أتى به الضباط على طائرة حربية من منزله في أزمير ، وأعلن الجيش أن السلطة أصبحت في أيدي لجنة الوحدة الوطنية برئاسة كورسيل الذي عين رئيس للدولة ورئيس للوزراء ووزير الدفاع، وكان شعار الإنقلاب هو الشعار نفسه الذي رفعه أتاتورك "سلم في الداخل وسلم في الخارج"[٣].

---

(١) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص ١١٥

(٢) المصدر نفسه ، ص١١٤.

(٣) محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية التركية ، ص ٥٥.

٢/الأسباب الأقتصادية:

بعد فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات ١٩٥٠ قرر عدنان مندريس رئيس الحكومة انهاء مفهوم الدولتية[1] وجاء في برنامج الحكومة "اخذ جميع الإحتياطات لتمكين المشروع الخاص قانونيا ومحليا في القيام بواجباته وذلك لايجاد الظروف الخاصة للأستفادة الى حد بعيد من المشاريع الاجنبية ولحماية الانتاج من التأثيرات الضارة للدولة وعلى هذا الأساس يجب الحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وان حقل المشروع الخاص سوف يتسع. ان برنامج الحزب الديمقراطي يرتكز على مشكلتين رئيسيتين الأولى صدرت عن المدن الصغيرة والريف وكانت تتعلق بالاضطهاد الديني والأفراط في التمسك بالعلمانية ، في حين صدرت الثانية عن المراكز الحضرية وكانت تتعلق بالأفراط في سيطرة الدولة على الاقتصاد واستنادا لذلك ركزت الدولة على هدفين اساسيين هما تحسين اوضاع الفلاحين في القرى والثاني تشجيع رأس المال الخاص في القطاع الصناعي وفتح الباب امام رأس المال الأجنبي.

الا ان الهدف الاول لم يتحقق لأن اعانات الحكومة لم تصل الى صغار الفلاحين لأنها وجهت مباشرة الى كبار ملاكي الأراضي للمحافظة على مصالحهم.

اما المحور الثاني فقد جاء تلبية لمطالب التجار الأثرياء للتخلص من وصايا الدولة عليهم والتي اصبحت عشا مقيدا لحركاتهم وصارت البرجوازية الوطنية وحلفاؤها يناضلون للحصول على استقلالها من السيطرة العالية والواسعة للسلطة السياسية.

تمثل بداية الخمسينيات السنوات الذهبية في عهد مندريس والفضل يعود الى الطلب الأوربي في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، اضافة الى الأزدهار الذي حفزته الحرب الكورية من خلال صادراتها من الأغذية والمواد الأولية وحين تدفقت الأموال على الريف

---

(١) الدولتيه : تعني تركيز السلطة الأقتصادية والتخطيط الأقتصادي بيد الدولة والغرض من ذلك تطوير الأقتصاد القومي عن طريق تحريره من الأعتماد على الرأسمال الاجنبي وعن طريق تشجيع الصناعة الخاصة بواسطة الدولة. للمزيد ينظر: خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٢٧٢

ظهرت الحاجة الى السلع الاستهلاكية من داخل البلد وخارجه فأزدهرت الصناعات الصغيرة التي كانت قائمة كما نشط التجار الذين كانوا قادرين على استيراد السلع التي تباع بأسعار مربحة .

الا ان هذه المعجزة الاقتصادية اضمحلت لأنها بنيت على اسس واهنة ولم تكن مبنية على اسس تقنية متطورة انما على اسس زيادة في المساحة المزروعة.(١)

ان ما حققته الدولة لم يكن على الصعيد الاقتصادي لم يكن سوى نقل ملكية وسائل الانتاج من القطاع الحكومي الى القطاع الخاص الذي كان هدفه الأساس تحقيق مجتمع مصنع في تركيا على ايدي قلة من الأفراد.

وقد تمت سياسة الأنفتاح التي كانت قد اتبعتها حكومة الديمقراطيين اعلان الحلقة التي اخذت تضيق على خناق الحكومة ذلك ان فتح المجال امام زيادة الواردات على حساب الصادرات كان من شأنه ان يصيب الميزانية بالعجز اضافة الى ذلك اعتمدت الحكومة التركية على المساعدات الاقتصادية الامريكية للتوسع في المشاريع الاقتصادية والذي قادها الاقتراض ثم المديونية، كان من نتائج السياسة الليبرالية لمدة الخمسينات عجز الميزان التجاري التركي فقد بلغت ديون تركيا الخارجية عام ١٩٦٠ الى ١٢ مليون ليرة تركية.

ان سياسة التضخم هذه ادت الى عرقلة النمو الاقتصادي في تركيا ، اما الميزانية فقد استنزفت كليا ولتفادي الحاجات الآنية عمدت الحكومة الى طبع الأوراق النقدية بدون رصيد مما ادى الى سقوط قيمتها في الداخل والخارج وعلى الرغم من اصدار الحكومة لقانون الدفاع الوطني في ١٨ اذار ١٩٥٦ الا انها فشلت في اعادة الاستقرار والثقة بالاقتصاد.

ولأجل معالجة المعضلات الاقتصادية التي شهدتها تركيا عام ١٩٥٨ اعلنت حكومة مندريس عن برنامج اقتصادي يهدف الى التعاون مع المنظمات الدولية كالمجلس

---

(١) **فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص٢٦١-٢٦٢**

الاقتصادي الأوربي وصندوق النقد الدولي. الا ان عملية الإنقاذ هذه اثبتت انها غير مجدية[1].

فكان من نتائج السياسة الليبرالية لمدة الخمسينيات عجز الميزان التجاري التركي حتى وصل ١٩٦٠ الى (١٣٢،٧ مليون ليرة تركية مع زيادة انخفاض الليرة بشكل مفاجئ كان مؤشرا حقيقيا عن السبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية، وقد ساعد هذه الأزمة تفاقم الأزمة العالمية وزيادة الرأسمال الاجنبي وارتفاع اسعار النفط[2]

٣/ الأسباب الدينية :

حاول اتاتورك ان يقطع صلة الشعب بالماضي العثماني وان يستأصل الاسلام من الحياة العامة وبعد وفاته اثبتت الأحداث ان محاولته للقضاء على الاسلام غير مثمرة فقد اتخذ عدنان مندريس عدة قرارات محاولة منه تخفيف الاجراءات العلمانية المشددة التي اتبعتها حكومة الشعب الجمهوري ومن هذه القرارات رفع الحظر عن الآذان باللغة العربية ، وبدأت حملة واسعة لإعادة المساجد والمدارس والجمعيات الاسلامية الى النشاط والحيوية وانتشار واسع النطاق في الطرائق الدينية والمنظمات الميالة للاسلام مثل الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري ، كما هاجموا تماثيل اتاتورك وفي منتصف الخمسينيات تراجعت شعبية الحزب الديمقراطي بسبب فشل سياسته الاقتصادية مما دفعه للميل الى استعراض تدينه علنا حيث ان المسألة الدينية هي الركيزة الأساسية في عقد الخمسينيات ، اذ اتبع قادة الحزب سياسة اكثر تسامحا ممن سبقوهم[3] وبلغ استخدام مندريس للاسلام ذروته عام ١٩٥٨ في الأزمة الاقتصادية ، لقد كان اقطاب حزب الشعب الجمهوري ينظرون الى رقي الحزب الديمقراطي نحو الأسلام يشكل خطورة عليهم وعلى قادة الجيش الذين تربوا في

---

(١) هزير حسن شالوخ العنبكي، انقلاب ٢٧ ايار ١٩٦٠ العسكري في تركيا دراسة في انعكاسات الفلسفة الاتاتوركية ومعطياتها ، مجلة كلية التربية ، الغدد الرابع ، جامعة ديالى د ت ، ص٢٠٠

(٢) فيليب روينس ، المصدر السابق ، ص٨٤.

(٣) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٣٨

الغرب تربية علمانية ، وهم ذخيرة حزب الشعب الجمهوري مما دفع عصمت اينونو وحزبه الى معارضة الحزب الديمقراطي وسار الجيش على نفس المنوال في المعارضة والشكوى[1].

وقد اتضح لهم ان الإجراءات التي اتخذها الحزب الديمقراطي كانت العامل الأكثر اهمية في نمو الظاهرة الإسلامية ، لكن هذه الاجراءات جاءت في سياق الكسب السياسي والحصول على الأصوات الاسلامية التي تقدر ب٣٠% من اصوات الناخبين الأتراك.

وان مندريس ورموزه لجأوا الى استخدام الإسلام في محاولة للتخفيف من معاناة الناس جراء تفاقم الأزمة الاقتصادية التي المت بتركيا وقد عبر مندريس وحزبه عن ذلك من خلال تصديهم للقوى السياسية ذات المنطلقات الدينية.[2]

ثانياً: احداث الإنقلاب

كانت بداية الإنقلاب في الحادي والعشرين من ايار عام ١٩٦٠ حيث تظاهر طلاب الأكاديمية العسكرية واساتذتهم وأنضم اليهم عدد كبير من المدنيين ، وفي اليوم التالي عقد عدد من ضباط الجيش التركي ومن بينهم جمال كورسل أجتماعاً وشكلوا لجنة الوحدة الوطنية، قامت هذة اللجنة بعقد الإجتماعات لأستعراض اسماء الضباط الذين يمكن الأعتماد عليهم في الإنقلاب[3].

أما حكومة الحزب الديمقراطي فقد قامت بإتخاذ مجموعة من الإجراءات منها أعلان الأحكام العرفية وخاصة في أنقرة ، وحل لجنة التحقيق البرلمانية الخاصة بحزب الشعب الجمهوري بهدف تهدئة الوضع وحل المجلس الوطني التركي ليبقى الحزب الحاكم الوحيد في السلطة[4].

---

(١) هزير حسن شالوخ العنبكي ، انقلاب ٢٧ ايار ١٩٦٠ العسكري في تركيا ، ص٢١٥

(٢) فاضل كاظم حسين ، الاسلام والعلمانية في تركيا دراسة في نشأة الاسلام السياسي وتجربته السياسية حتى انقلاب ١٩٨٠ ، مجلة ديالى ، العدد٥١ ، بعقوبة ، ٢٠١١، ص٣٤.

(٣) المصدر نفسه ، ص٣٢.

(٤) اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٣٢.

في السادس والعشرين من ايار عام ١٩٦٠ توجة عدنان مندريس الى مدينة اسكي شهر والقى كلمة صرح فيها ان حكومتة على استعداد تام لأجراء الإنتخابات العامة في البلاد لكن الأوضاع سارت بإتجاة اخر[١].

جرت أتصالات بي (جمال كورسيل)[٢] و(فخري أوزدليك)[٣] و(شفيق ألتر)[٤] وأتفقو الثلاثة على القيام بالإنقلاب في تمام الساعة الثالثة فجر يوم الجمعة السابع والعشرين من ايار عام ١٩٦٠ ، هاجمت القوات دار الاذاعة ومركز البريد وأستولوا على دائرة الاركان العامة للجيش التركي وتم اعتقال جلال بايار وعدنان مندريس وفي الساعة الواحدة بعد الظهر من اليوم نفسة صدر البيان رقم(١٩) بتوقيع قائد الانقلاب بأعتباره القائد العام للقوات المسلحة واعلان نجاح الإنقلاب[٥].

وهذه الحادثة الإنقلابية كانت محاولة لتغيير الوجوه ولتثبيت موقع الطبقة البرجوازية الصاعدة التي كانت تمثلها لجنة (الوحدة الوطنية). وقد نفذ الإنقلاب العسكري بسرعة دون اراقة دماء[٦] .

وكان رئيس الاركان جمال كورسيل ببعث رسالة الى جلال بايار في ٣ ايار ١٩٦٠ طالبا منه الإستقالة وقوبل هذا الطلب بالرفض بالإضافة الى استخدام مندريس الى وحدات الجيش ضد الحزب الجمهوري ادى الى اشارة غضب قائد القوات البرية لهذا في ليلة ٢٧

---

(١) رواء زكي يونس الطويل ، المصدر السابق ، ص٧١.

(٢)جمال كورسيل : ولد في أسطنبلول ١٨٩٥ قائد أنقلاب ٢٧ ايار ١٩٦٠ شارك في حرب الاستقلال الوطني ، رئيس تركيا الرابع ١٩٦١ – ١٩٦٦. ينظر: شكران واحدة ، الاسلام في تركيا الحديثة: بديع الزمان سعيد النورسي. تر: محمد فاضل ، ٢٠٠٧، ص٢١.

(٣)فخري أوزدليك ، قائد الامارة العرفية الى مدينة اسطنبول. ينظر: أحمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص٥٦.

(٤)شفيق ألتر : رئيس أدارة الحركات في وزارة الدفاع. ينظر: يسار عدنان عليوي ، المصدر السابق، ص٩٥.

(٥) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص١٥٧.

(٦) ابراهيم الداقوقي ، الاحزاب السياسية واتجاهات السياسة في تركيا الحديثة ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٤ ، ص٢٤ .

ايار ١٩٦٠ انطلقت بعض قوات الجيش التركي بدباباتهم ومصفحاتهم بإتجاه دار الاذاعة وسائر المباني والمؤسسات الحكومية فأحتلتها وتوجه بعضها الآخر نحو مقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي فأعتقلو بعض زعماء الحزب وجميع الوزراء.

وفي البداية كان واضحا ان قادة الانقلاب مقتنعون بان المطلوب ابعد من مجرد تغير حكومة ولذلك فانهم عهدوا الى خمسة من اساتذة القانون في جامعة اسطنبول بصياغة دستور جديد واصدروا اعلان بمثابة فتوى جديدة لتبرير التدخل العسكري في اطار ان حكومة الحزب الديمقراطي تصرفت بشكل غير دستوري وانها بذلك اصبحت غير شرعية(١).

حيث تلا الكولونيل وقائد الانقلاب (الب ارسلان نوركيش)(٢) البيان الاول على الامة التركية.

ثالثاً : نتائج الإنقلاب :

من نتائج الإنقلاب هو محاكمة اعضاء الحزب الديمقراطي، فقد قامت الحكومة الإنقلابية بإعتقال قادة الحزب، إذ تم إعتقال عدنان مندريس ونقل الى آسكي شهر لمدة شهر ، كما أعتقل جلال بيار مع ٤٠٦ من أعضاء الحزب الديمقراطي، وقد قامت اللجنة الوطنية بتأسيس مجلس العدالة لمحاكمة نواب الحزب الديمقراطي بموجب النظام المدني، كان هدف المجلس الأساسي إظهار تهم للحزب الديمقراطي وبهذا الأساس ارسل جميع أعضاء الحزب الديمقراطي إلى المحاكمة ، وعين سليم بازول رئيساً للمحكمة(٣).

---

(١)) نور آجقو ، المصدر السابق ، ص٤٢

(٢)) الب ارسلان توركيش ١٩١٧–١٩٩٧ دخل المدرسة الحربية وتخرج منها ١٩٣٩ اعتقل اثناء الحرب العالمية الثانية بسبب تعاطفه مع المانيا وهو زعيم الجناح المتصرف في مجلس قيادة الثورة اسس حزب سياسي يميني متطرف يدعو الطورانية اي تجميع كل الاتراك واطلق على حزبه حزب العمل القومي وهو اهم المخططين للانقلاب وكان مستشار جمال غوربيل للمزيد ينظر: مصطفى الزين، اناتورك وحلفاؤه ، ص٣٣٦–٣٣٧

(٣) محمود شاكر ، التارخ الإسلامي ، التاريخ المعاصر لتركيا ، ص ١٠٢.

وقد تم اعتقال جلال بايار رئيس الجمهورية وعدنان مندريس رئيس الوزراء ورفيق كورلتان رئيس المجلس الوطني وجميع الوزراء وحوالي (٣٠٠) نائب من الحزب الديمقراطي وعدد من القادة العسكريين المعروفين بتأييدهم لعدنان مندريس، ومنهم قائد الجيش (اردلهون). عد قائد الانقلاب ومنظرو الأتاتوركية ان ما قام به الجيش، ليس الا (ثورة شعبية) هدفها صيانة النظام السياسي ودعامته الفكرية المتمثلة بالفلسفة الأتاتوركية. لذلك صرح جمال كورسيل قائد الانقلاب يوم ٢٧ آيار ١٩٦٠ بان " الثورة التركية لا تشبه الثورات الأخرى في دول الشرق الاوسط، لأنه في الاخيرة تؤدي الثورات الى ايجاد النظام الديكتاتوري، ولكننا نجعل ثورتنا اداة لإيجاد الديمقراطية. وسوف نقوم بإعطاء الإدارة الى الحزب الذي يفوز في الانتخابات وذلك في منتصف تشرين الاول ١٩٦١، واضاف قائلا: ان جميع الاحزاب سوف تكون لها الحرية كاملة ان تأخذ مكانها في الإنتخابات ، وانا اضمن شخصيا بإن الإنتخابات الحرة ستجري ، كي اقوم بضمان وكفالة هذه الإنتخابات"[1] .

جرت المحكمة إذ بدأت في تشرين الأول وانتهت في ١٤ اب ١٩٦١ ، وأسندت المحكمة إتهام مندريس بإبطال عمل الدستور ١٩٢٤ وهذا مايدخل ضمن قانون العقوبات أي الإعدام، وكذلك أتهم انه أوصل الدولة إلى كارثة عن طريق سياسته الإقتصادية واخفاقه في تنمية الدولة إقتصاديا ، فضلا عن ذلك وجهت لمندريس وحكومته تهما مفادها انه عمل ضد الطائفة اليونانية في اسطنبول ١٩٥٥ وأنه حاول مع جلال بايار بإغتيال عصمت إينونو، وكذلك حاولا منع السلطة التشريعية من آداء واجباتها وحاولا إسكات الصحافة وقمع حقوق الانسان[2].

اعدت الحكومة قرار الإتهام في ١ ايلول ١٩٦١ بعد بذل جهود أربعة أسابيع لإعداد القرار وقد حكم أغلب اعضاء الحزب الديمقراطي بموجب المادة (١٩١) من قانون

---

(١) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص١٣٨ .

(٢) محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي ، التاريخ المعاصرلتركيا ، ص ١٠٢-١٠٣.

العقوبات التركي والتي تنص على : (أنه يعاقب بالإعدام الذين يشرعون جبراً في تغيير أو تبديل كل أو قسم من القانون الأساسي للجمهورية التركية أو إلغائه أو إسقاط المجلس الوطني الكبير المشكل من موجبه أو منعه من أداء واجباته) هذه المادة(٥٣) تحتوي على الجريمة المرتكبة ضد الدستور والجريمة المرتكبة ضد المجلس الوطني الكبير، فهي تعد من الجرائم المرتكبة ضد الدولة ويجب الحفاظ من خلال هذه المادة على أمن وقوة الدولة [١].

وبعد محاكمات مطولة اصدرت المحكمة في ١٥ ايلول ١٩٦٠ حكمها بالاعدام على (١٥) شخصا من المتهمين، الا ان الحكم نفذ في ثلاثة منهم فقط وهم كل من : عدنان مندريس ، رئيس الوزراء، وفطين رشدي زورلو، وزير الخارجية، وحسن بولاتكان، وزير المالية، بينما خففت احكام الاعدام الصادرة بحق جلال بايار، رئيس الجمهورية، واحد عشر متهما الى السجن المؤبد من لدن لجنة الوحدة الوطنية، وحكم على (٣١) متهما بالسجن مدى الحياة ، وكان من ضمنهم اربعة ممن شغلوا مناصب وزارية و (٨) من اعضاء لجنة التحقيق في نشاطات حزب الشعب الجمهوري ووالي اسطنبول السابق وعدد من نواب الحزب الديمقراطي في المجلس الوطني التركي الكبير، كما حكم على (٤٠٠) اخرين باحكام اقل، اما البقية الذين بلغ عددهم (١٢٣) شخصا فقد اخلي سبيلهم لعدم توفر الأدلة التي تدينهم، وكان من بينهم المؤرخ التركي محمد فؤاد كوبرلو، الذي ابتعد عن نظام بايار – مندريس قبل الإنقلاب[٢] .

اعلن قادة الإنقلاب ان حركتهم ليست موجهة ضد شخص معين او فئة معينة، ان المواطن سيحترم وتحترم آراؤه وقناعاته وانتماءاته على اساس القانون ومبادئ العدالة، واوضح جمال كورسيل في خطاب له الى الشعب التركي بعد الإنقلاب سياسة الإنقلاب

---

(١) كريم مطر حمزة الزبيدي، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ص ١٨٤

(٢) عبد الجبار قادر غفور ، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية ، دراسات تركيا (مجلة) ، مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، العدد(١) السنة الاولى ، الموصل ، كانون الثاني ١٩٩١ ، ص١٤ .

واهدافه بقوله : " ان هدفنا ليس الاستمرار في الحكم، بل الأستمرار في احترام قوانين الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الانسان" ، الا ان هذه القضية كانت شرارة الخلاف بين اعضاء لجنة الوحدة الوطنية انفسهم، فبعد الإنقلاب بوقت قصير بدأ الصراع وتطور ضمن اللجنة بين الجماعات المعتدلة من الضباط بزعامة الجنرال كورسيل والجنرال مندن اوغلو وبعض الضباط الكبار من جهة، والعميد ارسلان توركيش وبعض الضباط الشباب من جهة اخرى، ويعد هؤلاء من الجناح المتطرف، وكان الصراع بالأساس يدور حول تسليم السلطة لحكومة مدنية تنتخب في اقرب وقت ممكن، او تنصيب حكومة عسكرية طويلة الأمد ، وقد تبنى ارسلان توركيش ومؤيدوه برامج متطرفة، فعارضوا الرجوع الى الديمقراطية والحكم البرلماني، وقد عرفت هذه الجماعة بـ (مجموعة الأربعة عشر)[1] .

في وقت لاحق للإنقلاب، جرى حل الأحزاب، وبالرغم من ذلك فقد اصدر عصمت اينونو، بصفته رئيسا لحزب الشعب الجمهوري ووريثا لمبادئ اتاتورك، رسالة الى الشعب التركي دعا فيها الأتراك الى تأييد العمل الذي قام به الجيش، كما دعا اعضاء حزبه الى مراقبة (العناصر المعادية) ومكافحة اية مشاعر معادية للجيش، وقال في رسالته كذلك : " انني ادعوا حزبي الى ان يثق بما قام به الجيش، وان ينتظروا المستقبل المشرق القائم على اسس العدالة الديمقراطية الحقة، والأعتماد على تقاليد الجيش التركي الراسخة بأعتباره حامي اسس الديمقراطية التي وضعها اتاتورك "[2]

إن لجنة الوحدة الوطنية لم تنفذ حكم الإعدام على بايار حتى لايكون هناك حديث في التاريخ التركي أن الدولة نفذت حكم الإعدام على رئيس الدولة، وأطلق سراح جلال بايار

---

(١) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص ص١٤٩ – ١٥١ .

(٢) عماد احمد الجواهري ، النظام السياسي التركي ، في ابراهيم خليل احمد واخرون ، تركيا المعاصرة ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص١٠٨ .

في ٢٢ اذار ١٩٦١ ، ولقد حكم بالإعدام على زورلو وحسن بولتكان وزير المالية في ١١ ايلول ١٩٦١ وفي اليوم التالي نفذ الحكم الإعدام على مندريس[(١)].

وكان من نتائج الانقلاب وضع دستور عام ١٩٦١ تعهدت لجنة الوحدة الوطنية عن طريق كورسيل بإيجاد نظام الديمقراطي جديد عن طريق وضع دستور جديد، وعلى هذا الأساس قامت اللجنة بتعيين لجنة من أساتذة القانون و المحامين تحت إشراف جامعة اسطنبول لوضع مسودة دستور جديد للبلاد ، وبعد إنجاز الفريق مهمته عرضت المسودة على الجمعية التأسيسة ثم جرى الإستفتاء على الدستور الجديد في ٢تموز١٩٦١ ، وقد بلغ عدد المشاركين في التصويت ٨٠ بالمئة من الناخبين وأقر الدستور بنسبة٦١ بالمئة مما أثار قلق أعضاء اللجنة، فمسودة الدستور تشير إلى رغبة اللجنة الوطنية في إعادة تأسيس حكومة دستورية حقيقية ونظام إنتخابي يجعل من الصعب على أي حزب واحد الحصول على الأغلبية في البرلمان، كما فرضت مجموعة من التحديات على السلطة المركزية بحيث تجعلها محدودة إلى درجة تجعل من المستحيل للحكومة أن تواجه أي أزمة وبموجب دستور ١٩٦١ تأسست المحكمة الدستورية وأصبحت وظيفتها هي إعادة النظر بالقوانين الدستورية[(٢)].

وايضاً من نتائج الإنقلاب اجراء انتخابات ١٩٦١ واعادة السلطة الى المدنيين ففي ١٢ تشرين الأول بدأت الحملة الإنتخابية، شارك فيها أربع احزاب حزب الشعب الجمهوري و حزب تركيا الجديدة وحزب الأمة القروي الجمهوري وحزب العدالة، قدمت هذه الاحزاب برامجها السياسية، فحزب الشعب قدم برنامجا محاولا إقناع الناخبين بمضمونها منها تشجيع النشاط الخاص والعام على حد سواء ، واعداد نظام ضرائبي يقوم على

---

(١) احمد نوري النعيمي ، الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا ، ص ٤٣٧.

(٢) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص٦٢.

العدالة، ودعا إلى توزيع الأراضي للفلاحين وتوفير الضمان الإجتماعي والخدمات الإجتماعية للعمال، وتشجيع رؤوس الأموال[١] .

جرت الإنتخابات في ١٠ تشرين الأول لتسلم مقاليد حكومة الدولة إلى حكومة مدنية وبلغ عدد الناخبين الذين شاركوا في الإنتخابات(١٠.٥) مليون نسمة، وجاءت النتائج مخيبة لأمال الاحزاب فلم تحدد الأغلبية لأي حزب فقد توزعت أصوات الناخبين على الاحزاب الأربعة، فحصل حزب العدالة على(٣٤.٥) بالمئة من الأصوات في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على(٣٦.٧) بالمئة من الأصوات أما حزب تركيا الجديدة حصل على ١٣.٧ بالمئة مما أدى الى قيام ما يعرف بالإئتلاف الحكومي وذلك لتحقيق الاستقرار السياسي[٢].

أما حزب تركيا الجديد فقد أظهر في برنامجه تأييدا للنشاط الخاص وقيام صناعة سريعة متطورة، ودعا إلى تشجيع التعليم ودراسة التراث لتعزيز إيمان الشعب بالماضي، وأكد دخول المال الأجنبي وفق ضوابط وقيود محددة، كما أظهر حزب الأمة القروي الجمهوري محافظة أكثر، فقد دعا في برنامجه إعطاء العمال الضمان الإجتماعي والسماح لهم بالمشاركة في الإدارة الصناعية وفي التنظيم وفي تأليف الاحزاب، كما طالبت الحكومة بإنهاء الفوارق الطبقية وتشجيع النشاط الخاص، ومعارضة الإستثمار وتوزيع الأراضي على الفلاحين[٣].

هذه الإنتخابات أفرزت ظاهرة التعددية الحزبية، وأن عودت حزب الشعب الجمهوري لممارسة دوره في الحياة السياسية مرة أخرى ، ولكن دون أن يتمكن من الحصول على الأغلبية ، ولهذا بدأ حزب العدالة الذي جاء المرتبة الثانية بمشاركة حزب الشعب في تأليف حكومة جديدة، إلى جانب ظهور احزاب سياسية أخرى تركيا الجديدة – القوميين على

---

(١) المصدر نفسه ، ص٦٨.

(٢) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص١١٦–١١٧.

(٣) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص٦٨.

نسب تكاد تكون متناسبة وشاركت في الحياة السياسية حيث جرى تكليف عصمت اينونو بتشكيل الحكومة، وبعد مداولات شكلت حكومة إنتقالية من حزبه وحزب العدالة، وفي ٢٧ تشرين الأول أنتخب الجنرال كورسيل أول رئيس للجمهورية الثانية الجديدة[١].

ونتيجة لإنقلاب ١٩٦٠ فقد شُكل مجلس الأمن القومي نص دستور١٩٦١في المادة ١١١ منه على تشكيل مجلس الأمن، فقد منحت هذه المادة الحق لقادة المؤسسة العسكرية في المشاركة في إدارة الوطن وممارسة دور سياسي بشكل دستوري دائم وزود بمهام وسلطات أوسع، فوافقت لجنة الوحدة الوطنية بدورها على هذا الاقتراح لكن مع بعض التعديلات خاصة فيما يخص تحديد وزراء الدولة ونواب رئيس الوزراء ووزراء الدفاع الخارجية والداخلية والمالية والمواصلات والعمل، والتنويه بضرورة إنشاء مثل هذا المجلس[٢] ، يتكون مجلس الأمن من رئيس وزراء ورئيس الأركان ووزراء الدفاع الداخلية والخارجية وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والقائد العام لقوات الأمن وتنعقد إجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حالة غياب الأول، وتكمن مهامه في البحث حول شأن الأمن القومي [٣] .

يختص أيضا هذا المجلس بتقديم توصيات حول شؤون الأمن القومي للدولة إلى مجلس الوزراء الذي يتعين عليه الإهتمام بما تتضمنه من تدابير ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي ولها أيضا صلاحية الموافقة على تأسيس الأحزاب والأعتراض على الأعضاء المؤسيسن لها[٤].

كان الهدف الأساس من وضع مجلس الأمن الوطني بصورته هذه كجهاز دستوري لإعادة ترتيب وضعية السلطة العسكرية واضفاء المشروعية على تدخلاتها في شؤون

---

(١) المصدر نفسه ، ص٧٢.

(٢) . طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور في تركيا ، ص ١١١

(٣) المصدر نفسه ، ص ١١٢

(٤) احمد نوري النعيمي ، الدور السياسي للاحزاب الإسلامية في تركيا ، ص ٣٧٥.

السياسية، والمجتمع فضلا عن الرغبة في إعادة إعتبار إلى المؤسسة العسكرية الذي تضاءل إبان عهد الديمقراطيين ، وكذلك مناقشة المسائل المتعلقة بسياسات الصحة او التجارة والزراعة والمواصلات والإسكان(١).

رابعاً : ردود الأفعال الداخلية والخارجية حول الإنقلاب

١-على الصعيد الداخلي :

على الرغم من أن الإنقلاب لم يكن حصيلة إتفاق مسبق بين السلطات المدنية وقادة الجيش لكنهم كانوا واثقين من أن حركتهم ستنال المساندة من المدنيين خاصة أعضاء الحزب الجمهوري ومؤيديه من المثقفين والطلبة، وذلك للضغط الشديد الذي مارسه الحزب الديمقراطي إتجاه الحزب الجمهوري، ولهذا أيد هذا الأخير الإنقلاب حال إعلانه، إذ أصدر اينونو بيانا دعا فيه حزبه الى الخضوع التام لأوامر قادة الإنقلاب(٢).

عرض قادة الجيش على اينونو المشاركة في الإنقلاب ولكنه رفض خشية إستحواذ الجيش على الحكم، وهذا ماذكره أحد المؤرخين الأتراك قائلا : "إن ماجرى في ٢٧ مايس ١٩٦٠ ليست حركة مدبرة من حزب الشعب الجمهوري، و انني أقول ذلك لأنني متأكد منها، ولكننى لا استطيع القول بإن اينونو لم يكن يعلم بهذه الحركة للقوات المسلحة" ، أما فئات المجتمع التركي الأخرى فقد إتسمت بالتذبذب، بين مؤيد ومنهم من يوجه النقد إلى الإنقلاب وعناصره، فكان سكان الريف الذين يشكلون(٧٠ بالمئة) من مجموع السكان، والذين يكنون الاحترام الكبير للقوات المسلحة، فعلى الرغم من الجهود التى بذلها قادة الإنقلاب وضباط الجيش لشرح أبعاد الإنقلاب ظلت صورة مندريس هي المفضلة لديهم، وذلك لما قدمه من مشاريع ريفية(٣).

---

(١) طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور في تركيا ، ص ١١٣

(٢) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص ٣٤٠.

(٣) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص ٥٥.

أما الموظفون واصحاب المداخيل الثابتة والذين تعرضوا لمشاكل إقتصادية بسبب اجراءات حكومة الديمقراطيين في المجال الإقتصادي مما أثر على مستوى معيشتهم، فقد كانوا يعتقدون أن الإنقلاب هو السبيل لحل مشاكلهم ولذلك ايدوا قادة الإنقلاب وساندوهم ، وبالتالي فأن حركة الجيش لم تلقى معارضة تذكر في جميع أنحاء البلاد، فقد سيطر الجيش على السلطة خلال ساعات معدودة، حتى أن السيطرة على المؤسسات الدولة في انقرة واسطنبول لم تستغرق سوى ٥ ساعات وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على عدم إستعداد أحد للدفاع عن نظام الحزب الديمقراطي[١].

أيد الحزب الجمهوري الإنقلاب أذ اصدر (اينونو) بياناً دعا فية حزبة الى الالتزام التام بأوامر الانقلاب اما فئات المجتمع التركي فقد انقسمت ما بين مؤيد ومعارض للإنقلاب[٢]. فقد عبر سكان مناطق أزمير وبورصة من أستيائهم الى هذة العملية ، اما الريف ونتيجة لما قدمتة حكومة الديمقراطيين من مشاريع في الريف فقد أيدوا الديمقراطيين اما الموظفون واصحاب الدخل الثابت الذين تعرضوا الى مشاكل اقتصادية بسبب أجراءات حكومة الديمقراطيين فقد أيدوا الانقلاب[٣].

٢-على الصعيد الخارجي

أثار الإنقلاب التركي اهتمام الحكومة الايرانية الشريك الأساس لتركيا في حلف السنتو، بعد غلق الحدود الأيرانية التركية بصورة مؤقتة ، إذ خشيت إيران من انتهاج حكومة الإنقلاب سياسة خارجية جديدة ايجابية مع الاتحاد السوفيتي بوصفه نظاماً معادي

---

(١) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص ٢٤١.

(٢) أحمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص٩٩.

(٣) محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية التركية ، ص٢٠٠.

لكليهما ، وأيضاً خشية إيران من تنصل الحكومة التركية الجديدة من تعهداتها الإقليمية باعلان خروجها من حلف السنتو[1].

إلا ان رد جمال كورسيل الجوابي على رسالة الرئيس السوفيتي (نيكتا خروتشوف) في ٨ تموز ١٩٦٠ ادى إلى طمئنة إيران من توجهات النظام الجديد، فقد جاء برسالة التهنئة التي بعثها خروتشوف إلى كورسيل ، "سيكون حالما تنتهج تركيا جادة الحياد مسروراً سروراً عميقاً لأنه سيؤدي إلى تطور العلاقات بين بلدينا الجارين "، وكان رد كورسيل "إن تركيا ستحافظ على التزاماتها الدولية وبالذات تلك التي تنطلق من حقيقة وجودها في حلفي الناتو والسنتو[2].

بالرغم من التطمينات التي بعثتها رسالة كورسيل إلى خورتشوف إلى حلفائها في حلف السنتو وخصوصاً إيران ، إلا انها لم تكن كافية لإزالة مخاوف الشاه ، لاسيما وان الشيء نفسه حدث في العراق عام ١٩٥٨ وهو أيضاً عضو في الحلف المذكور والبلدين مجاورين لإيران ولهما معها مسافات حدودية طويلة ، والظروف الداخلية لكلاً من العراق وتركيا مشابهة للظروف الداخلية الإيرانية ، وعليه فان الشاه وضع في حساباته احتمال حدوث انقلاب عسكري في إيران لاسيما وان فكرة الإنقلاب اخذت تتحدث بها الصحف الإيرانية ، واشارت إلى وجود اتصالات سرية بين بعض الضباط الايرانيين ودبلوماسيين امريكيين وبريطانيين[3].

ورغبة من شاه إيران في التأكد من توجهات النظام الجديد في تركيا على صعيد السياسة الخارجية قطع زيارته التي كان يقوم بها إلى اوربا عائداً إلى إيران مروراً بإنقرة ، إذ اجتمع بجمال كورسيل مع بقية قادة الانقلاب ، وحصل على تعهد بإستمرار تركيا على النهج

---

(١) روح الله رمضاني، سياسة ايران الخارجية١٩٤١- ١٩٧٣ ، ترجمة علي حسين فياض، وعبد المجيد حميد جودي ، البصرة : ١٩٨٤ ، ص ٣٤

(٢) فاروق توفيق إبراهيم ، العلاقات التجارية النفطية التركية الإيرانية ١٩٧٠ – ١٩٨٠ بحث مقدم الى المؤتمر الاول لمركز الدراسات التركية الاول، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ ، ص٥.

(٣) فوزية صابر محمد ، التطورات السياسية الداخلية في إيران١٩٥١ – ١٩٦٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٣ ، ص١٤٥

الذي كانت تتبناه حكومة الحزب الديمقراطي فيما يخص التضامن والتعاون الإقليمي خصوصاً مع دول الجوار المنضوية في حلف السنتو فقال كورسيل "ان بلاده ستلتزم بالإتفاقيات الدولية التي وقعتها الحكومة السابقة لاسيما مع جميع حلفائها فضلاً عن التزام تركيا بجميع تعهداتها في المعاهدة المركزية مع الدول المنضوية فيها[١].

وعلى أساس ما أثمرت عنها تلك الزيارة أمر شاه إيران وزير خارجيته بإبلاغ السفير التركي في طهران اعتراف إيران بالحكومة التركية الجديدة وتمنى لها النجاح في قيادة تركيا نحو آفاق جديدة من التعاون بين البلدين[٢]

أما الولايات المتحدة الامريكية على الرغم من تطور العلاقات بينها وبين تركيا خلال عقد الخمسينيات، لكن الفتور إكتنف هذه العلاقة في نهاية عقد الخمسينيات، على إثر زيارة عدنان مندريس للإتحاد السوفياتي، ووجدت الولايات المتحدة في تركيا خلال هذه المدة من حكم مندريس بأنها أصبحت حليفا ضعيفا جراء الاضطرابات التى عمت مدنها الرئيسية، وقد جاء الموقف الرسمي الأمريكي على لسان الناطق الرسمي في وزارة الخارجية الامريكية برفضه التعليق على الإنقلاب مذكر أن قادة الإنقلاب أعلنوا عزمهم على احترام التزامات تركيا الدولية[٣].

في حين أن تركيا كانت قد وقعت إتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية تلزمها أنها في حالة تعرض تركيا لأي عدوان فإن الولايات المتحدة الامريكية ملزمة في الدفاع عن الحكومة وبما في ذلك حدوث إنقلاب ، واعترفت الولايات المتحدة الامريكية رسميا بالحكومة الجديدة ، وأبدت دول حلف الشمال الأطلسي إرتياحها بعد إستلام اللجنة الوطنية مهام

---

(١) روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص ٣٤٢

(٢) فاروق توفيق إبراهيم ، المصدر السابق ، ص١٢.

(٣) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٢٧٩.

إدارة البلاد ولاسيما بعد تعيين" سليم ساربر، وزيراً للخارجية في حكومة لجنة الوحدة الوطنية والذي كان ممثل تركيا في حلف الشمال الأطلسي [1].

وهنأ (ايزنهاور)[2] جمال كورسيل برسالة بعثها في العام نفسة ، وأيدت الإنقلاب دول حلف شمال الاطلسي ، اما الدول العربية والحكومة العراقية فقد عدت الإنقلاب حدث داخلي يهم الأتراك أنفسهم ولايجوز التدخل بة[3].

أما موقف الإتحاد السوفياتي، فقد كان ينم على التذمر والإستياء منذ صدور البيان الأول لقادة الحزب الذي أعلنوا فيه تمسكهم بمبادئ حلف شمال الأطلسي، وهو ماجاء في الرسالة التي بعثها خروتشوف رئيس وزراء الإتحاد السوفياتي الى قادة تركيا الجدد في ٩ حزيران ١٩٦٠م[4].

أما بريطانيا فإعتبرت الإنقلاب مسألة داخلية تركية جاءت في إطار الصراع بين الحزبين (الديمقراطي والشعب الجمهوري) ومن ثمة ليست له تأثيرات كبيرة في بريطانيا وفي الدول الاوربية قد علق قسم من المراقبين الغربيين على هذه الحركة بقولهم : " إن الإنقلاب الذي وقع يمكن تشبيهه بالحركات الإنقلابية المعتادة في أمريكا اللاتنية والشرق الأوسط "، وفي هذا الصدد علقت مجلة "تايم" الامريكية على ذلك قائلا :"هناك ذعر كبير من قيام القادة الجدد في تركيا بتخطيط سياستهم الداخلية والخارجية[5].

---

(١) علي عبد الواحد أحمد الصائع ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢.

(٢)أيزنهاور : سياسي وجنرال امريكي شغل منصب الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة الامريكية من عام ١٩٥٣–١٩٦١ كان قائد عام في جيش الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية . ينظر: ياسر عدنان عليوي ، المصدر السابق ، ص٩١.

(٣) رواء زكي يونس الطويل ، المصدر السابق ، ص٧١ .

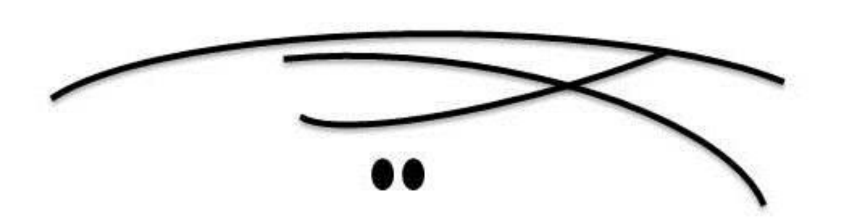
(٤) نوال عبد الجبار الظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص٥٧.

(٥) علي عبد الواحد أحمد الصائع ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢.

الفصل الرابع

تركيا في عهد جمال كورسيل

١٩٦١ – ١٩٦٦



المبحث الأول
الاوضاع السياسية في تركيا

خضع النظام السياسي التركي في كل مدة تعقب الإنقلابات العسكرية (١٩٦٠ – ١٩٧١ –١٩٨٠)، الى جدل واسع في الموازنات بين الحرية والنظام وبين حقوق الانسان ، وبين ديمقراطية الأنموذج الحزبي بعناصرها الاساسية (البرلمان ، الانتخابات ، الاحزاب السياسية ، لائحة الحقوق) وبين حكم السلطة . وعلى ما يبدو فان الجنرالات كانت لهم اليد الطولى في التدخل للحفاظ على النظام إذ كانوا يلقون استجابة اولية من العامة ، وظلوا مقتنعين بان جهودهم تتمتع بمساندة واسعة من الشعب لكونهم يهدفون الى حماية الديمقراطية في تركيا.

وقد اتسمت الحياة السياسية في تركيا بالنخبوية وهي تماثل في ذلك الكثير من البلدان النامية فضلاً عن تماثلات اخرى، فأن للجيش دوراً رئيساً في الحياة السياسية في تركياً فهو يعد "سيد الأمة" ويتمتع بدور مركزي في صنع السياسة الداخلية والخارجية ، ويبدو ما عداه من مؤسسات، بيروقراطية في الدولة، تعد مؤسسات فرعية تؤدي دوراً "فرعياً" في صنع السياسة العامة[(١)].

وتعد المؤسسة العسكرية التركية من المؤسسات التي ينظر اليها بعين الاهتمام في تركيا لقدرتها على القيام بالإجراءات الفورية في الحياة السياسية اذا ما رأت ذلك، فرضى المؤسسة العسكرية عن سياسة الحزب الحاكم هو ضمان أكيد لأستمراريته في السلطة بوصف الجيش الوصي على المبادئ الاتاتوركية فهو ينظر بعين الشك والريبة الى من يخالف

---

(١) خالد فياض ، العلاقات التركية الاسترائيلية – من تشيللر الى اربكان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٢، نيسان ١٩٩٨، ص١٨٢.

هذه المبادئ[1]، وهذا ما نجده في انقلاب ٢٧ آيار ١٩٦٠ عندما شعر عدد من الضباط العسكريين وهم من يعتقدون بأنهم حراس الجمهورية الاتاتوركية بأن الحكومة المدنية (حكومة عدنان مندريس) أصبحت عاجزة عن حماية النظام الجمهوري[2].

لم يكن هناك من الواضح اي نزاع او خلاف كبير بين اعضاء الفئة السياسية الحاكمة الجديدة في تركيا عن دور بلدهم في العالم وذلك لأن خلفياتهم كانت في الشؤون العسكرية وليس في برامج التطوير ، فإن خبراتهم قد افصحت عموما عن وجهة نظر ايجابية تجاه الولايات المتحدة، وقبلوا الرأي السائد وسط القوات المسلحة بالنسبة للحرب الباردة، وكانوا واثقين في ان استمرار الصلة القوية بين الولايات المتحدة وتركيا كانت في مصلحة تركيا، وهكذا رفضوا بسرعة الإقتراحات السوفيتية ولم يقبلوا عروض موسكو لتقديم مساعدات اقتصادية كبيرة، لذلك كان التعاون مع الولايات المتحدة يحتل اهمية حيوية لمصلحة الحكام العسكريين الجدد او الإنقلابيين، يضاف الى ذلك فإن توارث الحكام الجدد لمشاكل اقتصادية مستعصية الحل ولد لديهم بعض الشك بدرجة ارتباط واشنطن بالحزب الديمقراطي مما جعل الفئة الحاكمة الجديدة قلقة جدا من مسألة اقدامها على قطع او عرقلة قبولها المساعدات الامريكية الاقتصادية والعسكرية، لهذه الاسباب اتخذ العسكريون خطوات مباشرة اعلنوا فيها التزامهم وبشكل ثابت بحلف شمال الاطلسي وبحلف المعاهدة المركزية، وقد اعلنوا عن هذه التعهدات صبيحة اليوم الذي ازاحوا فيه نظام مندريس[3].

لذلك فقد سارعت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الى الإعتراف بالنظام الجديد في تركيا في ٣٠ مايس ١٩٦٠، وارسل الرئيس الامريكي دوايت أيزنهاور رسالة الى

---

(١) عقيل سعيد مخوض ، سوريا وتركيا – الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، دار القلم ، بيروت ، ٢٠١١، ص ٢١٨.

(٢) سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل للطباعة والنشر ، د مط ، ص٣١٧

(٣) كريم مطر حمزة الزبيدي ، سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا ، ص١٦٢ .

الرئيس جمال كورسيل قائد الحركة الانقلابية في ١١ حزيران ١٩٦٠ يؤكد له الاعتراف الامريكي بالنظام الجديد في تركيا(١) .

لقد ادرك قادة الجيش، ان حزب الشعب الجمهوري، لا يمكن ان يضطلع لوحده في مسالة اعادة البناء السياسي الى ذات الاسس التي وضعها اتاتورك. لذلك اكدوا بان الصبغة الجديدة للحكم ستكون توسيعا لقاعدة العمل الحزبي وذلك بهدف تضييق وتخفيف حدة التناقضات بين الحزبين الرئيسيين : حزب الشعب الجمهوري ، والحزب الديمقراطي لذلك فقد زخرت الحياة السياسية في تركيا خلال الستينيات بالكثير من الاحزاب التركية التي اصطفت بجانب الحزبين المذكورين في مواقع مختلف بين اليمين واليسار تبعا لموقفها من الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية (٢)

وبعد الوعود التي اطلقها قادة الانقلاب منذ اليوم الاول من الإنقلاب للانتقال الى الحكم المدني، بدأت احزاب جديدة بالظهور في الساحة السياسية بعد اقرار دستور عام ١٩٦١ في الظهور والمشاركة في الحملة الانتخابية اذ تشكل اربعة عشر حزباً سياسياً من جناح اليمين والوسط خاضت الانتخابات العامة في تشرين الاول ١٩٦٠ (٣)، وابرز هذه الاحزاب هي :

١. حزب العدالة : وهو اول حزب سياسي يتشكل بصورة رسمية بعد الإنقلاب العسكري لعام ١٩٦٠ ، وذلك في شباط عام ١٩٦١ ومؤسسة الجنرال (غوموش

---

(١) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٥ ، ص١٥٠ .

(٢) عماد احمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص١٠٩ .

(٣) التطورات السياسية في تركيا ، بحوث وتقارير، وكالة الانباء العراقية ، العدد ٣٣٨ ، بغداد ، ١٩٧٦، ص٦-٧.

بالا) [١]، وبعد وفاته أستطاع سليمان ديميريل [٢]، ان يكسب رئاسة الحزب ، يعد حزب العدالة امتداداً للحزب الديمقراطي [٣].

٢. حزب العمال التركي: تأسس هذا الحزب عام ١٩٦١ تحت قيادة محمد علي ايبر [٤]،وبالرغم من ان الحزب لم يمثل تهديداً انتخابياً، الا انه ترك تأثير في الحياة السياسية من خلال انتقاداته للسياسات الداخلية والخارجية للحكومات التركية [٥].
التركية [٥].

٣. حزب الحركة القومية: وهو حزب يميني متطرف يحمل افكاراً طورانية، تعود جذوره الى عام ١٩٤٤-١٩٤٥، تأسس الحزب عام ١٩٦٣ بقيادة الب ارسلان توركيش [٦]، بأسم (الحزب القومي) وكان يمثل الطبقة الوسطى، عارض الحزب

---

(١) قبل وقوع انقلاب ٢٧ آيار ١٩٦٠ كان غوموش بالا قائداً للجيش الثالث، قد انتشرت دعاية ضده بأنه عارض الحركة الانقلابية، وقد اختير في آب ١٩٦٠ عضواً في برنامج تجديد القوات المسلحة، للتفاصيل ينظر : احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠، ص١٧٥.

(٢) سليمان ديميريل: ولد عام ١٩٢٤ في قرية (اسلام كوي) غرب الاناضول، وبعد ان اكمل دراسته الاولية دخل الجامعة التكنولوجية في اسطنبول ومنح منها شهادة الدبلوم في الهندسة عام ١٩٤٨ ثم حصل على شهادة الدكتوراه من الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٤، أنتخب عام ١٩٦٤ رئيساً لحزب العدالة وتقلد عدة مناصب اهمها رئاسة الحكومة لمرات عدة، لمزيد من التفاصيل ينظر : فاضل كاظم حسين ، المصدر السابق ، ص٥٧.

(٣) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، صبرا للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٦،ص٤٠.

(٤) ولد محمد علي ايبر في عام ١٩١٠ درس في فرنسا وتأثر هناك بالماركسية، عمل استاذ للقانون في جامعة اسطنبول، وهو من مؤيدي الحزب الديمقراطي ضد نظام الحزب الواحد . ينظر : احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠، ص٢٦٩-٢٧٠

(٥) نوبار هوفسبيار ومجموعة باحثين، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥،ص١٦٣.

(٦) ولد الب ارسلان توركيش في قبرص عام ١٩١٧، اكمل دراسته الابتدائية فيها، هاجرت اسرته الى تركيا وهو في سن السادسة عشر، بعد تخرجه من المدرسة العسكرية في اسطنبول التحق بالجيش في عام ١٩٣٩، أرسل الى كلية الاركان في الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٤٨ لأكمال دراسته، برز توركيش في عام ١٩٦٠=

التوجهات اليسارية ، وقد اتضحت ايديولوجيته عام ١٩٦٥، واطلق على نفسه اسم (حزب الحركة القومية) [١].

٤. حزب الوحدة التركي: وهو الحزب الذي تأسس في عام ١٩٦٧ على يد الجنرال (سنك يللي Sinkyili) [٢]واعلن بأنه ليس حزباً مذهبياً بل يهدف الى تحقيق الاشتراكية وتأميم الثروات والمصارف والبنوك وتحقيق الاصلاح الزراعي الا ان شعاره المتمثل بالاسد والاثنتي عشرة نجمة والتي ترمز للأئمة الاثني عشر تعكس غير ذلك [٣].

٥. حزب السلامة الوطني: اسس في كانون الثاني ١٩٧٠ باسم (حزب النظام الوطني) برئاسة نجم الدين اربكان العضو السابق في حزب العدالة الا انه لم يستمر طويلاً ، اذ حظر نشاطه بقرار المحكمة الدستورية في ٢١ آيار ١٩٧١ بحجة مخالفته لمبدأ العلمانية واستغلال الدين [٤]لأغراض سياسية، غير انه استطاع في تشرين الثاني ١٩٧٢ من إعادة نشاطه فظهر بأسم (حزب السلامة الوطني) او (حزب الانقاذ او الخلاص الوطني) [٥].

=حيث كان واحداً من الضباط الـ٣٨ الذين نفذوا الانقلاب العسكري في ٢٨ آيار ١٩٦٠، لمزيد من التفاصيل ينظر : رعد عبد الجليل مصطفى، العنف السياسي في تركيا دارسة في الاسباب والمظاهر، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، سلسلة الدراسات التركية، رقم ٣، السنة بلا، ص١٩-٢٠.

(١)علي حسين احمد، المصدر السابق، ص٣٩.

(٢) شغل سنك منصب آمر الكلية العسكرية وعضو الحركة الانقلابية عام ١٩٦٠ ووزير دولة في وزارة جمال كورسيل، للتفاصيل ينظر: طلال يونس احمد الجليلي، التيار الاسلامي في الحياة السياسية التركية ١٩٤٥-١٩٨٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المصول، ١٩٩٩، ص٩٣.

(٣) احمد نوري النعيمي، الحركات الاسلامية في تركيا حاضرها ومستقبلها ، ص١١٧.

(٤) شهدت مدة الستينات تنامياً واسعاً للتنظيمات الاسلامية على المستويين الرسمي والشعبي بوصف الدين هو الرابطة القوية والواسعة لكل قطاعات الشعب التركي وشرائحه الاجتماعية سواء كانوا حرفيين ام فلاحين ام عمالاً . ينظر: نول عبد الجبار سلطان الطائي ، المصدر السابق ، ص٧٤.

(٥) المصدر نفسه ، ص٧٣-٧٤.

٦.الحزب الفلاحي : تأسس في شباط ١٩٦١ وقد تولى زعامته الب ارسلان توركيش[١]

منذ البداية طرحت حكومة (لجنة الوحدة الوطنية) برنامجها السياسي الذي تناول النقاط الآتية :

١. اقامة العدالة والحرية بين المواطنين الاتراك ، وتأييد ذلك في اقطار اخرى .
٢. المساعدة في ان تحافظ تركيا على النشاط والتوسع الاقتصادي، الذي يصون دور تركيا في المجال الدولي والتأكيد على مبدأ اقامة علاقات الصداقة والتعاون مع كل دول العالم وضمان الاعمال الجيدة، ومقاييس العيش العالي وزيادة الفرص لجميع المواطنين .
٣. الدفاع عن حقوق الانسان لجميع الاتراك وفسح المجال امام الافراد للتأكيد على الانتاجية والمكافأة[٢] .

مارست الحكومة الجديدة اعمالها من خلال قرارها الخاص بإطلاق سراح السجناء السياسيين الذين شاركوا في اعمال مناوئة للحكم السابق، وتم ايقاف الاحزاب السياسية من ممارسة اعمالها ونشاطاتها مؤقتا، فضلا عن ذلك فانها اقرت التعديلات في بعض القوانين ومنها قانون الصحافة والمطبوعات، الذي منعت بموجبه صحافة الحزب الديمقراطي من الصدور، وعلى الضد تماما سمح بصدور الجرائد والمجلات التي حجبت عن الصدور في عهد حكومة مندريس، وفي الوقت نفسه اتخذت عدة اجراءات احترازية منعت من خلالها قادة الحزب الديمقراطي من ممارسة اي نشاط سياسي معاد للجنة الوحدة الوطنية[٣] .

سعت لجنة الوحدة الوطنية في اعقاب الانقلاب العسكري لسنة ١٩٦٠ الى تعزيز المبادئ الاتاتوركية من خلال صياغة دستور جديد للبلاد وتضمينه ما يحمي النظام

---

(١)عماد احمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص١٠٩ .

(٢) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص١٤١ .

(٣) عبد الجبار قادر غفور ، تركيا المعاصرة ، ص٥٠ .

السياسي، وقد جاءت صيغة الدستور في مجال تشكيل واختصاص الهيئات الحاكمة موازية للمصالح السياسية الاقتصادية للنخبة السياسية من قادة الجيش والبيروقراطية والبرجوازية الوطنية المتمثلة في تركيا بالاحزاب الرئيسية التي كانت تتناوب الحكم بعد الحصول على اغلبية المقاعد في المجلس الوطني الكبير(١) .

لقد اعدت الدستور لجنة من اساتذة القانون والمحامين في تركيا، وباشراف الدكتور صادق عمر رئيس جامعة اسطنبول، وفي ٩ تموز ١٩٦١ تم اجراء الاستفتاء على مسودة الدستور حيث صادق الشعب عليه وقد اكد الدستور الجديد على تقوية السلطة التنفيذية مع مراعاة الجوانب الاجتماعية وحقوق الافراد وقد اشتمل على عدد من الخطوات التقويمية بضمنها الحق في الاضراب وتأسيس احزاب سياسية جديدة وحرية الصحافة وحرية استقلال الجامعات والحرية في الإجتماع. ويختلف دستور عام ١٩٦١ عن دستور عام ١٩٢٤ في اوجه معينة منها ان الحريات الفردية توسعت والتدخلات التشريعية تحددت في دستور ١٩٦١. كما اكد دستور ١٩٦١ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة مثل حقوق الاصلاح الزراعي والرعاية الاجتماعية. وبموجب الدستور الجديد، تأسست محكمة دستورية لها صلاحيات اعادة النظر في القوانين والمراسم التي لها قوة القانون والانظمة القائمة للهيئة التشريعية(٢)

وفيما يتعلق بالمجلس الوطني الكبير، فقد اصبح فيه دستور ١٩٦١ يتألف من مجلسين هما مجلس النواب ويتألف من (٤٥٠) عضوا، ومجلس الشيوخ ويتألف من (١٥٠) عضوا منتخبا (١٥) عضوا يعينهم رئيس الجمهورية، هذا فضلا عن اعضاء لجنة الوحدة الوطنية الذين اصبحوا شيوخا مدى الحياة(٣) .

---

(١) احمد فهد الشوايكه ، حركة الجامعة الاسلامية ، الزرقاء ، ١٩٨٤ ، ص٥٦ .

(٢) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص ص١٦٢ – ١٦٣ .

(٣) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٢٩١ .

لقد عين الدستور الجديد، وضائف المجلس الوطني الكبير، في السؤال والاستجواب لأعضاء الحكومة، وفي التحقيق البرلماني لأعضاء الحكومة، وفي منح الثقة للحكومة او حجبها، وفي اقتراح القوانين او الاشراف على اموال الدولة. وفي جميع الاحوال، ليس ثمة فصل في واجبات كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ فهما اجتمعا سوية يؤلفان مجلسا واحدا هو : المجلس الوطني الكبير وان ما يحق لأعضاء مجلس النواب ممارسته يماثل ما لمجلس الشيوخ وهكذا تقررت الصفة الاستشارية لمجلس الشيوخ وبوصفها ضرورية ومفيدة للمجلس الوطني الكبير في تأدية مهامه الدستورية[١] .

اولاً: الحكومة الائتلافية الاولى

كانت نتيجة انتخابات تشرين الأول ١٩٦١ م ضربة قوية إلى حزب الشعب الجمهوري والرئيس جمال كورسيل وأعضاء لجنة الوحدة الوطنية في الوقت ذاته، ولاسيَّما بعد بذل حزب الشعب الجمهوري ومن ورائه أعضاء لجنة الوحدة الوطنية، جهوداً كبيرة للحصول على فوز يضمن له ممارسة الحكم بمفرده، ولكن النتيجة جاءت مخيبة لآمال حزب الشعب الجمهوري والرئيس كورسيل ولجنة الوحدة الوطنية[٢].

وبما أن نظام الانتخابات الجديد وفق دستور ١٩٦١ م كان قائم على أساس التمثيل النسبي فإن أية من الاحزاب لم يحصل على الأغلبية، إذ توزعت أصوات الناخبين على الاحزاب الأربعة المشاركة في الانتخابات ، وحصل حزب العدالة (١٥٨) مقعداً أي نحو ٣٥،١ %، من مجموع أصوات الناخبين، فيما حصل حزب الشعب الجمهوري(١٧٣) مقعداً أي نحو ٣٦،٧ %، أما باقي المقاعد فقد توزعت بين حزب تركيا الجديدة الذي

---

(١) عماد احمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص١٠١ .

(٢) طالب مشتاق ، مذكرات سفير عراقي في تركيا ١٩٥٨– ١٩٦٥، ط ١، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٢٧٥.

حصل على (٦٥) مقعداً بما يقارب ١٤.٥%، وحزب الأمة الجمهوري الذي حصل على (٥٤) مقعداً بمايقارب ١٢%[١].

فلما كان النظام الانتخابي الجديد يقوم على التمثيل النسبي، فان أيا من الاحزاب لم يحصل على الاغلبية. لذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الاحزاب التركية تقوم على اساس (الائتلافات غير المستقرة)[٢] .

نظراً لعدم حصول احد الاحزاب الرئيسة المشاركة في انتخابات ١٩٦١ م على أكثرية المقاعد في البرلمان، صار من اللازم إقامة حكومة ائتلافية وتكونت من حزبي الشعب الجمهوري والعدالة ، وبتشكيل البرلمان وإعادة النظام الدستوري انتهت مرحلة من مراحل الحكم العسكري المباشر إلى حكم عسكري غير مباشر بعد تشكيل أول حكومة ائتلافية مدنية بعد انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦١[٣].

انتخب جمال كورسيل ١٩٦١ – ١٩٦٦ رئيسا للجمهورية في ٢٦ تشرين الاول ١٩٦١ لمدة سبع سنوات باغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب والشيوخ، حيث حصل على (٤٣٤) صوتا من مجموع (٦٠٧) اصوات. وفي ١٠تشرين الثاني ١٩٦١ طلب الجنرال جمال كورسيل من عصمت اينونو زعيم حزب الشعب تشكيل الحكومة. وبعد تردد شديد وضغط كبير من الجيش وافق حزب العدالة ان يشارك منافسة حزب الشعب في تشكيل الحكومة. وتألفت الوزارة الائتلافية ، اضافة الى عصمت اينونو، وعاكف ايدوكان وزير العدل ونائب رئيس الوزراء ، اكثر من (١٠) وزراء معظمهم من الحزبين المتألفين. وفي كانون الاول ١٩٦١ تجمع عدد من المثقفين الوطنيين اليساريين ضد بقية الاحزاب وبدأوا يطالبون بأجراء اصلاحات جذرية. كما اخذ حزب الشعب يعتمد موقفا اقرب الى يسار

---

(١) لوسيل دبليو بيفسنر، أزمة السياسة التركية ١٩٥٠ – ١٩٨٤ م، ترجمة : حسن نعمة سعدون ، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل ، د.ت ، ص٤٦.

(٢) ابراهيم خليل احمد واخرون ، المصدر السابق ، ص١٧٠ .

(٣) نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، المصدر السابق ، ص٩٤.

الوسط[1] . ظلت المؤسسة العسكرية التركية هي المهيمنة على الحياة السياسية في تركيا رغم انتقال السلطة للمدنيين عن طريق تدخلها غير المباشر بواسطة (مجلس الأمن القومي) الذي كان يقدم المشورة الى السلطة التنفيذية في موضوع الأمن القومي، اذ غالبا ما تتعدى هذه المشورة الى مواضيع اخرى لا تتعلق بالأمن القومي، فضلا عن الاشراف على الحياة السياسية بشخص رئيس الجمهورية، وتوضح ذلك في اجبار حزب العدالة عل قبول تجديد مدة جمال كورسيل في الرئاسة، وتنازل الحزب عن مرشحه لرئاسة الجمهورية باغلبية ثلثي المجلسين، ناهيك عن دور لجنة الوحدة الوطنية في تشكيل الوزارات الائتلافية في تركيا التي عدت ظاهرة واضحة ميزت السياسة التركية للمدة اللاحقة في البلاد[2] .

وهكذا ظهر لأول مرة في تاريخ تركيا المعاصر أول حكومة ائتلافية بزعامة حزب الشعب الجمهوري الذي كلفه الرئيس جمال كورسيل وحسب التقاليد البرلمانية التركية بتكليف الحزب الحاصل على أكثرية المقاعد، بتشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة[3].

نظراً لفشل الحكومة في تحقيق أهدافها، ولاسيّما تخليص تركيا من الأزمة الاقتصادية التي ورثتها حكومة الحزب الديمقراطي، وبعد أنَّ شَعر إينونو إن التعاون مع حزب العدالة صار صعباً جداً، قدم استقالة حكومته الائتلافية الأولى في ٣٠ أيار ١٩٦٢ م ، وانحل تحالف حزبي العدالة والشعب الجمهوري الذي دام (٦) أشهر[4].

ثانياً: الحكومة الائتلافية الثانية

بعد استقالة حكومة عصمت إينونو في ٣٠ أيار ١٩٦٢ م طلب منه الرئيس جمال كورسيل إعادة تشكيل الحكومة للمرة الثانية، وقد شكلت بصعوبة كبيرة يوم ٢٥ حزيران

---

(١) ابراهيم خليل احمد واخرون ، المصدر السابق ، ص١٧١ .

(٢) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٣٥٤ .

(٣) مصطفى الزين ، ذئب الأناضول ، ص٢٤٧.

(٤) رعد عبد الجليل ، سياسة الحكم في تركيا ١٩٥٠– ١٩٨٠ ، مجلة الشؤون التركية ، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية سابقاً، الجامعة المستنصرية ، العدد (٦) ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص١٦.

١٩٦٢ م وذلك بسبب رفض الأحزاب السياسية التعاون فيما بينها، واستمرت لغاية كانون الأول ١٩٦٣ م، إذ قدمت الاحزاب الممثلة في البرلمان الشعب الجمهوري، الأمة القروي الجمهوري، تركيا الجديدة،المستقلين) وزراء باستثناء حزب العدالة ، وقدم عصمت إينونو اعتذاره إلى الرئيس جمال كورسيل عن مهمة تأليف الحكومة، بعد حدوث خلافات حول تقسيم الوزارات بين الاحزاب فحزب تركيا الجديدة رفض تخصيص مناصب لنواب رئيس الوزراء، وكان يصر على الاقتصار على نائب واحد، وعارض إعطاء منصب وزارة الداخلية إلى حزب الشعب الجمهوري خشية سيطرته على الأجهزة الأمنية وبعد فشل الرئيس جمال كورسيل في إيجاد رئيس جديد للحكومة الائتلافية الثانية، ونتيجة المباحثات التي جرت بين الرئيس جمال كورسيل وأعضاء مجلس الشيوخ (أعضاء لجنة الوحدة الوطنية سابقاً) ورئيس أركان الجيش جودت صوناي أكد جمال كورسيل عدم قبول اعتذار عصمت إينونو ويتوجب عليه تأليف الحكومة[١].

لكن تفاقمت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بداية عام ١٩٦٢ الامر الذي ادى الى قيام المحاولة الانقلابية الفاشلة في ٢٢ شباط والتي قام بها الكولونيل طلعت ايدمير، وقد ترتب على فشل المحاولة الانقلابية اثار سياسية مهمة ابرزها، تقوية مركز عصمت اينونو من جهة، وزيادة نفوذ حزب العدالة بعد تقدمه في بعض الانتخابات المحلية. ويعود ذلك الى اتساع قاعدة الحزب وحصوله على تأييد رجال الاعمال وابناء الريف[٢]

بعد المباحثات اتفق على تشكيل الحكومة وعقد أول اجتماع للحكومة برئاسة عصمت إينونو وفي ٧ تموز ١٩٦٢ م قدمت الحكومة برنامجها فحصلت على ثقة البرلمان [٣].

أما حزب العدالة فانتقل إلى المعارضة، وبدأ بمطالبة الحكومة بإطلاق سراح المحكومين من أعضاء الحزب الديمقراطي السابق، ورد الاعتبار إلى من أُعدِمَ منهم، وأمام اصرار حزب

---

(١) نوال عبد الجبار الطائي ، المصدر السابق ، ص٨٥.

(٢) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص١٨٢ – ١٨٤ .

(٣) مجموعة باحثين سوفيت ، المصدر السابق ، ص٤١٣.

العدالة، أطلقت الحكومة سراح عدداً منهم يوم ٢٢ آذار ١٩٦٣ م،على الرغم من معارضة الفئتين الطلابية والمثقفين، وحزب الشعب الجمهوري نفسه، ولكن تلك الخطوة شجعت حزب العدالة على تشديد مطالبته بإطلاق سراح المحكومين الآخرين، والتي عَدَّها بادرة ضعف وتراجع من الحكومة، مما أدى إلى توتر الأوضاع السياسية في البلاد من جديد(١).

وفي خضم تلك الأحداث أجريت الانتخابات المحلية يوم ١٧ تشرين الأول ١٩٦٣ م والتي أسفرت عن فوز حزب العدالة بنحو(٤٦،٣ %) من الأصوات فيما حصل حزب الشعب الجمهوري على نحو (٣٧%)، وحزب تركيا الجديدة على نحو ٥،٦% وحزب الأمة القروي على نحو ٢،٨% اما المستقلون على ٣،٢ % ، أظهرت نتائج تلك الانتخابات توازناً جديداً للقوى في تركيا، وانعكس على الحكومة بصورة سريعة فأدى إلى انهيار الائتلاف الحزبي الحكومي الثاني واستقالة الحكومة في نهاية ١٩٦٣(٢).

ثالثا : الحكومة الإتلافية الثالثة

بعد مداولات طويلة بين الرئيس جمال كورسيل و قادة الاحزاب شكلت الحكومة الائتلافية الثالثة برئاسة عصمت إينونو يوم ٢٥ كانون الأول ١٩٦٣ ودخل في تلك الحكومة فضلاً عن أعضاء حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة عدد من المستقلين(٣).

التزمت الحكومة الجديدة فضلاً عن انجازات عديدة بتوزيع قطع الاراضي على فقراء الفلاحين ووعدت بإتباع العدالة في جباية الضرائب وتوزيع الدخل الوطني وإجراء تغييرات في الجهاز الإداري الذي كان يثير شكاوى السكان، لكن الحكومة لم تستطع تنفيذ أياً من

---

(١) مصطفى الزين ، ذئب الأناضول ، ص ٣٤٧.

(٢) نوال عبد الجبار الطائي ، المصدر السابق ، ص ٩٦.

(٣) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي ، التاريخ المعاصر لتركيا ، ص١١١.

تلك الوعود، ولاسيَّما المتعلقة بحل المشاكل الداخلية، أَما في مجال السياسة الخارجية انتهجت سياستها السابقة بالمشاركة في تكتلات الغرب الاقتصادية والعسكرية[1].

وأَنَّ عصمت إينونو لم يعد يتمتع بأغلبية الأصوات في البرلمان، إلا أَنه استمر وحصلت حكومته الجديدة على كسب ثقة البرلمان التركي في ٤ كانون الثاني ١٩٦٤ م بالأغلبية وذلك للتعامل مع المشكلة الأكثر خطورة وهي (الأزمة القبرصية) التي تزامنت مع تشكيل الحكومة[2].

على الرغم من افتقار الحكومة الائتلافية الثالثة إلى الحيوية والنشاط الا ان الوضع الاقتصادي ظلَّ يعاني من الركود بعض الشيء ، وفيما يخص حزب العدالة انتخب سليمان دميرل رئيساً له ودخل الحزب مرحلة جديدة بعد تزعم الاخير حيث انتظر اللحظة المناسبة بعد أن صار مركزه في الحزب ومع بعض كبار الضباط أكثر استقراراً، ومع بداية عام١٩٦٥ م كان مستعداً لاستلام السلطة، وقرر استغلال مناقشة الميزانية العامة للدولة لإسقاط الحكومة[3]

أستطاع سليمان دميريل استغلال الموقف لجانبه وإسقاط حكومة عصمت إينونو بعد رفض البرلمان المصادقة على قانون الميزانية العامة، مما اضطر عصمت إينونو إلى تقديم استقالته في ١٣ شباط ١٩٦٥ م وبذلك انهار الائتلاف الثالث[4].

رابعاً: الحكومة الائتلافية الرابعة

بعد استقالة عصمت إينونو، عَهَدَ الرئيس كورسيل إلى سعاد خيري أُرغوبلو لتشكيل الائتلاف الرابع الذي بدأ في ١٦ شباط ١٩٦٥م، وكانت مهمته حكم البلاد حتى موعد الانتخابات العامة في تشرين الأول ١٩٦٥ م، وبدأت حكومة سعاد خيري ارغوبلو مهام

(١) مجموعة باحثين سوفيت ، المصدر السابق ، ص ٤١٦.

(٢) رعد عبد الجليل ، سياسة الحكم في تركيا ، ص ١٧

(٣) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص ١٨٥.

(٤) نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، المصدر السابق ، ص ٩٧.

عملها بصورة رسمية في ٤ آذار ١٩٦٥ من ائتلاف الاحزاب الأربعة السابقة وعدد من المستقلين، وصار سليمان دميريل نائباً لرئيس الوزراء، واحتل حزب العدالة مركزاً بارزاً في الحكومة سواء من حيث المناصب أو أهميتها(١).

اعد حزب العدالة نفسه للانتخابات القادمة، التي أُجريت في تشرين الأول ١٩٦٥ م، وأعلن عن برنامجه في الحملات الانتخابية التي شهدت منافسة قوية وبخاصةٍ بين الجمهورين وحزب العدالة، فحزب الشعب الجمهوري ، حينما كان يترأس الحكومة الائتلافية سمح بحرية كبيرة لحزب العمال والمنظمات اليسارية وهم يحدوهم الأمل بأن اليساريين ربما يكون بإمكانهم جذب أصوات جماهير حزب العدالة في المناطق الريفية، تلك الخطوة فقد فيها حزب الشعب الجمهوري عدد من أعضائه الذي تحولوا إلى حزب العمل التركي(٢).

واجريت انتخابات عامة في ١٠ تشرين الاول ١٩٦٥، وبالرغم من النظام التمثيلي النسبي، فاز حزب العدالة بالأغلبية المطلقة وحصل على (٢٤٠) مقعدا. بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على (١٣٤) مقعدا، اما حزب الامة الجمهوري فحصل (٣١) مقعدا، وحزب تركيا الجديدة (١٩) مقعدا، وحزب العمال التركي (١٥) مقعدا، والحزب الفلاحي على (١١) مقعدا. وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٦٥ شكل سليمان ديمريل زعيم العدالة حكومة بمفرده نالت ثقة المجلس الوطني الكبير(٣) .

شهدت مدة الستينيات، كذلك ظهور حركات سياسية ذات طابع ديني طائفي. ففي تشرين الاول ١٩٦٦ تأسس حزب طائفي باسم (حزب الاتحاد)(٤) .

---

(١) مجموعة باحثين سوفيت ، المصدر السابق ، ص ٤١٦.

(٢) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص١٩٠-١٩١.

(٣) جريدة الاضواء الانباء ، ٢ تشرين الثاني ١٩٨٩ .

(٤) ابراهيم خليل احمد واخرون ، المصدر السابق ، ص١٧١ .

المبحث الثاني

علاقات تركيا الخارجية

ففي مجال السياسة الخارجية جاء البرنامج الحكومي معبراً عن جدارة تركيا باحترام وثقة الشعوب الاخرى، وان تركيا ستمد يدها لكل من يبدي الرغبة الصادقة في اقامة العلاقات الودية معها لذلك اكد البرنامج تطلع تركيا الى تعزيز اوصر الصداقة مع الدول المجاورة ويلاحظ عدم حصول اي تغيير جذري تجاه الاحلاف الغربية[١]، وهو ما جاء في تصريح سليم ساربر وزير خارجية تركيا بعد تشكيل الحكومة الذي اشار فيه" اننا اعلنا منذ صبيحة ٢٧ ايار ارتباطنا بحلفي الاطلسي والمعاهدة المركزية وسائر المواثيق والمعاهدات الدولية، وان أهدافنا عدم الاخلال بها[٢].

كان الموقف التركي واضحاً بعد الانقلاب اذ ان الذين تسلموا مقاليد السلطة في تركيا بذلوا ما في وسعهم لإستباب الأمن والنظام في الداخل من خلال ادخال توجهات جديدة في سياسة تركيا الخارجية التي برزت بشكل واضح في اتجاهين اولهما رغبة القادة الجدد في تبني سياسة تعنى بالمصالح التركية الوطنية اولاً وثانياً العمل على تعزيز العلاقات مع دول الجوار واتباع سياسة تضمن حسن العلاقات مع هذه الدول، اي التأكيد على المبدأ الذي نادى به اتاتورك (السلم في الداخل والسلم في الخارج)[٣].

وقد ترك الانقلاب التركي اثراً واضحاً في العلاقات مع دل الجوار ولاسيما مع ايران خاصة وان الانقلاب سبقته ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق التي كان من اهم نتائجها انسحاب العراق من حلف بغداد مما انعكس على ضرورة تقوية العلاقات بين اعضاء الحلف الباقين ايران وتركيا وباكستان، فقد ادى الانقلاب العسكري الى غلق الحدود التركية

---

(١) نبيل حيدري ، المصدر السابق ، ص ١١١

(٢) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية ، ص ١٥١.

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٥١

الايرانية بصورة مؤقتة واثار ذلك قلقاً ايرانياً من امتداد هذا التأثير على علاقاتهما داخل الحلف المركزي وعلى العلاقات التركية – السوفيتية وعلى السياسة التركية الداخلية[١]،

اتسمت العلاقات التركية العربية في الفترة قيد الدراسة بالسيئة ، فقد صوتت تركيا ضد استقلال الجزائر كما ان تركيا قد دعمت علاقاتها الاقتصادية بكل من اسرائيل وايران ، ووقعت اتفاقية (الرمح الثلاثي) للتعاون الاستخباري مع اسرائيل وايران ، تلك الاتفاقية التي اكدت على ضرورة تبادل المعلومات الامنية وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء اجهزة المخابرات في هذه البلدان وبالاضافة الى ذلك فقد ابرمت اتفاقية تجارية مع اسرائيل عام ١٩٦٠.

ونتيجة للمواقف التركية السلبية تجاه القضايا العربية فقد كان موقف الدول العربية سلبياً ازاء تركيا اثناء الازمة القبرصية ١٩٦٣- ١٩٦٤ بل ان معظم الدول العربية وظفت علاقاتها بحركة عدم الانحياز والمعسكر الاشتراكي لعزل تركيا ووقفت معظم الدول العربية الى جانب سياسة الرئيس القبرصي مكاريوس، ومما زاد في عزلة تركيا وقوف الدول العربية الى جانب اليونان[٢].

ويمكن وصف العلاقات العربية التركية حتى منتصف الستينات بأنها امتازت باللامبالاة وعدم الاهتمام والاهمال وكذلك اتسمت نظرة العرب لتركيا على انها جزء من تحالف استعماري غربي ولم تعط لتركيا اية اهمية وهذه النظرة المتسمة بعدم اهتمام كل طرف بالاخر ناجمة عن توجهين متعارضين ومختلفين فيكل من تركيا والوطن العربي خلال هذه المدة[٣].

---

(١) سعد ارزيج ايدام سعيد ، العلاقات التركية – الايرانية ١٩٧٩-٢٠٠٦ الواقع والمستقبل ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨، ص ٥٠.

(٢) محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي ، التاريخ المعاصر لتركيا ، ص١١٨.

(٣) نبيل حيدري ، المصدر السابق ، ص ١٢٩.

وبدأت تركيا في هذه المدة البحث عن اصدقاء لدعمها في المجتمع الدولي وذلك بهدف حماية امنها الخاص ومصالحها الحيوية واعلن وزير الخارجية التركي في شباط عام ١٩٦٥ ان السياسة التركية تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك مع الدول العربية وقد فهمت خطأ واعطت مكاناً لوجهات نظر لم تتفق مع الواقع ووعد بتحسين وتصحيح سياسة تركيا ازاء الدول العربية[١].

ويمكن القول بأنواع من الانفراج قد اخذت ملامحه تظهر في العلاقات العربية التركية ، وذلك يعود للأسباب التالية :

١- انعكاسات الازمة القبرصية عام ١٩٦٣- ١٩٦٤ حيث وجدت تركيا نفسها معزولة عن الدول الاشتراكية والدول العربية وحتى الدول الغربية الحليفة حيث بعث الرئيس الامريكي جونسون رسالة الى الحكومة التركية في حزيران عام ١٩٦٤ يطلب فيها عدم التدخل في قبرص لحماية الأقلية المسلمة وبحجة استغلال السوفيات الوضع الناجم عن ذلك [٢].

٢- انتكاسة المشروع القومي العربي وحدوث حركة الانفصال بين سوريا ومصر عام ١٩٦١ وكذلك فشل مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣ وما لحق الأنظمة العربية من تشتت وضعف خلال هذه المدة بسبب الانتكاسات المتتالية.

٣- التحول الذي طرأ على السياسة السوفياتية تجاه تركيا بعد تولي الزعيم خروشوف السلطة في الاتحاد السوفياتي حيث دعا الى تمتين العلاقات التجارية والثقافة والفنية مع تركيا ، وكما يشير شاكماك فقد ادى (الجو القارص البرد الذي ساد في علاقات تركيا مع العرب وقيامها بتطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي الى التأثير

---

(١) عبد الوهاب بكر ، تركيا والصراع العربي الاسرائيلي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١، ص ٩٦.

(٢) إبراهيم الداقوقي ، المصدر السابق ، ص ٥٢٨.

في السياسة الخارجية التركية وسياسة تركيا إزاء الشرق الاوسط العربي على وجه الخصوص[1].

٤- حاجة تركيا الى الاسواق العربية للحصول على ما تحتاجه من عملات صعبه لتغطية تكاليف وارداتها النفطية الآخذة بالزيادة ومواجهة النقص الحاد في تحويلات عمالها في الدول الاوربية ومن اجل شراء قطع غيار الاسلحة الامريكية .

ولقد بدأت تركيا مرحلة من الصحوة السياسية في مجمل علاقاتها مع الدول العربية، واخذت تراجع سياستها نحو القضايا العربية ، وقد عزز ذلك بالاضافة للأسباب السابقة الذكر الامة السياسية الداخلية في تركيا التي ادت دوراً في التحسن النسبي الذي شهدته العلاقات العربية- التركية الذي بدأ في منتصف الستينات حتى ان حزب العدالة برئاسة سليمان ديميرل اعلن في برنامجه الانتخابي عن توثيق العلاقات مع الدول العربية والوقوف بجانبها في قضاياها المشروعة وضرورة تطهير العلاقات مما علق بها من شوائب[2]

---

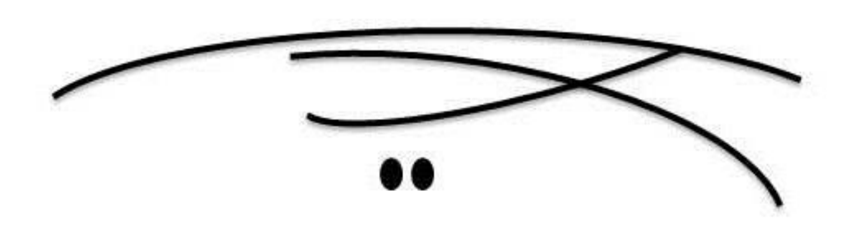
(١) وسيم شاكماك ، موقع تركيا في الحلف الاطلسي واثر ذلك على علاقتها بالوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ٤٥ ، تشرين الثاني ، ١٩٨٢.

(٢) كمال المنوفي ، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية ، القاهرة ، ١٩٧٦، ص ١٤٨.

الفصل الخامس

تركيا في عهد جودت صوناي

١٩٦٦ - ١٩٧٣



المقدمة

تمثل رئاسة جودت صوناي للجمهورية التركية من أبرز المراحل الذي بدأ فيها بالعمل نحو النظام الديمقراطي في حكم البلاد حيث ظهرت بعض الاحزاب التي شاركت في الحكم وفي تكوين الحكومات الائتلافية ولكن هذه الاحزاب لم تكن متوافقة في االرؤا والبرامج لذلك تشكلت هذه عقبة نحو تطور الدولة التركية، والانتخابات التي قامت في تركيا لم تفرز حزب حصل على الاغلبية المطلقة في مجلس النواب حتى يتمكن من تشكيل الحكومة وانما افرزت تفاوت في الاحداث بالتالي لا يستطيع حزب بمفرده تشكيل الحكومة.

ومن ابرز الاحداث التي تكررت في تاريخ تركيا هي الإنقلابات العسكرية ، اذ يعد الإنقلاب العسكري السمة البارزة في التاريخ التركي ومن ابرز هذه الإنقلابات ، انقلاب عام ١٩٧١م حيث قام الجيش بالتدخل في العملية السياسية من اجل تصحيح العمل السياسي لأن الجيش يعد حامي الديمقراطية والعلمانية التي جاء بها مؤسس الدولة التركية مصطفى كمال اتاتورك ، وهو يعمل على الحفاظ عليها ، وان للإنقلاب العسكري اسباب منها سياسية واقتصادية واخرى اجتماعية وكذلك خروج السياسيين عن الأسس التي وضعها اتاتورك ، فكان التدخل العسكري من اجل الحفاظ على الجمهورية التركية .

وايضاً كان عهد جودت صوناي واجه مشكلة اقتصادية لم تحل على مدى الأعوام التي سبقته فقد عانت البلاد من حالة التدهور الاقتصادي وزيادة البطالة والتضخم ، وكانت البلاد تعيش حالة يائسة من التخلف الاقتصادي ، في المقابل حاولت الحكومة وضع حلول ولو كانت حلول سطحية لم تحل المشكلة من جذورها ، لأن الحل يكمن في وجود الأموال او عدم وجودها ، حاولت الحكومات التركية الحصول على الأموال من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية علماً ان هذه الأموال ساعدت في حل جزئي من المشكلة لكنها في نفس الوقت اثقلت البلاد بالديون .

على المستوى الخارجي كان عهد جودت صوناي رمز في تحسين العلاقات الخارجية لتركيا مع الدول الاوربية والدول المجاورة ، حيث اتسمت العلاقات التركية العربية

بالتطور وتبادل المصالح المشتركة بين الطرفين ، وكذلك علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية كانت على مستوى عالي من التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والإقتصادية .

وقد توزعت مادة الدراسة الى اربعة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة اذ سلط الضوء في المبحث الاول على التطورات السياسية في تركيا ١٩٦٦ – ١٩٧٣ اذ كانت بمثابة انطلاق نحو احداث كثيرة منها ظهور احزاب سياسية والدور الذي ادته في تشكيل الحكومات ، كما سلط الضوء في هذا الفصل على الانتخابات التي جرت عام ١٩٦٩م ، اما المبحث الثاني فقد استطرد الأحداث السياسية عن قيام الانقلاب العسكري عام ١٩٧١م وبين اهدافه والسياسة والدور الذي اداه الجيش في تصحيح مسارات العملية السياسية ، وايضاً ركز في هذا المبحث على الانتخابات التي جرت عام ١٩٧٣م وبين نتائجها ، اما بخصوص المبحث الثالث فقد تناول الجانب الاقتصادي في عهد رئيس الجمهورية جودت صوناي وبين الحالة الاقتصادية التي كانت البلاد تمر بها من حيث الأسباب والنتائج والحلول .

وفصلنا في المبحث الرابع العلاقات الخارجية لتركيا مع الدول العربية والولايات المتحدة الامريكية ، وكان هذا المبحث قد ناقش مسائل مهمة على صعيد العلاقات الخارجية والمواقف المتبادلة بين الأطراف وكذلك العلاقات التجارية ، وكانت العلاقات تتجه نحو التطور ، واخيراً قدمت الخاتمة خلاصة ما توصل اليه البحث من استنتاجات عن تركيا في عهد جودت صوناي (١٩٦٦-١٩٧٣) .

المبحث الاول

التطورات السياسية في تركيا (١٩٦٦ – ١٩٧١)

اولا: الاحزاب السياسية ودورها في السياسة التركية

انتقلت الدولة التركية من حكم الحزب الواحد الذي كان في عهد مصطفى كمال اتاتورك [١] حيث كانت تركيا تحكم من قبل حزب الشعب الجمهوري ولمدة طويلة من الزمن ونتيجة الى الوعي السياسي الذي شهدته تركيا في ما بعد حكم مصطفى اتاتورك ، وكذلك لتذمر الشعب من السياسة التي بناها الحزب الجمهوري دعت الحاجة الى ظهور الحزب الديمقراطي في الخمسينات من القرن الماضي ، وبعد ذلك شهدت الساحة السياسية في تركيا ظهور كثير من الاحزاب السياسية التي تنافست على السلطة وحكم البلاد [٢]

وبهذا التطور انتقلت الدولة التركية من سياسة الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية وتشكيل حكومات ائتلافية بين الاحزاب السياسية ومن خلال هذا البحث سنوجز الكلام عن الدور الذي ادته الاحزاب السياسية في تركيا ودورها في تشكيل الحكومات التركية الحاكمة ضمن المدة ١٩٦٦ – ١٩٧١. ومن اهم هذه الأحزاب :

---

(١) مصطفى كمال اتاتورك: ولد عام ١٨٨١ في سالونيك ودرس في مدارسها الحربية لمدة سنتين وبعدها ارسل الى المدرسة العسكرية العليا في مقدونيا وبعد ٤ سنوات ارسل الى كلية الاركان في استانبول فتخرج منها برتبة كابتن عام ١٩٠٥ وبعدها انظم الى جمعية الاتحاد التركي وعدد من الجمعيات الوطنية ناظل من اجل الدولة التركية وفي عام ١٩٢٣ اعلن الجمهورية التركية واصبح رئيساً لها حتى عام ١٩٣٨. ينظر : مصطفى محمد الطحان ، تركيا التي عرفت من السلطان .... الى نجم الدين اريكان (١٨٤٢ – ٢٠٠٦) م ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥٢ ، ١٧١ .

(٢) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص١٠٩ – ١١٤

١. حزب الشعب الجمهوري

يعد حزب الشعب الجمهوري [١] من اول الاحزاب التي كان لها الدور البارز في رسم الحكومات التركية . اتجهت سياسة الحزب في الستينات من القرن الماضي في الأخذ بسياسة تيار الوسط وان اتجاه الحزب لهذه السياسة كانت لعدة اسباب منها فشل الحزب في استعادة مكانته السياسية على الرغم من حل الحزب الديمقراطي [٢] ، وكذلك ظهور احزاب منافسة له ، وعلى اثر اتباع الحزب لهذه السياسة حدثت انشقاقات كبيرة داخل الحزب فأنسحب ٢٥ نائبا من نواب الحزب عام ١٩٦٦ وقاموا بعد ذلك بتأسيس حزب الثقة عام ١٩٦٧ وشارك الحزب الجمهوري بالانتخابات التي كانت في عام ١٩٦٩ وكان الحزب في المركز الثاني بعد حزب العدالة حيث حصل حزب الشعب الجمهوري على نسبة ٢٧,٤% من بين الاصوات وعلى اثر سياسة الحزب حدث خلاف بين قادة الحزب في الجناح اليساري الذي تزعمه بولنت اجاويد [٣] تعززت قوة داخل الحزب مما ادى الى تقوية الخلاف مع الجناح

---

(١) حزب الشعب الجمهوري : اسس الحزب الجمهوري مصطفى كمال اتاتورك عام ١٩٢٣ م كوريث لجمعية الدفاع عن الحقوق للأناضول والدوملي واصبح هذا الحزب رمز الثورة الذي حكم البلاد حتى عام ١٩٥٠ . ينظر: احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص١٢

(٢) الحزب الديمقراطي : هو حزب سياسي تأسس عام ١٩٤٦ على يد عدنان مدرس جلال بايا – ومحمد فؤاد كويولو وكان تأسيس الحزب نتيجة انشقاق مؤسسيه من الحزب الشعب الجمهوري وفاز الحزب باول انتخاب ٦١ مقعد وفي انتخابات ١٩٥٠ حقق الحزب فوزا ساحقا وحصل على ٨٠% من الاصوات اي حصل على ٤٠٣ مقعد من اصل ٤٨٢ وحكم البلاد من ١٩٥٠ – ١٩٦٠ م وحل الحزب سنة ١٩٦١ وتأسس حزب العدالة الذي ورث الحزب. ينظر : مصطفى محمد الطحان ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ ، ١٩٠ ، عبد العزيز حميد عوض الله ، الحياة الحزبية في تركيا ، مركز الدراسات التركية ، القاهرة ، د ت ، ص٤٤ –٤٥

(٣) بولنت اجاويد : سياسي ورجل تركي عمل في الصحافة والادارة ولد في اسطنبول وتلقى علومه في انقرة ولندن وهارفرد ، اصبح نائب في البرلمان عن حزب الشعب الجمهوري ١٩٥٧ – ١٩٦٠ ثم وزيرا للعمل (١٩٦١ – ١٩٦٥) بعدها تزعم حزب الشعب الجمهوري واصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٧٤ . من ابرز القضايا التي حصلت في عهده حل القضية القبرصية وتحسين الاوضاع الاقتصادية ووضع حد للعنف السياسي وفي عهده =

اليميني من الحزب والذي تزعمه عصمت اينونو ، وادى الخلاف الى استقالة اجاويد من سكرتارية الحزب في ٢١ آذار ١٩٧١ الا ان اجاويد عاد ليرشح نفسه لرئاسة سكرتارية الحزب وفاز برئاسة الحزب امام مرشح عصمت اينونو كمال ساطر حيث حصل جاويد على ٧٠٩ صوتاً مقابل ٥٠٣ صوتا ويذلك عاد الى الحزب[١]

٢ –حزب العدالة

يعد حزب العدالة من أهم وأبرز الاحزاب السياسية التي كان لها الدور الكبير في ادارة البلاد سياسيا ، وحزب العدالة هو وريث الحزب الديمقراطي ، تأسس الحزب عام ١٩٦١م كان الحزب وعلى طول وجوده في العملية السياسية يدعو الى اعطاء المواطنين المزيد من الحريات الدينية على الرغم من ايمانه بعلمانية الدولة ، كان المناصرين للحزب اغلبهم من الفلاحين ، دخل الحزب العمل السياسي فحصل في انتخابات عام ١٩٦١م على ١٥٨ مقعداً، وفي عام ١٩٦١ انتخب راغب كموش بالا [٢] رئيساً للحزب ، اكد الحزب في برنامجه ان يكون النظام في تركيا شبيه بالأنظمة الديمقراطية في الدول الغربية ، وكذلك اهتم الحزب بالجانب الاقتصادي ، واكد على ضرورة تشجيع الدولة للقطاع الخاص ، ففي اعتقاده ان القطاع الخاص هو الذي يستطيع ان يبني الاقتصاد التركي . في السياسة الخارجية اكد الحزب على عدم تدخل تركيا في شؤون الدول الاخرى ، وكذلك ايد التعاون التركي مع الدولة الاسلامية ، وايضاً ايد الحزب دخول تركيا الى الأحلاف الاوربية ، وشارك الحزب في الانتخابات التي جرت عام ١٩٦٩ وحصل على نسبة ٤٦,٥ % من الاصوات اي حصوله على ٢٥٦ مقعداً[٣]

=احتلت القوات التركية الجزء الثاني من قبرص عام ١٩٧٤م واصبح عام ١٩٧٨م رئيسا للحكومة مرة ثانية ، ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١، ط٥ ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٧١ – ٧٢ .

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٠٠ – ١٢٤

(٢) راغب كموش بالا : جنرال متقاعد كان قائداً للجيش الثالث ١٩٦٠م وعين رئيساً لهيئة الاركان في ٣ حزيران واحيل الى التقاعد عام ١٩٦٠م ، ينظر: فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص ٣٠٧ –٣١٠

(٣) فاضل كاظم حسين ، المصدر السابق ، ص٥٧

٣–حزب الثقة

يعد حزب الثقة من الاحزاب التركية المهمة التي نشأت في العام ١٩٦٧ م نتيجة الانشقاقات التي حصلت داخل حزب الشعب الجمهوري ، وكان يمثل الجناح اليميني في حزب الشعب الجمهوري ، يؤمن الحزب بالمصلحة الذاتية لتركيا في روابطها الخارجية ويعارض فكرة دخول تركيا في الاحلاف الغربية ، شارك حزب الثقة بالانتخابات التي جرت عام ١٩٦٩م وحصل على نسبة ٦,٦% من الاصوات ، [١]

٤–حزب الوحدة التركي

تأسس حزب الوحدة التركي عام ١٩٦٧م بزعامة الجنرال سنك يللي واعلن مؤسسو الحزب وهم عناصر من حزب الشعب الجمهوري بأن الحزب ليس مذهبياً بل يهدف الى تأمين الثروات وتحقيق الاصلاح الزراعي لكن شعار الحزب الذي يشير الى الاسد واثنتي عشر نجمة ترمز للأئمة الاثني عشر فضلاً عن توجهاته الدينية التي كانت تظهر من خلال صفحته الاسبوعية ، الاتحاد ، لذلك وجهت له الحكومة الاتهامات بأن الحزب له توجهات دينية فعملت على غلقه بعد انقلاب عام ١٩٧١ وشارك الحزب بانتخابات عام ١٩٦٩ وحصل على مقعد واحد .[٢]

٥–حزب السلامة الوطني

اسس حزب السلامة الوطني في كانون الثاني ١٩٧٠م بأسم حزب النظام الوطني ، ورئيس الحزب نجم الدين اريكان [٣] لكن الحزب لم يستمر نشاطه السياسي اذ اتهم

---

(١) فاضل كاظم حسين ، المصدر السابق ، ص٤٥

(٢) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص ٧٧.

(٣) نجم الدين اريكان : ولد في ٢٩تشرين الاول ١٩٢٦ بمدينة سينوب ، درس الابتدائية في مدينة طرابزون والمتوسطة والثانوية في اسطنبول بعدها تخرج عام ١٩٤٨ من كلية الهندسة الميكانيكية ، سافر الى المانيا في عام ١٩٥١م وبقى فيها حتى ١٩٥٣م حيث حصل من هناك على شهادة الدكتوراه وبين عامي ١٩٥٦ – ١٩٦٥ م عمل استاذ مساعد في جامعة اسطنبول ، وحصل على البروف سنة ١٩٦٥ وفي سنة ١٩٧٠ اسس حزب النظام الوطني ، ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ص١٢٢

بمخالفة مبدأ العلمانية واستخدام الدين لأغراض سياسية فقامت المحكمة الدستورية بحظر نشاطه في ٢١ ايار ١٩٧١ ، اما قاعدة الحزب الاجتماعية ، فكان الحزب يمثل المصالح البرجوازية الصغيرة وقد عانت هذه الطبقة الويلات من حزب العدالة المؤيدين للاحتكار والرأسمال الاجنبي ، وان الحزب ذو نشأة دينية ولاقت هذه التوجهات الدينية تأييداً واسعاً من الجماهير التركية ومن أهم الاهداف التي ركز عليها الحزب ، العمل بالنظام الديمقراطي في حكم الدولة التركية ، وتأمين الرفاه وتحسين المستوى المعاشي للمواطنين الاتراك ، ودعا الحزب ايضاً الى ان تكون تركيا من الدول المصنعة لأن الصناعة تجعل البلاد في مكانة دولية ، أما سياسة الحزب الخارجية فقد دعا الى مناهضة النظام الرأسمالي والاشتراكي وكذلك توثيق الصلة بين تركيا والدول الاسلامية وعارض الحزب بقاء تركيا في سياسة الاحلاف الغربية ودعا الى الانسحاب منها [١]

٦-الحزب الديمقراطي الجديد

يعد الحزب الديمقراطي الجديد من الاحزاب السياسية التركية الصغيرة الذي تأسس في ١٨ كانون الاول ١٩٧١ نتيجة الانشقاق الذي حصل في حزب العدالة وتزعم هذا الحزب فرح بوزبيلي وبلغ عدد اعضائه في المجلس الوطني الكبير ٤٨ عضواً [٢]

٧-حزب الحركة القومية

يعد حزب الحركة القومية من الاحزاب الصغيرة التي تأسست في تركيا وللحزب جذور ، اذ كان يطلق عليه وهو يمارس عمله بشكل سري اسم الجمعية التركية العنصرية التي انحضرت من ممارسة العمل السياسي ، فانظم اعضائها الى حزب الامة ، وبعد اغلاق الحزب عام ١٩٥٢ شكل عدد من عناصر الجمعية حزب الامة الجمهوري عام ١٩٥٣ وفي عام ١٩٥٨ اتحد حزب الامة الجمهوري مع حزب الشعب ليكونا الحزب الوطني

---

(١) تركر الكسان ، حزب السلامة الوطني في تركيا ، كتاب الاسماء والسياسة ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٣٧ – ٣٨

(٢) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، ص٥٨ .

القروي الجمهوري بزعامة عثمان يولوك باشا [1] وقد استقال عثمان من رئاسة الحزب واصبح احمد اوغز رئيسا للحزب ، وفي عام ١٩٦٥ فاز ارسلان توركيت برئاسة الحزب ، وبعدها اطلق على الحزب اسم حزب الحركة القومية على اثر عقد الحزب المؤتمر العام ١٩٦٩ في مدينة اختنة واعتمد الحزب على البرجوازيين الصغار وبعض العاطلين عن العمل والحرفيين ، اصدر الحزب اول بيان عام ١٩٦٩ [2]

٨-حزب العمل التركي

يعد حزب العمل التركي من الاحزاب المهمة في تركيا الذي تزعمه محمد علي ايبار[3] عام ١٩٦٢ انظم الى الحزب عدد من المنشقين فاصبح قاعدة الى الحركة الشيوعية، وهو حزب يناصر الشيوعية ويمقت الرأسمالية واعتبرها هي المسؤولة عن الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي تعيشه تركيا ، حاول الحزب في بداياته طرح العديد من الحلول لحل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المواطنين وكذلك حاول المطالبة بالإصلاح الزراعي لكسب الفلاحين الى صفوفه ، وكان موقف الحزب في السياسة الخارجية للدولة التركية وقف الحزب بالحد من سياسة الاحلاف التي دخلت تركيا وحمل الحزب الولايات المتحدة جميع ما لحق بتركيا . [4]

عارض الحزب انضمام تركيا الى السوق الاوربية المشتركة وشارك الحزب في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٦٩ وحصل على نسبة ١٣% من الاصوات وبعدها واجه الحزب انشقاق بين صفوفه حيث خرج محمد علي ايبار من رئاسة الحزب اثر احتجاجه على التدخل السوفيتي في تشيكو سلوفاكيا في عام ١٩٦٨م ، وصلت الى

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٨٦ ، محمود شاكر ، تركيا ، ص ٧٦ – ٧٨

(٢) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية ، ص٨٧

(٣) محمد علي ايبار: ولد عام ١٩١٢ في اسطنبول وتبنى دعوة الى الفكر الشيوعي ودرس القانون في باريس وعين استاذ القانون في جامعة اسطنبول ثم مارس مهنة المحاماة وكان ميوله الى الماركسية ، ينظر : احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، ص٢٥٧

(٤) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص ٣٤٢

رئاسة الحزب بهيجة بوران وعلى اثر تزايد العنف السياسي اعتقدت الحكومة بان حزب العمل التركي يحاول نشر المشاكل وتشجيع الحركات التعددية في المحافظات في الاقاليم الشرقية لتأسيس دولة كردية ، وبعد دراسة الحزب لهذه الاتهامات قررت المحكمة الدستورية في ٦ كانون الثاني ١٩٧٢ م بإغلاق الحزب (١)

ثانيا : انتخابات عام ١٩٦٩م

قبل الدخول الى موعد الانتخابات ، شهدت البلاد ظهور حركات سياسية ذات طابع ديني طائفي ، ففي تشرين الاول ١٩٦٦م تأسس حزب طائفي باسم (حزب الاتحاد) وخلال زيارة البابا بولس السادس لتركيا في تموز ١٩٦٧ حدثت اضطرابات ، كما خرجت في نيسان ١٩٦٨ مظاهرات طلابية قادها طلبة متطرفون في كلية اصول الدين (٢)

في ظل هذه الظروف شهدت تركيا في تشرين الاول ١٩٦٩م اجراء الانتخابات العامة للمجلس الوطني الكبير بمشاركة واسعة من الاحزاب السياسية المختلفة فاز فيها حزب العدالة بنسبة ٤٧% من الاصوات ، وحصل على ٢٥٦ مقعداً من اصل ٤٥٠ مقعد للمجلس ، في حين فاز حزب الشعب الجمهوري بنسبة ٢٧% من الاصوات وحصل على ١٣٤ مقعداً فقط اما الاحزاب الصغيرة والمستقلة فقد حصلت على ٥١ مقعداً ووزعتها فيما بينها ، ومن الجدير بالذكر ان ما حصل عليه حزب العدالة من الاصوات كان اقل نسبة ٥ – ٦ % من الاصوات التي حصل عليها في انتخابات تشرين الاول ١٩٦٥ (٣)

---

(١) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص٢٧٧ ، فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص٣٤٢

(٢) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص١٧١

(٣) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص١٩٧ – ١٩٩ ، مصطفى الزين ، ذئب الاناضول ، ص١٥٢

ويرجع السبب في ذلك الى السياستين الداخلية والاقتصادية لسليمان ديمريل التي اثارت استياء الشعب ، فضلاً عن التنافس بين الاعضاء داخل حزب العدالة نفسه الذي نشط كثيراً في اواخر الستينات الى الحد الذي استخدمت معه اساليب صارمة لطرد بعض الاعضاء المنافسين لديميريل[1]

ونتيجة لفوز حزب العدالة في انتخابات عام ١٩٦٩ كلف رئيس الجمهورية زعيمه سليمان ديميريل بتشكيل الوزارة والتي ضمت ممثلين حزب العدالة فقط وكذلك قدمت الحكومة الجديدة برنامجها السياسي للمجلس الوطني الكبير اغلقت فيه معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها تركيا مما اثار استياء الاحزاب المعارضة التي وجهت انتقادات واتهامات قاسية الى حكومة سليمان ديمريل في حين اسهمت عمليات التفجير في المنشآت النفطية وحوادث الاغتيال السياسي في دفع القادة العسكريين الى اصدار مذكرة الى رئيس الجمهورية التركية جودت صوناي ١٩٧٠ اكد فيها ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الاوضاع لذلك بدأت القوات المسلحة وقيادة الجيش القيام بانقلاب عسكري اواخر عام ١٩٧١ [2]

---

(٣) ابراهيم خليل احمد واخرون ، المصدر السابق ، ص١٧١

(١) نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، المصدر السابق ، ص١٠٧ – ١٠٨

المبحث الثاني
تطورات السياسة في تركيا
(١٩٧١ – ١٩٧٣ م)

اولا: انقلاب ١٩٧١ أسبابه ونتائجه

١- الانقلاب (انقلاب المذاكرة)

لم تعالج حكومة سليمان ديمريل [١] في برنامجها المشاكل التي كانت تعاني منها البلاد حيث كانت تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة ، الامر الذي جعل الاحزاب السياسية توجه الاتهامات واللوم على الحكومة ، واضطربت الاوضاع حتى بدأت ملامح التذمر تنشط بين صفوف الجيش التركي وادى هذا بالقيادة العسكرية ان تحيل ٧٠٠ ضابطاً الى التقاعد وعلى اثر هذه الفوضى التي اصابت البلاد قدم قائد القوة الجوية محسن باشور مذكرة الى القيادات العسكرية ثم قدم مذكرة الى رئيس الجمهورية جودت صوناي [٢] وكانت بتاريخ ٢٤ تشرين الاول ١٩٧٠م اشار فيها على ضرورة ايجاد حلول فورية لمعالجة الفوضى التي تحدث في البلاد [٣]

---

(١) سليمان ديمريل : ولد عام ١٩٢١ في مدينة انيارتا ، اكمل دراسته الجامعية في تركيا ، في العام ١٩٤٥م اكمل دراسته العليا في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٤ ثم انضم الى حزب العدالة ١٩٦١م واصبح زعيماً له وفي عام ١٩٦٥م اصبح رئيساً للوزراء ينظر: احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص١٨٥ ؛ علي مولا ، الموسوعة العربية الميسرة ، ج٣،المكتبة العصرية ، بيروت ، ط١، ٢٠١٠، ص١٥٨٣.

(٢) جودت صوناي : ولد عام ١٨٩٩ م وعين رئيس اركان الجيش التركي عام ١٩٦٠م وفي عام ١٩٦٦ عضو في مجلس الشيوخ ، وفي السنة نفسها اصبح الرئيس الخامس للجمهورية التركية (١٩٦٦ – ١٩٧٣) وتوفي عام ١٩٨٢ . ينظر : احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص ١٨١

(٣) مصطفى محمد صلاح ، تركيا المتحولة من اتاتورك الى اوردغان ، المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٧ ، ص ٢٤ – ٢٥

استمرت حالة القلق والفوضى حتى بداية ١٩٧١ مما دفع ممدوح طاغماق الى دعوة المجلس الوطني الكبير من اجل اقصاء ديمريل وبعدها وجهت قيادات الجيش مذكرة الى رئيس الجمهورية يدعوه فيها الى استقالة حكومة ديمريل وتشكيل حكومة قوية لتدير البلاد مما دفع حكومة سليمان ديمريل الى تقديم استقالتها [١]

٢- اسباب الانقلاب ودوافعه

لم يأتي الانقلاب العسكري لعام ١٩٧١ من فراغ وانما كانت هناك اسباب ودوافع لهذا الانقلاب فقد كانت تركيا تمر بأزمة اقتصادية حادة تمثلت في زيادة البطالة والتضخم النقدي وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة التركية عام ١٩٦٩ عدة اجراءات للسيطرة على الازمات التي كانت تعاني منها البلاد لكنها فشلت في الوصول الى حلول تعالج بها المشكلة الاقتصادية حيث اعتمدت البلاد على القروض والمعونات الاقتصادية الخارجية والتي تسببت هذه بأزمة الديون على تركيا ، ظهرت الآثار الاقتصادية على المواطنين حيث عمت البلاد بالاضطرابات والمظاهرات مما ادى بالحكومة الى اعلان الاحكام العرفية في بعض المدن التركية لمدة ثلاث اشهر اضافة الى بعض الاغتيالات التي كانت بين صفوف الاحزاب السياسية ووسائل تصفية الحسابات بين الاحزاب .[٢]

ان المؤسسة العسكرية التركية تختلف عن باقي المؤسسات العسكرية في العالم اذ تعد المؤسسة العسكرية هي الحامية للمبادئ التي اقامها مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال اتاتورك، وهي تراقب الوضع السياسي متى ما ادركت ان الحكومة التي تحكم البلاد بدأت تخرج عن المسار الأتاتوركي ، ووجدت نفسها من الضروري ان تتدخل في اصلاح الوضع والسير على الديمقراطية التي اسسها كمال اتاتورك وهكذا تدخلت القوات المسلحة العسكرية في اقصاء الحكومة المدنية عام ١٩٧١م من اجل انقاذ الديمقراطية الدستورية في

---

(1)**W.B. Fisher ,Turkey In The midlle East and North Africa 1980, London 1980 –p165**

(٢) نوال عبد الجبارسلطان الطائي ، المصدر السابق ، ص١٠٧-١٠٨.

البلاد ولم يكن هذا التدخل مباشرة اذ ان القيادة العليا للجيش قدمت مذكرة الى رئيس الجمهورية في ١٢ اذار ١٩٧١م تطالبه ورئيس الوزراء سليمان ديميريل بتشكيل حكومة قوية قادرة على معالجة الاوضاع الخطيرة وحالة الفوضى التي شهدتها البلاد [١] .

أ – الازمة الاقتصادية

عانت تركيا من ازمة اقتصادية كبيرة اذ ازدادت معدلات البطالة والتضخم النقدي وحاولت الحكومة اتخاذ عدة تدابير من اجل معالجة الوضع الاقتصادي عام ١٩٦٩م حيث جاءت الحكومة بعدة خطط لمعالجة الوضع الاقتصادي منها الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٣– ١٩٦٨) والتي ركزت على معالجة مشاكل القطاع الزراعي ولكن هذه الخطة لم تعالج الازمة حيث اعتمدت الحكومة في توفير الامور من اجل العمل بالخطط الزراعية على المساعدات والقروض الاجنبية ، اما الخطة الخمسية الثانية التي تهدف الى الزيادة في الصناعة وتطويرها وتقليل الاستيراد وزيادة الصادرات لم تحقق اي نتائج تذكر كسابقتها الخطة الزراعية والذي ادى الى الفشل ، والسبب هو عدم امتلاك تركيا اموال كافية لتنفيذ هذه الخطط اذ اعتمدت في القروض والمساعدات الاجنبية اضافة الى افتقارها الى الخبرات الفنية في مجال الصناعة [٢]

اعتمدت الحكومة التركية على القروض والمساعدات الاجنبية في ادارة البلاد مالياً وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وهذا ادخل البلاد بمشكلة مالية اخرى حيث كانت الدولة التركية تعاني من الديون التي من الصعب تسديدها بسبب الازمة الاقتصادية ، ولهذا تفاقمت الازمة الاقتصادية ومن اجل تخفيف قيمة الليرة التركية في عام ١٩٧٠ ، الا ان هذه الاجراءات لم تنتج الى نتائج حكيمة حيث ارتفعت قيمة البضائع والسلع التركية مما جعل المواطن التركي يعاني بشكل اكثر ، ادت هذه الاوضاع الى هياج الشعب وخاصة

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، المصدر السابق ، ص١٠٩

(٢) علي حمزة سليمان الحسناوي ، ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا (١٩٦٠ – ١٩٨٠) مجلة كلية التربية ، جامعة كربلاء ، العدد الثالث ، المجلد الثامن ، ٢٠١٠ ، ص١١٩ – ١٢٠

الطبقة العامة من الشعب التركي حيث ظهرت المظاهرات مما ادى الى الاشتباك مع القوات المسلحة ثم اعلنت الاحكام العرفية في اسطنبول لمدة ثلاثة اشهر.[1]

ب- العنف والارهاب السياسي

من اهم الاسباب التي ادت الى قيام الانقلاب العسكري في تركيا عام ١٩٧١م هو العنف والارهاب السياسي حيث انتشرت هذه الظاهرة وبشكل جلي في تركيا ، فقد انتشرت الصراعات السياسية بين الاحزاب السياسية واصبحت التصفية السياسية من خلال استخدام الاسلحة ظاهرة واضحة في تركيا ومن هذه المنظمات جبهة الحزب الشيوعي لتوليد الشعب التركي التي اسست عام ١٩٧٢م وزعيمها ماهر كايان ، فقد استخدمت وسائل العنف في الجامعات والمدارس العالمية وقد كان لها قواعد في اسطنبول وكذلك هناك منظمة جيش التحرير التركي وهذه الجمعية حاولت الانقلاب على النظام ، فأعدم مؤسسها عام ١٩٧٢م وهناك منظمة اخرى منظمة طريق الثورة التي قامت بالعديد من اعمال العنف والاعتقالات السياسية ، اما احزاب اليمين التركي فقد استخدمت هي ايضاً دور العنف السياسي حيث مارس حزب الحركة القومية بتدريب عناصره على استخدام السلاح والذين اطلق عليهم لقب الذئاب الرمادية ، ومارست هذه العناصر نشاطها خلال المدة ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ضد الجماعات اليسارية ، كل هذه الاوضاع المضطربة ادت الى تدارك الوضع من قبل الجيش من خلال القيام بالانقلاب [2]

---

(١) خالد عبد الوهاب عبد الرزاق ، الصراع بين اليمين واليسار في تركيا وانعكاساته على سياساتها الخارجية (١٩٦٠-١٩٧١) مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٢، ص٤٠-٤١.

(٢) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص ٣٦٤ - ٣٦٥

ثانيا- دور الجيش في الانقلاب

كانت المذكرة التي وجهها القادة الى رئيس الجمهورية تتضمن عدة مطالب منها اعادة العمل بالدستور واعادة القانون والنظام ووضع نهاية للإرهاب وان تقوم الحكومة على الفور بتنفيذ الاصلاح الوارد في الدستور ، ولم يكن في نية القادة العسكريين تولي ادارة البلاد ووضع نهاية الى الحكم الديمقراطي يصلح للديمقراطية ومنع الفوضى وتنفيذ الاصلاحات ، وفي ضوء هذا التطور يمكن وصف انقلاب ١٢ اذار ١٩٧١م هي محاولة اصلاحية للديمقراطية والحالة الاقتصادية من خلال الضغط على الحكومة لتنفيذ الاصلاحات المطلوبة. [١]

في ١٩ اذار ١٩٧١ وجه رئيس الجمهورية الدعوة الى نهاد ايريم لتشكيل الحكومة الجديدة والتي كان الهدف منا اصلاح الاوضاع وتعديل الدستور لكن هذه الحكومة لم تستطيع عمل اي شيء ولم تغير ادنى تغيير من الوضع الراهن وازاء تدهور الوضع اعلنت الحكومة الاحكام العرفية في المدن الرئيسية في البلاد ، انقرة ، اسطنبول ، ايريم ، وعملت الحكومة على تعديل ٤٠ مادة من الدستور وقد اقرت هذه التعديلات من الجيش وقد عارض حزب العدالة الاصلاحات التي قامت بها حكومة ايريم ، وفي المدة التالية من عام ١٩٧١ حدثت ازمة اخرى اذ رفض سليمان ديميريل الاصلاحات وهدد بسحب وزرائه من مجلس الوزراء ، وفي ١٩٧٢ تم تعيين مدحت ايريز نائبا لرئيس الوزراء في حكومة ايريم فكانت هذه المشكلة التي انهت حكومة ايريم وبعدها تفاقمت الأزمة مما ادى بحكومة ايريم الى الاستقالة ، وعاد ايريم الى الحكم مرة اخرى الا انه فشل وقدم استقالته في ٢٧ اذار ١٩٧٢م وبعدها جاءت حكومة سعاد اوركويلو غير انها لم تحظى بقبول وتأييد رئيس الجمهورية ففشلت هي الاخرى .[٢]

---

(١) **نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، مصدر سابق ، ص١١٥ – ١١٦**

(٢) **Stanford Ahaw and EleKural shaw history of lhe ottoManEpire and ModernturKey rol 11 caMbirdg 1977 p 428**

تشكلت حكومة جديدة برئاسة قدير ميلن والتي عدت حكومة ائتلافية من حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري وحزب الثقة ، واستمرت هذه الحكومة حتى ١٩٧٣ م وجاءت هذه الحكومة ببرنامج كبير يشمل جميع المشاكل التي يعاني منها البلاد سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي او الجانب الامني والقضاء على الارهاب ومعالجة البطالة الا ان كل من هذه الجوانب لم يتم معالجتها وبقيت عالقة حتى استقالت الحكومة في ٧ نيسان ١٩٧٣ [١]

تدخل القادة العسكريين مرة اخرى عندما كانت البلاد تعاني من ازمة اخرى الا وهي اختيار رئيس الجمهورية حيث وقع اختيار القادة العسكريين على الجنرال العسكري فاروق كولد قائد القوات البرية وحاول العسكريين بالضغط على المجلس الوطني الكبير من اجل وصول مرشحهم الى رئاسة االجمهورية ، الا انه واجه معارضة شديدة من قبل حزب العدالة والحزب الجمهوري ، امتنعوا عن التصويت بعد فشل محاولة الجيش في ايصال مرشحهم الى رئاسة الجمهورية قام سليمان ديمريل بتقديم مرشح الى رئاسة الجمهورية هو الطيار المتقاعد تكين اربيورون لكنه ايضا فشل في الوصول الى رئاسة الجمهورية اذ لم يحصل كلا المرشحين على ثلثي الاصوات في الانتخابات [٢]

بقيت البلاد من دون رئيس جمهورية مدة طويلة امتدت من اذار ١٩٧١ وحتى تشرين الاول ١٩٧٣ م وقد تم الاتفاق بين رئيس حزب الشعب بولند اجويد و زعيم حزب العدالة سليمان ديمريل على مرشح يقبل به الطرفين فاختأر الجنرال المتقاعد فخري

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، المصدر السابق ، ص١١٩

(٢) shaw and shaw , op-cit , p 28

كورتورك [1] اذ انتخب رئيساً للجمهورية في ٦ نيسان ١٩٧٣ ولحين موعد الانتخابات في ١٤ تشرين الاول ١٩٧٣م [2].

ثالثا : انتخابات ١٩٧٣م

في ١٤ تشرين الأول ١٩٧٣م جرت الانتخابات العلنية والتي لم تنتج عن فوز اي من الاحزاب بأغلبية المقاعد وان كان هناك تفوق ملحوظ الى حزب الشعب الجمهوري الذي حضي بتأييد واسع في صفوف فقراء المدن فحقق اغلبية واضحة في اكبر ثلاثة مدن تركية هي انقرة واسطنبول و ازمير ، وذلك من خلال البرنامج الانتخابي الذي نزل به الحزب الى الشارع في تحسين العلاقة الاجتماعية وتحسين الاوضاع المعيشية ، وكذلك حصل الحزب الجمهوري على نسبة ٣ ،٣٣ % من الاصوات اي ١٨٦ مقعداً برلمانيا كما حصل على ٢٥ مقعداً من ثلث مقاعد مجلس الشيوخ المتنافس عليها في الانتخابات ، وحصل حزب العدالة على ٢٩,٨% من الاصوات اي ١٤٩ مقعدا وحصل الحزب الديمقراطي على ١١,٩% من الاصوات اي ٣٥ مقعداً وحصل حزب الثقة الجمهوري على ٥,٣% من الاصوات اي ١٣ مقعداً في حين حصل الحزب القومي على ٣% من الاصوات اي ٣ مقاعد [3]

ان من ابرز النتائج التي افرزتها انتخابات ١٩٧٣م على المستوى السياسي هي لم تحصل اي من الاحزاب المشاركة في الانتخابات على اغلبية مطلقة من المقاعد في البرلمان حيث يضمن لها تشكيل حكومة ، وهذا يعني العودة الى الحكومات الائتلافية ، وكذلك برزت في انتخابات ١٩٧٣م احزاب صغيرة مثل حزب السلامة الوطني والحزب الديمقراطي الجديد وحصولها على عدد من المقاعد في البرلمان الامر الذي ادى دخولها الى العمل

---

(١) فخري كورتورك : ولد عام ١٩٠٣ في اسطنبول وعين في ١٩٥٧ قائدا للقوات البرية التركية بعد انقلاب ١٩٦٠ احيل الى التقاعد وبعد ذلك عينه جودت صوناي في مجلس الشيوخ ، اصبح رئيساً للجمهورية من ١٩٧٣ – ١٩٨٠ ، توفي عام ١٩٨٧ م . ينظر: نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، المصدر السابق ، ص١٢٠

(٢) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٣٦٧ – ٣٦٨

(٣) Shaw and op- cit p 28

السياسي والمساهمة في تشكيل الحكومات وايضاً من النتائج المهمة هي العودة الى التعددية الحزبية وعدم هيمنة الحزب الواحد على السلطة [1]

(١) محمود شاكر ، التاريخ الاسلامي ، التاريخ المعاصر- تركيا ، ص١٢٧

المبحث الثالث

التطورات الاقتصادية في عهد جودت صوناي

مرت الجمهورية التركية في عهد جودت صوناي (١٩٦٦ – ١٩٧٣) بأزمة اقتصادية حادة وكانت هذه الازمة الاقتصادية من الاسباب الرئيسية لقيام الانقلاب العسكري عام ١٩٧١م وايضاً ساهمت هذه الازمة بالهيجان الشعبي ضد الحكومة نتيجة لزيادة البطالة والتضخم المالي ، وفي مرات كثيرة حاولت الحكومة معالجة الأزمة او على الأقل التخفيف من وطئتها اذ قامت الحكومة بإعلانها خطة اقتصادية للتخفيف من شدة الازمة فأعلنت الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٣ – ١٩٦٨ م والتي ركزت على القطاع الزراعي وقد حدث نمو اقتصادي طفيف حيث اعتمدت الحكومة في توفير الاموال للعمل بهذه الخطة من المساعدات والقروض الاجنبية (١)

اما الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٨ – ١٩٧٢والتي ركزت على زيادة الانتاج في القطاع الصناعي في البلاد مما يؤدي الى زيادة الصادرات وتنظيم الاستيرادات وكانت نسبة النمو ايضاً نسبة طفيفة بسبب قلة الخبرة العامة في مجال الصناعة في تركيا وكذلك الاحوال التي اعتمدت عليها هذه الخطة من المساعدات والقروض الاجنبية وكل هذه الخطة لم تكن قد ساهمت في التخفيض من شدة الازمة الا لنسبة قليلة لذلك بقي العجز في ميزان التجارة الخارجة قائم ولغرض تغطية العجز المستمر في ميزان المدفوعات لجأت الحكومة الى الاعتماد على المساعدات من الولايات المتحدة الامريكية فقد زودت الولايات المتحدة تركيا خلال ١٩٦٣ – ١٩٧٠ ب ٢,١ مليار دولار امريكي واثقلت الديون كاهل

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، المصدر السابق ، ص١١٠

الاقتصاد التركي اذ بلغ اجمالي الدين ١٨,٤ مليار ليرة تركية عام ١٩٦٩ وهكذا دخل الاقتصاد التركي في مشكلة اخرى [(١)]

ويمكن القول ان المساعدات والقروض التي كانت تحصل عليها الحكومة التركية من مختلف الدول الاوربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية قد ساهمت من جهة من تخفيف الازمة الاقتصادية من خلال الدعم الاقتصادي والتنمية ، ومن جهة قد ساهمت هذه القروض في ارهان الاقتصاد التركي الى الولايات المتحدة الامريكية من خلال الفوائد المترتبة على هذه الاموال ، وكذلك ان هذه الاموال هي دين على الحكومة التركية يعني ان الاقتصاد التركي وقع بين مطرقة الحكومة العاجزة عن معالجة الازمة الاقتصادية الا من خلال القروض وبين مطرقة الاموال الامريكية التي اثقلت كاهل البلاد بالديون.

وهكذا نجد الاقتصاد التركي في ازمة حقيقية تشابه الى حد بعيد الازمة التي ادت الى الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠ فلن يجد التخطيط التي قامت به الدولة الا ليخدم مصلحة الرأسمال الاجنبي وبعد هذا الوضع المرتبك لجأت حكومة سليمان ديميريل الى تخفيض قيمة الليرة التركية عام ١٩٧٠م الا ان هذه الاجراءات ادت الى نتائج عكسية قد ارتفعت قيمة السلع وتعثرت عمليات التصدير الى الخارج مما ادى الى زيادة العجز المالي [(٢)]

انعكست الازمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد على اوضاع الناس العامة حيث تصاعدت الاضطرابات العالمية التي قادها اليسار التركي وكان هناك هيجان شعبي من الفلاحين وبدأت التظاهرات تظهر بشكل واضح وواسع فخرجت مظاهرات كبيرة في عام ١٩٧٠ وحاولت الشرطة تفريق المتظاهرين مما ادى الى احداث اشتباكات بين العمال والشرطة ادى ذلك الى ان تقوم الحكومة بإعلان الاحكام العرفية في كثير من المناطق

---

(١) منى عبد الكريم فرحان ، الاقتصاد التركي ، معهد الدراسات الاسيوية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٥، ص٢٦

(٢) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية ، ص٢٠٨

والمدن الرئيسية ومنها اسطنبول ، وذهبت الحكومة الى اتخاذ هذا الاجراء نتيجة الى عزمها على معالجة الوضع القائم[1]

ونتيجة لما سبق لم تستطيع الحكومات التركية معالجة الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد منذ ١٩٥٩م حيث كانت هناك ازمة حادة ساهمت في قيام الانقلاب العسكري في عام ١٩٦٠م وحتى عام ١٩٧٠م اذ شكلت الازمة الاقتصادية معضلة كبيرة الى البلاد وساهمت في قيام الانقلاب العسكري لعام ١٩٧١م ويرجع فشل الحكومة في معالجة الازمة الى عدة اسباب منها اعتماد الحكومة على المساعدات الخارجية و عدم اعتمادها على خطط تنموية في الداخل لتحسين الاقتصاد وكذلك لإهمال الحكومة وانشغالها في الازمات السياسية في البلاد ، وسبب آخر عدم وجود كوادر – وقدرات ماهرة لتحسين الاقتصاد التركي ، كل هذا ادى بأن تكون الازمة الاقتصادية من الازمات التي تعاني منها الحكومة التركية وعلى امد طويل .

(١) نوال عبد الجبار سلطان الطتائي ، المصدر السابق ، ص١١٢

المبحث الرابع

طبيعة علاقات تركيا الخارجية في عهد جودت صوناي

أولا : نشأة وتطور العلاقات التركية العربية

تعد تركيا واحدة من الدول التي تربطها بالأمة العربية علاقات تاريخية عميقة الجذور ، اذ إن القسم الاكبر من الوطن العربي، من العراق وحتى الجزائر غربا ، كان جزء من الدولة العثمانية التي حكمت الوطن العربي لقرون اربعة ، الا ان تركيا الحديثة غير تركيا العثمانية ، فهي في المدة اللاحقة لعام ١٩٢٣ ، ادارت ظهرها للشرق واتجهت الى الغرب سعيا للأخذ بعلمه واسباب تقدمه ، فتنكرت لكل ما يمت بصلة للشرق وللحضارة الاسلامية مما قضى على الكثير من العوامل التي كانت تربطها بالشعب العربي والشعوب الاسلامية(١).

ان اعلان الجمهورية في تركيا عام ١٩٢٣ ، كان نقطة التحول الاساس في السياسة التركية ، إذ سعى الاتراك منذ ذلك الوقت الى تحقيق هدف استراتيجي بالنسبة لهم ، تمثل بالحصول على اكبر استفادة من الغرب لبناء المصالح التركية، الامر الذي جعلها تشكل قوة اقتصادية ذات ثقل نوعي في الشرق الاوسط ، كما انها اصبحت واحدة من القوى العسكرية الرئيسة في العالم من حيث حجم القوات المسلحة والتسليح(٢).

من اهم المؤثرات الجغرافية في سياسة الدولة ، وجودها في منطقة مهمة من الناحية العسكرية والاقتصادية ، اذ يعطيها هذا الموقع ، قوة وفاعلية في سياستها الخارجية اذا ما امتلكت القوة واستطاعت ان تستغل هذا الموقع للضغط على الدول الاخرى من اجل تحقيق اهدافها وهذا ما ينطبق على تركيا، اذ تتحدد اهميتها الاستراتيجية في اغلب جوانبها

---

(١) خليل ابراهيم الناصري، التطورات لمعاصرة في العلاقات العربية التركية ، مطبعة الراية ، بغداد ، ١٩٩٠، ص٣٥.

(٢) عبد الوهاب عبد الستار القصاب (العميد البحري الركن) ، "تهديدات دول الجوار الاقليمي للامن القومي العربي – تركيا – دراسة حالة" ، اوراق عربية ، الجامعة المستنصرية ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، بغداد ، العدد ٢٨، ٢٠٠٠، ص٥.

بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله وما ينطوي على ذلك التميز من مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية(١). فقد منحها موقعها هذا فرص الاطلال على نقاط ذوات اهمية خاصة لدول العالم والتأثير فيها.

ويتميز موقع تركيا بميزات مهمة من الناحية الاستراتيجية ، بوصفها نقطة الالتقاء بين اسيا واوربا ، ولاحتواء ارضها على المعبر المائي الوحيد الذي يصل بين البحر الاسود والمتوسط ، ويتضمن هذا المعبر ، مضيق البسفور في الشمال الشرقي ، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي، وبينهما بحر مرمرة، لذلك فهي من الناحية الجيوبوليتيكية منطقة اتصال بين الشرق والغرب، اذ تتحكم في مدخل ومخرج البحر الاسود ، ومن ثم فهي تتحكم بممرات مائية مهمة لا تقل اهمية عن قناتي السويس وبنما ، كما ان موقع تركيا المهم هذا جعل منها دولة تسيطر على معظم الطرق الجوية والبرية المباشرة بين الاتحاد السوفيتي ومنطقة الشرق الاوسط وافريقيا .ان موقع تركيا الجغرافي هذا جعلها اكثر عرضة للأحداث والمتغيرات السياسية الجارية فيها مما كان لها انعكاساتها المباشرة او غير المباشرة عليها وعلى طبيعة علاقاتها مع الدول المجاورة لها . ومن هنا يتضح ان للموقع الجغرافي التركي وزنا وتقديرا كبيرين نسبة الى صانع القرار السياسي التركي انعكس على طبيعة التحرك السياسي التركي سواء داخل تركيا او خارجها.

بدأت تركيا في المدة من ١٩٦٣ – ١٩٦٦ م تغير من سياستها تجاه الدول العربية باتجاه تحسين العلاقات التركية العربية ، وكذلك مؤازرة المواقف العربية ودعمها في المحافل الدولية ، وان هذا التغيير في السياسة الخارجية التركية جاء نتيجة للفشل الذي منيت به من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية حيث كان موقف هذه الدول

---

(١) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١، ص٢٢٧.

معارض وبشدة في القضية القبرصية [1] ، لذلك رأت تركيا ضرورة تطور علاقتها الخارجية مع الدول العربية ، ويتضح ذلك جليا من المقترح التي قدمته وزارة التجارة التركية الى حكومتها في ضرورة ان تشتري الدول العربية جزءاً من محصول البندق وهذه خطوة نحو تحسين العلاقات وتطويرها تجارياً ، [2]

ارادت الحكومة التركية ان تقلص من علاقتها مع اسرائيل في مجالات التجارة والمجالات الاخرى حيث ان العرب ينظرون الى اسرائيل بأنه معتدي على جزء من ارضهم وان تركيا ارادت ان تقف بوجه اسرائيل في احتلاله لفلسطين وتساند العرب في موقفهم ضد اسرائيل الا ان اسرائيل بدأت تمارس الضغوط على الحكومة التركية من اجل وضع العراقيل امام تحسين العلاقات التركية – العربية من خلال علاقة الصهاينة بالولايات المتحدة الامريكية ، الا ان الاتراك ادركوا ضرورة تغيير السياسة الخارجية باتجاه الدول العربية، وكانت تركيا قد بادرت بالتواصل مع الاقطار العربية بغية تحسين علاقتها حيث بدأت العلاقات التركية – المصرية تذهب باتجاه التطبيق ، اذ زار وزير خارجية تركيا احسان صبري مصر وبحث مع الحكومة المصرية سبل تطير العلاقات التركية المصرية والعمل من اجل تطوير وتقوية العلاقات بينهما في جميع المجالات [3]

---

(١) القضية القبرصية : مشكلة بين تركيا واليونان قامت على اسباب اثنية (القومية – اللغة – الدين) وطالبت اليونان بضم قبرص اليها لأنه فيها اغلبية يونانية وطالبت تركيا بعدم ضمها لليونان حتى لا تهضم الاقلية التركية وبدأت المشكلة منذ ١٨٢١ وتطورت حتى عقد مؤتمر لوزان ١٩٢٣ لتسوية النزاع لكن في عام ١٩٧٤ تدخلت تركيا في السيطرة على الجزء الثاني من الجزيرة وعرضت على الامم المتحدة وتم تقسيم الجزيرة الى منطقة نفوذ شمالي لتركيا ومنطقة نفوذ جنوبي لليونان ، ينظر : محمد صادق جميل الحمداني ، المشكلة القبرصية ، دراسة جيولوجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ،كلية التربية ابن رشد ، ٢٠٠٢ ، ص١٣٥ – ١٤٣

(٢) خليل ابراهيم الناصري ، المصدر السابق ، ص٢١٢

(٣) سحر صادق جابر ، السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي ١٩٥٨ – ١٩٧٣م ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ص١١٦ – ١١٧ ، ايمان ديني ، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ، مكتبة الوفاء القانونية ، ط١ ، ٢٠١٤ ، ص ١٥٠ – ١٥١ .

وقفت الحكومة التركية الى جانب الموقف العربي الموحد في اثر تصاعد اجواء التوتر بين سوريا ومصر والاردن ضد اسرائيل وخاصة بعد الاشتباكات الجوية بين الطائرات السورية والاسرائيلية في ٧ نيسان ١٩٦٧ وكان موقف تركيا من هذا التوتر العربي الاسرائيلي موقف الحياد ثم التعاطف مع العرب وهذا ما صرح به الرئيس التركي جودت صوناي (١٩٦٦ – ١٩٧٣) " ان تركيا تولي اهمية كبيرة للسلام والاستقرار في منطقتنا لذا فهي تراقب الاجراءات التي يمكن ان تهدد السلام في المنطقة " ، وعندما بدأت بوادر الحرب بين العرب واسرائيل في العام ١٩٦٧ اعلنت تركيا انها لن تسمح لأي طائرة من طائرات حلف شمال الاطلسي [١] استخدام قواعدها ضد العرب في حال اندلاع الحرب بين الجانبين ، وعندما اعلنت الحرب كان موقف تركيا حيادياً من الحرب والأكثر من ذلك انها رفضت استخدام قواعدها الحيوية في الاعتداء على الدول العربية من قبل حلف الناتو[٢] رفضت تركيا احتلال اسرائيل لمنطقة الجولان السورية عقب حرب ١٩٦٧ م وكذلك قدمت الحكومة التركية مساعدات الى الدول التي وقع عليها العدوان (مصر – سوريا – الاردن) وكانت المساعدات غذائية وطبية ، اكدت وزارة الخارجية التركية على لسان وزير خارجيتها ان موقف تركيا من العدوان واضح وهو ان تركيا ترفض العدوان على الدول العربية وكان هذا موقف تركيا في العدوان عام ١٩٦٧ ، اما موقفها من القدس ايضاً كان موقف مؤيد الى الدول العربية اذ صرح رئيس الجمهورية التركي جودت صوناي

---

(١) حلف شمال الاطلسي : هو منظمة عسكرية اوربية تأسس عام ١٩٤٩م ويضم الحلف ٢٨ دولة اوربية وتقود الحلف الولايات المتحدة الامريكية وكان مقر الحلف بروكسل عاصمة بلجيكا ، الهدف من انشاء الحلف هو مواجهة المد الشيوعي المتمثل بالاتحاد السوفيتي حيث انقسم العالم الى معسكرين بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م ، معسكر رأسمالي متمثل بالولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ، وشيوعي متمثل بالاتحاد السوفيتي وحلفائه وتمثل هذه المرحلة مرحلة الحرب الباردة . ينظر : احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي ، ص ١١٥

(٢) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية ، ص٣٠٦ ، عمر الحضرمي ، العلاقات العربية التركية ، تاريخها وواقعها ، ونظرة في مستقبلها ، دار جرير للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص٢١٢

بوجوب انسحاب القوات الاسرائيلية من القدس ومن جميع الاراضي التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧ ، ودعت تركيا مجلس الامن في التصويت الذي كان في مجلس الامن لصالح العرب في سحب القوات المحتلة منه [١]

لكن السياسة الخارجية التركية اخذت بالتحسن بعد عام ١٩٦٥، اثر الانتخابات النيابية التي حدثت في تركيا ، اذ عقدت اتفاقية تجارية مع العراق في ٣ اب ١٩٦٥ كما سويت عام ١٩٦٦ القضايا المتعلقة بالحركات الكردية في المناطق الحدودية المشتركة بينهما[٢].

وعندما قامت ثورة تموز ١٩٦٨ في العراق، سارعت الحكومة التركية الى الاعتراف الفوري بها ، اذ لاقت استحسان الحكومة العراقية بذلك[٣]. اما بالنسبة لسوريا ، فأنها استمرت بأتخاذ موقف مناهض للسياسة التركية ، اذ بقيت مشكلة الخلاف على سلخ لواء الاسكندرونة وتوزيع مياه نهر الفرات من اسباب توتر العلاقات السورية – التركية ، سيما بعد ان بدأت تركيا في بناء السدود الأروائية منذ منتصف الستينات[٤].

وعلاوة على ذلك ، كان للعديد من الاجراءات السورية المتمثلة بتأميم ممتلكات المواطنين الاتراك وتحديد استعمال اراضيهم في سوريا سببا للنزاع واجهاض أي بوادر لنمو وتطور العلاقات بينهما[٥].

---

(١) احمد جاسم ابراهيم ، تركيا والشرق العربي ١٩٦٧ – ١٩٧٩ ، قراءة في البراغماتية التركية وتداعياتها الاقليمية، دار ليندا للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، ج١ ، ط١، ٢٠١٨م ، ص١٢٣ – ١٢٤ ، وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص١٣٧

(٢) سمير عبد الوهاب التكريتي ، المصدر السابق ، ص١٥٣.

(٣) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، علاقات تركيا المعاصرة ، في إبراهيم خليل احمد واخرون ، المصدر السابق ، ص٢٢٦.

(٤) غازي فيصل (ترجمة) ، تركيا والدول العربية في الشرق الاوسط ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، بغداد ، ١٩٨٥، ص٧.

(٥) اكمل الدين احسان اوغلو واخرون ، العلاقات العربية التركية من منظور تركي ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٣، ص٢٦٦-٢٦٧.

ويمكن القول في هذا الصدد ، ان هذا التغيير في سياسة تركيا الخارجية تجاه الاقطار العربية، لم يكن الا بعد الفشل الذي منيت به تركيا في الحصول على دعم العرب فيما يخص الازمة القبرصية عام ١٩٦٤، فقد دفعت هذه الأزمة المسؤولين الاتراك الى اتباع سياسة التوازن ما بين مصالحها في الاقطار العربية ومصالحها في الغرب ، وذلك من اجل الحصول على دعم العرب لقضاياها السياسية، ومنها القضية القبرصية(١).

ومهما كانت النوايا التركية تجاه العلاقات مع العرب، الا انها بقيت مرهونة بمدى سياسة تركيا تجاه القضية الفلسطينية واسرائيل وبشكل عام، بدأت تركيا مراجعة سياستها نحو اسرائيل . إزاء القضية الفلسطينية وبدأت في تطوير علاقات اوثق مع منظمة التحرير الفلسطينية ودول الجوار العربي، كما ان موقف تركيا ، قد تحسن بعد حرب عام ١٩٦٧ ، لوقوفها الى جانب العرب والقضية الفسطينية في الامم المتحدة ، وطالبت بأنسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة(٢).

لكن سوريا ، سرعان ما غيرت سياستها تجاه تركيا ، بعد ازدياد التهديدات الصهيونية على حدودها الجنوبية عام ١٩٦٦. وبهذا فقد ابدت رغبتها في تهدئة الاوضاع الحدودية مع جارتها الشمالية ، للتفرغ كليا لمشاكلها مع الكيان الصهيوني . وعليه،اتجه كل من البلدين الى ايجاد حل للمشاكل الحدودية بينهما فوقعا "اتفاقية حدود "بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٦٦(٣).

واستمرت محاولات السيطرة على التوترات من كلا البلدين ، لكن ارتباطاتهما ، الدولية، كانت في الواقع هي جوهر العقبات التي وقفت في طريق التحسن الحقيقي للعلاقات بينهما مثل سورية وعلاقاتها الوثيقة بالمعسكر الاشتراكي، وتركيا وعضويتها في

(١) خليل ابراهيم الناصري ، المصدر السابق ، ص١٢١.

(٢) نجدة فتحي صفوت ، موقف تركيا من قضية فلسطين "، المستقل العربي ، السنة الخامسة ، العدد ٤٥ ، تشرين الثاني ١٩٨٢ ، ص٩٧ .

(٣) اكمل الدين احسان اوغلو واخرون ، المصدر السابق ، ص٢٦٧.

الحلف الاطلسي ، أي ان علاقات الشرق مع الغرب قد انعكست بصفة عامة على (الشرق الاوسط) وبصفة خاصة على العلاقات السورية – التركية ، لذلك لم يختف التوتر بين البلدين تماما[1].

اكد الاتراك موقفهم من التدخل الاسرائيلي في الأراضي العربية اثناء زياراتهم الرسمية لتعزيز العلاقات التركية العربية ، اذ زار الرئيس التركي في زيارة رسمية العراق عام ١٩٦٨ ، وكذلك زار سوريا وقد رافق الرئيس التركي وفد عالي المستوى ، واوضح الرئيس التركي ان زيارته الى العراق جاءت في طور تطوير العلاقات بين البلدين [2]

وفي عام ١٩٦٩م اقدمت السلطات الاسرائيلية الى ارتكاب جريمة في المسجد الاقصى اذ قامت بأحراق المسجد الاقصى مما اثار موجة عارمة من ردود الافعال العربية وكانت تركيا من بين الدول التي سارعت الى اعلان الغضب وكان على لسان رئيس وزرائها سليمان ديميريل واكدت بضرورة اجراء تحقيق بهذه الجريمة [3]

وفي عام ١٩٧١م شهدت تركيا تغييراً سياسياً حيث قام رئيس الاركان التركي بالانقلاب على حكومة سليمان ديميريل وتشكيل حكومة برئاسة نهاد ايريم وعملت هذه الحكومة على تطوير العلاقات بين تركيا والبلدان العربية اذ كانت تركيا تعاني من ازمات اقتصادية كبيرة وهكذا سعت الحكومة التركية جاهدة في تطوير علاقتها مع الدول العربية وخاصة الدول النفطية ، وعلى اساس ذلك وقعت الحكومة التركية بروتوكول اقتصادي مع العراق عام ١٩٧٢م من اجل توسيع قاعدة التعاون الاقتصادي في مجالات النفط والتجارة وكان نتيجة ذلك تنفيذ مشروع انبوب النفط العراقي – التركي الذي يزود تركيا بالنفط

---

(١) اكمل الدين احسان اوغلو ، المصدر السابق ، ص٣١١.

(٢) سحر صادق جابر ، المصدر السابق ، ص ١٣١ –١٣٣

(٣) المصدر نفسه ، ص١٣٥

العراقي الخام ، وكذلك وقعت الحكومة التركية مع سوريا عام ١٩٧٢م اتفاقية تبادل تجاري[١]

ثانيا: طبيعة العلاقات التركية – الامريكية

يمكن ان يطرح القارئ سؤال وهو لماذا اتجهت الولايات المتحدة بكل ثقلها السياسي والعسكري والاقتصادي وحتى الدبلوماسي بعد الحرب العالمية الثانية الى تركيا وبشكل يختلف عن بقية علاقاتها مع الدول الأخرى؟

الإجابة على هذا التساؤل مطولة ولكن سنركز على النقاط الأساسية ومنها:

أولا: ظهور الدولة التركية بحلتها الجديدة وهي دولة علمانية ديمقراطية تعتبر الإسلام السبب الوحيد في تخلفها اثار من حافز الولايات المتحدة لتكوين علاقات مع تركيا.

ثانيا: الموقع الجغرافي الذي تحتله الجمهورية التركية وهو مسيطر على الطرق التجارية في العالم والمضائق البسفور والدردنيل وأيضا موقعها بالنسبة للعالم فهي في وسط الدول الغنية بالنفط والموارد الاقتصادية الأخرى.

ثالثا: ظهور الخطر السوفيتي المتمثل بالأفكار الشيوعية التي كانت تجد طريقها الى تركيا لو لا الولايات المتحدة الامريكية وحلم السوفييت في الوصول الى المياه الدافئة ومنطقة المضائق.

رابعا: الدولة التركية لها ثقلها السياسي في المنطقة ويمكن ان تؤثر وبشكل مباشر على سياسات الكثير من الدول العربية وغير العربية ، وهي دولة محورية في الشرق الأوسط.

خامسا: والنقطة المهمة هو ظهور الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة كلاعب أساسي في السياسة والاقتصاد بعد ان انتهى الدور البريطاني الذي كان مخيما على هذه المناطق ومن يريد ان يسيطر على منطقة الشرق الأوسط وخاصة الدول الغنية في النفط مثل الخليج العربي والعراق وغريها علية ان يكسب تركيا الى صفة.

---

(١)سحر صادق جابر ، المصدر السابق ، ص ١٣٥

سادسا: بدأ الاقتصاد الأمريكي بحاجة الى أسواق خارج أمريكا لتصريف المنتجات وان تركيا خير سوق وهي بحاجة لذلك على اعتبارها دولة مركزية في المنطقة [١] .

شهدت العلاقات التركية – الامريكية تطور ملحوظ في هذه المدة ويرجع جذور العلاقات بين الطرفين الى مدة أقدم حيث دخلت الولايات المتحدة الامريكية كلاعب اساسي في المنطقة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية اذ عدت الولايات المتحدة الامريكية تركيا جزء من امنها القومي وان اي تعدي على تركيا يعد تعدي بحد ذاته على الولايات المتحدة الامريكية وهذا ما ينصه حلف شمال الاطلسي، واستمرت العلاقات بين الطرفين بشكل جيد وخاصة في المدة من ١٩٦٦ – ١٩٧٣[٢]

على اثر تصاعد مطاليب الرأي العام التركي الذي مثلته احزاب المعارضة والحركات الطلابية والصحف وغيرها ، بإعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة مع الولايات المتحدة الامريكية ، تقدمت الحكومة التركية في ٧ نسيان ١٩٦٦م باقتراح الى الولايات المتحدة الامريكية لمعالجة شاملة للاتفاقيات المعقودة بين الطرفين التي ناهز عددها ٥٤ اتفاقية عسكرية واقتصادية وسياسية .[٣] وبعد قبول الولايات المتحدة الامريكية الاقتراح دخلت الاخير في مفاوضات مع تركيا نتج عنها ادخال تعديلات على الاتفاقية الاصلية ومنها " اتفاقية التسهيلات العسكرية لعام ١٩٥٤" حيث تقرر ان الادارة الامريكية لن تحجب اي اسرار عن الحكومة التركية ، وكما شمل كذلك التعديلات تقليص الوجود العسكري

---

(١) نبيل محمد سليم ، تطور العلاقات التركية– الاميركية، اطروحة دكتواره غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة، بغداد ،١٩٩٧،ص٢

(٢) نغم عبد الهادي حسن ، المصدر السابق ، ص٧٥– ٧٨

(٣) لقمان محمد محمود احمد ، العلاقات التركية الامريكية ، ١٩٧٥ – ١٩٩١ م ، دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٤ ، ص٣٣ – ٣٤

الامريكي في تركيا وتسليم القاعدة الحيوية في ازمير ومحطات الرادار في سينوب وديار بكر ومطار انجرليك الى بنود اتفاقية جديدة .[1]

في تموز عام ١٩٦٩ لتأكيد بعض الاتفاقيات التي بقيت متاركمة منذ سنوات . قررت تركيا تنويع سياستها الخارجية، بمعنى التقارب من الاتحاد السوفيتي والدول العربية وفي الوقت نفسه التحول من سياسة الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة إلى محدودية الاعتماد عليها .ومرة اخرى ادرك الاتراك ان الولايات المتحدة لا تعير اهمية لمصالح حلفائها الا بالقدر الذي يخدم مصالحها وامنها[2]

وفي تموز ١٩٦٩م وقعت تركيا والولايات المتحدة الامريكية " اتفاقية التعاون الدفاعي المشترك لتثبيت بعض الاتفاقيات الثنائية التي تراكمت على مدى سنوات طويلة " لأن العلاقة كانت تتجه الى التوتر بسبب القضية القبرصية[3]

انعكست المشاكل التي كانت تركيا تعاني منها على علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية فالقضية القبرصية التي كانت تشكل خلافا كبيرا بين اليونان وتركيا والتي بدأت بشكل واضح في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين ، ففي ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧م تفاقمت المشكلة القبرصية اثر وصول الكولونيل جورج كريفاس زعيم منظمة أيوكا السرية الى قبرص وانذرت الحكومة التركية اليونان بسحب الجنرال جريفاس واخلاء الجزيرة من القوات اليونانية، وتحت اشراف المبعوث الشخصي للرئيس الأمريكي تم الاتفاق على اخلاء الجزيرة من الجيش اليوناني البالغ عددهم ثمانية الاف جندي وعودة "جريفاس"

---

(١) لقمان محمود احمد ، العلاقات التركية الامريكية ١٩٦٠ – ١٩٧٤ ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٠ ، ص٣٨ – ٧٨

(٢)لقمان محمود احمد ، العلاقات التركية الامريكية ١٩٦٠ – ١٩٧٤ ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٠ ، ص٣٣

(٣) هدى نبيل كاظم ، السياسة الخارجية الامريكية حيال تركيا واستمرار التحالف ام تحول نحو الشراكة، دار امجد للنشر والتوزيع ، المطبعة العربية ، ٢٠١٥م ، ص٤٨

الى اليونان. الا ان جريفاس عاد الى الجزيرة مرة ثانية عام ١٩٧١م واخطرت تركيا اليونان بذلك ، كذلك ترجع المشكلة في تطوراتها الى محاولات الدول الاخرى ذات المصلحة في استغلال ثغرات المجتمع القبرصي والنفاذ من خلالها من اجل السيطرة على الموقع الاستراتيجي الخطير الذي تحتله الجزيرة .[١]

بعد فشل الحكومة التركية كسب القضية القبرصية في اثناء عرضها على الجمعية العامة للامم المتحدة في تشرين الاول ١٩٦٥ إذ كانت نتيجة، التصويت لصالح قبرص باعتبارها دولة مستقلة وذات سيادة ورفض أي تدخل في شؤونها الداخلية، وقد اتخذ القرار بنسبة دولة مؤيدة له في حين امتنعت دول عن التصويت مقابل تأييد اربعة دول لصالح القارر وهي الولايات المتحدة وايران وباكستان والبانيا .كل ذلك قد خلق شعور بالصدمة والاحباط في انقرة، إذ وجدت تركيا نفسها فيها ليست دولة ومعزولة عن الدول الاشتراكية و الدول العربية بل ومعزولة كذلك عن الدول الغربية ذاتها التي اختارت صف اليونان .فضلا عن عدم استغلال العرب لهذا الموقف وتوظيف تركيا وجلبها لمصلحتهم.[٢]

وعلى العموم يمكن وصف العلاقات التركية – الامريكية خلال عهد الرئيس جودت صوناي بانها علاقات جيدة بين الطرفين حيث تم الاتفاق والتفاهم على كثير من الامور التي تهم الطرفين.

---

(١) احمد جاسم ابارهيم الشمري القضية – القبرصية.والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي ١٩٦٠ – ١٩٩٤، مجلة مركز بابل للدارسات الانسانية، جامعة بابل، المجلد الاول، العدد الاول في كانون الثاني ،٢٠١٨ ، ص٨٢

(٢) المصدر نفسه ، ص٨٣

الخاتمة

من خلال ماذكر نستطيع استنتاج مايلي :

١- يعد عهد جودت صوناي من ابرز العهود التي مرت في تاريخ الدولة التركية لما فيه من حوادث تاريخية مهمة غيرت من مجرى الوضع الداخلي والخارجي في تركيا

٢- ظهور الاحزاب السياسية في تركيا خلال مدة جودت صوناي كانت ناتج عن البرامج التي تعاقبت على الحكومات والتي كانت تحمل بطياتها تسامحاً تجاه الحياة الديمقراطية.

٣- فشل التجربة الحزبية في تركيا في هذه المدة نتيجة لعدم انسجام البرامج التي تأتي بها الاحزاب ، فهناك احزاب اسلامية ، وهناك احزاب علمانية ، وهناك احزاب وسطية ، ولهذه الاحزاب وجهات نظر مختلفة في ادارة الدولة .

٤- يختلف الجيش التركي عن بقية الجيوش في العالم ، والجيش التركي يعد هو الاساس في حماية العملية السياسية وفقاً لما جاء به اتاتورك.

٥- لم يكن الانقلاب الذي حدث عام ١٩٧١ من فراغ وانما كان له عدة اسباب سياسية واقتصادية واجتماعية واخرى تتعلق بالمبادئ الاساسية التي ارساها اتاتورك.

٦- كانت الانقلابات التي حدثت في تركيا من صالحها ، فلو ان الجيش ترك البلاد بأيدي السياسيين لأصبحت البلاد في خبر كان ، ونلاحظ متى ما اصبحت البلاد في مأزق تدخل الجيش ليحل الخلاف لصالح المصلحه العامة .

٧- تدخل الجيش في السياسة هو ليس الهدف منه الحصول على السلطه او حكم البلاد وانما تصحيح المسار السياسي وفقا لما جاء به اتاتورك وكذلك وقف تدخل الدول الغربية في الوضع الداخلي التركي والدليل نلاحظ بعد كل حادثة انقلاب يسلم الجيش السلطة الى المدنيين.

٨- تدهور الوضع الاقتصادي وعدم حل الازمة الاقتصادية بسبب اعتماد الحكومة التركية على القروض الاجنبية وهذه القروض اثقلت كاهل الدولة بالديون وكذلك عدم استثمار هذه الاموال في مشاريع استثمارية.

٩- حاولت الحكومة اصلاح الوضع الاقتصادي ولكن لم تجد حلول جذرية للمشكلة لأن اصلاح الوضع الاقتصادي لا يتم بيوم وليلة بل يحتاج الى خطط وعمل تستغرق سنوات.

١٠- تطور العلاقات التركية العربية ، فتركيا تحولت في عهد جودت صوناي الى مؤازرة للدول العربية والدفاع عن حقوقها المغتصبة .

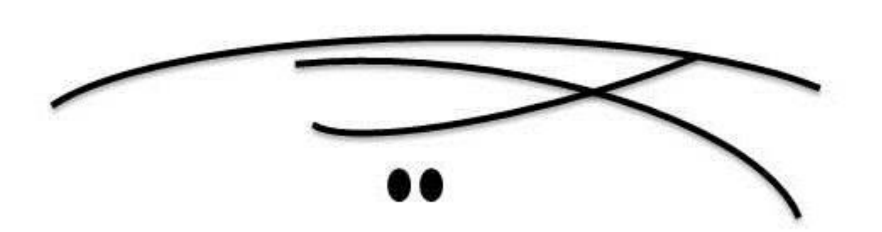
كما تحسنت العلاقات التركية – الامريكية من خلال تعديل بعض الاتفاقيات بين البلدين.

١١- مرت العلاقات التركية الامريكية بأزمات بين الجانبين بسبب الازمة القبرصية .

الفصل السادس

تركيا في عهد فخري كورتورك

١٩٧٣ - ١٩٨٠



المبحث الأول

الانتخابات النيابية والحكومات الائتلافية

انتهت مدة صلاحيات رئيس الجمهورية في إذار عام ١٩٧٣، إلا أن الحملة لإعادة انتخابه كانت قد بدأت قبل ذلك بكثير، في كانون الثاني عام ١٩٧٣ أختير رئيس الوزراء فريد ملين، وأخبر سليمان ديميريل بأنه لدى قيادة الجيش مشروع تمديد خدمة جودت صوناي لمدة ثلاث سنوات، خلف هذه الخطة كانت تكمن فكرة تمديد سيطرة القيادة العسكرية على الحياة السياسية ، وأن تتم المحافظة على الطبيعة (فوق الحزبية) للحكومة، أجاب سليمان ديميريل بأنه يقف موقفاً قاطعاً ضد هذه الخطة، وأن مسألة انتخاب الرئيس لايحلها الا المجلس الوطني الكبير[١].

أقدمت القيادة العسكرية في شباط ، على مناقشة مسألة الرئيس القادم مع قادة الاحزاب السياسية ، إلا أن ديميريل وبغض النظر عن طلب فاروق غورلير [٢]، لم يحضر الاجتماع ، وفي نهاية شباط دعي سليمان ديميريل الى القصر الجمهوري للقاء جودت صوناي، وهناك اعلمه بانه إذا لم يتم تمديد مدة رئاسته فان القيادة العسكرية ترغب في ترشيح فاروق غورلير لهذا المنصب، ورداً على ذلك صرح ديميريل بأن حزب العدالة لم يصوت لغورلير، لأن الحزب لايريد ان يصبح منصب رئيس هيأة الاركان الذي يوصل الى الرئاسة، وهذا يجلب ضرراً على الديمقراطية ويجر الجيش الى السياسة.[٣].

---

(١) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، التطورات الدستورية في تركيا ، ص٢٣٩ .

(٢) فاروق غورلير : هو عديل الرئيس جودت صوناي، و أختير رئيساً للأركان بعد تقاعد الجنرال ممدوح جاكماك، وكان قبل ذلك يتولى منصب قائد القوات البرية، وقد رشحه اليمين بعد تنظيم دقيق شمل السيطرة الفعلية على أجهزة الأعلام أبرزت على أنه مصطفى كمال أخر، وإن توليه رئاسة الجمهورية سيعيد أمجاد تركيا الأولى، وقد أجرى العسكريون أتصالات مع قادة الأحزاب حذروا فيها من أية محاولة لأعاقة إنتخاب فاروق غورلر من قبل المجلس الوطني الكبير، إلا أن هذه المحاولة فشلت أمام أصرار الحزبين الرئيسين الذين صوتا لصالح فخري كورتورك . ينظر : المصدر نفسه ، ص٢٣٩

(٣) ايريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٣٧٣

أحيل فاروق غورلير في إذار ١٩٧٣ على التقاعد من منصب رئاسة أركان الجيش، لكي يتسنى له ترشيح نفسه في إنتخابات الرئاسة، بدأت الجولة الأولى للتصويت على منصب رئاسة الجمهورية في أجتماع مشترك لمجلس الأمة ومجلس الشيوخ في ١٣ آذار عام ١٩٧٣، وكما كان متوقعاً لم يحصل غورلير على العدد اللازم من الأصوات، وبعد ١٥ دورة اقتراع ، تمكنت الأحزاب السياسية أخيرا من التوافق على مرشح هو السيناتور والادميرال المتقاعد فخري كوروترك ليكون رئيسا للجمهورية التركية[١] .

ويبدو ان انتخاب فخري كورو ترك جاء بفضل التعاون بين بولند اجاويد[٢] زعيم حزب الشعب الجمهوري وسليمان ديميريل زعيم حزب العدالة ، وتمكنهما من الضغط على العسكريين[٣].

تسلم فخري كوروتورك رئاسة الجمهورية ، في وقت اقترب فيه موعد الانتخابات النيابية، وأخذت الأحزاب تستعد للصراع ، وكان رئيس الوزراء فريد ملين قد انضم الى حزب الثقة الجمهوري الذي انشق عن حزب الشعب الجمهوري وزعيمه بولنت اجاويد ،

---

(١) عبد العزيز محمد عوض الله ، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة ، جامعة القاهرة ، د ت ، ص١٢٩ ؛ رضا هلال ، السيف والهلال ، ص١٢٨ .

(٢) بولنت اجاويد : ولد عام ١٩٢٥ في استانبول ، انهى دراسته الثانوية عام ١٩٤٤ من كلية روبرت ثم درس لمدة عامين في كلية اللغات ، وبعد عودته الى تركيا عمل في صحيفتي (أولوس وخلقجي) . سافر بعدها الى الولايات المتحدة للدراسة في جامعة هوارد وبقي هناك مدة عام واحد ثم عاد الى تركيا عام ١٩٥٧. برز أجاويد على الساحة السياسية منذ عام ١٩٦٧ عندما نشبت أزمة داخل حزب الشعب ، حيث مثل أجاويد الاتجاه اليساري الذي كان ينادي بضرورة اجراء إصلاحات مختلفة على الديمقراطية البرلمانية في البلاد ، التي كان قد وضعها الجيش منذ عام ١٩٦١ . انتخب رئيساً لحزب الشعب الجمهوري خلفاً لعصمت اينونو عام ١٩٧٢ . وفي العام التالي تمكن أجاويد من تشكيل أول حكومة ائتلافية في في تاريخه السياسي مع حزب الخلاص الوطني . ثم شكل حكومته الائتلافية الثانية عام ١٩٧٧ . حظر عن العمل السياسي بعد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ . وبعد عودته الى النشاط السياسي عام ١٩٨٧ شكل الحزب اليساري . وفي عام ١٩٩٨ شكل اجاويد حكومته الثالثة في تاريخه السياسي واستمرت حتى عام ٢٠٠٢ . ينظر : لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية – الامريكية ١٩٧٥– ١٩٩١، ص٣٥ .

(٣) عبد العزيز محمد عوض الله ، المصدر السابق ، ص١٢٩ .

وكان لابد من تشكيل وزارة محايدة تقوم بالإشراف على الانتخابات ، فاستقالت حكومة فريد ميلن[1] في ١٥ نيسان ١٩٧٣ ، وعهد رئيس الجمهورية الى نعيم طالو بتشكيل حكومة جديدة في ١٦ نيسان من العام نفسه [2].

الانتخابات النيابية عام ١٩٧٣

بدأت الحملة الإنتخابية بين الأحزاب السياسية ، فقد اعلن حزب الشعب الجمهوري برنامجه السياسي عندما أكد (بولنت أجاويد) على تمسكه بسياسة (يسار الوسط) واصدر كتابا بهذا العنوان والذي أوضح فيه هذه السياسة ، التي تهدف الى (اقامة نظام أجتماعي انساني تسوده العدالة الاجتماعية في المجتمع ، وان مصلحة الجماعة تعلو على مصلحة الأقلية او الفرد) .

اما حزب العدالة فقد أستمر في دعم نهجه البرجوازي المحافظ السابق ، وبقي معتمدا على الاقتصاد اللبرالي ، بالتوسع الكبير في الملكيات الرأسمالية الخاصة ودعمها ، وكذلك اكد على اهتمامه لتحقيق مصالح الرأسمالية الصناعية الكبيرة والاحتكارات الوطنية الصاعدة ، فضلا عن ذلك تابع الحزب نضاله في سبيل التأثير على جماهير الملاكين الصغار الواسعة في المدينة والريف ، منطلقا من كونها تشكل قاعدته الاجتماعية الواسعة ،

---

(١) فريد ميلن : وزير الدفاع ، ونائب في الحزب الشعب الجمهوري ، وقد تحول الى حزب الثقة عام ١٩٦٧ مع مجموعة من المحافظين من حزب الشعب الجمهوري ، وفريد ملن من مواليد مدينة وان ١٩٠٦ تخرج من مدرسة انقرة للعلوم السياسية انتخب نائباً لمدينة وان ممثلاً عن العديد من الأحزاب انتخب نائباً لمدينة وان ممثلاً عن العديد من الأحزاب وهي حزب الشعب الجمهوري ، ثم انتقل الى حزب الثقة ، انتخب عضواً لمجلس الشيوخ عن مدينة وان ، كان وزيراً للمالية والدفاع في حقائب وزارية سابقة ، تقلد منصب رئيس الحكومة ، انتخب نائباً عن الحكومة وان عام ١٩٨٣ حيث رشح ضمن البطاقة الانتخابية عن الحزب الديمقراطي القومي ، لكن هذا الحزب انحل ثم التحق بالحزب الديمقراطي الحر . وكان فريد ميلن متزوج وله طفلان . نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١١٨ .

(٢) سيار الجميل ، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٧، ص٢٠٩ ؛ محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر تركيا ، ص١٢٦ .

وقد عمل حزب العدالة على تحذير الملاكين الصغار من خطر الشيوعية المتنامي من كافة قوى اليسار بما فيها حزب الشعب الجمهوري .

أما الحزب الديمقراطي، فقد خطب زعيمه (فروخ بوزبلي)، مؤكداً النهج الأصيل الديمقراطي اليمين لحزبه، وكان يدعو الى اقامة الجمهورية البرجوازية والى حرية التملك ، وفي الوقت ذاته حاول الحزب الديمقراطي الجديد تجسيد مبادئ وسياسات الحزب الديمقراطي السابق الذي كان يعزز بقاء تركيا في الاحلاف الغربية ويدعو الى فتح ابوابها بوجه الرأسمال الاجنبي، وسياسته تجاه قبرص التي تقوم على اساس الدعوة لإتحاد المنطقتين في اطار دولة واحدة [١].

أما حزب السلامة الوطني[٢]، فقد حاول أن يترجم سخط البرجوازية الصغيرة التقليدية في المدن الصغيرة الى برنامج لإحياء الإسلام، وكان يجمع بين أيديولوجيا أصحاب المتاجر الصغيرة ومطالب بتدخل الدولة في الصناعة الكبيرة وبما يضمن أن يتم الإنتقال الى الرأسمالية الاحتكارية دون تدمير الأعمال والمشروعات الصغيرة، فضلاً عن ذلك طروحاته

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٢) حزب السلامة الوطني : اسسه نجم الدين اربكان عام ١٩٧١ بديلاً عن حزب النظام الوطني الذي كانت السلطات قد اغلقته في العام السابق ، بحكم من المحكمة الدستورية على أساس انه يستخدم الدين في أغراض سياسية ، وهو ما يتعارض مع نزعة العلمانية السائدة في المجتمع التركي . وقد اشترك الحزب في الانتخابات العامة التي أجريت في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ ، والمشاركة في التشكيلات الوزارية . وقد ساعد على تحقيق هذا النجاح ان اربكان اعتمد على إرساء مفاهيم جديدة على المجتمع التركي آنذاك ، مثل الوقوف ضد النزعات التي تدعو الى التغريب في المجتمع ، الوقوف في مواجهة تنامي الرأسمالية . والتشجيع لاقامة مجتمع يقوم اقتصاده على التصنيع أولا ، وإعادة توزيع الثروة بما يحقق العدل بين فئات المجتمع ، والدعوة الى التمسك بالقيم والمبادئ الإسلامية . وقد اعتبر البعض اربكان وحزب السلامة الذي يتزعمه احد الأسباب التي أدت الى انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ ،لتنظيمه مهرجان القدس الذي حضره حوالي = مائة الف شخص ، وهاجم فيه اربكان النظام العلماني صراحة كما دعا الى إقامة دولة إسلامية لتحل محل النظام الغريب على الشعب التركي . وبعد قيام الانقلاب اقتيد اربكان الى سجن ماماك في انقرة ، وحوكمة بتهمة استخدام الدين لتحقيق مآرب سياسية . ثم قامت السلطات العسكرية بحضر نشاطات حزب السلامة الوطني .ينظر : احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص٢٠٧

بشأن التماسك الأجتماعي القائم على الدين، ليحل محل صورة الحنين السلفي الى المجتمع الذي ضاع من خلال الرأسمالية التي لا ضابط لها .

أما حزب الحركة القومي، فقد سعى الى تنظيم حركة تعتمد على كل المكونات التقليدية للتعبئة الفاشية ، وكانوا يجندون أنصارهم في معظم الأحيان من بين الجيل الأصغر سناً في المدن الصغيرة ، ولما كان نحو نصف مليون شابٍ يتخرجون من المدارس الثانوية سنوياً دون أن ينجح في أختبارات الالتحاق بالجامعة سوى عشرة بالمئة منهم ، وحول الحزب مرارة هؤلاء الشبان الى تعبئة عدوانية من خلال الشعارات للنزعة العسكرية والعنصرية والعداء للشيوعية ومبادرة الدولة المعنوية، لذلك وفر الحزب بديلاً يميناً قويا للقومية الراديكالية البرجوازية الصغيرة .

جرت الانتخابات العامة في تشرين الاول عام ١٩٧٣، ونتج عنها تقدم حزب الشعب الجمهوري ، فقد حصل على ٣٣.٣% من الاصوات وعلى ١٨٥ مقعدٍ [١]، مقابل ١٤٩ لحزب العدالة ولكن توازن السلطة اصبح بيد الاحزاب الصغيرة ، إذا استطاعت ان تحصل على ١٠٩ مقعدٍ [٢]، والجدول التالي يوضح نتائج الانتخابات وتحليل نسبتها:

---

(١) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٣٥٠-٣٥١ .

(٢) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص ٢٠٩ .

جدول رقم (١) نتائج الإنتخابات لعام ١٩٧٣[١]

الأحزاب	الجمعية الوطنية			مجلس الشيوخ	
	عدد الاصوات	النسبة	المقاعد	الأصوات	المقاعد
حزب االشعب الجمهوري	٣.٥٧٠.٣٨٣	%٣٣.٣	١٨٥	١.٤١٢.٠٥١	٢٥
حزب العدالة	٣.١٩٧٨٩٧	%٢٩.٨	١٤٩	١.٣٠٠.٨٠١	٢٢
حزب السلامه الوطني	١.٢٦٥.٧٧١	%١١.٨	٤٥	٥١٦.٨٢٢	٣
	١.٢٧٥.٥٠٢	%١١.٩	٤٨	٤٣٨.٢٧٦	–
	٥٦٤.٣٤٣	%٥.٣	١٣	٢٤٦.٨٨٨	١
	٣٦٢.٢٠٨	%٣.٤	٥	١١٤.٦٦٢	–
	١٢١.٧٥٩	%١.١	١	٨٩.٨٢٩	
	٣٠٣.٢١٨	%٢.٨	٣	٨٢.٢٣٣	١
		%٩٩.٧	٤٥٠		

نلاحظ من نتائج الإنتخابات التي اوضحها الجدول اعلاه أن أصوات حزب العدالة قد انخفضت إذ وصلت الى ٢٩.٨% من الأصوات ، وأوضح سليمان ديميريل أسباب نتائج تراجع الأصوات في هذه الانتخابات قائلاً (ان الحزب كان ضعيفاً نتيجة لصراعات داخلية، بالاضافة الى الاخطاء التي أرتكبت اثناء مسار الحملة الإنتخابية، لأن الناخب كان يعد أن حزب العدالة هو المسؤول عن تصرفات الحكومة ١٩٧١-١٩٧٣، هكذا كان على الحزب أن يدفع الحساب عن اخطاء غيره)[٢]

أما حزب الشعب الجمهوري، فشكل مفاجأة في هذه الإنتخابات، عندما برز كأول حزب في البلد ، فقد أستولى على الأصوات الأنتخابية في المدن ، إذ أن المهاجرين في

---

(١) نوال عبد الجبارسلطان الطائي ، المصدر السابق ، ص١٢٦.

(٢) فلاديمير ايفانوفتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، د مط ، ص ٣٤٩.

المدن والأكواخ المجاورة للمدن الكبرى ، كانوا قد أرتدوا عن حزب العدالة، وكان ذلك مشجعاً لأنه يدل على تحول أيديولوجي لدى فئة مهمة من الناخبين كانوا يعدون الديمقراطية الأجتماعية أفضل خيار لمستقبل تركيا[1] ، فضلاً عن ذلك حصول حزب الشعب الجمهوري على التأييد الساحق من الأقلية الشيعية، إذ كانوا يثقون في التزامه التقليدي بالعلمانية ، واستعداده للدفاع عن حقوق الاقلية الدينية [2]، فضلاً عن دعواته المستمرة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين أوضاع السكان المعيشية لفقراء المدن، وأتاحه الفرصة أمامهم لاستثمار أموالهم في القطاع الخاص بعيداً عن هيمنة واستغلال بيروقراطية القطاع العام، وهكذا أصبحت قاعدة الحزب الاجتماعية تضم فقراء المدن والعمال وصغار الموظفين والبرجوازية الصغيرة بوجه عام فضلاً عن صغار الملاكين والطبقة المتوسطة والطلاب والمثقفين[3].

أما حزب السلامة الوطني فقد حصل على ٤٨ مقعداً في المجلس الوطني الكبير، يعزى سبب ذلك الى تبنيه شعارات اثارت مشاعر الناخبين الدينية، والتي لاقت قبولاً واسعاً في صفوف الفلاحين والناس البسطاء، كالدعوة الى إلغاء العلمانية، وأعلان الاسلام الدين الرسمي للبلاد، وأعادة تحويل كنيسة (ايا صوفيا) ودعوته الى ايجاد اقتصاد مبني على القيم الإسلامية مثل عمليات الصيرفة بدون فائدة[4].

ان النتائج التي أظهرتها الانتخابات العامة لعام ١٩٧٣، أنها لن تؤدي الى أيجاد حكومة مستقرة لعدم حصول أي من الاحزاب السياسية على أغلبية مطلقة ، لذلك اتجهت الاحزاب الى ائتلافات ، فقد أقترح فروخ بوزبيلي زعيم الحزب الديمقراطي، أئتلافاً لأحزاب

---

(١) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص٣٥٨.

(٢) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، التطورات الدستورية في تركيا ، ص٢١٧.

(٣) نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٥٢.

(٤) فيروز احمد، المصدر السابق ، ص٣٥٦.

اليمين على أن لا يتزعمه ديميريل، ورفض المقترح من قبل حزب العدالة ولم يستطع احد من اليمين تشكيل حكومة مع أستمرار هذا الخلاف [١].

رفض ديميريل الانضمام الى أي ائتلاف ، كذلك رفض العمل تحت سيطرة أجاويد وفضل المعارضة ، مما أضطر أجاويد الى الاتجاه الى فروخ بوزبيلي زعيم الحزب الديمقراطي أو الى أربكان زعيم حزب السلامة الوطني، رفض بوزبيلي التعاون مع أجاويد لأعتبارات أيديولوجية ولأنه كان قريباً جداً من أعضاء الحزب الديمقراطي السابقين مثل جلال بايار، لذلك أتجه أجاويد الى أربكان[٢]، وفي ظل أنقسام سياسي كهذا، لم يكن ممكناً تشكيل حكومة إلا بعد مضي اكثر من ثلاثة شهور، إذ تحالف حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة ، وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسة بولنت اجاويد (كانون الثاني – تشرين الثاني ١٩٧٤) [٣]

رغم ان هذه الحكومة كانت غير متجانسة اذ تضم عناصر علمانية في حزب الشعب الجمهوري الى جانب عناصر إسلامية في حزب السلامة الوطني ، الا انها قدمت خدمات إسلامية في المجالات الدينية والاقتصادية والسياسية ففي الجانب الديني اتفقت اطراف الوزارة كلها على العناية بالثقافة الإسلامية في المدارس ، والسماح للجمعيات الإسلامية بممارسة نشاطها ودعم الحكومة لها وتوثيق الصلات مع البلدان العربية والعالم الإسلامي كله ، واذا كان هذا يناقض الفكر العلماني الذي يحمله الحزبان الشعب والثقة الجمهوريان الا انهما قد رضخا لرأي حزب السلامة الوطني في هذا الجانب حرصا على استلام السلطة، اما في المجال الاقتصادي فقد اقامت هذه الحكومة عددا من المصانع[٤] ، وقدمت في ١ شباط ١٩٧٤ برنامجاً معتدلاً مكرساً لإرضاء القطاع الخاص ، في الوقت الذي تبنت

---

(١) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، التطورات الدستورية في تركيا ، ص٢١٨ .

(٢) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص٣٦١.

(٣) وصال العزاوي، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٤) محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي ، التاريخ المعاصر تركيا ، ص١٣٠ .

من خلاله الدولة مسؤولية النهوض بالبنى التحتية ، فضلاً عن الوعود التي اعطتها لخلق صناعة عسكرية وطنية ، كما دعت الحكومة الى تأجيل قضية الإصلاح الزراعي المثير للجدل في تركيا ، مما جعل ملاكي الأراضي يشعرون بالارتياح وهم يرون أصحاب القرار في البلاد يتحدثون عن التعاونيات وعن التسويق الكامل للسلع الزراعية [١]. اما في المجال السياسي فكان اعظم الإنجازات هو الإنزال التركي في جزيرة قبرص ، واحتلال اكثر من ثلث الجزيرة ، وكان الدافع لهذا التحرك إيقاف اعمال الاضطهاد التي حدثت في الجزيرة ضد القبارصة الاتراك ، وقد نالت الحكومة بعد عملية الانزال هذه تأييدا شعبيا واسعا ، وارتفع شأنها في الأوساط الرسمية[٢] .

التغيرات السياسية حتى عام ١٩٧٧

كان الشك يحيط بإمكانية استمرار هذه الحكومة في عملها بسبب الخلافات بين أعضائها منذ بداية تشكيلها ، فحزب الشعب الجمهوري يؤمن بالتوجه العلماني ويدعو الى الالتزام به ، في حين رفض حزب الإنقاذ الوطني هذا التوجه وعرف بتوجهاته الدينية ، وتعمقت الخلافات بمرور الوقت الى الحد الذي وضعتها على شفا الاستقالة في أيار ١٩٧٤ عندما صوت بعض ممثلي حزب الإنقاذ الوطني في البرلمان الى جانب نواب الأحزاب اليمينية ضد مشروع قانون الحكومة المتمثل بـ (قانون العفو عن السجناء السياسيين) الامر الذي اضطر الحكومة آنذاك لتمرير القانون عبر المحكمة الدستورية ليطلق سراح أربعة الاف سجين حكموا بتهم سياسية وجهت لهم اثناء تنفيذ الاحكام العرفية التي أعقبت الإنقلاب العسكري لعام ١٩٧١ ، وظل الإتلاف الحكومي مترنحا حتى ١٥ تموز ١٩٧٤ عندما اطيح بمكاريوس ، رئيس الحكومة الشرعية في قبرص ، نتيجة تدخل السلطة العسكرية الحاكمة في اليونان بهدف ضم الجزيرة الى اليونان ، وبذلك فتحت صفحة

---

(١) خضير البدري ، المصدر السابق ، ص٣٦٩ .

(٢) محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي ، التاريخ المعاصر تركيا ، ص١٣٠

جديدة في الأزمة القبرصية ، وقد اطالت القضية القبرصية من عمر الحكومة الإتلافية[١]وزادت من شعبية اجاويد ، ولكن على العكس من ذلك شعر حزب الإنقاذ الوطني ان موقفه بدأ يتضاءل فأتجه الى وضع العراقيل في طريق أجاويد رئيس الوزراء الذي حاول هو الاخر فك ارتباط الاتلاف الحكومي بين حزبه وحزب الإنقاذ الوطني مستغلا ما حققه في قبرص بوصفه بطلا قوميا للمطالبة باجراء انتخابات مبكرة بمجلس الوطني التركي الكبير ، معتقدا ان الانتخابات قد تحقق له الأغلبية ، مما وسع الخلاف بين الحزبين المتحالفين ودفع باتجاه استقالة الحكومة في ١٨ ايلول ١٩٧٤[٢].

عهد رئيس الجمهورية فخري كورتورك الى سعدي ايرماك بتشكيل حكومة جديدة ، بعد سقوط وزارة بولنت أجاويد [٣]، وقد دخلت تركيا بأزمة وزارية استمرت على مدى ستة اشهر لعدم حصول الحكومة الجديدة ، على الثقة البرلمانية حتى استقالتها في ٣١ مايس ١٩٧٥ عندما تمكن سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة من تشكيل حكومة ائتلافية جديدة[٤].

حكومة سليمان ديميريل الائتلافية (أذار ١٩٧٥. حزيران ١٩٧٧)

كان بولند اجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري قد رفض التكليف بتشكيل حكومة بصفته صاحب الأكثرية في المجلس النيابي ، وذلك بغية إيجاد ازمة وزارية يضطر على اثرها رئيس الجمهورية الى حل المجلسي النيابي ، ويقدر ان حزبه سيحصل على الأكثرية في المجلس النيابي الجديد ، فيتحكم هو في حلفائه الذين يختارهم ، ولا يخضع لهم في سبيل الحصول على الثقة بالمجلس النيابي ، غير ان رئيس الجمهورية فخري كور تورك بحكم التقاليد الدستورية يمكنه ان يكلف زعيم الحزب الثاني بتشكيل الحكومة ، وقد عمل بالفعل

(١) سيار الجميل ، المصدر السابق ، ص٢٠٩ .

(٢) نوال عبد الجبار طاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٣٥ ؛ سيار الجمل ، المصدر السابق، ص٢٠٩ .

(٣) محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي ، التاريخ المعاصر تركيا ، ص١٣٣ .

(٤) نوال عبد الجبار طاهر الطائي ، المصدر ، ص١٣٦ .

بهذا حيث عهد الى سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة بتشكيل حكومة جديدة ، غير انه لا يمكنه ان يؤلف وزارة من حزبه ولا يمكنه ان ينال الثقة من المجلس النيابي لذا فقد تحالف مع الأحزاب الصغيرة كي يحرز اغلبية ضئيلة[١]، شكل سليمان ديميريل حكومته الائتلافية التي سميت (حكومة الجبهة الوطنية الجديدة) ضمت كل من (حزب العدالة – حزب الإنقاذ الوطني – حزب الثقة القومي – حزب الحركة القومية[٢] ، وقد شهدت هذه الحكومة وضع غير مستقر لتباين وجهات النظر بين الأحزاب السياسية المؤتلفة في الحكومة بخصوص معالجة المشاكل التي واجهتها الحكومة من وضع اقتصادي متدهور[٣]، بلغ فيه التضخم اكثر من ٤٠٪ ، وزيادة البطالة حيث وصل عدد العاطلين عن العمل ثلاثة ملايين عاطل ، وانتشرت اعمال وحوادث العنف السياسي داخل تركيا [٤] ، التي نفذها تنظيم (الذئاب الرمادية)[٥] .

---

(١) محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي ، التاريخ المعاصر تركيا ، ص١٣٤ .

(٢) ترجع جذوره الى الحزب القومي القروي الجمهوري ، ظهر الحزب القروي في انتخابات عام ١٩٥٤ تحت اسم الحزب القروي التركي ، ولكنه لم يحصل على أي مقعد ، ونتيجة لذلك فقد اندمج الحزب مع حزب الفلاحين بعد انتخابات عام ١٩٥٧ ، يقوم برنامج الحزب القومي الفلاحي الجمهوري على الاقتصاد المختلط ، والذي يستند على المشروع الخاص والذي يمكن تحديده عن طريق الخطة الاقتصادية ، اما فيما يتعلق بالحزب القومي ، فانه تأسس في عام ١٩٦٣ ، عندما تخلى بولوك باشي من الحزب القومي الفلاحي الجمهوري وهذا الحزب كان يمثل الطبقة الوسطى من المجتمع التركي ، وكانوا يعارضون جميع الاتجاهات اليسارية في تركيا ، وبعد رجوع توركيش من الخارج استطاع مع تسعة من أصدقائه ايجاد حزب جديد اطلق عليه الحزب القروي الجمهوري والحزب القومي ، وذلك في المدة بين تموز–آب ١٩٦٥ ، وبعد عام ١٩٧٥ اصبح حزب الحركة القومي هو الحزب الوحيد القادر على حمل السلاح في تركيا . للمزيد من التفاصيل ينظر : احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥–١٩٨٠ ، ص٢١٢–٢١٣ .

(٣) نوال عبد الجبار طاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص ١٣٤–ص١٣٦؛ خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٣٧٠ ؛ سيار الجميل ، المصدر السابق ، ص٢٠٩ .

(٤) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص٣٧١–٣٧٢ .

(٥) وهي منظمة إرهابية تشكلت في تركيا تحت ذريعة السيطرة على خطر الجماعات اليسارية التي قامت هي الأخرى باعمال مماثلة ردا على ماقام به اليمين من اعمال عنف ، وهذه المنظمة تابعة لحزب الحركة القومية الذي يتزعمه ألب أرسلان توركيش ، نائب رئيس الوزراء. ينظر :خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٣٧١ .

ومع اقتناع سليمان ديميريل ان وزارته لم يكن باستطاعتها مواجهة مشكلات البلاد ، دعا الى تقديم موعد الانتخابات الى يوم ٥ حزيران ١٩٧٧ بدلا من تشرين الأول من العام نفسه[١].

إنتخابات عام ١٩٧٧:

أقتنع سليمان ديميريل بحلول عام ١٩٧٦، بوجوب أجراء إنتخابات عامة قبل تشرين الاول عام ١٩٧٧، وقد صوت في نيسان عام ١٩٧٧ حزبا العدالة والشعب الجمهوري، على أجراء الانتخابات في حزيران على الرغم من المعارضة الشديدة من قبل حزب السلامة الوطني ، وكان السبب في تقديم موعد الأنتخابات، تصاعد العنف والأزمة الاقتصادية [٢].

بدأت الحملة الإنتخابية، إذ شن حزب الشعب الجمهوري نقداً لاذعاً لسياسة حكومة الجبهة الوطنية ، إذ أشار بولنت اجاويد خلال خطبة الى تدهور وضع العمال في المدينة والريف وارتفاع مستوى الفوضى والأرهاب والظواهر المتأزمة في الاقتصاد، وتحت هذه الشعارات كان حزب الشعب الجمهوري قدم برنامجه .

أما حزب العدالة ، فأنه لم يغير في برامجه الرئيسية ، إذ وضع نصب عينيه سياسة معادية للشيوعية، ورفع شعار (الحرية تسير الى الامام) مع شعارات اخرى كان مايقارب نصفها محذراً من خطر الشيوعية، واكد الحزب على احياء نشاطات القطاع الخاص وتحسين أوضاع العمال، واثناء الحملة الانتخابية وجه قادة حزب العدالة التهم الى حزب الشعب الجمهوري بـ (أطلاق يد الشيوعيين) وبأنه يسير على طريق الاشتراكية، ووجه الاتهام الى حزب السلامة الوطني، بانه يعمل على (تخريب صفوف القوميين ويدعم حزب الشعب الجمهوري) ، فضلاً عن الوعود التي أطلقوها بالقضاء على الفوضى وحل المشاكل الاقتصادية .

---

(١) نور اقجو ، المصدر السابق ، ص٩٦–٩٧ .

(٢) أريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٣٧٤ .

أما حزب السلامة الوطني، فقد رفع شعار (بجانب كل مصنع مسجد) وهاجم الشركات المتعددة الجنسيات والسوق الاوربية المشتركة وحلفائها الاتراك، ودعا الدول العربية الغنية بالنفط للمساعدة في تنمية الأقتصاد التركي ، ودعا للنهضة الاسلامية في البلاد، وطالب باعادة النظر بالدستور الذي يحرم أستخدام الدين لأغراض السياسة [1].

وقد أجريت الانتخابات ، بعد أن وصلت الأزمات الأقتصادية، البطالة والتضخم، درجة بات معها الانفجار وشيكاً، وازداد مستوى العنف السياسي بين الجماعات المتطرفة على صعيد كل اليسار واليمين الى الدرجة التي بات فيها مطلب البحث عن حكومة قوية وفعالة، تقوم على حزب يمثل الأغلبية في المجلس الوطني الكبير أمراً متفقاً عليه ليس على صعيد الشارع الشعبي فقط وأنما في أوساط الاحزاب السياسية التركية ، جرت الإنتخابات في موعدها الخامس من حزيران عام ١٩٧٧، كانت من نتائج هذه الانتخابات، ان أي من الاحزاب السياسية لم تتمكن من الحصول على الأغلبية مما يعني العودة الى تشكيل حكومات ائتلافية، وأن إنتخابات عام ١٩٧٧ لا تختلف كثيراً عن إنتخابات عام ١٩٧٣.

على الرغم من تقدم حزبي العدالة والشعب الجمهوري إلا أنهما لم يحصلا على الغالبية، وقد أظهرت النتائج تقدم حزب الشعب الجمهوري وعودته مرة اخرى كما في انتخابات عام ١٩٧٣، إذ حصل على ٤١.٤ % من الاصوات[2] ويعزى السبب في ذلك الى :

١. الأزمة القبرصية عام ١٩٧٤، وما حققه حزب الشعب وزعيمه بولنت اجويد من تأييد شعبي واسع.
٢. مساندة القوى اليسارية له ولاسيما الحركة العمالية .
٣. تزايد تأييد فقراء المدن والفلاحين للحزب بسبب منهجه الاجتماعي .

أما حزب العدالة فقد جاء في المرتبة الثانية، إذ حصل على ٣٦.٩ من مجموع الأصوات ، وهذه النتيجة هي أفضل من إنتخابات عام ١٩٧٣، والسبب يعود الى قدرة سليمان

---

(١) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، التطورات الدستورية في تركيا ، ص٢١٩

(٢) أريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٣٧٤ .

ديميريل من تجميع الأغلبية المعادية لحزب الشعب الجمهوري واسترجاعه لمعظم مؤيدي الحزب الديمقراطي واعضاءه . أما حزب السلامة الوطني فقد تراجعت شعبيته، وفقد عدداً كبيراً من اصواته، بسبب فقدان الحزب لمصداقيته السياسية، وعدم تطبيقه لشعاراته، إذ كان يشترك مع حزبي العدالة والشعب الجمهوري في حكومات ائتلافية، وفي الوقت نفسه يكيل التهم اليهما . وقد حقق حزب الحركة القومي، نجاحاً في هذه الانتخابات إذ أزداد عدد مقاعده الى ١٦ مقعداً بعد أن كانت ٣ مقاعد في إنتخابات عام ١٩٧٣، والسبب في ذلك يرجع الى نجاح الحزب في أستغلال المشاعر القومية التي أثارها الغزو التركي لقبرص عام ١٩٧٤، وأستغلال جو العداء ضد الولايات المتحدة الامريكية بسبب فرض حظرها على مبيعات السلاح الى تركيا، فضلاً عن أستغلاله للصراعات العرقية والطائفية[١]، أما بقية الاحزاب فقد انخفضت حصصهم بشكل كبير، إذ اهمل الحزب الديمقراطي وحزب الثقة الجمهوري تقريباً[٢] .

الحكومات الاتلافية في تركيا ١٩٧٧ – ١٩٨٠ :

حاول بولنت اجاويد تشكيل الوزارة الجديدة ، بتكليف من رئيس الجمهورية بعد ان تخلت حكومة ديميريل عن السلطة ، لتكون غالبية أعضاءها من حزب الشعب الجمهوري، الا انها لم تحصل على ثقة المجلس الوطني التركي فتم حلها يوم ٣ تموز ١٩٧٧[٣].

حكومة سليمان ديميريل (تموز ١٩٧٧ – كانون الأول ١٩٧٧)

بعد سقوط حكومة بولنت اجويد لم يكن امام رئيس الجمهورية سوى تكليف سليمان ديميريل بتشكيل الوزارة البديلة، وبعد مشاورات مع الاحزاب السياسية الف الأخير

---

(١) نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق ، ص١٤٢.

(٢) فيروز أحمد ، المصدر السابق ، ص٣٨١.

(٣) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٣٧٢ ؛ نوال عبد الجبار سلطان طاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٤٣؛ سيار الجمل ، المصدر السابق ، ص٢٠٩ .

حكومته الائتلافية من (حزب العدالة وحزب الانقاذ الوطني وحزب الحركة القومية) في ٢١ تموز ١٩٧٧، التي مارست اعمالها في ظل حالة الاحباط من عدم توفير الأمن والأستقرار المطلب للبلاد، فحالة التذمر والاستياء كانت على اشدها، واذ لم تقتصر على الشارع التركي حسب، بل حتى نواب حزب العدالة انفسهم طالبوا بحل الائتلاف الحكومي واقامة ائتلاف جديد مع حزب الشعب الجمهوري، فضلا عن الخلافات والصراعات التي سرعان ما نشبت بين ممثلي الاحزاب المؤتلفة في الحكومة، في حين مثلت الأوضاع الأمنية في البلاد اشد الحالات حراجة وتدهورا، مما فسح المجال لإندلاع حالات العنف التي استمرت في اكتساب قوة متزايدة، ومنها موجة الاغتيالات التي تفاقمت بين صفوف الطلاب، مما اثر كثيرا في اداء الحكومة، التي اصبحت عاجزة عن القيام باي عمل من شأنه ان يساعد في حل الازمة السياسية في البلاد. لذلك عندما طالب سليمان ديميريل باقتراع الثقة في ٣١ كانون الاول ١٩٧٧ هزم بتصويت (٢١) عضو من المستقلين ضده بسبب اداء الحكومة الضعيف والجرائم التي حدثت خلال مدة حكمه البالغة (١٢٦) جريمة قتل، ناهيك عن الاضطهاد القومي في جنوب شرق البلاد ضد الاكراد، الامر الذي دفع برئيس الوزراء لتقديم استقالة حكومته في اليوم نفسه[١] . ومرة اخرى، تم تخفيض الليرة التركية بنسبة ٣٣% ، مما ادى الى ارتفاع الاسعار بنسبة ٥٥% ، وهذا اثر بدوره في غالبية الشعب التركي ، ومما زاد الامر سوءاً سياسة التقشف التي رافقتها احكام عرفية هذا كله قاد القوى اليسارية[٢]، وعلى رأسها اتحاد نقابات العمال اليسارية [٣] (DISK) التي دعت الى تجمع عمالي ضخم في ميدان تقسيم وسط مدينة إسطنبول احتفالا بعيد العمال في أيار

(١) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص٣٨٣ .

(٢) نوال عبد الجبار سلطان الطائي، المصدر السابق، ص١٤٨.

(٣) أسس DIDK في الثالث عشر من شباط من عام ١٩٦٧ من قبل أعضاء في حزب العمال التركي بسبب فصل بعضهم من اتحادات العمال من هيكل اتحاد العمال التركي، وتجميعهم ضمن اتحاد جديد. وكان اربعة من المؤسسين هم اعضاء في حزب العمل التركي المنحل بقرار من المحكمة الدستورية بسبب نشاطاتها الماركسية. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد نوري النعيمي، ظاهرة الفرد الحزبي في تركيا، ص٢٦٣.

١٩٧٧ ، الا ان حكومة ديميريل رفضت الترخيص للاجتماع ، ولكن رئيس الاتحاد كمال توركلير تحدى قرار المنع ، وأقيم الاحتفال الذي حضره ١٥٠ الف شخص ، وتدخلت قوات الشرطة لفض التجمع باطلاق النيران ، فسقط ٣٤ قتيلا و١٢٦ جريحا ، وقد قوبل الحادث باستنكار شعبي استغلته الأحزاب السياسية وفي مقدمتها حزب الشعب الجمهوري فكان من نتائجه حصول الحزب على أكثرية في الانتخابات البرلمانية في حزيران ١٩٧٧[١].

في ٦ كانون الثاني ١٩٧٨ كلف الرئيس التركي فخري كوروتورك، زعيم حزب الشعب الجمهوري بولنت اجويد بتشكيل حكومة جديدة، اشترك فيها المثقفون من حزب العدالة، ومن تبقى من حزب الثقة الجمهوري والحزب الديمقراطي[٢] .

حكومة بولنت اجاويد الائتلافية (كانون الثاني ١٩٧٨- تشرين الأول ١٩٧٩)

تشكلت حكومة اجاويد الائتلافية في مطلع كانون الثاني ١٩٧٨ وضمت عددا من أعضاء حزبه من نواب حزب العدالة ، الذين استقالوا من الحزب ، ومن ممثلين عن حزب الثقة الجمهوري والحزب الديمقراطي والنواب المستقلين [٣]. وقد ضم برنامج اجاويد وعوداً بالقضاء على موجة العنف ومكافحة البطالة ، وتعهد بحفظ الامن في الجامعات والحد من التضخم المالي ، لكنه لم يستطيع تنفيذ تلك الوعود فعم الاستياء أوساط الشعب ، وكان على حكومة اجاويد مواجهة معضلتين أساسيتين رافقتا سياسة تركيا الداخلية وتفاقمتا في مرحلة الستينات وهما الأزمة الاقتصادية والعنف السياسي . وقد تعرض اجاويد الى هزيمة قاسية ، فلم يحصل الا على ١٢ مقعدا من مقاعد مجلس الشيوخ البالغة (٥٠) مقعدا ، ولم يحصل على أي مقعد من مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير الشاغرة وهي (٥) مقاعد، فيما استحوذ عليها حزب العدالة ، كما حصل على (٣٣) مقعدا من مقاعد

---

(١) رضا هلال، السيف والهلال، ص١٢٩.

(٢) مصطفى الزين ، اتاتورك وخلفاؤه ، ص ص٣٢١ – ٣٢٢ .

(٣) سيار الجميل ، المصدر السابق ، ص٢١٠ .

مجلس الشيوخ ، وكانت نتيجة حصيلة هذه النتائج ان قدم اجاويد استقالة حكومته في ١٦ تشرين الأول ١٩٧٩ ، وطلب من الرئيس التركي عدم تكليفه بتشكيل الحكومة مجددا[(١)].

وكذلك حدث في شباط ١٩٧٨ موجة من العنف السياسي في تركيا لم يسبق لها مثيل. اذ اوقع اقصى اليمين اعتداءات مسلحة من اجل زعزعة الائتلاف الذي اتسم بتنافره الشديد. وقد بدأت في ايلول ١٩٧٨ مذابح سياسية كبرى في الدوائر التي كان اليسار يمثل فيها مكانة بارزة. وارتكب اعضاء من حزب الحركة القومي في كانون الاول ١٩٧٨ مذابح في المناطق الشرقية فأعلن حالة الطوارئ وحضرت الحكومة اجويد مواكب الاحتفال بعيد العمال العالمي في اول آيار ١٩٧٩ والقت القبض على قادة اتحاد العمال التقدمي. وفي الانتخابات الجزئية التي حدثت في تشرين الاول ١٩٧٩ هزم حزب الشعب، فسقطت حكومة اجويد، وتشكلت في ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٩ حكومة اقلية برئاسة سليمان ديميريل بتأييد خارجي من الحزب الديمقراطي، وحزب الحركة القومي[(٢)] .

حكومة سليمان ديميريل (تشرين الثاني ١٩٧٩–أيلول ١٩٨٠)

تردد سليمان ديميريل قبل تشكيل الحكومة لإدراك صعوبة الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها تركيا ، ولكنه وافق على تشكيل الحكومة لرغبته في العودة الى السلطة . وقد واجه في بداية الامر عدم موافقة الجيش بإشتراك حزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومية في الوزارة ، ولكنه استطاع إقناع زعماء الحزبين لتعزيز الحكومة في البرلمان من دون الإشتراك في الوزارة ، وهكذا شكل ديميريل حكومته من بين اعضاء حزبه فقط ، فحصلت على الثقة البرلمانية في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٩ [(٣)]، واستمرت هذه

(١) المصدر نفسه ، ص٢١٠ ؛ نوال عبد الجبار سلطان طاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٤٦

(٢) ابراهيم خليل احمد واخرون ، المصدر السابق ، ص١٧٧ .

(٣) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٤٨

الوزارة حتى الانقلاب العسكري الثاني في ١٣ أيلول ١٩٨٠ [١]. وصفت حكومة ديميريل بانها حكومة طوارئ مهمتها معالجة الأزمة القائمة . غير انها في حقيقة الامر كانت عاجزة عن ذلك [٢].

قدم ديميريل برنامج حكومته الى مجلس الشيوخ التركي في ١٩ تشرين الاول ١٩٧٩ في حين تمكن من الحصول على الثقة البرلمانية في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٩، ومع انه اعلن عن اصراره في القضاء على الارهاب والتضخم النقدي، الا انه كان عاجزا عن تنفيذ تلك الوعود، فأعمال العنف تفاقمت كثيرا لتصل الى ٣٠ قتيلا في اليوم الواحد، ولا يختلف في ذلك التضخم النقدي الذي ارتفع الى اضعاف مضاعفة وكان من نتائجها ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية بشكل جنوني وازدياد نسبة البطالة في تركيا. مما اثر بدوره في غالبية الشعب التركي وادخل البلاد في نهاية عام ١٩٧٩ وبداية عام ١٩٨٠ مرحلة اخرى من التوتر والعنف والاعمال الارهابية. ونتيجة لشدة الصراعات والاختلافات بين قادة الاحزاب السياسية لم تستطع الحكومة التركية معالجة العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بدأت تستفحل كثيرا داخل البلاد، الامر الذي استدعى تدخل الجيش مرة اخرى للقيام بانقلاب عسكري جديد[٣] .

ويبدو ان قصر مدة أيام الحكومات لم يكن بسبب المعارضة فقط ، ولا بسبب طبيعة رئيس الجمهورية العسكرية فحسب ؛ وانما بسبب الحرية التي ازدادت عن الحد المرسوم لها وتوسع النشاط الإسلامي ، وكان ذلك مؤشرا الى اقتراب موعد التغيير حيث لا يمكن لأصحاب النفوذ ان يسمحوا بذلك ، وتركت المجال مفتوحاً للجيش الذي اصبح اكثر اقتراباً من السلطة وذلك للمتغيرات الدولية التي حدثت في تلك المدة . كما اسهم قادة

---

(١) محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي ، التاريخ المعاصر تركيا ، ص١٤٣ .

(٢) سيار الجميل ، المصدر السابق ، ص ٢١٠ ؛ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٤٨

(٣) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٣٧٤ .

الجيش في البرنامج الاقتصادي الذي وضع بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، والذي استهدف تخفيض التضخم وانهاء حالات النقص من خلال القيود المالية وتحرير معدل الفائدة وتقليص العجز العام . وقداعلنت حكومة ديميريل في ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٠ البرنامج وباشرت في تطبيقه [١] .

وقد ازدادت احداث العنف واعمال الارهاب السياسي في المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا وارتفاع اعداد القتلى [٢]. ترافق ذلك مع تعرض تركيا الى ازمة رئاسية في اختيار رئيس جمهورية يحل بعد انتهاء مدة رئاسة فخري كورتورك في السادس من شهر نيسان ١٩٨٠ البالغة (٧) سنوات وقد جرت اكثر من مائة عملية اقتراع من دون التوصل الى نتيجة مما اعاق قيام المجلس الوطني التركي الكبير بمهامه التشريعية بشأن القرارات الامنية التي عدّتها القوات المسلحة ضرورة ملحة . وقد انقسمت الآراء حول المرشحين ، فالقوى اليسارية وحزب الشعب الجمهوري ، وحزب العمال التركي بزعامة بهيجة بوران يؤيدون الجنرال حيدر باتور ، اما القوى اليمينية فكانت تؤيد وتعزز كل من الجنرال المتقاعد تورون ، والوزير السابق احسان صبري جاغليانكل ولم يتوصل مجلس الشيوخ والنواب الى قرار حاسم، مما دفع كنعان ايفرين[٣] رئيس الاركان العامة الى توجيه انذار في تموز محذراً فيه " ان على مجلس النواب والشيوخ والاحزاب السياسية ان تحزم امرها وتنتخب سريعاً رئيساً

---

(١) محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي ، التاريخ المعاصر تركيا ، ص١٤٣ .

(٢) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٤٨

(٣) كنعان ايفرين : ولد عام ١٩١٨ في غرب تركيا ، وهو رئيس اركان الجيش التركي آنذاك ، وهو عسكري محترف وضابط مشاة ، تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٣٨ ، وارتقى الى رتبة لواء سنة ١٩٦١ ، وتولى قيادة الجيش الأول ، وفي عام ١٩٧٧ عينه ديمريل قائداً للقوات البرية . شارك في الحرب الكورية ، وعرف عنه عداءه للشيوعية ، وهو من المتحمسين والداعين الى إقامة صناعة حربية وطنية في تركيا . عبد العزيز محمد عوض الله ، المصدر السابق ، ص١٣٠ ؛ احمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، ص٢٨٣ .

للجمهورية " وعلى الرغم من هذا التوافق بين الحزبين الرئيسين ، فقرر تعيين احسان صبري جاغليا نكل رئيساً للجمهورية بالوكالة لحين التوصل الى قرار نهائي [1].

---

(١) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٣٧٦ ؛ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٤٨-١٤٩

المبحث الثاني

المشكلات الداخلية التي واجهتها تركيا

في عهد فخري كورتورك

شهدت مدة حكم الرئيس التركي فخري كورتورك ١٩٧٣-١٩٨٠ عدة مشكلات عملت على تقويض النظام السياسي في تركيا وبالتالي دفع الجيش للتدخل في السياسة ، ومن ابرز هذه المشكلات :

اولاً : الحكومات الاتلافية الهشة :

تميزت مدة السبعينات من القرن العشرين في تركيا بتشكيل حكومات ائتلافية من أحزاب سياسية غير متوافقة من ناحية الأهداف والمنهج [١].

ان الحكومات الائتلافية التي تشكلت خلال المدة ١٩٧٣-١٩٧٩ ، كانت ضعيفة بلا استثناء . وكان الحل الوحيد الممكن تشكيل حكومة اغلبية ائتلافية بين حزبي العدالة والشعب الجمهوري ، ولكن ذلك الحل بدا مستحيل التحقيق . واصبح النظام السياسي في حالة شلل ، بسبب عجز الحزبين الرئيسيين عن التعاون [٢]، لأن استعادة الديمقراطية عام ١٩٧٣ ، ارتبطت بظهور مجموعات متطرفة اجتذبت قطاعاً من القاعدة التصويتية واصبح لها تأثير في الحياة السياسية . كما منعت التعاون بين الحزبين الرئيسيين حالة الإستقطاب الأيديولوجي ، اذ اصبح حزب العدالة ممثلا للصناعيين الكبار وكبار ملاكي الأراضي ، في حين اتجه حزب الشعب الجمهوري نحو اليسار . يضاف الى ذلك ان الأحزاب التركية تتسم بـ (الشخصانية) أي ارتباط الحزب بشخصية الزعيم وقد حلت الخلافات

---

(١) ابراهيم خليل احمد واخرون ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

(٢) أريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٣٧٥ .

الشخصية دون تعاون الحزبين . كما كان كل حزب يعتقد في انه على بعد خطوة من تحقيق الأغلبية وان تعاونه مع الحزب الاخر يضعف فرصته في الإنتخابات التالية [١].

كما شهدت تركيا أزمة رئاسة ، في أختيار رئيس للجمهورية بعد أنتهاء مدة رئاسة فخري كورتورك ، في السادس من نيسان عام ١٩٨٠ البالغة ٧ سنوات[٢]، والتي أصبحت من ضمن المشاكل التي عانى منها النظام البرلماني أبان تلك المدة ، وفي بداية نيسان عام ١٩٨٠ غادر فخري كوروترك القصر الرئاسي، ولم يتمكن المجلس النيابي من انتخاب خليفة لرئيس الجمهورية كوروترك حتى بعد ١٠٠ دورة من التصويت [٣] ، وكانت كل الدلائل تشير انه لا يمكن انتخاب رئيس للجمهورية ، الا باتفاق الحزبين الرئيسيين العدالة والشعب الجمهوري، إلا أن حزب العدالة لم يفكر قط بمثل ذلك الاتفاق ، ونتيجة لذلك أصبح رئيس مجلس الشيوخ ، بحسب الدستور يقوم بمهام رئيس الجمهورية ، الذي كان بمثابة اليد اليمنى لسليمان ديميريل ، وهذا الوضع مناسب جداً لحزب العدالة، لذلك اخذ حزب العدالة يتقصد في اعاقة الأنتخابات الرئاسية[٤].

ان التطورات السياسية في تركيا خلال السبعينات كانت محصلة لمتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة افرزتها النتائج غير الحاسمة للانتخابات العامة ١٩٧٣و ١٩٧٧ ، والتي نجم عنها ائتلافات حكومية غير متوافقة مما ادخل الوزارات في ازمات حادة او جعل هذه الائتلافات الحكومية الهشة عاجزة عن القيام بمهامها ، مما فسح المجال امام الاحزاب الصغيرة لكي تؤدي دورها سواء في المجلس الوطني التركي الكبير ام على صعيد السياسة الداخلية والخارجية ، وبغياب الاتفاق السياسي في هذه المدة بين الاحزاب السياسية ضعفت قدرة الحكومات في معالجة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية

---

(١) رضا هلال ، السيف والهلال ، المصدر السابق ، ص١٣١؛ خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٣٧٤ ؛ أريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٣٧٥ .

(٢) نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص١٤٨ ؛ خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٣٧٥.

(٣) أريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٣٧٦ .

(٤) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص١٤٩.

المتأزمة والحادة ورافقت ذلك عوامل خارجية ، زادت من ابتعاد تركيا عن موقعها الاستراتيجي الذي طالما ظلت تحكم به ، والذي سعت لتبوئه طيلة عقود ماضية ، وهذه العوامل كلها وغيرها كانت وراء تدخل الجيش في السياسة وللمرة الثالثة في انقلاب الثاني عشر من ايلول ١٩٨٠ [١].

وان ظاهرة الانقلابات العسكرية في تركيا اصبحت شبه دورية لكل عشر سنوات، وهذا يعود الى المناخ السياسي المضطرب الذي كان يسود تركيا في ذلك الوقت نتيجة لظهور حكومات ائتلافية ضعيفة[٢] .

ثانياً : الأزمة الاقتصادية

شهدت تركيا طيلة السبعينات ، ازمة اقتصادية حادة ، تعود بجذورها الى عقد الخمسينات واستمرت حالة التدهور طيلة الستينات لتتحول الى معضلة حقيقية امام الحكومات التركية طيلة السبعينات[٣].

لقد سجلت بداية السبعينات تطوراً في الصناعة والتجارة التركية ؛ وذلك نتيجة ارتباطاتها بالاستثمارات الغربية ، وخصوصاً صناعة السيارات التركية، والتي تقوم بتركيب شاحنات وتراكتورات العالمية ، وصناعة تعليب الأغذية ، وصناعة الاسمنت [٤].

أدت ازمة الطاقة [٥] الى زيادة تدهور الاقتصاد التركي وبدأ يعاني من ارتفاع أسعار النفط [١]، تزامن ذلك مع الإجراءات الاوربية التي تأثرت بأزمة الطاقة ، والتي اضرت

---

(١) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص ٣٧٤ ؛ سيار الجميل ، المصدر السابق ، ص٢١٠ ؛ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر المصدر نفسه ، ص١٤٩

(٢) طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور في تركيا ، ص٨٤.

(٣) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٥٤ .

(٤) سيار الجميل ، المصدر السابق ، ص٢٣٢ .

(٥) في ١٦ تشرين الأول عام ١٩٧٣ ، قامت الدول العربية (العراق ، الكويت ، قطر ، السعودية، أبو ظبي) وايران باتخاذ سلسلة إجراءات كان ابرزها قرار المنتجون الرئيسيون للنفط في اثناء المؤتمر الذي عقدوه في الكويت ، زيادة سعر برميل النفط الخام من ٣,٠٠١ دولار الى ٥,١١٩ دولار ، وفي اليوم التالي اعلن المنتجون =

بالاقتصاد التركي فقد اخذت المجموعة الاقتصادية الاوربية قراراً يهدف الى تحديد الصادرات التركية الى اوربا ، فقامت فرنسا بتقليص مشترياتها من تركيا ، اما المانيا فاستغنت عن الاف الاتراك العاملين لديها في الوقت نفسه كانت تركيا بحاجة ماسة للنفط الذي وصلت أسعاره الى مستويات عالية (٢).

لقد أدت ازمة النفط عام ١٩٧٣-١٩٧٤ الى رفع أسعار النفط أربعة اضعاف في السوق العالمية . وكان هذا يعني بالنسبة لتركيا التي ومنذ الخمسينيات قد أصبحت تعتمد وبشكل متزايد على النفط كمصدر للطاقة ، ارتفاعاً هائلاً في فاتورة الاستيراد التي كان يجب ان تدفع بالدولار . وقد ذهب ثلثا مداخيل تركيا من العملات الأجنبية ، لدفع فاتورة النفط . وانخفضت في الوقت نفسه السوق الغربية للمنتجات التركية بسبب الكساد في اوربا. وقد كان من الممكن ولوقت قصير الحفاظ على النمو الاقتصادي باستنزاف الاحتياطات المالية الأجنبية في المصرف المركزي وباستخدام تحويلات العمال الاتراك في المانيا . الا ان هذه المواد اخذت بالانخفاض السريع بعد عام ١٩٧٤، من ناحية بسبب تراجع وضع العمال الاتراك في اوربا ، ومن ناحية ثانية بسبب فقدانهم الثقة بالوضع في تركيا (٣).

ادت ازمة النفط العالمية عام ١٩٧٣ الى رفع اسعار النفط اربعة اضعاف في السوق العالمية ، وهذا يعني بالنسبة لتركيا التي اصبحت منذ الخمسينات تعتمد بشكل متزايد على

=العرب الخمسة ، بأنهم يريدون استخدام سلاح النفط للنضال ضد إسرائيل ، وفي مؤتمر طهران ٢٢-٢٤ كانون الأول ١٩٧٣ قررت منظمة أوبك رفع سعر البرميل الى ١١,٦٥١ دولار بدءاً من اول كانون الثاني ١٩٧٤ وكان هذا يعني مضاعفة الأسعار اربع مرات تقريبا بالمقارنة مع الأسعار المطبقة منذ بداية شهر تشرين الأول عام ١٩٧٣ . وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص١٤٨-١٤٩ .

(١) رواء زكي يونس الطويل ، المصدر السابق ، ص٥٤ .

(٢) ميثاق خير الله جلود منصور القره غولي ، العلاقات الخليجية – التركية ١٩٧٣-١٩٩٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة الموصل ، ص٤٠ .

(٣) أريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٣٨١-٣٨٢.

النفط كمصدر للطاقة ارتفاعاً هائلاً في فاتورة الاستيراد التي كان يجب ان تدفع بالدولار ، وقد ذهب ثلثا مداخيل تركيا من العملات الاجنبية فأصبح لزاماً عليها ان تعيد النظر في استراتيجياتها الاقتصادية للاستفادة من ارتفاع القدرة الشرائية لدى الدول النفطية العربية بسبب ارتفاع اسعار النفط [١].

اخذت الموارد بالانخفاض السريع بعد عام ١٩٧٤ بسبب ارتفاع اسعار النفط وتراجع وضع العمال الاتراك في اوروبا بسبب فقدانهم الثقة بالوضع في تركيا اذ اخذو يبيعون اموالهم في المانيا.

حاولت الحكومة مواجهة المشكلة بتوقيع قروض يورو-دولار قصيرة الاجل ومكلفة جداً وبطبع الاموال والحفاظ على الاحتياطات المالية الاجنبية الثمينة بفرض قيود على الاستيراد لقد اصبح النفط الضروري للصناعة ولإنتاج الطاقة الكهربائية نادرا[٢].

ادى ارتفاع اسعار الطاقة والسياسات المالية غير المسؤولة للحكومات التركية الى ارتفاع نسبة التضخم ، لقد كان التضخم سارياً بحوالي ٢٠% من السنة واوائل السبعينات الا ان نسبته ارتفعت عام١٩٧٩ الى ٩٠% ، حاولت الحكومة خفض نسبة التضخم بالتحكم بالأسعار وكانت النتيجة سوقاً سوداء ضخمة توسعت حتى شملت العملة ، كما اشعل تقييد عمليات الاستيراد للحفاظ على العملات الأجنبية السوق السوداء اكثر وشجع التهريب على نطاق واسع بينما كانت صناديق ايداع المال التجاري فارغة[٣].

وكانت هناك حاجة لإجراءات جذرية لإخراج تركيا من المستنقع المالي والاقتصادي فبدأت حكومة اجاويد عام ١٩٧٨ محادثات حول اعتمادات مالية جديدة مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، طالت المحادثات بسبب مطالب الإصلاح الاقتصادي القاسية التي وضعها الدائنون الا انه تم التوصل الى اتفاقية في

---

(١) فليب روبنس، المصدر السابق ، ص١٢١

(٢) اريك زوركر ، المصدر السابق، ص ٣٨١.

(٣) فيليب روبنس ، المصد السابق، ص١٢٣

تموزعام ١٩٧٩ تسمح باعطاء اعتمادات مالية جديدة بقيمة ٨ مليار دولار وهذا يعتمد على الحكومة التركية لإصدار رزمة اصلاحات تتضمن الغاء القيود على عمليات الاستيراد والتصدير وايقاف الدعم المالي وتصدير قيمة الفائدة ورفع الأسعار وتخفيض المصاريف الحكومية[١].

وعندما عاد سليمان دميريل الى سلطة في تشرين الاول عام ١٩٧٩ كان اولويات الحكومة معالجة الأزمة الاقتصادية فاعطت هذه المهمة الى مساعد وزير الشؤون الاقتصادية المسؤول عن التخطيط توركوت اوزال ، ففي عام ١٩٨٠ اطلقت حركة السوق وحررت نظام التجارة الخارجية[٢].

بدأت حزمة من الاصلاحات وبعد ذلك بدأت الاعتمادت المالية بالوصول تنازل جراء الاصلاحات تخفيضاً قاسياً لقيمة الليرة التركية بنسبة ٤٨% ان النشاطات الفعالة المستمرة للنقابات العمالية جعلت تنفيذ حزمة من اصلاحات اوزال الاقتصادية امراً مستحيلاً فقد احتل اعضاء من انماط النقابات العمالية الثورية عدداً من المصانع وكانت هناك اضطرابات في كل مكان ، ومن اصلاحاتة ايضاً قام بتوثيق الروابط الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والعالم الاسلامي[٣].

ومع انخفاض تحويلات المهاجرين الاتراك واشتداد الحماية التجارية في اوربا الغربية التي بدأت تضر الصادرات الزراعية التي تعتمد عليها البلاد. ففي عام ١٩٧٣ غطت التحولات ثلثي العجز التجاري التركي [٤].

---

(١) اربك زوركر، المصدر السابق، ص٣٨٣.

(٢) المصدر نفسه ، ص٣٨٤.

(٣) كاهنة شاطري، علاقات تركيا كقوة اقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط دراسة في المحددات ، الاهداف، الافاق من ٢٠٠٣-٢٠١٣ رسالة ماجستر مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السيسية ، جامعة مولود معمري ،ص٥٤.

(٤) رواء زكي يونس الطويل ، المصدر السابق ، ص٥٤ .

كما احدثت الأزمة القبرصية عام ١٩٧٤ عجزاً في ميزان المدفوعات التركي وكانت تكاليف غزو قبرص ، وقد أدى قيام اليونان بزيادة الانفاق على تسليحها الى دفع تركيا لزيادة انفاقها العسكري هي ايضاً ، حتى ارتفعت المصاريف العسكرية الى نسبة عالية مع نهاية عام ١٩٧٥[١].

كما ان للحظر الذي فرضته الولايات المتحدة بعد احداث قبرص عام ١٩٧٥ ، أدى الى حدوث تأثيرات اقتصادية خطيرة على تركيا ، فقد احدث الحظر العسكري الأمريكي تأثيرات خطيرة على التكوين الداخلي للاقتصاد التركي ، حيث أوجب تخصيص ميزانيات إضافية بصورة مطلقة او نسبية للإنفاق الدفاعي ، والحصص التي خصصت للدفاع بالنسبة للدخل القومي غير الصافي في الميزانية كانت تتزايد في عام ١٩٧٥ بنسبة ٣،٧% في عام ١٩٧٣ ، ٣،٢% في عام ١٩٧٤ (ماعدا نفقات الانزال التركي في قبرص) ، و ٥% في عام ١٩٧٥ [٢].

ومن جهة أخرى قد دفع تركيا الى العمل على تأمين صناعتها العسكرية الأمر الذي تطلب زيادة الإنفاق العسكري ايضاً ، كما ان استغلال الدول الاوربية لمسألة استغلال حقوق الانسان في تركيا خلال هذه المدة ، وتقليص مساعداتها لها بهذه الذريعة ، دفع تركيا الى التطلع للحصول على المساعدات من مصادر أخرى . فالتصنيع العسكري بحاجة الى التمويل الذي لم تجد تركيا مصدراً له سوى الغرب ، مما اعادها الى الى الحلقة المفرغة نفسها وزيادة في التبعية [٣].

وبموجب ميزانية عام ١٩٧٥ قامت تركيا على زيادة الانفاق الدفاعي الى ٢١ بليون ليرة تركية ، علما بان مشروع إعادة تنظيم الدولة حسب الأسس العصرية لا يدخل في هذه الأرقام . نرى بأن تركيا وتبعاً لهذه التغيرات يجب ان ان تنفق ٢٣ بليون و ٧٠٠ مليون ليرة

---

(١) ينظر : لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية – الامريكية ١٩٧٥-١٩٩١ ، ص٥١ .

(٢) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف الشمال الأطلسي ، ص٢٧٦ .

(٣) لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية – الامريكية ١٩٧٥ – ١٩٩١ ، ص٥٢ .

تركية بين المدة ١٩٧٣ ، ١٩٧٩ على برنامج إعادة تنظيم الدولة حسب الأسس العصرية، وهذا المبلغ من الممكن ان يزداد الى ١٥% فيما اذا كان ضرورياً [١].

كذلك عرفت تركيا عجز في الميزان التجاري[٢] الذي اصبح يبلغ مستوى عاليا عام ١٩٧٨ (٢٣١٠ مليون دولار) فقد أحدثت الازمة القبرصية عجز في ميزان المدفوعات[٣] التركي عام ١٩٧٩ (٢٠٩ مليار دولار) و(٣،٣مليار دولار) وفق مصادر أخرى [٤].

في عام ١٩٧٧ بلغ العجز في القطاع العام في تركيا (٨،٨%) من الناتج الإجمالي القومي ، مما شجع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للضغط على تركيا باتخاذ توصيات أوردتها في تقرير ساندت فيه نداءات صندوق النقد الدولي إلى تركيا لتخفيض عملتها واتخاذ مزيد من إجراءات التقشف في الداخل ، الذي شهد فعلا فيما بعد تقليصا في حجم توزيع المواد الغذائية وإجراءات أخرى كان لها تأثيرات سلبية في النواحي الاجتماعية، وارتفاعا في تضخم العملة بلغ (٦٠%) عام ١٩٧٨ مع تفشي البطالة بنسبة (٢٠%) من

---

(١) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي ، ص٢٨٣ .

(٢) الميزان التجاري : ويطلق عليه ميزان التجارة المنظورة حيث تسجل فيه كافة السلع المادية التي تدخل البلد او تخرج منه ويعبر الميزان التجاري عن حساب قيمة التعامل الخارجي اي الفرق بين الصادرات والاستيرادات ، فاذا تجاوزت الصادرات الاستيرادات يكون الميزان في حالة فائض واذا كان العكس يكون في حالة عجز وان الفائض في الميزان التجاري يمثل قوة للاقتصاد الوطني اذا تحقق ذلك في ظروف طبيعية اما اذا كان الفائض لسياسة معينة فيعبر عن السياسة المتبعة . ينظر : حسام علي داود واخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، ط١ ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص٢٠

(٣) ميزان المدفوعات : هو بيان موجز موجز بكل المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد معين ، سواء كانوا أشخاص او مشروعات او مؤسسات حكومية ، مع بقية العالم خلال مدة زمنية معينة . وتتضمن تلك المعاملات ، الصادرات والاستيرادات وجميع تدفقات رأس المال وحركة الذهب . فهو سجل حقوق الدولة وديونها خلال مدة معينة ، سنة عادة . ينظر : كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي ، مبادئ علم الاقتصاد ، ط٤ ، ٢٠١٣ ، ص٣٠١ .

(٤) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٥٤-١٥٥ .

حجم القوى العاملة ، والارتفاع الواضح في الديون الأجنبية إلى حوالي (٢٥) مليار دولار مع نقص في السيولة المالية ، مما أعاق الاستيراد من الخارج [١].

اما التضخم فقد ارتفع ليصل الى معدلات عالية ، وكانت بداية ازمة التضخم اوائل عام ١٩٥٦ ، وكانت هناك مؤشرات على ان الحكومة التركية ستبذل جهوداً حثيثة لمواجهة التضخم، ولكن محاولاتها كانت فاشلة ، فارتفعت الاسعار، مما اوجد صعوبة كبيرة على اصحاب الدخل الثابت من اصحاب الوظائف المدنية والقوات المسلحة . في حين ارتفعت مستويات التضخم سريعاً في عام ١٩٧٦ فبلغت ٢٠% ثم ٤٠% عام ١٩٧٧ ثم ٦٠% عام ١٩٧٨ . ووصلت نسبة التضخم في شباط ١٩٨٠ الى ١٣٧% . ولتخفيف وطأة التضخم عومت الليرة التركية وخفضت عدة مرات خلال عام ١٩٧٩ –١٩٨٠ بنسبة ٤٨% مما اثر في انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين ، في حين اخذ مستوى المعيشة يقل تدريجياً . وارتفعت نسبة البطالة خلال السبعينات إذ بلغ عدد العاطلين حتى عام ١٩٧٧ الى (٢.١١٧.١٠٠) مليون عاطل ليرتفع الى (٣) ملايين عاطل في العامين التاليين ، ووصل عدد العاطلين عشية الانقلاب (٣.٦٣٤.٠٠٠) مليون عاطل ، وما عدا الأسباب الداخلية التي ادت الى ارتفاع نسبة البطالة في تركيا ، فان هناك اسباباً خارجية كانت تقف وراء ازدياد اعداد العمال العاطلين خارج تركيا، ومنها ازمة ارتفاع النفط في السوق العالمية بعد عام ١٩٧٤ ، والتي اضرت بالإقتصاد التركي ، فضلا عن ايقاف استقبال العمال الاتراك ولا سيما في دول اوربا الغربية ، والغاء عقودهم . فقد استاء الاوربيون من التدخل العسكري التركي في قبرص ، مما اوقف المجلس الاوربي عضوية تركيا اليه متهمين الاتراك بالاستبدادية [٢].

اما الديون الخارجية والتي اثقلت كاهل الاقتصاد التركي فقد وصلت عام ١٩٧٠ الى ٢،٢ بليون دولار امريكي وارتفع الى ١٢.٥ بليون دولار امريكي في نهاية ١٩٧٧ ، وفي

---

(١) لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية – الامريكية ١٩٧٥ – ١٩٩١ ، ص٥٢ .

(٢) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٥٥ .

عام ١٩٧٩ وصل الى اكثر من ١٥ بليون دولار امريكي . وقد كانت وكالة " التمويل الدولية " الدائن الاكبر لتركيا والتي طالبت في عام ١٩٧٩ بديونها من تركيا التي عجزت عن التسديد ففرض صندوق النقد الدولي شروطاً قاسية (١).

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الازمة الاقتصادية

اتخذت الحكومية التركية عدة اجراءات لمواجهة الأزمة الاقتصادية، فقد لجأت حكومة الجبهة الوطنية التي كان ديميريل رئيس حزب العدالة يشكلها ، الى القروض قصيرة الاجل من الخارج ، والحد من الواردات النفطية . ومع نهاية السبعينات أصبحت القروض قصيرة الأجل تمثل ٥٠% من ديون تركيا الخارجية ، مما اثقل ميزانية الدولة بالأقساط والفوائد وزيادة العجز المالي . ومع ازمة الطاقة التي أدت الى انقطاع الكهرباء بمعدل ٥ ساعات يومياً حتى في منتصف الشتاء ، فان فاتورة وايرادات النفط المرتفعة ساهمت في زيادة العجز المالي . ومع اللجوء الى طبع العملة النقدية لخفض العجز المالي ، ارتفع معدل التضخم من ٢٠% في أوائل السبعينات الى ٩٠% في نهايتها . ومع انهيار سعر الليرة التركية وارتفاع الأسعار ، تدخلت الحكومة بالتسعير الإداري ، فتوسعت السوق السوداء . ومع تقييد الاستيراد ، أصبحت السوق السوداء للنقد الأجنبي مجالاً واسعاً لتمويل الاستيراد وللتهريب . وامام ذلك كله، اضطرت حكومة أجاويد عام ١٩٧٨، للدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، للاتفاق على برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي وجرى التوصل الى اتفاق في تموز عام ١٩٧٩ ، تضمن الغاء تركيا للقيود على الواردات والصادرات وإلغاء الدعم ، وتحرير أسعار الفائدة ، وزيادة الأسعار وخفض الانفاق وبموجب الاتفاق ، اصبح متاحاً لتركيا الحصول على قروض جديدة بقيمة مليار دولار ، مع التقدم في تطبيق الإجراءات الاقتصادية . وبعودة ديميريل الى الحكم عام ١٩٧٩ ، اولت حكومته تطبيق الإجراءات أهمية قصوى ، وشهد

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ،ص١٥٦ .

عام ١٩٧٩ تحسناً بعض الشيء في الوضع المالي ، بخاصة بعد زيادة المساعدات الامريكية لتركيا بعد قيام الثورة الايرانية ، وتنفيذ سليمان ديميريل مقترحات وشروط صندوق [١]، وقد تلقت تركيا في هذا العام تعهدات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) [٢]، بمساعدات قيمتها ٩٦٠ مليون دولار لإنعاش ميزان مدفوعاتها فضلا عن تركيبات إعادة جدولة ديونها المتراكمة لعامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ والتي كانت تتجاوز ملياري دولار [٣].

لكن ذلك كله لم يكن الا مجرد بداية لتغيير اقتصاد منهمك ، يقابله الكثير من التردي الاجتماعي ، وسيطرة واضحة للشركات الكبرى على الشركات الصغرى والوسطى ، وعلى المستهلك التركي ، الذي بدأ يفقد صبره بعد ان فقد الامل في امكانية تحسين وضعه الاقتصادي ، والقى عبء تنفيذ المهمة في كانون الثاني عام ١٩٨٠ على عاتق توركوت اوزال[٤] ، الذي كان يعمل وقتها نائباً لوزير الاقتصاد لشؤون التخطيط ، والذي بدأ بتنفيذ

---

(١) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص١٣٣ .

(٢) وهي منظمة دولية تشكلت رسميا بموجب ميثاق وقع في ١٤ كانون الأول ١٩٦٠ في باريس ، وتتالف هذه المنظمة من الولايات المتحدة الامريكية ودول غرب اوربا وكندا واليابان وفنلندا وأستراليا ونيوزلندا . ينظر عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ص

(٣) إبراهيم خليل احمد واخرون ، المصدر السابق ، ص١٩٦ .

(٤) توركوت اوزال (Turgut Ozal) ، ولد في ملاطيا شرقي تركيا في ١٣ تشرين الاول عام ١٩٢٧ ، تخرج في الجامعة التكنولوجية في اسطنبول عام ١٩٥٠ بدرجة مهندس كهربائي، سافر بعد تخرجه من الجامعة مباشرة الى الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٢ لدراسة الاقتصاد والهندسة بعد عودته عمل في تصاميم مشاريع عديدة للمحطات الكهرمائية ومنها محطات توليد الطاقة وبناء السدود في حوضي نهري دجلة والفرات ، عمل عام ١٩٦١ مستشاراً في اللجنة العلمية الاستشارية لوزارة الدفاع اثناء خدمته العسكرية ، التحق اوزال بجامعة الشرق الاوسط للتكنولوجيا وحاضر في علوم الهندسة والكهرباء اسهم في تنفيذ مشاريع انشاء سد كيبان ومحطته الكهرومائية ، وغيرها من المشاريع ، عمل اوزال مستشاراً فنياً خاصاً لرئيس الوزراء سليمان ديميريل بين عامي ١٩٦٥-١٩٦٧ وعمل مستشاراً خاصاً للبنك العالمي لاغراض المشاريع بين عامي ١٩٧٢-١٩٧٣ بعد تشكيل ديميريل لوزارته الرابعة في ٣١ آذار ١٩٧٥ عين اوزال نائباً لرئيس الوزراء وكيلاً لمنظمة الدولة والتخطيط . وعندما شكل ديميريل وزارته السادسة في تشرين الثاني ١٩٧٩ واجه مهمة فرض اجراءات تقشفية جديدة لانقاذ الاقتصاد التركي من الانهيار عين اوزال بعد الانقلاب نائباً لرئيس الوزراء واوكلت له مهمة ادارة=

برنامجه الاقتصادي المبني على التصدير بدل السوق المحلية ، مما جعل الصحف الاقتصادية تصف اوزال بانه (زلزال اقتصادي) [1] . الا انه بحلول ربيع عام ١٩٨٠ ، اتسعت المقاومة في تركيا للإجراءات الاقتصادية التي طالب صندوق النقد والبنك الدوليان بتطبيقها ، والتي اطلق عليها في ذلك الوقت (الحل التشكيلي) في إشارة الى الإجراءات التي طبقها الجنرال بينوشية في تشيلي ، بعد الانقلاب الذي قاده ضد ألليندي . وبسبب المقاومة التي قادها اتحاد نقابات العمال اليساري Disk أصبحت مهمة اوزال في تطبيق الإجراءات الاقتصادية مستحيلة . فقام أعضاء النقابات العمالية باحتلال بعض المصانع في المدة بين كانون الثاني ونيسان ١٩٨٠ ، وعمت التظاهرات كل مكان ودخل العمال في مصادمات مع الشرطة والجيش [2].

ثالثاً : المشكلات الاجتماعية

لم تكن المشكلة الاجتماعية التي كانت تعانيها تركيا آنذاك، اقل تأثيرا في انعكاساتها الخطيرة على الوضع الاقتصادي التركي، فمشكلة الهجرة من المناطق الزراعية الى المدن الكبرى اثقلت الاخيرة بأعداد هائلة من السكان هاجرت من الريف الى المدينة للبحث عن وسائل العيش والتي وصلت ذروتها اواخر سبعينيات القرن الماضي لتبلغ نحو (٥٠٠.٠٠٠) مهاجر سنويا نتيجة لكثرة العاطلين في الريف، مما ادى الى نتائج خطرة

=الشؤون الاقتصادية للبلاد ، غادر اوزال الوزارة عام ١٩٨٢ ليمضي هذه السنة عام ١٩٨٣ في منزله باسطنبول في عام ١٩٨٣ اسس حزب الوطن الام بدون موافقة العسكريين وشارك في انتخابات عام ١٩٨٣ الذي حصل حزبه على (٢١١) مقعد من مجموع ٤٠٠ فتولى منصب رئيس الوزراء وفاز حزبه ايضاً في انتخابات عام ١٩٨٧ بـ ٢٩٢ مقعد من مجموع مقاعد المجلس الف العديد من الكتب في الاقتصاد والمسائل التقنية ، انتخب ثامن رئيس جمهورية لتركيا في ٣١ تشرين الاول ١٩٨٩ ، توفي في ١٩٩٣/٤/١٧ حيث انتخب سليمان ديميريل بدلاً منه في ١٩٩٣/٥/١٧ . متزوج وله ابنان وبنت يتحدث الانكليزية والفرنسية بطلاقة. نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٥٨ ؛ لقمان عمر محمود احمد ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

(١) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص٤٠١ .

(٢) رضا هلال ، السيق والهلال ، ص١٣٣-١٣٤ .

كان اهمها زيادة الاحياء السكنية الفقيرة حول المدن التي شهدت العديد من حوادث العنف آنذاك، فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة في المدن نفسها ايضا وزيادة عدد سكانها، الامر الذي ترتب عليه عجز الحكومة عن تقديم الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية لهؤلاء النازحين الذين شكلوا نسبا عالية وصلت الى ٣٩% من اجمالي السكان[١] .

وتعود أسباب الهجرة الى عدة عوامل ، ففي المدة ١٩٧٧-١٩٨٠ تأزمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تركيا حيث شهد اغلبية هذا المجتمع حالة فقر نتيجة للبطالة المتزايدة، وكذلك تعود أسباب الهجرة الى التفاوت بين الريف والمدينة على مستوى التطور في الخدمات الاجتماعية والثقافية [٢].

ويمكن القول ان اسباب الهجرة كانت بالدرجة الاساسية بسبب تزايد نسبة العاطلين في الريف ، جراء استخدام الآلات والمكننة الحديثة ، الأمر الذي انعكس على الوضع المعاشي والصحي والثقافي والاجتماعي في الريف . ووصل اعداد العاطلين عن العمل من المهاجرين الى المدن (٢.٥) مليون شخص [٣].

رابعاً : مسألة العنف السياسي

تدهور الوضع الأمني في تركيا وبلغت حالة العنف حدا خطيراً ، وابتداءاً من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٠ عاشت تركيا اقصى حالات العنف والتوتر السياسي والأعمال الإرهابية ، وقد أوقع ٥٧١٣ قتيلاً و١٨٤٨٠ جريحاً ، وهي اعداد تفوق اعداد حرب الاستقلال ١٩١٩-١٩٢٣[٤] ، لقد اصبح العنف السياسي في أواخر السبعينيات مشكلة فعلية . وقد تصارعت مجموعات من الشباب اليساري المتطرف مع تنظيم الذئاب الرمادية

---

(١)رضا هلال ، السيق والهلال ، ص ص ١٥٨ – ١٦٠ .

(٢) طارق احمد شيخو ، الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة من الريف الى المدينة في تركيا ١٩٥٠-١٩٨٠ (دراسة تاريخية) ، مجلة جامعة زاخو ، المجلد : ٤ (B) ، العدد : ١ ، ص٦٠ .

(٣) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٥٩-١٦٠ .

(٤) حميد بوزرسلان ، المصدر السابق ، ص٩١.

والمتشددين اليمينيين ، للسيطرة على الشوارع وحرم الجامعات . ولم يواجهوا اي مشكلة في حشد الشباب الذين كانت فرص العمل معدومة امامهم بسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت تركيا في السبعينيات ، والنظام الذي جعل التعليم العالي متوفراً فقط لعشرين بالمئة من المائتي الف طالب الذين يتخرجون من الثانويات في كل عام . لم يكن الصراع بين اليمين واليسار متكافئاً . فلقد أصبحت الشرطة والقوى الأمنية في خلال حكومات الجبهة القومية لسنوات ما بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٧ ، الحامي الخاص لحزب العمل القومي التابع لآلب أرسلان توركيش ، وقد بقيت في ظل حكومة اجاويد عام ١٩٧٨-١٩٧٩، مخترقة من قبل الفاشيين الذين دعموا مجموعات الذئاب الرمادية وحموها . ولم تتمتع مجموعات اليسار المتفرقة بمثل هذه الحماية . ولم يكتف اجاويد بوصفه القائد الوحيد لحزب يسار الوسط ، بنبذ سياسات واساليب اليسار المتطرف فقط ، بل انه لم يكن قادراً ايضاً على تحمل ترك حزب الشعب الجمهوري عرضة للاتهامات برعاية العنف السياسي [(١)].

ظهرت الجمعيات السرية والارهابية التي بلغ عددها في مطلع السبعينات قرابة اربعين جمعية ، تتلقى هذه الجمعيات التشجيع والمساعدات والتعليمات من الخارج ، واخذت هذه الجمعيات السرية والارهابية تؤدي دوراً مهماً في نشر الرعب وخطف المواطنين وقتل الاجانب وسلب البنوك وقطع الطرق ، والهجوم على دوائر الدولة ، ومقرات الاحزاب والجمعيات والصحف ، والمقاهي والفنادق والمطاعم السياحية . وليس هناك من شك في ان حزب الحركة القومية هو اكثر الاحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا اتهاماً بممارسة العنف والارهاب فقد اقترف هذا الحزب وتنظيماته العنف . ولم يكن هذا الهاجس اعتباطاً بل لثبوت ممارسة هذا الحزب للعنف وعلى نطاق واسع ، فضلاً عن ايدلوجيته الفاشية المتطرفة وتكوينه لمنظمات مسلحة (الذئاب الرمادية) و (الشباب المثاليون) الذين كانوا ابرز وسائل الحزب في تحقيق اهدافه . مارس الحزب اعمال العنف في مختلف مدن تركيا وتشير

---

(١) ايريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٣٧٦ .

المصادر الى ان توركيش اصدر اوامره الشخصية باغتيال (٩٠٠) شخص بينهم ساسة بارزون ومثقفون وطلاب وصحفيون واداريون وعمال . لقد شهدت تركيا عام ١٩٧٨ اعنف صدام طائفي بين السنة الذين يشكلون ٨٠% من الشعب التركي وبين الشيعة في قهرمان مارس الواقعة جنوب شرق تركيا ، وقد ادى حزب الحركة القومية دوراً كبيراً في تصعيد احداث العنف السياسي في هذه المدينة ، والتي اسفرت عن قتل اكثر من (١١١) شخصاً وجرح اكثر من الف شخص ، مما دعا الحكومة الى اعلان الاحكام العرفية في ثلاث عشرة ولاية واقالة وزير الداخلية (عرفان اوزاي دنبلي) من منصبه . وتشكلت لجنة تنسيقية لغرض تنفيذ الاحكام العرفية ، كان بولنت اجاويد احد اعضائها الى جانب الجنرال كنعان ايفرين رئيس الاركان العامة للقوات المسلحة والجنرال شهاب يارد يموغلو المشرف الاعلى على تنفيذ تلك الاحكام ، كما أسست محاكم عسكرية خاصة لمحاكمة المخلين بالاحكام العرفية . غير ان هذه الاجراءات لم تكن كافية فقد ازدادت رقعة الاحكام العرفية المفروضة على (١٣) مقاطعة لتشمل (٦) مقاطعات اخرى ، وذلك لتزايد حدة العنف ولا سيما في الاقاليم الكردية التي بدأت تطالب بالانفصال . فقد شهدت مقاطعات وآن وماردين والاسكندرونة وديار بكر وسعرت وقارص ويضين واورفة ، مصادمات مسلحة بين القوات الحكومية والاكراد . واسهمت عدة منظمات كردية في اعمال العنف منها منظمة (ابوكو) ومنظمة (كاوه) ومنظمة (ابو جلار) وقد قدر عدد القتلي في عام ١٩٧٨ بنحو ٦٠٠ قتيل . وكرد فعل على هذه الاجراءات التي قامت بها الحكومة قام قرابة ٣٠.٠٠٠ شخص من اكثر من (٥٠) منظمة مختلفة في ٣٠ كانون الاول ١٩٧٨ بمظاهرة طالبوا فيها برفع الاحكام العرفية واعتقال الب ارسلان توركيش ، وغلق حزب الحركة القومية ، كما طالبت جميع النقابات المنظمة لاتحاد نقابات العمال الثورية (DISK في كانون الثاني ١٩٧٩ بالاحتجاج ضد مذابح (قهرمان مارس) . ومنذ اواسط عام ١٩٧٩ بدأت الازمة تسير حثيثاً ، واوشكت تركيا ان تقع في حرب اهلية مجهولة النتائج ، فقد بات اعداد القتلى يزداد ليصل معدله ٢٠ قتيلاً في اليوم . وشهد عام

١٩٧٩ اندلاع احداث عنف بين العمال ، فقد شهد احد المعامل التركية في ازمير حوادث عنف دارت بين المضربين من الجناح اليساري وبين السلطات الحكومية ، التي قامت ضمن خطة الحكومة بتعيين موظفين موالين لها في التعاونيات الزراعية ، وهذه الادارة الجديدة رفضت عودة (٧٩٠) عاملاً يسارياً الى العمل ، مما ادى الى احتلال العمال للمصنع ، فتدخلت الحكومة واعتقلت اعضاء التجمعات اليسارية واغلقت الصحف اليسارية ، ومن الجدير بالذكر ان الضباط الاتراك كانوا يرون ان الوقت قد حان للتدخل وانهاء حالة التدهور الا ان الجنرال كنعان ايفربن حال دون ذلك . وقرروا تقديم رسالة الى الاحزاب جميعها عن طريق رئيس الجمهورية [١].

لقد أصبحت الحكومة عاجزة عن القيام باي عمل من شأنه ان يساعد في حل الازمة السياسية في البلاد ، لذلك عندما طالب سليمان ديميريل باقتراع الثقة في ٣١ كانون الأول ١٩٧٧ هزم بتصويت (٢١) عضو من المستقلين ضده بسبب أداء الحكومة الضعيف والجرائم التي حدثت خلال مدة حكمه البالغة (١٢٦) جريمة قتل ، ناهيك عن الاضطهاد القومي في جنوب شرق البلاد ضد الاكراد ، الامر الذي دفع برئيس الوزراء لتقديم استقالة حكومته في اليوم نفسه [٢].

بدأت الساحة السياسية التركية تشهد بوادز قيام انقلاب عسكري جديد ، وبالفعل فقد وضع العسكريون خطتهم الأولى للقيام بالانقلاب في اواسط عام ١٩٧٩ ، الا أن فكرة الانقلاب قد تأجلت بسبب تردد الجنرالات بالتدخل [٣]. وقد وجه الجنرال كنعان افرين رئيس الأركان العامة في كانون الثاني ١٩٨٠ انذارا إلى رئيس الجمهورية طلب فيه ان

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٦٢ .

(٢) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص٣٨٣ .

(٣) علي اسماعيل زيدان الجبوري ، الحياة النيابية في تركيا ومراحل تطورها ١٩٨٣ – ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٧ ، ص ٦.

تبحث الاحزاب التي تستلهم الافكار الاتاتوركية والقومية ، عن اجراءات جماعية وضمن الإطار البرلماني ضد الفوضى والارهاب والنزاعات الانفصالية [١].

ان الشعور والاحساس بحالة عدم الاستقرار الملحة في البلاد اصبحت وبشكل مفاجئ مهمة من الناحية الاستراتيجية بالنسبة للغرب بعد الثورة الإيرانية . بوصف تركيا موقعا غربيا متقدما في المنطقة وذات اهمية حاسمة في استراتيجيات حلف الناتو ، ناهيك عن التدخل السوفيتي في افغانستان في ٢٦ كانون الأول ١٩٧٩ ، الذي عد نهاية وحالة الانفراج السائدة في سبعينيات القرن العشرين وبداية جديدة للحرب الباردة في مراحلها الجديدة ، الأمر الذي دفع بماثيو نيميتز ، ممثل وزارة الخارجية الأمريكية ، الذي وصل انقرة في ٨ كانون الثاني ١٩٨٠ لأن يضع الخطوط العريضة لاتفاقيتي الدفاع والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا ، وفي ٢٩ أذار ١٩٨٠ وقعت الأخيرة على اتفاقية الدفاع التركية الامريكية التي ارتبطت تركيا بالغرب من خلالها ، وفي الوقت نفسه دفعتها للتخلي عن دبلوماسية مغازلة الاتحاد السوفيتي ودول عدم الانحياز السابقة [٢] .

تزامنت تلك الاحداث مع انتهاء مدة رئاسة فخري كوروتورك في السادس من نيسان ١٩٨٠ ولم يتوصل المجلس الوطني التركي الكبير ومجلس الشيوخ الى قرار حاسم في هذا الصدد، مما عرض البلاد لأزمة رئاسية دفعت بكنعان ايفرين رئيس الاركان العامة لتوجيه انذار الى الجهات المعنية في تموز ١٩٨٠ محذرا اياها بالإسراع بانتخاب رئيس جمهورية موكدا من خلاله : " ان على مجلسي الشيوخ والنواب والاحزاب السياسية ان تحزم امرها وتنتخب سريعا رئيسا للجمهورية " ، وبما ان المجلس الوطني الكبير لم يتمكن من انتخاب رئيس للجمهورية طيلة خمسة اشهر، فقد تقرر تعيين احسان صبري جاغليانكل رئيس

---

(١) ابراهيم خليل احمد واخرون ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٢) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص ص ٣٩١ – ٣٩٤.

مجلس الشيوخ ووزير خارجية سابق، رئيسا للجمهورية بالوكالة لحين التوصل الى قرار نهائي بهذا الخصوص[1] .

صرح الجنرال ايفرين بأن تركيا غير قادرة على تحمل الذين يسيئون استخدام الحريات الواسعة التي يمنحها الدستور، والذين ينشدون النشيد الشيوعي بدلا من النشيد الوطني ، والذين يريدون ابدال النظام الديمقراطي بالفاشية والفوضوية والخراب [2].

---

(١) نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، المصدر السابق ، ص١٤٧ – ١٤٨ .

(٢) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص ٣٠١

المبحث الثالث

انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ العسكري

الاوضاع العامة في تركيا قبيل الانقلاب (دوافع الانقلاب)

ان الاوضاع الاقتصادية المتدهورة اثرت في الحكومات التركية منذ اواخر السبعينات اكثر من الاضطراب الاجتماعي او حتى العنف في الشوارع حيث عدت رئاسة فخري كوروتورك للجمهورية التركية (١٩٧٣-١٩٨٠) حدة فوضى من الناحيتين السياسية والاقتصادية فقد اصيبت تركيا بصدمة اقتصادية ثانية نتيجة ارتفاع اسعار النفط بين عامي ١٩٧٩-١٩٨٠ في الوقت الذي قل فيه الطلب على المنتجات التركية في الأسواق الاوربية بسبب الكساد في اوربا. لذا اصبح هناك حاجة ملحة لإجراءات جذرية لإخراج تركيا من الوضع المالي والاقتصادي المتأزم وبذلك بدأت حكومة اجاويد عام ١٩٧٨ محادثات حول اعتمادات مالية جديدة مع صندوق النقد المالي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وطالت المحادثات بسبب مطالب الاصلاح الاقتصادي القاسية التي وضعها الدائنون ثم ارتفعت اسعار النفط عام ١٩٨٠ وباتت تكاليف النفط من الصعوبة تسديدها بسبب زيادة قيمة اسعار الفائدة والائتمان واخذ الدولار بالارتفاع مقابل الليرة التركية حتى بعد الاستعانة بالمصادر الخارجية لمحاولة الاستقرار الاقتصادي داخل تركيا. يضاف الى ذلك ان مستويات النمو الاقتصادي لم تتمكن من مواكبة النمو السكاني لذا بقيت اعداد كبيرة من سكان تركيا تحت خط الفقر ، كما ساعد التفاوت بين طبقات المجتمع على استمرار الهجرة الى المراكز الحضارية مع الامل في العثور على وظائف وخدمات مما تسبب في زيادة

النمو السكاني للمدن وهذا اظهر عدم قدرة الحكومة على خلق فرص عمل كافية لإستيعاب هذا التوسع.[١]

وعلى هذا الاساس اخذت الحكومة التركية تشدد على ضرورة التقشف وشد الاحزمة من اجل التخلص من السلبيات الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد التركي وقد تم بالفعل الحد بدرجة كبيرة من استثمارات جديدة ، ولكن وجود استثمارات طويلة المدى اعاقت سياسة التقشف فضلا عن سواد خدمات الديون الاجنبية. ذلك ان سبب الازمات الاقتصادية التركية يعود الى مدة الستينات وسوء الادارة في الاقتصاد ، كذلك التبذير الكبير ما بين عامي ١٩٧٥-١٩٧٧ يعد الى حد بعيد سببا قويا في الازمة[٢]

كانت المشاكل الاقتصادية تمثل اسوء ازمة اقتصادية في تاريخ تركيا ، كما اخذت تركيا تفقد مصداقيتها في نظر مؤسسات الاقراض المالية وبدوره ادى تدهور الاوضاع الاقتصادية الذي حل بتركيا الى خروج عدد من التظاهرات التي قام بها العاطلون عن العمل ما زاد من توتر الاوضاع الاجتماعية فقد احتل اعضاء من اتحاد النقابات العمالية عددا من المصانع بين كانون الثاني ونيسان ١٩٨٠ وكانت هناك اضرابات في كل مكان فكان تدهور الاوضاع الاقتصادية سببا رئيسيا في انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠[٣].

كان الوضع الأمني متدهورا اذ بلغت احداث العنف قبل سنتين من انقلاب ١٩٨٠ ذروتها حسب تقرير اعدته رئاسة اركان الجيش التركي بلغ عدد القتلى اكثر من (٤٠٤٠) شخصا من نيسان ١٩٧٨ وحتى ايلول ١٩٨٠ وان اكثر من (٢٣٠) عضو من افراد القوات المسلحة قتلوا في عمليات العنف[٤].

---

(١) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، دور كنعان ايفرين السياسي والعسكري في تركيا ١٩٨٠ – ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة البصرة ، ٢٠١٥، ص٣٩-٤١

(٢) رواء زكي يونس الطويل ، المصدر السابق ، ص٥١.

(٣) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، المصدر السابق ، ص٤٣

(٤) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٤٥

اصبحت تركيا على شفا حرب اهلية ، ترافق ذلك مع عدد من المنظمات الطلابية اليسارية التي شكلت خطرا على سلامة الدولة. ومنها (جماعات الشباب المتطرف) وقد قاد هؤلاء حرب عصابات في المدن ، كما قاموا بعمليات سطو على البنوك . كما ان اليمين المتطرف كان احد المحركين الاساسيين للعنف ، وقد اعرب بولنت اجاويد رئيس الوزراء عن قلقه ازاء العمليات الوحشية التي تحدث في تركيا ، كما بلغ الصراع بين الاسلام والعلمانية ذروته اواخر السبعينيات وقبل انقلاب ١٩٨٠. [1]

يبدو ان العنف السياسي في تركيا يعود الى تعدد القوى والحركات السياسية الداخلية والتي تتصف بالافكار والمبادئ والممارسات المتخاصمة والمتناقضة اذ ان كل منها يريد السيطرة على اوضاع الدولة ومما زاد في تفاقم الوضع هو تعدد القوميات والاقليات والأديان ، فضلا عن قيام النقابات العمالية بنشر الدعايات والاشاعات السياسية والاقتصادية والمسيرات الاحتجاجية التي تحمل طابع العصيان مما اوقف المصانع عن العمل كما ظهرت الحركات الطلابية التي تنوعت جمعياتهم وازدادت نشاطاتهم السياسية واصبحت الجامعات تحت امرتهم مما ادى الى غلقها وتعطيل الدراسة فيها فضلا عن الصراعات الدينية والمذهبية والصراعات القومية.[2]

تعرضت حكومة بولنت اجاويد الى هزيمة قاسية في انتخابات ١٤ تشرين الاول ١٩٧٩ فلم تحصل الا على ١٢ مقعد من مقاعد مجلس الشيوخ البالغة ٥٠ مقعدا وكذلك الحال بالنسبة لمقاعد المجلس الوطني الكبير فقد استحوذ عليها حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل وعليه قدم اجاويد استقالة في ١٦ تشرين الاول ١٩٧٩ وعلى اثر استقالة اجاويد شكل سليمان ديميريل في ١٢ تتشرين الثاني ١٩٧٩ حكومة ووضع لها برنامج تضمن القضاء على كل مظاهر العنف والتفرقة بين فئات المجتمع التركي والعمل على انقاذ البلاد من الاوضاع الاقتصادية المتردية التي كانت تعاني منها تركيا ، غير ان الامور جاءت

---

(١) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، المصدر السابق ، ص٤٤-٥١.

(٢) المصدر نفسه ، ص٥١

على غير ما توقع ديميريل فلم ينجح قرار ديميريل باستدعاء (اوزال) الذي كان يحضى بثقة رجال الاعمال الاتراك وارتفع سعر الصرف مقابل انخفاض كبير لقيمة الليرة التركية لذلك بدأ سياسة الانفتاح نحو الخارج ودعم سياسة التصدير ، ولذلك بان مصطلح الانقلاب العسكري اكثر وضوحا من الفكر السياسي[١].

واجهت الحكومة التركية ازمة انتخاب رئاسة الجهورية اي اختيار رئيسا ليحل محل فخري كورتورك بعد انتهاء مدته في ٦ نيسان ١٩٨٠ ولم تستطع الاحزاب الاتفاق على مرشح لمنصب رئاسة الجمهورية واشتد الخلاف بين سليمان ديميريل وبولند اجاويد وادى الخلاف الى تعمق الازمة ، وقدم سليمان ديميريل اقتراح بأن يكون اختيار منصب رئاسة الجمهورية عن طريق الاقتراح وانتخابات يصوت عليها الشعب وهذا يعني اجراء انتخابات مبكرة وهذا الامر لم يكن مقبولا لدى الجيش . اما اسماء المرشحين للرئاسة فكان احسان صبري هو من تم اختياره من قبل حكومة ديميريل ، اما بولنت اجاويد فقد كان مرشحه كمال كوان . لقد كان انتخاب رئيس الجمهورية الشغل الشاغل للقوى السياسية في تركيا نهاية ١٩٧٩ [٢].

اعرب قادة الجيش سخطهم على الوضع السياسي فقد ابلغ رئيس اركان الجيش الجنرال كنعان ايفرين ومعه نور الدين ارسين القائد العام للقوات البرية والجنرال تحسين شاهين قائد القوات الجوية ونشأت تومير القائد العام للبحرية بصفتهم مجلس الامن القومي التركي فعاد هذا التبليغ او النداء ان القوات المسلحة مضطرة لتوجيه نداء الى الهيئات الدستورية في البلاد لتتحمل المسؤولية لذا نصح رئيس الجمهورية كورتورك مجلس الشعب التركي اختيار رئيسا للجمهورية واصلاح الاوضاع السياسية المتدهورة ، لكن اعضاء المجلس لم يلتزموا بالامر فحين اجتمعوا في ١١ ايلول ١٩٨٠ (اي قبل الإنقلاب بيوم) الا ان الجلسة لم تحقق اهدافها بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني للمجلس ، ولهذا يمكن القول ان

(١) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٤٧

(٢) أريك زوركر، المصدر السابق، ص٥٢٣.

الفشل في انتخاب خليفة لكورتورك بعد من اهم العوامل التي ادت الى قيام الانقلاب العسكري في ١٢ ايلول ١٩٨٠ بقيادة الجنرال كنعان ايفرين[١].

ويمكن اجمال اسباب الإنقلاب بما يلي:

١. فشل الحكومة في معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية في الدولة.
٢. عدم فاعلية جهاز الشرطة.
٣. الانبعاث المفاجئ للحركة الاسلامية في السلوك السياسي الداخلي التركي.

وفيما يخص العامل الاخير يؤكد كثير من الباحثين الاتراك ان انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ استهدف بالدرجة الاولى الاتجاه الاسلامي الذي بدأ يزداد نشاطه في تلك المدة وكانت هذه المسألة واضحة في بيان الحركة الإنقلابية الذي لم يميز بين الحركة الشيوعية والاتجاه الاسلامي[٢]

وهناك اسباب اخرى:

اسباب تتعلق بدستور عام ١٩٦١ من بين ما اعده الجيش سببا وراء تدخله هو دستور عام ١٩٦١ بدعوى احتوائه على حريات واسعة في مختلف المجالات ، اذ اعتمد هذا الدستور نظام المجلسين في البرلمان وحرية المعارضة والصحافة[٣] ، والى جانب الاسباب الداخلية كانت هناك دوافع خارجية ساهمت في حدوث الانقلاب، منها موقف الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي من تأزم الاوضاع في تركيا والضغط باتجاه السيطرة عليه، وقد كان بعض القادة العسكريين في حلف شمال الاطلسي وفي القوات المسلحة الامريكية

---

(١) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، المصدر السابق ، ص٥٥-٥٦

(٢) احمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، ص٢٨٤

(٣) وصال نجيب عارف ، المصدر السابق ، ص١٧٤ .

يذكرون الوضع السياسي المتردي في تركيا امام نظائرهم الاتراك واحيانا امام الاعلام وعادة ما كانوا يتساءلون عن موقفه وفيما اذا كانوا سيتحركون لتحسين الامور في تركيا[١] .

ثانياً:انقلاب ١٩٨٠ ودور كنعان ايفرين في اتخاذ القرار السياسي في تركيا:

كان كنعان ايفرين يردد دوما: "ان الحل اذا جاء ضمن النظام الديمقراطي يكون افضل من الحلول غير الديمقراطية"[٢] مشيرا بذلك الى تحرك الجيش وهذا يعني ان نظرة الجيش للانقلاب اصبحت شيئا لا بد منه ، اصبحت الحكومة والاحزاب السياسية والمجلس الوطني الكبير على يقين بأن رئيس الاركان العامة ومعه القيادات العسكرية الاخرى بدأوا بالتحرك تجاه القيام بالانقلاب واطلق عليه ب(عملية ديمقراطية) .

بدأ الجيش فعلا بالحركة حيث توزعت المهام الى القيادات العسكرية ووضعت خطة للإنقلاب بأن يكون بتاريخ ١١ تموز ١٩٨٠ واطلق عليه الجيش اسم سري هو "العلم" ولكن تم تأجيل العملية لعدة اسباب وهي :

١. قيام بولند اجاويد بتقديم طلب الى البرلمان التركي باسقاط حكومة ديميريل .
٢. اجتماع اعضاء البنك الدولي في باريس في تموز ١٩٨٠ وكانت اهم موضوعاته التي طرحت في الاجتماع هي تأجيل موعد الديون التركية.
٣. اجل ايفرين موعد الانقلاب وطلب منهم التدين لأنه لم يرد ان تتكرر الاخطاء نفسها التي وقع فيها العسكريون في انقلاب ١٩٦٠و١٩٧١ ولإدراكه مدى التأثير الكبير في الرآي العام الداخلي والخارجي في حالة تدخلهم[٣]

وبالفعل استطاع البرلمان اسقاط حكومة سليمان ديميريل ، وكذلك تقديم موعد الديون التركية وتأجيل الاجتماع الى شهر اب ولذلك وجد كنعان ايفرين ضرورة تحديد موعدا اخر

---

(١) عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية ، الاستمرارية والتغيير ، المركز العربي للابحاث ، ٢٠١٢ ، ص٢٣٠ .

(٢) لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية الامريكية ١٩٧٥-١٩٩١ ، ص٩٥

(٣) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، المصدر السابق ، ص٦٣-٦٤.

للإنقلاب يلائم الظروف ، وبعد فشل جلسات البرلمان بأختيار رئيس الجمهورية قام كنعان بجمع القادة الاربعة البارزين في القيادات السياسية للقوات المسلحة التركية واتفقوا على تحديد موعد وذلك الساعة الرابعة فجرا من يوم ١٢ ايلول ١٩٨٠ واسندت صلاحية ودستورية الانقلاب الى قانون حماية الامن القومي للبلاد ، وعد هذا القانون بمثابة تفويض للرتب العليا في الجيش من الشعب التركي للقيام بأي اجراءات عسكرية لو تطلب الوضع في البلاد ذلك[١] . وفي تمام الساعة ٤:١٥ دقيقة وضع الجيش تهديداته المتكررة للسياسيين موضع التنفيذ وتحركت قطعات من القوات المسلحة بقيادة الجنرال كنعان ايفرين رئيس الاركان العامة واحتلت الاماكن الحساسة في المدن التركية الرئيسة ووضعت الحواجز حول انقرة واسطنبول[٢]

وفي صباح يوم الإنقلاب اصدر الجيش بيانا اكد فيه اسباب التدخل العسكري وان الهدف من العملية هو حماية سلامة البلاد ومنع الفوضى والارهاب واعادة تأسيس الدولة والقضاء على العوامل التي تعيق العمل السلس للنظام الديمقراطي واحداث تغيير جذري في النظام السياسي.

وخلال الساعات الاولى من صباح اليوم المذكور كانت الدبابات في شوارع انقرة واسطنبول وغيرها من المدن فقد كان الإنقلاب سريع ومدروس[٣]

وجاء البيان الرسمي للانقلاب الذي اعلنه كنعان ايفرين مبينا اسباب هذا الانقلاب العسكري وطبيعته واهداف موضحا ان البلد مر بأسوء ازمة هددت بقاء الدولة والشعب ودعا الى التمسك بمبادئ اتاتورك والنضال ضد الفوضى والشيوعية والفاشية والعقائد الدينية المتزمتة وركز في خطابه على امور مهمة جاء في اولوياتها حماية الوحدة الوطنية

---

(١) حميد بوزرسلان ، المصدر السابق ، ص٩٥

(٢) منال صالح ، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩ – ١٩٩٧ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص١٥١

(٣) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، المصدر السابق ، ص٦٥

والقضاء على الجهاز الدكتاتوري في الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية ووضع دستور باقرب حدة من الزمن واقامة دولة ونظام جديد. [١]

تبع عملية الإنقلاب اجراءات عدة من قبل الانقلابين ومنها اصدارهم اوامر باعتقال رئيس الوزراء سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة وبولند اجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري ونجم الدين اريكان زعيم حزب الخلاص الوطني اما الب ارسلان زعيم حزب العمل القومي فقد سلم نفسه بعد يومين من الانقلاب ، ثم حل البرلمان وعلق الدستور واعلنت الاحكام العرفية واغلقت الاتحادات الفيدرالية للجناحين اليميني واليساري وفرض حظر التجوال ثلاثة ايام واعتقل اكثر من مائة شخصية سياسية بعد رفع الحصانة البرلمانية عنها كما تم وضع حراسة مشددة على نائب رئيس الجمهورية احسان صبري جاغليانكل في بيته مع عدد من اعضاء البرلمان[٢]

ومن ضمن القرارات التي اصدرها زعماء الإنقلاب بقيادة الجنرال كنعان ايفرين ايقاف فعاليات جميع الدوائر الرسمية وغير الرسمية مثل البنك المركزي وجميع الجمعيات والمنظمات باستثناء الخطوط الجوية التركية ومنظمة حقوق الطفل ومنظمة الهلال الاحمر .

وتقرر غلق جميع الحدود الدولية والمعابر الحدودية وايقاف السفر الى خارج البلاد باستثناء من لديهم عقود عمل خارج البلد والاجانب وايقاف عمل وصلاحيات الوزراء الى اشعار اخر ، وقد ابلغ كنعان ايفرين ان جميع التشكيلات الامنية المحلية مثل وزارة الداخلية ومديرية الامن والاستخبارات المحلية سوف يتلقون اوامرهم من قبل القوات المسلحة [٣].

شكل كنعان ايفرين وقادة الانقلاب العسكري الاربعة مجلس الامن القومي في اليوم الاول للانقلاب واستمر لغاية ٦ كانون الاول ١٩٨٣ . وامر كنعان ايفرين بنقل السلطة

---

(١) خضير البديري ، المصدر السابق ، ٣٧٧

(٢) منال صالح ، المصدر السابق ، ص١٥١-١٥٢

(٣) حميد يوزرسلان، المصدر السابق، ص٩٠.

كاملة الى مجلس الامن القومي والذي اصبح هو رئيسا له الى جانب قيادته للأركان العامة(١)

في ١٩ ايلول ١٩٨٠ تم الاعلان عن تركيبة الحكومة برئاسة بولنت اولوصو الذي قدم برنامج حكومته في ٢٧ ايلول ١٩٨٠ للتصديق عليه من قبل مجلس الأمن القومي ، وتضمن برنامج الحكومة مهام عدة منها اعداد دستور جديد للبلاد واعادة تنظيم المجالات السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسن قوانين جديدة وتغيير قانون الاحزاب والانتخابات ونظام القضاء الخاص بالامن ، لقد كانت هذه الحكومة تتكون من البيروقراطيين والضباط المتقاعدين ولم يكن هناك سياسي ناشط او سابق في اعضائها ، وظيفتها التشاور مع مجلس الامن وتنفيذ قراراته مع احتفاظ مجلس الامن بحق فصل الوزراء الاعضاء فقد اعلن الجنرال ايفرين بوضوح تام انه لم يعد هناك مكان للسياسيين السابقين في تركيا المستقبلية(٢).

وأد انقلاب ١٩٨٠ الديمقراطية في تركيا بحظر جميع الاحزاب وزج بزعمائها في السجون او وضعهم في الاقامة الجبرية ، فضلا عن وضع برنامج لمعالجة الوضع الاقتصادي وادخال قوانين جديد على نظام التعليم (٣).

اما في مجال السياسة الخارجية فتضمن التقييد بجميع الاتفاقيات والمعاهدات وتطوير العلاقة بحلف شمال الاطلسي وجميع اعضائه بزعامة الولايات المتحدة الامريكية مع وجوب تطوير علاقة تركيا بالدول الاسلامية.

وبعد عدة ايام تم تشكيل لجنة من الحقوقيين العسكريين للعمل على سن مواد النظام الداخلي لمجلس الامن القومي وتم التصديق عليها من قبل المجلس نفسه في ٢٥ أيلول . اما على الصعيد الميداني فقد ركزت القيادات منذ الساعات الاولى للانقلاب على التصدي

---

(١) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، المصدر السابق ، ص٦٧

(٢) اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٣٩٨

(٣) محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، ط١، مركز الدراسات الستراتيجية ، بيروت ، ١٩٩٨، ص٣٣.

الحازم للفوضى والانقلاب وذلك باعتقال المتطرفين في ضواحي انقرة واسطنبول وغيرها من المدن الكبيرة سواء كانوا من المتطرفين اليساريين او من متطرفي اليمين. حتى انه حكم على بعض منهم بالاعدام[1]

ادت موجة الاعتقالات الى انخفاض الاحداث الارهابية بنسبة ٩٠% الا انها اسفرت عن تكلفة اجتماعية لأنها شملت الصحفيين ورجال القانون واساتذة الجامعات وكل من اظهر ميلا اسلاميا او يساريا . وفي عامي ١٩٨٢-١٩٨٣ فصل ٣٠٠ استاذ جامعي وحرموا من معاشاتهم ومنعوا من العمل السياسي ، ومن العمل في اي وظيفة حكومية[2]

وكان البيان الثاني للإنقلاب قد نص على خلع حكومة سليمان ديميريل وحل البرلمان ورفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء البرلمان . وقد كلف مجلس الأمن الوطني قادة المناطق العسكرية بتولي مهام الحكام العسكريين في المقاطعات التركية البالغة (٦٧) مقاطعة ، علما ان الاحكام العسكرية كانت مفروضة على (٢٠) مقاطعة [3].

وفي بيان لاحق شدد على اهمية الاعتقالات الواسعة النطاق لقادة الأحزاب السياسية وكوادرها المتقدمة ، وعد ذلك الاجراء جزء من الحفاظ على الأمن الوطني التركي[4].

الإجراءات التي اتخذها قادة الإنقلاب

تولى رئاسة الجمهورية في ١٤ أيلول ، واصبح مجلس الامن القومي قاصراً على العسكريين يساعده مجلس حكومي تكون من ٢٧ عضواً من البيروقراطيين والعسكريين المتقاعدين ، لتقديم النصائح لمجلس الامن القومي وتنفيذ قراراته . كما أعطيت سلطات واسعة للحكام العسكريين للمناطق المختلفة من البلاد ، بمقتضى قانون الاحكام العرفية . واصبح لهم حق الاشراف على التعليم والصحافة وغرف التجارة والاتحادات العمالية ولم

---

(١) خضير البديري ، المصدر السابق ، ٣٧٨

(٢) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص١٤٢.

(٣) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف الشمال الأطلسي ، ص٣١٥ .

(٤) إبراهيم خليل احمد ، المصدر السابق ، ص١٨٣-١٨٤ .

يتردد في استخدام سلطاتهم في اغلاق الصحف ، وحظر المناقشات السياسية في عام ١٩٨١ ، ثم تلا ذلك في عام ١٩٨٢ حل الأحزاب السياسية بعد ان كان قد حظر نشاطها ، كما صودرت ممتلكاتها ، وشملت البلاد موجة من الاعتقالات [١] وفي مقدمة المعتقلين قادة الأحزاب والنوادي الإسلامية ، ومنهم نجم الدين اربكان . وقد صرح كنعان ايفرين لوكالة رويترز الامريكية في ١٢ أيلول ١٩٨٠ بأن " الجيش تدخل ليوقف المد الإسلامي في البلاد وان ما حدث في قونية يوم القدس وما حصل في جنة قلعة يعدان دليلاً على هذا التعصب الإسلامي ". اما فيما يخص زعيم حزب حزب الحركة القومي ألب أرسلان توركيش ، فقد رفض تسليم نفسه للسلطات الحكومية الا بعد ١٠ أيام من اختفاءه [٢]، كما عملت حكومة الانقلاب باقتياد جميع أعضاء حكومة سليمان ديميريل الى السجن مع قائد المعارضة بولند اجاويد ، كما اقتيد الى السجن اكثر من مئة نائب برلماني [٣].

شكلت اول حكومة بعد الانقلاب برئاسة بولند أولوصلو [٤]، وتضمن برنامجها معالجة المسائل الرئيسية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعمل على فرض

---

(١) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص١٤٢ .

(٢) إبراهيم الداقوقي ، فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركي ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص٩٩ .

(٣) نور آجقو ، المصدر السابق ، ص١٠٧-١٠٨ .

(٤) بولنت اولوصلو : رئيس وزراء ، ادميرال متقاعد من اسطنبول مواليد ١٩٢٣ خريج الاكاديمية البحرية عام ١٩٤٢ عين عام ١٩٥٢ بصفة مدير للاكاديمية ١٩٥٤ ، وقبطان ١٩٥٧ ، خدم بصفة ضابط كبير وتولى مهام عديدة في البحرية التركية قبل تعيينه بصفة كومدور عام ١٩٦٠ خدم في مؤسسة قسم التخطيط وقائد لقوات التحالف لمنطقة حوض البحر المتوسط في ملطة لسنتين ، رقي عدة ترقيات عام ١٩٦٧ واصبح ادميرال عام ١٩٧٠ خدم بصفة قائد للاسطول البحري لمنطقة شمال تركيا ورئيس للاركان والقائد الاعلى للبحرية التركية والاسطول التركي بعد ان حصل على ترقية امير البحر عام ١٩٧٤ اصبح عضواً في المجلس العسكري الاعلى لسنة واحدة ثم نائب امين السر القيادة العامة في البحرية التركية عام ١٩٧٧ تقاعد من منصبه في نهاية شهر اب ١٩٨٠ وفي اعقاب انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ عين رئيساً للوزراء متزوج وله طفل واحد يتحدث الانكليزية والإيطالية . نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٧٠ .

التغييرات اللازمة بما يتناسب مع تطلعات الشعب التركي [1]. وعين مجلس الامن القومي لجنة استشارية برئاسة سعدي ايرماك ، في ٢٣ تشرين الأول للعمل على إعادة الديمقراطية الى البلاد والمشاركة في صياغة دستور جديد يحل محل دستور عام ١٩٦١ ، الذي عده الانقلابيين ، مصدراً للمشكلات السياسية الحديثة التي كانت تعاني منها تركيا[2]. ومع عودة الحياة السياسية بعد مدة الإنقلاب جرت انتخابات نيابية عامة في عام ١٩٨٣ [3].

وتعد مدة الحكم العسكري لإنقلاب ١٩٨٠ البالغة ثلاث سنوات ، هي الأطول زمنياً قياساً بالانقلابات السابقة ، والأكثر تأثيراً في إعادة ترسيم حدود العمل السياسي والحزبي والمؤسسي ، وهي كذلك الأكثر ترسيخاً للنفوذ العسكري داخل سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية [4].

ثالثا : ردود الفعل الداخلية والخارجية من انقلاب عام ١٩٨٠

١- ردود الافعال الداخلية

قوبل الإنقلاب العسكري لعام ١٩٨٠ في الداخل بتأييد كافة فئات الشعب التركي بوصفه حدثاً يسير باتجاه إعادة الأمن والاستقرار في البلاد بعد تفاقم ظاهرة الإرهاب والاغتيالات السياسية التي كانت على وشك أن تجر تركيا إلى حرب أهلية [5]، كان الانقلاب ضربة لليمين واليسار من الأحزاب السياسية التركية ، فقد عد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ ضربة قاصمة للأحزاب التي أوقفت عن العمل ، وزج بعض زعمائها في السجون والتي عادات الى مزاولة نشاطها بعد مدة زمنية [6].

---

(١) حيدر عادل كاظم ، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية ١٩٨٠-٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٩ ، ص٢١ .

(٢) فيروز احمد واخرون ، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، بيروت ، د ت ، ص٧ .

(٣) حيدر عادل كاظم ، المصدر السابق ، ص٢١ ؛ نور آجقو ، المصدر السابق ، ص ١١١ ،١١٥ .

(٤) طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور في تركيا ، ص٨٧.

(٥) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٣٧٨-٣٧٩ .

(٦) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ،ص١٧٢ .

اشارت الدلائل جميعها بان القوات المسلحة التركية قامت بانقلاب في ١٢ايلول ١٩٨٠ بسبب تفاقم الاوضاع المتردية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبعد ان اخفقت جميع الخيارات والتحذيرات والتهديدات التي وجهت الى رؤساء الحكومات من اجل قيامهم لمعالجة هذه المشاكل ولهذا نجد ان عناصر القوات المسلحة ايدت هذا الإنقلاب وعدته حافزا لتعزيز مكانتها وهيبتها في المجتمع التركي فضلا عن الطموحات الاقتصادية التي حققها افراد القوات المسلحة من امتيازات (رواتب –وترفيعات)[١] كما ايد الإنقلاب اصحاب المصالح الاقتصادية من رأسماليين وتجار وصناعيين والذين تضررت مصالحهم بسبب تفشي الارهاب وهو ضربة للنقابات العمالية والاتجاهات اليسارية ، كما انه ضربة لليمين واليسار من الاحزاب السياسية التركية فقد عد هذا الانقلاب ضربة قاضية للاحزاب التي اوقفت عن العمل[٢].

كما حظي الانقلاب العسكري الثالث عام ١٩٨٠ بتأييد واسع النطاق من قبل اغلب فئات الشعب التركي لانه جاء بمثابة الخلاص من الواقع المأساوي الذي عاشه الشعب ويضع حدا للفوضى والتدهور الاقتصادي والامني الذي انعكست اثاره بصورة كبيرة على المجتمع التركي.[٣]

ان التدخل العسكري عام ١٩٨٠ غير بشكل كبير في السياسة التركية الداخلية والخارجية فمن وجهة نظر الشعب التركي ان قائد الانقلاب كنعان ايفرين وحد صفوف الجيش وكانت قيادته للإنقلاب ناجحة فهو اكثر نجاحا من الانقلابات السابقة فقبل قيام الإنقلاب التقى كنعان ايفرين مع العديد من السياسين وحتى ان لم يشاركوا في الإنقلاب ،

---

(١) سعد عبد اللطيف ، تركيا ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص١٤

(٢) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٧٦

(٣) منال صالح ، المصدر السابق ، ص١٥٣

لكنه حظي بدعمهم على الاقل وحتى انه تشاور مع ضباط الجيش الصغار بفكرة الإنقلاب. [1]

٢-ردود الافعال الدولية

استقبل الإنقلاب بارتياح كبير من الدول الغربية ، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية ، خاص بعد ان اعلن كنعان ايفرين في خطاب أذيع في الراديو والتلفزيون عن التزامه لتعهدات تركيا إزاء حلف الشمال الأطلسي وجميع المعاهدات الدولية [2].

وتكمن أهمية تركيا للولايات المتحدة في الموقع الاستراتيجي التركي لتواجد قواعدها العسكرية على الأراضي التركية ، ولأهميتها المميزة في ظل مرحلة حرجة جاءت بعد نجاح الثورة الإيرانية وتحركات الاتحاد السوفيتي الجديدة ، ناهيك عن المساعدات الأمريكية لتركيا التي وصلت إلى (٤٠٠) مليون دولار سنوياً على شكل معونات ، لذلك فقد ساعد الموقف الداخلي والخارجي من الانقلاب في تشكيل أول حكومة تركية برئاسة بولنت اولوصو في ٢١ أيلول ١٩٨٠ فوضت بالسلطة التنفيذية من لدن مجلس الأمن القومي، وشرعت في ممارسة أعمالها من خلال برنامجها السياسي الذي تضمن الرغبة بإجراء الإصلاحات لتثبيت السلطة السياسية في البلاد ومعالجة العديد من المسائل ذات الأولوية بما فيها السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمل على فرض التغييرات اللازمة بما يتناسب مع تطلعات الشعب التركي [3] .

مثلت المرحلة التي تلت الانقلاب العسكري العام ١٩٨٠ مرحلة هامة تميزت بحساسيتها بعد أن عقد العسكريون العزم من خلالها على بذل الجهود من أجل إزالة كل

---

(١) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، المصدر السابق ، ص٧٢

(٢) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف الشمال الأطلسي ، ص٣١٦ .

(٣) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص٣٧٩ .

المعوقات التي تعترض العمل بالنظام الديمقراطي وفق المبادئ الأتاتوركية وبشكل لا يدعو إلى التدخل العسكري في المستقبل [1].

كما ان الانقلاب لاقى ارتياح كبير من الغرب لا سيما الولايات المتحدة الامريكية وكانت الاخيرة تعني جيدا مقدار عجز الحكومات المدنية في تركيا عند تلبية متطلباتها ، ووثقت بالعسكريين استلامهم السلطة ، لأن تركيا عضو في حلف شمال الاطلسي وتستعد لدخول السوق الأوربية المشتركة[2] او في كلا المنظمتين دول حساسة ازاء اي تحرك عسكري يستولي على السلطة بالقوة ولا تقبل بين صفوفها سوى الانظمة التي يفرزها النموذج الغربي للديمقراطية ، لقد كانت الادارة الامريكية تنتظر تلبين الرأي العام الاوربي واقناعه عن طريق امتداد الازمة التركية وتصاعدها بان الحل الديمقراطي غير وارد وتهيئة الاوربيين نفسيا لتقبل الحل العسكري الذي يبقى ، على الرغم من سوئه اقل ضررا من استمرار الازمة واحتمال تحول تركيا الى ايران جديدة مما يحدث ضررا فادحا بالمصالح الامريكية وخللا كبيرا في حلف الناتو لذلك عندما وجدت الولايات المتحدة ان المناخ النفسي لدى حلفائها في حلف شمال الأطلسي اصبح مناسبا اعطت المجموعة العسكرية الضوء الاخضر وتم الانقلاب بصمت وتصرف قادته والزعماء السياسيون باسلوب يختلف عن اسلوب قادة الإنقلاب في امريكا اللاتينية لأنهم لا يريدون اثارة حلفائهم الاطلسيين[3]

وعليه فان الولايات المتحدة الامريكية استقبلت الخبر بكل رحابة وفرح وعلى اثر الانقلاب العسكري التركي وتحديدا في ١٧ ايلول ١٩٨٠ اتخذت الحكومة الامريكية قرارا بارسال مجموعة من البرلمانيين الامريكيين الى تركيا لملاحظة ومراقبة الوضع هناك وذكر حينها وزير الخارجية الامريكي ان الولايات المتحدة تراقب الوضع في تركيا من مسافة قريبة جدا ، اما الموقف البريطاني فانه بين المؤيد للانقلاب والمتردد عن ذلك لان وضع اليد على

---

(١) إبراهيم خليل احمد ، الأحزاب السياسية في تركيا ، ص١٨٤ .

(٢) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، المصدر السابق ، ص٧٢

(٣) لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية الامريكية ١٩٧٥ – ١٩٩١ ، ص٩٨-٩٩

الادارة فيها من قبل الجيش سيكون وبدون شك حركة تطمئن وتريح الولايات المتحدة الامريكية لكون تركيا حليف مهم لواشنطن في المنطقة[1]

اما الموقف السوفيتي فلم يعلق على الانقلاب حتى ان السفير السوفيتي في انقره ذكر خبر الإنقلاب عن لسان الخارجية الامريكية ، فيما بعد اعربت الحكومة السوفيتية في موسكو عن قلقها لما جرى في تركيا متهمين واشنطن بالوقوف وراء الجنرالات ، لكن الموقف السوفيتي تغير بعد اعلان الجنرال ايفرين عن رغبة بلاده في تعزيز علاقات حسن الجوار مع الاتحاد السوفيتي ومع الدول المجاورة ، لهذا عبر السوفيت عن ارتياحهم من التطورات السياسية الاخيرة في تركيا.[2]

كانت هناك ازمات في العلاقة السياسية والاقتصادية بين تركيا واليونان لذلك فان اليونان لم ترحب بالإنقلاب وعدت الانقلاب خطرا على المسألة القبرصية ومنطقة الشرق الأوسط ، اما الموقف الالماني فقد انتقدت المانيا الغربية الإنقلاب العسكري في تركيا على اعتبار انه سوف لن يتغير من الاوضاع الاقتصادية في تركيا ، كما انه سيؤثر في الجالية التركية في المانيا ، ما الموقف الفرنسي فكان مؤيدا للانقلاب حيث ذكرت الاذاعات الفرنسية ومنها اذاعة (INTER) الفرنسية المتخصصة بالاخبار الرئيسية في فرنسا ان القيادة العسكرية لو لم تقوم بهذا الانقلاب لدخلت تركيا في حرب اهلية لا نهاية لها. اما موقف جمهورية مصر العربية فقد كان ايجابيا نحو الإنقلاب لانها كانت ترى ان التدهور الذي حدث بتركيا قبل الانقلاب كان يهدد امن المنطقة . اما الموقف الباكستاني فيتضح من خلال رسالة التهنئة التي ارسلها رئيس الدولة محمد ضياء الحق الى كنعان ايفرين . وبالنسبة للبنان فكانت تقول ان الانقلاب العسكري في تركيا تقف وراءه الولايات المتحدة

---

(١) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، المصدر السابق ، ص٧٤

(٢) لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية الامريكية ١٩٧٥ – ١٩٩١ ، ص١٠٤

الامريكية وجاءِ موقف الكويت مشابها للموقف اللبناني حيث وضعت اللوم على الولايات المتحدة الامريكية[1]

وبالنسبة لموقف العراق من الانقلاب فقد لقيت رسالة لرئيس النظام السابق صدام حسين الى الجنرال كنعان ايفرين اهتمام واسع لا سيما بعد اعلان العراق استمرار ضخ النفط الى تركيا[2]

---

(١) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، المصدر السابق ، ص٧٥-٧٧

(٢) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص١٥٦

المبحث الرابع

علاقات تركيا الخارجية في عهد فخري كور تورك

أولا : العلاقات التركية – الامريكية

شهدت العلاقات التركية – الامريكية توتراً خلال عهد فخري كورتورك بسبب قيام تركيا بالتدخل العسكري في قبرص في عام ١٩٧٤ ، ومما زاد الوضع تعقيداً انسحاب اليونان من الجناح العسكري لحلف شمال الاطلسي في آب ١٩٧٤بسبب عجز الحلف عن منع تركيا من تنفيذ مخططها . مما دفع الكونكرس الأمريكي الى اصدار قرار فرض حظر على شحنات الأسلحة والعتاد والمعدات والمعلومات والخبرات العسكرية الى تركيا وجرى تنفيذه اعتباراً من ٥ شباط ١٩٧٥[١].

ان تدهور العلاقات التركية الامريكية بسبب انتقاد الامريكيين للغزو، وقيام الكونكرس الامريكي بفرض حظر عسكري على تركيا، مما حمل الاتراك على غلق القواعد والمنشآت الامريكية في اراضيها عام ١٩٧٥. كما الغت تركيا من طرف واحد، (اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة)[٢] .

وكان الهدف من هذا الحظر الضغط على تركيا للانسحاب من الجزيرة ، وبموجب هذا القرار ، اكدت الولايات المتحدة بأن قرار الحظر لن يرفع الا بعد ان يقدم الرئيس الأمريكي (فورد) الى الكونكرس الدلائل التي تشير الى ان الازمة القبرصية بين تركيا واليونان قد انتهت [٣].

---

(١) لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية –الامريكية ١٩٧٥ – ١٩٩١ ، ص٣٣-٣٤ ؛ احمد عبد العزيز محمود ، المصدر السابق ، ص١٦٨ .

(٢) ابراهيم الخليل احمد وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٣١٦ .

(٣) عصام نجم الشاوي ، الاطار التاريخي للعلاقات الامريكية – التركية حتى عام ١٩٧٥ ، دراسات تاريخية ، العدد السادس ، اذار ٢٠٠٩ ، ص١٦ .

وفي رد فوري ومباشر للحكومة التركية على ذلك أبلغت نظيرتها الامريكية رسميا في ٢٥ تموز ١٩٧٥ ان اتفاقية التعاون الدفاعي المشترك الموقعه بين الطرفين في ٣ تموز ١٩٦٩ قد فقدت صلاحيتها القانونية ، ونتيجة لذلك فقد وضعت جميع القواعد والمنشآت الامريكية في تركيا تحت الحماية والاشراف الكاملين للقوات المسلحة التركية [١].

وكانت تركيا قد بررت انزالها في قبرص بالتزامها بصيانة وحدة الأراضي القبرصية واستقلالها بموجب معاهدة الضمان التي وقعت بين تركيا واليونان وبريطانيا [٢]، حيث إشارة المادة الرابعة من هذه المعاهدة ان الدول الثلاث مسؤولة عن الحفاظ على وحدة واستقلال قبرص [٣].

لقد سبب قرار الحظر الأمريكي أزمة حقيقية في العلاقات التركية – الامريكية واحدث تصدعاً واضحاً في تحالفهما الثنائي ، حيث نتج عن هذا القرار أزمة القواعد العسكرية الامريكية في تركيا ، وضرورة عقد اتفاقية تعاون جديدة بين الطرفين تضمن لتركيا مصالحها القومية ، كما تضمن للولايات المتحدة مصالحها الخاصة أيضا . كما كان للحضر تأثيرات سلبية واضحة في القوات المسلحة التركية خصوصا ، والجوانب العسكرية والاقتصادية للبلاد عموماً ، فضلاً عن علاقات تركيا الخارجية ، وقبل ذلك كله تأثيره المباشر في العلاقات التركية – الامريكية [٤].

ومن هنا فقد سعت تركيا من اجل رفع حضر تصدير الأسلحة الامريكية لها مقابل موافقتها على السماح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها العسكرية [٥].

---

(١) لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية – الامريكية ١٩٧٥ – ١٩٩١ ، ص٤٤ .

(٢) احمد يونس زويد الجشعمي واحمد جاسم إبراهيم الشمري ، تطور العلاقات الامريكية – التركية للمدة من ١٩٤٧ – ١٩٩١ دراسة تاريخية ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، ٢٠١٨ ، المجلد : ٨ ، العدد : ٢ ، ص٩٠ .

(٣) عصام نجم الشاوي ، المصدر السابق ، ص١٦.

(٤) لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية – الامريكية ١٩٧٥ – ١٩٩١ ، ص٤٦ .

(٥) احمد يونس زويد الجشعمي واحمد جاسم إبراهيم الشمري ، المصدر السابق ، ص٩٤.

وهكذا كانت التأثيرات المباشرة للحظر الأمريكي في الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية في تركيا ، وما ترتب على ذلك من حصول خلل واضح في هيكلية الاقتصاد التركي وبنية القوات المسلحة التركية والجيش عموماً ، وهو نتيجة طبيعية لدولة مثل تركيا تعتمد بشكل مباشر على مساعدات دولة أخرى كالولايات المتحدة في إدارة وتجهيز أنظمتها الاقتصادية والعسكرية ، ما يعكس خطورة هذا الارتباط بين دولتين من حيث تدنيه الى مستوى التبعية المذلة من قبل تركيا للولايات المتحدة ، وتأثيره المباشر على مستقبل استقلال وسيادة البلاد ، وهي حقيقة ادركها المسؤولون الاتراك خلال مدة الحظر، لكنهم لم يستفيدوا منها [١].

ونتيجة للحظر الأمريكي توجهت تركيا الى الاتحاد السوفيتي للحصول على المساعدات، الامر الذي اثار الولايات المتحدة فأولت إدارة الرئيس الأميركي (كارتر) أهمية خاصة لتركيا، وحاولت اقناع الكونكرس برفع الحظر العسكري عنها[٢].

ادركت الولايات المتحدة فشل سياستها تجاه تركيا ، وأخطأت التقديرات في هذا الشأن بعد تطور العلاقات التركية – السوفيتية ، لذلك قررت الولايات المتحدة ارجاع الأمور الى مسارها السابق برفع الحظر المفروض على تركيا في أيلول ١٩٧٨ وعودة العلاقات التركية – الامريكية الى ما كانت عليه[٣].

ازداد التقارب التركي – الأمريكي بعد التطورات التي شهدتها البيئة الإقليمية لتركيا نهاية حقبة السبعينات من القرن الماضي ، أهمها قيام الثورة في ايران عام ١٩٧٩ ، وسقوط الشاه ، والاحتلال السوفيتي لأفغانستان ، واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠ . كل ذلك جعل من الضرورة للولايات المتحدة ان تشعر بأهمية تركيا الاستراتيجية وعدها ركيزة أساسية يتوجب دعمها والمحافظة على العلاقات معها ، وعليه برزت أهمية تركيا

---

(١) لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية – الامريكية ١٩٧٥ – ١٩٩١ ، ص٥٦-٥٧ .

(٢) احمد يونس زويد الجشعمي واحمد جاسم إبراهيم الشمري ، المصدر السابق ، ص٩٤.

(٣) احمد عبد العزيز محمود ، المصدر السابق ، ص١٦٨

وموقعها ، خاصة مع قيام الجمهورية الإسلامية في ايران من العام ١٩٧٩ بعد زوال نظام الشاه الحليف الاستراتيجي لواشنطن في المنطقة ؛ لذا عقدت الولايات المتحدة مع تركيا اتفاقية التعاون الاقتصادي والدفاع عام ١٩٨٠ وبمقتضى ذلك تعهدت واشنطن بتحديث ودعم الجيش التركي والحفاظ على نمو واستقرار الاقتصاد التركي والسماح للطائرات الامريكية باستخدام الأجواء التركية في أنشطة الاتصالات الاستخبارية ، فأبرمت الدولتان اتفاقا عسكرياً مدة خمس سنوات تبدأ منذ عام ١٩٨٠ قابلة للتجديد وتم بموجبه زيادة المنشآت العسكرية الامريكية في تركيا مقابل زيادة المساعدات الممنوحة لها[١]. وتعهد حلف شمال الأطلسي بتقديم مساعدات اقتصادية لتركيا بقيمة مليار ونصف مليار دولار في عام ١٩٨٠، ويعكس هذا الدعم اهتمام الغرب، وفي مقدمتها الولايات المتحدة باستقرار تركيا بعد الاحداث التي شهدتها الشرق الاوسط عام ١٩٧٩ وابرزها سقوط نظام الشاه والغزو السوفيتي لأفغانستان، والتدهور الاقتصادي والسياسي والامني في تركيا، وقبول العضوية الكاملة لليونان في السوق الاوربية المشتركة ابتداء من عام ١٩٨٠. وعلى هذا الاساس، فقد تم تنقيح اتفاقية المشاركة بين تركيا ودول السوق المشتركة في شهر تموز عام ١٩٨٠ ويتضمن هذا الاجراء ما يلي :

١. تقديم دعم مالي لتركيا لمدة خمس سنوات من ضمنها قروض بقيمة (٩٥٢) مليون دولار .
٢. تخفيض الرسوم الكمركية المفروضة على المنتجات الزراعية المستوردة من تركيا .
٣. شمول العمالة التركية في المانيا بفوائد الضمان الاجتماعي[٢] .

---

(١) احمد يونس زويد الجشعمي واحمد جاسم إبراهيم الشمري ، المصدر السابق ، ص٩٥.

(٢) محمد جمال الدين العلوي ، انتساب تركيا الى السوق الاوربية المشتركة ، بحث مقدم الى المؤتمر الاول للدراسات التركية ٢٩ ايار ولغاية الاول من حزيران ١٩٨٩ نظمه مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل ، ص ص١٦ – ١٩ .

وبعد الانقلاب العسكري لعام ١٩٨٠، بدأت العلاقات التركية الامريكية بالتطور واتضح ذلك من خلال التوجه الجديد لتوركوت اوزال، رئيس الوزراء التركي، ورغبته في توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة للحصول على مساعدة اوسع، وتحويلها الى تعاون اقتصادي وعلمي وبالشكل الذي يضمن لتركيا ان تقوم بدور رئيس ومهم في الشرق الاوسط(١) .

ثانيا : العلاقات التركية – السوفيتية

حاول الاتحاد السوفيتي تحسين علاقاته مع تركيا ، مستغلا حالة التوتر التي سادت العلاقات التركية – الامريكية فقام الرئيس السوفيتي بودكورني بزيارة تركيا عام ١٩٧٤ (٢)، كما قام رئيس الوزراء السوفيتي "ألكسي كوسيجين في ٢٦ كانون الأول ١٩٧٥ بزيارة رسمية الى انقرة . وقد اعلن رئيس الوزراء سليمان ديمريل عن رغبة بلاده في تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي على أساس حسن الجوار ، ومما يعكس تحسن العلاقات التركية – السوفيتية أيضا ، الزيارة التي قام بها وزير الطاقة والمعادن التركي " صلاح الدين كليج الى موسكو في عام ١٩٧٦ حيث نتج عن الزيارة توقيع اتفاقية اقتصادية جديدة بين البلدين ، تعهد بموجبها السوفيت بالإنفاق على عشرين مشروعاً في تركيا التي تبلغ اجمالي كلفتها (٣.٣) مليار دولار (٣).

ومع مجيء حكومة أجاويد في انتخابات تشرين الأول ١٩٧٧ ، دعمت سياسة الوفاق الدولي وحاولت تطبيقها في سياستها الخارجية . وتم عام ١٩٧٨ توقيع وثيقة صداقة وتعاون ، حاول السوفيت من خلالها طمأنت الاتراك من القلق والمخاوف التي تنتابهم من

---

(١) خليل ابراهيم الناصري ، المصدر السابق ، ص ص١٠٧ – ١٠٨ .

(٢) احمد عبد العزيز محمود ، المصدر السابق ، ص١٥٩

(٣) لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية – الامريكية ١٩٧٥ – ١٩٩١ ، ص٥٨-٦٠ .

الاتحاد السوفيتي ، وكجزء من هذه السياسة ضاعف الاتحاد السوفيتي مساعداته المختلفة لتركيا[١].

وقام اجاويد بزيارة رسمية الى موسكو في ٢٣ حزيران ١٩٧٨ لاجراء مزيد من المباحثات مع المسؤولين السوفيت ، ونتج عن ذلك توقيع الطرفين على وثيقة سياسية [٢]، اكدت على إقامة علاقات الجوار والصداقة والثقة المتبادلة بين الطرفين [٣].

ثالثا : العلاقات التركية – اليونانية والازمة القبرصية

كانت العلاقات التركية – اليونانية تتسم غالبا بانعدام الثقة المتبادلة وبسلوك سياسي قائم على الردع والتحدي . وسبب المشكلة بين الدولتين هي قضية جزيرة قبرص ، التي كانت جزءاً من الأراضي العثمانية حتى عام ١٨٧٨ ، عندما حصلت بريطانيا على الجزيرة ثمناً لتوسطها في انهاء الحرب العثمانية – الروسية ، وظلت منذ ذلك التاريخ جزءاً من الممتلكات البريطانية ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تصاعدت الحركة القومية في الجزيرة متأثرة بالحركة الوطنية اليونانية ، وقد قاد هذه الحركة الاسقف مكاريوس الذي طالب باستقلال الجزيرة ، تساعده في ذلك منظمة (الايركا) العسكرية التي حملت السلاح ضد المحتلين الإنكليز . وقد نقل الاسقف مكاريوس قضية بلاده الى المحافل الدولية في الأمم المتحدة ومؤتمرات عدم الانحياز ، ونال دعماً كبيراً ، وحصل في النهاية على قرار من الأمم المتحدة باستقلال الجزيرة ، وتولى هو منصب اول رئيس للجمهورية [٤].

وفي عام ١٩٧٤ ، قامت مجموعة من الحرس القبرصي اليوناني بانقلاب عسكري للإطاحة بالرئيس مكاريوس بتدبير من زعماء الحكم العسكري في اليونان ، وقد نجح هذا

---

(١) احمد عبد العزيز محمود ، المصدر السابق ، ص١٦٠-١٦١ .

(٢) حنا عزو بهنان ، تركيا والاتحاد السوفيتي ١٩٨٠-١٩٩٦ ، دراسة سياسية اقتصادية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، د ت ، ص٨٣.

(٣) لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية – الامريكية ١٩٧٥ – ١٩٩١ ، ص٦٠ .

(٤) احمد عبد العزيز محمود ، المصدر السابق ، ص١٧٣-١٧٤ .

الانقلاب ونصب سامبسون مكانه والذي عرف بأنه متعصب للوحدة مع اليونان . وقد اعلن الانقلابيون عن عزمهم على توحيد الجزيرة مع الوطن الام (اليونان) رغم انهم تعهدوا باحترام المواثيق والمعاهدات الملتزمة بها الحكومة السابقة ، كما انهم طمأنوا الأقلية التركية ان هذا التغيير ليس موجها ضدها . وتحركت تركيا نتيجة هذا الانقلاب وبدأت بإجراء الاتصالات بينها وبين الحكومة اليونانية ليتم إعادة الأمور الى مجاريها في الجزيرة ، وقد قدمت تركيا شرطين :

الأول : يتم سحب الضباط اليونانيين البالغ عددهم ٦٥٠ ضابطا.

اما الثاني : إعادة الرئيس مكاريوس الى الحكم .

وكان الرفض واضحا وصريحا من طرف اليونان لهذه الشروط ، كما بدأت بإرسال تعزيزاتها الى الجزيرة ، وقد سارعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للوساطة بين الدولتين – تركيا واليونان — لكن بدى موقف اليونان متصلب واحبطت كل الجهود الدبلوماسية والسياسية واخذ الجو مشحون بالتوتر ينذر بانفجار خطير بين دولتين عضوتين في حلف شمال الأطلسي [١].

وقد كانت هذه الفرصة مواتية للحكومة التركية للقيام بالانزال العسكري ، ولاسيما ان النظام العسكري في اليونان كان ضعيفاً ، وكان على وشك الإنهيار، وعلى ذلك فقد انزلت تركيا قواتها وبشكل رسمي في جزيرة قبرص في ١٥ تموز ١٩٧٤ ، مستخدمة المادة(٤) من معاهدة الضمان، وقد قامت القوات التركية بعمليات انزال جوية وبحرية في محاور ثلاثة هي : نيقوسيا وكيرينيا في الشمال ، وليماسول في الجنوب . وعلى اثر ذلك أعلنت حكومة اليونان التعبئة العامة ، واستدعت جميع الاحتياطي وحركت حشودا ضخمة من قواتها على حدودها الشرقية مع تركيا ، ووجه وزير الخارجية اليوناني إنذارا الى

---

(١) مريم بن عبد الرزاق ، الصراع التركي اليوناني على جزيرة قبرص ، ١٩٦٣–٢٠٠٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر ، جامعة محمد خضير –بسكرة– ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ٢٠١٦ ، ص٦١ .

سفير تركيا في أثينا بوقف عمليات الانزال في قبرص [1]. واستمر التوتر بين الدولتين الى مابعد الانقلاب العسكري في تركيا عام ١٩٨٠ .

رابعا : العلاقات التركية . العربية

بعد نشوب الحرب العربية – الاسرائيلية عام ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة والجولان وسيناء، تعزز التوجه العربي في السياسة التركية، واقدمت الحكومة التركية على تقليص علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع إسرائيل ، كما اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية على انها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني، وسمحت بفتح مكتب للمنظمة في تركيا[2] .

وفي تشرين الاول ١٩٦٩ قررت تركيا حضور مؤتمر القمة الاسلامية الذي انعقد في الرباط المغرب لبحث حادث احراق المسجد الاقصى من قبل سلطات الاحتلال الصهيوني، مناقشة قضايا العالم الاسلامي المهمة، بالرغم من الانتقادات المعارضة التي وجهت للحكومة التركية آنذاك، باعتبار ان تركيا بلد علماني، وان حضورها هذا المؤتمر تعد لمبدأ (العلمانية) الذي اقره الدستور التركي[3] .

وقد سارع سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي آنذاك، بالرد على هذه الانتقادات في المجلس الوطني الكبير ووصفها بانها خاطئة " وتجعلنا نبتعد عن اي مكان توجد فيه كلمة اسلام ومسلمين " . واضاف بأن الاشتراك في المؤتمر " نابع من المصلحة القومية والعلاقات الخارجية " وبعد تأسيس منظمة المؤتمر الاسلامي في ايار ١٩٧١ ، شاركت تركيا في جميع اجتماعاتها ولكنها لم تصبح عضوا كاملا في المنظمة، بسبب دستورها العلماني، الا أبان

---

(١) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف الشمال الأطلسي ، ص٢٢٨ .

(٢) محمود علي الداود ، ملامح العلاقات التركية مع الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية ، بحث مقدم الى المؤتمر الاول للدراسات التركية ، ص٢ .

(٣) فيروز احمد ، النفوذ الاسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة ، في نوبار هوفسبيان ، المصدر السابق ، ص١٤٦ .

انعقاد المؤتمر السابع لوزراء خارجية الدول الاسلامية في اسطنبول للمدة من ١٢ — ١٥ اذار ١٩٧٦ حين صادقت على دستور المنظمة وكان قرارها هذا في نظر بعضهم نابعا من رغبتها في تحسين علاقاتها مع الدول الاسلامية، في حين وجد البعض الاخر ان الولايات المتحدة الامريكية هي التي طلبت من تركيا ان تقوم بدور فاعل داخل منظمة المؤتمر الاسلامي ولكن لحساب الغرب. ويبدو ان الخطة نجحت الى حد بعيد[١] .

ثم بدأت العلاقات التركية — العربية بالتحسن. وكان الموقف التركي ابان الحرب العربية — الاسرائيلية عام ١٩٧٣ ايجابيا، حتى ان تركيا منعت الولايات المتحدة من استخدام قواعدها في الاراضي التركية خلال الحرب، من اجل مساعدة اسرائيل . ومع ذلك فإنها لم تحل دون استخدام التسهيلات الغير قتالية كمحطات الاتصال خلال عمليات الامداد لإسرائيل لعام ١٩٧٣[٢] .

ومهما يكن من امر فقد عكس ذلك الموقف اهتماما من تركيا متزايدا بالقضايا العربية، حتى ان الباحثين يعدون المدة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ بمثابة مدة متميزة في العلاقات التركية العربية. ففيما يتعلق بالعراق، تم التوقيع بين البلدين، في بداية عام ١٩٧٢ ، على بروتوكل مد خد انابيب النفط العراقي من كركوك الى السواحل التركية على البحر المتوسط وقد اثبت هذا المشروع فائدته للبلدين، خاصة ابان الحرب العراقية — الايرانية ١٩٨٠ — ١٩٨٨ . وجرى توسيع هذا الخط الذي يبلغ طوله حوالي (١٠٠٠) كيلو متر، وهو ملكية مشتركة للعراق وتركيا، وانجز عام ١٩٧٧ ، من خلال زيادة طاقته التصديرية من (٧٠٠) الف برميل يوميا عام ١٩٨٢ الى حوالي مليون برميل يوميا منتصف عام ١٩٨٤ وقد شهدت هذه المدة كذلك تطور كبير بين تركيا والعراق في حقل تجارة الترانسيت[٣] .

---

(١) محد خليفة ، تركيا : الصيغة والكيان والبنية ، مجلة المنبر ، باريس ، العدد ٤٨ ، شباط ١٩٩٠ ، ص٣٩ .

(٢) تي تي ايفانوفا ، تركيا وحرب تشرين ، ترجمة عبد الجبار قادر غفور ، نشرة اوراق تركيا المعاصرة ، السنة (١) العدد (١) حزيران ١٩٨٧ ، ص ص٣٥ — ٥٠ .

(٣) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ص٢٢٨ — ٢٢٩ .

وان تحسن العلاقات العربية – التركية قفزة الى الامام بعد عام ١٩٧٣ ، لاسباب عديدة منها :

١. نشوب الازمة القبرصية عام ١٩٧٤ ، اذ وجدت تركيا نفسها في عزلة دولية في صراعها مع اليونان في الجزيرة بعدما وقفت جميع الدول الغربية الى جانب اليونان [1]، وحاجة تركيا الى الدعم العربي في ذاته ، وكمدخل الى الدعم الإسلامي .
٢. نشوب ازمة الطاقة والارتفاع الحاد في أسعار النفط ، الامر الذي جعل تركيا تشعر بحاجتها الى النفط العربي أكثر من أي وقت مضى ، كما ان المشاريع الصناعية الحديثة التي اقامتها تركيا جعلتها تتأثر بأزمة نقص امدادات النفط اثر الحظر وتخفيض الإنتاج اللذين فرضتهما الدول العربية المنتجة .
٣. تزايد حاجة تركيا الى الاستثمارات الأجنبية لدفع نهضتها الصناعية قدماً الى الامام ، وكانت الدول العربية المنتجة للنفط قد خرجت من ازمة الطاقة ١٩٧٣ ، بعائدات مالية ضخمة تفوق قدراتها على الانفاق ، فعمدت الى توظيفها واستثمارها في الخارج [2].

كما توسعت علاقات تركيا مع ليبيا والاردن والجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية حتى اصبح العراق وليبيا والمملكة العربية السعودية من اعلى عشر دول تصدر لها تركيا ، وقد تضاعفت الصادرات التركية الى ليبيا من (٤٣) مليون دولار عام ١٩٧٩ الى (٤٤٢) مليون دولار عام ١٩٨١ . اما بالنسبة للعلاقات مع السعودية فقد تطورت وتضاعفت الصادرات التركية الى السعودية من (٢٠) مليون دولار ١٩٧٩ الى (١٨٧) مليون دولار عام ١٩٨١[3] .

---

(١) خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٩٩ ، ص٣٥
(٢) وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص١٤٣ .
(٣) خليل ابراهيم الناصري ، المصدر السابق ، ص١٣١ .

١. موقف تركيا من حرب تشرين ١٩٧٣

كانت حرب تشرين الأول ١٩٧٣م التي اندلعت بين العرب وإسرائيل واحدة من العوامل التي أسهمت في تحسن علاقات تركيا مع العرب [١]، ففي اليوم الثاني للحرب أعلنت وزارة الخارجية التركية أن المنشآت الأمريكية المقامة على الأراضي التركية هي لغرض الدفاع والأمن عن منطقة معاهدة الأطلسي، وإنها أقيمت لأغراض التعاون والدفاع عن تركيا وليس من حق الولايات المتحدة استخدامها ضد العرب[٢].

وأكدت تركيا على موقفها التعاوني مع الجانب العربي ، فطالبت بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها، وذلك كشرط من شروط الوصول الى تحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط[٣].

ففي ٧ تشرين الأول ١٩٧٣ أعلنت وزارة الخارجية التركية ان المنشآت العسكرية الامريكية المقامة على الأراضي التركية هي لغرض الدفاع والامن عن منظمة معاهدة الأطلسي، وانها أقيمت لأغراض التعاون والدفاع عن تركيا وليس من حق الولايات المتحدة استخدامها ضد العرب . لذلك منعت تركيا الولايات المتحدة من التزود بالوقود واستخدام التسهيلات في اثناء مد الجسر الجوي الذي اقامته واشنطن لمساعدة إسرائيل ، بينما كانت على علم بأن السوفيت بدأوا منذ عام ١٩٧٢ بتشييد جسر جوي بينهم وبين سوريا عبر الاجواء التركية ، وقد استمر هذا حتى في اثناء الحرب ، فضلا عن ذلك قيام البواخر السوفيتية بنقل الامدادات العسكرية عن طريق مضيق البسفور الى موانئ سوريا ومصر ، كما عرضت تركيا على سوريا استخدام مينائها الذي يقع على الساحل الجنوبي بغية تلقي المساعدات المادية من دول العالم الثالث ، وقدمت تركيا الى سوريا عن طريق الهلال الأحمر

---

(١) إبراهيم خليل العلاف وميثاق خير الله جلود ، العلاقات الخليجية – التركية ١٩٧٣–١٩٩٠ ، مركز الدراسات الإقليمية العدد : ٥ (١١)، جامعة الموصل ، ص١١ .

(٢) ميثاق خير الله جلود منصور القره غولي ، المصدر السابق ، ص٣٩ .

(٣) عمر حمدان الحضرمي ، العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها ، ص٢١٢ .

شحنات كبيرة من مصل الدم ، دليلا على تعاطفها مع الجانب العربي ، واخذت تركيا توازي بين مصالحها بسياسة جديدة من اتجاهها في التقارب مع العرب فيما اتخذت تقلل تدريجيا من مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، هذا الى جانب مساندة تركيا للدول العربية في الجمعية العامة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ [١].

كما عبرت الصحافة التركية عن مواقف واضحة اختلفت عن مواقفها السابقة في اثناء حرب حزيران من العام ١٩٦٧ ، اذ بدأت الصحافة التركية تنتقد إسرائيل لرفضها تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني من العام ١٩٦٧ . كما ان بعض الأحزاب اخذت تطالب الحكومة بضرورة قطع العلاقات مع اسرائيل ، فقد طالب نجم الدين اربكان زعيم حزب السلامة الوطني ، الذي طالب بقطع جميع اشكال التعاون مع إسرائيل ولعل هذا التوجه قد بلغ ذروته عندما أيدت تركيا القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني من العام ١٩٧٤ وابرزها القرار (٣٢٣٦) الذي منح (منظمة التحرير الفلسطينية) حق الاشتراك في مراقبة جميع جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي جميع جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي جميع المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت اشراف الأمم المتحدة او برعايتها [٢].

كانت حرب تشرين الأول ١٩٧٣ ، قد أسهمت في تطوير علاقات تركيا مع العرب من خلال الموقف الإيجابي لتركيا والذي اخذ أوجه عدة ، أهمها إعاقة الولايات المتحدة عن تقديم الدعم الى إسرائيل عن طريق تركيا ؛ وهذا ما دفع العرب الى تقديم الدعم الى تركيا عندما استخدم النفط كسلاح في المعركة ، اذ تضررت الدول الغير منتجة للنفط ومنها تركيا

---

(١) احمد جاسم إبراهيم ، تركيا والمشرق العربي ١٩٦٧-١٩٧٩ قراءة في البرغماتية التركية وتداعياتها الإقليمية ، ج١ ، ط١ ، سوريا ، ٢٠١٨ ، ص٢٠١-٢٠٣ .

(٢) سحر صادق جابر ، المصدر السابق ، ص١٤٧-١٤٨ .

، فقامت الدول الخليجية ولاسيما السعودية التي مدت تركيا باحتياجاتها النفطية بأسعار تفضيلية ،كما استقبلت عدد كبير من العمال الاتراك الذين فقدوا أعمالهم في اوربا [1].

٢. موقف الدول العربية من الازمة القبرصية ١٩٧٤ .

ساند العرب تركيا بعد تدخلها عسكرياً في قبرص ١٩٧٤ فقدمت كل السعودية وليبيا والعراق مساعدات للقطاع التركي من الجزيرة [2]، وتركت هذه المساعدات اثرها الحسن في الرأي العام التركي . ولقد جاء موقف هذه الدول العربية منسجما مع الموقف التركي الودي من العرب في حرب تشرين ١٩٧٣ مع السرائيل . كما شهدت حقبة الستينات والسبعينات نمو المصالح التركية المرتبطة بالدول العربية ، اذ تطورت علاقاتها مع العراق بشكل اكثر ايجابية [3]، وكان للموقف المتفهم الذي ابداه العراق من قضية قبرص اكبر الأثر في المركز الذي يتمتع به العراق في السياسة التركية [4]، بينما بقيت علاقاتها مع سورية محدودة نظرا لحساسية الماضي وموقفها من قضية قبرص ، ولابد من القول ، ان تطور السياسة التركية بأتجاه الدول العربية ، التي بضمنها العراق وسوريا ، بقيت مرهونة بتغير السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية وعلاقاتها مع الكيان اسرائيل ، ومشكلة مياه الانهار المشتركة [5].

---

(١) إبراهيم خليل العلاف وميثاق خير الله جلود ، المصدر السابق ، ص١١ .

(٢) عمر حمدان الحضرمي ، العلاقات العربية التركية تاريخها ونظرة في مستقبلها ، ص٢١٢ .

(٣) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (العراق – سوريا) ١٩٨٠ – ١٩٩٣ ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٤

(٤) احمد عبد العزيز محمود ، المصدر السابق ، ص١٦٢ .

(٥) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .

٣- تطور العلاقات العربية التركية ١٩٧٥-١٩٨٠

سعت تركيا في دائرة علاقاتها التعاونية مع العرب الى التقرب بشكل اكبر ، فاعلنت انضمامها الى منظمة المؤتمر الإسلامي ، واستضافت مؤتمر وزراء خارجية المنظمة في إسطنبول عام ١٩٧٥ [١].

وخلال المدة من ١٩٧٦ – ١٩٧٩ تحقق توسع كبير في العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية ، وخصوصا مع العراق الذي تعده تركيا مفتاح علاقاتها مع العرب في ضوء العلاقات الودية الحسنة والتقليدية التي قامت بين تركيا والعراق . فقد ازداد استخدام الاتراك للعراق كطريق ترانزيت رئيسي لنقل البضائع الى السعودية والخليج العربي ، كما جرى التوسع في التعاون الثقافي والتبادل العلمي بين الجامعات والمعاهد والمؤسسات في كل من العراق وتركيا ، وكذلك جرى تبادل الزيارات بين المسؤولين في أجهزة الصحافة والاعلام واندية الشباب والرياضة [٢].

كما اقامت تركيا علاقات دبلوماسية وفتحت ممثليات في كل من قطر والامارات والبحرين وعمان عام ١٩٧٦ [٣].

وفي عام ١٩٧٩ اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية لتصبح بذلك اول دولة عضو في حلف الشمال الأطلسي تقيم علاقات دبلوماسية مع المنظمة [٤] وسمحت تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تفتح لها مكتباً في انقره [٥].

وشهدت تلك المدة تقدما في علاقات تركيا بالمملكة العربية السعودية التي قدمت لتركيا عدد من القروض ، وحصل تحسن ملحوظ في العلاقات الثقافية والدينية [٦].

---

(١) عمر حمدان الحضرمي ، المصدر السابق ، ص٢١٢ .

(٢) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، المصدر السابق ، ص٣٤ .

(٣) ميثاق خير الله جلود منصور القره غولي ، المصدر السابق ، ص٤٢ .

(٤) عمر حمدان الحضرمي ، العلاقات العربية التركية ، ص٢١٣ .

(٥) وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص١٤٧ .

(٦) احمد عبد العزيز محمود ، المصدر السابق ، ص١٦٣ .

وقد شهدت العلاقات التركية العربية بعض التوتر في السابع عشر من أيلول عام ١٩٧٨ بعد عقد اتفاقية كامب ديفيد[١] بين مصر وإسرائيل بمبادرة الولايات المتحدة الامريكية ، فقد وقفت دول الخليج ضد هذه المعاهدة [٢]، مما ادخل تركيا في موضع صعب بسبب علاقتها مع إسرائيل والولايات المتحدة ، واتخذت السعودية قراراً بتجميد المساعدة الاقتصادية لتركيا بسبب عدم وضوح موقفها من اتفاقية كامب ديفيد التي ترفضها السعودية ، فبدأت تركيا تتحرك دبلوماسياً اذ قام وزير الخارجية التركي بزيارة الى قطر والكويت والسعودية والامارات ، لكن هذه الزيارات لم تكلل بالنجاح الا في عام ١٩٨٠ عندما اعلن وزير خارجية تركيا تقليص تركيا لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل [٣]

خامسا : العلاقات التركية الإسرائيلية

ان عقد السبعينات كان عقد توتر وجمود بين تركيا وإسرائيل [٤]، كان لإندلاع حرب تشرين ١٩٧٣ ، وما شهده الصراع العربي الإسرائيلي من تطور ، واعتماد تركيا على النفط العربي ، اثره الكبير في تعميق التوجه التركي نحو العرب ، ونتيجة لذلك التوجه ، تجاهلت تركيا طلبا تقدمت به الولايات المتحدة الامريكية لإستخدام قواعد تركيا لمساعدة إسرائيل في حرب ١٩٧٣ ، وهو ما أثار غضب كل من إسرائيل والولايات المتحدة ، كما اعترفت تركيا في كانون الثاني ١٩٧٥ بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، وتبع ذلك افتتاح مكتب لها في انقرة في تشرين الأول ١٩٧٩ [٥].

---

(١) حسين السيد حسين ، معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية ١٩٧٩ واثرها على دور مصر الإقليمي ، مجلة دراسات تاريخية ، العددان ١١٧–١١٨ ، جامعة دمشق ، كانون الثاني – حزيران لعام ٢٠١٢ ، ص٤٦٠– ٤٦١.

(٢) إبراهيم خليل العلاف وميثاق خير الله جلود ، المصدر السابق ، ص١١ .

(٣) ميثاق خير الله جلود منصور القره غولي ، المصدر السابق ، ص٤٣ .

(٤) محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٨ .

(٥) خليل إبراهيم محمود ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية ، رساة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٨ ، ، ص٢١٩ .

وامام هذا الانفتاح التركي على العرب ، سعت تركيا الى إبقاء نوع من التوازن في علاقاتها مع إسرائيل ، فهذا الانفتاح لم يمنع تركيا من الاستمرار في علاقاتها السياسية والاقتصادية وكذلك الأمنية مع إسرائيل ، فقد شهدت هذه المدة محاولة لتحقيق نوع من التعاون العسكري المحدود ، فاثناء عملية الانزال التركي في قبرص عام ١٩٧٤ وبعدها ، اشترت تركيا أسلحة إسرائيلية كصواريخ (شافير) لقواتها الجوية ودبابات ومدافع ورشاشات خفيفة لقواتها البرية ، وعينت تركيا آنذاك مستشاراً عسكريا في إسرائيل لتسهيل هذه المشتريات [١].

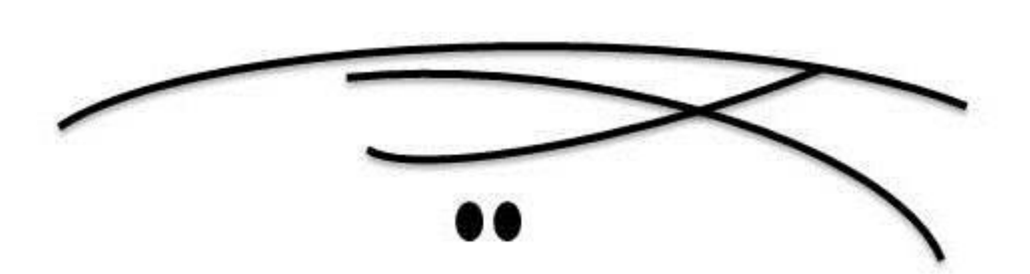
---

(١) عبد الكريم كاظم عجيل ، العلاقات التركية – الإسرائيلية في ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة ، ط١ ، عمان ، ٢٠١٥ .

الفصل السابع

تركيا في عهد كنعان ايفرين

١٩٨٢ - ١٩٨٩



المبحث الاول

التطورات السياسية في تركيا

اولاً :دستور عام١٩٨٢:

برهن الانقلاب على ان تركيا كانت تعاني من انعدام النضج السياسي رغم التجارب التي مرت بها منذ قيام الجمهورية ، وان هذا الانقلاب اثبت بكل تبعاته و عواقبه ان البناء السياسي للدولة التركية كان ضعيفا ، كما واثبت في الوقت ذاته خلو المجتمع التركي من الوعي السياسي [١].

من اجل اعادة تشكيل الحياة السياسية اتبع العسكر ، وان كان بدرجات متفاوتة ، الاجراءات نفسها لعام ١٩٦٠-١٩٦١ فقد اجتمع وللمرة الاولى في ٢٣ تشرين الاول عام ١٩٨١ مجلس استشاري مكون من ١٦٠ عضو ، وقد تم تعين اعضائه من قبل مجلس الأمن القومي ، ٤٠ منهم بشكل مباشر و ١٢٠ بعد تسميتهم من قبل الحكام الجدد الذين تم تعينهم من قبل الجيش ، وقد انتخب هذا المجلس لجنة دستورية من ١٥ عضو برئاسة البروفيسور (اورخان الديكا تشت) والتي قدمت اول مسودة للدستور الجديد في ١٧ تموز عام ١٩٨٢م .

كانت هذه الوثيقة وفي الكثير من جوانبها تشكل نقضا للتطورات الدستورية لعام ١٩٦٠م، فقد ركزت السلطات في ايدي السلطة التنفيذية وزادت من صلاحيات رئيس الجمهورية و مجلس الأمن القومي ، كما انها قيدت حرية الصحافة وحرية النقابات العمالية و قيدت الاضرابات السياسية والاضرابات التضامنية و القومية وحقوق و حريات الافراد، وقد تم تضمين الحقوق والحريات الاعتيادية مثل (حرية التعبير عن الرأي وحرية انشاء الجمعيات) في الدستور ،الا انه تم التوضيح بانَه يمكن الغاء هذه الحقوق او تعليقها او

---

(١) فريد صلاح الهاشمي ، تركيا في ضوء الحقائق ، دار العبر ، اسطنبول ، ٢٠١٤، ص٣٥٨.

تعديلها على قاعدة سلسلة من الاعتبارات بما فيها المصلحة القومية والنظام العام والامن القومي او الخطر على النظام الجمهوري و على الصحة العامة.

خضع الدستور الجديد الى استفتاء في ٧ تشرين الثاني عام ١٩٨٢م وقد خضع قبول الدستور او رفضه بشخص الجنرال كنعان افرين مباشرة لأن هنالك مادة مؤقته في الدستور في خلال مرحلة الانتقال من الحكم العسكري الى الحكم المدني تنص على انه سوف يصبح رئيسا للجمهورية لمدة سبع سنوات مباشرةً بعد الموافقة على الدستور (١)

كان افرين محبوبا من قبل الشعب بسبب سيطرته على الارهاب السياسي ، ولم يترك الجنرالات أي فرصه للفشل وجعل التصويت الزاميا ، وعلى كل من يختار ان لا يصوت او يهمل هذه المسألة ولم يكن عليه دفع غرامة فقط وانما يخسر الحق في التصويت لمدة خمس سنوات او اكثر من ذلك ، وصدر قانون في ٢٠ تشرين الاول يحظر أي انتقاد للدستور او لمواده المؤقتة او للخطابات التي يلقيها الجنرال كنعان افرين لصالح التصويت ، وبطريقة التحضير هذه حصل الاستفتاء على النتيجة المتوقعة إذ كان التصويت بنعم نسبة ٩١.٤% ولم تسجل نسبة تصويت عالية رافضة للدستور سوى في الجنوب الشرقي الكردي في البلاد (٢).

وكانت المشكلة التي تواجه الجنرالات هي كيف يتلاعبون بناخبي الاحزاب التي حلوها ، ففرضوا على ساسة الصف الاول ، أي اعضاء الحكومة والبرلمان ، الحظر من المشاركة في الحياة السياسية .

ونشر قانون الاحزاب الجديد في ٢٤ – ٤-١٩٨٣ واصبح من الواجب على كل حزب ان يتأسس بواسطة ثلاثين مواطنا مؤهلين لان ان ينتخبوا في الجمعية الوطنية باستثناء ٧٢٣ من الساسة السابقين الذين حرم عليهم ذلك.

---

(١) اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٤٠٢,٤٠١.

(٢) المصدر نفسه ، ص٤٠٢.

وفي ٢٥-٤-١٩٨٣م رفع مجلس الأمن القومي الحضر المفروض على الحياة السياسية ، وخلال بضعة اسابيع تم اعلان ١٧ حزبا سياسيا [(١)].

ثانياً : انتخابات عام ١٩٨٣ :

بعد اقرار الدستور الجديد وتولي كنعان افرين رئاسة الجمهورية تحرك العسكريون لإعادة هيكلة النظام السياسي ففرضوا قانونا جديدا يحظر نشاط السياسيين الفاعلين قبل الانقلاب ولمدة ١٠ سنوات ، وسمح بتكوين احزاب جديدة ، الا ان مؤسسيها كان عليهم اخذ موافقة مجلس الأمن القومي .

كما منع الطلاب والاساتذة وموظفو الخدمة المدنية من ان يصبحوا اعضاء في الاحزاب، ولدى اجراء انتخابات تشرين الثاني عام ١٩٨٣ كانت الاحزاب المسموح لها بدخول الانتخابات ثلاثة احزاب وهي:

١. حزب الديمقراطية الوطنية : الذي حظي بدعم العسكريين والجنرالات المتقاعدين .
٢. حزب الشعب : الذي كان قائدة نجدة غالب ويمثل الجناح الاتاتوركي في حزب الشعب الديمقراطي.
٣. حزب الوطن الام بقيادة توركوت اوزال الذي اضطلع بتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي بين عامي١٩٧٩-١٩٨٠م واصبح وزيرا للمالية والاقتصاد في ظل الحكم العسكري ، وبسبب مساندة الجيش لحزب الديمقراطية الوطنية ولحزب الشعب بدرجة اقل توجهت اصوات الراغبين في عودة الديمقراطية وخروج الجيش من الحياة السياسية الى حزب توركوت اوزال حزب الوطن الام ، حيث حصل على نسبة ٤٥% من الاصوات وحصل حزب الجنرالات على ٣٠% بينما حصل الحزب الثالث على ٢٣% من الاصوات وبتلك النتائج المفاجئة اصبح اوزال رئيسا للحكومة التي كان

---

(١) علي محافظة ، تركيا بين الكمالية والاردوغانية١٩١٩-٢٠١٤، ط٣، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص١١٦.

ضمنها ٩ مهندسين، ولأنه هو كان مهندسا أيضاً اطلق عليها (حكومة المهندسين) .

وحظي حزب اوزال بدعم الاحزاب اليمينية التي فرض عليها الحظر مثل حزب العدالة وحزب السلامة الوطني وحزب الحركة الوطنية ، ولذلك حرص على ارضاء الرأسمالية الصناعية التي يمثلها حزب العدالة واصحاب المشروعات الصغيرة الذين يمثلهم حزب السلامة الاسلامي و الزعامة اليمينية المتطرفة التي يمثلها حزب الحركة الوطنية ، اضافة الى ارتباطات اوزال بالطريقة النقشبندية (١).

وفي انتخابات عام ١٩٨٣ نال حزب الوطن الام الذي اتخذ من النحلة شعارا له على ما مجموعه ٢١١ مقعد أي نسبة ٥٣% من مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير الذي كان مجموع مقاعده ٤٠٠ مقعد مما اهله لان يكون في موقع الاغلبية ويقوم بتشكيل الحكومة بمفرده دون اللجوء الى الدخول في ائتلاف مع الاحزاب الأخرى (٢)

ثالثاً : انتخابات عام ١٩٨٧م :

وفي الدورة البرلمانية الثانية للبرلمان التركي والتي جرت عام ١٩٨٧ فقد ادخلت بعض التعديلات على قانون الانتخاب في ١٠ تموز عام ١٩٨٧ وجاءت هذه التعديلات طبقا لبنود تعديلات العاشر من تموز ١٩٨٧ فأنه يتوجب على الاحزاب السياسية الداعية للمشاركة في الانتخابات ان تلبي الشروط التالية :

١. يتوجب عليها ان تكون قد اقامت تنظيماتها في ما لا يقل عن نصف المقاطعات في البلاد
٢. ان قيام أي تنظيم حزبي في أي مقاطعه يعني ان الحزب قد انشأ تنظيماته في لا ما يقل عن ثلثي المقاطعة ضمنها المركز الاقليمي

---

(١) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص١٤٤,١٤٥.

(٢) عبد العزيز محمد عوض الله ، المصدر السابق ، ص٧٦.

٣. تكون الاحزاب السياسية ملزمة بترشيح ما لا يقل عن ضعف عدد النواب الذين سيتم انتخابهم في المقاطعات الذين يعتزمون المنافسة في أي انتخابات

اما عن قرار رفع الحظر على بعض السياسيين السابقين فقد مارس توركت اوزال ضغوطا على رئيس الجمهورية كنعان افرين اراد بها رفع الحظر عن بعض السياسيين وعلى اثر ذلك تم اجراء استفتاء في ٦ ايلول عام ١٩٨٧ صوت الناخبون من خلاله بنسبة ٥٠.٢ مقابل ٤٩.٨ من اجل عودة السياسيين المحظورة نشاطاتهم الى العملية السياسية مثل نجم الدين اربكان وسليمان دميريل [١].

جرت الانتخابات في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٨٧ وبقى حزب الوطن الام يتصدر مقاعد المجلس النيابي وان كانت قد انخفضت نسبته الى ٣١% من الاصوات وقد تم له هذا النجاح رغم عودة الاحزاب السابقة التي كانت قبل الانقلاب العسكري الى الساحة و دخولها المعركة الانتخابية ،وكان تحقيق هذا الفوز بسبب قانون الانتخابات الذي يعطي اصوات الاحزاب التي لم تحصل على ١٠% من الاصوات الى الحزب الذي حصل على اعلى نسبة ، وهكذا فقد عاد حزب الوطن الام الى الحكم وعهد كنعان افرين الى توركت اوزال بتشكيل حكومة جديدة ، فقدم استقالة حكومته السابقة والف وزارة جديدة في ٢١ كانون الاول عام ١٩٨٧ ، وعادت تركيا احدى دول مؤتمر العالم الاسلامي [٢].

ونلاحظ في انتخابات عام ١٩٨٧ انه قد تدنت شعبية حزب الوطن الام ، وجاءت نتائج هذه الانتخابات لتعكس مؤشرا هاما يتمثل في هزيمة القيادات القديمة امام القيادات الحزبية الجديدة فقد هزم ديميرال و أجاويد امام اوزال و اردال ويرجع ذلك الى الآثار الاجتماعية للسياسات اللبرالية في المجال الاقتصادي التي نفذها والتي ادت الى عودة التضخم [٣].

---

(١) محمود شاكر ، التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر لتركيا ، ص١٥١,١٥٢.

(٢) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، المصدر السابق ، ص١٠٦.

(٣) عبد العزيز محمد عوض الله ، المصدر السابق ، ص٧٦.

وتعد انتخابات عام ١٩٨٧ اخر دورة برلمانية خلال رئاسة كنعان افرين والمقررة سبع سنوات حسب دستور عام ١٩٨٢ وبعدها قدم افرين استقالته من رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٩ ، وقد اوضح اوزال نيته في الترشيح لإنتخابات البلاد حول منصب رئاسة الجمهورية ، وفاز فيها واعلن توركت اوزال رئيسا للجمهورية التركية بعد كنعان افرين.

وقد اتسمت رئاسة كنعان افرين للجمهورية التركية بتوافق عملية صنع القرار السياسي في تركيا مع اسس النظام البرلماني والتزم افرين بممارسة اختصاصاته المحددة بموجب الدستور ، في حين تولى رئيس الوزراء آنذاك توركت اوزال المسؤولية الاولى في عملية صنع القرار و تنفيذها.

وعلى ما يبدو فأن البنود الدستورية التي عالجت مواضيع الاحزاب بصورة مباشرة او غير مباشرة من خلال المجلس الوطني الكبير اضافه الى قانون الاحزاب الصادر في نيسان عام ١٩٨٣م ، قد نجحت الى حد ما في وضع الاحزاب في الموضع الذي اراده واضعي هذه التشريعات تبعا لفلسفة انقلاب ١٢ ايلول عام ١٩٨٠م [١]

رابعاً : تركيا والقضية الكردية:

يعد دستور عام ١٩٨٢ هو بداية لسوء العلاقة التركية الكردية ، ويمثل دستور عام ١٩٨٢ الجديد انتكاسة لدستور عام ١٩٦١ الذي يعد الاكثر لبرالية ، وجعلت المادة ١١٨ من الموقف العسكري في البلاد جعلت منه قانونا ، واحتوى على العديد من المواد التي عملت على تقوية سلطات الرئيس وقيدت من الحريات المدنية ، وقد نص دستور عام ١٨٨٢ على بعض المواد التي تحاول تقليص الحديث والكتابة باللغة الكردية ، وشملت مقدمة الدستور بان هنالك قرار بعدم حماية الافكار و الآراء المناوئة للقومية التركية ، وهنالك فقرتان تحرمان استخدام او كتابة اللغة الكردية وتقول الفقرة (٢٦) انه لا يمكن استخدام أي لغة حرمها القانون للتعبير عن الافكار وانه سيتم مصادرة أي منشور مكتوب بغير اللغة الرسمية، كما تقرر المادة (٢٨) بأنه لا يمكن النشر باي لغة حرمها القانون وجاء

---

(١) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، المصدر السابق ، ص١٠٧ .

القانون رقم ٢٩٣٢ في ٢٢ تشرين الاول عام ١٩٨٣ ليعمل على تقوية تلك المواد الدستورية بخصوص اللغة الكردية بإقراره بمنع التعبير او نشر الأفكار بغير اللغة الرسمية ، وخلال مدة حكم اوزال ظهرت بوادر المشكلة الكردية واخذت تتنامى ببطء بالرغم من ان اوزال اتخذ إجراءات سريعة لا يمكن تخيلها مثل اصدار قانون الطوارئ في جنوب شرقي البلاد او حرس القرى ، اذ اصبح رجل الدولة الوحيد القادر سياسيا و فكريا على تخيل و اقتراح حلول ديمقراطية .

حزب العمال الكردستاني:

انبثق حزب العمال الكردستاني من اصلين منفصلين لكنهما متقاربين من الحركة القومية الكردية والحركة الماركسية التي تأسست عام ١٩٦٠ ، وكانت الحركة القومية الكردية قد انهارت عام ١٩٣٨ لكنها بدأت تنهض من جديد ، وفي عام ١٩٦٠ ادت التطورات الاخيرة الى حتمية ظهور منظمتين رئيسيتين هما حزب العمال التركي twp : وهو حزب اشتراكي يساري سمح الدستور الليبرالي بتأسيسه ، وحركة الشبيبة الثورية (dev genc) ، واحرز حزب العمال التركي ١٥ مقعد في البرلمان التركي في انتخابات عام ١٩٦٥ واتخذ الحزب قرار للأكراد عام ١٩٧٠ ، ولكن تم غلقة بعد انقلاب عام ١٩٧١ وبسبب المشاحنات الداخلية تمزقت حركة الشبيبة وخرجت منها حركة الطريق الثوري devyol عام ١٩٧٦ وحركة اليسار الثوري solpev عام ١٩٧٨ [1].

وخلال تلك المدة من الستينات وحتى السبعينات تكونت مجموعات من اليسار الكردي لها اهميتها منها نوادي الثقافة الثورية الشرقية عام ١٩٦٩ و اتحاد الثقافة الديمقراطية عام ١٩٧٥ ، وفي ذلك الوسط نشأ عبد الله اوجلان وهو كوردي من منظمة هليفان في ولاية اورفا ، كان طالبا في كلية العلوم السياسية في جامعة انقرة وفي عام ١٩٧٤عقد اجتماعا للشبيبة الثورية في توزلو جايير في انقرة في منزل رضا التون وكان من بين الحاضرين جميل بابيك وعلي حيدر قايتان الى جاني اوجلان و عين الجميع في حزب العمال الكردستاني المكون من ٣٠ عضو ومجلس للقيادة مكون من ستة اعضاء ، وفي عام

---

(١) ميخائيل جونتر ، الاكراد ومستقبل تركيا ، ترجمة سعاد محمد إبراهيم ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٧، ص٤٠-٦٠

١٩٧٥ تركت المجموعة انقرة وبدأت عملياتها في المناطق الكردية اي في مناطقهم الاصلية ، ومع نهاية عام ١٩٧٨ شعر اوجلان ان الظروف الضرورية لتأسيس الحزب قد تهيأت، وفي تشرين الثاني عام ١٩٧٨ التقى المؤسسون في منزل احد الملاك الوطنيين ويدعى سيف الدين في قرية فيس احدى ضواحي ديار بكر حين اعلن رسميا عن تأسيس حزب العمال الكردستاني وعين سبعة اعضاء لأول لجنة مركزية للحزب و عبدالله اوجلان سكرتيرا عاما .

وبعد انقلاب عام ١٩٨٠ هرب اوجلان الى سوريا برفقة محمد سعيد وبقي عدة ايام مع اقاربه ، وبعد ذلك عاد مقاتلي الحزب الى تركيا متسللين عبر الحدود السورية بقيادة محمد قاراسو نكور ، ورغم ان بعضهم استطاع ان يصل الى سيفرك وحتى باتمان الا ان معظمهم قد قتل على ايدي القوات التركية، ونتيجة لذلك سمح السوريون للحزب بالانتشار بين اكراد سوريا و انشأوا مكاتب لجمع المتطوعين ومنازل امنة وعدة معسكرات للتدريب ومن اشهرها معسكر معصوم قورقماز على الحدود السورية اللبنانية والذي كان يسمى معسكر الفاس واعيدت تسميته عام ١٩٨٦ باسم احد قادة حزب العمال الكردستاني والذي تم اغتياله من قبل القوات التركية.

وفي عام ١٩٨٥ انشأ حزب العمال الكردي الجبهة الوطنية لتحرير كوردستان بقيادة محسون مظلوم كوركماز وكان معرفا عنه بأنه يد اوجلان اليمنى ، ويمكن لأي شخص يؤيد حزب العمال الكردي ان يكون نصيرا لجبهة التحرير الوطنية لكردستان او عضو فيها ، وفي نهاية عام ١٩٨٩ قام الحزب بتأييد اعلا عبدالله وهو مفكر اسلامي مرموق في التاسعة والثمانون من العمر و مساعدته في تأسيس اتحاد رجال الدين الوطنيين وهو تنظيم يتصل بالجبهة الوطنية ، كما قام حزب العمال الكردي بتأسيس جيش التحرير الشعبي لكردستان خلال المؤتمر الثالث للحزب عام ١٩٨٦ ليصبح اعضاءه مقاتلين لحزب المعترضين [1].

---

(١) ميخائيل جونتز ، المصدر السابق ، ص٤٠-٦

المبحث الثاني

التطورات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا

أولا : التطورات الاقتصادية :

لقد قامت تركيا على انقاض امبراطورية منهارة واجه خلالها الاقتصاد التركي ازمات عديدة كان اشدها وطأه الازمة الاقتصادية الخانقة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات التي وصفها دميريل بأنها اخطر ازمة اقتصادية[1].

وكانت حكومة اجاويد قد حاولت تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاحات المالية والاقتصادية الا انها فشلت سنة ١٩٧٩ ، ولم تتمكن حكومة سليمان ديميرل التي تلتها من المضي في تنفيذ هذا البرنامج ، وشهدت تركيا خلال هذه المدة اضطرابات و مظاهرات عمالية وصدامات بين العمال والشرطة والجيش في كل مكان ،وبقيام انقلاب عام ١٩٨٠ وقمع الحركات اليسارية اصبح بالإمكان تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي وقاد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجمع الاعمال الدولي والبنوك الدولية لإعادة الثقة بتركيا ومنح القروض المصرفية والحكومية المتعددة الاطراف حتى وصل دين تركيا ١٣،٥ مليار دولار عام ١٩٨٠.

واستهدف برنامج صندوق النقد الدولي تحسين ميزان المدفوعات التركي والسيطرة على التضخم وخلق اقتصاد وسوق حر يعتمد على التصدير، اما وسائل تطبيق هذا البرنامج فهي:

١. الخفض المستمر لسعر الليرة التركية لزيادة القدرة التنافسية للصادرات التركية في الأسواق الخارجية
٢. زيادة اسعار الفائدة لخفض الاستهلاك وتجميد الأجور

---

(١) قبس ناطق محمد ، سياسة تركيا الاقليمية وانعكاساتها على دول الجوار ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٣، ص٤٤.

٣. زيادة الأسعار من خلال خفض الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية

ومع ارتفاع اسعار الفائدة دون تحديد سقف لها لم تتجه الأموال الى الاستثمار في الصناعة كما كان متوقعا ، ولكنها اتجهت الى السماسرة للمضاربة على الاسهم والسندات ، واصبح السماسرة يقومون بدور البنوك في تلقي الودائع و توظيف الاموال مقابل سعر فائدة وصل الى ١٤٠% ، واتخذت الحكومة تدابير لتشجيع المستثمرين الأجانب ، واقيمت اربع مناطق تجارة حرة حول موانئ ازمير و ميرزن بالقرب من اضنه [١]

واقامت شركات عالمية مشروعات صناعية لإعادة التصدير في تلك المناطق ، وجرى تحويل المشاريع بنظام (ابن وشغل و حول) أي يقوم المستثمر الاجنبي ببناء المشروع وتشغيله من اجل الحصول على تكلفته وهامش ربح معقول ، وبذلك انطلقت نهضه تركيا السياحية واقيم مشروع جنوب شرق الاناضول لبناء السدود على نهري دجلة والفرات لتوليد الطاقة الكهربائية وتوفير المياه لزراعية ١،٦ مليون هكتار لتنمية منطقة جنوب شرق الاناضول [٢].

وتم وضع برنامج اصلاحي من قبل توركت اوزال عام ١٩٨٠ وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي وبالرغم من حدوث الانقلابات العسكرية في نفس العام ، الا ان الحكومة استمرت ببرنامجها الاصلاحي الذي ادى الى بناء ركائز اساسية للاقتصاد التركي كان من ابرزها:

١. التحول الى الاقتصاد الحر من خلال تبني إجراءات التثبيت الاقتصادي في ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٠ مما ادى الى انتعاش حركة الصادرات التركية
٢. استخدام الموارد الاقتصادية التركية مما ادى الى العمل ببرنامج توزيع داخلي لهذه الموارد وترتيبها وتفعيل استخدامها خاصة في مجال الزراعة
٣. طرحت تركيا نفسها دولة صناعية ذات قدرة تكنولوجية

---

(١) علي محافظة ، المصدر السابق ، ص١٢١.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٢٢.

٤. التوسع في العلاقات الاقتصادية عبر التوقيع على عدد من الاتفاقيات التجارية
٥. الدعم المالي الذي حصلت عليه من صندوق النقد الدولي[١]

وبلغ معدل نمو الصادرات السنوية بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٧ حوالي ٢٣% وزاد دخل الصادرات من ٢.٣ مليار دولار عام ١٩٧٩ الى ١١،٧ مليار دولار عام ١٩٨٨ ، وانخفضت نسبة الصادرات الزراعية الى ٢٠% بينما ارتفعت نسبة الصادرات من المنتجات الصناعية الى ٧٢% وارتفع نمو الناتج المحلي الاجمالي الى ٤،٥ % سنويا وارتفع الى٧% عام ١٩٨٦ و ٨%عام ١٩٨٧ ، الا انه انخفض بين عامي ١٩٨٨-١٩٨٩ بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية [٢]

ثانياً : توكرت اوزال مهندس الاقتصاد التركي

لقد ارتبط اسم توركت اوزال وصعوده بعد انقلاب ١٩٨٠ ، فبعد عشرة ايام على الإنقلاب كان اوزال تسلم حقيبة نائب رئيس الحكومة التي ترأسها بولنت اولوصو . كان الانقلابيون يريدون رجلاً يستطيع ان ينهض باالاقتصاد التركي ووجه اوزال الى الاجانب واجباً نمو امنه المنهك في اقتصاده وان قبول المنصب هو فرصة ذهبية لتطبيق افكاره الاقتصادية.

وبالفعل شرع اوزال منذ تسلمه السلطة في تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي استطاع ان يحول تركيا من قليلة النمو في الستينيات والسبعينيات الى قوة اقليمية كبرى في التسعينيات اذ كان ممكناً للاقتصاد التركي رغم التضخم ان يقف على قدميه و يتكامل مع قواعد الاقتصاد العالمي بفضل الخطوات الشجاعة التي نفذها اوزال عندما كان رئيساً للحكومة عام ١٩٨٣- ١٩٨٩ ثم رئيساً للجمهورية فدعا اوزال الى التخلي عن القطاع العام وقصر مهمته على التنسيق والترشيد ليس الا مقابل اطلاق يد القطاع الخاص في كل

---

(١) قبس ناطق محمد ، المصدر السابق ، ص٤٥

(٢) علي محافظة ، المصدر السابق ، ص١٢٢.

الميادين بما فيها المستشفيات والجامعات والسدود ومحطات الكهرباء ، ومن اجل ارساء نظام اقتصادي يعمل وفقاً لقواعد السوق وضمن المقاييس الغربية قام اوزال بخطوات جذرية عديدة من الاقتراحات التي اوصى بها البنك الدولي منها:

- حدد الواردات باستثناء السلاح والمخدرات من كل اذونات سابقة وخفض الرسوم الكمركية
- اطلق حرية تبادل العملات وحرية فتح حسابات بالعملة الصعبة وحرية انتقال الاموال الى خارج تركيا .
- ربط سعر صرف الليرة التركية بظروف السوق ومع ان ذلك ادى الى سحق الليرة الا ان قيمة الصادرات قد تضاعف[1].

شرع اوزال في تعميد كامل البنية والتنمية الضرورية لإقتصاد السوق من المواصلات وشبكة الاتصالات والاعلام ، ومن اكبر المشاريع المرتبطة بذلك الاسراع في وتيرة تنفيذ مراحل مشروع غاب (GAP)على الرغم من التأثير السلبي للنفقات الهائلة على التضخم الا ان الارث الاقتصادي الثقيل الذي ورثه اوزال كان عقبة لا يمكن تجاوزها بسهولة . تركيا بلد نام يعاني من مشكلة تضخم سكاني كبير وهو يحول دون رغبة اوزال في تصغير القطاع العام وتخفيض المستخدمين الى النصف اذ اصطدام بمشكلة الاستخدام في القطاع العام والاثار الاجتماعية التي يترتب على صرف جزء كبير من الموظفين وخاصة ان تركيا تعاني اصلاً من نسبة البطالة تقارب٨% اذ يقدر عدد العاطلين عن العمل حوالي ٤،٥ملايين وتبقى عبء القطاع العام احد اسباب التضخم والديون ، وكانت الاستثمارات الضخمة في مشاريع البنى التحتية انعكاسها السلبي على التضخم والديون الخارجية .

(١) محمد نور الدين ، تركيا في زمن التحول قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياضي الريس لندن، ، ١٩٩٧، ص٤٣،٤٤.

اصطدم اوزال في السنة الثانية من حكمة ، اي عام ١٩٨٤ ، بعقبة استئناف النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني (PKK) ضد الدولة وانعكس ذلك سلبياً على الاوضاع الاقتصادية في جنوب شرق البلاد حيث خصصت الدولة مبالغ هائلة لمكافحة الحركة الانفصالية الكردية الامر الذي حد من الانفاق على مشاريع الاقتصادية ويمكن القول ان الاصلاحات الاقتصادية عرفت عصرها الذهبي بين ١٩٨٣-١٩٨٧ فيما تباطئت بعد ذلك بصورة ملحوظة [١].

وفي ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩ روج لأرائه وأفكاره الاقتصادية الجديدة مسمياً برنامجه التغيير الثاني على اعتبار ان ما حققهً في الثمانينات كان برنامج التغيير الأول حيث كان يهدف برنامج التغيير الثاني الى جعل تركيا خلال عشر سنوات أحدى الدول ٥ الأولى في العالم وتضمن ما يلي:

- تصفية كامل القطاع العام
- رفع يد الدولة وخصخصة كل من قطاع التعليم في جميع المراحل والمستشفيات والسدود والطرقات ومحطات الكهرباء.
- تخفيض عدد الموظفين الى النصف وزيادة كبيرة في رواتبهم.
- تخفيض الضريبة على الدخل والمؤسسات الى ٢٠%
- تخلي تركيا عن الصناعة الثقيلة
- تصميم مدارس تعليم اللغات الأجنبية في أنحاء تركيا لجذب الرأس المال الأجنبي.
- حرية الحركة التامة للناس في كل المجالات.

تعدت مشاريع اوزال الأقتصادية الساحة المحلية الى الساحة الأقليمية فكان مهندس مشروع التعاون الأقتصادي لدول البحر الأسود وفي العام ١٩٨٧ كان لدى ازوال الجرأة للتوجه بطلب العضوية الكاملة لتركيا في المجموعة الأوربية وأزوال هو مهندس مشروع

---

(١) محمد نور الدين ، تركيا في زمن التحول قلق الهوية وصراع الخيارات ، ص٤٥.

انابيب السلام لبيع مياه نهرين جيحان وسيحان الى دول الشرق الأوسط وهو من نقل الأقتصاد التركي من حال الى حال[1].

كما وتميز عهد حكم توركت اوزال بروز النشاط الأقتصادي الأسلامي بعد أن رفع عنه أي معوقات وضغوط حتى أنه فتح لهم مجال استثمارات في بعض الدول الأسلامية مثل أيران والعراق والسعودية ، وسمح قرار اوزال بالسماح بتأسيس بنوك خاصة اسرع الأسلاميون بتأسيس البنوك الأسلامية لأول مرة ١٩٩٧ وتوسعت انشطتهم فأسسوا شركات للتصدير والأستيراد مع دول الشرق الأوسط وأخرى لبيع المنتجات الغذائية ودخلوا كذلك سوق الذهب بالعملة .

نشطت المؤسسات الأقتصادية الأسلامية في اتجاهين الأول البنوك الأسلامية التي اخذت بالتزايد حجماً وعدداً حتى أصبحت مصدر ثقه وأمان لفئات كثيرة داخل المجتمع التركي منها بنك فيصل التركي تأسس عام ١٩٨٣ وبنك البركة التركي تأسس عام ١٩٨٤ وبنك النهضة الأسلامي تأسس عام ١٩٨٦، بنك أسيا تأسس عام ١٩٩٦.

والثاني الشركات الأسلامية حيث عرف رؤوس الأموال الأسلامية طريق التجارة والصناعة بعد أن كانت ترتكز على الزراعة والأنتاج الحيواني اذ ان نمو هذه الشركات الأسلامية مع انتهاج أوزال سياسة الأقتصاد الحر والخصخصة مما أتاح للأسلاميين فرصة واسعة لأن تنمو شركاتهم فأثمرت شركات صغيرة محدودة النشاط وتابعة لهم وتكون شركات قابضة ضخمة لها ثقلها الأقتصادي في تركيا[2].

ثالثاً - الصناعة في تركيا من ١٩٨٠ - ١٩٨٩

كانت الصناعة تتجمع في اسطنبول وازمير واضنه و بورصة وكان التصدير عنصرا مهما في تركيا بعد دخولها في مرحلة سوق التجارة الحرة ، وكذلك التصدير مهم للحصول على

---

(١) محمد نور الدين ، تركيا في زمن التحول قلق الهوية وصراع الخيارات، ص٤٧-٤٨.

(٢) طارق عبد الجليل السيد ، الحركات الأسلامية في تركيا المعاصرة ، ص ٣٣٠-٣٢٨.

العملات الصعبة وتوسعت الصناعات وامتدت الى المدن الصغيرة ، ومع تطور الصناعة تناقص عدد السكان الذين يعملون في الزراعة وبدأ الناس يرحلون من الريف الى المدن، واتجهت صادرات تركيا خلال هذه المدة الى الاسواق العربية وبلغت قيمتها نحو ٢٢،٣% عام ١٩٨٠ وارتفعت الى ٤٥% عام ١٩٨٩ وبلغت قيمتها حوالي ١٥ مليار دولار امريكي اما صادرات تركيا الى دول المجموعة الاقتصادية الاوربية (السوق الاوربية المشتركة) فقد انخفض بسبب التدخل العسكري في الحياة السياسية والنقد الشديد من الصحافة الاوربية لنظام الحكم العسكري في تركيا وظهور دعوات في اوربا لطرد تركيا من المجلس الاوربي والحد من الصادرات التركية (١).

وقد تحرك الاقتصاد التركي نحو القوة في حكومة توركت اوزال ١٩٨٣-١٩٨٩ فقد كان اوزال رجل اقتصاد حر وكان يروج لإفكارة الاقتصادية والسياسية قبل وصولة الى السلطة وكان يهدف الى تحويل تركيا من الرجل المريض الى دولة نموذج ، وكان طموح اوزال ان يكون القرن الواحد والعشرين هو قرن الأتراك فعمل على تحرير الواردات واطلق حرية تبادل العملات وربط سعر صرف الليرة التركية بشروط السوق مما ادى الى تضاعف الصادرات التركية (٢) .

كما ان المعيار الرئيس الذي يمكن بواسطته تقويم استراتيجية تشجيع التصدير المعتمدة في تركيا هو نظام التجارة الجديد ، وكما يرى دعاة الاستراتيجية الجديدة كان ينبغي على تطبيق نظام التجارة اللبرالي بإلغاء نظام تحديد السلع المستوردة واجازات الاستيراد وتخفيض التعريفات وزيادة عدد السلع الحرة من اجل خلق نظام تجارة حرة .

وعلى الرغم من ان توركت اوزال فتح الأسواق التركية امام المنافسة الاجنبية الا ان اجراءات مختلفة مثل الضرائب الاضافية كانت تستعمل لحماية الصناعة التركية ، لذلك

(١) علي محافظة ، المصدر السابق ، ص١٢٢.

(٢) محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية التركية ، ص٦٥.

فأن الاستراتيجية الجديدة لا تشمل بالضرورة تقليل التصنيع كما هو الحال في الاجراءات المستخدمة في امريكا اللاتينية، وعلى أي حال فإن الاهمية التي اعطيت للتصنيع قد قلت والدليل على ذلك هو توجيه اموال الدولة الى الاستثمار في البنى التحتية بدلا من الاستثمار الصناعي حيث توجهت الى بناء الجسور والسدود وتعبيد الطرق [١] .

رابعاً : الازمة الاقتصادية عام ١٩٨٥:

كان رفض منح تركيا قرضا احتياطيا بقيمة ٢٣٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي في ايار ١٩٨٥ بسبب ارتفاع عجز الموازنة الحكومية من جهة واستمرار الارتفاع في معدل التضخم من جهة اخرى ، وكان غرض الحكومة التركية من الحصول على القرض هو حصولها على مباركة الصندوق لسياسة الحكومة التركية .

وقد فرضت تركيا ضريبة القيمة المضافة على اسعار السلع المستهلكة على غرار السياسة المتبعة في دول اوربا الغربية، وفي حال رفض صندوق النقد الدولي الخطط الاقتصادية للحكومة التركية فسوف تفقد تركيا فرصة الحصول على قرض اوربي جديد ، وستضطر الى دفع استحقاقاتها المالية في موعده مع العلم ان تركيا تدفع سنويا ١٣٠٠ مليون دولار كفوائد لديونها المتراكمة. وقد رفعت المصارف الفوائد على القروض حتى وصلت الى ١٥٠% مما دفع صغار المستثمرين الى الصناعة ، فسحبت الودائع من المصارف وهذا ادى الى ازمة سيولة فائقة في المصارف فتهاوت كلها عدى الاجنبية والحكومية من مصارف اجنبية وهذا ادى الى افلاس جماعي للمدخرين ، ومن جهة اخرى فقد استفادت شركات اخرى من هذه التطورات السلبية ، فقد ابتلعت الشركات الصغيرة واصبح هنالك ٢٥ شركة كبيرة تستفيد من الاعفاءات الضريبية على الصادرات، فضلا عن حصولها على تحويل العملات الصعبة الى الخارج، وتتمتع هذه الشركات بامتيازات التصدير لأكثر من

---

(١) اندرو فنكل ونوكهت سيرمان ، تركيا المجتمع والدولة ، ترجمة حمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٢٦٨-٢٧١.

٧٠% من الصادرات التركية ومن جهة اخرى تقلصت القدرات الشرائية، وهذا حافز للشركات المصدرة والتي تجني الارباح بالعملات الاجنبية .

وان المشكلة الاولى لتركيا هي كيفية تأمين اقساط الاستحقاقات المالية للمصارف الاجنبية والتي تبلغ ٣ مليار دولار خلال سنتين، لذلك كانت تسعى للحصول على المزيد من القروض الاجنبية بدلا من تامين الاقساط الاجنبية .

وتقدر دوائر صندوق النقد الدولي العجز الحقيقي بحوالي ١٨٨٠ مليون دولار ويلاحظ تزايد ديون عام ١٩٨٥ عن السنوات السابقة حتى وصل ٢١٦٨٠ مليون دولار وسجلت ارتفاع قدرة ١،٧ % عن العام السابق .

وقد لجأت الحكومة التركية الى الأقتراض من المصارف لتغطية عجز الموازنة ، ومن مسببات العجز هو التناقص الشديد في صادراتها الى الشرق الاوسط ، وقد ترك ذلك اثرا سيئا على الاقتصاد التركي رغم ما تبذله الحكومة التركية من جهود لتطوير نظامها الاقتصادي تجاه دور القطاع العام الذي يملك المصانع الرئيسية وبيعها الى القطاع الخاص بما في ذلك محطات الطاقة والجسور ومشاريع البناء وغيرها ، ولكن هذه الجهود اعطت نتائج عكسية لان هذه المشاريع المباعة لا زالت تحصل على الدعم الحكومي [١] .

كما ويشير بعض المراقبين الى ان حاجة تركيا الى رؤوس الاموال العربية كانت وراء سياسة توركت اوزال المحبذة للمصارف الاسلامية فصدر مرسوم رقم ٨٣ | ٧٠٥٦ | بتاريخ ١٦ | ١٢ | ١٩٨٣م وانشاء مصرف (vakiflar) التابع للدولة عام ١٩٨٨ بالاشتراك مع مركز التمويل الكويتي ، فقد مول كل من مصرف بركة وفيصل للتمويل واردات تركيا من النفط، حيث مول مصرف بركة ما يقدر ب١٥٠مليون دولار سنويا ، اما مصرف فيصل فمول بما يقارب ب٥٠ مليون دولار سنويا واستغل اوزال هذه السياسة لاستقطاب الاسلاميين [٢] .

---

(١) رواء زكي يونس الطويل ، المصدر السابق ، ص٦٧.

(٢) مرغيث حلو ، الاسلام والسياسة في تركيا ماضيا وحاضرا و مستقبلا ، مركز الدراسات الأرمنية ، لبنان ، ص٦٢.

خامساً : التجارة بين تركيا والاتحاد السوفيتي :

ان العلاقات التجارية بين تركيا والاتحاد السوفيتي بدأت بصورة واضحة بموجب اتفاقيات التجارة والدفع التي ابرمت بينهما منذ عام ١٩٣٧ والتي استمرت حتى كانون الثاني من عام ١٩٨٣ ، اذ ابرم برتوكول للتبادل الخارجي الحر في ٢٠ نيسان عام ١٩٨٣ وقد زادت الصادرات التركية الى الاتحاد السوفيتي بثبات من عام ١٩٧٧-١٩٨٢ عندما بدأت بالتقلص نتيجة العائق في النقل للتبادل التجاري الاجنبي. اما استيراد تركيا من الاتحاد السوفيتي فقد زاد بسبب نظام التبادل الاجنبي، وهذا يظهر بان الاتحاد السوفيتي اختار تركيا بصورة غير مباشرة لبيع البضائع الى تركيا عن طريق دولة ثالثة على اسس التبادل التجاري اكثر من الطريقة المباشرة ، وقد ابرمت العديد من الاتفاقيات للتجارة والتعاون الاقتصادي بين الدولتين ومنها:

١. اتفاقية في ٢٦ حزيران عام ١٩٧٨

٢. اتفاقية ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٨ لتشمل المدة من ١٩٧٩-١٩٨١

٣. اتفاقية شباط ١٩٨٣ لتشمل المدة من ١٩٨٣-١٩٨٥

٤. اتفاقية ٢٦ كانون الاول عام ١٩٨٤ لتشمل المدة من عام ١٩٨٦-١٩٩٠

وهنالك ايضا اتفاقية الغاز الطبيعي التي بموجبها الاتحاد السوفيتي سوف يقوم بتزويد تركيا بالغاز الطبيعي و وقعت هذه الاتفاقية في ١٨ ايلول عام ١٩٨٤ وبموجبها بدأ الاتحاد السوفيتي يزود تركيا بالغاز وهي اتفاقية مهمة لتركيا لأنها ستحقق فوائد كبيرة لتركيا لا سيما مدن انقرة واسطنبول و بورصة وهي مهمة ايضا للاتحاد السوفيتي لان تركيا ستدفع ثمن الغاز السوفيتي بالعملة الصعبة، وفضلا عن ذلك فأن الشركات التركية سوف تقوم بإنجاز عقود عمل واسعه في المدن الرئيسية للاتحاد السوفيتي ، ولأهمية هذه الاتفاقية صرح احمد البتيموجين وزير المالية والجمارك التركي في عهد الوزارة الاولى لتوركت اوزال (اننا على

وشك معالجة مشكلات من نوع جديد كمشكلات قيام شركات تركية باعمال انشائية ذات طابع اجتماعي في الاتحاد السوفيتي لقاء تجهيز السوفييت لتركيا بالغاز) [1] .

ومن جانب اخر وبموجب اتفاقيات تجارية بين تركيا والاتحاد السوفيتي التي ابرمت في ١٥ كانون الثاني عام ١٩٨٧ قامت شركات تركية بتشييد فنادق في الاتحاد السوفيتي، فضلا عن ذلك قام وفد سوفيتي برئاسة رئيس اللجنة الحكومية لشؤن العلاقات الاقتصادية الخارجية (اوليج دافيدوف) بزيارة تركيا في هذه المدة بالذات بهدف الاطلاع على الفنادق الواقعة على سواحل البحر المتوسط وفي غرب تركيا ، واضاف دافيدواف بان السوفييت وافقوا خلال زيارة توركت اوزال الى موسكو في اب عام ١٩٨٦ على السماح للشركات التركية بإنجاز مشاريع في الاتحاد السوفيتي.

و فضلا عن ذلك فقد تم في موسكو التوقيع على البرنامج الثقافي والعلمي بين تركيا و الاتحاد السوفيتي وذلك في ٢٠ اذار ١٩٨٧، كما قام القائم بالأعمال السوفيتي في انقرة على اطلاع اوزال واينونو زعيم الحزب الشعبي الديمقراطي على نتائج قمة واشنطن بين غورباتشوف و ريغان ، كما قامت تركيا في ٣١ اب ١٩٨٨ بفتح بوابة الحدود في منطقة الصرب بين تركيا والاتحاد السوفيتي بعد غلقها لمدة ٥١ عام [2]

سادساً : الاوضاع الاجتماعية والثقافية في تركيا ١٩٨٠-١٩٨٩:

عاشت في تركيا مجموعة من المكونات والتي تشكل المجتمع التركي ومنها:

١. الترك : وهم المجموعة الرئيسية في البلاد ويشكلون ٩٠% من مجموع السكان ويبلغ عددهم ٥٤ مليون.
٢. الاكراد: وهم المجموعة الثانية ويقدر عددهم بنحو ٤ ملاين ويشكلون ٨% وينتشرون في المنطقة الجبلية في جنوب شرق البلاد.

---

(١) احمد نوري النعيمي ، العلاقات التركية الروسية دراسة في الصراع والتعاون ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الاردن،٢٠١ ، ص١٢٢

(٢) احمد نوري النعيمي ، العلاقات التركية الروسية ، ص١٢٥,١٢٤ .

٣. العرب : ويقدر عددهم بنحو ثلاثة ارباع المليون وتشكل نسبتهم ٥،١% من مجموع السكان ويعيشون في الاسكندرونة واضنه وشمال الاراضي الشامية.

٤. الشركس: ويعيش اكثرهم في الشمال الشرقي من تركيا.

٥. اليونانيين : ويقيم اكثرهم في المناطق الغربية على حدود اليونان وفي مدينة ازمير ويبلغ عددهم حوالي مئة وثلاثين الفا.

٦. الكرج : ويساوي عددهم عدد اليونانيين ويعيشون في الشمال الشرقي ويرجعون في اصلهم الى جورجيا .

٧. الأرمن : يصل عددهم الى ١٠٠ الف ويقيم اكثرهم في شرقي البلاد وفي منطقة كليكيا.

٨. البلغار : ويقيمون في الغرب ويقدر عددهم بسبعين الفا.

٩. اليهود : ويبلغ عددهم اربعين الفا ويسكنون في مدينة اسطنبول وازمير.

ويلاحظ ان اعداد الجماعات البشرية قليلة ولذا لا يسمح لها بالصراع مع المجموعة الرئيسية وهي المجموعة التركية ، كما ان اغلبها يعيش في مناطق الحدود وهي خاضعة للرقابة الشديدة (١) .

١-المجتمع المدني:

تعد تركيا من الدول القليلة في العالم التي تتقدم فيها حركة المجتمع المدني على حركة الدولة غير ان المنظمات ما زالت تصطدم في حركتها بواقع الفكر الكمالي الذي ارسى تقاليد قاسية في الدستور . والقوانين والأعراف وهو ما يحول دون الانفتاح الكامل للمجتمع على المفاهيم المعاصرة في الحرية والديمقراطية و حقوق الانسان.

وحدد دستور عام ١٩٨٢ الحريات والحقوق الأساسية مثل الاضراب والتظاهر وحرية الصحافة ،غيران حرية النشاط السياسي مقتصرة على فئات محددة و تمنع فئات اخرى،

---

(١) محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي ، التاريخ المعاصر تركيا ، ص١٦٠

فلا يحق للنقابات او الجمعيات ممارسة أي نشاط سياسي ، كما حظر على الموظفين والقضاة والعسكريين واساتذة الجامعات والطلبة عضوية الاحزاب السياسية ، ولا يحق لهم امتلاك أي فروع نقابية ، ويوجد في تركيا الاف المنظمات الأهلية والنقابية والفكرية والاقتصادية التي تعكس تنوع المجتمع التركي وغناه العرقي والاجتماعي ، ولكن ازمة المجتمع في غلبة الريف وطابعه ، حتى ان ما يبدو مدنيا هي عبارة عن قرى كبيرة في نظمها الاجتماعية ولكن اغلب الناس فيها هم غير مدنيين وما زالوا ينتمون الى مجتمعاتهم التقليدية او هم في مرحلة انتقالية من الريف الى المدينة وهذا من اسباب الاقبال الكبير على الاحزاب الاسلامية في تركيا وبالرغم من التشكيلة المتعددة للمجتمع التركي ، الا انه سعى بواسطة مؤسسات المجتمع المدني من منظمات وجمعيات ونقابات الى الحفاظ على الاستقلالية من أي افكار وأيدولوجيات اخرى ، وان المبادئ المتعلقة بحرية التنظيم المدني والحريات في تركيا والتي نص عليها دستور عام ١٨٨٢ هي:

١. المادة ١٩ من الدستور والتي تنص ان لكل فرد حرية الاعتقاد وحرية الرأي وله ان يعرب عن أرائه
٢. المادة ٢٠ تنص لكل فرد حرية التفكير والرأي
٣. المادة ٢٢ تنص على ان الصحافة حرة ولا يجوز الرقابة عليها
٤. المادة ٢٣ لا يشترط لإصدار صحيفة او مجلة دون اذن سابق او ايداع مالي
٥. المادة ٢٤ لا يجوز اخضاع نشر الكتب والمطبوعات لاي رقابة ما
٦. المادة ٢٨ لكل فرد حق السير والاجتماع في المظاهرات
٧. المادة ٢٩ لكل فرد الحق في تأسيس الجمعيات ولا يجوز الحد منها الا بقانون لصيانة النظام العام [1] .

---

(١) ايمان دني ، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، ٢٠١٤ ، ص٩٧

٢-دور كنعان افرين من الحركات العمالية

كان للتغيرات السياسية في تركيا بعد انقلاب عام ١٩٨٠ دور هام في تغير الاوضاع العامة داخل المجتمع التركي ، فقد اعطى كنعان افرين اهمية للسياسة المتعلقة بالعمال ، وكانت هذه السياسة تتمتع بدرجة عالية من المرونة ، من جهة انه كان ينوي الى وضع الحواجز والعقبات امام التطور في حركة العمال ومن جهة اخرى لم يكتف كنعان افرين بالاعتراف بالطبقة العاملة على انها جزء اساسي من المجتمع بل ذهب لتحقيق مطالبها النقابية ضمن اطار السلم الاجتماعي ، وعبر في الخطاب الذي القاه في ١١ ايلول عام ١٩٨٠ عن اسفه على سقوط العمال في قبضة من يحاول نشر الضعف في الساحة التركية واشار الى ضرورة اعادة النظر بين العمال ورأس المال بهدف تأمين حقوق العمال واحترام حقوق صاحب العمل ، كما ان كنعان افرين اصدر امرا بعودة العمال المضربين عن العمل الى اعمالهم والباغ عددهم ٥٢ الف عامل ، ونشرت الصحافة التركية ان السلطات العسكرية ساهمت في اعادة عجلة العمل الى المؤسسات والشركات والمصانع وان كان عمالها في حالة اضراب ولهذا الامر باتت السلطات تعمل على اعتقال العمال الذين لم يوقفوا اضرابهم بعد صدور القرار (١) .

٣-كنعان افرين وبيت المثقفين:

تأسس بيت للمثقفين في تركيا في ١٤ ايار عام ١٩٧٠ تحت قيادة ابراهيم قفص اوغلو، وكان معظم المؤسسين من الجامعيين والعلميين مثل المؤرخ محرم ارغني والكاتب احمد ككلور والاقتصادي نفضت يالشنتاش الذي اصبح فيما بعد رئيسا للنادي واحد المسؤولين لسنوات ، وظهرت في المدة نفسها حركة دينية تحت عنوان جمعية نشر العلم ، واخذت تنسج علاقات وثيقة ببيت المثقفين وتحولت هذه خلال مدة قصيرة الى مؤسسة وقضية تضم في اعضائها توركت اوزال ، وعبر بيت المثقفين بسلام محنة الانقلاب لعام

---

(١) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، المصدر السابق ، ص١١١ .

١٩٨٠وتلقى تكريما من السلطة الإنقلابية التي اضفت صفة رسمية على مكان الدين في المجتمع وجعلت التعليم الديني اجباريا في المدارس على كل المستويات ، واقترحت منظمة التخطيط التابعة للدولة عام ١٩٨٣ اصدار تغير حول الثقافة الوطنية من اجل زيادة وتحديد اشراف الدولة على السياسة الثقافية، واقرت مؤسسة اتاتورك العليا للثقافة واللغة والتاريخ التي انشئت بموجب دستور عام ١٩٨٢ سياسة عام ١٩٨٦ اعتبروا فيها الصحافة تكريسا لأفكار بيت المثقفين [١] .

ولقد خطت تركيا خطوات هامة من اجل تحسين المستوى التعليمي وكانت اولى هذه الخطوات هي محو الامية فقد انخفض عدد السكان الذين لا يعرفون القراءة والكتابة بشكل ملحوظ في مدةة حكم كنعان افرين وكان هنالك من متخوف من انتشار افكار التمرد داخل نظام التعليم ، ففي رسالة وجهها بمناسبة افتتاح العام الدراسي ١٩٨٠-١٩٨١ قائلا (ان احدى مهامكم الرئيسية تربية وتعليم الشباب انطلاقا من روح الاخلاص لإصلاحات كمال اتاتورك وأفكاره) واعرب افرين عن قلقة ازاء النزاعات الرجعية في التعليم العالي ، وتم اجراء الاعدادات التي تقضي اعادة بناء النظام التعليمي واعداد مناهج جديدة ،كما اتخذ افرين قرارا بإلزامية التعليم الديني في المدارس الابتدائية والثانوية ، وجاء في خطابة الذي القاه في ٢٤ تموز عام ١٩٨١ في مدينة ارضروم ما يلي (اني اقول الى الاباء الذين لا يرسلون ابنائهم الى مدارس الدولة وتأمينهم تحت رعاية من يفتحون الدورات السرية لتلاوة القرآن الكريم ، فليس لديكم الحق بذلك ، ولذلك اتخذنا قرارا جديدا يجعل تدريس الدين الزاما في المدارس الابتدائية والثانوية ولقد ذكرت في مناسبات مختلفة ان العلمانية لا تعني الالحاد).

---

(١) ميشال نوفل ، عودة تركيا الى الشرق ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠، ص٣٨,٣٩.

واكد كنعان افرين في ٢٩ اذار عام ١٩٨٢ ان الهدف من الزامية تعليم الدين هو مساعدة الطالب في اكتساب المعرفة الكافية المتعلقة في الدين تماشيا مع سياسة التعليم الوطنية التركية بما يتفق مع مبادئ واهداف اتاتورك .

ومن الامتيازات الاخرى التي تحققت للمجتمع التركي هو التوسع في شبكات الطرق وانتشار اجهزة التلفزيون والراديو وربط سكان الريف بالمناطق الحضرية ، وان عملية تحسين الظروف المعيشية وتغير التقاليد الاجتماعية كانت تسير ببطء شديد في القرى البعيدة ، في حين ان المستوطنات الريفية المجاورة للمدينة اصبحت تتطور بسرعة بل ان جزء منها حاولت ان تكون جزء من اقتصاد السوق عن طريق فتح نفسها لضغوط التحديث المدنية، وقد رافقت التطورات التي حصلت بعد انقلاب عام ١٩٨٠م والانتقال الى مجتمع صناعي هجرة ريفية تمركزت في اسطنبول اولا ثم انتشرت الى باقي المدن الصناعية مثل انقرة وازمير و ادرنه وان الأسباب التي دعت الى الانتقال من الريف الى المدينة استمرت على الرغم من الجهود الحكومية للحد من الهجرة وخاصة في تطوير المناطق الجنوبية والشرقية وذلك لان الاتراك كانوا يرون ان في المراكز المدنية فرصا اكبر لتحقيق المكاسب ، وكذلك فأنهم يحصلون في المدن على الخدمات الصحية ومياه الشرب وجميع متطلبات الحياة بصورة افضل من المناطق الريفية [١] .

٤- تركيا والاسلام بعد انقلاب عام ١٩٨٠:

عمل العسكر بعد انقلاب عام ١٩٨٠ على تقوية دور الاسلام وذلك لمناهضة الشيوعية والأيدولوجيات اليسارية ، واصبحت التربية الدينية مادة اجبارية في المدارس، وفتحت الفصول القرآنية وشجعت الدولة التربية الاخلاقية والدينية ، وفي الواقع كان العسكر يسعون الى القيام بعملية اسلمة من فوق ترعاها الدولة ومن خلال صهر الرموز الاسلامية والنزعة القومية تطلع العسكر الى خلق امه اكثر تجانسا وعزل المواطنين عن تأثير

---

(١) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، المصدر السابق ، ص١٢١.

الأيدولوجيات اليسارية والعمل على التخفيف من تأثير عناصر الفكر الاسلامي غير التركي القادم من باكستان والعالم العربي . وفي صنع هذه التركيبة الجديدة اعتمد العسكر على جهد مجموعة من العلماء المحافظين الذين ينتمون الى بيت المثقفين ، وضعت هذه المجموعة الاساس الاخلاقي والفلسفي لهذه التركيبة منشئة الشرعية على النخبة الحاكمة الجديدة وقد عمل مهندسو هذا البرنامج الأيديولوجي على خلق شكل جديد من الثقافة التركية – الاسلامية غير المسيسة يمكن ان تعيد توحيد المجتمع وتضع الاساس لدولة متحدة قوية وراسخة، ومع ذلك فقد بعثت هذه التركيبة رسالة ملتبسة ، فمن جهة عرفت تركيا في دستور عام ١٩٨٢ بأنها دولة علمانية ومن جهة اخرى تمت تقوية دور الدين في المدارس والتعليم كأدات لتدعيم القومية التركية مما ادى الى اضعاف تأثير العلمانية وفي نفس الوقت توفرت الفرص امام الاسلاميين لنشوء وتقوية رسالتهم [١] .

---

(١) انجيل راباسا واف و ستيفن لارابي ،صعود الاسلام السياسي في تركيا ، ترجمة ابراهيم عوض ، ط١، مركز نماء للبحوث والدراسات بيروت ، ٢٠١٥، ص٨٤,٨٣.

المبحث الثالث

سياسة تركيا الخارجية

في عهد كنعان افرين ١٩٨٠-١٩٨٩

سياسة تركيا الخارجية من ١٩٨٠-١٩٨٩:

قبل الدخول في سياسة تركيا الخارجية وعلاقاتها مع مجموعة من الدول يجب التعرف على سمات السياسة الخارجية ، فهنالك مجموعة من السمات التي تميز السياسة الخارجية التي تميزها على غيرها ومنها:

١. الطابع الخارجي: أي ان السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية ولا ينبغي تأثيرها بالبيئة الداخلية

٢. الطابع الرسمي: والمقصود بالرسمية هو ان السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة

٣. الطابع الاختياري: فالسياسة الخارجية هي برامج وقرارات تصاغ بين المفاضلة بين عدة بدائل مطروحة امام صناع القرار

٤. الطابع الواحدي: أي ان السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة ازاء وحدات دولية اخرى

٥. الطابع الهادفي: ان تسعى السياسة الخارجية الى تحقيق مجموعة من الاهداف بتوظيف الموارد المتاحة

٦. الطابع العلني: ان تكون هذه السياسات عبارة عن برامج معلنة ومقصودة وقابلة للملاحظة.

٧. وهنالك عدة محددات تحكم السياسة الخارجية وتؤدي دور كبير في توجهها وتنقسم هذه المحددات الى داخلية وخارجية [١] .

لقد حدثت تغيرات وتطورات كثيرة في تركيا بعد انقلاب عام ١٩٨٠، وتأثرت سياسة تركيا الخارجية بهذه التطورات وتميزت بعلاقات جيدة مع الاقطار العربية ، كما عمل اوزال على انتشال بلاده من الازمة الاقتصادية واتخذ العديد من القرارات منطلقا من رؤيته لتركيا كحليف للغرب، و وضع الاقتصاد والتجارة على سلم اولويات السياسة الخارجية التركية مقتنعا بإن الطريق الى التقدم يمر عبر ازدياد تجارة تركيا الخارجية مع جيرانها وهذا يتطلب مزيدا من الإنغماس في المحيط الإقليمي[٢].

اولاً : العلاقات الامريكية التركية ١٩٨٠-١٩٨٩:

بعد انقلاب ١٢ ايلول عام ١٩٨٠ زاد التقارب الامريكي التركي بدرجة كبيرة وضهر ذلك واضحا من خلال النقد الشديد واللاذع الذي كانت توجهه التيارات اليسارية في تركيا للسلطة الحاكمة انذاك، بل ان بعضهم نسبوا الانقلاب الى الولايات المتحدة الامريكية ، وذهبوا على انها هي التي شجعته بحجة ايجاد نظام ديمقراطي برلماني يقضي على الحكم الديمقراطي السابق ، ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا الانقلاب قد وقع في اليوم نفسه الذي كانت تجري فيه القوات المشتركة لحلف شمال الاطلسي مناورات عسكرية في تركيا ، كما ان اول دولة ايدت هذا الانقلاب هي الولايات المتحدة الامريكية ، كما اعلن (كاسبر واين) وزير الدفاع الامريكي آنذاك في شهر نيسان عام ١٩٨٤ في مدينة ازمير ان الديمقراطية في تركيا يحتذى بها ، واكد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في خطاب له عام ١٩٨٣ في كاليفورنيا ان النظام الجديد في تركيا قد كرس نفسة لإحياء الديمقراطية [٣] كما

(١) ايمان دني ، المصدر السابق ، ص٩٨

(٢) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، المصدر السابق ، ص٥٥,٥٦

(٣) عبد العزيز محمد عوض الله ، المصدر السابق ، ص١٤٤-١٤٥.

كما سعت الولايات المتحدة الامريكية لإدخال تركيا في مخططاتها الاستراتيجية عند توقيع وثيقة سرية بتاريخ ٩ تموز عام ١٩٨٦ بخصوص عدد الأنفاق والسراديب المخصصة لتخزين الاسلحة النووية في تركيا ، ووافقت علية تركيا في ١١ تموز من العام نفسه ، وفضلا عن ذلك فقد وقع في ١٦ اذار عام ١٩٨٧في واشنطن اتفاقية خاصة بالتعاون الاقتصادي والدفاعي المشترك من قبل وحيد خلف اوغلو وزير الخارجية التركية و نظيره الامريكي جورج شولتز التي تقضي حق الولايات المتحدة الامريكية في استخدام القواعد العسكرية حتى عام ١٩٩٠ (١) وحصلت تركيا على الكثير من المساعدات الامريكية بموجب اتفاقيات بين البلدين ، ووصلت المساعدات الامريكية السنوية في عام ١٩٨٥ الى ٩٣٤ مليون دولار امريكي بعد ان كانت ٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠. وعلى الرغم من ان الكثيرين قد توقعوا اضمحلال اهمية تركيا ودورها في الاستراتيجية الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة ، الا ان التوقعات لم تكن صحيحة في اطار المتغيرات الدولية واعادة الوئام لرسم سياستها العالمية وبرز موقع تركيا كبلد مفتاح بحكم موقعها الحيوي بين اسيا واوربا (٢) .

ثانياً : علاقات تركيا مع الاتحاد السوفيتي١٩٨٠-١٩٨٩:

عبر قادة الانقلاب العسكري عن رغبتهم في المحافظة على علاقاتهم مع الشعوب المجاورة لدولتهم وبضمنها السوفييت كون الانقلاب جاء لترتيب اوضاع تركيا الداخلية ، و لأحداث تغير في سياستها الخارجية ، وفي الوقت نفسة عبر السوفييت عن ارتياحهم تجاه الإنقلاب ، اذ بقي التعاون مع الاتحاد السوفيتي قائما للحفاظ على التوازن في علاقات تركيا الدولية ، وهذه السياسة تعبر عن حالة التعاون مع الاتحاد السوفيتي والتحالف مع الولايات المتحدة الامريكية ، وقد شهدت العلاقات السياسية بين تركيا

---

(١) هدى نبيل ، السياسة الخارجية الامريكية حيال تركيا ، ط١ ، دار امجد للنشر ، الاردن ، ٢٠١٤، ص١٥

(٢) حنا عزو بهنان ، تركيا والاتحاد السوفيتي دراسة تاريخية ، ص٤.

و الاتحاد السوفيتي نموا واستمرارا ، حيث تم تبادل الزيارات على المستوى الرسمي للجانبين إذ قام (نيكولاي تيخونوف) رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي بزيارة الى انقرة والتقى بنظيرة التركي توركت اوزال ، وجرت المباحثات فيما يتعلق بالمسائل السياسية ذات الاهتمام المشترك بهدف انشاء اواصر متينة تساهم بشكل متزايد نحو تنمية وتطوير علاقات حسن الجوار بينهما وتنقية الاجواء العالمية ازاء تفاقم العلاقات بين الشرق والغرب للحفاظ على السلم العالمي ، كما وقام اوزال بزيارة الى موسكو وتباحث مع نظيرة السوفيتي بخصوص منع انتشار الاسلحة النووية والغاء اسلحة الدمار الشامل ، كذلك تحدث اوزال عن المبادرة التي تقوم بها تركيا نحو تطوير البلاد من خلال اتفاقيات مشتركة جاءت على ضوء المحادثات السوفيتية الامريكية بخصوص الاسلحة النووية وبعض بنود نزع السلاح وعملية السلام والامن ، وشدد الجانب السوفيتي على ضرورة دعم مبادرات السلام للاتحاد السوفيتي وحلفاءه ، كما اولى اهتماما خاصا فيما يتعلق برفع شأن القيادة التركية والمقترحات المقدمة من قبل ميخائيل غورباتشوف في حديث القاه في منطقة (فيلادفستك) لدعم وتطوير عمليات التعاون السلمية بين دول منطقة باسفيك الاسيوية ، وان خير دليل على تطابق وجهة النظر التركية مع نظيرتها السوفيتية بشأن الحد من الاسلحة النووية هو تصريح الحكومة التركية بعد الموافقة الرسمية التي اعلنها حلف شمال الاطلسي لإتفاقية الحد من الاسلحة النووية بعدم رغبتها في تحمل أي التزامات نووية جديدة [1].

ثالثاً : موقف تركيا من حلف شمال الاطلسي بعد انقلاب ١٩٨٠:

تثار عدة اسئلة حول موقف الحكومة الانقلابية من حلف شمال الاطلسي ، وفي الواقع ان اول نبأ حول الإنقلاب العسكري اعلنته وزارة الخارجية الامريكية في واشنطن ، ثم اذاع راديو انقرة الإنقلاب بعدئذ ، وجاء في البيان الذي اعلنه راديو انقرة ان مجلس الأمن

(١) حنا عزو بهنان، تركيا والاتحاد السوفيتي دراسة تاريخية، ص٥.

القومي استلم السلطة في البلاد في الساعات المبكرة من يوم الجمعة وعلى رأس الانقلاب رئيس اركان الجيش التركي كنعان افرين .

وقد اعلن كنعان افرين في خطاب اذيع في الراديو والتلفزيون عن التزامه لتعهدات تركيا ازاء حلف شمال الاطلسي وجميع المعاهدات الدولية ، وارتبط حدث الإنقلاب بزيادة وجود قطعات الجيش الامريكي ومعدات عسكرية لدول اخرى وهي اعضاء في حلف شمال الاطلسي على الاراضي التركية، وجاء الانقلاب بمدة قصيرة من بدء المناورات العسكرية الامريكية والبلجيكية والايطالية والتركية . ومن ناحية اخرى اكد المراقبون ان بعض السياسيين الاتراك قد اعلموا الدوائر السياسية في واشنطن والمسؤولين في حلف شمال الاطلسي نبأ الإنقلاب ، وقال احد كبار مسؤولي الحكومة ان الجنرالات الاتراك ربما يعززون مكانة تركيا داخل الحلف الغربي [(١)] .

رابعاً: علاقات تركيا مع اسرائيل

بعد الإنقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ ايلول عام ١٩٨٠ والذي اطاح بحكومة سليمان دميريل برز في الدوائر السياسية والدبلوماسية التركية اتجاهان ازاء سياسة تركيا نحو اسرائيل ، حيث كان الاتجاه الاول مع تطوير العلاقات مع اسرائيل ومثل هذا الاتجاه امين عام وزارة الخارجية (كاميران غورين) والسفير التركي في واشنطن (شكري ايليكداغ) والسفير في الامم المتحدة (جو شكون قيرجا) ، اما الاتجاه الثاني الذي يدعو الى قطع العلاقات مع اسرائيل او تخفيضها الى الحد الادنى حيث وقف وزير الخارجية التركي (ايليتر تركمان) مع هذا الاتجاه وبناء علاقات جيدة مع العرب ، ونتيجة تلك المواقف المتعارضة والمتناقضة التي تلت انقلاب عام ١٩٨٠ قام وزير الخارجية التركي ايليتر تركمان بعرض موضوع قطع العلاقات بالكامل مع اسرائيل الى مجلس الامن القومي الذي رفض هذا الامر بالإجماع ، الا ان العلاقات التركية مع اسرائيل اصابها نوع من الفتور ، وايضا جرت

---

(١) **احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي ، ص٣١٧,٣١٦.**

لقاءات سرية بين مسؤولي البلدين حيث اجتمع وزير خارجية اسرائيل اسحق شامبير مع وفد تركي يضم اربعة نواب من حزب الشعب ، وتعد هذه الزيارة الاولى لوفود رفيعة المستوى بين مسؤولي البلدين ، وفي عام ١٩٨٥ دخلت الولايات المتحدة الامريكية كطرف ضاغط على تركيا من اجل العودة بها الى العلاقات الجيدة مع اسرائيل ، وتشير المصادر الاسرائيلية وخاصة المجلة السياسية الاسرائيلية (بولتيكا) في العدد ١ لعام ١٩٨٦ ان العلاقات التركية الاسرائيلية بدأت تنمو بعد التدخل الامريكي حيث جاء فيها (ان التقارب الحاصل بين تركيا والاقطار العربية لم يمنع التطور في العلاقات التركية الاسرائيلية)[١] .

خامساً : العلاقات التركية العراقية :

بدأت العلاقات التركية العراقية منذ عام ١٩٦٨ حيث اعترفت تركيا بثورة ١٧ تموز عام١٩٦٨ وعملت على تعزيز العلاقات الودية بين الجانبين على اساس المصالح المشتركة وسياسة عدم التدخل بالشؤن الداخلية والتعاون المتبادل في الشؤن كافة.

واخذت العلاقات التركية العراقية في التطور المستمر خاصة بعد ان خفضت تركيا دعمها للأكراد ، كما واهمل الحلف المركزي تقديم المساعدات للمتمردين الاكراد ، ونتيجة لذلك وقعت تركيا والعراق اتفاقية في ٢٧ اب عام ١٩٧٣ لمد خط انبوب من كركوك الىdortyol في تركيا حيث خصصت ٣٥٠ مليون دولار لتنفيذ هذا المشروع ، وهذا الخط ينقل النفط من الحقول العراقية الى المراكز الصناعية في تركيا ، ونصت الاتفاقية على تزويد تركيا بالنفط العراقي بكمية قدرها ١٠مليون طن في سنة التشغيل في المدة الواقعة من ١٩٧٧-١٩٧٩ وتزداد الى ١٢ مليون طن عام ١٩٨٢ وتصل الى ١٤مليون طن عام ١٩٨٣ ، كما اتفق الطرفان على بناء معمل تكرير باتوم في الجنوب الشرقي من تركيا ، وعن طريق هذه الاتفاقية كانت تركيا تأمل الحصول على الكهرباء والغاز الطبيعي والنفط

---

(١) **قبس ناطق محمد ، المصدر السابق ، ص١١٠.**

الخام ، وان المشروع العراقي التركي يتلخص باتجاه البلدين لبناء خط الانابيب لنقل الغاز السائل من العراق الى تركيا وبكلفة تقديرية اولية ٣٠٠ مليون دولار ، وتم الاتفاق على قيام العراق خلال عام ١٩٨٦ بتزويد تركيا بالطاقة الكهربائية وبمعدل ٨٠٠ مليون كيلو واط في الساعة على ان يتم زيادة هذه الطاقة الى مليار كيلو واط في الساعة عام ١٩٨٩[١] .

موقف تركيا من الحرب العراقية الايرانية :

لقد عززت تركيا علاقتها مع العراق وايران في ان واحد ودعت بصورة متكررة الى انهاء الحرب بين الدولتين وساندت دعوات السلم لإنهاء الحرب ، واكدت على اتباع سياسة الحياد ، واعلنت ضرورة وقف القتال وحل المشكلات بين الطرفين بالطرق السلمية ، واعلنت عن عدم تأييدها رأي تدخل اجنبي وانها لا تسمح باستخدام القواعد العسكرية العائدة لحلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة الامريكية في حال قيام هذه الدول بمساندة ايران ، وقامت تركيا بجهود الوساطة بين العراق وايران ، وقال الرئيس التركي كنعان افرين في احد مقالاته (نحن ناسف للحرب العراقية الايرانية ، ونقلق من ذلك، ان تركيا بذلت و ما زالت تبذل كل الجهود لإنهاء هذه الحرب بالطرق السلمية) و في مقابلة صحفية لافرين قال (حاولنا انهاء القتال الا اننا لم نتمكن من تحقيق نتائج ايجابية وهذا لا يعني اننا نستسلم للتشاؤم اذ علينا مواصلة الجهود لإنهاء القتال بين الجارين ، هنالك ويا للأسف تدخل دولي لإبقاء العالم الاسلامي منقسما وغير متضامن) اما رئيس وزرائه اولصو فقال في هذا الصدد (اننا نشعر بالأمر الشديد ازاء الحرب الدائرة بين دولتين صديقتين لنا وانه من اكبر امنياتنا ان تنتهي تلك الحرب الخانقة لدولتين اخوة واصدقاء لنا تلك الحرب التي هدرت الخيرات الطبيعية لكلا البلدين هباء) . وعلى هذا الاساس فقد اتسم موقف تركيا منذ بداية الحرب بالتعامل الحساس والحذر ازاء الحرب اذ ان تركيا تسير

---

(١) احمد نوري النعيمي ، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل ، ص٢١-٢٥.

بسياستها الخارجية ولا سيما بعد انقلاب عام ١٩٨٠ على خطوط عامة مستقرة تقريبا إذ التزمت بالموازنة في سياستها الخارجية والتي هي انعكاس لسياستها الداخلية التي ترمي الى تحقيق السلام في الداخل والخارج والذي ارسى معالمة اتاتورك[١] .

سادساً : تركيا ودول الخليج العربي :

يعد الموقع الجغرافي لدول الخليج العربي احدى نقاط الارتكاز الحيوية في العالم ، فهو يمتد جنوبا الى البحر العربي فالمحيط الهندي ، فضلا عن ما تشكله المنطقة الخليجية من احتياطي نفطي كبير ورؤوس اموال فائضة عن الحاجة ادت الى ان تكون منطقة الخليج القلب الجديد في العالم ومنطقة جذب فيه.

ان الدور الذي تضطلع به تركيا في المنطقة ينبع من طبيعة موقعها الجغرافي وطبيعة ارتباط المؤسسة العسكرية العلمانية بالغرب وتنفيذ استراتيجية في المنطقة ورغبتها في دورها الجديد للتوجه نحو دول الخليج العربي باعتبارها احدى المناطق الاقليمية في المنطقة ومؤدية دورا مهما في السياسة الدولية ورابطة بين المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي لحماية مصالحها .

يعد التوجه التركي نحو اقطار الخليج العربي عنصرا حيويا لنجاح حلف الناتو حيث ستوفر له الحماية لمصادر النفط في الخليج العربي و توفر له امكانية النقل السريع لقوات الحلف ، ويتضح من ذلك ان تركيا تنطلق في توجهها نحو المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص لأسباب عديدة ومنها :

١- المنطقة العربية تشكل سوقا واسعا من الممكن ان تصدر له مبيعاتها من المواد الغذائية والاستهلاكية والصناعية

٢- حيوية المنطقة الخليجية بمواردها الطبيعية والنفطية و وفرة عوائدها المالية

٣- تشجيع الاستثمارات المتنوعة لتحقيق متنفس تركي من الازمة الاقتصادية

٤- تحاول تركيا ان تكون جسرا لنقل البضائع الاوربية الى اقطار الخليج العربي

---

(١) احمد نوري النعيمي ، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل ، ص٤٧, ٤٨.

٥- سعيها للخروج من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الحديث

٦- قصور المعونات والمساعدات الاقتصادية والقروض المالية المقدمة لتركيا من دول الغرب ومؤسسات التمويل العالمية.

٧- ونتيجة لهذه الاسباب سعت تركيا الى تقوية علاقاتها مع الدول العربية الخليجية على وجه الخصوص والدفع باتجاه تلك الدول وتمتين العلاقة معها [1] .

وفي ضوء هذه الاعتبارات السابقة الذكر احتلت تركيا عام ١٩٨٩ المرتبة الاولى للمصدرين من الدول الاسلامية للمملكة العربية السعودية ، حيث بلغت الصادرات التركية ٨٤،٣٩٣ مليون دولار ، وتضمنت الصادرات التركية الى الخليج العربي مواد عطاريه وتجهيزات الزينة وانواع الفواكه والحلي.

كما سعت تركيا للاستفادة من راس المال الخليجي وتوظيفه في خدمة الاقتصاد التركي، وحصلت على عدة قروض منها قرض بقيمة ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٣ من السعودية، كما حصلت على قرض عام ١٩٨٤ بقيمة ١٦،٦٦ مليون دولار من الصندوق الكويتي ، وحصلت عام ١٩٨٧ على قرض من بنك الاستثمار العربي في البحرين مقداره ٢٥ مليون دولار [2] .

سابعاً : العلاقات التركية مع الدول الافريقية :

تتسم العلاقات بين تركيا والدول الافريقية بانها محدودة قاصرة على مستوى ضعيف من التبادل التجاري والمعونات ، ففي ٥ كانون الثاني عام ١٩٨٨ قررت الحكومة التركية تقديم بعض المساعدات الفنية بقيمة ١٠ مليون دولار الى ١٢ دولة افريقية منها السنغال و زامبيا و مالي ، وحاولت تركيا البحث عن اسواق لتصريف منتجاتها في افريقيا وذلك عن طريق بعض الدول العربية الافريقية مثل مصر ، اما عن علاقتها بجنوب افريقيا فقد اخذت

---

(١) عبد الزهرة شلش العتابي ، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي ، دار الشؤن الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١٣٢,١٣٣

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٤-١٣٧.

بالتطور ، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة واردات تركيا من جنوب افريقيا ١٨٢،٢ مليار ليرة تركية وبلغت صادراتها ٤،٥ مليون ليرة تركية ، وقد ذكرت احدى الصحف التركية في ٢٥ اذار عام ١٩٨٨ ان جنوب افريقيا مهتمة بتسويق منتجاتها في مناطق التجارة الحرة التركية المطلة على البحر المتوسط ، وذلك للتغلب على مشكلاتها الاقتصادية بسبب القيود والعقوبات المفروضة عليها[١] .

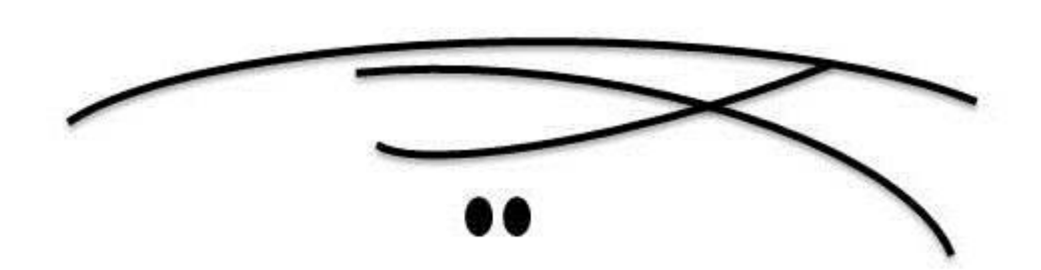
---

(١) ابراهيم خليل احمد و خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٣١٨

الفصل الثامن

تركيا في عهد توكورت اوزال

١٩٨٩ – ١٩٩٣



المبحث الأول

التطورات السياسية والاقتصادية الداخلية ١٩٨٩-١٩٩٣م

أولاً: التطورات السياسية الداخلية:

سميت مدة حكم اوزال لتركيا بالحقبة الاوزالية والتي تمتد من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٩٣، حيث كان دوره السياسي نافذاً في عملية اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية خلال رئاسته للحكومة عام ١٩٨٣-١٩٨٩ ثم رئاسته للدولة (١٩٨٩-١٩٩٣)[١].

حكم أوزال تركيا بوصفه رئيساً للوزراء ثم رئيساً للجمهورية ، وكانت بداية رئاسته للجمهورية بداية الرؤساء المدنيين لتركيا حيث إن الرؤساء السابقين عليه كانت لهم جذور عسكرية فكان أوزال أول رئيس مدني ليس له خلفية أو سابقة عسكرية ، ثم كان بعده سليمان ديميرل ثم أحمد نجدت سيزرثم أردوغان [٢].

استطاع توركوت اوزال من ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية التركية، بعد انتهاء مدة رئاسة ايفيرين، اذ استطاع الفوز، بعد ان تم انتخابه في ٣١ تشرين الاول ١٩٨٩، من قبل اعضاء حزبه فقط، الذين لايمثلون سوى ٢٠% من اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير، ونتيجة صعود اوزال الى منصب رئيس الجمهورية اصبحت تركيا غير مستقرة سياسيا تحت يلدلاين اكيلوت، رئيس الوزراء الضعيف الذي كان يعتمد بشكل كامل على توجيهات اوزال[٣].

حققت نتائج انتخابات تشرين الاول ١٩٩١ البرلمانية هزيمة الوطن الام، بعد احتلاله المركز الثاني، فيما جاء في المركز الاول حزب الطريق الصحيح، برئاسة سليمان ديميريل،

---

(١) علاء جاسب عجيل ، سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق في عهد توكورت أوزال ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٥ ، ص٣١.

(٢) منصور عبد الحليم ، تركيا من الخلافة الى الحداثة ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ،٢٠١٣ ، ص١٢٥.

(٣) علاء جاسب عجيل ، السابق ، ص٣٤-٣٥.

وجاء في المكز الثالث الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي، وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩١ شكل ديميريل حكومة ائتلافية ضمن حزبه والحزب الاخير . وعلى الرغم مما كان بين اوزال وسليمان ديميريل من خلافات سياسية ، تمكن الطرفان من التعامل والتعاون في صنع القرارات وتسيير شؤون الدولة الداخلية والخارجية. مما ساعد على اتساع مساحة الاتفاق بينهما، من هذا تعبيرهما عن توجهات سياسية متقاربة يمينية، ازاء المشكلات الداخلية السياسية والاقتصادية، وعدم اختلافهما جوهريا بشأن ثوابت السياسة الخارجية ومصالحهما وتوجهاتهما. وان لم يمنع ذلك حرص ديميريل على الممارسة الفعلية لاختصاصاته الدستورية، بوصفه رئيس وزراء في نظام برلماني، مما شكل قيدا على ما كان يتمتع به اوزال قبل هذه الانتخابات من حرية اكبر في عملية صنع القرار . وهكذا نجد عند قراءة شخصية توركوت اوزال انه قد جمع في توليفة متميزة في شخصيته وقراراته وسياسته ، بين افكار وتوجهات اسلامية وعلمانية ، فهو ذو ميول اسلامية كأداءه للصلاة وفريضة الحج، وصيامه لشهر رمضان، واستشهاده بالنصوص الدينية في خطبه السياسية كدليل واضح[1].

ولدى انتخاب اوزال رئيسا للدولة التركية عام ١٩٨٩، اصبح اق بولوط رئيسا للحزب، بدعم من اوزال ، لكن (مسعود يلماز) استطاع ان ينتزعها منه في المؤتمر العام للحزب في حزيران ١٩٩١، بيد ان الهزيمة التي مني بها حزب الوطن الام في انتخابات تشرين الاول ١٩٩١، اخرجته من الحكم وذلك لإنخفاض شعبيته ، الامر الذي جعل رئيسه مسعود يلماز يقود المعارضة الرئيسية في البرلمان [2].

وفي عام ١٩٩١ صدر قرار الحكومة التركية برفع الحظر عن الأحزاب السياسية التي منعت من ممارسة النشاط السياسي وقد امتازت مرحلة ما بعد انتخابات ١٩٩١ ببروز ظاهرتين هما تصاعد ظاهرة الإسلام السياسي ممثلاً بحزب الرفاه، الذي دخل الساحة

---

(١)علاء جاسب عجيل ، المصدر السابق ، ص٣٥.

(٢) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، المصدر السابق ، ص٦٠.

السياسية التركية بفعل عدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات، وقد تصاعد التوجه الإسلامي مع زيادة النتائج السلبية لبرنامج الاقتصاد الحر، والدعوة للاندماج مع المجموعة الأوربية التي تبنتها الأحزاب العلمانية[١]

وخلال حقبة أوزال تم فتح الباب لتوسع المدارس الدينية ووصلت محاولة الدولة استيعاب الإسلام ذروتها عندما أخذ قصر رئاسة الجمهورية خلال تولي أو زال الرئاسة بين١٩٩١ و ١٩٩٣ ، في استضافة احتفالات دينية صوفية بالمولد النبوي الشريف، وفي النهاية لم تستطع الدولة التحكم في القوة الصاعدة للإسلام السياسي [٢].

عمل على توظيف الحراك الإسلامي في تركيا، وإضفاء الشرعية للانتماء إلى الثقافة الإسلامية وإزالة العقبات التي تحول دون سعي الشرائح الاجتماعية المنحدرة من أوساط تقليدية إلى التوفيق بين ثقافة الحزب والإسلام، إذ صار معظم رجال السياسة الذين يحملون افكاراً إسلامية تنشد الحداثة التي لا تتعارض مع الخصوصيات الثقافية الإسلامية بل تتماشى معها، إذ راحت النخبة التقنية المكونة لاسيما من المهندسين وطلاب الجامعة التقنية باسطنبول تحل تدريجياً محل النخبة الكمالية المكونة من القضاة والمحامين والموظفين من خريجي الجامعات التركية، وبهذا أظهر أوزال خلال حكمه تعاطفاً شديداً مع النشاطات الإسلامية، واستقطب إلى جانب حزبه مريدي الطرق الصوفية الذين كان لهم دور مؤثر في فوزه للمرة الثانية بانتخابات عام ١٩٨٧، ووضع في قيادات حزبه الحاكم شخصيات إسلامية معروفة [٣]. الا انه مع ذلك كان علمانيا، غربي التوجه سواء في دفاعه عن العلمانية واصلاحات اتاتورك واعتبارها غير متعارضة مع حرية الدين والاعتقاد" . او

---

(١) حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي ، التنافس السياسي والأقتصادي التركي –الإيراني وانعكاساته الأقليمية ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥، ص١٨١.

(٢) محمد عبد العاطي التلولي ، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا ٢٠٠٢–٢٠٠٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الأزهر ،٢٠١١ ، ص٤٩.

(٣) علي حسين باكير واخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج،ط١،الدار العربية،٢٠٠٩، ص٩٣–٩٤.

في حرصه على تكامل بلاده مع المجموعة الاوربية وتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة، وقد استطاع اوزال من خلال اسلاميته، وعلمانيته في آن واحد، من القدرة على التعامل مع القوى المحلية المعبرة عن هذه الاتجاهات، فضلا عن التعامل مع الدول العربية والاسلامية والغربية من منطلقات التوجهات ذاتها [١].

وكان لأوزال مشاكله أيضاً فقد كان منخرطاً في داخل حزب الوطن الأم في صراع على السلطة مع مسعود يلماز[٢] ، الذي كان يتصرف بأستقلالية أكثر وأكثر. وقد حاول أوزال في مؤتمر أستثنائي للحزب في نهاية عام ١٩٩٢ ، إزاحته عن رئاسة الحزب ، إلا إن هذه المحاولة قد أُجهضت . ومنذ تلك اللحظة كان حزب الوطن الأم في حالة من الاهتياج وسادت الإشاعات بأن عائلة أوزال سوف تنشئ حزباً منفصلاً ، وربما لو عاش توركوت أوزال أطول لحدث شيء من هذا القبيل ، الا إن هذا لم يحصل ، وبدا التصدع في المشهد السياسي التركي أكثر فاكثر في أوائل التسعينات حين انفصل الجناح الديني في حزب العمل القومي ليؤسس حزب الوحدة الكبرى ، وحدث انشقاق في الحزب الديمقراطي الإجتماعي ، وكذلك إجتمع عدد من قدامى الحزب الديمقراطي لإطلاق حزبهم بعد حظر أستمر٣٢ عاماً ، بينما أطلق آيدن ابن مندريس حزبه الخاص (حزب التغيير العظيم) [٣].

ثانياً: التطورات الاقتصادية:

واصل أوزال من موقعه المحدود رئيساً للجمهورية بعد أن فقد حزبه السلطة التنفيذية في الأنتخابات عام ١٩٩١، الترويج لأرائه وأفكاره الأقتصادية والسياسية مسمياً

---

(١) علاء جاسب عجيل ، المصدر السابق، ص٣٦.

(٢) مسعود يلماز : ولد عام ١٩٤٧،في اسطنبول ، درس كلية العلوم السياسية في جامعة أنقره تخرج منها ١٩٧١،أسس مع أوزال حزب الوطن الأم،أنتخب كنائباً في البرلمان لمرتين ، عمل كوزير للخارجية ،استلم رئاسة الوزراء عام ١٩٩٦م.للمزيد ينظُر : جلال عبدالله معوض ، المصدر السابق ، ص٩٣.

(٣) إريك زوركر، المصدر السابق ، ص٤١٩.

برنامجه الجديد ببرنامج التغيير الثاني ، على أساس أن ما حققه في الثمانينيات كان برنامج التغيير الأول ، وهدف برنامجه الثاني جعل تركيا خلال عشر سنوات احدى الدول ال (١٥) الأولى في العالم[١].

فقد استطاع اوزال منذ تسلمه رئاسة الحكومة التركية عام ١٩٨٣ وحتى وفاته في ١٧ نيسان ١٩٩٣ من تحقيق سياسة اقتصادية اعادت للاقتصاد التركي ثقته بنفسه من خلال الانفتاح على السوق العالمية والتخلي عن اعتماد تركيا على السوق المحلية المحمية . وقد ارتفع بذلك النمو الاقتصادي من (٣،٣%) في عام ١٩٨٣ الى (٩.١%) عام ١٩٩٠. وزيادة نمو القطاع الصناعي من (٢.١%) الى (٩.٧%) في عام ١٩٩٠ ، وزيادة الصادرات من (٥.٧%) مليار دولار ١٩٨٣ الى (١١.٦%) مليار دولار في عام ١٩٨٨، وتطور حجم الاستثمارات الاجنبية المباشر من (١١٣) مليون دولار في ١٩٨٤ الى(٦٦٣) مليون دولار في ١٩٨٩ .ولقد ساعد الموقف الاقليمي من القيام بدعم الاقتصاد التركي خلال تلك السنوات، وبالاضافة الى صادرات تركيا الى ليبيا ، وازدهار عمليات البناء فيها ، كان لتركيا عمليات تجارية هائلة الى منطقة الخليج العربي ولاسيما العربية السعودية، واستخدام العديد من الشركات والايدي العاملة التركية . فضلا عن الحرب العراقية- الايرانية التي ادت الى زيادة الطلب على الصادرات والسلع التركية من قبل تلك الدولتين[٢].

في سنة ١٩٨٨م، انشأ البنك التركي-الخليجي في تركيا ، كذلك انشأ بنك الاوقاف التركي-الكويتي ،الذي يضم في عضويته وزير الدولة كاظم اوقاي ، ورئيس اتحاد الغرف والبورصات علي جوشغون ، وبعض مشاهير رجال الاعمال الاتراك ، وبعض الجمعيات بوصفهم رؤساء مؤسسين ، وقد بلغ رأسمال البنك الذي يضم (١٠٠) مساهم (١٥) مليار ليرة تركية عند تأسيسه، وجاء في اعلان التأسيس انه سيتم تقديم الدعم

---

(١) هدى هادي أحمد ، المصدر السابق ، ص٨٥.

(٢) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، المصدر السابق ، ص٥٤-٥٥.

للاقتصاد التركي بواسطة الحسابات الجارية الخاصة من داخل تركيا وخارجها ، وتشجيع الشركات التي تقوم بالانشطة الزراعية والتجارية والصناعية ، والتي لا تتعامل بالربا ،كما انشأ خلال هذه السنة البنك التركي-القطري ، والذي بلغ رأسماله (٢٦) مليون دولار عند تأسيسه، الذي تم فتح اربعة فروع له داخل تركيا وبذلك تكون تركيا قد اشتركت مع دول الخليج حتى سنة ١٩٩٠م ، بتسعة بنوك عربية واسلامية ، ثمانية منها تعمل داخل تركيا والبنك الإسلامي للتنمية مقره جدة ، وقد بلغت الاستثمارات المالية الخليجية داخل تركيا اكثر من (١٠٠) مليون دولار[١].

لقد كان لتركيا عمليات تجارية هائلة الى منطقة الخليج العربي ولاسيما المملكة العربية السعودية واستخدام العديد من الشركات والايدي العاملة التركية، وساعدها بذلك موقعها الاقليمي من القيام بدعم الاقتصاد التركي، وازدهار عمليات البناء فيها، فضلا عن زيادة الطلب على الصادرات والسلع التركية اثناء حرب الخليج الاولى، من قبل تلك الدولتين[٢].

استطاع أوزال تأسيس علاقات معتمدة وجيدة مع الولايات المتحدة من خلال اعطاء اهمية كبيرة للتعاون الإقتصادي معها اكثر من التعاون السياسي والعسكري وعلى الرغم من ذلك ، فقد بقيت علاقات تركيا الإقتصادية مع الولايات المتحدة ، شأنها شأن بقية الجوانب من هذه العلاقات ، تتصف بالتبعية، فكان الإقتصاد التركي يعتمد بصورة كبيرة على الدعم الأمريكي من حيث المساعدات وإقامة المشاريع الإقتصادية وتنشيط التجارة في مجالات معينة ، لذلك بقي الإقتصاد التركي رهينة السياسات الأمريكية المتقلبة، وحتى المساعدات الإقتصادية الأمريكية لم تأت لخدمة أهداف التنمية الإقتصادية في تركيا وبالتالي تعزيز وتقوية الإقتصاد التركي أو لدعم عجز ميزان مدفوعاتها وحالات التضخم والمشاكل المالية التي يعاني منها ذلك الإقتصاد .. إنما جاءت هذه المساعدات بالقدر

---

(١) ميثاق خير الله جلود منصور القره غولي ، المصدر السابق ، ص١٣٢.

(٢) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص٤١٥-٤١٦.

الذي يسمح لتركيا بالحفاظ على المصالح الأمريكية فيها، والتخفيف من احتمال تأثير تلك المشاكل في الإيفاء بالتزاماتها تجاه حلف شمال الأطلسي ، وعلى أساس هذه الاحتمالات كان نصيب تركيا من المساعدات الإقتصادية الأمريكية لا يتناسب مع احتياجاتها تماما.(١)

تحققت انجازات تحديثية ، شملت البنية التحتية، والحياة المدنية معا، بامتداد نظم الكهرباء وشبكات الاتصالات الحديثة إلى كافة أنحاء تركيا وحتى تلك القرى النائية في اعماق جبال الاناضول وبدأت المدن التركية تكتسب طابعاً عصرياً أوربياً من خلال خدمات الاسكان والمرافق الاساسية في المدن، وقد عبر أوزال عن نجاح سياسته الاقتصادية في خطاب له : "بفضل التغيرات الهيكلية في اقتصادنا، والتغلب على الاختلال المزمن في ميزان المدفوعات، صرنا قادرين اليوم على تحطيم الحلقة المفرغة التي كنا ندور فيها، قبل عام ١٩٨٠. والتي كانت تتكرر كل عشر سنوات في شكل ازمة اقتصادية، وقلاقل سياسية واجتماعية، وتدخل عسكري، ونجحنا في ضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي كنا نتوق إليه، الأمر الذي أدى إلى زيادة القدرة الاقتراضية لتركيا، وثقة الأوساط المالية الدولية بهذه القدرة بشكل لم يسبق له مثيل، وتتمتع تركيا اليوم بأهمية كبيرة وواعدة، نتيجة نمو صادراتها ونجاحها في التكييف السريع مع الجماعة الاوربية بفضل التغيرات الهيكلية، التي تحققت في اقتصادنا" (٢).

كان عام ١٩٨٩ ومن عدة نواحي نقطة انعطافة هامة للتطورات الاقتصادية في الجمهورية الثالثة . وكان هذا جزئياً بسبب جفاف خطير ضرب المنتجين الزراعيين والمصدرين بعنف لم تحظَ الزراعة إلا بالقليل من الانتباه نسبياً في سنوات حكم أوزال وقد اظهر الجفاف مدى تخلف هذا القطاع من الناحية التقنية . لقد كان يستخدم ٦٠ بالمئة من القوة العاملة التركية ، إلا ان مساهمته في إجمالي الناتج العام كانت فقط بين ١٥ و٢٠

---

(١) لقمان عمر محمود أحمد ، العلاقات التركية الأمريكية ، ١٩٧٥-١٩٩١، ص١٦٥.

(٢) عبد المالك خلف التميمي ، المياه العربية التحدي والاستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت ، ١٩٩٩) ص١٢٣.

بالمئة حتى في السنوات الجيدة . كانت العوامل الاخرى التي أبطأت النمو هي ارتفاع نسبة الفائدة ، كانت تتخطى نسبة التضخم المرتفعة ، تخفيض قيمة استثمارات الدولة وقيمة التبادل العالية لليرة التركية . وقد هبط التخفيض التدريجي لليرة اقل من نسبة التضخم ،ولذا كانت قيمة الليرة عام١٩٩٠ تزيد عن قيمتها الفعلية بنسبة ٤٠ بالمئة . وكان السبب ان اعداد كبيرة من العمال الاتراك في اوربا كانوا يودعون اموالهم في المصارف التركية ، تجذبهم نسبة الفائدة العالية ، ونتيجة لذلك كانوا يصرفون المارك الالماني والفرنك الفرنسي والجيلدر الهولندي بالليرة التركية . وقد ازدادت نسبة تخفيض الليرة التركية عام ١٩٩١-١٩٩٢ مجددا فوصلت قيمة الليرة الى مستويات أكثر واقعية [1].

ثالثاً : الحصار الاقتصادي على العراق وآثره على تركيا.

كان من الطبيعي ان يترك الحظر على العراق آثراً سلبيا على تركيا وأقتصادها لأن العراق يعد المصدر الرئيس للأحتياطات النفطية التركية قبل الحصار كما شكل سوقاً واسعاً امام الصادرات التركية وخاصة السلع الزراعية كما حصل عليه من مصادر أخرى وهي أن تركيا تحصل على أرباح بين ٤٠٠-٦٠٠ مليون دولار لقاء مرور أنبوب النفط العراقي على أراضيها وتشغيل الأيدي العاملة التركية في المجالات الملحقة بالتصدير والنقل والتأمين والشحن والموانئ كذلك تسديد اثمان النفط الأحتياطي ويستحق القسط الأول بعد سنة من التجهيز فضلاً عن انخفاض نفقات إيصال النفط الى الموانئ التركية نتيجة لقرب مصادر الأنتاج فضلاً عن هذه الأمتيازات فأنه يمكن تسديد مبالغ النفط بسلع وبضائع تركية المنشأ.

وصفت مجلة البكونومست اللندنية الخسارة التي تكبدتها تركيا نتيجة أزمة الخليج الثانية قائلة (أن تركيا بأعتبارها طريق المررو الرئيسي لتجارة العراق فقدت الشيء الكثير من جراء فرض حصار الأمم المتحدة والمشاركة مع التحالف وتحقيق البناء فضلاً عن التحويل

---

(١) إريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٤٤٣.

النقدي الذي كان يقوم به ٣٠ الف تركي ثم الأستغناء عنهم في العرا ق) . ومع ذلك تحرك اوزال بسرعة لغلق الانبوبين اللذين يمران عبر تركيا واغلاق الحدود مع العراق[١]

ولعل اكبر الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد التركي قد نتج من اغلاق انبوب النفط العراقي اثر في احتياجات تركيا من النفط حيث ان تركيا اخذت ٦١ % من احتياجاتها من النفط السعودي ، اذا استوردت خلال الخمسه اشهر الاولى من عام ١٩٩١ ما قيمته ٦٣٢ مليون دولار من النفط السعودي والكهرباء ، والباقي ١٧١ مليون دولار من النفط الليبي حيث بلغت الاضرار التي لحقت بتركيا جراء اغلاق انبوب النفط منذ ٦ اب ١٩٩٠ الى ١٠ اب ١٩٩١ بلغت ٣٩٦ مليون دولار[٢]

لحقت بالاقتصاد التركي خسائر كبيره بسبب الحصار على العراق من ابرز مظاهر تلك الخسائر من ما يأتي

١. قارب معدل صرف الدولار لليرة التركية معدل التضخم في تركيا فقد ارتفع معدل شراء الليرة التركية للدولار من قبل البنك المركزي التركي من ٨٩.٣ عام ١٩٨٠ الى ٢٩٢٧ عام ١٩٩٠ و ٣٤١٨ عام ١٩٩٤.
٢. العجز المستمر في الميزان التجاري انعكس تاثيرة المباشر على عجز ميزان المدفوعات كإرتفاع العجز في الحساب الجاري.
٣. تفاقم ازمة المديونية وتوجه السلطات التركيه بالاقتراض الداخلي والخارجي وتزامن ذلك مع ارتفاع معدلات البطالة في تركيا.
٤. الارتفاع في معدلات الاسعار ومن ثم ازدياد اثار التدخين على شرائح المجتمع التركي[٣].

---

(١) رواء زكي يونس ، المصدر السابق ، ص ١١٧.

(٢) وصال نجيب العزاوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٠.

(٣) رواء زكي يونس ، المصدر السابق ، ص ١٠١

ولتوضيح خسائر تركيا من الحصار العراقي تبين بصورة واضحة الايرادات التي كانت تجنيها تركيا قبل الحصار الاقتصادي و الحظر على العراق التي قدرت ب ٢٠ مليون دولار سنويا وهي كالاتي[1]

١. الايرادات المتأتية من عبور الصادرات النفطية العراقية والترانيت حيث قدرت كحد ادنى ٦٠٠ مليون دولار سنويا.
٢. الاستفاده من التبادل التجاري بين تركيا والعراق وما ينجم عن ذلك من تحسين الميزان التجاري التركي.
٣. تشغيل الايدي العاملة التركية والمعامل والمصانع وكذلك المزارع التي تنتج السلع والبضائع المصدرة ومن ثم توليد دخول لهذه القوى العاملة.
٤. الاستهلاك المحلي التركي (الخاص والإنتاجي) للنفط العراقي بأسعار تفضيلية واقل بكثير مما لو تم استيرادها من دول أخرى.
٥. الايرادات المتأتية من السواح العراقيين او القادمين عن طريق العراق .
٦. الايرادات المتأتية من الرسوم الكمركية للسلع والخدمات و البضائع العراقية الماره عبر الاراضي التركية.
٧. الاقتصاد في نفقات الحجاج الاتراك المارين عبر الاراضي العراقية لتأدية فريضة الحج مما لو سلك طريقا اخر وخاصة البرية[2]
٨. الايرادات المتأنية من مرور الشاحنات التركية عبر الاراضي العراقية حيث ان كل محطة وقود في جنوب شرق تركيا كانت مصدر رزق وتوفر اربعين فرصة عمل لعمال يعملون في تلك المحطات ويقدر عددهم ٤٠٠ الف شخص من عمال وقود ومطاعم ومنظفين وصيانة وتصليح سيارات فضلاً عن افراد عاتلاتهم .

---

(١) وصال نجيب العزاوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٣.

(٢) علاء جاسب عجيل ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ –١٠.

٩. الايرادات المتأتية من عمل الشركات التركية في العراق في اعمال التشييد التي بلغ حجم تعاملها ملياري دولار تقريباً

لم تتمكن الحكومة التركية ان تحجب تلك الحقيقة عن الرأي العام التركي الذي تضرر كثيراً من احداث حرب الخليج الثانية فأعلنت اعترافها بتلك الخسائر[١] حتى ان وزراة الخارجية التركية اعترفت بذلك في تصريح لصحيفة الزمان التركية قالت فيه: "ان كمية كبيرة من النفط العراقي الموجود في انبوب نفط خط كركوك - يومورتاليك تقدر قيمته ب٤٠٠مليون دولار اصبح غير صالح للاستخدام وان تركيا تتخذ ٧١٥ الف دولار يومياً من جراء غلق الانبوب وان مصاريف الصيانة للانبوب في ٢ نيسان ١٩٩٣ تقدر ب ١٥٧ مليون دولار وان عدم تشغيل الخط لمدة طويلة تسبب في تأثر النفط الموجود داخلة وتعرض الخط لأضرار كبيرة لهذه الاسباب فأننا مع اعادة عمليات تصدير النفط غير خط كركوك يومورتاليك"[٢] ، كما ان الصحافة التركية لم تكن بعيدة عن الأوضاع فقد نشرت صحيفة(ملليت) مقالاً حول سوء الاوضاع في جنوب شرقي الاناضول بسبب الحصار الاقتصادي على العراق جاء فيها: " ان حرصنا الشديد على تطبيق المقاطعة الاقتصادية على العراق ادى الى انهيار اقتصاد منطقة جنوب شرقي الاناضول وهذا أدى الى زيادة الفقر والبطالة بين المواطنين بنسبة كبيرة جداً ، وهذا ما سيسهل على عناصر حزب العمال الكردستاني مهمة لجذب هولاء الشباب الفقراء الى صفوفهم وبهذا ستتحول العمليات الارهابية الصغيرة الى عمليات مسلحة تقوم بها مجموعات كبيرة من تلك العناصر" وهكذا تأثرت تركيا كثيرأ جراء الحرب والحصار على العراق وتكبدت خسائر كبيرة وذلك لكون العراق جار لتركيا وما يشكلة من ثقل اقتصادي كبير في تمويل الاقتصاد التركي[٣]

---

(١) علاء جاسب عجيل ، المصدر السابق ، ، ص١٠٨.

(٢) رواء زكي يونس ، المصدر السابق ، ص١٢٠.

(٣) علاء جاسب عجيل ، المصدر السابق ، ص١٠٩.

المبحث الثاني

التطورات على الصعيد الخارجي

أولاً: علاقة تركيا بدول الجوار (العراق إنموذجاً)

إن عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية لرئيس الجمهورية ، تعتمد في الاساس على قوة شخصية القائد الاعلى وطموحه وخبراته السياسية والحزبية السابقة قبل تبوئه منصب رئاسة الدولة، ولهذا قد يكتفي رئيس الجمهورية بممارسة اختصاصاته الدستورية وفقا للنظام البرلماني القائم في تركيا ذلك على نحو ما كان عليه الحال ابان رئاسة كنعان افرين في المدة ١٩٨٣-١٩٨٩ اذ كانت المسؤولية الاولى في عملية صنع القرارات وتنفيذها لرئيس الوزراء توركوت اوزال وحكومة حزبه " الوطن الام" . او ان يصبح لرئيس الدولة الدور الاكبر من الناحية الفعلية في عملية صنع القرارات الداخلية والخارجية ، مثلما كان عليه الحال في تولي اوزال رئاسة الجمهورية (١٩٨٩-١٩٩٣) [(١)].

شهدت سنوات حكم الرئيس اوزال في بداية التسعينات تغيرات متسارعة منحت السياسة الخارجية التركية حيوية بارزة في العلاقات السياسية مع دول المنطقة . فبعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية ١٩٩١، شهد المحيط الاقليمي لتركيا تحولات كبرى ، اذ تم استقلال دول اسيا الوسطى والقوقاز ، ومعظمها من المجتمعات الناطقة بالتركية ، وتجمعها مع تركيا روابط العرق والدين واللغة والثقافة، فبدأ (اوزال) بالتحدث عن اعادة تشكيل الدولة التركية عبر توجهات اسلامية معتدلة وذلك بأن تأخذ تركيا دورا قياديا في المنطقة [(٢)].

---

(١) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، المصدر السابق ، ص٣٩-٤٠.

(٢) خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الواحد والعشرين ، دار الجليل للنشر ، عمان ، ١٩٩٦، ص٤١٣ ؛ رضا هلال ، السيف والهلال ، ص١٥٥..

تميزت السياسة التركية في المدة التي حكم فيها (اوزال) بعلاقات جيدة مع دول الوطن العربي، وقد تجنبت تلك السياسة ، الى حد ما التورط في الخلافات العربية — العربية وغير ذلك من الصراعات الاقليمية ، كالحرب العراقية — الايرانية . وسعت تركيا بدرجات متفاوتة الى اقامة علاقات سياسية ودبلوماسية ودية ، وان لم تكن وثيقة مع جميع الدول العربية ، وبدأت تركيا بتطوير علاقات اقتصادية ثنائية واتصالات سياسية مع الدول العربية. كما اخذ المسؤولون الاتراك ونظراؤهم العرب بتبادل الزيارات في عواصمهم مصطحبين وفودا كبيرة من رجال الاعمال في الثمانينات.

عمل (اوزال) من اجل انتشال بلاده من الأزمة الاقتصادية التي عمت تركيا منذ السبعينات ، على اتخاذ العديد من القرارات، منطلقاً من رؤيته لتركيا، كحليف للغرب، وبين توسيع دورها ونفوذها الأقليمي، ووضع الاقتصاد والتجارة على سلم اولويات السياسة الخارجية التركية، مقتنعا بأن الطريق الى التقدم الاقتصادي يمر عبر ازدياد تجارة تركيا الخارجية مع جيرانها ، مما يتطلب من تركيا مزيدا من الانغماس في المحيط الاقليمي[١].

في مطلع التسعينات تبلورات احداث مهمة على صعيد السياسة الخارجية التركية على المستويين الاقليمي والدولي ، اذ وجدت تركيا امامها افاقا واسعة لممارسة دورها الاقليمي ، بتدخلاتها في المنطقة العربية من خلال تحالفاتها الغربية ، او من خلال تعاونها السياسي والعسكري مع اسرائيل . وعليه يمكن القول ، ان السياسة الاقليمية التي بدأت تمارسها تركيا ما بعد العدوان الثلاثيني ، لابد لها من ان تنعكس بألاتجاه الاقرب مما يشكل اخطارا محتملة على الامن الوطني العراقي، في حالة نجاح صناع القرار السياسي التركي، في وضع ما خطط له موضع التنفيذ اقليميا وبمساعدة المؤثر الدولي او ضمان حياديته على الاقل[٢].

---

(١) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، المصدر السابق ، ص٥٥-٥٦

(٢) عبد الجبار عبد مصطفى ، "سياسة تركيا الاقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني العراقي" في دراسات ، العراق والبيئة الاقليمية ، ع٥، بغداد ، ١٩٩٨، ص٣٢٩.

وسنتطرق الى نقطتين مهمتين في سير العلاقات التركية – العراقية :

١-المسألة الكردية:

عند استعراض الدور التركي في إثارة المسألة الكردية في العراق تبين ان تاريخ العلاقات العراقية التركية منذ تأسيس الدولتين لم يكن تاريخاً تصادمياً بل على العكس فقد شهد ذلك التاريخ تعاوناً واضحاً لأحتواء الآثار السلبية للمسألة الكردية ،منذ بداياتها ورغم التحفظات التي ابدتها تركيا ازاء اقدام العراق على منح أكراده حكماً ذاتياً يعترف بحقوقهم القومية مخافة انعكاس هذا الأمر سلباً على الاكراد الاتراك ، إلا أنه في عام ١٩٩١ وبعد الحرب ضد العراق والمشاركة التركية فيها اظهرت معالم ستراتيجية تركية جديدة تجاه العراق بأستغلال أكراد العراق ، وجاء التحالف التركي الاسرائيلي ليعزز من موقفها ، وتدخلاتها المستمرة في شمال العراق لا تغدو ان تكون جزءاًمن خطة أمريكية لإضعاف العراق أقليمياً[(١)] .

وفي أعقاب اندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وما نتج عنها من لجوء عدد كبير من الأكراد العراقيين إلى الأراضي التركية قدرت بـ (٤٦٠) الف كردي في نهاية آذار ١٩٩١ ، بعد قمع النظام العراقي السابق لـ " الانتفاضة الكردية " في مطلع الشهر نفسه ادت هذه الورقة بالنسبة لتركيا باتجاهين :

الاول : الحصول على المساعدات الأمريكية والغربية والخليجية فضلا عن مكاسب إقليمية نظير خسائرها الاقتصادية الناتجة عن الحظر الاقتصادي على العراق . الثاني : محاولة نقل التوتر من اقاليمها الجنوبية باتجاه العراق .

ومن أجل تعزيز دورها "الشرق اوسطي"خدمة للاهداف الأمريكية وللحصول على مكاسب من الدول المعادية للعراق ، وافقت تركيا على إقامة ما يعرف بـ"المنطقة الامنة وقوات المطرقة ". على صعيد آخر ، قامت تركيا بعدد من الاجراءات التي من شأنها أن

---

(١) حسين مشتت طريو آل شبانه الكرعاوي ، الثوابت والمتغيرات في الاستراتيجية التركية تجاه العراق ، رسالة ماجستر ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢، ص٢٠٥-٢٠٦

توحي بالمواقف الإنسانية إزاء الاكراد في تركيا بغية كسب الرأي العام المحلي والدولي ، ومن بين هذه الاجراءات اقرار المجلس الوطني التركي الكبير بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٩١ مشروع قانون مكافحة الارهاب الذي نص على إلغاء القانون (٢٩٣٢) الصادر عام ١٩٨٢ وإلغاء المواد (١٤١ ، ١٤٢ ، ١٦٣) من القانون الجنائي المتعلق بالجرائم الايديولوجية وفرض عقوبة السجن لمدة عشرين عاما (بدلا من الاعدام) على مرتكبي الجرائم ضد الدولة في "عمليات إرهابية" وتنسجم هذه الاجراءات مع مطالب الغرب لتركيا باحترام الديمقراطية وحقوق الانسان" .[١]

إن سياسة أوزال الجديدة تجاه الأكراد كانت تتذبذب بين الموقف الكمالي السابق والسياسة الكردية الاكثر لبرالية ، هدفت الى الحوار ، ففي اجتماع مجلس الأمن القومي بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٩١ ، اشار اوزال الى ضرورة الإصلاح بشأن المسألة الكردية ، مشدداً على أن تركيا يجب أن تتهيأ لتطورات جديدة في المنطقة ، ولقد بادر أوزال الى أجراء حوار مع زعماء الكرد العراقيين ليطلع عن كثب على الوضع في العراق والشرق الأوسط وشدد على موقف تركيا بشأن عدم السماح بتشكيل دولة كردية مستقلة ،وبأن تركيا لن تتدخل ضد حكم ذاتي لكوردستان العراق ، كما طلب في الوقت نفسه ان لايدعم الكرد العراقيون حزب العمال الكردستاني (pkk)[٢] .

٢- الموقف من حرب الخليج ١٩٩١م:

إن حرب الخليج الثانية١٩٩١ جعلت السياسة التركية المعنية بالتطورات الإقليمية أكثر من الدولية و ذلك لثلاثة اسباب :

١. الدعوات الطردية للسعي نحو إقامة دولة مستقلة وهو ما يشكل خطا احمرا في السياسة التركية.

---

(١) لقمان عمر محمود أحمد ، العلاقات التركية الامريكية ١٩٧٥ - ١٩٩١، ص٢٢٤.

(٢) هدى هادي أحمد ، أوزال وسياسته الداخلية تجاه الأكراد ١٩٨٣-١٩٩٣، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية التربية ،٢٠١٤، ص١٤٠-١٤١.

٢. تفكك الاتحاد السوفيتي حينما كانت تركيا احد جدران الصد الغربي ضد المعسكر الاشتراكي

٣. احتياج تركيا لرؤوس الأموال العربية خاصة في الخليج و تسويق نفسها كدولة تبيع الأسلحة

و من هنا بدأت تركيا تنتهج سياسة الحل والربط داخل منطقة الشرق الأوسط حيث وطدت علاقتها بإسرائيل في منتصف التسعينيات وسعت إلى دخول الاتحاد الأوروبي،علاوة على أنها حليف قوي للولايات المتحدة بسبب ارتباطها العسكري، و في الوقت نفسه أصبح لها علاقة بالدول الخليجية،و استطاعت السياسة الخارجية التركية ان تفصل بين المسارات تلك حتى لا يؤثر احدها على الأخر و ساهمت عوامل أخرى في دفع تركيا لتطوير تشابكها مع المنطقة و خاصة الأداة الاقتصادية ، لعل أبرزها أزمة نقص المياه التي بدأت نبرتها تعلو في الخليج العربي ومرور تركيا بأزمة اقتصادية عنيفة و خاصة بعد سنتين من زلزال ١٩٩٠ [(١)]

منذ البدايات الاولى للحرب ، بادرت تركيا بتحديد موقفها من الاجتياح العراقي للكويت فأدانت الغزو وطالبت بسحب القوات العراقية ثم بدأ الموقف التركي يتصاعد ليشكل تصوراً متكاملا لرؤية استراتيجية مفادها الاستفادة من الاوضاع المتدهورة في العراق لتعظيم مكاسبها والاخلال بالتوا زن الموجود في المنطقة حيث برهنت حرب الخليج الثانية١٩٩٠-١٩٩١ على ضرورة أولوية الدائرة الشرق اوسطية في المنظور التركي رغبة منها في ان تضعف القوة المنافسة لتركيا في المنطقة العراق ، كما كانت الادارة الامريكية برئاسة بوش الاب من عام ١٩٨٩ الى ١٩٩٣ قد عزمت على احتواء وردع أي تهديدات لمصالحها الاساسية في المنطقة ولتأكيد سيطرتها تلك فهي بحاجة الى حليف اقليمي يكون بمثابة حجر الزاوية في تحالفها ضد العراق ورأت في تركيا شريكا مثاليا، وقد

---

(١) قاسيلي عبد القادر ، الدور الأقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من ١٩٩٠-٢٠١٤م ، رسالة ماجستير، جامعة الحيلالي بونعامه ، ٢٠١٥م ،ص١٢٠.

وصف (بوش الاب) آنذاك تركيا بأنها اقوى حلفاء الولايات المتحدة ، في حين رأت تركيا بزعامة (توركوت اوزال) ان المشاركة في حرب الخليج الثانية سوف تتيح الفرصة لها للخلاص من الهامشية وإعادة تنشيط دورها كقوة اقليمية [١]

طيلة التسعينات ،كانت تركيا بمثابة " قوس الكماشة "الذي سعت من خلاله واشنطن لتقويض النظام العراقي،وذلك ضمن إستراتيجية "الاحتواء المزدوج "التي وضعتها إدارة بيل كلينتون اتجاه العراق وقيادته ،وقد تم استخدام قاعدة (إنجرليك)العسكرية الجوية مرات عديدة لفرض حظر الطيران على شمال العراق ،و القيام بقصفه أحيانا ،ولا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بنحو ١٥٠٠ جندي بتلك القاعدة ، كما ادت تركيا دورا مهما ضمن مهام قوات حلف شمال الأطلسي التي سعت لحفظ الأمن و الاستقرار في وسط وشرق أوروبا بعد تفكك الإتحاد السوفييتي . وقد عدت الولايات المتحدة أن تركيا جزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. [٢]

سعت تركيا الى استمالة الغرب لكي يكون لها دور محوري في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط لكي تقدم الولايات المتحدة الدعم اللازم لإنضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي، فتمثل الدور التركي باستضافة القاعدة الجوية الامريكية التي تحمي منطقة الحظر الجوي في شمال العراق لكي يتسنى لها بين الحين والآخر اختراق المجال الجوي العراقي بحجة مطاردة عناصر معادية هاربة المتمثلة بعناصر حزب العمال الكردستاني(p.k.k.). ولم تكتف تركيا باختراق الحدود العراقية جوا بل تعدته برا وعلى عمق ١٦ كم شمالي العراق في عملياتها المتعاقبة الثلاثة حيث حدثت العملية الاولى التي قامت بها في اب ١٩٩١ ، والثانية في١١ تشرين الاول عام ١٩٩١ ، والثالثة في ٢٥ تشرين الاول عام ١٩٩١ ، والتي يمكن عدها تدخلا اوسع اطلق عليها عملية الفولاذ، اعقبتها عملية غزو اخرى عدت

---

(١) علي عبد الصادق ، ايران – تركيا والحرب الأمريكية على العراق ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، الامارات العربية المتحدة ،٢٠٠٣،ص٥٥.

(٢) قاسيلي عبد القادر ، المصدر السابق ، ص٨٠.

من اكبر العمليات(العسكرية التي نفذتها تركيا خارج حدودها عرفت ب (الغسق) والتي قام خلالها ما يقارب(٣٥ الف جندي تركي مع (٥٠) دبابة تساندهم الطائرات بالتوغل داخل الاراضي العراقية وبعمق ٤٠ كم ، وقد وصفتها حينذاك (تانسو تشيلر) رئيسة وزراء تركيا بأنها تعقب فوري(Hot Pursuit) لعناصر معادية هاربة(١).

ثانياً:العلاقات التركية – "الاسرائيلية"

بدأت العلاقات التركية – الاسرائيلية تنمو وتتبلور انطلاقاً من عام ١٩٤٩، عندما قررت تركيا الاعتراف بقيام اسرائيل ، وذلك بعد مرور أقل من شهرين على إعلان الولايات المتحدة اعترافها الرسمي بهاالأمر الذي شجع فيما بعد على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فعينّ فكتور اليعازر قنصلاً عاماً لإسرائيل في أنقرة. ومع بداية عام ١٩٥٠ كانت الحكومة التركية قد اعترفت قانونياً بقيام هذه الدولة، وتم تعيين الياهو ساسون أول وزيرٍ مفوض لبلاده في تركيا، بالمقابل قدمت الولايات المتحدة والدول الغربية مكافئة مجزية لتركيا نظير اعترافها الرسمي بهذا الكيان وقيامها بتوثيق العلاقات السياسية معه فأعلن في أيلول ١٩٥١ عن ترشيح عضويتها في حلف شمال الأطلسي. واخذ التعاون بين الأتراك والصهاينة ينمو بشكل تدريجي مع قيام اسرائيل بتوفير فرص العمل والتدريب التقني والاستخباري لوحدات الأمن والمخابرات التركية ، إذ ظهر هذا التعاون الوثيق بين الطرفين ابتداءً من مطلع الخمسينات وذلك بالتحديد بين جهازي الموساد الاسرائيلي والأمن التركي(٢) .

لم تقتصر تلك العلاقات على الاعتراف والتمثيل الدبلوماسي، وانما حاولت تجاوز ذلك لتنشأ علاقة متنوعة وشاملة امتدت الى المجالات الاقتصادية والثقافية والاعلامية والتنسيق

---

(١) رواء زكي يونس ، الأمن القومي العربي :في ظل العلاقات التجارية –التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين ، مركز الدراسات التركية (الاقليمية حالياً)، الموصل ،٢٠٠٠،ص٣٧٦.

(٢) ريان ذنون محمود حسن العباسي ،مشروع جنوب شرقي الاناضول وتأثيره في العلاقات الغربية –التركية ، اطروحة دكتوراه (غير منشوره)،كلية التربية ،جامعة الموصل،٢٠٠٤،ص١٩٦.

الاستراتيجي ، لاسيما في مجال التصدي لحركة التحرر العربي ومشروع الوحدة العربية . ولقد تعمقت هذه العلاقات ، بشكل اكبر بمجيء "توركوت اوزال" للحكم واندفاعه لتعميق العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية ومع الكيان الصهيوني ايضا ، فقد اكد "ان تركيا تحرص كل الحرص على علاقاتها مع اسرائيل ، لكونهما سيشكلان معا جزءاً من العالم الحر" (١)

ومع تلك التطلعات التركية ، التي اخذت بالنمو لدى السياسيين الاتراك للقيام بدور فاعل في المحيط الاقليمي والدولي ، خاصة وان وضع تركيا الاستراتيجي قد تغير تماما بعد تفكك حلف وارشو ، ثم تفكك الاتحاد السوفيتي، وضعف العراق بعد عام ١٩٩١ ، وخسارة تركيا لموردها الرئيسي للاسلحة مما جعلها تنظر الى الولايات المتحدة ، بصورة اكثر فاعلية لها لتتبوأ مركز الصدارة للمشروع (الشرق اوسطي) الذي طرحته. خاصة وان الولايات المتحدة من وجهة نظرها كانت تنظر الى تركيا واسرائيل بأنهما القوة الدولية الرئيسة الدافعة بأتجاه تحقيقه . فتركيا واسرائيل يمثلان مصالح الغرب الاطلسي الامريكي في المنطقة، والدور التركي الاقليمي يمثل الاداة المكملة لوظيفة اسرائيل الستراتيجية الموظفة اصلا بموجب اتفاقيات التعاون الستراتيجي مع الولايات المتحدة منذ عزل المخطط الامريكي الاقليمي (٢).

اندفعت اسرائيل بعلاقات تعاونية مع تركيا وحضي هذا التعاون بتأييد ومباركة ، بل ومشاركة الولايات المتحدة الامريكية اذ لم تعد تخفي ادارتها ، عقب الحرب على العراق عن جوهر ستراتيجيتها المتعلقة "بالشرق الاوسط" ،التي تتمثل بالتزام امريكي ، لضمان امن اسرائيل ، وضرورة شمولها بنظام امني ذي امتدادات اقليمية يكفل لها الحماية والبقاء (٣)

---

(١) علي عبد الهادي الدليمي ، العلاقات الاقتصادية التركية – "الاسرائيلية" واثرها في الامن الاقتصادي العربي،مجلة الحكمة ،بيت الحكمة ،بغداد،العدد الخامس، ص٣٠.

(٢) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، المصدر السابق ،ص١٨٧.

(٣) المصدر نفسه ، ص١٩١.

وشكلت الاطراف غير العربية اهمية كبيرة في التصورات الامريكية بشأن اعادة ترتيب البنى الأمنية للمنطقة خاصة تركيا واسرائيل. والحقيقة ان تركيا كانت قد هيأت نفسها للقيام بدور فاعل في أي ترتيبات سياسية وامنية للمنطقة وبالتعاون مع اسرائيل وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية[١].

مع بروز متغيرات واجهت تركيا العديد من التحديات الدولية والاقليمية منها ما هو مرتبط بتأكيد دورها في الاستراتيجية الغربية وحلف شمال الاطلسي اثر زوال التهديد السوفيتي، ومنها ما يتعلق بطموحات انتماءها الى الجماعة الاوربية وبعضها الاخر ارتبط بطموحاتها الشرق اوسطية وسعيها للنهوض بدور اقليمي بارز في ترتيبات ما بعد حرب الخليج الثانية، وفي الجهة المقابلة كانت العديد من المشكلات الداخلية تقف كعقبة كأداة تحقيق تلك الطموحات وعلى مختلف الصعد والمستويات، واذا كان الخيارالخليجي هو البديل لحل مشكلات السبعينات فأن تعدد الخيارات مع غلبة الخيار الإسرائيلي كان هو البديل الامثل لحل مشكلات تركيا في التسعينات[٢]

لقد افضت المتغيرات الجديدة في المنطقة العربية ما بعد مرحلة التسعينات لاسيما، بعد ان اصبحت الدول العربية تعاني من درجة انكشاف امني واضح ، الى تسارع الخطوات بأتجاه اقامة علاقات معلنة ووثيقة بين تركيا واسرائيل والعمل على تحديث الالة العسكرية والقطاع الامني التركي. ولم يكن هذا التعاون بالعمل الجديد بين الدولتين ، فقد تعاملت تركيا مع اسرائيل في مراحل سابقة ، منذ السبعينات في مجال الامن والاستخبارات، كما تطور التعاون بين الاثنين في مجال مكافحة الارهاب ايضا منذ مطلع الثمانينات ،كما بدأت تركيا في الاستعانة بالتكنولوجيا العسكرية الاسرائيلية لتطوير صناعتها العسكرية ،

---

(١) جلال عبد الله معوض ، دور تركيا في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج الجوانب السياسية والأقتصادية ،شؤون عربية ،العدد٦٩ ،١٩٩٢ ، ص٦١.

(٢) بتول هليل جبيرالموسوي ، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٩١ وآفاقها المستقبلية ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد،٢٠٠٥ ،ص٧٨.

وتقدم الصناعة الجوية الاسرائيلية دورا في هذا المجال، بعد ان انطلقت بها نحو تحديث طائرات سلاح الجو التركي خاصة طائرة (الفانتوم)، فضلا عن تبادل الخبرات في مجال تقنية السلاح ولم يكن توجه تركيا في علاقاتها مع إسرائيل مقرونا في الجوانب العسكرية فقط ، بل نجد ان اغلب الاتفاقيات التي عقدت بين تركيا واسرائيل تتمثل في تبادل المعلومات والخبرات في مجال الاستطلاع والاستخبارات وحرب العصابات ، والخبرات الأمنية وفي المراقبة الالكترونية للحدود التركية مع سوريا والعراق، والسماح لعناصر (الموساد) بأستخدام الاراضي التركية للعمليات التجسسية على حدود كل من العراق وسوريا[١]

ويهدف هذا التعاون الامني والعسكري في الاساس الى الضغط على سوريا. ولهذا لاتخفي تركيا طموحها في تطويق الفعل السياسي الخارجي السوري، وفرض قوالب جاهزة على سياستها في القضايا ذات الاهتمام المشترك كالمياه والاقليات اذ تختلط المسألة الكردية بقضية المياه في العلاقات بين تركيا وسوريا بحيث لم يعد ممكنا الحديث عن احداها دون الاخرى[٢] . كما لايخفي اسرائيل طموحها في الضغط على الشواغل الامنية السورية للحصول على مقتربات خيار في مسيرة التسوية السلمية بين الصهاينة وسوريا والتي لاتتوانى اسرائيل عن تكليف تركيا في الضغط على سوريا وربما لتجريدها من اية ورقة للمساومة للوصول الى حافة الاذعان لكل مطالبها ، خاصة بعد ان انكشفت خفايا القدرة الاستراتيجية السورية ، بعد تزايد النشاط الاستخباري الموجه ضد سوريا الذي هدف الى تجريدها من كل مقومات الصمود بوجه التعنت الاسرائيلي في عدم التنازل عن احتلالها للاراضي السورية في الجولان[٣].

---

(١).محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، المصدر السابق، ص١٩٢

(٢) وصال نجيب العزاوي ، ابعاد التعامل العسكري التركي الاسرائيلي ، دراسة في الدوافع والأهداف، دراسة ستراتيجية ،جامعة بغداد،مركز الدراسات ،العدد الخامس،١٩٩٨، ص٣٨٥.

(٣) محمد جواد علي ، العلاقات العراقية السورية وماهية الخيارات المتاحة لتطويرها،مجلة دلراسات ستراتيجة ،مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،العدد الخامس،١٩٩٩ ، ص٣٣.

وفي التسعينات دفعت الترتيبات الدولية التي اعقبت حرب الخليج الثانية والمتضمنة احتواء قوة كل من العراق وايران وتحجيم قوة العراق العسكرية، الى تعظيم قوة إسرائيل في مجالها الاقليمي الامر الذي دفع بالدول العربية عموماً والخليجية خصوصاً الى زاوية التسوية مع إسرائيل تمهيداً لزجها في جميع تفاعلات المنطقة العربية كطرفٍ مباشر سعياً لتنفيذ ما اكده وزير الدفاع الإسرائيلي الاسبق عزرا وايزمن (اننا نبني قواتنا لتصل من الخليج العربي الى طنجة) . وفي ايار ١٩٩٢ عقد مركز بار ايلان للابحاث الاستراتيجية التابع لجامعة باريلان ندوة بعنوان الموقف "الإسرائيلي" من الجماعات الاثنية والطائفية في العالم العربي وقد تمخضت عن الندوة مجموعة من المقررات كان ابرزها:

أ- تأييد إسرائيل للنزاعات الانفصالية والأثنية داخل الدول العربية.

ب- تحديد اساليب الدعم لهذه الاقليات، وهذا يعني انتقال السياسة الإسرائيلية الى مرحلة اكثر فعالية.

ج - الدفاع عن الاقليات التي تتعرض لإضطهاد عربي اسلامي.

د- استغلال نتائج حرب الخليج الثانية وما تمخض عنها من شرخ في الجدار العربي للإنطلاق نحو تنفيذ المخطط الإسرائيلي بان تكون قوة اقليمية عظمى.

هـ - العمل على شطر الوطن العربي الى معسكرين متحاربين.

و- التعاون مع دول الجوار المتصلة بالوطن العربي، "تركيا ، اثيوبيا" سعياً لتحقيق تلك الاهداف. [(١)]

من خلال العلاقات بين الطرفين نلاحظ بأنه بالرغم من التنافس المنطقي بين اسرائيل وتركيا كقوتين ترغبان في احتلال الموقع الاول في "الشرق الاوسط" ، فأن تل ابيب وانقرة ترتبطان بتحالف عمل مثير ، فقد جعلت تطورات الصراع في "الشرق الاوسط " التي تشكل المياه اساسا لها، من تركيا واسرائيل حليفين يلتقيان على هدف مشترك واحد وهو

---

(١) بتول هليل جبيرالموسوي ، المصدر السابق ،ص٦٧.

الاستحواذ والسيطرة على منابع المياه واحتجازها . وقد حددت قاعدة حرب المياه التي يخوضها الجانبان منذ مدة في المنطقة ، لائحة الاعداء والمنافسين المشتركين.

ثالثاً: العلاقات التركية – الأمريكية

لاشك ان المتغيرات الاقليمية والدولية التي حدثت بعد عام ١٩٩٠ ، لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية ، قد هيأت الفرصة للولايات المتحدة الامريكية لإقامة نظام دولي جديد، وذلك بحكم تفوقها السياسي والعسكري والاقتصادي في العالم، وبذا عملت الولايات المتحدة الامريكية لحمل النظام الدولي الجديد على الاخذ بقيمها الخاصة بنظام السوق الحر ودمقرطة العالم، وتحقيقا للمصالح الامريكية وحقوق الانسان وفقا للنظرة الامريكية. ولعلنا لانعدو جانب الحقيقة اذا قلنا ان تركيا تشكل جزءا من النظام الدولي الجديد، وانها دولة فاعلة بعد الحرب الباردة بحكم ان اهميتها الاستراتيجية قد تغيرت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واضعاف العراق عام ١٩٩١ ، وبذلك يرى الرئيس الامريكي بيل كلينتون في تركيا قائلا: (ان تركيا ديمقراطية، علمانية، مستقرة وذات توجهات غربية قادرة على دعم جهود الولايات المتحدة الرامية الى تعزيز عوامل الاستقرار في البوسنة، وفي الدول حديثة الاستقلال وفي الشرق الاوسط وكذلك الى احتواء كل من العراق وايران، وينطوي ارتباطها المستمر بالغرب، وتأييدها لمجمل اهدافها الاستراتيجية في اكثر مناطق العالم حساسية على اهمية حاسمة اننا مستمرون في دعم دور تركيا الفعال والبناء في اطار كل من حلف شمال الاطلسي واوربا) ، وتأسيسا على ذلك، يتضح ان لتركيا اهمية كبيرة في الاستراتيجية الاميركية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تترتب اثارها المباشرة وغير المباشرة على رسم ملامح جديدة للعلاقات بين البلدين لاسيما من خلال اهمية العامل الجغرافي التركي في العلاقات التركية–الامريكية) [1].

---

(١) أحمد جاسم إبراهيم الشمري ، أحمد يونس زويد الجشعمي ، المصدر السابق ، ص٩٦.

وهذا ما أكد عليه الرئيس التركي توكورت أوزال بكلمته أمام الأكاديمية العسكرية في إسطنبول في ١٦شباط ١٩٩١ قائلاً (من منطلق التصور القائل بأن الأهمية الاستراتيجية لتركيا بالنسبة الى الغرب سوف تنخفض بعد تفكك حلف وارسو ، بدأت أوربا تضغط على تركيا في مسائل قبرص وحقوق الأنسان وغيرها ، ولكن أزمة الخليج قد أتاحت فرصة طيبة لدحض هذا التصور غير الدقيق)[١].

لقد انطلق الادراك التركي من ان التحالف الدولي ضد العراق جاء بمتغيرات امنية وسياسية واستراتيجية جديدة، تدفع نحو تشكيل المنطقة بشكل جديد تكون فيه تركيا فاعلة ومؤثرة في امن هذه المنطقة . ولقد تجسد هذا التوجه في مباحثات الرئيس التركي (توركت اوزال) والرئيس الامريكي (جورج بوش) في ٢٥ اذار ١٩٩١، حين اشار الاخير الى "ان تركيا يمكن ان تتبوأ دورا مهما في نظام مابعد الحرب" وقد عزز هذا القول لدى (اوزال) الذي اعلن بدوره الى "ان بلاده سوف تشارك بدور فاعل لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الاوسط. وفي سياق هذا التصور بدأت تركيا مابعد الحرب تسعى الى الاستفادة من تطور علاقاتها مع الولايات المتحدة ، ولتقبض ثمن مشاركتها جاءت زيارة الرئيس التركي للولايات المتحدة في ٢٧ اذار ١٩٩١ لتضع تلك التوجهات التركية في مرحلة جديدة للتعاون الاستراتيجي وهذا ما اكدته الخارجية التركية في ٢٩/ايار/١٩٩١ الى ان هذا التعاون سوف يتبلور مع مرور الزمن ويتسع نطاقه ليتجاوز مسائل الدفاع والامن المشترك الى ميادين اخرى اقتصادية وتجارية وتقنية" [٢].

موازات التطور الواضح الذي حصل في العلاقات التركية – الأمريكية على المستوى السياسي خلال مدة رئاسة أوزال للوزراء وللجمهورية التركية من جهة وإدارتي كل من ريغان وبوش في الولايات المتحدة من جهة أخرى ، كان هناك تطور أوسع وأعمق في

---

(١) ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم ،العلاقات التركية –الأمريكية والشرق الأوسط في عالم مابعد الحرب الباردة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ط ٤ ،٢٠٠١،ص٤١-٤٢.

(٢) علاء جاسب عجيل ، المصدر السابق ، ص١٠٢.

العلاقات التركية–الأمريكية على المستويين العسكري والإقتصادي خلال المدة نفسها . وقد شمل هذا التطور إعطاء الولايات المتحدة تركيا دورا مهما في مشاريعها العسكرية والاستراتيجية واتفاقياتها ومساعداتها العسكرية والإقتصادية التي ساهمت في تحديث الجيش التركي من جهة ودعم الإقتصاد التركي من جهة أخرى ، على الرغم من أن المصلحة الأمريكية المتحققة من هذا الاهتمام والدعم لتركيا هي أكبر بكثير ، من وجهة النظر الأمريكية ، مما استفادت منه تركيا على المستويين العسكري والإقتصادي ، في علاقاتها مع الولايات المتحدة .

اما المساعدات العسكرية الأمريكية خلال عام ١٩٩٠ فقد كان فيها ارتفاع نسبي ، حيث بلغت (٥٧٠) مليون دولار ، كان (٢٧٠) مليون دولار منها على شكل قروض و (٣٠٠) مليون دولار على شكل هبات . في حين أن عام ١٩٩١ شهد انخفاضا نسبيا في قيمة المساعدات حيث بلغت (٥١٥) مليون دولار ، منها (١١٥) مليون دولار على شكل قروض وباقي المبلغ (٤٠٠) مليون دولار على شكل هبات ،ولمزيد من التوضيح ينظر الجدول الآتي [١] :

بملايين الدولارات

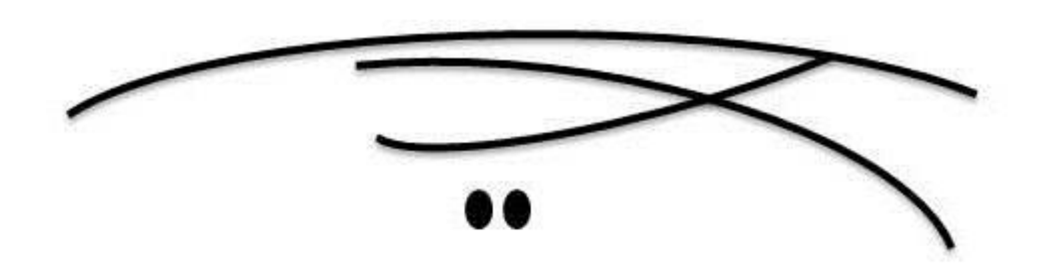
السنة	قرض	هبة	المجموع
١٩٨٤	٥٨٥	١٣٢	٧١٧
١٩٨٥	٤٨٥	٢١٨	٧٠٣
١٩٨٦	٤١٠	٢٠٩	٦١٩
١٩٨٧	١٧٨	٣١٥	٤٩٣
١٩٨٨	١٧٨	٣١٥	٤٩٣
١٩٨٩	١٠٠	٤٠٠	٥٠٠
١٩٩٠	٢٧٠	٣٠٠	٥٧٠
١٩٩١	١١٥	٤٠٠	٥١٥
المجموع	٢٣٢١	٢٢٨٩	٤٦١٠

(١) لقمان عمر محمود أحمد ، العلاقات التركية الامريكية ١٩٧٥ – ١٩٩١ ، ص١٦٣،١٥٢.

الفصل التاسع

تركيا في عهد سليمان ديميريل

(١٩٩٣–٢٠٠٠م)



المبحث الأول

التطورات السياسية الداخلية

أولاً:الأنتخابات والمتغيرات وتأثيراتها

شكل الموت المفاجئ (نوبة قلبية) للرئيس تورغوت أوزال في ١٧ نيسان عام ١٩٩٣، صدمة كبيرة للرأي العام التركي [١]، حيث توفي عن عمر يناهز ٦٦ عاماً، وفي ٤ أيار ١٩٩٣ أعلن سليمان ديميريل عن ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية خلفاً لتوركوت أوزال ،وقد قام المجلس الوطني التركي الكبير بانتخاب سليمان ديميريل في ١٦أيار ١٩٩٣ رئيساً للجمهورية بحصوله على (٢٤٤) صوتاً من مجموع (٤٣١) صوتاً وأصبح الرئيس التاسع للجمهورية التركية وهذا الانتخاب ترك مقعدين شاغرين في آن واحد، وهما مقعد رئاسة الحكومة ومقعد رئاسة حزب الطريق الصحيح لذلك عقد حزب الطريق الصحيح في ١٢ حزيران ١٩٩٣ مؤتمراً استثنائياً لانتخاب رئيس جديد له خلفاً لسليمان ديميريل الذي أصبح رئيساً للجمهورية وكالعادة قدم الحزب قائمة ترشيح أسماء عديدة لتولي رئاسة الحزب والحكومة وكان من أبرز المرشحين: عصمت سزكين ismet Sezgin وزير الداخلية، وتانسو شيلرTansu Ciller وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية، وكوكسال توبتان (Koksal Toptan) وزير التعليم، وحسب قانون الأحزاب السياسية في تركيا فأنه يتوجب على المرشح الحصول على أغلبية الأصوات (٥٨٥) صوتاً في الجولتين الأولى والثانية لكي يفوز بمنصب رئيس الحزب وفي حال عدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات في تلك الجولتين ينتخب المرشح الذي يحصل على أكثر عدد من الأصوات في الجولة الثالثة انتخبت تانسو جيلر رئيسة حزب الطريق الصحيح في ١٣حزيران ١٩٩٣ بعد أن تفوقت على المنافسين الرئيسين وكلفت بتشكيل الحكومة يوم ٢٥ حزيران ١٩٩٣ وشكلتها مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي برئاسة أردال أينونو وعلى مدى تولي

---

(١)) إريك زوركر ، المصدر السابق ، ص٤١٩.

تانسو جيلر للرئاسة العامة لحزب الطريق الصحيح، كانت وسائل الأعلام حاضرة بدعمها الكبير [١]ووفق مفهوم ما أصبحت مرشحة الأعلام رئيساً عاماً لحزب الطريق الصحيح ورئيساً للوزراء عبرت عنه في حديثها المؤثر الذي أجرته حول العلم والقرآن والآذان في مؤتمر حزب الطريق الصحيح، وكثيراً ما كان يتم التصفيق لها كرمز للاتاتوركية وفي الانتخابات المحلية (البلدية) التي جرت في ٢٧ آذار١٩٩٤ ، حصل حزب الطريق الصحيح على المرتبة الأولى بنسبة (٢١،٥٢%) من الأصوات ويليه بالمرتبة الثانية حزب الوطن الأم بنسبة (٢٠،٩٦%) وجاء حزب الرفاه بالمرتبة الثالثة بحصوله على نسبة ١٩،٠٧% من

---

(١) تانسو جيلر :أول رئيسة وزراء تركية. ولدت في اسطنبول عام ١٩٤٦ ،أكملت دراستها في كلية روبرت، وحصلت على شهادة الاقتصاد من جامعة بوغازجي التركية ثم سافرت بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لكي تواصل دراستها العليا فحصلت على شهادة الدكتوراه من جامعة كونتكت الأمريكية ،واستمرت تتابع دراستها في جامعة بيل أيضاً. حصلت تشيللر على الصعيد الأكاديمي على لقب أستاذ مساعد عام ١٩٧٨ ثم على لقب الأستاذية عام ١٩٨٣ بعد أن عملت في المجلس الأكاديمي التابع للجامعات التركية وبشكلٍ خاص في جامعة بوغازجي قسم الاقتصاد. بدأت حياتها السياسية في تشرين الثاني ١٩٩٠ عندما انضمت إلى صفوف حزب الطريق الصحيح فأصبحت نائبة لرئيس الحزب بعد تحقيقها فوزاً كبيراً في انتخابات المكتب التنفيذي، وفي ٢٠ تشرين الأول ١٩٩١ أصبحت نائبة في البرلمان التركي عن دائرة اسطنبول ضمن البطاقة الانتخابية لحزب الطريق الصحيح، وبعد تشكيل الحكومة الائتلافية المؤلفة من الحزب المذكور وحزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي.أصبحت تشيللر وزيرةً للاقتصاد في حكومة سليمان ديميريل، فاستطاعت بخبرتها وشخصيتها المؤثرة أن تحقق شعبيةً كبيرةً خاصةً في مجال اتصالاتها مع الدول الغربية، وبسبب طموحها السياسي فأنها حاولت الوصول إلى قيادة حزب الطريق الصحيح، وتحقق لها ذلك بعد انتخاب سليمان ديميريل–رئيس الحزب المذكور– رئيساً للجمهورية التركية، إذ حصلت على أكثر أصوات الناخبين في الدورة الانتخابية الأولى التي جرت أثناء انعقاد الاجتماع غير الاعتيادي للحزب بعد تخلّف بقية المرشحين الآخرين، الأمر الذي فسح المجال أمامها للوصول إلى رئاسة الحكومة التركية فيما بعد فأصبحت بذلك أول رئيسة للوزراء في تركيا،نقلاًعن :ريان ذنون محمود حسن العباسي،مشروع جنوبي شرقي الأناضول. وتأثيره في العلاقات العربية التركية،اطروحة دكتوراه، كلية التربية ،جامعة الموصل ،٢٠٠٤،ص٢٠١.

الأصوات وكانت المرة الأولى التي يفوز بها الرفاه برئاسة أهم بلدتين في تركيا ، هما اسطنبول وأنقرة[١] .

الانتخابات العامة لسنة ١٩٩٥م:

إن انتخابات ٢٤ كانون الأول ١٩٩٥ والتي جاءت نتائجها بمثابة درس قاس للأحزاب اليمينية التقليدية خاصة لتانسو شيللر رئيسة الوزراء في ذلك الوقت وزعيمة حزب الطريق القويم، حيث فاز حزب الرفاه الإسلامي بأغلبية المقاعد، (١٥٨) مقعداً، في الوقت الذي نال فيه اليسار الديمقراطي (٧٥) مقعداً والشعب الجمهوري (٥٠) مقعداً. وتم تشكيل الحكومة رقم (٥٤) في تاريخ تركيا بالائتلاف بين الرفاه والطريق القويم على أن تكون رئاسة الوزراء بالتناوب بين كل من زعيم حزب الرفاه وزعيم حزب الطريق القويم بحيث يتولى أربكان رئاسة الحكومة في السنتين الأولى والثانية وتتولى تانسو شيللر السنتين الثالثة والرابعة، والخامسة تكون بالاتفاق بين الحزبين. [٢].

شهدت نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات صعود مضطرداً لحزب الرفاه الذي أسسه نجم الدين اربكان ويمكن تاشير ذلك من خلال النسب المتصاعدة التي كان يحصل عليها في الانتخابات منذ عام ١٩٨٤ حيث حصد نسبة ٤.٤% إلى ٧.١% في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧ و ٦.٩%عام ١٩٨٩ .أما في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩١ فقد حصد نسبة ١٣.٧٨% وفي انتخابات ٢٧ آذار ١٩٩٤ حقق نسبة ١٩.٧%وقد توج ذلك باكتساحه بقية الأحزاب حيث حصد نسبة ٢١.٤% في انتخابات كانون الأول عام ١٩٩٥[٣]

---

(١) فوزي محمد صالح وهب ال أسود ، ديميريل وحزب الطريق الصحيح ١٩٨٣-١٩٩٧، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ،كلية الآداب، ٢٠١٢،ص ٨٣.

(٢) وصال نجيب العزاوي ، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا ، قضايا سياسية ،م٢، العدد٥-٦، جامعة النهرين ، ٢٠٠٤، ص١٩.

(٣) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص ص ١٥٨-١٥٩.

وكان من الواضح إن أربكان لن يستطيع إجراء تغييرات جوهرية في ملامح السياسة الخارجية التركية، وذلك في ظل القيود والشروط الموضوعة لهذا الائتلاف، ولم تستمر حكومة أربكان سوى تسعة أشهر تعرض خلالها أربكان لجميع الضغوط والمضايقات العسكرية التي أجبرته في النهاية لتقديم استقالته وحكومته إلى الرئيس ديميريل.. إن هذه الضربة لهذه الحكومة الائتلافية لم تأت من الجيش ولا من الأحزاب المعارضة اليمينية أو اليسارية على الرغم من دور الطرفين في التعبئة لها، بل أتت من رئيس الدولة سليمان ديميريل الذي استغل فرصة استقالة رئيس الوزراء أربكان ليكلف تشكيل حكومة جديدة لا إلى شريكه حزب الرفاه بل إلى زعيم المعارضة مسعود يلماز الذي لم يكن يتمتع بيوم التكليف بأغلبية برلمانية، وكانت حجة الرئيس ديميريل إن حقه الدستوري يمنحه صلاحية تكليف زعيم الأغلبية البرلمانية بعد استقالة رئيس الوزراء السابق، لكن الحقيقة في رضاء المؤسسة العسكرية المتحاملة على الائتلاف. بعدها تشكلت الحكومة الجديدة بزعامة مسعود يلماز من (٣٨) وزيراً يمثلون ثلاثة أحزاب والأحزاب هي الوطن الأم (٢١) وزير وحزب اليسار الديمقراطي (١١) وزيراً وحزب تركيا الديمقراطية (٥) وزراء [١]

أما الانتخابات الأخيرة التي حدثت في نيسان ١٩٩٩ والتي شهدت تراجعاً ملموساً لدنيز بايكال وحزبه الشعب الجمهوري بعد فشل حزبه في الحصول على نسبة العشرة في المائة من الأصوات، والتي ينص الدستور التركي على حصول الأحزاب عليها لتمثيلها في البرلمان وجاءت استقالة بايكال بعد قرابة (٣٥) عاماً من زعامته للحزب، الذي يعده السياسيون أشد الخصوم لحزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولند أجاويد وأهم حلفاء تانسوشيللر وعلى مدى العشر سنوات الماضية والتي شهدت ثلاث دورات انتخابية تذبذب أداء الأحزاب السياسية التركية الرئيسة، وذلك بسبب تعدد الأحزاب الممثلة لذات التيار السياسي، فاليسار اعتاد خوض الانتخابات بحزب أجاويد (اليسار الديمقراطي)

---

(١) **وصال نجيب العزاوي ، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا ، ص١٩.**

وحزب بايكال (الشعب الجمهوري)، وهنا تنقسم أصوات المؤيدين لهذا الاتجاه اليساري بين الناخبين بحيث لا ينجح أحدهما في الفوز بأغلبية مريحة في البرلمان التركي، وصعوداً أحدهما يعني بالضرورة خسارة وتراجع الحزب الآخر، وهذا ما حدث في انتخابات ١٩٩١، وكذلك أحزاب اليمين الوسط المحافظة حيث يتنافس حزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز وحزب الطريق القويم. أما التيار الإسلامي فهو يدخل الانتخابات بحزب واحد وتحت زعامة موحدة سواء كان ذلك في مرحلة حزب الرفاه في ١٩٩٥ أو حزب الأفضلية ١٩٨٣ ١٩٩٩. عموماً، إن استقراء ونشوء تطور الأحزاب بصورة عامة في تركيا على إنها نشأت في أغلب الأحيان في ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية متزامنة فهي ناجمة في الواقع عن أزمة مر بها النظام السياسي التركي حيناً وفي أحيان أخرى إن ظهورها نفسه يخلق أزمة سياسية للنظام. وعلى نحو متوتر، حدثت أزمات النظام السياسي التركي بسبب كون الفئة الحاكمة (بغض النظر عن انتمائها الحزبي) أما غير راغبة أو غير قادرة على مواجهة المعارضة السياسية المنظمة على نحو معترف به قانوناً، لذلك فإن هذه الأزمات السياسية ستبقى عبء على النظام السياسي التقليدي بحيث تؤدي أما إلى الأحزاب السياسية وأما بروز أحزاب جديدة. أضف لذلك إن الديمقراطية في تركيا مشروطة ومقيدة بالمبادئ الكمالية، فالأحزاب تسير وفق الرؤية الرسمية للدولة، وقد قدمت انتخابات عام ١٩٩٥ تحدياً لهذه الديمقراطية ففوز حزب الرفاه الديمقراطي ومحاولة الأحزاب العلمانية إفشال وصوله إلى السلطة، وترقب العسكر وتهديد الرئيس التركي بضرورة حماية مبادئ الدولة وضمان الديمقراطية خير دليل على ذلك.(١)

ثانياً: الأنقلاب العسكري في تركيا ١٩٩٧:

يعد مجيء أربكان للسلطة في ٢٩ حزيران ١٩٩٦ في أول بلد مسلم يعتمد النظام العلماني حدثا تاريخيا بل عدت تجربة جديدة وفريدة، وكان أمرا مثيرا أن يترأس إسلامي

---

(١) وصال نجيب العزاوي ، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا ، ص ٢٠.

السلطة عن طريق الديمقراطية بعيدا عن الأساليب الأخرى وبدعم وتأييد شعبي كبيرين ، لقد أظهر هذا التحالف بين نجم الدين أربكان صاحب الميول الإسلامية وبين تانسو تشيلر إزدواجية الهوية التركية وشكّل نقطة تحوّل في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة، ومثلّ تولّيّ رئيس وزراء تركي تقوم فلسفته السياسية على الإسلام انشقاقا سيكولوجيا في التاريخ التركي، وقد جاء هذا الحدث ثمرة البحث عن علاقات جديدة بين الدولة والمجتمع إلا أن المشاركة في حكومته من قبل حزب علماني تمثل بقايا قوى العلمانية التي لم ترضخ وتسلمّ كليا بتولي الإسلاميين السلطة . تولّ أربكان السلطة بعد مرور ستة أشهر من القلق السياسي في تركيا وقد بدا أن الإسلام سيمثل فرصة للخروج من ذلك لا سيما وأنه قد جاء إلى السلطة بالطرق الديمقراطية ، ورأى بعض المحللين أن نجاح حزب الرفاه ووصوله إلى السلطة يعود جزئيا إلى حالة الاغتراب السياسي التي فرضتها الكمالية بمعنى النهج الذي أرسى كمال أتاتورك دعائمه ولأول مرة كسرت القاعدة القائمة على القيادة العلمانية منذ قيام الجمهورية عام ١٩٢٣[١].

عندما تولى اربكان رئاسة الحكومة التركية حزيران ١٩٩٦ طرح برنامجه الحكومي على البرلمان التركي وتضمن ثلاث محاور تهم الجمهور وتؤكد على الناحية الاقتصادية والتحول من النظرية الى التطبيق ، والاستمرار في محاربة الفساد والرشاوي التي كانت متفشية سابقا، ووضع خطط صناعية ومشاريع كبرى مثل خطوط الغاز والنفط ومحطات الهيدروليك والمحطات النووية والحرارية ، وكان من بين المشاريع التي سجلت لصالح حكومة اربكان اقرار انشاء مفاعل نووي لإنتاج الطاقة الكهربائية في موقع (ال كويونلو) التابع لقضاء سليفه على البحر المتوسط قبالة جزيرة قبرص ، كما عمل اربكان مع قضية الديون الداخلية والخارجية والضرائب واوجد الحلول لها [٢]

---

(١) منال الصالح ، المصدر السابق ، ص١٣١.

(٢) منال محمد الصالح ، نجم الدين اربكان مفكرا اقتصاديا ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ، العدد ٢ ، ٢٠٠٩ ، ص١٠٧.

أما على صعيد سياسته الخارجية فقد نادى اربكان منذ ظهوره على المسرح السياسي على ضرورة اقامة العلاقات التركية مع الدول العربية والاسلامية في كافة المجالات ولاسيما الاقتصادية ، وكان قد زار السعودية في السبعينات للمشاركة في مؤتمر القمة الاسلامي الذي انعقد بالرياض في اذار ١٩٧٤ ، وكانت اول مشاركة لتركيا في مؤتمر اسلامي ، وعندما تسلم السلطة في حزيران ١٩٩٦ قام بجولة اسيوية زار فيها (ايران ، باكستان ، سنغافورة، اندونيسيا ، ماليزيا) لغرض فتح منافذ جديدة للتعاون الاقتصادي وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الاقتصادية وقد رافقه ١٥٠ شخصا من رجال الاعمال والتجار والخبراء والاقتصاديين الاتراك[١].

وعلى الرغم من أن الثقل الأساس للنقد الذي وجهه أربكان للحكومات السابقة قد تمحور حول سياساتها الخارجية وولائها المطلق للغرب وعلاقاتها المميزة مع إسرائيل، إلا أنه عندما تولى السلطة لم يسع إلى إحداث انقلاب جذري في السياسة الخارجية التركية وذلك لخضوعه لمحددات عدة أولها كون حكومته حكومة ائتلافية ليس له فيها السلطة المطلقة، فترك المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية، تقوم على ثوابت النخبة السياسية الكمالية التي تحظى بدعم العسكر وإن كان قد سعى لتعديل هذه السياسة بطريقة أو أخرى، لذلك كانت استراتيجية أربكان أن يبقى في الحكم أطول مدة ممكنة يستطيع معها فرض مفاهيمه تدريجيا دون أن يثير عليه القوى المعارضة القوية لا سيما وأن الجيش دأب على الترصد للحكومات والتدخل إذا اقتضى الأمر وقد قوبلت هذه السياسة بالارتياح من قبل أصدقاء تركيا الغربيين وأعضاء وزارة الخارجية، لكنها بالمقابل أثارت انتقاد قاعدة حزب الرفاه وبعض قياداته ممن اتهموا أربكان بالجمود والرضوخ للواقع القائم، لأجل ذلك قام أربكان بخطوات عدة في مقدمتها رحلته الآسيوية والأفريقية لمحاولة دفع أفكاره إلى حيز التنفيذ، فقد سعى أربكان للإنفتاح على العالم الإسلامي والعربي وتحقيق أهداف حزبه في

---

(١) ياسر احمد حسن ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، تركياالبحث عن المستقبل ، د ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص١٣٦.

إقامة روابط التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية مع بعض الدول الإسلامية والعربية من خلال تحالف اقتصادي على غرار مجموعة الدول السبع التي تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا واليابان وفرنسا وكندا. وقد ذكر قائلاً: - "إن الدول الإسلامية ودول الشرق الأوسط ومنطقة آسيا تمتلك الكثير من المواهب والقدرات لتوفير احتياجاتها التكنولوجية والصناعية ويجب أن تمهد الطريق لاحتمال تخليها عن الاعتماد على الدول الأجنبية" [١]

شعر الجيش التركي بالخطر على النظام الأتاتوركي ، فقام بتصعيد ضغوطه على حكومة أربكان من خلال مطالبتها بتنفيذ العديد من الإجراءات – بلغت ١٨ مطلبًا – بذريعة حماية علمانية الدولة التركية ، مما وضع أربكان في وضع بالغ الحرج ؛ فهو لا يستطيع قبول هذه المطالب التي تهدم ما بناه في سنوات وسنوات، مثل مطالبتهم بمنع أي دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية، وحظر ارتداء الحجاب للنساء ، إضافة إلى تجريم أي نشاط سياسي له دوافع دينية، وإغلاق مدارس تعليم القرآن الكريم التابعة للإسلاميين، ووقف بناء المسجد الجديد في حي "تقسيم" بإسطنبول ، فضلاً عن فصل ١٦٠ من ضباط الجيش لارتباطهم بالتيار الإسلامي ، وفصل بعض حكام الولايات لانتماءاتهم الإسلامية . ولم يكن في استطاعة أربكان تجاهل "إملاءات" الجيش التركي مما دفعه للاستقالة [٢].

أستمرت حكومتة لمدة سنة واحدة فقط حيث أضطر أربكان الى تقديم أستقالته في حزيران ١٩٩٧ تحت ضغط المؤسسة العسكرية التركيةإلى رئيس الجمهورية سليمان ديميريل ظاناً أن الاخير سيحترم اتفاق التناوب المبكر للسلطة بينه وبين تانسو جيلر، فما كان من رئيس الجمهورية الا أن قبل هذه الاستقالة التي قدمت له في ١٩ حزيران ١٩٩٧ هذه الاستقالة التي ارفقت بتعهد من الحزبين المؤتلفين (الرفاه والطريق الصحيح) وحزب

---

(١) منال الصالح ، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩-١٩٩٧ ، ص١٤٣.

(٢) رضا هلال ، السيف والهلال ، ص٢١٧

يميني صغير هو حزب الوحدة الكبرى الذي يتزعمه محسن يازجي أوغلو مفاده القدرة على تشكيل حكومة تحظى بالأكثرية في البرلمان، لكن سليمان ديميريل لم يعبأ بهذا التعهد الذي قدمته الأحزاب السياسية السابقة الذكر، بل ذهب الى تكليف مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة ،وحقوق حزب الطريق الصحيح انهارت لتورطه في مخالفة الدستور.وقد عُد بيان الجيش، وقرار المحكمة الدستورية، بمثابة الانقلاب الابيض الذي عرقل العملية الديموقراطية وحال دون أن تأخذ مسيرتها الصحيحة [(١)].

مما سبق تبين لنا بأن الصراع بين العلمانية والإسلام قد أتخذ شكلاً آخر وهو أن الجيش في هذه المره قد أستخدم أسلوب الضغط بطريقة ناعمة دون اللجوء الى إظهار معداته وآلياته العسكرية ، ليثبت من جديد بأنه لايسمح لغيره بمخالفة منهجهه الذي تربى عليه.

ثالثاً : تطور الاقتصاد التركي

احتلت تركيا مركزاً مهماً في انتاج المعادن ، وهي من البلدان الرئيسة في العالم في انتاج الكروم وتم استخراج ١،٧ مليون طن في عام ١٩٩٦ ، وفي عام ١٩٩٧ انتجت تركيا ٢٤٧ مليون برميل من النفط و ٨٠٩ بليون قدم[٣] من الغاز الطبيعي و ٥٦٠٦ مليون طن من الفحم. وفي أوائل عقد التسعينيات عدت تركيا من الدول الرائدة والمنتجة المصنعة التي شملت المنسوجات والاطعمة المعلبة وتكرير النفط ومنتجات النفط والحديد والصلب والمواد الكيمياوية وهذه الصناعات تركزت في اسطنبول وازمير وبورصة وهي مراكز صناعية مهمة[(٢)].

وكان اجمالي الناتج المحلي لتركيا لعام ١٩٩٩ هو ١٨٧٠٧ مليون دولار اسهم قطاع الصناعة ب ٢٤% منه والقطاع الزراعي ١٦% اسهمت الحكومة والخدمات الخاصة ب٦٠% منه كما ازدادت قوة العمل المحلية حيث شملت ٣٠ مليون من الاشخاص

---

(١) فوزي محمد صالح ، المصدر السابق،ص٨٦.

(٢) رواء زكي يونس الطويل ، الاقتصاد التركي والابغاد المستقبلية ، ص٢٧.

العاملين عام ١٩٩٩ في القطاعات الزراعية والصناعية والغابات وصيد الاسماك ، وفي اوائل عقد التسعينيات كان حوالي ١٠٣ مليون تركي يعملون في الخارج خصوصاً المانيا والمملكة العربية السعودية وفرنسا وتبلغ التحويلات المالية السنوية من المهاجرين حوالي ٣٠مليون دولار[(١)].

كما حصلت زيادة في الإنتاج الزراعي ساعد على ذلك التنوع في مناخ تركيا الذي سمح بزراعة محاصيل خاصة عديدة مثل الشاي ، وفي عام ٢٠٠٠ شمل الإنتاج الرئيسي من المحاصيل ٣٠،٣ مليون طن من الحبوب و ٢١،٨ مليون طن من الخضراوات و ٥٠٣ مليون طن من المحاصيل الجذرية كالسكر و ١٠،٤ مليون طن من الفواكه و ٧٣٧،٠٨٨ طن من الزيوت والقطن والتبغ وهي من المحاصيل الرئيسة في التصدير[(٢)].

وفي مجال الطاقة انتجت تركيا ١١١٠٥ بليون كيلو واط بالساعة من الكهرباء في عام ١٩٩٩. وتركيا الان في طريقها لبناء مشروع عملاق يضم ٢٢ سداً و١٩ محطة للطاقة على طول نهر الفرات ومن المؤمل إنجازه عام ٢٠٠٥.

ففي عام ١٩٩٩ بلغ اجمالي الاستيرادات ٤١ بليون دولار والصادرات ٢٨،٨ بليون دولار كانت الصادرات الرئيسة النفط الخام والمنتجات الكيمياوية. كما ازداد الدخل الذي يشتق من السياحة في تركيا ، ففي عام ١٩٩٩ زار تركيا حوالي ٦٠٩ مليون اجنبي انفق ما يقارب ١،٨ مليون دولار في البلد اما الشركاء الرئيسيون في التجارة بالنسبة للصادرات هي المانيا والولايات المتحدة الامريكية وروسيا وبريطانيا وإيطاليا والمصادر الرئيسية للواردات هي المانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الامريكية ، وتعد تركيا عضواً مشاركاً في الاتحاد الأوربي[(٣)].

---

(١)هاشم محمد الزيباري، الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الاوربي واثرة في النمو الاقتصادي (١٩٨٠_٢٠٠٤)، رساله ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق٢٠٠٦، ص٨٨.

(٢) المصدر نفسه ، ص٩٠.

(٣) رواء زكي الطويل، وصال نجيب العزاوي، السياسة العامة في تركيا/ الركيزة الاقتصادية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٨٤.

المبحث الثاني
التطورات السياسية الخارجية
أولاً: تركيا ومحاولات الأنتماء للأتحاد الأوربي

إن القدر الكبير الذي تولية تركيا لمسألة انضمامها الى الاتحاد الاوربي حتى لا يكاد يخلو برنامجاً حزبياً من السعي نحو هذا الهدف خاصةً وانه يشكل بوابة التغريب والعلمنة بالنسبة لتركيا. لذا نجد ان الحكومات التركية المتعاقبة تكيف سياساتها الداخلية والخارجية لتتماشى مع الشروط التي يضعها الاتحاد الاوربي لقبولها عضواً كامل العضوية فيه [١].

لقد شجعت أوروبا تركيا على اتخاذ المزيد من الخطوات التي تؤهلها لعضوية الجماعة الأوروبية. كما أعطت أوروبا والغرب عموماً أهمية أمنية كبيرة لتركيا أثناء الحرب الباردة وذلك بسبب موقعها المجاور لحدود الاتحاد السوفياتي السابق. وفعلاً اتخذت تركيا مجموعة من الخطوات القانونية والاقتصادية والسياسية وحرصت على بعث هوية أوروبية باعتبار أن لها امتداداً في أوروبا يبرر هذه الهوية (٣% من مساحة تركيا يقع في أوروبا و ٩٧% في آسيا). معتقدة أن هذه الخطوات وبعث هذه الهوية ستؤهلها للعضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية كعضو كامل الحقوق والواجبات. وقد أصبح نيل العضوية الأوروبية خياراً تركيا من منطلق أنها دولة أوروبية بالمعنى الشامل للأوروبية واعتقدت النخبة التركية أن ذلك ممكن باستكمال بعض شروط العضوية الناقصة اقتصادياً وديمقراطياً، وهذه قضية سوف تتكفل تركيا بتحقيقها مع مرور الوقت، بل وربما رأت هذه النخبة أن تركيا قد حققت شروط العضوية بالفعل[٢]

---

(١) بتول هليل جبير الموسوي ، المصدر السابق ،ص٦٠.

(٢) محمد خالد الأزعر ، دوائر التحرك الأقليمي للسياسة التركية، شؤون عربية، جامعة الدول العربية ، القاهرة ،١٩٩٣/١/٤،ص١٣٣.

واذا كانت مسألة حقوق الانسان ومشكلات النمو الاقتصادي هي واحدة من معوقات انضمامها الى الاتحاد فان أسلاميتها رغم علمانيتها هو العائق الاساس الذي يقف بوجه حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد. وهذا ما قد يمكن ان نتلمسه من خلال موقف الاتحاد الاوربي من تصاعد التيار الاسلامي في تركيا وفوز بعض الاحزاب الاسلامية في الانتخابات وتشكيلها للحكومات، اذ سعى الاتحاد الى دعم رئيسة الحكومة التركية المؤقته تانسو تشيللر قبل بضعة ايام من اجراء الانتخابات التركية لعام ١٩٩٥ من خلال اقرار البرلمان الاوربي لاتفاقية الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الاوربي في ١٩٩٥/١٢/١٤ وذلك من اجل قطع الطريق امام وصول التيار الاسلامي الذي تزعمه اربكان للسلطة اثر انزعاج الاتحاد من دعوة اربكان لإنسلاخ تركيا من اوربا والاتجاه شرقاً نحو الدول الاسلامية وحين تمكن التيار الاسلامي من الوصول الى السلطة وتشكيل الحكومة بزعامة اربكان بدأ البرلمان الاوربي بوضع العقبات امام الحكومة الجديدة، فقد قرر البرلمان باغلبية ساحقة في ١٩٩٦/٩/٢٠ تجميد كافة المعونات المالية المقرره لتركيا في المدة من ١٩٩٦ الى عام ٢٠٠٠ بسبب عدم مراعاتها للانسان وعدم احرازها أي تقدم على صعيد الديمقراطية منذ قبولها في النظام الكمركي الموحد وتحولها الى مصدر للقلاقل والتوترات في بحر ايجه وقبرص وشمال العراق، وكان قد سبق ذلك صدور حكم من محكمة استراسبورغ بادانة تركيا لارتكابها جرائم متعلقة بحقوق الانسان إبان مذبحة شهدتها احدى القرى الكردية عام ١٩٩٢[١].

تقدمت تركيا بطلب العضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية عام ١٩٨٧ ولكن طلبها قوبل بالرفض إلا أن أوروبا لم تقل "لا" نهائية لجهة عدم قبول العضوية وبقيت مركز جذب سياسي واقتصادي وثقافي بالنسبة لتركيا التي سعت إلى توثيق علاقاتها مع العواصم الأوروبية وقد نجحت في عام ١٩٩٥ في توقيع اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي،

(١) بتول هليل الموسوي ، المصدر السابق ، ص ٦١.

وتهدف الاتفاقية إلى إلغاء كامل للحقوق الجمركية والقيود الخاصة بالتحديد الكمي للسلع وعلى تطابق أسعار البضائع التركية والأوروبية. وكذلك إلى سياسات تفضيلية وإلى مقارنة وتقارب القوانين الجمركية. وترى الأوساط الإسلامية في تركيا ولا سيما حزب الرفاه المنحل أن التوصل إلى هذه الاتفاقية قبل أيام من الانتخابات العامة التي جرت في كانون الأول عام ١٩٩٥ كان مقصوداً بدرجة أو بأخرى من الجانبين التركي والأوروبي، فهي جاءت كوسيلة لدعم الأحزاب العلمانية في مواجهة حزب الرفاه الذي فاز في هذه الانتخابات. وقد أجرت تركيا في العام نفسه جملة من التعديلات في المواد الخاصة باحترام حقوق الإنسان من خلال السماح للعمال والموظفين بالعمل السياسي وخفض سن الانتخاب إلى ١٨ سنة والسماح للمعتقلين بالمشاركة في الانتخابات وزيادة عدد أعضاء البرلمان من ٤٥٠ عضواً إلى ٥٥٠ عضواً إضافة إلى مجموعة من التعديلات الأخرى. (١)

لم تكن الخطوات كافية في نظر الاتحاد الأوروبي لقبول عضوية تركيا وجاء قرار بروكسل السلبي في كانون الأول عام ١٩٩٧ بشأن هذه العضوية صدمة كبيرة في الأوساط الحكومية التركية وكانت الصدمة مضاعفة لهذه الأوساط بسبب قبول طلب العضوية المقدم من جمهورية قبرص. (٢) وعلى الرغم من أن الرد التركي على قرار بروكسل كان سريعاً فقد أعلنت تركيا مقاطعتها لعدد كبير من اجتماعات المجالس الأوروبية التي هي عضو فيها، وهددت بضم شمال قبرص رسمياً إلى أراضيها واتهم عدد من الزعماء الأتراك بينهم مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم وتانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق المستقيم الاتحاد الأوروبي بأنه تحول إلى "ناد مسيحي"، في المقابل صعد عدد من الدول الأوروبية لهجتها تجاه تركيا بالتزامن مع موجة عنف شنتها بعض الجماعات اليمينية المتطرفة في عدد من الدول الأوروبية وخاصة في ألمانيا ضد الأتراك المقيمين في أوروبا، واشترط الاتحاد الأوروبي لقبول

(١) محمد خالد الازعر، المصدر السابق ، ص١٢٥

(٢) محمد عسال وسعاد لهراوة ، انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي ، الفرص والقيود ،مذكرة ليسانس في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ،٢٠١٣،ص٥٣.

تركيا في عضوية الاتحاد جملة من الشروط هي في العمق تبدو أسباباً قوية لرفض عضويتها ولعل أهم أسباب رفض هذه العضوية هي الاختلاف الحضاري وتباينه: بالرغم من أن أوروبا لا تؤكد هذا السبب علناً إلا أن الاختلاف الحضاري بين تركيا وأوروبا يعد من أهم أسباب رفض تركيا في عضوية الاتحاد، فحتى عام ٢٠٠٠ تقتصر عضوية الجماعة الأوروبية على دول أوروبية مسيحية إضافة إلى أن الجماعة الأوروبية تشكل تكتلاً لمجتمعات ذات قيم ثقافية وسياسية واجتماعية مشتركة ومختلفة عن تركيا، والكثير من الأوساط السياسية الأوروبية تعد تركيا بلداً غير أوروبي رغم أن جزءاً منها يقع داخل أوروبا. ورغم الخطوات التي اتخذتها تركيا فإن أوروبا تدرك أن تركيا في النهاية بلد مسلم ويشكل المسلمون فيها نحو ٩٨ بالمئة من مجموع السكان البالغ ٦٤ مليون نسمة، وفي ظل صعود التيار الإسلامي في تركيا باتت أوروبا تأخذ البعد الإسلامي في تركيا بعين الاعتبار في حين تريد أوروبا تأسيس اتحاد منسجم مع بنيتها دينياً وفكرياً واقتصادياً، وميثاق الاتحاد يؤكد على هذه المسألة. هل السبب نفسه يفسر رفض أوروبا لعضوية المغرب أيضاً؟ صحيح أن أوروبا قد تقبل بعض الدول في عضوية عدد من مؤسساتها لأسباب تحتمها عليها مصالحها الاقتصادية والسياسية الدولية لكن ذلك لا يعني القبول بإدماج الآخرين المختلفين حضارياً ودينياً وثقافياً في بُعدها وانتمائها الحضاريين وعلى سبيل المثال، لقد أضحى البرلمان الأوروبي وهو أعلى سلطة تشريعية في دول الاتحاد الأوروبي ينتخب على أساس مباشر في الدول الأعضاء ومن منطلق التحالفات الحزبية عبر هذه الدول جميعاً. فهل يمكن بسهولة تصور انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ثم اشتراك حزب له توجه إسلامي واضح (حزب الفضيلة مثلاً) في الانتخابات البرلمانية الأوروبية؟[1]

وفي الواقع، يعد الاختلاف بين تركيا وأوروبا من أهم أسباب رفض الاتحاد الأوروبي تركيا في عضويته، فمسألة الاختلاف الحضاري بالنسبة للأحزاب الديمقراطية المسيحية في

(١) محمد خالد الازعر، المصدر السابق ،ص١٢٥

دول الاتحاد تعد مسألة حاسمة، وتعتقد هذه الأحزاب أنه يجب على تركيا التفريق بين الرغبة الأوروبية في تطوير العلاقات معها وبين مسألة قبولها عضواً في الاتحاد. فقد جاء في البيان الذي صدر في نهاية لقاء الأحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد في الرابع من آذار عام ١٩٩٧ "أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي غير ممكن في المدى القريب ولا في المدى البعيد، نؤيد تعاوناً مكثفاً جداً مع تركيا ولكن مشروع أوروبا هو مشروع حضاري وهناك اختلاف حضاري بين تركيا وأوروبا"[١].

فالصراع التركي اليوناني رغم رغبة الجانبين المعلنة في بدء حوار لتسوية الخلافات الخاصة ببحر إيجه ولا شك أن النزاع المعقد الذي يدور بين ثلاث أطراف تركيا ، اليونان و قبرص ، أو ما عرف "بمثلث الأزمة" سيبقى مستمرا ولذلك من المرجح أن تظل بؤرة خطرة للصراع الإقليمي ، أن الصراع التركي اليوناني لازال قائما ، كما أن أسبابه لا تزال قائمة على نحو الذي عبرت عنه أزمات ، ١٩٨٧، ١٩٩٦، ١٩٩٩،١٩٩٧ وهذا يعني عملا أن ثمة ثغرة لا تزال مستمرة في الجبهة الجنوبية لحلف شمال الأطلسي ، إذ أن فاعلية الإستراتيجية الغربية في هذه المنطقة مرهونة بمدى التعاون بين تركيا واليونان [٢]، وقد شكلت المشكلة القبرصية عقبة كبيرة أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد إذْ تم استخدامها كعامل مفرمل لهذه العضوية.خصوصاً بعد أن اصبحت قبرص عضواً في الاتحاد الاوربي[٣]

ترى أوروبا أن سلوك أنقرة وعنفها ضد الأقليات القومية في الداخل وخاصة الأكراد وعدم اعترافها بخصوصية الشعب الكردي وهويته وكذلك قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وتدخل الجيش في الحياة السياسية، هذه القضايا في نظر أوروبا معايير سياسية ثقافية لقبول عضوية تركيا، وقد شكل سلوك أنقرة العسكري ضد الأكراد أحياناً كثيرة سبباً

---

(١) محمد نور الدين ، المصدر السابق ، ص٤٤

(٢) مريم عبد الرزاق ، المصدر السابقي ، ص١٠٥.

(٣) حسين طلال مقلد ، تركيا والاتحاد الاوربي العضوية و الشركه ،مجلة جامعة دمشق ،مجلد ٢٦،العددالاول ،٢٠١٠،ص١٤.

في توتر العلاقات مع العديد من الدول الأوروبية خاصة بين ألمانيا وتركيا . يبلغ عدد سكان تركيا حالياً نحو ٦٤ مليون نسمة ويتوقع أن يبلغ عام /٢٠٢٠/ مئة مليون، ومثل هذا العدد الضخم من السكان يثير قلق أوروبا وخوفها، وكذلك الوضع الاقتصادي التركي حيث بلغ العجز المالي ٤٠٠% في الربع الأول من عام ١٩٩٨،والمديونية العالية (٨٠ مليار دولار عام ١٩٩٧)[١]

ثانياً: العلاقات التركية – السورية :

تصاعدت سياسات التنافر في العلاقات السورية –التركية منذُ أواسط ثمانينيات القرن العشرين ، بفعل عوامل تنافر عديدة على المستويات المحلية والثنائية والإقليمية والدولية . ولم يكن من السهل على تركيا ان تهدد باعمال عسكرية او حتى التهديد بالحرب وهو ما لم تفعله في ذروة احتدام الصراع مع الحركة الكردية ، ويبدو أن ثمة تطورات وعوامل مؤهبة لتلك الحدة الى جوانب التنافر والعداء التقليدية ، وقد مرت العلاقات التركية الأسرائيلية ، ومن ثم التركية السورية بأحداث وتطورات حاسمة ، ففي ٢٣شباط ١٩٩٦عقدت تركيا أتفاقية تعاون متعددة الأهداف مع إسرائيل ، وتبع ذلك اتفاقات عدة وصلت بالعلاقات التركية الاسرائيلية الى مستوى التحالف الإستراتيجي، وكان من تداعيات ذلك إعادة طرح مشروعات التحالف الإقليمي بصيغ امنية ، وهو ما اثار قلق سوريا التي شنت حملة دبلوماسية لمواجهته[٢].

تدرك كل من سوريا وتركيا الثمن الفادح للحرب وتعرفان كل حسب تجربتها العبء المركب والمتعدد الأشكال الذي يتمخض عنها ، ولذا فأنهما تحاولان تداركها ما أمكن وفق الحساب الرشيد والعقلاني لصاحب القرار وإذا كانت تركيا قد هددت مراراً

---

(١) أحمد خليل الضبع ، الاقتصاد التركي مسيرة محفوفة بالمخاطر، السياسة الدولية، العدد ١٣١– ١٩٩٨ ص٢٠٢– ٢٠٦

(٢) عقيل محفوظ ، العلاقات السورية التركية ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،الدوحة ، كانون الثاني ، ٢٠١١ن ص١٤–١٥.

بأستحدام القوة العسكرية تجاه سوريه ؛ خاصة في تشرين الأول ١٩٩٨ ، فأن الأخيرة أتبعت سياسة مختلفة أثبتت جدواها من حيث نتائجها وهي شكل من أشكال الردع تسميه الدراسات الاستراتيجية والامنية (الردع بالتطمين) أو(المصالحة والتهدئة) [١].

ومهما تحاول تركيا، أو بالأحرى مهما يحاول مَن يقود السلطة فيها، التظاهر بأنها دولة أوروبية وفي المعسكر الغربي ولا تريد التورط في المشكلات الشرق الأوسطية، فإن وضعها الجغرافي يفرض عليها التعامل مع هذه المشكلات. والدليل على هذا هو في المشاورات الثلاثية الدورية مع إيران وسورية بشأن وضع العراق والتخوف من تطورات المعضلة الكردية. فالدول الثلاث يجمعها قاسم مشترك هو أن بروز دولة كردية مستقلة في العراق سيخل بالاستقرار ويهدد السيادة الإقليمية للدول المتجاورة، وبالتالي فإن مصلحتها تلتقي عند نقطة المحافظة على وحدة الأراضي العراقية لعدم إعطاء سابقة لأكراد تركيا وإيران. وقد جمِّدت هذه المشاورات أخيراً مع ازدياد التقارب التركي – الإسرائيلي، وهو ما عكس رغبة الحكومة التركية السابقة في الابتعاد عن إيران وسورية. لكن أربكان وعد باستئنافها، وطرح اشتراك العراق فيها، وإن كان هذا لا يعد أمراً ملائماً لسورية، وإلى حد ما لإيران، في ضوء الأوضاع السياسية السائدة. وكسيناريو مستقبلي، يمكن القول إنه في حال استئناف العملية السلمية في الصراع العربي – الإسرائيلي، أي بعد انتهاء حكم الليكود، وبروز نظام شرق أوسطي تعاوني، فإن ذلك سيكون ملائماً لمصالح تركيا وسيقربها من الدول الإقليمية أكثر، وخصوصاً إذا لم يتم قبولها عضواً في الاتحاد الأوروبي. واستخلاصاً من هذه العجالة، من الجائز استنتاج أن الواقع الجغرافي يفرض شروطه الموضوعية على بناء علاقات سورية – تركية تعاونية لمصلحة البلدين، وتسوية الخلافات

(١) تمام قيس ، العلاقات السورية –التركية الواقع وأحتمالات المستقبل ،رسالة ماجستير ،(غير منشوره)، كلية العلوم السياسية ،جامعة دمشق ،٢٠١٤، ص٧٣.

بينهما سلماً لضمان الاستقرار الداخلي والإقليمي والأمن القومي لكلتيهما. بيد أن التوجهات التركية السياسية التي تؤدي العوامل الذاتية فيها دوراً كبيراً، لا يمكن الاطمئنان إليها وضمان استمرارها، نظراً إلى طبيعة الجدل التركي الداخلي الدائر في شأن الهوية السياسية، وتوجه سياستها الخارجية، إضافة إلى كونها عضواً في حلف شمال الأطلسي وخضوعها بالتالي للضغوط الأميركية إلى حد بعيد (١)

تميزت العلاقات التركية–السورية بالتوتر جرّاء الاختلاف على مشكلات المياه، وأمن الحدود، والإسكندرونة، وهذا الاختلاف قد يشكل حافزاً قوياً لتركيا لدعم تحالفها مع إسرائيل، في محاولة منها لتوفير قدر من العلاقات مع اسرائيل بناء حماية المصالح في المنطقة ، وهذا قد يفسر ازدواجية الموقف التركي إزاء عملية السلام في المنطقة، ذلك أن هذا الموقف يتنازعه اتجاهان "متناقضان"، أولهما يتمثل في ترحيب تركيا بتحقيق تسوية شاملة بين الأطراف المتنازعة؛ أي الجانب العربي–والإسرائيلي، وهذه التسوية توفر مساحة من الأمان تتمكن تركيا من خلالها تنفيذ مشروعات اقتصادية، وتجارية، ومشاريع مالية، كما تستفيد من مجالات المياه والحركة التجارية، وهذا ما يفسر دعوتها إلى استتباب الأمن والسلام في المنطقة. وتأييدها تنفيذ الاتفاقيات الفلسطينية–الإسرائيلية تأييداً كاملاً يمثل الرغبة التركية الحقيقية في الوقوف إلى جانب القضايا العربية أما الاتجاه الثاني الأقوى تأثيراً في سياسة تركيا حالياً ومستقبلاً، فيتمثل في خوفها من سلبيات معينة ستعاني منها في حالة التوصل إلى هذه التسوية خصوصاً على المسار السوري، فالإحساس بالخطر المشترك من سوريا بسبب تصاعد حجم التسلح في سوريا، وتتخوف من إمكانياتها وقدراتها، وتطلعاتها المستقبلية وتحولها إلى قوة إقليمية فاعلة. وهذا ما يفسّر من بعض الوجوه أن تركيا قد تعمل على عرقلة التوصل إلى هذا السلام بصورته التامة على الأقل حين استكمال مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، أو حدوث تغير سياسي داخلي في سوريا، واستخدام

---

(١) محمد زهير دياب ، العلاقات السورية – التركية: حُسن جوار أم عداء؟ ،مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٧، العدد ٢٨ (خريف ١٩٩٦)، ص ٣٢

هذا التحالف كأداة للضغط على سوريا كي لا تشعر مستقبلاً بأن لديها القوة الكافية لإثارة نزاع حاد مع تركيا أو الضغط عليها بفاعلية أكبر سواء بشأن مشكلة المياه أو الاسكندرونة [١]

لم تقبل سورية بضم لواء الأسكندرونه إلى تركيا ولا تعد قضية اللواء انتهت، ولا يزال موقع اسكندرون يظهر على الطوابع والخرائط السورية. إلا أن ظروف الصراع مع إسرائيل وعدم رغبة سورية في تشتيت جهودها وتوسيع جبهات المعركة جعلها تؤجل هذا الملف. وإذا ما توصلت سورية إلى اتفاق سلام مع إسرائيل فإنه يتوقع أن تبدأ سورية بفتح ملف اللواء مع تركيا وفي مؤتمر نظمه معهد السلام الأمريكي في واشنطن عام ١٩٩٤ وشارك فيه خبراء من سورية وتركيا والولايات المتحدة أعلن السوريون المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم في تجديد المطالبة بلواء اسكندرونة عن طريق الأمم المتحدة وقد أبدت تركيا ردوداً غاضبة تجاه الإعلان السوري هذا. بل أعلنت تركيا أن سورية تحتل مناطق حدودية تقدر بنحو خمسين كيلو متراً على طول الحدود بين البلدين [٢].

أخذت العلاقات التركية السورية ، وتحديداً بعد اتفاق أضنة عام ١٩٩٨، منحى إيجابياً تصاعدياً وتحولت من ذروة التوتر الى نقطة التقارب التدريجي ثم المتسارع وصولاً الى الدخول في حوار ستراتيجي كان من نتائجه تفكيك عدد من عقد الحرب الباردة فيما بينهما ، ومن ثم الدخول في اتفاقات اقتصادية واعلامية وثقافية وتعليمية وسياحية ، ولإن رؤية الطرفين لسلام واستقرار في المنطقة وعلمانية النظامين والتوافق في حل المشكلات العالقة بالطرق السلمية كلها عوامل مساعدة في التقارب في وجهات النظر بين الدولتين[٣].

---

(١) جلال عبد الله معوّض، الجديد في العلاقات العربية–التركية، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٩، ١٩٩٨، ص٨١–٨٢.

(٢) سليمان المدني، تركيا اليهودية، دار الأنوار، دمشق ،١٩٩٨ ،ص٢٢٠،٢٢٤

(٣) تمام قيس ، المصدر السابق ، ص١١١.

ثالثاً : الخلافات التركية –اليونانية (الأزمة القبرصية)

تعد قبرص ثالث اكبر جزيرة في البحر المتوسط بعد جزيرتي صقليا وسردينيا ، وتقع قبرص في القسم الشمالي الشرقي من البحر المتوسط ، تبعد عن تركيا ٨٠كم ،وعن اللاذقية في سورية٩٦ كم ، وعن لبنان ٢٠٠ كم، وعن فلسطين ٣٠٠ كم، وعن مصر ٤٨٢ كم.بالمقابل، فإنها تبعد عن اليونان ٨٠٠ كم. وبينها وبين جزيرة كريت ٥٥٣ كم ، وتبلغ مساحتها ٩٢٥١كم .اقصى امتداد لها بين الشمال والجنوب ٩٦كم ، واقصى امتداد لها من الشرق للغرب ٢٢٥كم .تقطن الجزيرة طائفتين متنازعتين هما، قبرص التركية في الشمال، وتبلغ مساحتها ٣٣٥٥ كم، وقبرص اليونانية في الجنوب، ومساحتها ٥٨٩٦ كم. ، وهي تتمتع بموقع استراتيجي بالغ الاهمية بالنسبة للعرب او الاتحاد السوفيتي او لحلف شمال الاطلسي لاسيما الاسطول السادس الامريكي ، يبلغ عدد سكانها حسب احصاء عام ١٩٦٠حوالي ٥٢٨،٨٧٩ منهم ٤١٦،٩٨٦ يونانيا و ١٢،٦٤٢ تركيا و١٩،٩٥١ من الاقليات الاخرى ، هذا يعني ان حوالي ٧٩% من سكان الجزيرة القبرصية هم من القبارصة اليونانيين و ١٧،٥ % من الاتراك و٣،٥ % أقليات صغيرة من الأرمن والموارنة [(١)] .

هناك أربع قضايا خلافية بين تركيا وبين اليونان، إلى جانب القضية القبرصية، وبيانها كالآتي:

١- الوجود العسكري اليوناني في بعض جزر بحر إيجة الشرقية

ترى اليونان أن الوجود العسكري في جزر بحر إيجة الشرقية حق شرعي لها في إطار الدفاع عن أراضيها، في حين تعده تركيا تهديداً لأمنها القومي،نظرا لقر ب تلك الجزر من الساحل التركي .

---

(١) أحمد جاسم ابراهيم حميد ، القضية القبرصية والصراع التركي – اليوناني في ظل الموقف الدولي١٩٦٠ة–١٩٩٤ (دراسة تاريخية) ، جامعة بابل ،مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ،المجلد ٦/ العدد ١ ، ص٨١.

٢- السيطرة على المجال الجوي

تتهم تركيا اليونان باستغلال الاتفاق الثنائي المبرم بينهما في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين،والذي عهد فيه لليونان بتولي المسؤولية التقنية للسيطرة على المجال الجوي في بحر إيجه وإدعاء اليونان بأن بلوغ المجال الجوي التركي (عشرة أميال)،يتعارض مع تعليمات منظمة الطيران المدني الدولية،ويهدف إلى حجب"مجال معلومات الطيران"عن اليونان بحجة السيادة التركية،وبدعوى الحق في ضبط الطائرات العسكرية الأجنبية.

٣- الجرف القاري

ترى تركيا أن إدعاءات اليونان بتجاوزها على الجرف القاري للجزر اليونانية أثناء العمليات التركية للتنقيب عن النفط في أماكن مختلفة من بحر إيجة،أمرا مبالغا فيه،ولا يتفق مع التحديد المتوازن و المتكافئ للجرف القاري لبحر إيجة،والذي له وضع متميز، ويقتضي حلا خاصاً به.

٤ – المياه الإقليمية

ترى تركيا أن مد اليونان حدود مياهها الإقليمية وراء حدودها الحالية البالغة(٦) أميال إلى (١٢)ميلا بحريا في بحر إيجة، يرقى إلى مستوى التهديد،وسوف يترتب عليه نتائج خطيرة تأثر على فاعلية القدرات الدفاعية،والاقتصادية،والتجارية التركية [١].

الأزمة في أوجها :

بعد زيارة " جو كلارك " المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة " نيقوسيا ، أثينا وأنقرة" للبحث في أزمة الجزيرة المقسمة وذلك بهدف إستئناف المفاوضات بين الأطراف المعنية ، وفي ١٧ شباط ١٩٩٣ تم إستئناف المفاوضات بين زعيمي القبارصة بعد أن كان

---

(١) قاسيلي عبد القادر ، الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط ، د مط ، ص٨٩-٩٠.

" دنكتاش قد إنسحب من المفاوضات ، ونتيجة لعقم هذه المفاوضات أعلن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في قبرص أن الأمم المتحدة تنذر الجاليتين شهرا واحدا للتوصل إلى إتفاق لكن ذلك لم يلقى أي صدى من قبل الجاليتين وخاصة القبرصية التركية ومنه أعلن الأمين العام للأمم المتحدة " بطرس غالي " في ١ حزيران ١٩٩٤ بسحب القوات الدولية من الجزيرة بالإضافة إلى تطبيق إجراءات قسرية لإجبار القبارصة على القبول بتسوية سلمية للمشكلة وقد حُمِّل القبارصة الأتراك مسؤولية فشل المفاوضات ودعا المجتمع الدولي إلى ممارسة ضغوط على الجانب التركي . ففي أواخر تموز ١٩٩٤ تمت الموافقة من طرف مجلس الأمن على قرار طلب بموجبه من الأمين العام " بطرس غالي " وضع تصور بشأن سبل حل المشكلة القبرصية ، وهنا إنتقدت تركيا القرار كما إتهم زعيم القبارصة الأتراك " رؤوف دنكطاش " الولايات المتحدة وأوربا بإنحيازهما إلى الجانب اليوناني وعلى إثر هذه الأحداث تعقدت الأمور وأصبح حل المشكلة أصعب بكثير من قبل ، ففي ٢٩ اب ١٩٩٤ وصلت الأزمة بإتخاذ برلمان " جمهورية شمالي قبرص التركية " قرار تخلي القبارصة الأتراك عن فكرة إتحاد كونفد را لي مع الشطر الجنوبي اليوناني من الجزيرة التي إقترحتها الأمم المتحدة ، بعد قرار البرلمان على إختيار تعزيز روابط القبارصة الأتراك الإقتصادية والدفاعية مع تركيا على غرار الروابط بين القبارصة اليونانيين واليونان ، وجاء هذا القرار في ضوء الحظر الذي فرضته محكمة العدل الأوربية على دخول البضائع القبرصية التركية إلى الإتحاد الأوربي ، في وقت تتجه فيه الجمهورية القبرصية اليونانية إلى الحصول على عضوية كاملة في الإتحاد الأوربي [(١)] .

إنقضى عام ١٩٩٥ ولم يتوصل الزعيمان "كليريدس ودنكتاش " إلى إتفاق رغم الجهود الدولية ومشاريع الحلول المقدمة ، كما قد أستأنفت المفاوضات من جديد في ١٩٩٦ولكنها لم تحقق نتائج تذكر كما عاد الرئيسان وإجتمعا في نيقوسيا العاصمة يوم

---

(١) مريم عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص٨١-٨٢.

٢٨ تموز ١٩٩٧ لمناقشة المسائل الإنسانية. هنا حققا الرئيسان إختراقا في المفاوضات بإتفاقهما على تبادل المعلومات حول المفقودين تواصلت المفاوضات بشأن قبرص ، لكن أنقرة أضحت ترغب في إندماج جزئي للشطر الشمالي لقبرص مع تركيا ، لكن المفاوضات أستأنفت برعاية الأمم المتحدة واستمرت إلى١٦ اب١٩٩٧ وكانت متعثرة وإنتهت بالفشل . وفي ١٩ ايلول ١٩٩٧ أعلن رئيس وزراء تركيا " مسعود يلماظ " أن حكومته كلفت الجيش بإتخاذ إجراءات عسكرية إضافية لمواجهة نشر الصواريخ الروسية في الجزيرة في ١٤ كانون الاول ١٩٩٧ بغضب على تردد الإتحاد الأوربي في منحها عضويته وقراره لمنح العضوية لقبرص ، حيث قال رئيس وز راءها " يلماظ " أن بلاده ستواصل على ضم الشطر الشمالي لها.كما أكد سليمان ديميريل في ٢٥ تموز ١٩٩٨ ، بعد زيارته للقطاع التركي في قبرص مهددا في خطاب أمام البرلمان القبرصي التركي من أن " قبرص لن تتحول إلى كريت جديدة " .وفي عام ١٩٩٩ أصبحت المسألة القبرصية حاضرة في المحافل الدولية وتقرر إستئناف المباحثات لإعادة توحيد الجزيرة بين عامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠م [١]

(١) المصدر نفسه ، ص٨٤،٨٣،٨٢.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة نؤكد مرة اخرى اهمية دراسة التاريخ التركي للباحثين والمهتمين بالشأن التركي ، وهذه الدراسة موجزة عن تاريخ تركيا في القرن العشرين ١٩٢٣ – ٢٠٠٠، اي موجز وافي عن تاريخ تركيا السياسي والاقتصادي ، ولمن يريد البحث العلمي بشكل مفصل فمصادر التاريخ التركي وبمختلف اللغات موجودة في متناول اليد ، ومنها ما ذكرناه في قائمة المصادر .

يبدو واضحا لقارئ التاريخ التركي ان الاتراك شعب حي ، يتجدد مع تطور الشعوب العالمية ويتفاعل معها ، فأستطاع تحويل خسائره المتلاحقة في العصر العثماني، الى انتصارات في كل جوانب الحياة، بدأ من عهد اتاتورك ومن خلفاؤه حتى عهد رجب طيب اردوغان ، لذا لزاما علينا نحن العراقيين ان نستفيد من تجارب الجيران ومنهم الاتراك ، في البناء الاقتصادي والاجتماعي .

التطور الصناعي وبناء المؤسسة العسكرية اهم سمات تاريخ تركيا في القرن العشرين، وهما ركنان اساسيان لإستقرار الدول وتقدمها. وعدت تركيا في نهاية القرن الماضي من بين الدول الستة عشر عالميا والمتقدمة اقتصاديا، وهذا حصل بفضل التخطيط السياسي والاقتصادي الصحيح للحكومات المتعاقبة في تركيا .

من الملاحظات المهمة التي تسجل على تطور النظام السياسي في تركيا وتفاعله مع التطورات العالمية ، ان الموسسة العسكرية أدت دورا كبيرا في الحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي التركي ، وعلى المبادئ الاتاتوركية ، وعلى العلاقات المتينة مع الدول الغربية ، فلم تدخل تركيا حربا طيلة ثمانين عاما – بعد الحرب العالمية الأولى – ، فكانت البلاد مستقرة رغم الازمات الاقتصادية ، وكانت علاقاتها متوازنة مع دول العالمين الغربي والشرقي.

لعل تطور العلاقات العراقية – التركية تأتي من خلال فهم مشترك لأهمية ذلك يعيه سياسي البلدين وشعبيهما ، وهذا التطور الايجابي لا يمكن ان يتم بدون دراسة تاريخية معمقة للبلدين وتحليل الاخطاء التاريخية ورسم خطط للمستقبل يعبر عن مصالح البلدين المشتركة . نأمل في المستقبل تكون العلاقات بين البلدين متميزة بشكل كبير لعدة اعتبارات منها تاريخي وأخرى تتعلق بالمصالح المشتركة .

مما اتأمله لسياسيينا وممن هم على سدة الحكم في العراق ان يستفيدوا من التجربة التركية ، تجربتها في الاقتصاد او في النظام السياسي او في بناء النسيج الاجتماعي ، يقينا انها تجربة غنية وملائمة لبلدنا وممكن ان تنقل البلاد من حال الى حال افضل .

نرجو ان نكون قد وفقنا في هذه الدراسة الموجزة ليستفيد منها طلبتنا الأعزاء وباحثينا الكرام ، ومن الله التوفيق .

المصادر

أولا : الوثائق غير المنشورة

١. د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٧٢٢ / ٣١١، تقرير سري ومستعجل من المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية لشهر تشرين الثاني عام ١٩٤٠ ، الوثيقة رقم ١٩

٢. تقرير القنصلية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٤٠ المرقم ٩٥/٧/١ ، د.ك.و ، رقم التصنيف ٣١١/٧٢١ ، رقم الوثيقة ١٦ ، ص٤٨

٣. ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف ٢٤/٣، تقرير عام للمفوضية العراقية انقرة ، رقم ٦٣٩ في ايار ١٩٣٣.

ثانيا : الكتب العربية والمعربة

- ابراهيم الداقوقي ، الاحزاب السياسية والاتجاهات السياسية في تركيا الحديثة ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٤ .
- --------- ، العلاقات العربية التركية ، دار الاعلمي للمطبوعات ، ١٩٩٥.
- --------- ، فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركي ، بغداد ، ١٩٨٧ .
- ابراهيم خليل احمد ، الاحزاب السياسية في تركيا ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- ابراهيم خليل احمد و خليل علي مراد ، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، الموصل ، ١٩٩٢ .
- ابراهيم خليل احمد واخرون ، تركيا المعاصرة ، مديرية دار الكتب والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ .

- ابراهيم زرقانة ، تركيا ، مطبعة يوسف ، القاهرة ، د ت .
- ابراهيم شريف ، الشرق الاوسط ، بغداد ، وزارة الثقافة والارشاد ، ١٩٦٥ .
- احمد جاسم إبراهيم الشمري ، تركيا والمشرق العربي ١٩٦٧- ١٩٧٩ قراءة في البراغماتية وتداعياتها الاقليمية ، دار ليندا للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ج١ ، ٢٠١٨ .
- احمد عبد الرحيم مصطفى ، في اصول التاريخ العثماني ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- احمد عبد العزيز محمود ، تركيا في القرن العشرين ، جامعة صلاح الدين ، كلية الاداب ، ٢٠١٢ .
- احمد عبد القادر الجمال ، من مشكلات الشرق الاوسط ، مطبعة الانجلو المصريه ، مصر ،١٩٥٥ .
- احمد فهد الشوايكه ، حركة الجامعة الاسلامية ، الزرقاء ، ١٩٨٤ .
- احمد نوري النعيمي ، الحركات الاسلامية في تركيا حاضرها ومستقبلها: دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا ، د مط .
- -------- ، الحياة السياسية في تركيا الحديثة (١٩١٩-١٩٣٨) ، بغداد ، ١٩٩٠ .
- -------- ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٥ .
- --------- ، العلاقات التركية – الروسية ، دراسة في الصراع والتعاون ، ط١، زهران ،عمان ، ٢٠١١ .
- --------- ، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل ، ط١، دار زهران ، عمان، ٢٠١٠ .

- ---------- ، النظام السياسي في تركيا ، مط دار زهران ، عمان ، ٢٠١١ .
- ---------- ، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني ، مط دار الجنان ، السودان ، ٢٠١١ .
- ---------- ، تركيا و حلف شمال الاطلسي ، عمان ، ١٩٨١ .
- ---------- ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا (١٩٤٥ – ١٩٨٠) ، بغداد ١٩٨٩ .
- اريك زوركر ، تاريخ تركيا الحديث ، ترجمة عبد اللطيف الحارس ، ط١، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠١٣ .
- اكمل الدين احسان اوغلو واخرون ، العلاقات العربية التركية من منظور تركي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- اموري . د . رينكور ، القياصرة القادمون ، ترجمة احمد نجيب هاشم ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ .
- امين محمد سعيد وكريم خليل ثابت ، سيرة مصطفى كمال ، القاهرة ، ١٩٢٢ .
- انجيل راباسا واف و ستيفن لارابي ، ظهور الاسلام السياسي في تركيا ، ترجمة ابراهيم عوض ، ط١، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ، د ت .
- اندرو فنكل و نوكهت سيرمان ، تركيا المجتمع والدولة ، ترجمة حمدي حميد الدوري ، ط١، دار الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢ .
- اندرو مانجو ، اتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة ، ترجمة عمر سعد الايوبي ، ط١، دار الثقافة والسياحة كلمة ، ابو ظبي ، ٢٠١٨ .
- ايمان دني ، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، ٢٠١٤م .

- باسل نيكيتين ، الاكراد ، ترجمة لويس ماستيون ، دار الروائع ، بيروت ، ١٩٥٨ .
- برناردر لويس ، ظهور تركيا الحديثة ، ترجمة قاسم عبدة وسامية محمد ، ط١، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٦ .
- بيار مصطفى سيف الدين ، السياسة البريطانية تجاه تركيا واثرها في كردستان ١٩٢٣-١٩٢٦، اربيل ، ٢٠٠٤ .
- ت . كويلرينج ، الشرق الادنى مجتمعه وثقافته ، تعريب عبد الرحمن ايوب ، بيروت ، د . ت .
- تركز السكان ، حزب السياسة الوطني في تركيا في كتاب الاسلام ، السياسة في الشرق الاوسط الحديث ، بغداد ، ١٩٨٤ .
- تشارلس اورليتش ، الحرب الباردة وما بعدها ، ترجمة فاضل زكي محمد ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٦ .
- توماس اي برايون و العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الاوسط ١٧٨٤ — ١٩٧٥ ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، د . ت .
- جلال عبد الله معوض ، تركيا ازمة الهوية من سقوط الخلافة الى الترشيح لعضوية الاتحاد الاوربي ، د مط .
- جمال الدين فالح الكيلاني و زياد حمد الصميدعي ، بديع الزمان سعيد النورسي قرائة جديدة في فكره المستنير ، ط١ ، دار الزنبقة ، القاهرة ، ٢٠١٤ .
- جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر الخياط ،ج١ ، مكتبة دار المتنبي ، بغداد ، ١٩٦٤ .
- حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٢ .

- حسام النايف ، لواء اسكندرونة حكاية وطن سلب عنوة ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٣ .
- حسام علي داود واخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى ، الأردن ، ٢٠٠٢ .
- حميد بوز رسلان ، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة : حسين عمر ، ط٢ ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ٢٠١٠ .
- حنا عزو بهنان ، العلاقات التركية السوفيتية ١٩٥٣-١٩٨٠ ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل .، ٢٠٠٩ .
- -------- ، تركيا والاتحاد السوفيتي دراسة تاريخية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، د ت .
- خضير البديري ، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا ، شركة المعارف للمطبوعات ، بيروت ، ط٢، ٢٠١٥ .
- خليل ابراهيم الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية ، مطبعة الراية ، بغداد ، ١٩٩٠ .
- خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجيه ، مط اتحاد الكتاب العرب ، د . م ، ١٩٩٩ .
- خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الواحد والعشرين ، دار الجليل للنشر، عمان ، ١٩٩٦ .
- دولت صادق واخرون ، الجغرافية السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

- ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث ، ترجمة راج آل محمد ، بيروت ، دار الفارابي ، ٢٠٠٤ .
- رشيد رضا واخرون ، الدولة والخلافة في الخطاب العربي ايام الثورة الكمالية في تركيا ، تقديم وجيه كوثراني، ط١، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٦.
- رضا هلال ، السيف والهلال تركيا من اناتورك الى اريكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والسلام السياسي ، ط١، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٩.
- رعد عبد الجليل مصطفى، العنف السياسي في تركيا دارسة في الاسباب والمظاهر، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، سلسلة الدراسات التركية، رقم ٣، السنة بلا.
- رواء زكي يونس الطويل ، الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠١٠ .
- رواء زكي يونس الطويل ووصال نجيب العزاوي ، السياسة العامة في تركيا ، الركيزة الاقتصادية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤.
- روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية١٩٤١- ١٩٧٣ ، ترجمة علي حسين فياض، وعبد المجيد حميد جودي ، البصرة ، ١٩٨٤ .
- روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في العالم ، ترجمة حسن صعب ، بيروت ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، ١٩٦١ .
- سعاد حسن جواد ، تركيا سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، مط: دار دجلة ، بغداد ، ٢٠٠٩.
- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل للطباعة والنشر، بيروت ، د ت .

- سليم الصويص ، اتاتورك منقد تركيا وباني نهضتها الحديثة ، عمان ، مطبعة شنلر ، د . ت .
- سليمان المدني ، تركيا اليهودية ، دار الأنوار، دمشق ، ١٩٩٨ .
- سيار الجميل ، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٩٧ .
- صبحي كاظم توفيق ، المعاهدة البريطانية — الفرنسية — التركية ، التحالف البلقاني في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية المعتمدة لدى تركيا ١٩٣٦ — ١٩٥٧ ، السلسة الوثائقية ، بيت الحكمة ، العدد (٧) ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- --------- ، الميثاق البلقاني ومعاهدة مونترو في وثائق الممثليات العراقية في تركيا ١٩٣٠ — ١٩٥٧ .
- ضابط تركي سابق ، ترجمة عبد اله عبد الرحمن ، الرجل الصنم ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- طارق عبد الجليل السيد ، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة (دراسة في الفكر والممارسة)، ط١، مط اجواء الشرق ، القاهرة ، ٢٠٠١.
- ---------- ، العسكر والدستور في تركيا ، ط٢، دار النهضة ، مصر، ٢٠١٣.
- طالب مشتاق ، مذكرات سفير عراقي في تركيا ١٩٥٨- ١٩٦٥، ط ١، بيروت ، ١٩٦٩.
- عبد شاكر الطائي ، النظرية العامة للمضائق مع دراسة تطبيقية على مضيق تيران وباب المندب ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- عبد الجبار قادر غفور ، الديانة والطرق الصوفية ، في كتاب ابراهيم خليل احمد واخرون ، تركيا المعاصرة ، الموصل ، ١٩٨٧ .

- ----------- ، تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨ -١٩٨٠ ، الموصل ، ١٩٨٨.
- عبد الرحمن قاسملو ، كردستان والاكراد دراسة سياسية واقتصادية ، بيروت ، ١٩٧٠ .
- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٧ ، ط ٤، بيروت ، ١٩٧٤ .
- عبد الزهرة شلش العتابي ، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- عبد العزيز محمد عوض الله ، الحياة الحزبية في تركيا ، مركز الدراسات التركية ، القاهرة، د ت .
- عبد القديم زلوم ، كيف هدمت الخلافة ، ط٣ ، دار الامة للطبع والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٠ .
- عبد الكريم كاظم عجيل ، العلاقات التركية – الإسرائيلية في ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، ٢٠١٥ .
- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٩ .
- عبد الوهاب بكر ، تركيا والصراع العربي الاسرائيلي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بيروت ، ١٩٩١.
- عبدالله شاكر الطائي ، النظرية العامة للمضائق مع دراسة تطبيقية على مضائق تيران وباب المندب ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- عقيل سعيد محوض ، سوريا وتركيا- الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، دار القلم ، بيروت ، ٢٠١١.
- على مولا، الموسوعة العربية الميسرة ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ج٣، ط١ ، ٢٠١٠.
- علي قره عثمان اوغلو ، سياسة تركيا الامنية التواصل والتحول ، ترجمة صلاح سليم علي ، مركز الدراسات الاقليمية ، د.ت .

- علي محافظة ، تركيا بين الكمالية و الاردوغانية ١٩١٩-٢٠١٤ ، ط٣، المؤسسة العربية للدراسات ، ٢٠١٤.
- عماد احمد الجواهري ، النظام السياسي التركي ، في ابراهيم خليل احمد واخرون ، تركيا المعاصرة ، الموصل ، ١٩٨٨ .
- عمر الحضرمي ، العلاقات العربية التركية ' تاريخها وواقعها ونظرة في مستقبلها ، دار جديد للنشر والتوزيع ، ط١،، بيروت ، ٢٠١٠ .
- غازي فيصل (ترجمة) ، تركيا والدول العربية في الشرق الاوسط ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، بغداد ، ١٩٨٥ .
- فاضل حسين ، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية البريطانية – العراقية – التركية وفي الراي العام ، بغداد ، ١٩٦٧ .
- فاضل زكي محمد ، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي ، بغداد ، ١٩٦٨
- فريد صلاح الهاشمي ، تركيا في ضوء الحقائق ، ط١ ، دار العبر، اسطنبول ، ٢٠١٤ .
- فلاديمير ايفانوفتش دانيلوف ، الصراع السياسي في تركيا ، د مط .
- فؤاد القصاص ، امريكا والغزو الفكري لمنطقة الشرق الاوسط ، بيروت ، دار الجيب ، ١٩٦٩ .
- فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حمد الدوري ، بغداد ، بيت الحكمة ٢٠٠٠ .
- فيليب رونيس ، تركيا والشرق الأوسط ، تر ميخائيل نجم فوزي ، دار قرطبة ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- قبس ناطق محمد ، سياسة تركيا الاقليمية وانعكاساتها على دول الجوار ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٣ .

- كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي ، مبادئ علم الاقتصاد ، بغداد ، ٢٠١٣ .
- كريم مطر حمزة الزبيدي ، دراسات في تاريخ تركيا الحديث ، بيروت ، دار العلوم العربية ، ٢٠١٥ .
- ------------ ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، ط١، دار الرضوان ، عمان ،٢٠١٢ .
- ------------ ، موجز تاريخ تركيا الحديث، ط١، دار الرياحين، بابل ، ٢٠١٧ .
- كمال المنوفي ، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية ، القاهرة ، ١٩٧٦.
- لطفي عبد العظيم ، الأحزاب السياسية التركية ، عمان ، ١٩٩٩.
- لوسيل دبليو بيفسنر، أزمة السياسة التركية ١٩٥٠ - ١٩٨٤ م، ترجمة : حسن نعمة سعدون ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، د.ت.
- لويس الحاج ، مشكلة المضايق والعلاقات الروسية التركية ، منشورات دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٤٧ .
- مجموعة باحثين سوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: هاشم صالح التكريتي ، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية ، ٢٠٠٧ م.
- محمد حرب عبد الحميد ، المعالم الرئيسية للاسس التاريخية والفكرية لحركة حزب السلامة (الخلاص) في تركيا ، في مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ندوة اتجاهات الفكر الاسلامي المعاصر ، البحرين ٢٢ — ٢٥ شباط ١٩٨٥ ، الرياض ، ١٩٨٧ .
- محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم ، دار جوه ، بيروت ، ٢٠١٣ .

- محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٧١.
- محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة ، مطبعة الكشاف ، بيروت ، ١٩٤٦ .
- محمد محمد توفيق ، كمال اتاتورك ، منشورات دار الهلال ، القاهرة ،١٩٣٦ .
- محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول وقلق الهوية وصراع الخيارات ، مط رياض الريس ، لندن، بيروت ، ١٩٩٧.
- -------- ، تركيا الجمهورية الحائرة ، ط١، مركز الدراسات الستراتيجية ، بيروت ، ١٩٩٨ .
- محمود أنور ، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٩٨ .
- محمود شاكر ، التاريخ الاسلامي والتاريخ المعاصر ، تركيا ، المكتب الاسلامي ، بيروت ، ط٨ ، ١٩٩٦ .
- محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (العراق – سوريا) ١٩٨٠-١٩٩٣ ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢ .
- مرعش حلو ، الاسلام والسياسة في تركيا ماضيا وحاضرا و مستقبلا ، مركز الدراسات الارمنية ، بيروت ، د ت .
- مصطفى الزين ، اتاتورك وخلفاؤه ، دار الحكمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- -------- ، ذئب الاناضول ، رياض الدين للكتب والنشر ، لندن ، ط١، ١٩٩١ .
- ------- ، اتاتورك وخلفاؤه ، دار الحكمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ .

- مصطفى محمد الطحان ، تركيا التي غرقت من السلطان ..... الى نجم الدين اريكان (١٨٤٢ – ٢٠٠٦) ط١ ،٢٠٠٧
- مصطفى محمد صلاح ، تركيا المتحولة من اتاتورك الى اوردغان ، المركز الديمقراطي العربي ، بيروت ، ٢٠١٧ .
- منال الصالح ، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩-١٩٩٧ ، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ،٢٠١٢ .
- منصور عبد الحليم ، تركيا من الخلافة الى الحداثة ، ط١، دار الكتاب العربي ، القاهرة ،٢٠١٣ .
- منهل الهام عبد ال عقراوي واخرون ، العلاقات التركية –الايرانية (١٩٢٣-٢٠٠٣) دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية ، ط١، دار غيداء ، عمان ، ٢٠١٤ .
- ميخائيل جونز ، الاكراد ومستقبل تركيا ، ترجمة سعاد محمد ابراهيم ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، أربيل ، ٢٠٠٧ .
- ميشال نوفل ، عودة تركيا الى الشرق ، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠.
- نبيل حيدري ، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، صبرا للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٦.
- نديم البتكين ، تركيا بوابة استراتيجية للإمبريالية العالمية ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- نهى عبد الكريم فرحان ، الاقتصاد التركي ، معهد الدراسات الاسيوية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٥ .
- نوبار هوفسبيار ومجموعة باحثين، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٥.

- نوري عبد الحميد العاني ، السياسة الاقتصادية في تركيا بين مناهج الاحزاب الوطنية والضغوط الاجنبية ١٩٤٥ — ١٩٦٠ ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، د ت .
- هـ . س . ارمسترونج ، الذئب الاغبر، ترجمة ونشر دار الهلال ، القاهرة ، ٢٠١٥ .
- هدى نبيل كاظم ، السياسة الخارجية الامريكية حيال تركيا ، استمرار التحالف ام تحول نحو الشراكة ، دار امجد للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية ، ٢٠١٥ .
- هلال رضا ، السيف والهلال تركيا من اناتورك الى اريكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي،ط٢، دار الشروق بيروت ، ١٩٩٩.
- هوبرتس لوينتين ، حلف شمال الاطلسي والدفاع عن الغرب ، ترجمة محمد طلعت حسن ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، د.ت .
- وديع ابو زيدون ، تاريخ الامبراطورية العثمانية من تأسيس الى السقوط ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣ .
- وصال نجيب العزاوي ، تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد ، مط الدار الجامعية ، بغداد ، ٢٠٠٢.
- --------، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (١٩٦٠-١٩٨٠)، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٥.
- وليد بيطار ، القانون الدولي العام ، مجد المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
- وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦ .

- ياسر احمد حسن ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، تركياالبحث عن المستقبل ، د .ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية

- امين عباس نذير ، العلاقات التركية – الامريكية ١٩٣٩-١٩٤٥ دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٣ .
- انس يونس عبد ، سياسة تركيا الخارجية اتجاة دول اوربا الغربية ١٩٥٠-١٩٦٠ (دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير ، جامعة بابل ، كلية التربية ، ٢٠٠٥ .
- ايمان معيزي وياسمينة ملاح، التطورات السياسة والعسكرية في تركيا ١٩٢٤-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي ، كلية العلوم الانسانية الاجتماعية ، ٢٠١٦.
- جاسم محمد شطب ، التطورات السياسية والاقتصادية الداخلية في تركيا ١٩٢٣-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .
- حسن علي خضير العبيدي ، السياسة التركية تجاه اليونان (١٩٣٥-١٩٧٤) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٢ .
- حنا عزو بهنان ، العلاقات البريطانية – التركية ١٩٣٦ – ١٩٣٩ ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ .
- حيدر عادل كاظم ، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية ١٩٨٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٩ .
- خالد عبد الوهاب عبد الرزاق ، موقف الاحزاب السياسيه التركيه من القضايا العربيه ١٩٤٥-١٩٧٤ ، اطروحة دكتوراه مقدمه الى مجلس كلية التربيه ، الجامعه المستنصريه ،٢٠٠٨ .

- خليل ابراهيم محمود ، السياسة الخارجية التركية ازاء للشرق الاوسط لمدة الواقعة من ١٩٤٥ — ١٩٩١ ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .
- رواء زكي يونس، اثر السياسات الاقتصادية الزراعية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة من ١٩٨٠–١٩٩٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٩.
- سجا محسن محمد ، الاسس الفكرية لحزب الشعب الجمهوري واثرها في الحياة السياسية التركية المعاصرة ، (١٩٢٣–١٩٣٨) ،رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٤ .
- سحر صادق جابر ، السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي، ١٩٥٨ — ١٩٧٣م، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد.
- سحر عباس خضير، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاة تركيا ١٩١٧–١٩٢٣، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، ٢٠٠٢.
- سعاد حسن جواد، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩–١٩٣٣، اطروحه دكتوراة ، جامعة بغداد كلية الاداب ، ١٩٨٩
- سعد ارزيج ايدام سعيد ، العلاقات التركية — الايرانية ١٩٧٩–٢٠٠٦ الواقع والمستقبل ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨.
- شكر محمود النداوي ، الوجود الامريكي — السوفيتي في البحر المتوسط (الواقع — المستقبل) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ .

- طلال يونس احمد الجليلي ، التيار الاسلامي في الحياة السياسية التركية ١٩٤٥-١٩٨٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ١٩٩٩.
- عصام كاظم عبد الرضا ، انتفاضة ١٩٥٢ في تركيا وانعاكاستها على قضية الموصل ، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠١١.
- عطارد عبد الامير حوشان ، السياسة الداخلية لحكومة الحزب الديمقراطي في تركيا ١٩٥٠-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة البصرة ، ٢٠١٣.
- علاء جاسب عجيل، سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق في عهد توركت أزال، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٥.
- علاء طه ياسين النعيمي ، عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا ١٨٨٤-١٩٧٣، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ .
- علجية دوبة ، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خيضر ، ٢٠١٦ .
- علي إسماعيل زيدان الجبوري ، الحياة النيابية في تركيا ومراحل تطورها ١٩٨٣-١٩٩٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٧ .
- علي حمزة عباس عثمان الصوفي، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، رسالة ماجستير، جامعة الموصل ، كلية الاداب ، ٢٠٠٤.
- فاضل كاظم حسين ، الاحزاب السياسية في تركيا ، دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية (١٩٧٠ — ١٩٨٠م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ .

- فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، دور كنعان ايفرين السياسي والعسكري في تركيا (١٩٨٠-١٩٨٩) ، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات ، جامعة البصرة ، ٢٠١٥ .
- فوزية صابر محمد ، التطورات السياسية الداخلية في إيران١٩٥١ - ١٩٦٣ ، اطروحه دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة بغداد ، ١٩٩٣.
- قاسم خلف عاصي الجميلي ، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية ١٩٢٣ - ١٩٨٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الادب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ .
- قيس اسعد شاكر حميدي ، فوزي جقماق ودورة العسكري والسياسي في تركيا ١٨٩٦-١٩٥٠ ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة سامراء ، ٢٠١٥ .
- كاهنة شاطري ، علاقة تركيا كقوة إقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط في المحددات ، الأهداف ، الافاق من ٢٠٠٣-٢٠١٣، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولو معمري ، ليبيا .
- لقاء جمعة عبد الحسن جبار الطائي ، العلاقات التركية – الامريكية في عهد كمال اتاتورك (١٩٢٣-١٩٣٨) ، اطروحة دكتورا ه ، كلية تربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ .
- لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية – الامريكية (١٩٧٥ – ١٩٩١) دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٤ .
- محسن حمزة العبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩.
- محمد صادق جميل الحمداني ، المشكلة القبرصية دراسة جيولوجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ .

- محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، سياسة تركيا الخارجيه مع دول الجوار العربي (سوريا والعراق) ١٩٨٠-١٩٩٣ ، رسالة ماجستير غير منشوره مقدمة الى مجلس معهد الدراسات القوميه _ الجامعه المستنصريه ، ٢٠٠٢ .
- مريم عبد الرزاق ، الصراع التركي – اليوناني على جزيرة قبرص ١٩٦٣-٢٠٠٤ ، مذكرة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خضير – بسكرة- ، ٢٠١٦ .
- ميثاق خير الله جلود منصور القره غولي ، العلاقات الخليجية – التركية ١٩٧٣-١٩٩٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل.
- نبيل محمد سليم ، تطور العلاقات التركية- الاميركية ، اطروحة دكتواره غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،١٩٩٧.
- نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع ، العلاقات التركية – الامريكيه خلال الحزب الديمقراطي ١٩٥٠-١٩٦٠ ، رسالة ماجستير غير منشوره مقدمة الى مجلس كلية التربيه للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .
- نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، التطورات السياسيه الداخليه في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠ دراسة تاريخيه ، اطروحة دكتوراه مقدمه الى مجلس كلية التربيه ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ .
- نور اقجو ، الانقلابات العسكرية في تركيا ١٩٦٠ -١٩٨٠ الأسباب والنتائج ، مذكرة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١٧.
- هاشم محمد الزيباري، الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الأوربي واثره على النمو الاقتصادي ١٩٨٠-٢٠٠٤، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦.

- هبه فلاح يحيى الربيعي ، المضائق التركيه في استراتيجية دول الحلفاء ١٩٢٣ – ١٩٤٥، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربيه للعلوم الانسانيه ، جامعة بابل ، ٢٠١٤ .
- هزير حسن شالوخ العنبكي، التطورات الدستورية في تركيا واثرها في السياسة الداخلية (١٩٣٧-١٩٨٣) ، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) مقدمة الى كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠١٢.
- وصال نجيب العزاوي ، المؤسسة العسكرية التركية:دراسة في الدور السياسي ١٩٦٠-١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٨٨ .
- ياسر عدنان عليوي ، جلال يايار ودوره السياسي والاقتصادي في تركيا ١٨٨٣-١٩٦٠، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية ، جامعة سامراء ، ٢٠١٣.

رابعا : الكتب الانكليزية

- Ankara ، ١٩٦١،p.p 178-179 Mustafa kemal Ataturk ، broadcasting and tourism ،Gazi Tuekish ministry of press
- Bernard Lewis ،op. cit ،p249.
- G.L lewis ،turkey ،London1955،P56.
- Gonlubol ،Atatuks Foreign policy and principles in turhan Fevzioglu ،Ataturks way ،Astanbul ، ١٩٨٧،pp 289-290 .
- H.Bshorabi،Government and politics of the middle East in the twentieth coutury ،u.s.a 1962،P37
- James P Piscatori ،Islam in the Political Process ،Cambridge university press ، ١٩٨٣ ،pp .139-1 .

- John . M . p Parker 8 chares Smith ،Modern Turkey ،London
1942،pp 136-139 .
- John .A. Denovo ،American interests and politics in the middle
East 1900١٣٩، . Minneapolis ،١٩٦٣ ،p 424 .
- Lewis ،the Emergente of modevn turkey ،London ،١٩٦١ ،p.242
Bernard
- lord Everley K the Turkish Empike- Its growth and decay ،
lahor-
- Mistafa K ammal Ataturk ،Asbch ،ministry of Education printing
plant ،Istanbul ،p.1
- Stanford .j. Ahaw and Ele kural shaw , shistory of ottoman
Empireand modern Turkey , v10 ,11, cambirdg , 1977
- W.B. Fis her , Turkey in the midlle East and noeth Afhca , 198
London , 1980

خامسا : البحوث والدراسات

- إبراهيم خليل العلاف وميثاق خير الله جلود ، العلاقات الخليجية – التركية ١٩٧٣-١٩٩٠ ، مركز الدراسات الإقليمية ، العدد الخامس ، جامعة الموصل ، د ت .
- احمد جاسم ابارهيم الشمري القضية– القبرصية... والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف ١٩٩٤-١٩٦٠ الدولي، مجلة مركز بابل للدارسات الانسانية، جامعة بابل، المجلد الاول، العدد الاول في كانون الثاني ،٢٠١٨،
- أحمد خليل الضبع ، الاقتصاد التركي مسيرة محفوفة بالمخاطر، السياسة الدولية ، العدد ١٣١- ١٩٩٨ م

- احمد نوري النعيمي ، الدور السياسي للاحزاب الإسلامية في تركيا ، مجلة العلوم السياسية ، العدد٣٨، العراق ، ٢٠٠٩.
- احمد يونس زويد الجشعمي واحمد جاسم إبراهيم الشمري ، تطور العلاقات الامريكية – التركية للمدة من ١٩٤٧-١٩٩١ دراسة تاريخية ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، ٢٠١٨ ، المجلد الثامن ، العدد الثاني .
- ثامر كامل محمد ، نبيل محمد سليم ،العلاقات التركية –الأمريكية والشرق الأوسط في عالم مابعد الحرب الباردة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط٤ ، ٢٠٠٠ .
- جلال عبد الله معوّض ، الجديد في العلاقات العربية–التركية ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية، العدد٢٩، ١٩٩٨.
- جلال عبد الله معوض ، دور تركيا في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج الجوانب السياسية والأقتصادية ، شؤون عربية ، العدد٦٩ ،١٩٩٢ .
- حسون جاسم ، دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية ، مجلة السياسة الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، د ت .
- حسين السيد حسين ، معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية ١٩٧٩ واثرها على دور مصر الإقليمي ، مجلة دراسات تاريخية ، العددان ١١٧-١١٨ ، جامعة دمشق ، كانون الثاني – حزيران لعام ٢٠١٢ .
- حسين طلال مقلد ، تركيا والاتحاد الاوربي العضوية و الشركه ، مجلة جامعة دمشق ، مجلد ٢٦، العددالاول ،٢٠١٠ .
- حسين علي الساموك ، تركيا وسياستها ازاء الدول المتحاربة في الحرب العالمية الثانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٧) ، بيروت ، ايار ١٩٧٠ .

- حنا عزو بهنان ، تركيا والاتحاد السوفيتي ١٩٨٠-١٩٩٦ ، دراسة سياسية اقتصادية ، مركز الدراسات الإقليمية .
- خالد عبد الوهاب عبد الرزاق ، الصراع بين اليسار واليمين في تركيا وانعكاساتها على سياستها الخارجية ١٩٦٠ – ١٩٧١م مجلة كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، العدد ٧١ ، ٢٠١١م
- خالد فياض ، العلاقات التركية الاسترائيلية– من تشيللر الى اربكان ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، نيسان ١٩٩٨.
- خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٩٩.
- رواء زكي يونس ، الأمن القومي العربي :في ظل العلاقات التجارية —التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين ، مركز الدراسات التركية (الاقليمية حالياً)، الموصل ،٢٠٠٠.
- شاكر ضيدان جابر و محمود شاكر حميد ، الموقف البريطاني تجاه المطالب السوفيتيه بشأن المضائق التركيه في مؤتمر بوتسدام ، محور الدراسات التارخيه ، العدد ١٦ ، د. م.
- طارق احمد شيخو ، الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة من الريف الى المدينة في تركيا ١٩٥٠-١٩٨٠ (دراسة تاريخية) ، مجلة جامعة زاخو ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، د ت .
- عبد الجبار عبد مصطفى ، "سياسة تركيا الاقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني العراقي" في دراسات استراتيجية ، العراق والبيئة الاقليمية ، ع٥، بغداد ، ١٩٩٨ .
- عبد الجبار عبد مصطفى ، حزب الوطن الام النموذج والتطبيقات ١٩٨٣-١٩٨٩ ، بحث غير منشور مقدم الى مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل ، د ت .

- عبد الجبار قادر غفور ، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية ، دراسات تركيا (مجلة) ، مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، العدد (١) السنة الاولى ، الموصل ، كانون الثاني ١٩٩١ .
- عبد الملك خلف التميمي ، المياه العربية التحدي والاستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت ، ١٩٩٩م.
- عبد الوهاب عبد الستار القصاب (العميد البحري الركن) ، "تهديدات دول الجوار الاقليمي للامن القومي العربي – تركيا – دراسة حالة" ، اوراق عربية ، الجامعة المستنصرية ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، بغداد ، العدد ٢٨، ٢٠٠٠.
- عبد شاطر عبد الرحمن ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، مج٥، العدد ١٨ ، د ت .
- عصام نجم الشاوي ، الاطار التاريخي للعلاقات الامريكية – التركية حتى عام ١٩٧٥، دراسات تاريخية ، العدد السادس ، اذار ٢٠٠٩ .
- عقيل محفوظ ، العلاقات السورية التركية ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، كانون الثاني ، ٢٠١١ .
- على عبد الواحد حسون أحمد الصائع ، موقف دول ميثاق سعد آباد من الاحداث الاقليمية١٩٣٧ -١٩٤٥.
- علي احمد زوبع ، دراسة في الموقف الفرنسي تجاه محاولات تركيا لضم لواء الاسكندرونه وردود الفعل الوطنيه السورية ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانيه ، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، كركوك ، ٢٠١٢ .
- علي حسين باكير واخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، ط١، الدار العربية ،٢٠٠٩ .

- علي حمزة سليمان الحسناوي ، ظاهرة الانقلاب العسكري والاستيلاء على السلطة ١٩٦٠ ، مجلة كلية التربية ، جامعة كربلاء ، العدد الثالث ، المجلد الثامن.
- علي عبد الصادق ، ايران – تركيا والحرب الأمريكية على العراق ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، الامارات العربية المتحدة ،٢٠٠٣ .
- علي عبد الهادي الدليمي ، العلاقات الاقتصادية التركية – "الاسرائيلية" واثرها في الامن الاقتصادي العربي،مجلة الحكمة ،بيت الحكمة ،بغداد،العدد الخامس، د.ت.
- علي عبد الواحد حسون احمد الصائغ، حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الاقليمية والدولية من الانقلاب العسكري في عام ١٩٦٠، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية، مج٩ العدد٢، جامعة القادسية ، ٢٠١٠
- علي عبد عبد الواحد حسون احمد الصائغ ، تطور النظام السياسي الداخلي التركي عام ١٩٤٥ ، حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الاقليميه والدوليه من الانقلاب العسكري ١٩٦٠ ، المجلد ٩ ، العدد ٢ ، جامعة القادسيه ،٢٠١٠
- عماد احمد الجواهري ، المبادئ الاتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا ١٩٢٣ -١٩٦٠ ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، العدد ٨-١٢ ، ١٩٨٢.
- فاروق توفيق إبراهيم ، العلاقات التجارية النفطية التركية الإيرانية ، ١٩٧٠ – ١٩٨٠ بحث مقدم الى المؤتمر الاول لمركز الدراسات التركية الأول ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩.
- فاضل كاظم حسين ، الاسلام والعلمانية في تركيا دراسة في نشأة الاسلام السياسي وتجربته السياسية حتى انقلاب ١٩٨٠، مجلة ديالى، العدد ٥١ ، بعقوبة ، ٢٠١١
- ماجد محي عبد العباس ، الدور السياسي الإسلامي في تركيا خلال سنوات ١٩٦٠-١٩٨٠ ، جامعة بابل ، كلية التربية .

- محمد جواد علي ، العلاقات العراقية السورية وماهية الخيارات المتاحة لتطويرها ، مجلة دلراسات ستراتيجة ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد الخامس،١٩٩٩.
- محمد خالد الأزعر ، دوائر التحرك الأقليمي للسياسة التركية، شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ،١٩٩٣/١/٤م
- محمد زهير دياب، العلاقات السورية – التركية: حُسن جوار أم عداء؟ ،مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٧، العدد ٢٨ ، ١٩٩٦
- محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، مركز الدراسات الستراتيجية ، بيروت ،١٩٩٨.
- معاذ هلال جاسم و فهمي احمد فرحان ، ازمة القصدير واثرها على العلاقات التركيه –البريطانيه خلال الحرب العالميه الثانيه ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونيه والسياسيه، العدد ٥ ، جامعة الانبار ، ٢٠١٨
- منال محمد الصالح ،نجم الدين إربكان مفكرا اقتصاديا ،مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ،العدد٢
- نجدة فتحي صفوت ، موقف تركيا من قضية فلسطين "، المستقل العربي ، السنة الخامسة ، العدد ٤٥ ، تشرين الثاني ، ١٩٨٢ .
- نوري عبد البخيت السامرائي ، العلاقات الامريكية — التركية ، بحث غير منشور
- هادي احمد مخلف ، تركيا في استراتيجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، بحث غير منشور.
- هزير حسن شالوخ العنبكي، المجلس الوطني الكبير ودوره لسياسي في تركيا ١٩٢٠-١٩٢٤، مجلة ديالى، العدد ٥٩، العراق، ٢٠١٣

- هزير حسن شالوخ العنبكي، انقلاب ٢٧ ايار ١٩٦٠ العسكري في تركيا دراسة في انعكاسات الفلسفة الانتوركية ومعطياتها ، مجلة كلية التربية ، العدد الرابع ، جامعة ديالى ، د. ز، ص٢٠٠
- وسيم شاكماك ، موقع تركيا في الحلف الاطلسي واثر ذلك على علاقتها بالوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ٤٥، تشرين الثاني، ١٩٨٢.
- وصال نجيب العزاوي ، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا ، قضايا سياسية، م٢، العدد٥-٦، جامعة النهرين ، ٢٠٠٤ .
- وصال نجيب العزاوي ، ابعاد التعامل العسكري التركي الاسرائيلي ، دراسة في الدوافع والأهداف، دراسة ستراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات ، العدد الخامس ١٩٩٨م،